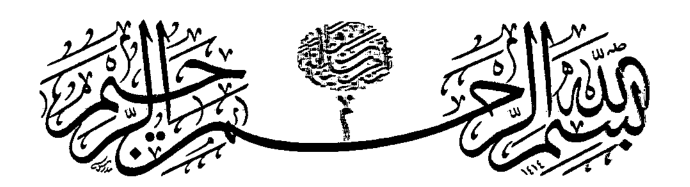


وثق أصوله وحققه وعلق عليه

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

هَذِي هِيَ الوَهَّابِيَّةُ



هذه هي الوهابية

تأليف

العلامة الشيخ محمد جواد مغنية

وثق أصوله وحققه وعلق عليه

الأستاذ سامي الغريري (الغراوي)

مؤسسة دار الكتاب الإسلامي

الكتاب: .... هذي هي الوهابية

المؤلف .... العلامة الشيخ محمدجواد مغنية رحمه الله

الناشر............ مؤسسه دارالكتاب الاسلامي

الطبعه .... الاولى ١٤٢٧ هـ. ق / ٢٠٠٦ م

المطبعه............ مطبعة ستار

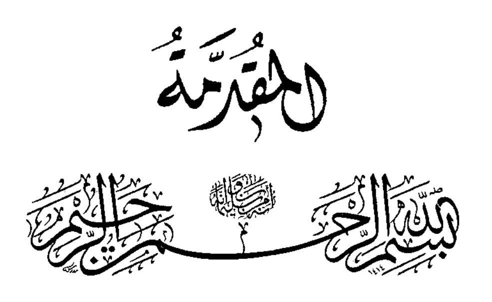
عدد المطبوع .... (٣٠٠٠) نسخه

الترقيم الدولي: ٥ - ١٨٥ - ٤٦٥ - ٩٦٤

ISBN: 964 - 465 - 185 - 5

فَهْرِس المَوضُوعَات

المقدمة



وَالحَمْد لله رَبّ العَالَمِين ، والصَّلاَة والسَّلاَم عَلىٰ مُحَمَّد وَآله وَصَحْبه الطَّاهرِين .

وَبَعْد :

فَإِنّي مَا فَكْرتُ آنَاً أَنْ أَبحَث ، وَأُنَقب فِي كُتُب الوَهَابيَة ، لأَضع فِيهَا كتَاباً خَاصّاً كَهَذَا ، وَمَا كُنْتُ لأَسْتَطِيع ، لَو فكْرتُ وأَرَدت وَحَاوَلت ... ذَلِكَ إِنَّ الإِرَادَة ، أَو المَعْرفَة ، أَو هُمَا مَعَاً لاَ يَثْمرَان كتَاباً ، بَل وَلاَ مَقَالاً مَا لَم يَتَدخل عُنْصُر ثَالِث بصُورَة فَعّالَة ـ أَقُول هَذَا بالنّسبَة إِليَّ ـ وهَذَا العُنْصر هُو التَّجَاوب بَيْني ، وبَيْنَ المَوضُوع ، وَبالأَصَح بَيْني وبَيْنَ الكتَابَة فِي المَوضُوع .

وَمَتَىٰ حَصَل هَذَا التَّجَاوب كَتَبتُ بسهُولَة وَيُسر ـ ورُبّمَا كَان هَذَا سرّ الإِنْتَاج السَّرِيع ، وإِلاّ كُنْتُ كَالذي يَعْصر الرِّمَال وَالتُّرَاب .. وَمَا دُمتُ لاَ أَملك مِن أَمرِ هَذَا التَّجَاوب كَثِيراً وَلاَ قَلِيلاً فَأنَا ـ إِذَن ـ فِي جَمِيع مَا كَتَبتُ ، وَمَا سَأكْتُب مُسَيّر لاَ مُخَيّر ، حَتّىٰ وَلَو تَوفرَت فِيَّ الإِرَادَة وَالمَعْرفَة ، لأَنَّ النَّتِيجَة تَتَّبع أَضْعَف المُقدّمَات .

وَقَد حَصَل هَذَا التَّجَاوب تِلقَائياً بَيْني وبَيْنَ الكتَابَة فِي هَذَا المَوضُوع بَعْد أَنْ سَافرتُ إِلَىٰ الحِجَاز، وَأَدَيتُ المَكتُوبَة، وَٱجْتَمعتُ بعُلمَاء الوَهَابيَة، وَدَار بَيْننَا مَا سَجّلتَهُ فِي فَصْل «مَعَ عُلمَاء الوَهَابيَة» مِن هَذِه الصَّفحَات.

وأَوَّل كِتَاب قَرَأتهُ فِي هَذَا المَوضُوع هُو كِتَاب «كَشْف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّيِّد مُحْسن الأَمِين[1]، وكُنْتُ طَالباً فِي النَّجَف الأَشْرَف، وَقَد مَضىٰ عَلىٰ ذَلِكَ (٣٥) عَاماً، أَو تَزِيد... وَٱرتَاع الوهَابيُون يَومَذَاك مِن هَذَا الكِتَاب، وَضَاقوا بِهِ ذَرعَاً، لأَنَّ المُؤلّف رِضوَان الله عَلَيه نَاقَشهُم نقَاشَاً عِلْميَّاً، وَنَازلهُم بكتَاب الله، وسُنّة نَبيّه، كَمَا أَرْغمهُم عَلىٰ تَعْدِيل مَوقِفهم مِن شِيعَة الإِحْسَاء، والقَطِيف بَعْد أَنْ طَلَب أَرْبَعَة عَشَر عَالماً وَهَابيّاً مِن المَلك عَبد العَزِيز أَنْ يُرغِم هَؤْلاَء الشِّيْعَة عَلَىٰ إِعْتنَاق الوَهَابيَة، وَمَن أَبىٰ أَخْرَجه مِن دِيَارَه، وَنفَاه إِلَىٰ حَيْث يَشَاء السّعُودِي الوَهَابي. وبَعْد مُضي أَعوَام طِوَال عَلَىٰ قِرَاءَتي كِتَاب المَرحُوم الأَمِين قَرأتُ رِسَالَة التَّوْحِيد، وَرسَالَة كَشْف الشُّبهَات، وَرسَالَة شُرُوط الصَّلاَة، وَرسَالَة هَذِه أَرْبَع قَوَاعد لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب مُؤسّس مَذْهَب الوَهَابيَة، وفِي هَذِه السَّنَة (١٣٨٣ هـ). صَحِبْت مَعي مِن مَكّة المُكَرّمَة كِتَاب مَسَائِل الجَاهليَّة لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب، وكِتَاب فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد لحَفِيدَه عَبد الرَّحْمٰن، وكِتَاب تَطْهِير الإِعْتقَاد مِن أَدْرَان الإِلْحَاد لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الصَّنعَاني، وَكِتَاب شَرْح الصّدُور بتَحرِيم رَفع القُبُور لمُحَمَّد بن عَليّ الشَّوكَاني، وَكَان الصَّنعَاني والشَّوكَاني مُعَاصرَين لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب، وَقَد

---

(١) أَعَاد نَجْلهُ الفَاضل الأُستَاذ السَّيِّد حَسَن طَبْع هَذَا الكتَاب سَنَة (١٩٦٢م)، وَأَضَاف إِلَيه فصُولاً جَدِيدَة، وَتَعليقَات نَافعَة مُفِيدَة، حَتّىٰ بَلغَت صَفحَاته (٤٠٠) بالقَطع الكَبِير. (مِنْهُ ﷺ).

أَرْشَدني إِلَىٰ هَذِه الكُتُب الشَّيخ سُليمَان بن عُبَيد رَئِيس قُضَاة مَكّة حِينَ قُلتُ لهُ : سَأَضع كتَابَاً فِي عَقِيدَة الوَهَابيَة ، وَسَأَلتهُ عَنْ أَوثَق مَصَادرهُم :

وَأَهم مَا يُلفت النَّظَر فِي هَذِه الكُتُب هُو الحِرص الشَّدِيد عَلَىٰ تَكْفِير أُمَّة مُحَمَّد ﷺ ـ غَيرهُم ـ حِرصَاً بَلَغ حَدّ الشَّهوَة أَو الإِنْتِقَام ، فَمَبدأهُم الدِّيني والإِجْتِمَاعي وَالسِّيَاسي هُو : « أَمَّا أَنَّ تَكُون وَهَابيَّاً ، وأَمَّا القَتْل لَكَ ، وَالنَّهب لأَموَالَكَ وَالسَّبي لذَرَارِيك »(١).

---

(١) قَد أَطْلَق مُحَمَّد عَبد الوَهّاب فِي رِسَالَة كَشْف الشُّبهَات اسم الشِّرك ، وَالمُشرِكِين عَلىٰ عَامّة المُسْلِمين عَدىٰ الوَهّابيِّين فِيمَا يَزِيد عَن أَرْبَعَة وَعِشرِين مَوْضعَاً وَأَطلَق عَلَيهُم اسم الكُفر ، وَالكُفّار وَعُبّاد الأَصنَام ، وَالمُرتَدين ، وَالمُنَافقِين ، وَجَاحدي التَّوحِيد ، وَأَعدَائه وَأَعدَاء الله ، وَمُدعي الإِسْلاَم ، وَأَهْل البَاطل ، وَالَّذين فِي قُلوبهِم زَيغ ، وَالجُهّال ، وَالجهلَة ، وَالشَّياطِين ، وَإِنّ جُهّال الكُفَار عَبدَة الأَصنَام أَعْلَم مِنْهُم ، وَإِنَّ إِبْلِيس إِمَامهُم وَمُقدّمهم إِلىٰ غَير ذَلِكَ مِن الأَلفَاظ الشَّنيعَة فِيمَا يزِيد عَن خَمسَة وَعِشرين مَوضِعَاً . أنظر ، رِسَالَة كَشْف الشُّبهَات : ٥٧ ـ ٧٢ تَجد فِي كُلّ مِنْهَا شَيئَاً كَثِيراً مِن ذَلِكَ .

وَأَطلَق عَلَيهِم الصَّنعَاني فِي تَطْهِير الإِعْتِقَاد اسم الشِّرك فِيمَا يزِيد عَن ثَلاَثِين مَوضِعَاً .

وَأَطلَق عَلَيهِم اسم الإِلحَاد وَالكُفر وَالكُفر الأَصلي ، وَإِنّهم عَبدُوا غَير الله وَزَادُوا عَلىٰ عِبَادَة الأَصنَام ، وَإِنّهم مِثْل أَصْحَاب مُسَيلمَة ، وَالسَّبائيَة ، وَاليَهُود ، وَالخَوَارج ، وَأَهل الجَاهليَة فِيمَا يزِيد عَن خَمْسَة عَشَر مَوضعَاً . وَأَطلَق اسم الإِله ، وَالصَّنم ، وَالوَثن ، وَالنِّد لله عَلىٰ مَن يَستَغيثُون ، وَيَتبركُون بِهِ فِي نَحو مِن عَشرَة مَوَاضع . أنظر ، تَطْهِير الإِعْتقَاد : ٧ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ .

وَأَطلَق أَصحَاب الهَديَة السّنيّة عَلىٰ المُسْلمِين اسم الشِّرك ، وَالإِشْرَاك ، وَالشِّرك بالله ، وَالشِّرك الأَكبَر ، وَأَعظَم الشِّرك ، وَالشِّرك الوَخِيم ، وَمُتّخذي الشَّرِيك وَالشّرك المُوجب لحليَّة المَال ، وَالدَّم ، وَالمُشرِكِين ، وَالمُشركَات ، وَأَقبَح المُشرِكِين وَإِنّهم مُشركُون شَاؤا أَو أَبوا ، وَإِنَّ شِركهُم أَقْبَح وَأَشنَع مِمّن قَالُوا : إِجْعَل لنَا ذَات أَنوَاط ، وَأَعظَم وَأَكبَر مِن شِرك الَّذِين اتّخذُوا أَحبَارهُم ، وَرُهبَانهُم أَربَابَاً ، وَإِنَّ الوَهّابيِّين لمَا جَاؤا إِلىٰ مَكّة عَبد الله وَحدَه ، فِيمَا يَزِيد عَن ستِين مَوضعَاً ، وَاسم الكُفر وَالكُفّار وَإِنّهم كَاليهُود ، وَالنّصارىٰ ، وَالسَّبائيَة ، وَعُبّاد المَلاَئكَة ، وَالشَّمس وَالقَمر وَالقَائلِين إِجْعَل لنَا ذَات أَنوَاط بَل شرّ مِنْهُم وَعبّاد اللّات وَالعُزىٰ ، وَعبّاد الأَصنَام ، وَالأَوثَان ، وِإِنْ مَا هُم عَلَيه هُو دِين الجَاهليَّة ، فِيمَا يزِيد ⟸

وَمَا عَلىٰ مَن يُريد التّثبت مِن قَولي هَذَا إلاّ أَنْ يَقْرَأ فِي هَذِه الصَّفحَات مَا نَقَلتهُ عَنْهُم، وَقَد مَهدَتُ للقَارىء، وَيَسرتُ لهُ طَرِيق مُرَاجعَة كُتُب العَقَائِد عِنْدَهُم، فَذَكرتُ ٱسم الكِتَاب، وَرَقم الصَّفحَة، وسَنَة الطَّبع والإِخْرَاج.

وَمَن أَلمَّ بهَذِه الكُتُب الصَّحِيحَة المُعْتَبرَة المَوثُوقَة عِنْدَ كُلّ وَهَابي لاَ يُخَامرهُ الرَّيب بأَنَّ الهَدَف النّهائي للوَهّابيَّة هُو إِبَادَة المُسْلِمِين إبَادَة تَامّة ـ غَيرهُم ـ أَو إِبَادَة مَن يَسْتَطيعُون إِبَادتهُم، كمُسْلمي المَملكَة العَربيَة السّعُوديَة مِن غَير فَرق بَيْنَ السُّنَّة والشِّيْعَة، وأَنَّه لاَ يَروي عَطَشهُم إِلاَّ هَذِه السِّياسَة الجَهنميَّة.. وَمَا أَوقَفهُم عَنْ مُحَاولَة تَنْفِيذ هَذِه السِّياسَة إِلاَّ قوّة المُسْلِمِين، وَنقمَة الرَّأي العَام فِي الشَّرق وَالغَرب، وَقيَام الثَّورَات ضِدّ الظُّلم وَالتّحكم هُنَا وهُنَاك، وَإِيمَان النَّاس، كُلّ النَّاس إِلاَّ الوَهّابيَة بالحُرّيّة فِي مِمّارسَة الدِّين وَالتَّعبِير عَنْهُ بكُلّ أُسلُوب يُرِيدَه المُتَدَين.

وَمِن أَجل هَذِه البَوَاعِث، وهَذَا الوَعي الَّذي يَقضي عَلىٰ كُلّ مَن يَتخَطّاه وَيَتجَاهله مَال الوَهَابيُون إِلَىٰ معَاملَة الحُجّاج باللِّين سِنَة فَسَنَة، بَعْد تِلْكَ القَسوَة وَالجَفوَة، وإِلَىٰ إِلغَاء الرِّق شَيْئاً فَشَيئاً... لَقَد تَأكدُوا ـ وَلله الحَمْد ـ أَنَّ الرِّق قَد ذَهَب أَوَانَه، وأَنَّ الظُّرُوف لاَ تُسَاعد عَلَىٰ التَّعَصب وَالتَّحكُم، ونَحْنُ نُبَارك هَذِه

⇐ عَن عِشرين مَوضعاً، وَوصفُوهُم بعِبَادَة غَير الله فِيمَا يزيد عَن عَشرَة مَوَاضع وَسمّوا مَن يَتَوسل وَيَتبرّك بِهم المُسلمُون وَبقبُورِهم بالأَصنَام، وَالأَوثَان، والأَندَاد لله فِيمَا يزيد عَن إثني عَشَر مَوضعاً. أُنظر. الهَديّة السَّنيَّة: ١٠ و ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٩ و ٦١ و ٦٣ و ٦٥ و ٨٦ و ٩٣ و ٩٥ و ١٠٢ و ١٠٧ وَيُوجَد مَوَاضع غَير هَذِه كَثِيرَة يَجدهَا المُتَتبع فِي كَشف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد بن عَبدالوَهّاب للسَّيِّد مُحْسن الأَمِين حَقّقه حَسَن الأَمِين، وَطُبعَة رِسَالَة كَشْف الشُّبهَات فِي بُولاَق، وَالهِنْد، وَالمَنَار.

الخُطوَة، وَنَعتبرهَا هَامّة جِدّاً فِي الأَوساط الوَهَابيَة، سوَاء أَتَخطُوهَا عَنْ طَوَاعيَة، أَم عَنْ كرَاهيَة، وَنَسأَل الله سُبْحَانَهُ أَنَّ تَتبَعها خُطوَات إِلَىٰ الأَمَام، حَتّىٰ تَعُود الحُرّيّة إِلَىٰ سَابق عَهْدهَا فِي الحَرَمين الشَّرِيفَين، وفِي كُلّ شِبْر يَحْكمهُ الوهَابيُون.

وَمَهْمَا يَكُن، فَإِنّي تَكَلمتُ عَنْ عَقِيدَة الوَهَابيَة بمَا هِي، وَكَمَا جَاءَت فِي مصَادرهَا، بصَرف النَّظَر عَنْ سِيَاسَة الوهَابيِّين، وَمُعَاملتهُم مَعَ الحُجّاج وَالزَّائرين.. أَمَّا الأُسلُوب الَّذي اعْتَمدتهُ للرَّد عَلَىٰ هَذِه العَقِيدَة، وَتَنفيذهَا فَهُو نَقْض أَقوَالَهُمْ وَإِلزَامهم بالمَحَاذِير، وَالمَفَاسد الَّتي تَترَتب عَلَيهَا.. وكُنْتُ أَبْحَث وَأُنَقّب عَنْ أَقوَالَهُمْ، وَأُقَارن بَعْضهَا بِبَعض، حَتّىٰ إِذَا رَأَيتهَا مُتضَاربَة مُتنَاقضَة أَعْلَنتُ هَذَا التَّهافُت، وَأَلزَمتهُم بِهِ، لَقَد حَرصتُ كُلّ الحُرص عَلَىٰ أَنْ تَكُون مُلاَحظَاتي، وَردُودي أَشبَه بشِبَاك حِيْكَت مِن أَقوَالِهِم وَآرَائِهِم بالذَات، لاَ خَيط فِيهَا إِلاَّ مِنْهُم وَلَهُم.. وَلَم أَهْتَم كَثِيراً بذِكر الآيَات وَالرّوَايَات، لأَنّهَا تَكرّرت فِي أَكثَر مِن تَصْنِيف مِن الرّدُود عَلَىٰ الوَهَابيَة.

إِشَارَة:

مَنْعَت الحكُومَة السّعُوديَة مِنْ أَرَاضِيهَا كُلّ كِتَاب يَحْمل اسمي، لاَ لشَيء إِلاَّ لأَنّي أَقف لمَن كَاد وَيُكِيد للإِسْلاَم والمُسْلِمين، وَيَحْقد عَلَىٰ الرَّسُول وأَهْل بَيْتَه ﷺ وَيَسْعىٰ جُهدَه لِبَث السّمُوم والأَوبَاء فِي كُلّ بَلَد تُوجَد فِيهِ رَائِحَة البتْرُول، أَو مُجَاور لبِئْره وَمَصَبّه وَمَمرّه، ليَضمن لأَسيَاده الأَمن والأَمَان، وَهُم يَمتَصُّون دمَاء العَرب والمُسْلِمين.. كَالجَبْهَان[1]، وَالحَفْنَاوي[2]، وَمُحبّ الدِّين

(١) هُو إِبْرَاهِيم بن سُليمَان الجَبْهَان مُعَاصر، وَصَاحِب كتَاب «تَبْدِيد الظَّلاَم وَتَنْبِيه النّيَام» طُبع عِدّة ⇔

⇔ طَبعَات مِنْهَا عَام (١٩٨١م)، دَار الجَبَل مَصْر. إقْرَأ مقَال الجَبهَان أَيضَاً فِي مَجَلَّة «رَايَة الإِسْلاَم» السُّعُودِيَة عَدَد رَبِيع الآخر سَنَة (١٣٨٠هـ)، وَغَيرهَا وَغَيرهَا... لَقَد دَأب هَذَا الجهَاز ـ فِي تَآليفه وَنشرَاته ـ عَلىٰ مُهَاجمَة الشِّيعَة، وَتَصويرهُم كطَائِفَة مُلحِدَة مُجرِمَة تُكِيد للإِسْلاَم والمُسْلِمِين... وَالغَرض الأَوَّل هُو تَنْفِيذ «الخُطُوط العَرِيضَة» الَّتي رَسَمها الإِستعمَار لإِيقَاظ الفِتْنَة، وَإِشَاعة الفُرقَة بَيْنَ المُسْلِمِين.

(٢) هُو مُحَمَّد السِّبَاعي الحَفْنَاوي، صَاحِب كتَاب «أَبُو سُفْيَان شَيخ الأُمَويِّين». تَأرِيخ صدُورَه سَنَة (١٩٥٩م)، أَي بَعْد إحتلاَل فلسطِين، وَبَعْد الإِعتدَاء عَلىٰ (بَور سَعيد)، وَفِي أثنَاء ثَورة الجزَائر الإِسْلاَمِيَّة العَرَبِيَّة الإِنْسَانِيَّة. وَيَستَدل عَلىٰ أَنَّه شَيخ، يَوْم نَادىٰ مُنَادي الرَّسُول يَوْم الفَتْح: «مَنْ دَخَل دَار أَبي سُفْيَان فَهُو آمِنٌ». أُنظر، صَحِيح مُسلم: ٣/١٤٠٨ ح ٨٦، سُنن أَبِي دَاود: ٣/١٦٣ح ٣٠١٢.

أفْتَضح المُسْتَشرقُون، وَعَلم بِكذْبهم وَتَآمرهم الكَبِير والصَّغِير، وَبَحث الإِسْتعمَار عَن عَمِيل جَدِيد، يَحْمل فِي الظَّاهر هَوية إسلاَمية عَربِيَة، وَيَبِيع دِيْنه وَقَومه للشَّيطَان؛ مَتىٰ دُفع الثَّمن، فَوجد الحَفْنَاوي فَطَار بِهِ فَرحَاً، وَأَوكَل إِلَيه مُهمَة الدَّس عَلىٰ الإِسْلاَم، وَالنَّيل مِنْ عُظمَاء المُسْلِمِين، وَرَسم لهُ الخُطُوط الَّتي بَرَزت وَاضحَة جَليَة فِي كتَابِهِ «أَبُو سُفْيَان شَيخ الأُمَوِيين» وَتَتلَخص هَذِه الخُطُوط بمَا يَلي: أُنظر، الشِّيعَة وَالحَاكِمُون لمُحَمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة، بتَحقِّيقنَا «بتَصرّف».

أَوَّلاً: النَّيل مِنْ أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام؛ لأِنَّه أَوَّل مَنْ لَبّىٰ دَعوَة الإِسْلاَم وَالجهَاد، وَأَبلىٰ البَلاَء الحَسن فِي نُصرته.

ثَانِيَاً: أَوكَل الإِسْتعمَار إِلَىٰ الحَفْنَاوي الطَّعن فِي المَصَادر الإِسْلاَمِيَّة، بخَاصَّة التَّأرِيخيَة، وَبصُورة أَخصّ القَدِيمَة مِنْهَا، لأَنَّها أَصح المَصَادر وَأَوثقهَا فِي مَعرِفَة الحَقَائق، وَوَاقع الإِسْلاَم، وَالتَّعرِيف برجَالاَت المُسْلِمِين الَّذِين بسِيرَتهم وَأنتشَار مَبَادئهم وَتَعالِيمهم تَنْتَصر الإِنْسَانِيَّة، وَتَتَحرر الشُّعوب مِنْ العُبودِية

ثَالِثَاً: أَوكَل الإِسْتعمَار إِلَىٰ الحَفْنَاوي السُّفْيَانِي أَنْ يُمَجد، وَيُروج للإِلحَاد، وَالفجُور، وَالمَظالم، وَالشُّرور عَلىٰ أَنْ يَكُون هَذَا التَّمجِيد والتَّروِيج مُغَلفاً بِتَمجِيد الأُمَويِّين الَّذِين يَتَجسد فِيهم الكُفْر، وَالزَّندَقة، وَالفَسَاد، وَالحِقد، وَالحَسد، وَالضَّغِينَة، وَالشَّهوَة، وَالكَذب، وَالرِّيَاء، والإِفْترَاء

وَلَكن نَسْىٰ أَو تَنَاسىٰ الحَفْنَاوي أَبُو سُفْيَان الَّذي هُو أَشدّ عَدَاوة لرَّسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم فِي مُحَاربَته، وَغَزوَاته تَشهَد بِذَلَكَ، وَإِنَّما أَسلَم عَلىٰ يَد العَبَّاس الَّذي مَنَع النَّاس مِن قَتْله، وَجَاء بِهِ رَدِيفاً، شَرَّفه ⇔

الخَطِيب(١)، وَمِن إِلَيهِم، مَنْعَت الحكُومَة السّعُوديَة مُؤلّفَاتي، وَلاَ إِشَارَة فِيهَا

↔ النَّبيّ ﷺ، وَكَرّمه فكَانَ جَزَاء ذَلِك مِن بَنِيه أَنْ حَارَبُوا عَلِيّاً عليه السلام وَسَمّوا الحَسَن عليه السلام وَقتلُوا الحُسَيْن عليه السلام وَحَملُوا النِّسَاء عَلَىٰ الأَقْتَاب حواسراً، وَقَيّدوا بِالحَدِيد زَين العَابِدِين عليه السلام الَّذي لمّا أَوْقفُوه عَلَىٰ مَدرج جَامع دِمشق فِي مَحلّ عَرض السَّبايَا.

(١) صَاحب كتَاب «الخُطُوط العَرِيضَة»، وَمَجلَّة «التَّمدُن الإِسلاَمي» الَّتي تَصدر بِدمَشق، وَالنَّشرات المُتَتَابِعَة الَّتي يَصدرهَا «أَنْصَار السُّنَّة»، بِالقَاهِرَة. مُحبّ الدِّين بن أَبي الفَتْح مُحَمَّد بْن عَبد القَادر بن صَالح الخَطِيب (١٣٨٩ - ١٣٠٣هـ - ١٩٦٩م - ١٨٨٦م)، يَتّصل نَسَبهُ بعَبد القَادر الجِيلاَني الحَسَني: مِنْ كبَار الكِتّاب الإِسْلاَميِّين. وُلد فِي دمَشق. وَتَعلم بهَا والأُستَانَة وَشَارَك (سَنَة ١٣٢٤هـ) فِي إِنْشَاء جَمعيَة بدمَشق سُمّيت «النَّهضَة العَرَبيَة»، وَكَان مِنْ أَعْضَائها الدّكتُور صَالح الدِّين القَاسمي. وَرَحل إِلىٰ صَنعَاء فَتَرجم عَنْ التُّركيَة، وَعَملَ فِي بَعْض مدَارسهَا. وَلمّا أُعْلن الدّسْتُور العُثمَاني (١٩٠٨م) عَاد إِلىٰ دمَشق. ثُمَّ زَار الأُستَانَة ومِنْهَا قَصَد القَاهِرَة (١٩٠٩م) فَعَمل فِي تَحرِير المُؤيّد. وَأنْتَدبته إِحدىٰ الجَمعيَات العَربيَة فِي أَوَائِل الحَرْب العَامّة الأُولىٰ، للإِتّصَال بِأُمرَاء العَرب فَاعْتَقلهُ الإِنْجلِيز فِي البَصْرَة سَبعَة أَشهُر. وَأَعلَنت فِي مَكّة الثَّورَة العَربيَة (١٩١٦م) فَقَصدهَا وَحَرّر جَرِيدَة «القِبْلَة» وحُكم عَلَيه الأَتْرَاك بِالإِعْدَام غيَابيّاً. وَلمّا جَلاَ العُثمَانيُون عَنْ دمَشق، عَاد إِلَيها (١٩١٨م) وتَولىٰ إِدَارَة جَرِيدَة العَاصِمَة. وَفرّ بَعْد دخُول الفَرنسيِّين (سَنَة ١٩٢٠م) فَاسْتَقرّ فِي القَاهِرَة، وعَملَ مُحرّراً فِي الأَهرَام. وَأَصدَر مَجلَتيه «الزَّهرَاء» و«الفَتْح» وكَان مِنْ أَوَائِل مُؤسّسي «جَمعيَة الشُّبّان المُسْلِمِين». وتَولىٰ تَحرِير «مَجلّة الأَزْهَر» سِت سَنوَات. وَأَنْشَأ المَطْبَعَة السَّلفيَّة وَمَكتَبتهَا، فَأَشرَف عَلىٰ نَشر عَدَد كَبِير مِنْ كُتُب التّرَاث وغَيْرهَا. وَنَشر مِنْ تَألِيفه «أتّجَاه المَوجَات البَشريَّة فِي جَزِيرَة العَرب» و«تَأرِيخ مَدينَة الزّهرَاء بالأُندُلس» و«ذِكرىٰ مَوقعَة حِطّين» و«الأَزْهر مَاضِيه وَحَاضره وَالحَاجَة إِلىٰ إِصْلاَحه» و«الرَّعِيل الأَوّل فِي الإِسْلاَم» و«الحَدِيقَة» مَجْمُوعَة كَبِيرَة فِي أَجزَاء صَغِيرَة، أَصْدَر مِنْهَا (١٣) جُزءاً. وَتَرجَم عَنْ التُّركيَة كُتباً، مِنْهَا «سَرَائِر القُرْءَان» وَضَمّت خُزَانَة كُتبه نَحو عِشرِين أَلف مُجلّد مَطبُوع تَغْلب فِيهَا النَّوَادر.

أُنظر، جَرِيدَة الزّمَان، بَيرُوت (١٢/١/ ١٩٧٠م) وَنمُوذج مِنْ الأَعمَال الخَيْرية (٩٤) وَالعَدَد الأَوّل مِنْ السّنَة (١٢) مِنْ مَجلّة «الفَتْح» وفِيهِ أَسمَاء كُتبه. وَمُفكرُون وَأُدبَاء (١٩٣ - ٢٠٥)، وَالحَيَاة البَيرُوتيَة (١٠/١/ ١٩٧٠م)، وَالشّهاب بَيرُوت (١٥/١/ ١٩٧٠م) قُلتُ: اَشْتَهر تَأرِيخ مَولدَه سَنَة (١٣٠٥هـ) وَرَجع بَعْض لُدَاته أَنَّ الصَّواب (١٣٠٣هـ) أُنظر، فِي تَحقِيق اَسم أَبِيه، «مَخطُوطَات ↔

لعَقِيدَة الوَهَابيَة مِنْ قَرِيب أَو بَعِيد، فبالأَحرىٰ أَنْ تَمْنَع كتَابي هَذَا، وَتُحرقَه لَو اْسْتطَاعَت.. وَلاَ أَشك أَنَّهَا سَتَسْتَأجر أَعدَاء الفَضِيلَة وَالعَدْل، وَأَنْصَار الرَّذِيلَة وَالظُّلم للسَّب وَالشَّتم.

ومَهْمَا فَعَلت، وَحَاوَلت أَنْ تَفْعَل فَإِنَّ اليَوْم الَّذي سَتَشرُق فِيهِ شَمْس الحُرّيَّة عَلَىٰ أَرْض الحَرَمين الشَّرِيفَين آتٍ لاَ محَالَة، تَمَاماً كَمَا أَشرَقَت عَلَىٰ غَيْرهَا، وأَنَّ عَهْد مُصَادرَة الكُتُب سَيزُول، كَمَا زَالَت مَحَاكم التَّفْتِيش الَّتي كَانَت تُحْرق العُلمَاء وَكُتبهُم العِلميَّة.

وَلاَ أَدْري بأَي شَيء أُفَسّر مَنَع مُؤلّفَاتي مِنْ السّعُوديَة، وكَثِير غَيْرهَا مِنْ كُتُب الهِدَايَة والرَّشَاد، وَإِفْسَاح المَجَال لكُتب الخلاَعَة وَالفَسَاد الَّتي تُشَجع الفُحش وَالفُجُور، وَتَنْشر الفُسق وَالدّعَارَة، وَتَسِير بالنَّشىء إِلَىٰ الحَضِيض؟...

زُرتُ مَكْتبَات مَكّة التّجاريَّة، وَلَمْ تَفُوتَني وَاحدَة مِنْهَا ـ فِيمَا اْعْتَقد وَقَلّبتهَا أَو قَلّبتُ أَكثَرها ظَهراً لبَطن، كعَادَتي مَعَ مَكتبَات لُبنَان، فَلَم أَر كتَاباً للشِّيعَة يُبَاع عَلاَنيَة إِلاَّ مَجْمَع البَيَان، وَمَكَارم الأَخلاَق للطَّبرسي «طَبع مَصْر»...

وَرَأيتُ روَايَات الجِنْس العَاري، حَتّىٰ مِنْ «المّايو» تُغَطي الوَاجِهَات، وَتَحْتَل الصّدُور مِنْ المَكتبَات الَّتي تُحِيد بالكَعبَة الطَّاهرَة المُطَهرَة، بخَاصّة

الظَّاهريَة» النَّحو (٤٥٤)، والأَعْلاَم ـ خَير الدِّين الزَّركَلي: ٥: ٢٨٢.

وَلَيْس مِنْ شَكّ أَنَّ سكُوت شيُوخ الأَزْهَر، وَمَنْ إِلَيهِم مِنْ رِجَالاَت المُسْلِمِين سكُوتهم عَن الجَبْهَان، وَمُحبّ الدّين الخَطِيب، وَمَجلَّة التَّمدن الإِسْلاَمي وَغَيرهَا مِمَّن كَتَب وَنَشر، وَحَمل وَتَحَامل عَلىٰ الشِّيعَة وَالتَّشيُّع لآل الرَّسُول قَدْ أَدَّىٰ كَنَتِيجَة طَبيعيَة إِلَىٰ الكَذِب والإِفْتِرَاء عَلىٰ الله وآيَاته، والنَّبيّ وَعِترَته، والإِسْلاَم وَحُمَاته، نَقول هَذَا مَع إِحترَامنا وَتَقديرنَا لجهُود الأُسْتَاذ الأَكْبر الشَّيخ شَلتُوت، وَالشَّيخ المَدني فِي سَبِيل التَّقرِيب، وَلَكن مَاذَا يَصْنع الإِثنَان وَالعَشرة إِذَا رَضي وَسَكت الأُلُوف.

المَكتبَات المُقَابلَة للمَسْعىٰ وَجْهاً لوَجْه.

وَلأُجَابِهِ الوهَابيِّين بهَذِه الحَقِيقَة فِي السَّاعة الرَّاهنَة كَتبتُ ٱسمَاء الكَثِير مِنْهَا.. وهَذَا بَعْضهَا: نِسَاء اللَّيل... شَهْر العَسَل... ٱمْرَأَة مِنْ بَارِيس... الشِّرّيرَة... إلخ، مَعَ العِلْم بأَنّي لاَ أَعْرف المُحتَوىٰ وَالمَضمُون.. وَلَكنّي رَأيتُ عَلَىٰ الغِلاَف صُوراً لرِجَال يَفْتَرشُون العَاريَات المُثِيرَات، مَعَ العنَاق وَالقُبلاَت.. فمَا يَخْرج المُحْرِم الطَّائف العَاكف مِنْ الكَعْبَة المُشرّفَة المُعظّمَة، حَتّىٰ تُوَاجِههُ هَذِه المُنكرَات، وصُور الفَاحشَات، والَّتي سَمَحت بهَا جمَاعَة الأَمر بالمَعرُوف لأَنّهَا لاَ تُنَافِي الدِّين وَالآدَاب.. أَمَّا اللَّمس وَالتَّمسح بقَبْر النَّبيّ ﷺ فَشِرك وَإِلحَاد.. هَذَا هُو مَنْطق الوَهَابيِّين، وَهَذي هِي سِيَرتهُم.. يُطلقُون الحُرّيّة للأَفَاعي تَنْفُث السّمُوم، حَتّىٰ عِنْدَ أَبْوَاب الكَعْبَة، وَيَسدُون نوَافذ النُّور وَالهِدَايَة عَنْ المُسْتَرشدِين وَالتَّائهِين.. وَمَن يَدْري؟.. لعَلّهم أَفْسحُوا المَجَال لهَذِه الرّوَايَات وَالخلاَعَات ليُثبتُوا أَنَّ المَملكَة العَربيَة السّعُوديَة قَد سَبقت الشَّرق وَالغَرب فِي مُضمَار التَّقدم وَالحَضَارَة؟...

وَبالمُنَاسبَة ـ وَلاَ بَأس أَنْ أُطِيل عَلَيكَ أَيُّهَا القَاريء عَلَىٰ خِلاَف عَادَتي لأَنَّ تَنَاقضَات الوهَابيِّين كالتَّسلسُل لاَ آخر لَهُ ـ أقوْل بهَذِه المُنَاسبَة: أَنّي دَخلتُ ذَات مَسَاء إِلَىٰ مَكْتبَة بمَكّة المُكَرّمَة، فَرَأيتُ كِتَاب «مُعَاويَّة بن أَبي سُفيَان» لعُمَر أَبُو النَّصر يُعْرَض فِيهَا عَلناً، وَمَا أَنْ شَرَعتُ فِي الحَفر وَالتَّنقِيب عَمّا أَبْتَغيه مِنْ الكُتُب، تمَامَاً كَمَا يَحْفر وَيُنَقب الغَرب عَنْ الذَّهب الأَسوَد فِي السّعُوديَة، حَتّىٰ وَقَع بَصَري عَلىٰ كِتَاب «الأَمَام عَليّ عليه السلام» للأُستَاذ جُورج جردَاق، وَكَان صَاحِب المَكْتبَة قَد وَارَه عَنْ الأَنظَار... وَأَردتُ أَنْ أَعرف مَدىٰ خَوفه لَو أَكْتَشف الوهَابيُون جَريمَته

هَذِه. فأَخذتُ الكِتَاب بِيَدي ـ وهُو لاَ يَعْرف مَنْ أَنَا ـ وَقُلتُ لَهُ: مُسْتَنكرَاً: كَـيْفَ تَعْرض هَذَا للبَيع ؟... أَلاَ تَعْلَم أَنَّه مَمنُوع ؟... وَأَشـعَرتهُ بـأُسلُوب خَـفي أَنّـي سَأُشي بِهِ إِلَىٰ الشَّرطَة... فَنَظر إِليَّ بذهُول، وقَالَ: «إِيـه إِيـه مَـالَو عَـليّ مَـالَو عَليّ ؟ ».

قُلتُ: مَالُو عَليّ. مَمنُوع عَليّ، مَمنُوع عَليّ...

قَالَ: «إِيه بطّال عَليّ ؟ بَطّال ؟ »...

سَلاَم الله عَلَيكَ يَا عَليّ... وَأُقْسم بمَن عَظّمك وَكَرّمك أَنّك لَو أَحببَت البَاطل لكَان كُلّ كِتَاب يَحْمل ٱسمك العَظِيم يُبَاع فِي المَملكَة السّعُوديَة عَلاَنيَة وَجَهرَاً، لاَ خُفيَة وَسرّاً، وَبدُون أَنْ يَخَاف البَائِع وَالمُشتَري، تَمَامَاً كَمَا يُبَاع كِتَاب مُعَاوِيَّة بْن آكلَة الأَكْبَاد[1].

---

(١) قَتل حَمْزَة والتَّمثِيل بِهِ:

حَمْزَة بن عبدالمُطّلب يُكنىٰ أَبَا عُمارة، وأَبَا يَعلىٰ، وهو أَسد الله وأَسد رَسُوله ﷺ عَمّ النَّبيّ قَتلهُ غُلاَم يُقَال لهُ وَحشي مَوْلَىٰ مَطعم بن جُبير، وقَد بَعثه مَوْلاَه مَع قُرَيْش وَقَالَ له: إِنْ قَتلت حَمْزَة بِعمّي طُعيمة بن عَدِيّ فأنتَ عَتِيق، وجَعلت هِند بنْت عُتْبَة لوَحشِي جُعلاً عَلىٰ أَنْ يَقتل رَسُول الله ﷺ أَو عَلِيّاً أَو حَمْزَة. فقَال: أمّا مُحَمّد فَلاَ حِيلَة فِيهِ، لأَنّ أَصْحَابِهِ يَطُوفُون بِه. وأمّا عَليّ فإِنَّه إِذَا قَاتل كَان أَحذَر مِن الذّئب. وأمّا حَمْزَة فأطمَع فِيهِ، لأَنّه إِذَا غَضب لا يُبصر مَا بَيْنَ يَدِيه، فَقَتله وَحشـي، وجَـاءت هِـند فأمرَت بِشقّ بَطْنِه وقَطع كَبدَه والتَّمثِيل بِهِ، فجَدعُوا أَنْفَه وأُذنِيه. وَهِي الّتي ٱتّخذَت من آذَان الرّجَـال وآنَافهم وَأَصَابع أَيْدِيهم وأَرجُلهم ومذَاكِيرهُم قَلاَئِد ومعَاضد، وَأَعْطَت وَحشي معَاضدها وقَـلائدها جَزاء قَتله حَمْزَة فَلاكة كَبدَه فَلم تَسفه فَلفَظته. (أُنظر، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٢ / ١١١، السِّيرة النَّبَوِيَّة لِابْن هشِام: ٣ / ٩٦، السِّيرة الحَلبِية: ٢ / ٢٤٦، مُسْنَد أَحْمَد بن حَنْبل: ٢ / ٤٠، الإِصَـابَة: ١ / ٢٧٥ قَالَ: لَم تَبك ٱمرأَة من الأَنْصَار عَلىٰ مَيت ـ بَعد قَوْل رَسُول الله ﷺ لَكن حَمْزَة لاَ بوَاكي لهُ ـ إِلىٰ اليَوْم إِلّا بَدأَنْ بِالبُكاء عَلىٰ حَمْزَة.

(أنظر، الطَّبَقات الْكُبْرَىٰ: ٢ / ٤٤، و: ٣ / ١١ و١٧ ـ ١٩، ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ: ١٨٣، والسِّيرة النَّبَوِيَّة لِابْن هشِام: ٣ / ١٠٤، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الْحَدِيد: ١٥ / ٤٢، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٢ / ١١٣، مَجْمَع الزّوائد: ٦ / ١٢٠.

كَان حَمْزَة؛ يَحمل عَلىٰ الْقَوْم، فإذَا رَأوه أنهزمُوا ولَم يَثبت لهُ أحد، لكن غَدر وَحشي وحِقد هِند هُما اللّذَان مَكنّا حَربة وَحشي فأصَابته فِي أربيّته، وأنشغَال المُسْلمُون بِهزِيمتهم هِي الّتي مَكّنت هِند من شَقّ بَطنَه وقَطع كَبده والتَّمثِيل بِه، ولذَا قَال الشَّاعر كمَا فِي كَشف الغُمّة: ١ / ٢٥٨.

ولاَ عَار لِلأَشرَاف إنْ ظَفرت بِهَا كِلاَب الأَعَادِي مِن فَصِيح وأعْجَم
فَحَرْبَة وَحشِي سَقت حَمْزَة الرَّدَىٰ وحَتفُ عَليّ من حُسام ابن مُلْجَم

وحِين رَآه رَسُول الله ﷺ قَال: لوْلاَ أنْ تَحزن صَفِيَّة أو تَكُون سُنّة بَعدِي تَركتهُ حَتَّىٰ يَكُون فِي أجْوَاف السِّباع وحوَاصل الطِّير، ولِئن أظهَرنِي الله عَلىٰ قُرَيْش لأُمثّلَنَّ بِثلاثِين رَجُلاً مِنهم. كمَا ذكر ابن الأَثِير فِي الكَامِل: ٢ / ١٦١. وَقَالَ المُسلمُون: لَنمثّلنّ بِهِمْ مُثلةً لَم يُمثّلها أحَد مِن الْعَرَب، فأنزَل الله فِي ذَلِكَ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾ النَّحل: ١٢٦.

ولذَا وَرد فِي السِّيرَة الحَلبِية عن ابن مَسعود: ٢ / ٢٤٦ قَالَ: مَا رَأينا رَسُول الله ﷺ بَاكِياً أشدّ من بُكائه عَلىٰ حَمْزَة ؑ ووَضعه فِي القِبلة، ثُمّ وَقف عَلىٰ جنَازته وانْتَحَب حَتَّىٰ نَشق ـ أي شَهق ـ حَتَّىٰ بَلغ بِهِ الغَش، يَقُول ﷺ: يَا عَمّ رَسُول الله، وأسد الله، وأسد رَسُول الله، يَا حَمْزَة فَاعِل الخَيْرَات، يَا حَمْزَة يَا كَاشف الكُربَات، يَا حَمْزَة يَا ذَابّ عن وَجه رَسُول الله. وَقَالَ ﷺ: جَاءنِي جِبْرِيل ؑ وأخْبَرَنِي بأنّ حَمْزَة مَكتُوب فِي أهْلِ السَّمَاوَات السَّبع: حَمْزَة بن عبدالمُطّلب أسد الله وأسد رَسُوله.

وأمرَ رَسُول الله ﷺ الزُّبَيْر أنْ يَرجع أُمّه صَفِيَّة أُخت حَمْزَة؛ عَن رُؤيته، فقَال لهَا: يَا أُمّه، إنّ رَسُول الله ﷺ يَأمرك أنْ تَرجعي، فدَفَعْت فِي صَدره وقَالت: لِمَ وقَد بَلغنِي أنّه مُثّل بَأخي، وذَلِكَ فِي الله قَلِيل فمَا أرضَانِي بمَا كَان فِي الله مِن ذَلِكَ، لأحْتسبَنّ ولأصْبرَنّ إنْ شَاء الله تَعَالىٰ. فجَاء الزُّبَيْر فأخْبرَه ﷺ بِذَلِكَ؟ فَقَالَ ﷺ: خلّ سَبِيلها، فجَاءت واسْترجَعت واسْتغفَرت لهُ.

وفِي رِوَاية: كفّن حَمْزَة بِنمرَة كَانوا إذَا مَدّوها عَلىٰ رَأسه انْكَشفت رِجلاَه، وإنْ مَدّوها عَلىٰ رِجلِيه انْكشف رَأسه، فَمدّوها عَلىٰ رَأسه وجَعلوا عَلىٰ رِجلِيه الأَذخُر، وأمَرَ رَسُول الله ﷺ بِه فَدُفن. ذَكر ذَلِكَ صَاحب السِّيرة الحَلبِية: ٢ / ٢٤٧، وابن الأثِير فِي الكَامِل: ٢ / ١٦٢.

وذَكر الوَاقدي أنّ النَّبيّ ﷺ كَان يَوْمَئِذٍ إذَا بَكت صَفِيَّة يَبكي وإذَا نَشجت يَنشج. قَال: وجَعَلت

⇔ فَاطِمَة تَبكي فَلَمَّا بَكت بَكىٰ رَسُول الله ﷺ.

وروىٰ ٱبن مسعود قَال: مَا رَأينا رَسُول الله ﷺ بَاكِياً قَطّ أشدّ من بُكائِه عَلىٰ حَمْزَة بن أبي طالب لما قُتل ـإلىٰ أنْ قَالَ: ـوَوَضعه فِي القَبر ثُمّ وَقَف ﷺ عَلىٰ جنَازته وٱنْتحب حَتّىٰ نَشغ من البُكاء. ذَكر ذَلِكَ صَاحب الاِسْتِيعَاب بهَامش الإِصَابَة: ١ / ٢٧٥ الطّبعة الأُولىٰ، والإِمْتَاع للمَقْريزي: ١٥٤، والكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٢ / ١٧٠، ومَجْمَع الزّوائد: ٦ / ١٢٠، والصَّحِيح من سِيرة النَّبيّ الأَعْظَم: ٤ / ٣٠٧ و ٣١٠، وذَخَائِر الْعُقْبَىٰ: ١٨٠، وسِيرة ٱبن هِشام: ٣ / ١٠٥، والسِّيرة الحَلبِية: ٢ / ٢٤٦، وشَرح النَّهج: ١٥ / ٣٨٧ و١٧.

ولَسْنَا بِصدد بَيان جُواز أو حُرمة البُكاء عَلىٰ المَيت ولكن نَترك للقارئ الكَريم مَجال التَّفكِير عِند مُرَاجعة المصَادر التّالِية عَلىٰ سَبِيل المثَال لاَ الحَصر مُنذ بُكاء آدَمَ ﷺ عَلىٰ ٱبْنِهِ هَابِيل إلىٰ اليُوم لأَنّ البُكاء سُنّة طَبِيعِية.

أُنظر، العَرائس للثّعالبي: ٦٤ طَبْعَة بمبي و ١٣٠ و ١٥٥، الطَّبَقات الْكُبْرَىٰ لِابْن سَعد: ١ / ١٢٣، و: ٢ / ٦٠ الطّبعة الثّانِيَة طَبْعَة بَيْرُوت، فرَائد السِّمْطَين: ١ / ١٥٢ ح ١١٤، و: ٢ / ٣٤ ح ٢٧١، والمُصَنَّف لِابْن أَبي شَيبة: ٦ و١٢، كَنز الْعُمَّال: ١٣ / ١١٢ الطّبعة الثَّانِيَة، و: ١٥ / ١٤٦، و: ٦ / ٢٢٣ الطّبعة الأُولَىٰ، تَأرِيخ دِمشق: ٢ / ٢٢٩ ح ٣٦٧ و ٣٢٧ ح ٨٣١، مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١١٨ و١٧٩ و١٨٩ الفَضَائل لأَحْمَد بن حَنبل: ح ٢٣١، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم: ٣ / ١٣٩، و: ٤ / ٤٦٤، تأرِيخ بَغداد: ١٢ / ٣٩٨، و: ٧ / ٢٧٩، المنَاقب للخوَارزمي: ٢٦، يَنابِيع المَوَدَّة: ٥٣ و ١٣٥.

سُنن البَيْهَقِيّ: ٤ / ٧٠، سُنن ٱبن مَاجه: ٢ / ٥١٨، ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ: ١١٩ و١٤٧ و١٤٨، دَلاَئِل النُّبُوّة للبيهقي فِي تَرجمة الإمَام الحُسَيْن ﷺ من تَأرِيخ دِمشق: ح ٦٢٢ و٦١٢ ـ ٦١٤ و٦٢٦ ـ ٦٣٠، الْمُعْجَم الْكَبِير للطّبرَاني حيَاة الإِمَام الحُسَيْن ﷺ: ١٢٢ ح ٤٥ و٤٨ و ٩٥، كفَاية الطّالب: ٢٧٩، أَعلاَم النُّبُوّة للمَاوردي: ٨٣ بَاب ١٢، نُظم دُرر السِّمْطَين: ٢١٥، البدَاية والنّهاية لِابْن كَثير: ٦ / ٢٣٠، و: ٨ / ١٩٩، الرّوض النّضِير: ١ / ٨٩ و٩٢ و٩٣، و: ٣ / ٢٤، مُروج الذّهب: ٢ / ٢٩٨، أُسد الغَابَة: ١ / ٢٠٨، حليَة الأَوْلِيَاء: ٣ / ١٣٥، الرّياض النّضرة: ٢ / ٥٤ الطّبعة الأُولَىٰ.

وٱسْتُشْهِدَ من الْمُهَاجِرينَ يُوم أُحُد مع حَمْزَة أَسد الله وأَسد رَسُوله: عبدالله بن جَحش، ومُصْعَب بن عُمير، وشمَاس بن عُثْمانَ بن الشّرِيد، وٱسْتُشْهِدَ من الأَنْصَار واحد وستُون رَجُلاً. (أُنظر، المعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ١٦٠). ⇔

↔ وروىٰ ٱبن مسعود: أنّ النّبيّ ﷺ صلّىٰ علىٰ حَمْزَة وبَكىٰ وَقَالَ كمَا أسلفنا سَابقاً: يَا حَمْزَة يَا عَمّي، ... يَا حَمْزَة يَا أَسد الله وأَسد رَسُوله، يَا حَمْزَة يَا فَاعِل الخيْرَات، يَا حَمْزَة يَا كَاشف الكُربات، يَا حمزه يَا ذابّ عن وَجه رَسُول الله... قَال: وطَال بُكاؤه، قَال: ودَعا بِرَجُل رَجُل حَتَّىٰ صلّىٰ عَلىٰ سَبعين رَجُلاً سَبعِين صَلاة وحَمْزَة مَوْضُوع بَيْنَ يَدِيه. ذكر ذَلِكَ صَاحب ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ: ١٨١.

أمّا الرِّوَايَة الّتي نَقلها صَاحب اليَنابِيع عن عبدالله بن مَسعود فقد جَاء فِيها: لمّا قُتل حَمْزَة وقُتل إلىٰ جَنبه رَجُل من الأَنْصَار يُقَال له سُهيل، قَال: فَجيء بحمزة وقَد مُثّل بِهِ. فجَاءت صَفيَّة بنت عبدالمُطّلب بثوبين لِكَفنه، فقَال رَسُول الله ﷺ: دُونك الْمَرْأَة فَردّها، فأتَاها الزُّبَيْر بن العوّام ـ كما ذكرنا سابقاً ـ فدَفَعْت الثّوبين وأنصرفت. فأقرع رَسُول الله ﷺ بَينَه ـ حَمْزَة ـ وبَيْنَ سُهيل فأصَاب سُهيلاً أكبر الثّوبين ـ إلىٰ أنْ قَالَ: ـ فدعَا بِرَجُلٍ رَجُل حَتَّىٰ صلّىٰ عَلَيْهِ سَبعِين صَلاة وحَمْزَة عَلىٰ حَالته. فقد أخرجها أحمَد، والبَغوي، وصَاحب الصّفوة، والمحَاملي، وٱبن شاذان.

أمّا مَقتل مُصْعَب بن عُمير: فإنّه لمّا عَلِم ﷺ أنّ لوَاء ٱلْمُشْرِكِين مع طَلْحَة من بَني عَبد الدّار أخذَ اللّواء مِن عَليّ عليه السلام ودَفعه إلىٰ مُصْعَب بن عُمير لأنّه أيضاً من بَني عَبد الدّار وَقَالَ: نَحْنُ أَحقّ بِالوَفاء مِنهم. ورَد ذَلِكَ فِي الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٢ / ١٥٠. وَقَالَ الطّبَرِيّ: ٢ / ٢١٩٩، وٱبن الأَثِير أيضاً: ٢ / ١٥٥، قَاتل مُصْعَب بن عُمير دُونَ رَسُول الله ﷺ ومعهُ لوَاؤه حَتَّىٰ قُتل، وكَان الّذي أصَابِهِ وقَتله ٱبن قمِيئة اللّيثي وهُو يَظنّ أنّه رَسُول الله ﷺ فَرجع إلىٰ قُرَيْش فَقَالَ: قَتلتُ مُحَمّداً، فجَعَل النّاس يَقُولُون قُتل مُحَمّد، قُتل مُحَمّد، فَلَمّا قُتل مُصْعَب بن عُمير أعطىٰ رَسُول الله ﷺ اللّواء عَليّ بن أَبِي طالب.

وتَفرّق أَكْثَر أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ وقَصَده المُشْرِكُون وجَعلوا يَحملُون عَلَيْهِ يُرِيدُون قَتله، وثَبت رَسُول الله ﷺ يَرمي عَن قُوسه حَتَّىٰ تَكسّرت وقَاتل قِتالاً شَدِيداً ورَمىٰ بِالنّبل حَتَّىٰ فُني نَبله وٱنكسرت سية قُوسه وٱنقطع وتره. (أُنظر الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٢ / ١٥٤).

وهُنا ٱنخلعت الْقُلُوب وأوغلوا فِي الهرُوب كمَا قَال تَعَالىٰ: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ﴾ آل عِمْرَانَ: ١٥٣ والرّسُول ﷺ يَدعُوهُم فيقُول: إليّ عِباد الله، إليّ عِباد الله، أنَا رَسُول الله مَن كرّ فَلهُ الْجَنّة. ولذَا قَالَ ٱبن جَرير: ٢ / ٢٠٣ وٱبن الأَثِير فِي الكَامِل: ٢ / ١١٠: وٱنتهت الهَزيمة بجَمَاعَة ٱلْمُسْلِمِينَ وفِيهِمْ عُثْمانَ بن عفّان وغَيْره إلىٰ الأَعوَص فأقامُوا بِها ثَلاثاً، ثُمّ أتو النّبيّ ﷺ فقَال لهُم حِين رَآهُم: لقَد ذَهبتُم فِيها عَرِيضَة. ذكر هَذَا الحَدِيث تَأرِيخ الطّبَرِيّ: ٢ / ٢٠٣، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٢ / ١١٠، السِّيرَة الحَلبية: ٢ / ٢٢٧، البدَاية والنّهاية: ↔

⟺ ٤ / ٢٨، السِّيرة النَّبَوِيَّة لِابْن كثِير: ٣ / ٥٥، شَرح النّهج لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١٥ / ٢١، الدُّر المَنثُور: ٢ / ٨٩، تَفْسِير الفَخر الرّازي: ٩ / ٥٠ للآيَة المذكورة.

ولَسْنَا بصدد بَيان مَن فرّ ورَجع، ومَاذا قَال وقِيل لهُ، كَأَنَس بن النَّضر عَمّ أَنَس بن مَالَكَ حِين قَال لبعض الْمُهَاجِرِينَ حِين ألقُوا مَا بِأَيْدِيهم: مَا يَحبسكُم قَالُوا: قَتل النَّبيّ، قَال: فمَا تَصنعُون بِٱلْحَيَاة بَعده؟ مُوتوا عَلىٰ مَا مَات عَلَيْهِ النّبيّ. ثُمّ ٱستقبَل الْقَوْم فقاتل حَتَّىٰ قُتل ﷺ فَوَجد بِه سَبعُون ضَربة وطَعنَه ومَا عَرفته إلاّ أُخته مِن حُسن بنَانه: وقِيل: لقَد سَمع أَنَس بن النَّضر جَمَاعَة يَقُولُون لمّا سَمعوا أنّ النّبيّ ﷺ قُتل: لِيت لنَا مَن يَأتي عبدالله بن أبي بن سلول ليَأخذ لنَا أَمَاناً من أبي سُفْيَانَ قَبل أَنْ يَقتلُونَا، فقَال لهُم أَنَس: يَا قَوْم إِنْ كَان مُحَمّد قَد قُتل فإنّ رَبّ مُحَمّد لَم يُقتل، فقَاتِلُوا عَلىٰ مَا قَاتل عَلَيْهِ مُحَمّد، أَللَّهُمّ إِنّي أَعتذرُ إِلَيْك مِمَّا يَقول هَؤُلآء وأَبرأُ إِلَيْك مِمَّا جَاء بِهَؤُلآء. ثمّ قَاتل حَتَّىٰ ٱسْتُشْهِدَ ﷺ. عِلماً بأنّ ٱبن جَرِير الطَّبَرِيّ، وٱبن الأَثير الجَزري، وٱبن هِشام فِي السِّيرة الحَلبية وغَيْرهم قَد ذَكروا أَسْمَاء الّذين فرّوا يوم أُحُد، ونَحْنُ نُحيل القَارئ الكَرِيم عَلىٰ المصَادر التّالِيَة المُتيسره لدِينا عَلىٰ سَبِيل المِثال لا الحَصر:

الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٢ / ١٠٨ و ١٤٨، السِّيرة الحَلبية: ٢ / ٢٢٧، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٢ / ٢٠٣، الدُّر المنثُور: ٢ / ٨٠ و ٨٨ و ٨٩، شَرح النّهج لِابْن أبي ٱلْحَدِيد: ١٥ / ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥، و: ١٣ / ٢٩٣، و: ١٤ / ٢٧٦، البدَاية والنّهاية لِابْن كثِير: ٤ / ٢٨ و ٢٩، السِّيرة النَّبَوِيَّة لِابْن كثِير: ٣ / ٥٥ و ٥٨، السِّيرة النَّبَوِيَّة لِابْن هِشام: ٤ / ٨٥، لُباب الآدَاب: ١٧٩، حيَاة مُحَمّد ﷺ لهيكل: ٢٦٥.

أُنظر، تَفْسِير الرّازي: ٩ / ٥٠ و ٦٧، كنز الْعُمَّال: ٢ / ٢٤٢، و: ١٠ / ٢٦٨ و ٢٦٩، حيَاة الْصَّحَابَة: ١ / ٢٧٢، و: ٣ / ٤٩٧، المغَازي للوَاقدي: ٢ / ٦٠٩ و ٩٩٠، مِنحَة المعبُود فِي تَهذيب مُسْنَد الطَّيَالسِي: ٢ / ٩٩، طَبقَات ٱبن سَعد: ٣ / ١٥٥، و: ٢ / ٤٦ و ٤٧ الطّبعة الأُولَىٰ، تَأرِيخ الخَميس: ١ / ٤١٣.

لاَ يُشفي تِلْكَ الخِسَّة وَالغِلَّة إِلاَّ الدَّم وَالقَتل مَع التَّنْكِيل وَالتَّمثِيل بِالأَموَات، فَقَد قُتل حَمْزَة عَمّ النَّبيّ، فَلَم يَشف القَتل غَلِيل أُمّ مُعَاوِيَة وَجَدَّة يَزِيد، حَتَّىٰ أَكلَت مِنْ كَبدَه، وحَتَّىٰ قَطَعَت أَنْفه وَأُذنيَه، وَٱتَّخذت مِنْهَا قِلاَدة؛ وَقُتل الحُسَيْن، فَلَم يَشتَف يَزِيد، حَتَّىٰ وَطَأَ الخَيل ظَهرَه وَصَدرَه، وحَتَّىٰ نَقَر فَمَه بِالقَضِيب بَعْد حزّ الرَّأس؛ وَقُتل زَيد بن عَليّ، فَلَم يَبرد غَلِيل الأُمَويِّين، حَتَّىٰ نَبشُوا قَبرَه، وَٱسْتَخرجُوا جُثّته وَقَطعوا رَأسه وَصَلبُوه بَعْد المَوت وَالدَّفن، وَأَلقُوا بِرَأسه فِي عَرصَة الدَّار، تَطأَه الأَقدَام، وَتَنقر ⟺

وَالله سُبْحَانَهُ أَنْ يَعْصمنَا مِنْ النّصب وَالمُغَالاَة ، وأَنْ يُزيدَنا إِيمَاناً بِهِ وَبجَلالَه ، ووَلاَء بالنَّبيّ وآلَهُ ، عَلَيه وَعلَيهم أَزْكىٰ التَّحيَات ، وَأفْضَل الصَّلوَات .

<> الدَّجَاج دَمَاغه . أُنظر ، كتَابنَا « الزَّيدِيَّة بَيْن الإِمَامِيَّة وَأَهْل السُّنَّة دِرَاسَة تَأْرِيخِيَة تَحْلِيلية فِي نَشْأَتها وَظُهُورِهَا وَعَقَائِدهَا وَفِرْقهَا » .

مِنْ وَحي الحَجّ

الحِمل الثَّقِيل:

كُنْتُ أَحس أَنَّ عَلَىٰ ظَهْري حِملاً ثَقِيلاً طِوَال السَّنوَات المَاضيَة الَّتي ٱسْتَطعتُ فِيهَا مَادّيًا، لأَدَاء فَريضَة الحَجّ، لاَ أَدري مَتَىٰ أتّخَفف مِنْهُ، وَالحَـجّ ـ كَـمَا كُـنْتُ أَتصَورَه ـ عِبء شَاق يَحتَاج إِلَىٰ مَبْلَغ مِنْ المَال غَير يَسِير، لاَ تَطِيب النَّفس عَنْهُ بسُهولَة.

كَمَا أَنَّه يَسْتَتبع الأَتْعَاب وَالأَوصَاب لزَحمَة النَّاس، فِي بَلَد وَاحـد، ومَكَـان وَاحد، وَزَمَان وَاحد، وَيَستَنفد جُهداً كَبِيرَاً قَد لاَ تَجُود النَّفس بـبَذْله، وَتَـحَمله، وَفَوق ذَلِكَ كلّه الخَوف مِنْ الأَخطَاء وَالرِّيَاء، وأَنْ يُرَدّ عَليّ عَـمَلي، وَلاَ يَكُـون حَجّي مَشكُورًا، وَلاَ مَدخُوراً لِيَوْم الحِسَاب.

هَذَا مَا كُنْتُ أَحسهُ، وَأَشعر بِهِ، وهُو السَّبب الأَوّل للـتَّأخِير وَالتَّـقصِير، أَمَّـا ٱعْتذَاري وَتَعَلُلي بأَنّ حُكّام السّعُوديَة يَمنعُوني مِنْ الحَجّ، أَو يُسـيئُون إِلَيَّ فِـي ديَارهِم، لمَا كَتَبْتَه عَنْهُم فِي الصُّحف، وفِي بَعْض مُؤلّفَاتي بَعْد قَضيَة الجَبْهَان، أَمَّا هَذَا التَّعلِيل فَقَد تبَين أَنَّه وَهُمٌ لاَ أَسَاس لَهُ.. ورُبّمَا كَان مَنْشَأه الكَسَل وَالإِهْمَال.

ومَهْمَا يَكُن، فَقَد شَعرتُ بالرَّغبَة الجِدّيّة فِي الحَجّ هَذَا العَـام ـ (١٣٨٣ هـ) ـ وَالعَزم الأَكِيد عَلَىٰ إِدَائه مَهْمَا كَانَت العوَاقب، حَتّىٰ وَلَو نُصبَت لِي الأَعوَاد عَـلَىٰ

الحدُود، وَخَسرتُ مَا أَملُك مِنْ صحّة وَمَال، أَمَّا سرّ هَذِه الرَّغـبَة، وهَـذَا العَـزم فَعِلْمَه عِنْدَ رَبي، ومَهْمَا يَكُن، فَإِنّه لَيْسَ مِنْ إِرَادتي وَإِخْتيَاري فِـي شَـيء، لأَنَّ الْإِرَادَة لاَ تُعَلل بالْإِرَادَة.

إلىٰ البَيت العَتِيق:

أَقْلَعت الطَّائِرَة مِنْ مطَار بَيرُوت السَّـاعَة السَّـابعَة مِـنْ مَسَـاء (٤ / ١٩٦٤م المُوَافق ٢٦ ذِي القَعدَة سَنَة ١٣٨٣ هـ)، وَوَصلَت جِدّة حوَالي التَّاسعَة، وَبِتُ فِي أَوتِيل النَّهضَة، وَخَرجتُ مِنْ جِدّة مَسَاء اليَوْم التَالي مُحرمَاً بالنّذر، قَاصداً مَكّـة المُكَرّمَة، ثُمَّ جَدَّدَت الْإِحْرَام فِي الحُدَيْبِيَة[1]، وَبَلَغتُ مَكّة قُبَيل الغُرُوب، وَبَيْنهَا وبَيْنَ جِدّة (٧٤) كِيلُومِتراً، وَكَان اليَوْم يَوْم الخَمِيس، وَمَا اَقْتَرَبتُ مِـنْهَا، حَـتّىٰ ذُهْلتُ هَنْ نَفْسي، وَحَاضِري وَمُسْتَقبلي، وَغَمرني الشّعور بالغِبطَة، لمّا وَفَق الله مِنْ تَأْدِيَة مَا فَرضَه فِي كتَابِهِ[2]، وَتَسدِيد مَا عَليّ مِنْ حسَـابِهِ، وَاَنْـطَلَق لسَـاني بالحَمْد وَالشُّكر عَلىٰ السَّكينَة وَالتَّخفِيف مِنْ ذَاك الحِمل وَالتَّكلِيف.. وَقَد تَـتَهيَأ

(١) الحُدَيْبيَة المَكَان الَّذي صَدّت فِيهِ قُرَيْش الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ عَنْ دخُول مَكّة المُكَرّمَة للعِبَادَة، وَتَم الصُّلح بَيْنَه وَبَينهُم، وَسمّي هَذَا الصُّلح بأسم المَكَان.

أُنظر، فَضَائِل الصّحَابَة للإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل: ٢ / ٦٤٩ ح ١١٠٥، سُنن التِّـرمِذي: ٥ / ٦٣٤ ح ٣٧١٥، المُسْتَدرَك عَـلىٰ الصَّـحِيحَين: ٢ / ١٤٩ ح ٢٦١٤ و: ٣ / ١٣٢ ح ٤٦٢١، مـوَارد الظَّـمآن: ١ / ٥٤٤ ح ٢٢٠٧، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٣ / ٣٣ ح ١١٣٠٧، مُسْنَد أَبـي يَـعلىٰ: ٢ / ٣٤ ح ١٠٨٦، صَحِيح أبن حِبّان: ١٥ / ٣٨٠ ح ٦٩٣٧، الإِصَابَة: ٤ / ٢٩٠ رَقم «٥٠٩٠»، مَجمَع الزّوائد: ٥ / ١٨٦، المُصَنَّف لِإبْن أَبي شَيبَة: ٦ / ٣٦٧ ح ٣٢٠٨١، شَرْح معَاني الآثَـار: ٤ / ٣٥٩، مُـعْتَصر المُـخْتَصر: ١ / ٢٢٠، مُسْنَد البَزّار: ٣ / ١١٨ ح ٩٠٥.

(٢) يَقْصد الآيَة الكَريمَة فِي قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْـبَيْتِ مَـنِ ٱسْـتَطَاعَ إِلَـيْهِ سَـبِيلاً﴾. آل عِمْرَان: ٩٧.

الصّحَة لشَخص، وَيَعوزهُ المَال، وَقَد يُوجد المَال، وَتَعتَرضه مُشكلَة الصّحَة، وَقَد يُوجدَان مَعاً، وَيعُوقه الكَسَل والإِهْمَال، أَمَّا مَنْ توافَرت لَهُ هَذِه جَمِيعاً فَيحَقّ لَهُ أَنْ يَفْرَح وَيَغتَبط، وعَلَيه أَنْ يَحْمد وَيَشكر، وكُلّ شَيء كَان لَديَّ مَوفُورَاً وَمَيسُورَاً: الصّحَة والمَال والإِقْبَال، فَلَه الشُّكر وَالحَمْد.

شِعَاب مَكّة:

وَأَوَّل شَيء سَبق إِلَىٰ ذِهْني، وأَنَا أُلقي النَّظَرة الأُولىٰ عَلَىٰ مَكّة المُكَرّمَة هُو القَوْل المَشهُور: «أَهْل مَكّة أَدرىٰ بشَعابهَا»[1]. فَأَخذتُ أَنْظر يَمنَةً وَيَسرَةً، أَتبَيَّن هَذِه الشِّعاب، فَرَأيتُ بيُوتاً مُترَاكمَة مُترَاصّة فِي أَرْض مُنْخَفضَة تُشرف عَلَيه، وَتُحِيط بهَا جِبَال وَتلاَل إِحَاطَة السّوار بالمِعْصَم، وعَلىٰ هَذِه الجِبَال بيُوت مُتوَاضعَة، كَمَا تَبدُو للنَّاظر، وَفِي اليَوْم التَالي طَلبتُ مِنْ سَائِق التَّاكسي أَنْ يَذْهَب بِي إِلَيهَا، فَقَال: لاَ تَصلهَا السَّيَّارَات، وَأَصحَاب البيُوت فِيهَا كُلّهم مِنْ الفُقرَاء، لاَ يَسْتَطيعُون أَنْ يَبنُوا فِي الأَحْيَاء المُنْخَفضَة الَّتي تُحِيط بالحَرَم الشَّرِيف.

مَعنَىٰ العِبَادَة:

دَخَلتُ البَلَد الأَمِين قُبَيل الغرُوب، وبَعْده قَصدتُ البَيْت العَتِيق، وَالمَسْجِد الحَرَام، وَكَعبَة المُسْلِمِين وَقِبلَتهم، فَرَأيتُ الأُلُوف بمَلاَبس الإِحْرَام، مَكشُوفِي الرُّؤوس، يَطُوفُون وَيُصلّون، وَيُردّدُون فِي تِطوَافهِم: «يَا كَرِيم يَا غَفّار» مُنْصَرفِين إِلَىٰ الله وَحْدَه، حَتّىٰ عَنْ أَنْفسهِم وَذَوِيهم، مُتّجهِين إِلَيهِ سُبْحَانَهُ بنفُوس نَقيّة، وَعَاطفَة تَقيَّة، وَقلُوب مُعبّأة مُهيَّأة إِلَىٰ فَضْل الله وَرِضوَانه.

---

(١) أُنظر، تَفْسِير الآلُوسي: ١/ ١٢١، طَبقَات المُحدثِين بإِصْبهَان، عَبدالله بن حِبّان: ١/ ١٣.

وَفُجَأة، ودُون أَيّة سَابقَة، ٱنْتَابَتني رَعشَة هَزّتني مِنْ الأَعمَاق تَجَلىٰ تَأثِيرهَا وَوَقعهَا فِي بُكَائي وَتَضرُعي، وَٱنْقطَاعي إِلَيه سُبْحَانَهُ، وَشَعرتُ كَأنّي أَمَام الله وَجْهَاً لوَجْه، وأَنّي فِي عَالِم كلّه نُور وَرَوح، وهَذَا هُو مَعْنَىٰ العِبَادَة بِرُوحها وجَوهرهَا، أَنَّهَا أَوّلاً وَقبل كُلّ شَيء اليَقِين بالله، والإِخْلاَص فِيمَا تَرجُوه مِنْهُ، وَالصِّدق فِي تَضْرعكَ لَهُ.

وقَالَ قَائِل: أَنَّ العِبَادَة ركُوع وَسجُود، وَسَعي وَطوَاف، وَكَفىٰ.. وَذَهب آخر إِلَىٰ أَنَّهَا تَفْكِير فَلْسَفي. وَزَعم ثَالِث أَنَّهَا رِيَاضَة وَمُكَاشفَة، وَالحَقّ أَنَّهَا قَلْب مُتَطَلّع إِلَىٰ رَحْمَة الله، وَاثق بمَغفرَة الله... وكُلّ حَاج يَحْمل هَذَا القَلْب المُتطلّع الوَاثق فِيمَا ٱعْتَقد إِلاَّ مَنْ ٱتّخذ الحَجّ وَسِيلَة للعوَائِد وَالفَوَائِد العَاجلَة. وإِنْ شَككت فِي شَيء فَلَن أَشك بأَنَّ الله يَقْبَل الجَمِيع مَا دَام هُو القَصد وَالغَايَة، حَتّىٰ الجَاهل الَّذي لاَ يَعْرف مَكَان الدّقة فِي الطَّوَاف، وَلاَ يُحسن ٱنْتقَاء «الخَرش البَرش»[1] مِنْ حَصىٰ الرَّمي[2]...

سَمِعتُ ٱمْرَأَة تَقُول، وهِي تُشِير إِلَىٰ الكَعْبَة: رَحْمَتك يَا رَبّ للنَّاس كُلّهم... أَي وَحقّه أَنَّه يَرْحَم النَّاس، كُلّ النَّاس الَّذِين يَقفُون عَلَىٰ بَابَه يَرجُون فَضْلَه وَإِحْسَانه.

---

(١) أُنظر، لسَان العَرَب: ٢٦٤ و ٢٩٣.

(٢) أَنْ تَكُون الحَصَاة حَجرَاً، فَلاَ يَكْفي الرّمي بالمِلح، وَالحَدِيد، وَالنّحاس، وَالخَشَب، وَالخزَف، وَمَا إِلىٰ ذَاك. عِندَ الجَمِيع ـ مَا عَدَا أَبَا حَنِيفَة ـ فَإِنّه قَال: يُجزي كُلّ مَا كَان مِن جِنْس الأَرْض، خَزفَاً، أَو طِينَاً، أَو حَجَرَاً. وَأَنْ تَكُون الحَصىٰ أَبْكَاراً، أَي لَمْ يَرم بهَا مِن قَبل، صَرّح بذَلِك الحنَابلَة.

أُنظر، المُغني: ٣/ ٤٥٥، الشَرح الكَبِير: ٣/ ٤٥٩، التّذكرَة: ٨/ ٢١٦، التّهذِيب: ٥/ ٢٦٦، المَبسُوط للسّرخسي: ٤/ ٦٦، المَجْمُوع: ٨/ ١٨٦، بدَائِع الصّنَائع: ٢/ ١٢٩، الأُم: ٢/ ٢١٣، الحَاوي الكَبِير: ٤/ ١٧٩، المُهَذّب للشّيرَازي: ١/ ٢٣٥.

مَعَ الطَّائِفِين العَاكفِين:

مَكَثتُ بمَكّة (١٩) يَوْمَاً ، وكُنْتُ أَذْهَب مَسَاء كُلّ يَوْم إِلَىٰ الحَرَم ، مَا عَدَا اليَوْم التَّاسع مِن ذِي الحِجّة ، فَإِذَا رَأيتُ جَمَاعَة مُقبلين عَلَىٰ البَيْت للطّوَاف خَلَطتُ بِهْم نَفْسي ، وفَعَلت مَـا يَـفْعلُون ، وَرَدَّدتُ مَـا يَـقُولُون ، وكُـنْتُ أتـقَصد الإِخْـتلاَط بالأَفرِيقيِّين السُّود ، لمَا لمَستَه فِيْهم مِنْ الصَّفَاء والإِخْلاَص وَأَحْسَستهُ مَعْهُم مِنْ التَّوجه والإِنْقطَاع . وَقَد طِفتُ مَرّات ، وَلَكن لَمْ تَهتَز مشَاعري للدَّرجَة الَّتي كَانَت تَهْتَز ، وأنَا أَطُوف مَعَ هَؤْلاَء السُّود .

وَذَات مَسَاء رَأيتُ حُزمَة مِنْ اليَمنيِّين قَد تَلاَصقُوا ، وَأَخذ بَعْضَهُم بعَضُد بَعْض ، وَأنْدَفعُوا كَالسَّيل لاَ يَلوون عَلَىٰ شَيء ، فَوَضعتُ يَدي بعُنق الأَخِير مِـنْهُم ، فَـلَم يَلتَفت إِليَّ ، وَأَخذتُ أَطُوف مَعْهُم ، وَأَركض وَأَقْـفز . كَـمَا يَـركضُون وَيَـقفزُون ، وَأُرَدّد مَعْهُم : « حَجّ حَجّ يَا حَاج حَجّ » .

وَقَصَدتُ المَسْعىٰ فِي ذَات يَوْم ، فَحَسبتُ أَنَّ جِبَالاً مِنْ البَشريَة تَسِير ذَاهـبَة آيبَة بَيْنَ الصَّفَا وَالمَروَة ، وأَنَّ الأَرْض تَرتَفع بِهْم إِلَىٰ السّمَاء ، إِلَىٰ جـنّة المَأوىٰ ، وأَنَّ مَلاَئكَة الرَّحْـمَة تَـتلقَاهُم بـالبِشر وَالتّـرحَـاب تُـنَادِيهم : ﴿أَنْ تِـلْكُمُ ٱلْـجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1] .

الحَجِيج وَالضَّجِيج:

أَمّا مَا نُسِب إِلَىٰ الأَمَام زَين العَابدِين عليه السلام مِنْ أَنَّه قَالَ : « مَا أَكْثَر الضَّجِيج ، وَأَقَل الحَجِيج ، مَا حَجّ إِلاَّ أَنَا وَنَاقَتي ، وَرَجُل مِـنْ البَـصْرَة »[2] ، فَـإِنّه مَـحل النّـظَر ،

(١) ٱلْأَعْرَاف : ٤٣.

(٢) أنظر ، بَصَائر الدَّرجَات : ٣٨٧ ح ١٥ ، الكَافي : ٨ / ٢٣٧ ح ٣١٨ ، التَّفسِير المَنْسُوب للإِمَام الحَسَن

وَالتَّأمّل.

أَوّلاً: أَنَّه لاَ يَتّفق مَعَ دُعَائه فِي يَوْم عَرفَة، الَّذي جَاء فِيهِ: «أَللّـهُمَّ هـذَا يَـوْمُ عَرَفَةَ، يَوْمٌ شَرَّفْتَهُ، وَكَرَّمْتَهُ، وَعَظَّمْتَهُ، نَشَرْتَ فِيهِ رَحْمَتَكَ، وَمَنَنْتَ فِيهِ بِعَفْوِكَ، وَأَجْزَلْتَ فِيهِ عَطِيَّتَكَ، وَتَفَضَّلْتَ بِهِ عَلَىٰ عِبَادِكَ»[١].

وَبَديهَة أَنَّ مَعْنَىٰ ٱنْتشَار الرَّحْمَة شمُولهَا للجَمِيع لاَ للـرَّجُل وَالنّـاقَة فَـقَط لاَ غَيْر... وقَالَ أَيْضاً: «يَا مَنْ عَفْوُهُ أَكْثَرُ مِنْ نِقْمَتِهِ، وَيَا مَنْ رِضَاهُ أَوْفَرُ مِنْ سَخطِهِ، وَيَا مَنْ تَحَمّدَ إِلىٰ خَلْقِهِ بِحُسْنِ التّجَاوُزِ»[٢].

ثَانِيَاً: أَي فَرق بَيْنَ هَذَا القَوْل مَا حَجّ... إِلخ، وبَيْنَ قَوْل الْأَعْـرَابـي: «أَللّـهُمَّ ٱرْحَمني وٱرْحَم مُحَمَّداً، ولاَ تَرْحَم مَعنَا أَحداً. فَقَالَ رَسُول الله ﷺ: لَقَد حَجَرت وَاسعَاً»[٣].

وَمَعلُوم أَنَّ النَّبيّ ﷺ أَنْكَر عَلَيه، وقَالَ: يَا هَذَا ضَيّقتَ وَاسعَاً.

ثَالثَاً: فَهمنَا حَجّ الإِنْسَان، أَمَّا حَجّ النَّاقَة فَلَم نُدرِك لَهُ مَعْنَىٰ، وإِنْ كَان المُرَاد أَنَّ نَاقَة الإِمَام حَمَلت حَاجّاً، فَإِنَّ نَاقَة البَصْري كَذَلكَ، أَللَّهُمَّ إِلاَّ أَنَّ يَكُون البَـصْري حَجّ مَاشيَّاً.

وَعَلىٰ أَيّة حَال، فَإِنَّ مَعْنَىٰ الحَدِيث، إِنْ صَحَّ، أَنَّ الأَمَـام وَالبَـصْري يَـنَالاَن

⇔ العَسْكَري عليه السلام: ٦٠٩.

(١) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجَّاديَّة: الدُّعاء السّابع وَالأَرْبَعُون (دُعَاؤُهُ فِي يَوْم عَرَفَة).

(٢) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجَّاديَّة: الدُّعَاء الثّاني عَشَر (دُعَاؤُهُ فِي الإِعْتِرَاف).

(٣) أُنظر، صَحِيح ٱبن حِبّان: ٣/ ٢٦٧، حَاشيَة رَدّ المحتَار: ١/ ٥٥٣، المَنْهل العَذب: ٣/ ٢٥٥، مُسْنَد أَحْمَد: ٢/ ٢٣٩ و ٥٠٣، سُنن أَبي دَاود: ١/ ١٠٣ ح ٣٨٠، سُنن التِّرمِذي: ١/ ٢٥٧ ح ١٤٧ و ١٤٨، سُنن ٱبن مَاجَه: ١/ ١٧٦ ح ٥٢٩ و ٥٣٠، الخِلاَف للشَّيخ الطّوسي: ١/ ٤٩٤.

ثوَاب الحَجّ بالْإِسْتحقَاق، أَمَّا غيرهُمَا فبالتَفَضُل[1]. ومَهْمَا يَكُـن، فَـإِنَّ النَّـتِيجَة وَاحدَة، وَهِي شمُول الرَّحْمَة للجَمِيع، ولَكن يَبقىٰ إِشْكَال حَجّ النَّاقَة قَائِماً.

صُور مِنَ الحَجّ:

شَاهَدتُ فِي الحَجّ صُوراً تَركَت فِي نَفْسِي أَعمَق الْأَثَر، وَلاَ أَشك أَنَّ مَا فَاتَني مِنْهَا أَكْثَر وَأَبْلَغ فِي شَكلهَا ومَوضُوعهَا.. شَاهدتُ رَجُلاً طَاعِناً فِي السّن، يَهْتزّ مِنْ قَرنِهِ إِلَىٰ قَدَمِهِ، وَاللُّعاب يَسِيل مِنْ فَمْهِ، وَالمُخَاط يَتقَاطر مِنْ أَنْفه، يقُودَه شَاب، لَمْ يَبْلغ الثّلاَثِين، أَو لَمْ يَتجَاوزهَا، يَطُوف بِهِ حَول البَيْت، وَيَسْـعىٰ بَـيْنَ الصَّـفَا وَالمَرْوَة، وَيَخْدمهُ بإِخْلاَص، وَيَبذُل الجُهد لمَرضَاته وَرَاحَته.

قُلتُ للشَّاب: مِنْ أَين ؟.

قَالَ: مِنْ العرَاق.

قُلتُ: وَهَذَا مَنْ يَكُون ؟.

قَالَ: أَبي.

قُلتُ: وَفّقَك الله.

قَالَ: الحَمْد لله الَّذي وَفّقني لِأَدَاء حَقّه، وَأَسعَدني بخِدمَته.

وَشَاهدتُ آخر يَحْمل وَالدَته عَلَىٰ مَنْكبَيه، وَقَد تَدَلّت رِجْلاَهَا عَلَىٰ صَدرَه، وَهُو مُمّسك بيَدَيهَا، يَطُوف بهَا، وَيَسعىٰ، وَقَد تَبْعَتهُ فِي الطَّواف وَالمَسْعىٰ، وكُنْتُ أَتصَوّر، وأَنَا أَنظُر إِلَيه، أَنَّه يَرىٰ نَفْسَه أَسْعَد مَنْ كَان وَيَكُون فِي هَذِه اللّـحظَات، لأَنَّه ضِمَن لَهُ مَكَاناً عَظِيماً فِي جَنّة الخُلد بَعْد أَنْ أَدّىٰ للأُمُومة حَقّها، وَوَفّىٰ لهَـا

(١) اتّفق عُلمَاء الكَلاَم عَلَىٰ أَنَّ العَاصي يُعَاقب بالْإِسْتحقَاق، واخْتَلفُوا: هَل يُثَاب الطَّائع اسْتحقَاقاً أَو تَفضّلاً؟. (مِنْهُ ﴿رح﴾).

بِعَهدهَا، كَمَا تَصورَت شُعورهَا بالغِبطَة بهَذَا الوَلَد البَار الَّذي حَقَّق لهَا أَعزّ الأَمَاني وَالأَحْلاَم.

شَاهَدتُ هَاتَين الصُّورتَين، فَتَذكرتُ مَنْ يَتّخذ مِنْ عَطْف الأَب وَالأُم وَسِيلَة للتّنمر عَلَيهمَا، وَمُجَابَهتهُما بالإِسَاءَة وَالعقُوق.

وَفِي مَسَاء (١٢) ذِي الحِجّة شَاهدتُ فِي زَاويَة مِنْ زَوَايَا البَيْت مَجْمُوعَة مِنْ المَصريِّين نِسَاءً وَرجَالاً يُصفقُون بهدُوء وَيُردّدُون الأَنَاشِيد بمَدْح الرَّسُول وَآلَهُ عليهم السلام، وَهُم فَرحُون مُسْتَبشرُون كَأَنّهُم فِي عُرس، وإِلَىٰ جَانبِهم رَجُل يُصَلّي، وَآخر يَتلُو القُرْءَان، وثَالِث يَتَضرّع وَيَبكي.

فَقُلتُ: بَكَىٰ هَذَا خَوْفاً مِنْ عقَاب الله، وَغِنىٰ هَؤلاَء وَصفَقُوا أَملاً بثَوَاب الله، وَالكُلّ سَوَاء فِي رَحْمَته، مَا دَامَت قُلُوب الجَمِيع عَامرَة بالتَّدَين والإِيْمَان بجلالَهُ وَعَظمَته، وصَلّىٰ الله عَلَىٰ مُحمَّد وآلَهُ الَّذي قَالَ: «أَنَّ الطَّرِيق الَّتي تُوصل إِلَىٰ الله بعَدَد أَنْفَاس الخَلاَئق»[1].

الحَجّ وأتعَابه:

قَالَ الفُقهَاء: أَنَّ التَّكلِيف مُشْتَق مِنْ الكُلفَة، وهِي المَشَقّة.. إِذَن كُلّ تَكْلِيف يَسْتَتبع نَوعَاً مِنْ الأَتْعَاب، وَأَشَدّهَا هِي أَتعَاب الحَجّ، أَللَّهُمَّ إِلاَّ الصَّوم، بخَاصّة عَلَىٰ مَن اعتَاد التَّدخِين وَشرب الشَّاي.

وَقَد شَعَرتُ بالإِعْيَاء وَالعَنَاء فِي عَرفَة وَالمَشْعر وَمِنىٰ، وَلَكن أَتْعَاب الحَج

(١) أُنظر، شَرْح سُنن ابْن مَاجَه: ١/ ١٦ح ١٨٠، الفُتُوحَات المَكّيّة لِابْن العَربي: ٣/ ٤١١، مَثنَوي طَاقدِيس: ٢٠٦، بحَار الأَنوار: ٦٤/ ١٣٧، تَفْسِير الآلُوسي: ١/ ٣٩٦ و: ٦/ ١٦٥ و: ١٤/ ١٦ و: ٢٧/ ١٠٩.

أَشْبَه بالآلاَم الشَّدِيدَة الَّتي تُعَانيهَا الأُم حِين الوَضع ، فَسُرعَان مَا تَسْتَحِيل إِلَىٰ لَذّة وَسرُور بَعْد أَنْ تَرىٰ وَلِيدهَا سَالماً ، بَل هَذِه الآلاَم بدَايَة حبّها لَهُ ، وَتَعلهقَا بِهِ .. وَهَكَذَا الحَاج يَنْسىٰ جَمِيع أَتْعَابِهِ وَأَوصَابَه ، وَيَشعر بالغِبطَة وَالسّعَادَة بَعْد أَنْ يُؤَدّي المَنَاسك عَلَىٰ أَوجههَا وَيَشكُر الله سُبْحَانَهُ لمَا هدَاه وَأَعَانه عَلَىٰ تَأديَة مَا فَرضَه مِنْ طَاعَته ، أَوْجَبه مِنْ عِبَادَته[1] .

---

(١) كَانَت لَيلتنَا فِي المَشْعر الحَرَام لَيلَة البَرد وَالزَّمهرِير فِي صَحرَاء جَردَاء ، لاَ مَأوىٰ فِيهَا : ولَمْ يَكُن مَعي غِطَاء وَلاَ وطَاء ، وأَنَا مَكشُوف الرَّأس ، وعَلَىٰ جَسْمي مَلاَبس الإِحْرَام ، يَنْفذ الرِّيح خِلاَلهَا بسُهولَة وَيُسر ، فَأَصَابني رَشَح قَوي لاَزَمني مُدّة عِشرِين يَوْماً . (مِنْهُ).

فَصْل الخُصُومَات

الإِنفَاق عَلَىٰ المِعيَار:

إِذَا آمَنتُ بفِكرَة، وأَنَّهَا صَوَاب مِئَة بالمِئَة، وَعَارضَك مُعَارض، وقَالَ: بَل هِي خَطَأَ مِئَة بالمِئَة، أَو وَقف مِنْهَا مَوقف المُشَكّك المُترَدّد، فَمَاذَا تَصْنَع؟. هَل تَصر عَلَىٰ رَأيَك بدُون حِجّة وَدَلِيل، وَيَصر هُو عَلَىٰ قَوْلَه كَذَلكَ؟. إِذَن، يَبْقَىٰ النّزَاع قَائِماً، وَالمُشكلَة بدُون حَلّ، مَا دَام كُلّ مِنْكُما يَفْقد قوّة الإِقْنَاع، وَلاَ يَنْحَسم النّزَاع إِلاَّ بَعْد أَنْ تَتّفقَا عَلَىٰ مَبدَأ تَرجعَان إِلَيه يَكُون هُو الحُجّة، وَالحَكَم الفَصْل.

مَثْلاً: إِذَا قُلتَ: أَنَّ عِلاَج المُصَاب بذَات الرِّئَة هُو الفَصد، وقَالَ آخر: أَنَّ الفَصد يَضر بصِحّته، وَيُعَجّل بوَفَاته، كَان الحَكَم بَيْنَكمَا الطَّبِيب المُخْتَص بهَذَا الدَّاء، وَمحَال أَنْ يَقْتَنع أَحدكُمَا بقَول الآخر، أَو تُلزمَه الحُجّة إِذَا لَمْ تَتّفقَا مُسبقاً عَلَىٰ وجُود المِعيَار وَالمقيَاس الَّذي يُمَيّز الصَّواب مِنْ الخَطَأ، وَالحَقّ مِنْ البَاطل.

الأَديَان والأَحْزَاب:

وهَذَا الَّذي قُلنَاه عَنْ الإِخْتلاَف بَيْنَ الأَفرَاد يَنْطَبق عَلَىٰ الأَديَان وَالأَحزَاب الَّتي يَخْتَلف بَعْضهَا عَنْ بَعْض، وَيَدّعي أَربَاب كُلّ مِنْهَا أَنَّهُم عَلَىٰ حَقّ دُون غَيْرَه، ولَكن الجَمِيع، حَتّىٰ مَنْ لاَ يُدِين بدِين، وَلاَ يَنْتَمي إِلَىٰ حِزْب مُتّفقُون عَلَىٰ أَنَّ كُلّ مَا فِيهِ صَلاَح البَشريَة وَتَقدمهَا فَهُو خَير، وَمُتفقُون أَيْضاً عَلَىٰ أَنَّ السّلم، وَالعَدْل،

وَالحُرّية ، وَالعِلْم ، وَالتَّعاون هِي الوَسَائل إِلَىٰ هَذَا الصَّلاح وَالتَّقدّم ، وعَلَيه ، فكُلّ دِين أَو حِزْب يَدعُو للسّلم وَالتّعَاون ، وَيُنَاصر العِلْم وَالعَدل ، وَيَضمن الحُرّيّة ، وَالمُسَاوَاة فَهُو خَير وَأَفضَل مِنْ أَي حِزْب ، أَو دِين يُثِير الحُرُوب ، وَبَث البَغضَاء ، وَيُنَاهض العِلْم وَالتَّقدم ، وَيَدعم الجَهْل وَالظُّلم .

وَتَقُول : أَنَّ كُلّ دِين ، وكُلّ حِزْب يَزْعَم أَهلَه أَنَّه يَدعو للصَّالحَات والخَيْرات .

الجَوَاب :

إِنَّ الدّعوىٰ بمُفردهَا لاَ تُقْنع أَحْداً ، فَإِذَا سَقَط شَخص فِي الإِنْتخَابَات ، ثُمَّ قَالَ : نَجَحتُ فِيهَا ، فَهَل يُصَدّق : أَو يَكُون قَوْلَه هَذَا مَدعَاة للسّخريَة وَالإِسْتهزَاء ؟ .. وَلاَ أَعرف أَحْداً أَجْهَل مِمَّن يُرَدّد مَعَ القَائِل : «كُلّ يُعَزّز دِيْنه يَا لَيت شِعري مَا الصَّحِيح ؟ » . أَنَّ النَّاس كُلّ النَّاس مُتّفقُون عَلَىٰ أَنَّ الحُبّ أَفْضَل مِنْ البَغضَاء ، وَالتّعاون أَنْفَع مِنْ التّنَافس ، وَالسِّلم خَير مِنْ الحَرْب ، وَالعِلْم مِنْ الجَهْل .. وَبَديهَة أَنَّ العَالِم يَدرُس الأَديَان ، والأَحْزَاب ، وَيَطّلع عَلَىٰ مبَادئهَا ، وَتَعالِيمهَا ، ثُمَّ يُقِيسَها بتِلك المَبَادىء المُتّفق عَلَيهَا ، وَيَحكم بمَا تَستَدعِيه مِنْ الحَقّ أَو البَاطل ، الهدَايَة وَالضَّلال .. وَلَو صَدَق فِي الأَديَان قَوْل مَنْ قَالَ : « يَا لَيت شِعري مَا الصَّحِيح ؟ » لصَدَق فِي كُلّ دَعوىٰ دِينيَّة كَانَت أَو زَمَنيَّة .. أَنَّ العَالِم كَمَا قُلتُ : يَبْحَث وَيُحقّق ، تَمَامَاً كَمَا يَفْعَل كُلّ مَنْ يَطْلب مَعْرِفَة الحَقّ مِنْ مَعْدنه ، وإِلاَّ وَجَب أَنْ لاَ تَبْحث عَنْ شَيء ، وأَنْ نَقفل المَعَاهد ، وَالمُختبرَات ، وَالجَامعَات ، وَنَكتَفي بتَردِيد « يَا لَيت شِعري مَا الصَّحِيح ؟ » . وبالتَالي ، فَإِنْ دَلّ هَذَا القَوْل عَلىٰ شَيء فإِنّما يَدل عَلىٰ أَنَّ قَائِلَه أَعدَىٰ أَعدَاء الأَديَان ، حَتّىٰ مَا كَان مِنْهَا حقّاً وَصِدقَاً .

الرَّد إِلَىٰ الله والرَّسُول ﷺ:

ٱتّفَق المُسْلمُون جَمِيعاً عَلَىٰ أَنَّ أَي نزَاع يقع بَيْنَ الفِئَات أَو الأَفرَاد فعَلَيهم أَنْ يَتَحاكمُوا فِيهِ إِلَىٰ كِتَاب الله، وسَنَة نَبيّه، لأَنَّ المَفرُوض أَنَّ النّزَاع حَصَل فِيمَا قَالَ الله، والرَّسُول ﷺ وَقَد أَمَر الله بَالرَد إِلَيه وإِلَىٰ رسُولَه فِي مِثْل هَذِه الحَال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[1]. ولَكن كَثِيراً مَا يَحْصَل النّزَاع فِي تَفْسِير آيَة تَحْتَمل مَعنَيَّين، أَو أَكْثَر، أَو فِي صحّة حَدِيث، أَو فِيمَا يُفْهَم مِنْهُ.. وَمِن أَمْثلَة الأَوَّل قَوْلَه تَعَالَىٰ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[2]. حَيْث فَهم الشِّيْعَة مِنْ الآيَة الكَرِيمَة وجُوب الإِشْهَاد عَلَىٰ الطَّلاَق، وَفَهم السُّنَّة وجُوبَه عَلَىٰ الزَّوَاج لاَ عَلَىٰ الطَّلاَق[3]. وقَوْلَه تَعَالَىٰ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾[4] حَيْث ٱتّفَق الجَمِيع عَلَىٰ أَنَّ الخَبَائِث مُحَرّمَة، وٱخْتَلفُوا فِي بَعْض الأَفرَاد وَالمَصَادِيق، كَأَكل الدُّود، وَالذُّبَاب، وَالفَأر، وَالضّفدَع، وَالسّرطَان.

فَقَال مَالِك: يَحلّ أَكلّها؛ لأَنّها لَيْسَت مِنْ الخَبَائِث.

---

(١) ٱلنِّسَاء: ٥٩.

(٢) ٱلطَّلاَق: ٢.

(٣) قَالَ الشَّيخ أَبو زُهرَة فِي كِتَاب الأَحوَال الشَّخصيَّة: لَو كَان لنَا أَنْ نَخْتَار المَعمُول بِهِ فِي مَصْر لإِخْترنَا رَأي الشِّيْعَة، وَصَوبَه أُستَاذه الشَّيخ الخَفِيف. وَمَال إِلَيه الدّكتُور مُحَمَّد مُوسىٰ فِي كِتَابِهِ الأَحوَال الشَّخصيَّة. أُنظر، المُغْني: ٧ / ٣٣٩، الشّرح الكَبِير: ٧ / ٤٥٩، بدَايَة المُجْتَهد: ٢ / ١٧، بدَائِع الصّنَائع: ٢ / ٢٥٥، المَبسُوط للسَّرخسي: ٥ / ٣١، النُّتَف: ١ / ٢٧٩، المَجمُوع: ١٦ / ١٧٥ و ١٩٩، شَرْح فَتْح القَدِير: ٢ / ٣٥٢، البَحْر الزّخّار: ٤ / ٢٧، الخِلاَف: ٤ / ٢٦٢، اللّمعَة: ٥ / ١١٢، شَرَائِع الإِسْلاَم: ٢ / ٢١٨، الهدَايَة للشَّيخ الصّدُوق: ٦٧.

(٤) ٱلأَعْراف: ١٥٧.

وَقَالت بَقيَّة المَذَاهب : يَحْرم أَكلّها ؛ لأَنّهَا مِنْ الخَبَائث[١].

وَمِن أَمْثلَة الثَّاني ٱخْتلاَفهم فِيمَا نُسْب إِلَىٰ الرَّسُول ، وهُو : « مَنْ وَسّع عَلىٰ عِيَالَه يَوْم عَاشُورَاء وَسّع الله عَلَيه سَائِر سَنَته »[٢] فَقَد ضَعّفه السُّيوطي وَالعُقَيلي ، وَٱبْن حَجر وَغَيرهِم[٣] ...

واتّفق السُّنَّة والشِّيْعَة عَلىٰ أَنَّ النَّبيّ ﷺ قَالَ : « مِنْ كُنْتُ مَوْلاَه فَعَلي مَوْلاَه ، أَللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاَه ، وَعَاد مَنْ عَادَاه »[٤]. وَلَكنّهُم ٱخْتَلفُوا فِي المُرَاد مِنْ الْوِلاَيَة ،

---

(١) أُنظر ، تَفْسِير القُرطُبي : ٧ / ١٢٠ ، صَحِيح ٱبن خُزَيمَة : ١ / ٥٥ ح ١٠٤ ، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ : ٩ / ٣٢٦ ، سُنن أَبي دَاود : ٣ / ٣٥٤ ح ٣٧٩٩ ، مُسْنَد أَحْمَد : ٢ / ٣٨١ ح ٨٩٤١ ، التَّمهِيد لِابْن عَبدالبرّ : ١٥ / ١٨٠ ، تَهْذِيب الكَمَال : ٢٣ / ٥٢ ح ٤٦٦٨ ، المَجمُوع : ٩ / ٣٩.

(٢) أُنظر ، شُعَب الإِيْمَان : ٣ / ٣٦٦ ح ٣٧٩٤ و ٣٧٩٥ ، كَنْز العُمّال : ٨ / ٥٧٦ ح ٢٤٢٥٨ ، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب : ٣ / ٧١ ح ١٥٣٦ ، لسَان المِيزَان : ٦ / ٣٠٧ ح ١٠٩٨ و : ٤ / ٤٣٩ ح ١٣٤٠ ، مَوضِع أَوهَام الجَمْع وَالتَّفرِيق : ٢ / ٣٠٧ ح ٣٥٢ ، كَشف الخَفَاء : ٢ / ٣٧٥ ح ٢٦٤٢ ، المَنَار المُنِيف : ١ / ١١١ ح ٢٣٣ شَرْح الأَزْهَار : ٢ / ٥٥ ، فِقْه السُّنَّة : ١ / ٤٥٢ ، فَضَائل الأَوقَات للبَيهقي : ٤٥٣ ، مِيزَان الإِعْتدَال فِي نَقْد الرِّجَال : ٦ / ١٤٢ ح ٧٥١٢ ، الكَامِل فِي ضُعفَاء الرِّجَال : ٦ / ٢١١ ح ١٣٦٤ ، ضُعفَاء العُقَيلي : ٤ / ٦٥ ح ١٦١٨.

(٣) أُنظر ، اللَّئَالىء المَصنُوعَة للسّيُوطي : ٢ / ١١١.

(٤) **الْغَدِير عَهدٌ إِلٰهي**

أَجْمَع المؤرّخون وأَهْل السِّير أَنّ رَسُول الله ﷺ خَرج فِي السَنَة العَاشرَة مِن الْهِجْرَة للحَجّ ، ودَعَا ٱلْمُسْلِمِين عمُوماً إِلىٰ ذَلِكَ فاسْتجَاب لدَعوته ٱلْمُسْلِمُون ، وَقَد اختلف فِي عَدَدهم ، فَمِنْهُم مَن قَالَ : (٩٠) أَلفَاً ، ومِنْهُم مَن قَالَ : (١١٤) أَلفَاً ، ومِنْهُم مَن قَالَ : (١٢٠) أَلفَاً ، ومِنْهُم مَن قَالَ : (١٢٤) أَلفَاً ، وَقِيل : أَكْثَر مِن ذَلِكَ . وَهِي الحَجّة الَّتي يُطلَق عَلَيْهَا حَجّة الوَدَاع لأَنّهَا الحَجّة الوَحِيدَة الَّتي حَجّها رَسُول الله ﷺ ، وكَذَلِكَ تُسمّىٰ بحَجّة البَلاَغ نِسبَة إِلىٰ قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ ، وَتُسمّىٰ أَيضَاً بحَجّة التَّمام وَالكَمَال طِبقَاً لقَوْله تَعَالَىٰ : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾.

⇔ خَرَج مِن الْمَدِينَة يَوْم السّبت لخَمس لَيالٍ أَو ستّ بقينَ مِن ذِي القَعدَة، وَقَد خَرَج مَعَهُ نسَاؤه جَمِيعاً فِي هوَادج، وَسَار مَعَهُ أَهْل بَيْتِه: وَأغلَب الْمُهَاجِرين والأَنْصَار، بالإِضَافة إِلىٰ الّذين جَاؤوا مِن الْيمَن مَع الإِمَام عَليّ عليه السلام، وَأَبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ، وَأثنَاء خُرُوجه مِن الْمَدِينَة أُصيب النَّاس بـوَبَاء الجُدري أَو الحَصْبَة مِمَّا تَسَبب فِي مَنْع الكَثِير مِن الذّهاب إِلىٰ الْحَجّ مَعَهُ صلى الله عليه وآله وَرَغم ذَلِكَ فَقَد حَجّ مَعَهُ صلى الله عليه وآله ذَلِكَ العَدَد المُشار إِلَيْهِ سَابقاً.

أَصْبَحَ صلى الله عليه وآله يَوْم الأَحد بيَلَمْلَم، ثُمّ رَاح فَتعشّىٰ بشَرف السّيالة، وَصلّىٰ المَغرب والْعِشَاء، ثُمّ صَلّىٰ الظُّهْر بعِرق الظّبيَة، ثُمّ نَزل الرّوحَاء، ثُمّ سَار فَصلّىٰ العَصر بـالمُنصرف، وَصـلّىٰ المَـغرب وَالْـعِشَاء بالمتعشّىٰ، وَصلّىٰ الصّبح بالإِثَابة، وأَصْبَحَ يَوْم الثّلاثَاء بالعَرج، وَاحْتجم بلَحىٰ جَمل ـ عَقَبَة الجُحْفَة ـ وَنَزلَ السّقياء يَوْم الأَرْبعَاء، وأَصْبَحَ بالأَبوَاء وَصلّىٰ هُنَاك، ثُمّ رَاح وَنَزل يَوْم الْجُمُعَةِ بِالجُحْفَة، ومِنْهَا إِلىٰ قَدِيد وَسبتّ فِيهِ، وكَانَ يَوْم الأَحد بعَسفَان.

ثمّ سَار فَلمّا كَانَ بالغَمِيم اعْترض المُشَاة فَصفّوا صفُوفاً فشَكَوْا إِلَـيْهِ المَشـي، فَـقَالَ: اسْـتَعينُوا بالنَّسلان ـ وهُو المَشي السّريع دُونَ الْعَدْوَ ـ فَفَعلُوا فوجدُوا لذَلِكَ رَاحَة، وكَانَ يَوْم الإِثْنَيْن بمرّ الظَّهران فَلَم يَبرح حَتَّىٰ أَمسىٰ وَغَربُت لهُ الشَّمْس بسَرف فَلَم يُصلّ المَغرب حَتَّىٰ دَخل مَكّة، ولمّا انْتهىٰ إِلىٰ الإِثْنَيْن بَات بَيْنَهما فدَخل مَكّة نهَار الثّلاثَاء.

أُنظر، المصَادر التّالية: تَذكرَة الخواصّ لسِبط ابْـن الجَـوزي: ٣٠، السِّـيرَة الْـحَلَبية: ٣ / ٢٥٧، السِّيرَة النَّبَوِيَّة لزَين دَحلاَن بهَامِش السِّيرَة الْحَلَبِية: ٣ / ٣، الْغَدِير للعلّامة الأَمِيني: ١ / ٩، الطَّبقَات الْكُبْرَىٰ لِابْن سَعد: ٣ / ٢٢٥، إِمْتَاع المَقريزي: ٥١٠، إِرشَاد السّاري: ٦ / ٤٢٩، تَأرِيخ الخُلَفَاء لِابْن الجَوزي: ٤ / ١٨، دَائرَة المعَارف لفَريد وَجدي: ٣ / ٥٤٢، مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٥٦، ثمَار الْقُلُوب: ٥١١، أَسْبَاب النّـزول للـوَاحـدي: ١٣٥، الدُّر المَـنثُور: ٢ / ٢٩٨، فَـتح القَـدِير: ٢ / ٥٧، تَـفْسِير النّيسابوري: ٦ / ١٩٤.

وَلمّا صَدَر رَسُول الله صلى الله عليه وآله مِن حَجّة الوَدَاع (أُنظر، مَجْمَع الزّوَائد: ٩ / ١٠٥ و ١٦٣ ـ ١٦٥ وأُنظر، أَيضاً المصَادر السّابقَة) نَزَلت عَلَيْهِ فِي الْيَوْم الثّامِنْ عَشر مِن ذِي الحَجة (أُنظر، الْحَاكِم الحَسكَاني فِي شوَاهد التّنزيل: ١ / ١٩٢ ـ ١٩٣) آيَة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ فَنَزل بغَدِير خُمّ مِن الجُحْفَة (رَاجع مَجْمَع الزّوَائد: ٩ / ١٦٣ ـ ١٦٥ البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٢٠٩ ـ ٢١٣ (وَخُمّ: وَادٍ بَيْنَ مَكّة والْمَدِينَة عِند الجُحفَة). عِندَه خَطَب رَسُول الله صلى الله عليه وآله وَهذَا الوَادي مَوصُوف بكَـثرَة الوخَـامَة ⇔

⇔ (أُنظر، رَبِيع الأَبرَار للزَّمخشَري: ١ / ٨٤ طَبْعَة بَغدَاد). وَقِيل خُمّ مَوضع تَصبّ فِيهِ عَين. وَقِيل هُو بِئر مِن المِيشَب، حفَرها مُرّة بن كَعب وهُو عَلَىٰ بُعد (٣) أَميَال مِن الجُحفَة وَقِيل عَلَىٰ بُعد مِيل، وَهِي الَّتي عنَاهَا الشّاعر:

وَقَالت بِـالْغَدِير غَـدِير خُـمٍّ أُخَيَّ إِلىٰ مَتىٰ هَـذَا الرّكُـوب

(أُنظر، مرَاصد الإطِّلَاع: ١ / ٤٨٢، سَفينَة الْبحَار: ٢ / ٣٠٩) وكَانَ يتشعّب مِنْهَا طَرِيق الْمَدِينَة، ومَصْر، والشّام (أُنظر، مُعْجم البُلدان: مَادَّة الجُحفَة) وَوَقف هُناك حَتَّىٰ لَحقه مِن بَعده وَرَدّ مَن كَانَ تَقدَّم (أُنظر، البدَاية والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٢١٣) وَنَهىٰ أَصْحَابه عَن سَمرَات مُـتفرّقات بـالبَطحَاء أَنْ يَـنزلُوا تَحتهنّ، ثُمّ بَعث إِليهنّ فَقُمّ مَا تَحتهنّ مِن الشّوك (مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٠٥ ومَعْنَىٰ السّـمر: نَـوْع مِـن الشّجر، وَقُمّ - مِن بَاب مدّ أَي كَنسَه وَنظّفه. وأُنظر، المصَادر السّابقَة، والبدَايَة والنِّهَايَة لِابْـن كَـثِير: ٢٠٩) وَنَادىٰ الصَّلاة جَامعَة (أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤ / ٢٨١، سُنن ٱبْن مَاجه بَاب فَضَائِل عَليّ، تَأرِيخ ٱبْن كَثِير: ٢٠٩ و ٢١٠)، وَعَمد إِليهنّ (مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٦٣ و ١٦٥) وَظلّل لرَسُول الله ﷺ بثَوب عَلَىٰ شَجرَة سُمرَة مِن ٱلشَّمْس (مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤ / ٣٧٢، البدَايـة والنِّـهَايَة لِابْـن كَـثِير: ٥ / ٢١٢)، فَصلّىٰ الظُّهْر بهَجِير (مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤ / ٢٨١ وأُنظر، المصَادر السّابقَة).

ثُمّ قَام خَطِيباً، فَحَمد الله وأُثنىٰ عَلَيْهِ، وَذكر وَوَعظ وَقَالَ مَا شَاء الله أَنْ يَقُول، ثُمّ قَالَ: إِنّي أُوشَك أَنْ أُدعىٰ فأُجيب، وإِنّي مَسْئُول وأَنْتُمْ مَسْئُولُون، فمَاذَا أَنْتُمْ قَائِلُون؟ قَالُوا: نَشهَد أَنّك بَـلّغت وَنَـصحتَ فَجزَاك الله خَيراً، قَالَ: أَلَيْسَ تشهدُون أَنْ لاَ إِله إِلاّ الله وَأَنّ مُحَمَّداً عَبْدَه ورَسُوله، وَأَنّ ٱلْجَنَّة حَقّ، وَأَنّ ٱلنَّار حَقّ؟ قَالُوا: بَلىٰ نَشهَد ذَلِكَ. قَالَ: أَللَّهُمَّ ٱشهَد. ثُمّ قَالَ: أَلاَ تَسمعُون؟ قَالُوا: نَعم، قَالَ:

يَا أَيّها النَّاس إِنّي فَرط وأَنْتُمْ وَاردُونَ عَليَّ الحَوض وإِنَّ عَرضهُ مَا بَيْنَ بُصرىٰ إِلىٰ صَنعَاء (كَانَتْ بُصرىٰ ٱسماً لقَريَة بالقُرب مِن دِمَشْق، وأُخرىٰ بالقُرب مِن بَغدَاد) فِيهِ عَدَد النّجوم قَدحَان مِن فضّة، وَإِنّي سَائلكُم عَن الثَّقَلَيْن، فَانظروا كَيْفَ تُخلفُوني فِيهِمَا. فنَادى مُنَادٍ: وَمَا الثَّقلاَن يَا رَسُول الله؟ قَالَ: كتَاب الله، طَرف بيَد الله وَطَرف بأَيديكُم، فاسْتَمسكوا بِه، لاَ تَضلّوا وَلاَ تُبدّلوا، وعِتْرَتي أَهْل بَيْتِي وَقَد نَبّأَني اللّطيف الخَبِير أَنّهما لَنْ يَفْترقَا حَتَّىٰ يَردَا عليَّ الحَوض، سَألتُ ذَلِكَ لهُما ربّي، فَلا تَـقدّموهُما فَتَهلكُوا وَلاَ تُقصروا عَنْهُما فتَهلكُوا، وَلاَ تُعلّموهُما فَهُم أَعْلم مِنْكُم. (مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٥، الْحَاكِم فِي المُسْتَدرَك: ٣ / ١٠٩، ٱبْن كَثِير فِي البدَاية والنِّهَايَة: ٥ / ٢٠٩).

ثُمّ قَالَ: أَلَستُم تعلمُون أَنّي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِين مِن أَنْفسهِم؟ قَالُوا: بَلىٰ يَا رَسُول الله (مُسْـنَد الإِمَـام ⇔

↔ أَحْمَد: ١/١١٨ و ١١٩، و: ٤/٢٨١، سُنن ٱبْن مَاجه: ١/٤٣/١١٦، ٱبْن كَثِير فِي البدَايَة والنِّهَايَة: ٥/٢٠٩). قَالَ: «أَلستُم تَعلمُون ـ أَو تَشهدُون ـ أَنّي أَوْلَىٰ بكلّ مُؤْمِن مِن نَفْسِه؟ قَالُوا: بَلَىٰ يَا رَسُول الله (رَاجع المصَادر السّابقة، ومُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤/٢٨١ و ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٣٧٢، البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥/٢١٢).

ثُمّ أَخَذ بيَد عَليّ بن أَبي طَالب بضبْعَيه فَرفعهَا، حَتَّىٰ نَظَر النَّاس إِلىٰ بيَاض إِبطَيهما (أُنظر، الْحَاكِم الحَسَكاني: ١/١٩٠ وفِيهِ: فَرَفع يَدَيه حَتَّىٰ يُرىٰ بيَاض إِبطَيه، وفِي ١٩٣: حَتَّىٰ بَان بياض إِبْطَيهما. وَجَاء فِي لِسَان الْعَرَب مَادَّة «ضبع» بسكُون البَاء: وَسَط العَضد بلَحمه). ثُمّ قَـالَ: أَيّـها النَّـاس، الله مَولاَي وَأنَا مَولاَكُم (تَقَدَّمت تَخريجَاته ورَاجع الْحَاكِم فِي شوَاهد التّنزِيل: ١٥/١٩١، البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥/٢٠٩ وَوَرد فِيْهَا «وَأَنَا مَوْلَىٰ كُلّ مُؤْمِن»، فَمن كُنتُ مَوْلاَه فَهذَا عَليٌّ مَوْلاَه، أَللَّهُمَّ وَالِ مَن وَالاَه، وَعَادِ مَن عَادَاه (تَقَدَّمت تَخْرِيجَاته) وٱنْصُر مَن نَصَره وٱخذُل مَن خَذَلَه.

أُنظر، المصَادر التّالية: تَأَرِيخ ٱبْن عَسَاكـر: ٢/١٣/٥٠٨ و ٥١٣ ـ ٥١٦ و ٥٢٣ و ٥٤٤ و ٥٦٢ و ٥٦٩ الطّبعة الأُولىٰ بيرُوت، يَنَابِيع المَوَدَّة: ٢٤٩ طَبْعَة إِسلاَمبُول: ٢٩٧ طَـبْعَة الحَـيدريّة، كـفَايَة الطّالب: ٦٣ طَبْعَة الحَيدَريّة: ١٧ طَبْعَة الغَري، المنَاقب للـخوَارزمـي: ٨٠ و ٩٤ و ١٣٠، نُـظم دُرَر السِّمطَين: ١١٢، كَنْز الْعُمَّال: ٦/٤٠٣ الطّبعة الأُولىٰ، و: ١٥/١١٥/٣٣٢ و ٤٠٢ الطّـبعة الثَّـانِيَة، أَنْسَاب الأَشْرَاف للبَلاَذُري: ٢/١١٢، شوَاهد التّنزِيل: ١/١٥٧/٢١١ و ١٩٢/٢٥٠.

وأُنظر، أيضاً مَجمَع الزّوائد: ٩/١٠٥، مُنْتَخَب كَنز الْعُمَّال بهَامِش مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٥/٣٢، شَرْح النَّهج لِابْن أبي ٱلْحَدِيد: ١/٢٠٩ و ٢٨٩ الطّبعَة الأُولىٰ بمَصْر، و: ٢/٢٨٩، و: ٣/٢٠٨ طَبْعَة مَصْر تَحقِّيق مُحَمَّد أَبُو الْفَضْل، إِسعَاف الرّاغبِين المَطبُوع بهَامِش نُور الأَبْصَار: ١٥١ طَبْعَة السّعيديّة: ١٣٧ طَبْعَة العُثْمانِيَة، خصَائص أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين للنّسائي: ٩٦ طَبْعَة الحَيدريّة: ٢٦ و ٢٧ طَبْعَة مَـصْر، المِلل والنّحل للشّهرستَاني: ١/١٦٣، بيرُوت) وَأحبَّ مَـن أَحـبّه، وَأَبـغض مَـن أَبْـغَضه (تَـقَدَّمَت تَخريجَاته) ورَاجع أيضَاً مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/١١٨ و ١١٩، و: ٤/٢٨١ و ٣٧٠ و ٣٧٢ و ٣٧٣، و: ٥/٣٤٧ و ٣٧٠، مُسْتَدرَك الْحَاكِم: ٣/١٠٩، سُنن ٱبْن مَاجه بَاب فَضَائِل عَليّ.

ورَاجع شوَاهد التّنزِيل: ١/١٩٠ و ١٩١، البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥/٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٣ وَفِيهِ «قُلت لزَيد: هَل سَمعتهُ مِن رَسُول الله ﷺ؟ فَقَالَ: مَا كَانَ فِي الدّوحَات أَحد إِلاّ رَآه بعَينه وَسَمعهُ بأذنه. ثُمّ قَالَ ٱبْن كَثِير: قَالَ شَيخنَا أَبُو عبدالله الذّهبي: وَهَذَا حَدِيث صَحِيح». ثُمّ قَالَ: أَللَّهُمَّ ٱشهَد (رَاجع ↔

المَصَادر السّابقَة)، ثُمّ لَم يَتفرّقا ـ رَسُول الله وَعليّ ـ حَتّىٰ نَزَلت هَذِه الآيَة: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾: ٱلْمَـائِدَة: ٣.

وأُنظر، المصَادر التّاليَة الَّتي تُحدّد زَمَن نزُول هَذِه الآيَة فِي (١٨) مِن ذِي الحَجّة فِي مكَان يُقَال لهُ غَدِير خُمّ: تَأرِيخ دِمَشْق لِابْن عسَاكر تَرجمَة الإِمَام عَليّ عليه السلام: ٢/ ٧٥/ ٥٧٥ ـ ٥٧٧ و ٥٨٥ الطّبعَة الأُولىٰ بيرُوت، البدَاية والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥/ ٢١٣، و: ٧/ ٣٤٩ طَبْعَة القَاهرَة، رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ٦/ ٥٥، و: ٢/ ٢٤٩ طَبْعَة المُنيريَة، شوَاهد التّنزيل: ١/ ١٥٧/ ٢١١ ـ ٢١٥ و ٢٥٠ الطّبعَة الأُولىٰ بيرُوت، منَاقب الإِمَام عَليّ عليه السلام لِابْن المغَازلي: ١٩/ ٢٤ الطّبعة الأُولىٰ طهرَان، تَأرِيخ اليَعقوبي: ٢/ ٣٥، الْغَدِير للعلّامة الأَمِيني: ١/ ٢٣٠، تَفْسِير ٱبْن كَثِير: ٢/ ١٤ الطّبعة الأُولىٰ بمَصْر، و: ٣/ ٢٨١ طَبْعَة بُولاَق.

ورَاجع أيضاً مَقْتل الحُسَين للخوَارزمي: ١/ ٤٧ طَبْعَة مَطبعَة الزّهرَاء، تَأرِيخ بَغدَاد: ٨/ ٢٩٠ طَبْعَة السّعَادة بمَصْر، الدُّر المَنثُور: ٢/ ٢٥٩ الطّبعة الأُولىٰ بمَصْر، الإِتقَان للسُّيوطي: ١/ ٣١، و: ١/ ٥٢ طَبْعَة المَشهد الحُسَيني بمَصْر، المنَاقب للخوَارزمي: ٨٠ طَبْعَة الحَيدريَة، تَذكرَة الخوَاصّ: ٣٠ و ص ١٨ طَبْعَة آخر، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١١٥، و: ١/ ٣٤٧، و: ٣/ ٣٦٥ طَبْعَة أُسوة، تَحقِّيق السَّيِّد عَليّ جَمَال أَشرف، فرَائد السِّمطَين: ١/ ٧٢ و ٧٤ و ٣١٥ الطّبعة الأُولىٰ بيرُوت، كَشْف الْغُمَّة: ٩٥، العُمدَة: ٥٢.

وأُنظر، كَذَلِكَ الخَصَائص العَلويَة لأَبِي ٱلْفَتْح النّطنزي عَن أَبي سَعِيد الخُدري، وجَابر الأَنْصَاري وَعَن الإِمَامَين البَاقر والصّادق عليهما السلام، الطَّبَريّ صَاحب التَّفْسِير المَشهور رَوىٰ بإِسنَاده عَن زَيد فِي كتَابِهِ الْوِلاَيَة، الحَافظ أبُو نَعِيم فِي كتَابِهِ مَا نَزل مِن ٱلْقُرْآن فِي عَليّ، تَوضِيح الدّلائل عَلَىٰ تَرجِيح الفَضَائِل كمَا وَرَد فِي الْغَدِير: ١/ ٢٣٥، مَجْمَع الْبَيَان: ٢/ ٢٠٠ طَبْعَة مُؤسّسة التَّأرِيخ العَرَبِي بيرُوت، المنَاقب لِابْن شَهرآشُوب: ٣/ ٢٣ طَبْعَة دَار الأَضوَاء.

فَقَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله: الله أَكْبَر عَلَىٰ إِكمَال الدّين، وَإِتمَام النِّعْمَة، وَرضَا الرّبّ برِسَالتي، والْوِلاَيَة لعَليّ، روَاه الْحَاكِم الحَسكَاني عَن أَبي سَعِيد الخُدري: ١/ ١٥٧ و ١٥٨/ ٢١١ و ٢١٢. وعَن أَبي هُرَيرَة: ١٥٨/ ٢١٣، و البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥/ ٢١٤).

ولَسْنَا بصَدد بَيَان حَقِيقَة حَدِيث الْغَدِير؛ لأَنّه مِن أَوضَح الوَاضحَات، وَلَكن نُشِير بشَكلٍ إِجمَالي كمَا أَشرنَا سَابقَاً إِلىٰ سَنَده، وَتُوَاتره، وَصحّته.

فطُرق حَدِيث الْغَدِير مُتعدّدة، فمَا رَوَاه أَحْمَد بن حَنبَل مِن (٤٠) طَرِيقاً، وأبْن جَرِير الطَّبَرِيّ مِن (٧٢) طَرِيقاً، وَالجزري مِن (٨٠) طَرِيقاً، وأبْن عُقدَة مِن (١٠٥) طُرق، وأبُو سَعِيد السّجستَاني مِن (١٢٠) طَرِيقاً، وأبُو بَكْر الجعَابي مِن (١٢٥) طَرِيقاً، ومُحَمَّد الْيَمَني مِن (١٥٠) طَرِيقاً، وأبُو الْعَلَاء العطّار الهَمَذانيّ مِن (٢٥٠) طَرِيقاً، وَمسعُود السّجستاني يَروي الْحَدِيث بـ(١٣٠٠) إسنَاد وَقَالَ عَبدالله الشّافعي فِي كتَابِهِ المنَاقب. إنَّ هَذَا الْخَبَر ـحَدِيث الْغَدِير ـقَد تجَاوز حَدّ التّوَاتر فلاَ يُوجد خَبَر قطّ نَقل مِن طُرق كَهَذِه الطّرق. (أنظر، الْغَدِير: ١ / ١٤ و ١٥٨، إحقَاق الْحَقّ: ٦ / ٢٩٠، المُرَاجعَات تَحقِّيق حُسِين الرّاضي: ٣١٩).

وَأعْتَرف بتوَاترة كُلّ مِن جلاَل الدّين السّيوطي الشّافعي فِي الفوَائد المُتكَاثرَة فِي الأَخْبَار المُتوَاترَة، وفِي الأَزْهَار المُتنَاثرَة فِي الأَخْبَار المُتوَاترَة، ونَقل كَلاَم السّيوطي العلّامة المَنَّاوي فِي التّيسِير فِي شَرْح الجَامِع الْصَّغِير: ٢ / ٤٤٢، والعلّامة العَزيزي فِي شَرْح الجَامِع الْصَّغِير: ٢ / ٣٦٠، والمُلّا عَليّ القَاري فِي المُرقَاة شَرْح المشكَاة: ٥ / ٥٦٨، وَجمَال الدّين الشّيرازي فِي كتَابِهِ الأَرْبَعِين، وَصَاحب عَبقَات الأَنْوَار: ٦ / ١٢٣، والمَنَّاوي فِي التّيسِير فِي شَرْح الجَامِع الْصَّغِير: ٢ / ٤٤٢، والمِيرزَا مَخدُوم فِي النّوَاقض عَلَىٰ الرّوافض كمَا جَاء فِي العَبقَات: ٦ / ١٢١، ومُحَمَّد بن إسْمَاعِيلَ اليَمَاني فِي كتَابِهِ الرّوضة النّدية كمَا جَاء فِي إحقَاق الْحَقّ: ٦ / ٢٩٤، وَخُلاَصَة العَبقَات: ٦ / ١٢١ ومُحَمَّد صَدر عَالَمْ فِي كتَاب معَارج العُلىٰ فِي مناقب المُرتضىٰ كمَا جَاء فِي عَبقَات الأَنْوَار: ٦ / ١٢٧.

وَقَالَ بتوَاتره أيضَاً عَبدالله الشّافعي فِي كتَابِهِ الأَرْبَعِين، والشّيخ ضِيَاء الدّين المُقبلي فِي كتَاب الأَبحَاث المُسدّدة فِي الفنُون المُتعدّدة كمَا جَاء فِي خُلاَصَة عَبقَات الأَنْوَار: ٦ / ١٢٥، وأبْن كَثِير فِي البدَاية والنِّهَايَة: ٥ / ٢١٣، وَالحَافظ أبْن الجَزري فِي أَسنىٰ المطَالب: ٤٨.

وَمَن أَرَاد المَزِيد فليُرَاجع إحقَاق الْحَقّ: ٢ / ٤٢٣، وَعبقَات الأَنْوَار لمِير حَامد حُسِين النّيشَابوري الهِندي، مُجلّدات حَدِيث الْغَدِير، والْغَدِير للعلّامة الأَمِينِي، والتِّرمِذي فِي صَحيحهِ: ٢ / ٢٩٨ قَالَ: حَديثٌ حَسَن صَحِيح، والطّحَاوي فِي مِشكَل الآثَار: ٢ / ٣٠٨ قَال: صَحِيح الإِسنَاد وَلاَ طَعن لأَحدٍ فِي روَاته، وأبْن عَبدالبرّ فِي الإِسْتِيعَاب: ٢ / ٢٧٣، والْحَاكِم النّيسابُوري فِي المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ١٠٩، وأبْن حَجر العَسقلاني فِي فَتح البَاري: ٧ / ٦١، وأبْن حَجر المَكي فِي الصَّوَاعِق: ٢٥ قَالَ: إنّه حَدِيث صَحِيح لاَ مَريّة فِيهِ.

أَمَّا روَاة الحَدِيث مِن الصَّحَابَة فَهُم كالتَّالِي حَسَب الحرُوف الأَبجَدِية:

↔ أبُو هُرَيرَة الدّوسي (ت ٥٧ / ٥٨ / ٥٩ ه) وهُو ابْن ثمان وَسبعِين عَاماً، أبُو لَيلىٰ الأَنْصَاري يُقَال: إنّه قُتل بصِفِّين سَنَة (٣٧ ه)، أبُو زَينَب بن عَوف الأَنْصَاري، أبُو فُضَالة الأَنْصَاري مِن أَهْل بَدْر قُتل بصِفِّين مَع الإِمَام عَليّ ﷺ، أبُو قُدَامَة الأَنْصَاري أَحد المُستَنشدِين يَوْم الرّحبَة، أبُـو عَـمرة بـن عَمْرُو بن محصِن الأَنْصَاري، أبُو الهَيْثَم بن التّيهان قُتل بصِفِّين سَنَة (٣٧ ه)، أبُو رَافع القُـبطي مَـوْلَىٰ رَسُول الله ﷺ، أبُو ذُويب خُوَيْلد (أَو خَالد) بن خَالد بن مَحرث الهزلي الشّاعر الْـجَاهِلِي ٱلإِسْـلاَمي المُتوفّىٰ فِي خلاَفَة عُثْمان، أبُو بَكْر بن أَبي قُحَافة التّمِيمي المُتوفّىٰ (١٣ ه)، أُسامَة بن زَيد بن حَارثَة الكَلبي (ت ٥٤ ه) وهُو ٱبْن (٧٥) عَاماً، أُبيّ بن كَعب الأَنْصَاري الخَزْرَجِي سيّد القُرّاء المُتوفّىٰ سَـنَة (٣٠ / ٣٢ ه)، أَسعَد بن زُرَارة الأَنْصَاري.

أَسمَاء بنْت عُميس الخَثعميَة، أُمّ سَلمَة زَوّج الرَّسُول ﷺ، أُمّ هَاني بنْت أَبي طَالب، أبُـو حَـمْزَة أَنَس بن مَالَكَ الأَنْصَاري الخَزْرَجِي خَادم النّبيّ ﷺ (ت ٩٣ ه)، البَراء بن عَازب الأَنْصَاري الأَوسي نَزِيل الْكُوفَة (ت ٧٢ ه)، بُرَيدة بن الحصِيب أبُو سَهل الأَسلَمي (ت ٦٣ ه)، أبُو سَعِيد ثَابت بن وَدِيعَة الأَنْصَاري المَدني، جَابر بن سَمُرَة بن جُنَادة، أبُو سُليمَان السّوائي نَزِيل الْكُوفَة (ت بـعد ٧٠ وقِـيل ٧٤ ه)، جَابر بن عَبدالله الأَنْصَاري (ت بالْمَدِينَة ٧٣ / ٧٤ / ٧٨ ه) وهُو ٱبْن ٩٤ عَامَاً، جبلّة بن عَمْرُو الأَنْصَاري، جُبَير بن مُطعم بن عَدِيّ القُرَشيّ النّوفلي (ت ٥٧ / ٥٨ / ٥٩ ه)، جَرِير بن عَبدالله بن جَابر البَجَليّ (ت ٥١ / ٥٤ ه)، أبُو ذرّ جُنْدُب بن جُنَادة الغفَاري (ت ٣١ ه)، أبُو جُنَيدة جُنْدُب بن عَمْرُو بن مَازن الأَنْصَاري.

حَبّة بن جُوين أبُو قُدَامَة العَرني البَجَليّ (ت ٧٦ / ٧٩ ه)، حَبشي بن جُنَادة السّلولي نَزِيل الْكُوفَة، حَبِيب بن بُدَيل بن وَرقَاء الخُزاعي، حُذَيْفَة بن أَسِيد أبُـو سُـريحَة الغـفَاري مِـن أَصْـحَاب الشَّـجَرَة (ت ٤٠ / ٤٢ ه)، حُذَيْفَة بن اليمَان اليمَاني (ت ٣٦ ه)، حَسَّان بن ثَابت أَحد شُعرَاء الْـغَدِير، الإِمَـام الْحَسَن بن عليّ ﷺ، الإِمَام الحُسَين بن عَليّ ﷺ، أبُو أيُوب خَالد بن زَيد الأَنْصَاري ٱسْتُشْهِدَ غَازيَاً ٱلرُّوم سَنَة (٥٠ / ٥١ / ٥٢ ه)، أبُو سُليمَان خَالد بن الوَلِيد بن المُـغِيرَه الْـمخزُومِيّ (ت ٢١ / ٢٢ ه)، خُزَيْمَة بن ثَابت الأَنْصَاري ذُو الشّهادَتين الْمَقْتُول بصِفِّين مَع عَليّ ﷺ سَنَة ٣٧ ه، أبُو شُرَيْح خُوَيْلد بن عَمْرُو الخُزاعي نَزِيل الْمَدِينَة (ت ٦٨ ه)، رفَاعَة بن عَبد الْمُنْذِر الأَنْصَاري، زُبَير بن العـوّام القُـرَشيّ الْمَقْتُول سَنَة (٣٦ ه)، زَيد بن أَرقَم الأَنْصَاري الخَزْرَجِي (ت ٦٦ / ٦٨ ه).

أبُو سَعِيد زَيد بن ثَابت (ت ٤٥ / ٤٨ وَقِيل بعَد ٥٠ ه)، وزَيد (يَزِيد) بن شَراحِيل الأَنْـصَاري، ↔

⟺ زَيد بن عَبدالله الأَنْصَاري، أَبُو إِسْحَاقَ سَعد بن أَبي وَقَّاص (ت ٥٤ / ٥٥ / ٥٦ / ٥٨ هـ)، سَعد بن جُنَادَة العَوفِي وَالدّ عَطِيَّة العَوفِي، سَعد بن عبَادة الأَنْصَاري الخَزْرَجِي (ت ١٤ / ١٥ أَحد النّقبَاء الإِثني عَشر)، أَبُو سَعِيد سَعد بن مَالَكَ الأَنْصَاري الخُدري (ت ٦٣ / ٧٥ / ٧٤ هـ)، سَعِيد بـن زَيـد القُـرَشيّ العَدوي (ت ٥٠ / ٥١ هـ) سَعِيد بن سَعد بن عبَادة الأَنْصَاري، أَبُو عَبدالله سَلْمَان الْفَارِسْي (ت ٣٦ / ٣٧ هـ).

أَبُو مُسْلِم سَلمَة بن عَمْرُو بن الأَكْـوَع الأَسْـلمي (ت ٧٤ هـ)، أَبُـو سُـليمَان سَـمُرَة بـن جُـنْدُب الفزَاري (ت بالْبَصْرَةِ ٥٨ / ٥٩ / ٦٠ هـ)، سَهل بن حُنَيْف الأَنْصَاري الأَوسي (ت ٣٨ هـ)، أَبُو الْـعَبَّاس سَهل بن سَعد الأَنْصَاري الخَزْرَجِي السّاعدي (ت ٩١ هـ) عَن ١٠٠ سَنَة، أَبُو أُمَامَة الصّدي بن عجَلان البَاهِلِيّ نَزِيل الشّام (ت ٨٦ هـ)، ضُمَيرَة الأَسدي، طَلْحَة بن عُبَيْدالله التّمِيمي الْمَقْتُول يَوْم الْجَمَل سَنَة (٣٦ هـ) وهُو ٱبْن ٦٣ سَنَة، عَامر بن عُمَير النّمري، عَامر بن لَيلىٰ بن حَمْزَة، عَامر بن لَيلىٰ الغفَاري، أَبُو الطّفيل عَامر بن وَاثلَة اللّيثي (ت ١٠٠ / ١٠٢ / ١٠٨ / ١١٠ هـ).

عَائِشَةَ بنْت أَبي بَكْر بن أَبي قُحَافة زوّج الرَّسُول ﷺ، عَبَّاس بـن عَـبدالمُـطّلب بـن هَـاشم عَـمّ النَّبِيّ ﷺ (ت ٣٢ هـ)، عَبدٱلرَّحْمَان بن عَبد ربّ الأَنْصَاري، أَبُو مُحَمَّد عَبدٱلرَّحْمَان بن عَوف القُرَشيّ الزّهري (ت ٣١ / ٣٢ هـ)، عَبدٱلرَّحْمَان بن يَعمُر الدّيلمي نَزِيل الْكُوفَة، عَبدالله بن أَبي عَبدالأَسـدي المَخْزُومِيّ، عَبدالله بن بُدَيل بن ورقَاعَة سَيّد خُزَاعة الْمَقْتُول بصِفِّين مَع عَليّ عليه السلام.

عَبدالله بن بشْر (بُسْر) المَازني، عَبدالله بن ثَابت الأَنْصَاري، عَبدالله بن جَعْفر بن أَبي طَالب الهَاشمي (ت ٨٠) عَبدالله بن حَنطب القُرَشيّ المَخْزُومِيّ، عَبدالله بن رَبِـيعَة، عَـبدالله بـن عَـبَّاس (ت ٦٨ هـ)، عَبدالله بن أَبي أَوفىٰ عَلقمَة الأَسلمي (ت ٨٦ / ٨٧ هـ)، أَبُو عَبدٱلرَّحْمَان عَبدالله بن عُمَرَ بن الخَـطَّاب العَدوي (ت ٧٢ / ٧٣ هـ)، أَبُو عَبدٱلرَّحْمَان عَبدالله بن مَسـعُود (ت ٣٢ / ٣٣ هـ)، عَـبدالله بـن بـامِيل (يامِين) عُثْمان بن عَفَّان (ت ٣٥ هـ)، عُبَيْد بن عَازب الأَنْصَاري أَخُو البرّاء بن عَـازب، أَبُـو طَـرِيف عَدِيّ بن حَاتِم (ت ٦٨ هـ) وهُو ٱبْن ١٠٠ سَنَة، عَطِيَّة بن بُسْر المَازني، عُقْبَة بن عَامر الجُهني ولّي أمر مَصْر لمُعَاوِيَة ثَلاَث سنِين مَات فِي قُرب السِّتِّين.

أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام ٱسْتُشْهِدَ سَنَة (٤٠ هـ)، أَبُو اليَقظَان عَمَّار بن يَاسر العَنسي الشّهيد بصِفِّين (٣٧ هـ)، عُمَرَ بن أَبي سَلمة بن عَبد الأَسد المَخْزُومِيّ رَبِيب النَّبِيّ ﷺ أُمّه أُمّ سَلمَة زوّج النَّبِيّ ﷺ (ت ٨٣ هـ)، عُمَرَ بن الخَطَّاب الْمَقْتُول سَنَة (٢٣ هـ)، عَمَّارة الخَزْرَجِي الأَنْصَاري الْمَقْتُول ⟺

⇔ يَوْم اليمَامة ، أبُو نُجَيد عِمْرَانَ بن حُصين الخُزَاعي (ت ٥٢ هـ) بالْبَصْرَةِ، عَمْرُو بن الْحَمْق الخُزاعي المسْتَشْهِد (٥٠ هـ)، عَمْرُو بن شرَاحبيل ، عَمْرُو بن العَاص ، عَمْرُو بن مرّة الجُهني أبُو طَلْحَة أو أبُو مَرْيَمَ ، الصِّدِّيقة فَاطِمَة بنْت النَّبيّ ﷺ ، فَاطِمَة بنْت حَمْزَة بن عَبدالمطّلب ، قَيْس بن ثَابت شمّاس الأَنْصَاري ، قَيْس بن سَعد بن عبَادة الأَنْصَاري الخَزْرَجي ، أبُو مُحَمَّد كَعب بن عَجزة الأَنْصَاري المَدني (ت ٥١ هـ)، أبُو سُليمَان مَالَك بن الحُويرث اللّيثي (ت ٧٤ هـ)، المقدَام بن عَمْرُو الكِندي الزّهري (ت ٣٣ هـ) وهُو ٱبْن ٧٠ سَنَة .

نَاجيَة بن عَمْرُو الخُزاعي ، أبُو بُرزة فضلَة بن عُتْبَة الأَسلمي (ت بخرَاسان سَنَة ٦٥ هـ)، نُعمَان بن عَجلاَن الأَنْصَاري ، هَاشِم المرقَالَ بن عُتْبَة بن أَبي وَقَّاص المَدني الْمَقْتُول بصِفِّين مَع أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين ﷺ (٣٧هـ)، أبُو وَسمة وَحشي بن حَرْب الحَبشي الحِمصي ، وَهَب بن حَمْزَة ، أبُو جُحَيفة وَهَب بن عَبدالله السّوائي ، وَهَب الْخَيْر (ت ٧٤ هـ)، أبُو مرَازم يَعلىٰ بن مُرّة بن وَهب الثَّقَفِيّ . أُنظر ، روَايَاتهم وحيَاتهم فِي كتَاب الْغَدِير : ١ / ١٤ ـ ٦٠ طَبْعَة دَار الكُتب الإِسْلاَميّة .

وَذكر ٱبْن طَاووس فِي كتَاب الطَّرَائف عَن ٱبْن عُقدة فِي كتَاب الْوِلاَيَة زِيَادَة عَلَىٰ ذَلِكَ عُثْمان بن حُنَيْف الأَنْصَاري ، رفَاعة بن رَافع الأَنْصَاري ، أبُو الحَمرَاء خَادم النَّبيّ ﷺ ، جُنْدُب بن سُفْيَانَ العَقْلِي البَجَليّ ، أُمَامَة بن زَيد بن حَارثَة الكَلبي ، عَبدٱلرَّحْمَان بن مُدلج . وَإِذَا أَردَت المَزِيد فَانظر المنَاقب لِابْن شَهرآشوب : ٣ / ٢٥ و ٢٦ طَبْعَة قُم .

أَمَّا روَاة حَدِيث الْغَدِير فَهُم:

أبُو رَاشد الحبرَاني الشّامي ، أبُو سَلمَة عَبدالله (إسْمَاعِيلَ) بن عَبدٱلرَّحْمَان بن عَوف الزّهري المَدني (ت ٩٤ هـ)، أبُو سُليمَان المُؤذن ، أبُو صَالح السَّمّان ذكوَان (ت ١٠١ هـ)، أبُو عنفوَانه المَازني ، أبُو عَبدالرّحيم الكِندي ، الأَصبغ بن نُباتة الّتميمي الكُوفِي ، أبُو لَيلىٰ الكِندي ، أيَاس بن نَذِير ، جَمِيل بن عمَارة ، حَارثة بن نَصر ، حَبِيب بن أَبي ثَابت الأَسدي الكُوفِي ، الحَارث بن مَالَك ، الحُسَين بن مَالَكَ الحُويرث ، الحَكم بن عُتيبَة الكُوفِي الكِندي (ت ١١٤ ـ ١١٥ هـ)، حَمِيد بن عمَارة الخَزْرَجي الأَنْصَاري ، حَمِيد الطّويل أبُو عُبَيْدَة بن أَبي حَمِيد البَصري (ت ١٤٣ هـ)، خُيثمَة بن عَبدٱلرَّحْمَان الجُعفي مَات بَعد سَنَة (٨٠ هـ)، رَبِيعَة الجَرشي الْمَقْتُول سَنَة (٦٠ ـ ٦١ ـ ٧٤ هـ)، أبُو المُثَنَّىٰ ريَاح بن الحَارث النَّخَعِيّ الكُوفِي ، أبُو عَمْرُو أذَان الكِندي البزّاز ، البزّار (ت ٨٢ هـ)، أبُو مَرْيَمَ زَرين بن حُبَيش الأَسدي (ت ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ هـ)، زِيَاد بن أَبي زِيَاد .

⇔

⇔ زَيد بن يَثيع الهَمَذانيّ الكُوفِي ، سَالِمْ بن عَبدالله بن عُمَرَ بن الخَطَّاب القُرَشيّ العَدوي المَدني (ت ١٠٦ ه)، سَعِيد بن جُبَير الأَسدي الكُوفِي قُتل بَيْنَ يَدي الحَجَّاج سَنَة (٩٥ ه)، سَعِيد بن أَبي حدّان ويُقَال ذِي حُدّان ، سَعِيد بن المسيّب القُرَشيّ المَخْزُومِيّ صِهر أَبي هُرَيرة (ت ٩٤ ه)، سَعِيد بن وَهب الهَمَذانيّ الكُوفِي (ت ٧٦ه)، أبُو يَحييٰ سَلمَة بن كهيل الحَضرمي الكُوفِي (ت ١٢١ ه)، أبُو صَادق سُلَيم بن قَيْس الهلاَلي (ت ٩٠ ه)، أبُو مُحَمَّد سُليمَان بن مِهْرَان الأَعمَش (ت ١٤٧ ـ ١٤٨ ه)، سَهم بن الحُصَين الأَسدي ، شَهر بن حَوْشَب ، الضَّحَّاك بن مزَاحم الهلاَلي (ت ١٠٥ ه)، طَاووس بن كَيسَان اليمَاني الْجُنْدي (ت ١٠٦ ه)، طَلْحَة بن المُنصرف الأَيَّامي (اليمَامي) الكُوفِي (ت ١١٢ ه)، عَامر بن سَعد بن أَبي وَقَّاص المَدني (ت ١٠٤ ه).

عَائِشَةَ بنْت سَعد بن أَبي وَقَّاص (ت ١١٧ ه)، عَبدالحَمِيد بن الْمُنْذِر بن الْجَارُود العَبدي ، أبُو عمَارة عَبد خَير بن يَزِيد الهَمَذانيّ الكُوفِي ، عَبدالرَّحْمَان بن أَبي لَيلىٰ (ت ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٦ ه)، عَبدالرَّحْمَان سَابط ويُقَال : اَبْن عَبدالله بن سَابط الجُمَحِيّ المَكّي (ت ١١٨ ه)، عَبدالله بن أَسعَد بن زُرَارة ، أبُو مَرْيَمَ عَبدالله بن زيَاد الأَسدي الكُوفِي ، عَبدالله بن شَرِيك العَامري الكُوفِي أبُو مُحَمَّد عَبدالله بن مُحَمَّد بن عَقِيل الهَاشمي المَدني (ت ١٤٠ ه)، عَبدالله بن يَعلىٰ بن مُرّة ، عَدِيّ بن ثَابت الأَنْصَاري الكُوفِي الخَطمي (ت ١١٦ ه)، أبُو الْحَسَن عَطِيَّة بن سَعد بن جُنَادة العَوفِي الكُوفِي (ت ١١١ه)، عَليّ بن زَيد بن جَدعَان البَصري (ت ١٢٩ ـ ١٣١ ه)، أبُو هَارون عَمَّار بن جُوين العَبدي (ت ١٣٤ ه)، عُمَرَ بن عَبدالعَزِيز الأُموي (ت ١٠١ه)، عُمَرَ بن عَبدالغفّار .

عُمَرَ بن عليّ أَمِير الْمُؤْمِنِين ، عَمْرُو بن جَعْدَة بن هُبَيْرَة ، عَمْرُو بن مُرّة ، أبُو عَبدالله الكُوفِي الهَمَذانيّ (ت ١١٦ ه)، عَمْرُو بن عَبدالله أبُو إِسْحَاقَ السّبيعي الهَمَذانيّ (ت ١٢٧ ه)، عَمْرُو بن مَيمُون الأَودي (ت ٧٤ه)، عُميرَة بنْت سَعد بن مَالَكَ أُخت سَهل أُمّ رفَاعة بن مُبشر ، عُميرَة بن سَعد الهَمَذانيّ ، عَيس بن طَلْحَة بن عُبَيْدالله التّميمي ، أبُو مُحَمَّد المَدني مَات فِي خلاَفة عُمَرَ بن عَبدالعَزيز ، أبُو بَكْر قَطر بن خَلِيفَة المَخْزُومِيّ مَوْلاَهُم الحنّاط (ت ١٥٠ ـ ١٥٣ ه)، قبيصَة بن ذُؤيب (ت ٨٦ه)، أبُو مَرْيَمَ قَيْس الثَّقَفِيّ المدَايني ، مُحَمَّد بن عُمَرَ بن عَليّ بن أَبي طَالب (ت ١٠٠ ه)، أبُو الضّحىٰ مُسْلِم بن صَبِيح الهَمَذانيّ الكُوفِي العطّار ، مُسْلِم الملاَئي ، أبُو زرَارَة مُصْعَب بن سَعد بن أَبي وَقَّاص الزّهري المَدني (ت ١٠٣ ه).

مُطلّب بن عبدالله القُرَشيّ المَخْزُومِيّ المَدني ، مَطر الورّاق ، مَعرُوف بن خَربُوذ ، مَنصُور بن رِبْعِيّ ، ⇔

⇐ مهَاجر بن مسمَار الزّهري المَدني، مُوسَىٰ بن أَكتل بن عُمَير النّميري، أبُو عَبدالله مَيمُون البَصري مَوْلَىٰ عَبدٱلرَّحْمَان بن سَمُرَة، نَذِير الضّبي الكُوفِي، هَاني بن هَاني الهَمَذانيّ الكُوفي، أبُو بَلج يَحيىٰ بن سُلَيم الفزَاري الوَاسطي، يَحيىٰ بن جَعْدَة بن هُبَيْرَة المَخْزُومِيّ، يَزِيد بن أَبي زيَاد الكُوفِي (ت ١٣٦ ه) ولهُ ٩٠ سَنَة، يَزِيد بن حيّان التّميمي الكُوفِي، أبُو دَاود يَزِيد بن عَبدٱلرَّحْمَان بن الأُودي الكِوفِي، أبُو نَجِيح يسَار الثَّقَفِيّ (ت ١٠٩ه). أُنظر، حيَاتهم وروَاياتهم فِي الْغَدِير: ١ / ٦٢ ـ ٧٢ طَبْعَة بيرُوت.

أَمَّا أَهَم المُؤلِفين فِي حَدِيث الْغَدِير فَهُم:

أبُو جَعفر مُحَمَّد بن جَرِير بن يَزِيد بن خَالد الطَّبَرِيّ (ت ٣١٠ ه)، أبُو الْعَبَّاس أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَعِيد الهَمَذانيّ ٱلْمَعْرُوف بِٱبْن عُقدة (ت ٣٣٣ ه)، أبُو بَكْر مُحَمَّد بن عُمَرَ بن مُحَمَّد بن سَالَمْ التّميمي البغدَادي ٱلْمَعْرُوف بالجعَابي (ت ٣٥٥ ه)، أبُو طَالب عُبَيْدالله بن أَحْمَد بن زَيد الأَنْبَاري الوَاسطي (ت ٣٥٦ ه)، أبُو غَالب أَحْمَد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الزّراري (ت ٣٦٨ ه)، أبُو الْفَضْل مُحَمَّد بن عَبدالله بن عَبدالمطّلب الشّيباني (ت ٣٧٢ ه)، الحَافظ عَليّ بن عُمَرَ الدّار قُطني البَغدَادي (ت ٣٨٥ ه)، الشّيخ مُحسن بن الحُسَين بن أَحْمَد النّيسَابوري الخُزَاعي، عَليّ بن عبدٱلرَّحْمَان بن عِيسَىٰ بن عُرْوَة الجَرَّاح القنَاتي (ت ٤١٣ ه)، أبُو عَبدالله الحُسَين بن عُبَيْدالله بن إِبْرَاهِيم الغضَائري (ت ٤١١ ه)، الحَافظ أبُو سَعِيد مَسعُود بن نَاصر بن أَبي زَيد السّجستَاني (ت ٤٧٧ ه)، أبُو ٱلْفَتْح مُحَمَّد بن عَليّ بن عُثْمان الكرَاجكي (ت ٤٤٩ ه)، عَليّ بن بلاَل بن مُعَاويَةبن أَحْمَد الْمُهَلَّبِي، الشّيخ مَنصُور اللاّئي الرّازي، الشّيخ عَليّ بن الْحَسَن الطّاطري الكُوفِي، أبُو القَاسم عُبَيْدالله الحَسكَاني، شَمس الدّين مُحَمَّد بن أَحْمَد الذّهبي (ت ٧٤٨ ه)، شَمس الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد الجَزري الدِّمَشْقِي المُقري الشّافعي (ت ٨٣٣ ه)، المَوْلَىٰ عَبدالله بن شَاه مَنصُور القَزويني الطّوسي، السَّيِّد سِبط الْحَسَن الجَايسيّ الهِندي اللّكهنوي، السَّيِّد مِير حَامد حُسِين السَّيِّد مُحَمَّد قُلي المُوسوي الهِندي اللّكهنوي (ت ١٣٠٦ ه)، السَّيِّد مَهدي بن السَّيِّد عَليّ الغُريفي البَحراني النّجفي (ت ١٣٤٣ ه)، الشّيخ عَبَّاس بن مُحَمَّد رضَا القُمي (ت ١٣٥٩ ه)، السَّيِّد مُرتضىٰ حُسِين الخَطيب الفتحبُوري الهِندي، الشّيخ مُحَمَّد رضَا ٱبْن الشّيخ طَاهر آل فَرج الله النّجفي، الحَاج السَّيِّد مُرتضى الخسروشَاهِي التّبريزي. وأُنظر، الْغَدِير: ١ / ١٥٢.

أَمَّا المُنَاشدة والإِحْتِجَاج بِحَدِيث الْغَدِير فَهِي كَالتَّالِي:

مُنَاشدة الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب ﵇ يَوْم ٱلشُّورَىٰ سَنَة (٢٣ ه)، وَمُنَاشدَته ﵇ أَيَّام عُثْمان بن عَفَّان، ويَوْم الرّحبة سَنَة (٣٥ ه) فِي الْكُوفَة، ويَوْم الْجَمَل سَنَة (٣٦ ه) عَلَىٰ طَلْحَة، وَحَدِيث الرّكبَان فِي ⇐

⇔ الْكُوفَة سَنَة (٣٦ ـ ٣٧ هـ)، ويَوْم صِفِّين سَنَة (٣٧ هـ) وَإِحتجَاج الصِّدِّيقَة فَاطِمَة الزّهراء عليها السلام بِـنْت رَسُول الله صلى الله عليه وآله، وَإِحتجَاج الإِمَام الْحَسَن عليه السلام سَنَة (٤١ هـ)، وَمُنَاشدَة الإِمَام الحُسَين عليه السلام سَنَة (٥٨ ـ ٥٩ هـ)، إِحتجَاج عَبدالله بن جَعْفر عَلَىٰ مُعَاوِيَة بَعد اَستِشْهَاد الإِمَام عَليّ عليه السلام، إِحتجَاج يَرد عَلَىٰ عَمْرُو بن العَاص، إِحتجَاج عَمْرُو بن العَاص عَلَىٰ مُعَاويَة، إِحتجَاج عَمَّار بن ياسر يَوْم صِفِّين عَلَىٰ عَـمْرُو بـن العَاص سَنَة (٣٧ هـ). إِحتجَاج الأَصبَغ بن نُباتة عَلَىٰ مُعَاوِيَة سَنَة (٣٧ هـ)، مُنَاشدَة شَـابّ أَبَـا هُـريرَة بمَسجد الْكُوفَة. مُنَاشدَة رَجُل زَيد بن أَرقم، مُنَاشدَة رجُل عرَاقي جَابر الأَنْصَاري، إِحتجَاج قَيْس بن سَعد عَلَىٰ مُعَاوِيَة سَنَة (٥٠ ـ ٥٦هـ)، وَإِحتجَاج دَارمِيّة الحجُونية عَلَىٰ مُعَاوِيَة (٥٠ ـ ٥٦ هـ)، إِحتجَاج عَمْرُو الأَودي عَلَىٰ مُنَاوئي أَمِير اَلْمُؤْمِنِين عليه السلام، إِحْتجَاج عُمَرَبن عَبدالعَزِيز اَلْخَلِيفَة الأُموي، إِحتجَاج المَأمُون عَلَىٰ الْفُقَهَاء. (اُنظر، الْغَدِير للأَميني: ١ / ١٥٩ ـ ٢١٢، تَذكرَة الخواصّ لسِبط اَبْن الجَوزي: ٣٥، المنَاقب للخوَارزمي: ٢٢٢، أَسْنىٰ المطَالب للجَزري: ٥٠، يَنَابِيع المَوَدَّة: ٤٨٢، البدَايَة والنِّهَايَة لِاَبْن كَثِير: ٥ / ٢١١، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤ / ٣٧٠، و: ١ / ١١٨ و ٩٦١، و: ٥ / ٣٧، مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٠٥). ».

وَقْفَة وَتَأمل فِي الإِيرَادَات الوَاهِية مِن قِبل البَعْض عَلىٰ الحَدِيث:

لَم نَجد غَمزاً وَلاَ وَقيعةً فِي صحّة وَأَسَانِيد وَروَاة حَدِيث الْغَدِير مِن قِبل أَهْل السُّنّة وَالشّيعة مَاعدَا مَا يُنقل عَن اَبْن حَزم الأُندلسي، واَبْن تَيْمِيَّة فِي مِنْهَاج السُّـنّة: ٤ / ١٣، واَبْـن الأَثِـير فِـي النِّـهَايَة: ٥ / ٢٢٧، وَصَاحب السِّيرَة الْحَلَبِية: ٣ / ٢٧٥، واَبْن خُلدون، وَأَحْمَد أَمِين، وَغَيْرهم.

ولَسْنَا بصَدد بَيَان حَيَاة هَؤُلاَء اَلرِّجَال بل نُعطي نَموذجاً وَاحداً مِن حَيَاة وَاحدٍ مِنْهُم وهُو أَحْمَد بن عَبد الحَلِيم بن عَبدالسَّلاَم بن عَبدالله بن الخُضر تَقيّ الدّين، أَبُو الْعَبَّاس اَبْن تَيْمِيَّة الحرّانـي الدِّمَشْـقِي الحَنْبلي (٦٦١ ـ ٧٢٨ هـ) فَقَد قَالَ الشّوكاني فِي البَدْر الطَّالع: ٢ / ٢٦٠: صرّح مُحَمَّد البُخَاريّ الحَنفي بتَبدِيعهِ ـ صَاحب بِدْعَة ـ ثُمّ تَكفِيرَه ثُمّ صَار يُصرّح فِي مَجلسه: أَنّ مَن أَطلَق القَوْل عَلَىٰ اَبْن تَيْمِيَّة بأَنّه شَيخ اَلإِسْلاَم فَهُوَ بِهَذَا الإِطلاَق كَافر. وأُنظر، هَامِش الْغَدِير: ١ / ٢٤٧، واَبْن تَـيْمِيَّة حَـيَاته عـقَائِده موقفه مِن الشّيعة وأَهْل اَلْبَيْت لصَائب عَبدالحَمِيد، مَنشورَات مَركَز الْغَدِير للدّرَاسَات الإِسْلاَمِيّة ـ قُم، ولِسَان المِيزان: ٤ / ٢٠٠، وتَفْسِير الآلوسي: ٢١ / ٧٦، اَبْن خِلّكان فِي تَأرِيخه: ١ / ٣٧٠ وغَيْر هَذِه المصَادر لدرَاسَة حَيَاة هَؤُلاَء اَلرِّجَال، هَذَا أَوّلاً.

وَثَانِياً، لَسْنَا بصَدد بَيَان كُلّ مَا أَورَده هَؤُلاَء مِن التّمحّلات والتّخرّصات واَلأَوْهَام بَل نَذكر نَمُوذجاً ⇔

⇔ أَو نَموذجَين مِنْهَا وَبشكلٍ يَسِير جدّاً بَل إِشَارة فَقط وَعَلَىٰ اللّبيب مرَاجعَة ذَلِكَ فِي مظَان الْبَحْث. فَقَد قَالَ بَعْض هَؤُلاَء إِنّ حَادثَة الْغَدِير وَقعَت فِي الْمَدِينَة وَبالتَالي أَنّ الرّواية وَرَدت هَكَذا أَنّه ﷺ قَالَ: «مَن كُنتُ مَوْلاَه فَعليٌّ مَوْلاَه» أَمَّا الزِّيَادَة «أَللَّهُمَّ وَالِ مَن وَالاَه، وعَادِ مَن عَادَاه» لاَ رَيب أَنّه كَذَب!

وَالجَوَاب: أَنّ الوَاقع يَرفض ذَلِكَ بأَدِلَّة كَثِيرَة وَلَكن نَخْتَصر الكَلاَم كمَا ذكرنَا سَابقاً لأَنّ القَائِل بِذَلِكَ هُو ٱبْن تَيْميّة. فَقَد رَوىٰ البُخَاريّ فِي صَحِيحِهِ: ١/١٨١ و ١٧٥، ومُسْلِم فِي صَحِيحه: ١/٣٨٢ عَن عَبدالله بن عُمَرَ: أَنّ رَسُول الله ﷺ أَنَاخ بالبَطحَاء بذي الحُلَيفَة فَصلّىٰ بهَا، وَأَتىٰ مَعرّسة بذِي الحُلَيفَة فقِيل لهُ: إِنّك ببَطحَاء مُبَاركَة، وَكَانَ ﷺ يَنْزِل بذِي الحُلَيفَة حِينَ يَعْتَمر. فَيُفهم مِن هَذَا أَنّ حَادثَة الْغَدِير قَد وَقَعت فِي غَدِير خُمّ ٱلْمَعْرُوف. (فَانظر، مصَابِيح البَغوي: ١/٨٣، وفَاء الوفَا للسّمهودي: ١/٢١٢، مُعْجَم البُلدان: ٢/٢١٣، لِسَان الْعَرَب: ٣/٢٣٦، تَاج العَروس للزّبيدي: ٢/١٢٤ فِي مَادَّة (بَطح)، الْغَدِير للعلاّمة الأَمِينِي: ١/٢٤٧). هَذَا أَوّلاً.

وَثَانياً: أَنّ الزِّيَادَة الّتي أَنْكَرُوها هِي مَوجُودَة فِي مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/١١٩ بطَريقَين، و: ٤/٢٨١، ٣٧٠، ٣٧٢، سُنن ٱبْن مَاجه: ١/٤٣ ح ١١٦، المُسْتَدرَك: ٣/١٠٩، خصَائِص النّسائي: ٢١ ـ ٢٧، البدَاية والنِّهَايَة: ٥/١٨٣. ورَاجع المصَادر السّابقَة الّتي ذكرناهَا فِي تَخرِيج الْحَدِيث «أَللَّهُمَّ وَالِ مَن وَالاَه، وَعَادِ مَن عَادَاه».

وَقَالَ البَعض الآخر: أَنّ سُورَة ٱلْمَعَارِج مَكّية، وَنزُولها قَبل وَاقعَة الْغَدِير بأَكْثَر مِن عَشر سِنِين.

وَالجَوَاب: صَحِيح أَنّ الإِجْمَاع عُقد عَلَىٰ أَنّ مَجمُوع السُّورَة مَكّية وَلَكن هَذَا لاَ يُنافِي أَنّ آيَة مِنْهَا أَو آيَتَين قَد نَزلت فِي الْمَدِينَة كمَا فِي كَثِير مِن السّوَر مِن أَمثَال سُورَة الْعَنْكَبُوتِ فَإِنَّهَا مَكّية إِلاّ العَشر الأَوَّل مِنْهَا فَهِيَ مَدنيَة كمَا ذكَر ذَلِكَ الطَّبَرِيّ فِي تَفْسِيره: ٢٠/٨٦، والقُرطُبي فِي تَفْسِيره: ١٣/٣٢٣. (رَاجع الْغَدِير: ١/٢٥٦). كمَا أَنّ غَيْر أَحْد مِن السّوَر المَدنيَة فِيْهَا آيَات مَكّية كمَا فِي سُورَة ٱلْمجَادِلَة كَأَنَّهَا مَدنيَة إِلاّ العَشر الأُوَّل كمَا جَاء فِي تَفْسِير أَبي السّعود فِي هَامِش ج ٨ مِنْ تَفْسِير الرّازي: ١٤٨، والسِّرَاج المُنِير: ٤/٢١٠. (أُنظر، الْغَدِير: ١/٢٥٧).

وَهُنَاك وجُوه وَٱعترَاضَات أُخرىٰ ذكرهَا صَاحب الْغَدِير وأَجَاب عَنْهَا رَحمه الله تَعَالَىٰ بأَنّ الآيَة نَزَلت يَوْم بَدْر قَبل يَوْم الْغَدِير بسِنِين؛ أَو أَنَّهَا نَزلت بسَبب مَا قَالهُ المُشركُون بمَكّة وَلَم يَنْزِل عَلَيْهِم العذَاب، أَو كآيَة أَصْحَاب الفِيل، أَو أَنّ الحَارث كَانَ مُسلماً، أَو أَنّه غَيْر مَعرُوف، أَعرضنَا عَنْهَا للإِخْتِصَار، فرَاجع الْغَدِير: ١/٢٥٨ ـ ٢٦٦ بالإِضَافة إِلىٰ ٱبْن كَثِير فِي البدَاية والنِّهَايَة: ١/٢٧٦ طَبْعَة ⇔

↔ دَار الأَحْيَاء بيرُوت، وتَفْسِير الثّعلبي، وَتذكرَة الخواصّ: ٣٠ طَبْعَة طَهرَان، وتَفْسِير أبي السّعود العمَادي: ٩ / ٢٩ طَبْعَة دَار الأَحْيَاء، وتَفْسِير السِّرَاج المُنِير: ٤ / ٣٦٤، ومَجْمَع الْبَيَان للطّبرسي: ٥ / ٤٤٦، وَالمُسْتَدرَك: ٢ / ٥٠٢، والقُرطُبي فِي تَفْسِيره لسُورَةِ ٱلْمعَارِجِ، وتَأرِيخ ٱبْن خِلّكان: ٤ / ٦٠ رَقم «٣٥٤» طَبْعَة دَار الثّقافة بيرُوت، وتَفْسِير غَرِيب ٱلْقُرْآن للهَروي.

وَقَالَ البَعض الآخر: أنّ أُسامَة بن زَيد قَالَ لعَليّ عليه السلام: لَست مَولاي إنّما مَولاي ـ أي مُعْتِقي ـ رَسُول الله صلى الله عليه وآله، فَقَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله: مَن كُنت مَوْلاَه ـ أي مُعْتقه ـ فَعليٌّ مَوْلاَه ـ أي مُعتقه. فالْحَدِيث وَرَد فِي عِتق أُسامَة بن زَيد لاَ أنّ عَلِيّاً مَوْلَىٰ للمُؤمِنِين، أورَد هَذَا الإشكَال ٱبْن الأثِير فِي النّهَايَة: ٥ / ٢٢٧.

وَالجَوَاب: يَعْرِفهُ أَدنىٰ مَن دَرَس العُلوم الإسْلاَميّة وهُو إذَا كَانَ أُسامَة قَد أُعتق مِن قِبل النَّبِيّ صلى الله عليه وآله فَلاَ مَعْنَىٰ لعِتْقه مرّة ثَانِيَة مِن قِبل الإمَام عَليّ عليه السلام. وكَيْفَ يَكُون ذَلِكَ والإمَام عَليّ عليه السلام بإعْتِرَاف الصَّحَابَة هُو أَقضَاهم كمَا ذكرنَا سَابقاً المصَادر الّتي أشَارَت إلىٰ قَول عُمَر بن الخَطَّاب (أقضَانا عَليّ) فرَاجع.

أَمَّا صَاحب السِّيرَة الْحَلَبِية فَقد أَشكَل فِي: ٣ / ٢٧٥ بإشكَال وَاهٍ جدّاً وَلَم يُورد دَلِيلاً وَاحِداً عَلَىٰ نَقض حَدِيث الْغَدِير بل ٱكتَفىٰ بنَقل الحَادثة الّتي وَقَعت لبُرِيدَة وَغزوَته مَع الإمَام عَليّ عليه السلام لليَمن وكَيْفَ لَقي بُرِيدَة جَفوَة مِن الإمَام عَليّ عليه السلام وَشكَاية بُرِيدَة للنَّبي صلى الله عليه وآله مِن عَليّ عليه السلام وَٱعترَاف بُرِيدَة بأنّه قَالَ: ذَكرتُ عَلِيّاً فَتنقّصته، فرَأيْت وَجه رَسُول الله صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا بُرِيدَة، أَلستُ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِين مِن أَنْفسِهِم؟ قُلتُ: بَلىٰ يَا رَسُول الله، قَالَ: مَن كُنت مَوْلاَه فعَليٌّ مَوْلاَه. وَزَعم صَاحب السِّيرَة أنّ الرَّسُول صلى الله عليه وآله قَالَ ذَلِكَ لبُرَيدَة وَحدَه عِندمَا كَانَ فِي مَكّة ثُمّ بَعد ذَلِكَ عَمّمه عَلَىٰ الصَّحَابَة فقَام خَطِيباً وَبرّأ سَاحَة الإمَام عَليّ عليه السلام مِن ذَلِكَ الكَلاَم الّذي تُكلّمُوه ضِدّه.

وَالجَوَاب: أنّ شكَاية النَّاس وَبُرِيدَة كَانَتْ بمَكّة أَيَّام ٱلْحَجّ، والرَّسُول صلى الله عليه وآله بيّن لَهُمْ أنّ الشّكَاية فِي غَيْر مَحلّها لأَنّ الّذي ٱسْتَخلفه الإمَام عَليّ عليه السلام عَلَىٰ جُنده بَعد مَا تَعجّل عليه السلام مِن الْيَمَن فِي القدُوم إلىٰ رَسُول الله صلى الله عليه وآله بمَكّة حَتّىٰ يَلتَحق بِهِ للحَجّ، فَعَمد ذَلِكَ الرَّجُل وكَسَا كُلّ وَاحد مِن جُنده حِلّة مِن البزّ الّذي كَانَ مَعهُ مِن أَهْل نَجْرَان، فَعندمَا دنَا جَيْشَه وَخَرج الإمَام عَليّ عليه السلام ليَلقَاهم شَاهد عَلَيْهِمْ الحِلَل فَقَالَ لهُ: وَيلَك مَا هَذَا؟ قَالَ: كَسوت الْقَوْم لتَجملُوا بِهِ...، فَقَالَ عليه السلام: وَيلك ٱنزَع قَبل أَنْ يَنْتَهي بِهِ إلىٰ رَسُول الله صلى الله عليه وآله فانْتَزع الحِلل مِن النَّاس وَرَدّها فِي البزّ، فشكَا النَّاس عَلِيّاً عليه السلام وَلذَا قَالَ صلى الله عليه وآله: لاَ تَشْكُوْا عَلِيّاً، فوَالله إنّه لأَخشن فِي ذَات الله مِن أَنْ يُشكىٰ.

↔

وَرَوىٰ هَذِه القِصَّة البُخَاريّ فِي صَحِيحه : ٢ / ٢٩٧ بإختلافٍ يَسِير فِي الأَلْفَاظ ، وَقَالَ فِيْهَا رَسُول الله ﷺ : مَا تُريدُون مِن عَليّ ؟ مَا تُريدُون مِن عليّ ؟ مَا تُريدُون مِن عَليّ ؟ إنَّ عَلِيّاً مِنّي وَأنا مِنْهُ ، وَهُو وَليّ كلّ مُؤْمِن بَعدي . وَروَاه أَحْمَد فِي مُسْنَده : ٤ /٤٣٧ ، ٥ /٣٥٦ ، والطَّيَّالسِي فـي مُسْـنَده : ٣ /١١١ ،و : ١١ / ٣٦٠ ، حليَة الأَوْلِيَاء : ٦ / ٢٩٤ ، الرِّيَاض النَّضْرَة فِي مَنَاقب العَشْـرَة : ٢ / ١٧١ ، ٢٠٣ ، كَنز الْعُمَّال : ٦ / ١٥٤ و ١٥٩ و ٣٩٦ و ٤٠١ ، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيبَة : ١٥٥ و ٣٩٩ ، خصَائص النّسائي ٢٤ ، مَجْمَع الزّوائد : ٩ / ١٠٩ و ١١٩ و ١٢٧ و ١٢٨ ، كنُوز الحقَايق : ١٨٦ ، تَأرِيخ بغدَاد : ٤ / ٣٣٩ ، أُسد الغَابَة : ٩٤ ، فَيض القَدِير فِي الشّرح : ٣٥٧ .

وَلَو كَانَ كمَا يَدّعيه ٱبْن كَثِير لمَا جَمع النَّاس فِي الْيَوْم الثّامِنْ عَشر مِن ذِي الحجّة بَعد إنْقضَاء ٱلْحَجِّ ورجُوعه إلىٰ الْمَدِينَة وقَام خَطيباً عَلَىٰ عمُوم النَّاس ، وَمجرّد التّحامل لاَ يَستَدعي هَذَا الوقُوف أيضَاً ، بَل يَسْتَدعي بَيَان الْفَضْل والرّدّ عَلَىٰ المُتحَامِلين كمَا قَالَ ﷺ : هَذَا ٱبْن عَمّي ، وَصِهري ، وَأبُو ولدِي ، وَسيّد أَهْل بَيْتِي فَلاَ تُؤذوني فِيهِ . وَلَو كَانَ كمَا يدّعيه ٱبْن كَثِير فَلِمَاذَا نَزَلت : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ وَلَو سَلّمنا جَدلاً فَانّ ٱلْوَاقِعَة الأُولىٰ لاَ دَخل لهَا فِي ٱلْوَاقِعَة الثّانِيَة وَإنّما جَاء الخَلط نَتيجَة التّعَصُّب الأَعْمَىٰ ، وَنسيَان كَلاَمه ﷺ أنّه جَاء بَعد الأَمْر بالتّمسّك بِٱلْكِتَاب ، والعِتْرَة ، وبَيَان أَنّهما لَم يَفْترقَا حَتّىٰ يَردَا عَلَيْهِ الحَوض .

وَلَسْنَا بصَدَد بَيَان وَبَحث حَدِيث الثّقَلَيْن ، بَل نَقُول لِمَاذَا مَنع الأُلُوف عَن المَسِير ؟ وَإرجَاع مَن تَقَدَّم مِنْهُم وإلحَاق مَن تأخّر ؟ ولِمَ أَنزلهُم فِي العَرَاء لاَ كَلأ وَلاَ مَاء ؟ وَلِمَاذَا قَالَ ﷺ : ليُبلّغ الشّاهد مِنْهُم الغَائب ؟ وَلِمَاذَا يَنْعىٰ نَفْسه لَهُمْ ؟ وَلِمَاذَا يَسألهُم عَن الشّهادَتين ؟ وَلِمَاذَا يُحذّرهُم مِن ٱلنَّار وَٱلْـمَوْت وَالسّاعَة وَالبَعث مَن فِي القُبُورِ ؟ وَهل مِن المَعْقُول أَنْ يَجْمعهُم عَلَىٰ أَمرٍ هُو مِن أَوضَح الوَاضحَات بحُكم الوجدَان وَالعيَان وهُو ﷺ المُنَزَّه فِي أَفعَاله وأَقْوَاله بحُكم ٱلحِكْمَة وَٱلْـعَقْل والْـعِصْمَة ؟ هَـذِه أَسـئِلَة نَطرحهَا عَلَىٰ ٱبْن كَثِير ومَن سَار عَلَىٰ نَهْجِهِ .

إنَّ لَفظَة « مِنّي » فِي حَدِيث الْمَنْزِلَة « أَنْتَ مِنّي بِمَنْزِلَةِ هَارُون مِنْ مُوسَىٰ إلّا أنّه لَيْسَ نَبيّ بَعدِي » كمَا ذَكر ذَلِكَ البُخَاريّ فِي صَحِيحه : ٢ / ٢٠٠ ، وصَحِيح مُسْلِم : ٧ / ١٢٠ ، والتّرمذِي : ١٣ / ١٧١ ، والطَّيَّالسِي : ١ / ٢٨ / ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٣ ، وَٱبن مَاجَه : ح ١١٥ ، وَأَحمَد فِي مُسْنَده : ١ / ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٣٣٠ ، و : ٣ / ٣٢ و ٣٣٨ ، و : ٦ / ٣٦٩ و ٤٣٨ ، ومُسْتَدرَك الْحَاكِم : ٢ / ٣٣٧ ، وطَبقَات ٱبن سَعد : ٣ / ١ و ١٤ و ١٥ ، ومَجْمَع الزّوائد : ٩ / ١٠٩ وفِي

↔ لفَظٍ آخر لمُسلم «إلاّ أنّه لاَ نَبي بَعدِي» فلَفظة «مِنّي» تُوضّح الْمُرَاد مِن الْمَعْنَىٰ، وذَلِكَ أَنّ هَارُون لمّا كَانَ شَريكاً لمُوسَىٰ فِي النُّبُوَّة، وَوزِيرَه فِي التّبليغ، وكَان عَليّ عليه السلام مِن خَاتم ٱلأَنْبِيَاء صلى الله عليه وآله كَـذَلِكَ بِٱسْتثنَاء النُّبُوّة، فَتَبقىٰ لِعَلي عليه السلام الوزَارَة فِي التّبليغ، وكَذَلِكَ لأوْلاَده: فِـي حَـمل أَعـبَاء التّـبلِيغ إِلىٰ المُكلّفين مُبَاشرة، ولِذَا فَهُم: مِنْهُ صلى الله عليه وآله وهُو مِنْهُم، يَشتركُون فِي التّبلِيغ ويَختَلفُون فِي أَنّه صلى الله عليه وآله يَأخـذ الأَحْكَام الّتي يُبلّغها مِن الله عَن طَرِيق الوَحي، وهُم يَأخذونَها عَن طَرِيق رَسُول الله صلى الله عليه وآله فهُم مُبلّغون عَن رَسُول الله إِلىٰ الأُمّة. وَقد أَعدّهم الله ورَسُولَهُ لحَمل أَعبَاء التّبلِيغ، وذَلِكَ بِمَا عَصمهُم مِن الرّجس وَطهّرهم تَطهيراً كمَا وَرَد فِي الآيَة ٱلْكَرِيمَة.

وَلِهَذا فإِنّ الرَّسُول الأَكرَم صلى الله عليه وآله كَان مُدركاً أَنّ قَوْمه حَديثو عَهد بِالْجَاهِلِيّة، وَأَنّهم طَالمَا عَارضُوا أَحْكَامه وقَرَارَاته عِدّة مَرّات كمَا حَدث فِي صُلح الحُدَيْبِيَة، وأُحد وحُـنَيْن وأثـنَاء مَـرَضَه صلى الله عليه وآله فِـي ٱلْكِتَاب والدّواة وسَرِيّة أُسامة وصَلاَة ٱلْجُمُعَةِ أثنَاء إِقبَال العِير المُحمّلة بالبضَاعة. ولذَا نَجد أنّ عَملِية التّبلِيغ الّتي نَفّذها النَّبيّ صلى الله عليه وآله قد جَرت أمَام عشرَات الآلاف مِنْ ٱلْمُسْلِمِين، وأنّ ٱستثنَاء النُّبُوّة جَاء لئلّا يَتوهم مُتوهم أنّ الله تَعَالَىٰ قَد جَعل لعَليّ الشِّركة فِي النُّبُوّة. وإنّنَا نَعلم أنّ الإِمَامَة مَوقُوفة عَلَىٰ تَنصِيص الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ كما أنّ النُّبُوّة موقُوفة عَلَىٰ تَنصِيص البَاري عزّ وجلّ.

كما أنّ الأَمْر بالتّبلِيغ جَاء فيهِ تَهدِيد ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ وإعْلاَمه صلى الله عليه وآله وإعْلاَم غَيْره مَا لِهَذا الْحُكْم مِنْ الأَهمّية بِحيث إذَا لَم يَصل الْحُكْم، وحَاشا للنّبيّ صلى الله عليه وآله أنْ لا يُبلّغ مَا أَمَرَه الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ، أَمّا قَوْله تَعَالَىٰ ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ لفظ النَّاس ٱعتبَاراً بسـوَاد الأَفـرَاد الّـذي فِـيهِ ٱلْمُؤْمِن والْمُنَافِق والّذي فِي قَلْبَه مَرض، فالْعِصْمَة هُنا بِمَعْنَىٰ الحِفظ والوقَاية مِنْ شرّ هَؤُلاَء.

وبالتّالي فالْمَعْنَىٰ يَكُون: مَن كنتُ مُتقلّداً لأَمره وقَائِماً بِه فعَلِيٌّ مُتقلّد أمْرَه والقّائم بِهِ، وَهَذَا صَرِيح فِي زعَامة الأُمّة وإِمَامتها ووَلاَيتها، وثَبت لعَليّ مَا ثَبت لرَسُـول صلى الله عليه وآله مِـن الْـولاَيَة الْـعَامّة والزّعـامة والتّصدّي لشَأنٍ مِن شُؤُون الغَير، وَهِي فِي قبَال العدَاوة وَهِي التّجاوز والتّعدّي عَلَىٰ الغَير والتّصرّف فِي شُؤُون الغَير مُطلقاً، ويَدلّ عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ ٱلتَّوْبَة: ٧١، وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ ٱلْبَقَرَة: ٢٥٧.

وتَبقىٰ شَنْشَنة ٱبن تَيْمِيّة وأَصْحَابِه بأَنّه دُعَاء، ودُعَاء النَّبيّ صلى الله عليه وآله مُستجَاب، وَهَـذَا الدّعَـاء لَـيْسَ ↔

فَذَهب السُّنَّة إِلَىٰ أَنَّ المُرَاد مِـنْهَا الحُبّ، وَالمَـودّة، وقَـالَ الشِّـيْعَة: بَـل الحُكْـم والسّلطَان بقَرِينَة السِّيَاق.

مَا هُو الحَل؟:

وهَذَا النَّوع كَثِير، وهُو مِنْ أَهم الأَسبَاب لإِخْتلاَف المَذَاهب الإِسْـلاَميَّة بَـيْنَ بَعْضهَا البَعْض، وبَيْنَ عُلمَاء المَذْهَب الوَاحد، وَرَغم أَنَّ هَذَا الخِلاَف يَرجَـع فِـي حَقِيقَته وَمَعنَاه إِلَىٰ الخِلاَف فِي أَنَّ الكِتَاب والسُّنَّة: هَل تَعرَضَا إِلَىٰ هَـذِه القَـضِيَة المُتنَازع فِيهَا، أَوَّلاً؟.. ومَعَ هَذَا النِّزَاع لاَ يُمكن الرّجُوع إِلَىٰ أَحدهُمَا كَمَا يَبدُو، لعَدَم الإِتّفَاق عَلَىٰ وجُود نِصّ قَطْعي لاَ مَجَال فِيهِ للإِجْتهَاد يَفْصل بَيْنَ الطَّرفَين، رَغم ذَلِكَ كلّه فَإِنَّ المَرجع فِي هَذَا الخِلاَف هُو الرَّسُـول الأَعْـظَم، حَـيْث اتّـفَق الجَمِيع عَلَىٰ أَنَّه قَالَ: «إِذَا حَكَم الحَاكِم فَإِجْتَهد ثُمَّ أَصَاب فَلَه أَجْرَان، وَإِذَا حَكَم فَإِجْتَهد ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَه أَجر»[1]. فَكَم عَالِم بَحَث وَتَحرىٰ، وَأَدىٰ بِهِ البَـحْث إِلَـىٰ

⇔ بِمُستجَاب، فالنَّتِيجة أَنّه لَيسَ دُعَاء مِن قِبل النَّبيّ ﷺ.

وَالجَوَاب أَيضاً مِن أَوضَح الوَاضحَات؛ لأَنّ الأُمّة مُجمعَة عَلَىٰ أَنّ أَمِير ٱلْـمُؤْمِنِين عليه السلام بَـعد قَـتل عُثْمان لَم تَحصل لهُ الإِمَامَة بنصٍّ مِن رَسُول الله ﷺ يتناول تِلك الفَتْرَة الزّمنيّة والاِخْتصَاص بِها دُونَ مَا تُقدّمها مِن الزّمِنْ، بَل إِنَّ الوِلاَيَة كَانَتْ لهُ قَبل ذَلِكَ، فولاَيته عَامّة كمَا كَانَتْ وِلاَيَة النَّبِيّ ﷺ عَامّة ويَدلّ عَلَىٰ ذَلِكَ كَلِمَة «مِن» المَوْصُولة، وَلذَا نَجد ٱبن خُلدُون يَقفز وَلَمْ يُشر إِلَيْهَا عَلَىٰ الرّغم مِن أَنّه ذَكر كُلّ مَا حَدَث فِي حَجّة الودَاع، وَلَكن قَفزَه هَذَا دَليل عَلَىٰ نَظريته حوَل الإِمَامَة والتَّأَرِيخ، فإِذَا أَورَد الْحَدِيث فإِنّ ذَلِكَ يُناقض نَظريته حوَل الإِمَامَة الَّتي يَرىٰ فِيْهَا أَمرَاً دُنيويّاً يَقُوم عَلَىٰ مصَالح النَّاس وَلاَ مَدخَلِيَة للنّصّ فِيْهَا. وأدّعىٰ بأَنّ الْحَدِيث لَم يَنْقله البُخَاريّ، ومُسْلِم، والوَاقدي وَلكـن ٱبـن تَـيْميَّة وَأمـثَاله يَعرفُون حَقّ ٱلْمَعْرِفَة أَنّ عَدم النّقل لاَ يَدلّ عَلَىٰ القَدح فِي الْحَدِيث.

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٤/ ٢٦٨ح ٧٣٥٢، تَفْسِير ٱبْن كَثِير: ٣/ ١٧٨ و: ٣/ ٤٦٨، المُنْتَقىٰ لِاٰبْن ⇔

العِلْم بشَيء تَحَتّم عَلَيه العَمَل بعَمَله، مُصيباً كَان أَو مُخْطئاً، مَا دَام غَافلاً عَنْ خَطَأه، وَلَيْسَ لأَحد أَنْ يَنْهَاه عَنْ ٱتّباع العِلْم، كَيْفَ؟ وَمَتىٰ حَصَل لَهُ العِلْم بشَيء لاَ يَسعَه إلاَّ ٱتّباع عَمَله، وَمَن خَالفَه فَهُو مَذمُوم فِي الشَّرع وَالعَقل.

أَجَل، لَك أَنْ تُحَاول إِقْنَاعه بالدَّلِيل وَالمَنْطق، فَإِنْ ظَهَر لَهُ الخَطَأ، وَأَيقَن بِهِ، ومَعَ ذَلِكَ أَصرّ عَلَيه كَان مُعَانداً للحَقّ، مُخَالفاً لَهُ عَنْ عَمْد، وَٱستَحق الذَّم وَالعقَاب، كَمَا هُو شَأْن الَّذِين عَانَدُوا نُبوّة مُحَمَّدﷺ بَعْد مَا ظَهرَت جَليَة كالشَّمس: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[1].

وَبكَلمَة أَنَّ كُلّ مَنْ قَامَت عَلَيه مِنْ الله الحُجّة القَطعيَة المُجْمَع عَلَيهَا فَلَيس لَهُ أَنْ يُخَالفهَا، وَيَجْتَهد ضِدّها، لأَنَّ إِجْتهَاده، وَالحَال هَذِه يَكُون رَدّاً عَلَىٰ الله ورسولَهُ، وَلاَ تَقُوم هَذِه الحُجّة إِلاَّ إِذَا كَانَت كَوَضح النّهَار، بحَيْث لاَ يُسوّغ الإِعْتذَار مَعْهَا بالجَهل، مِمّا دَام طَرِيق العِلْم بهَا مُيسّراً وَوَاضحاً، لاَ غمُوض فِيهِ، وَلاَ إِلتبَاس، وإِذَا لَمْ تَبلغ هَذِه المَرتبَة مِنْ الوضُوح وكَان للإِجْتهَاد فِيهَا مجَال يَكُون مَعذُوراً لَو

⇔ الجَارُود: ١/ ٢٤٩ ح ٩٦٦، صَحِيح ٱبْن حِبّان: ١١/ ٤٤٦ ح ٥٠٦٠ و ص: ٤٤٧ ح ٥٠٦١، مُسْنَد أَبي عوَانة: ٤/ ١٦٧ ح ٦٣٩٣ و ص: ١٦٨ ح ٦٣٩٧، سُنن التّرمذي: ٣/ ٦١٥ ح ١٣٢٦، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ١٠/ ١١٨ ـ ١١٩، مُسْنَد أَحْمَد: ٢/ ١٨٧ ح ٦٧٥٥ و: ٤/ ١٩٨ و: ٤/ ٢٠٤، عِلَل التّرمذي للقَاضي: ١/ ١٩٩ ح ٣٥٢، سُنن أَبي دَاود: ٣/ ٢٩٩ ح ٣٥٧٤، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ١١/ ٩١، سُنن ٱبن مَاجَه: ٢/ ٧٧٦ ح ٢٣١٤، المُغني: ١٠/ ٨٩، الأُم: ٦/ ٢٠٠ و: ٧/ ٩٣ و: ٧/ ٢٧٨ و ٣٠٢، سُنن النَّسائي: ٨/ ٢٢٤، مَجْمَع الفَوَائِد: ١/ ٦٨٣، بإِخْتلاَف يَسِيرٍ.

أُنظر، المُستَدرك عَلىٰ الصّحِيحين: ٤/ ٨٨، سُنن سُليَمان بن دَاود الطّيالسيّ: ٣/ ٢٣٠٧، جَامع الأُصُول: ١٠/ ٥٤٨، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٤/ ١٩٥، الرِّسَالة، لمُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافعِيّ، تَحقِّيق وَشَرْح أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر: ٤٩٤، صَحِيح مُسْلم: ٣/ ١٢٢.

(١) ٱلنّمل: ١٤.

خَالَف الوَاقع، عَلَىٰ شَرِيطَة أَنْ يَعقد العَزم عَلَىٰ أَنَّه إِذَا ٱسْتبَان الخَطَأ رَجَع عَنْهُ.. وَالعَقل هُو الحَاكِم بنَفي المَسؤوليَّة عَنْ المُخطىء غَير المُقصّر، وَالشَّرع يَقر العَقل فِي حُكمة هَذَا مِنْ بَاب الإِرْشَاد إِلَىٰ الوَاقع، لاَ مِنْ بَاب الرّفق وَالتَّسامح، لأَنَّ سَير الإِنْسَان بمُوجب فَهمه شَيء طَبيعي، لاَ يَستَطِيع التَّخلص مِنْهُ، بَل هُو مَصْدَر الحَركَة وَالحَيَاة.

وَمِن هُنَا رَأينَا سِيرَة العُقلاَء فِي كُلّ عَصر ومَصْر عَلَىٰ نَفي المَسؤوليَّة عَنْ المُخطىء إِذَا حقّق وَدقّق، سوَاء أكَان فَقِيهاً، أَم طَبِيباً، أَم مُهندساً، أَم بنَاءاً، وَمَا إِلَيه، لأَنَّ الإِنْسَان، أَي إِنْسَان يَعْمَل بمَا يَعْتَقد أَنَّه الحَقّ، لاَ بمَا هُو حَقّ فِي عِلم الله.. وكَذَلكَ ٱتّفقَت جَمِيع الشَّرائع السّماويَّة وَالوَضعيَّة عَلَىٰ أَنَّ مُجَرد المُخَالفَة فِي الرَّأي لاَ تَسْتَتّبع العقُوبَة وَالمَسؤوليَة. والإِخْتلاَف فِي الرَّأي مُلاَزم لطَبَائع البَشَر، وكَثِيراً مَا يَكُون سَبَباً للتَّصفيَة وَالتَّمحِيص، وَتَمييز الأَصِيل مِنْ الدَّخِيل، وَالعَارف مِنْ الزَّائِف، وَلَكن هَذِه المُخَالفَة تَتّسم بجَرِيمَة البِدعَة وَالضَّلاَلَة عِنْدَ الوهَابيِّين حَتّىٰ وَلَو كَان مَنْ خَالفهُم أَعْلَم العُلمَاء، وَأَبرّ الأَتّقيَاء، لاَ لشَيء إِلاَّ لأَنّه لَمْ يَتْرك مَا يَعْتَقد، وَيَتّبع مَا هُم عَلَيه، وإِنْ ٱعتَقد فَسَاده وَضلاَلَه. قَالَ ٱبْن تَيْميَّة وَهُو إِمَام الوَهَابيِّين، وَالمُعْتَمد الأَوَّل لمَذهَبهم، قَالَ مَا نَصّه بالحَرف: «فَإِنّهم ـ أَي هُو وَمَن قَالَ بمقَالَته ـ أَشدّ النَّاس نَظراً وَقيَاساً وَرَأياً، وَأَصدَق النَّاس رُؤيَاً وَكَشفَاً، أَفَلا يَعْلَم مَنْ لَهُ أَدْنىٰ عَقْل وَدِين أَنَّ هَؤْلاَء أَحَقّ بالصِّدق، والعِلْم، والإِيْمَان، وَالتَّحقِّيق مِمَّن يُخَالفهُم، وأَنَّ عِنْدَهُم مِنْ العُلُوم مَا يُنكرهَا الجَاهل وَالمُبتَدع، وأَنَّ الَّذي عِنْدَهم هُو الحَقّ المُبين، وأَنَّ الجَاهل بأَمرهِم، وَالمُخَالف لهُم هُو الَّذي مَعهُ

مِنْ الحَشو مَا مَعهُ، وَمِن الضّلاَل كَذَلكَ»[١].

فَالَّذي عِنْدَهُم عِلْم، وَإِيمَان، وَصِدق، وحَقّ مُبين، أَمَّا الَّذي عِنْدَ غَيرَهم فَجَهل، وَكُفر، وَكَذب، وَبدعَة، وَضَلاَلَة، ذَلِكَ أَنَّ ٱبْن تَيْميَّة وَقَبيلَه مَعصُومُون عَنْ الخَطَأ دُون غَيرهِم رَغم أَنَّه هُو لاَ يؤمِنْ بعِصْمَة إِنْسَان.. وَسَأَسْتَشهد مِنْ كُتبِهِم المُعْتَبرَة بكَلاَم أَدل وَأَوضَح.

(١) أُنظر، نَقْض المَنْطق لِابْن تَيْميَّة: ٧١ طَبعَة (١٩٥١م). (مِنْهُ ﷺ).

مَعَ عُلمَاءِ الوَهَابِيَة

ٱغْتَنَمتُ فُرصَة وجُودي بمَكّة والمَدِينَة، لأَدَاء فَرِيضَة الحَجّ، وَزيَارَة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ، وَٱجْتَمعتُ بمَن تَسَنىٰ لِي الإِجْتمَاع بِهِ مِنْ عُلمَاء الوَهَابيَة، وَدَار بَيْني وَبَينهُم حوَار وَنقَاش حَول مَفهُوم الإِسْلاَم، وَحَقِيقَة الشِّرك، وَحَول التَّقَارب بَيْنَ المَذَاهب الإِسْلاَميَّة، وَوَضع خُطّة لوحدَة المُسْلِمين، وَجَمع كَلمِتَهم، عَلَىٰ أَنْ تُطَبّق هَذِه الخُطة بالتَّسامح، وَنَبذ التَّعَصب، وَعَدم تَكفِير طَائفَة طَائفَة أُخرىٰ، وأَنْ يَكُون الجَامع المُشْتَرك هُو كَلمَة «لاَ إِله إِلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله».

فرَأيتُ مِنْ بَعْضَهم التَّشَدّد، وَالعَزم عَلَىٰ سَدّ أَيّة نَافذَة يَهبُ مِنْهَا نَسِيم التَّقرِيب وَالإِخَاء، وَمِن البَعْض الآخر التَّوَاضع وَالتَّسامح فِي كُلّ الخِلاَفَات إِلاَّ الخِلاَف فِي تَعمِير القُبُور وَرَفع القُبَاب عَلَيهَا، فَإِنّ تَبْرِيرَه شِرك عِنْدَ الجَمِيع بدُون ٱسْتثنَاء.. لَمَستُ هَذَا مِنْ أَحَادِيثهِم، وفِي كُتبهِم، وَتَملكني اليَأس، حَتّىٰ وَلَو بذَلتُ الجهُود، وَتَعبَأت جَمِيع القِوىٰ.. أَنَّ مَسأَلَة التَّعمِير عِنْدَهُم لَيْسَت حَقّاً لأَحد مِنْ المُسْلِمِين أَو غَير المُسْلِمين، حَتّىٰ يُطَالبهُم بِهِ، لأَنّه شِرك وَكُفر وَإِلحَاد، وهَذَا هُو الشّيء الَّذي يَجْب أَنَّ يُنَاقشُوا فِيهِ عَلَىٰ أُسّسهم وَمبَادئهم... وَقَد عَقَدنا فَصلاً خَاصّاً بذَلكَ.

المَحَاكم الشَّرعيَّة:

كُلّ مَحْكَمَة فِي السّعُوديَة هِي مَحْكَمَة شَرعيَّة، وكُلّ قَاضٍ هُو شَرعي، لأَنَّهُم لاَ يَحْكمُون بالقَوَانِين الوَضعيَّة، بَل بالشَّريعَة الإِسْلاَميَّة عَلَىٰ مَذْهَب الإِمَام ٱبْن حَنْبَل، وفِي مَكّة المُكرّمَة بنَايَة مُؤلّفة مِنْ ثَلاَثَة أَدوَار خَاصّة بالقُضَاة، وَعَددهُم سَبعَة، وعَلَيهم رَئِيس، تُقَدّم إِلَيه جَمِيع الدَّعَاوىٰ، مَهْمَا كَان نَوعهَا، وهُو يُحِيلهَا بدَورَه إِلَىٰ وَاحد مِنْهُم، وَيَنظر هُو فِي دَعَاوىٰ الزَّوَاج وَالطَّلاَق القَهري، كَمَا يُمَيّز إِلَيه الحُكْم البدَائي، إِذَا لَمْ يَرض بِهِ المَحكُوم عَلَيه، فَيُصَدقه، أَو يَفْسَخه، وَتُسمّىٰ البنَايَة الَّتي تَضم جَمِيع القُضَاة المَحْكمَة الشَّرعيَّة الكُبرىٰ.

ذَهَبتُ إِلَىٰ هَذِه المَحْكمَة بدُون دَلِيل أَو رَفِيق، وَتَنقلَتُ مِنْ قَاضٍ لآخر، وَٱسْتَمعت إِلَىٰ مُحَاكمَتَين عِنْدَ قَاضيَّين، أَحْدَهُمَا بَيْنَ ٱمرَأَتين مُتجَاورتَين، قَد تَنَازعتَا عَلَىٰ حَدٍّ بَيْنَهمَا، وَالثَّانيَة بَيْنَ رَجُل وَزَوّجَته، وَمَا سَألني أَحد عَنْ شَيء، وَلَمْ يُثر وجُودي إِنْتبَاه أَحد، ثُمَّ دَخَلتُ إِلَىٰ غُرفَة قَاضٍ ثَالِث، فرَأَيتهُ جَالسَاً خَلف طَاولَته، وفِي يَده جَرِيدَة يَقْرَأهَا. فَقُلتُ لَهُ: هَل تُجِيبني عَلَىٰ مَا لَدي مِنْ أَسْئلَة؟. قَالَ: سَلّ الرَّئِيس الشَّيخ سُليمَان بن عُبَيد.

قُلتُ: وَأَين هُو؟.

قَالَ: فِي الدَّور العُلوي.

صَعَدتُ إِلىٰ هَذَا الدّور، فَرَأيتُ غُرفَة وَاسعَة مَفرُوشَة بالسّجاد الإِيْرانيّ، وَعَدد مِنْ المَقَاعد، وفِيهَا كَتَبَةٌ، وَجَماعَة مِنْ أَصْحَاب العِلاَقَة، وفِي صَدْر الغُرفَة يَجْلس رَجُل عَلَىٰ كُرسي، وَأَمَامه طَاولَة، وهُو مُتَقدّم فِي السّن، وإِلَىٰ جَانبِهِ كُرسي ثَانيَة، وَيَلبس كُوفيَة حَمرَاء، وَثَوب أَبْيَض، فَسَألتُ عَنْهُ؟ فَقِيل: هَذَا هُو

الرَّئِيس. سَلّمتُ، وَجَلستُ إِلَىٰ جَنْبه خَلف الطَّاولَة، وكَان يَخْتم أَورَاقاً مَكتُوبَة بخَتْمه دُون أَنْ يُوقعهَا بإِمْضَائه.

وبَعْد أَنْ انْتَهىٰ التَفت إِليَّ، وَقَبل أَنْ يَسأَلني قُلتُ لَهُ: أَنَا حَاج مِنْ لُبنَان، وَقَد سَمعتُ أَنّكُم بَعْد أَنْ تَستَمعُوا إِلَىٰ المُتخَاصمَين تَنهَالُون بالضَّرب عَلَىٰ المُبْطل.

قَالَ: وَمَاذا رَأيت؟.

قُلتُ: لاَ شَيء مِنْ هَـذَا. ثُـمَّ أَطْـلَعني عَـلَىٰ الْإِسْـتدعَاءَات، وَالسّـجلاَت، وَالدّفَاتر، فَرَأيتُ فِيهَا الدّقة وَالتَّنظِيم.

فَقُلتُ لَهُ: وَلَكن المَعرُوف أَنّكم تُكفرُون غَيركُم مِنْ أَهْل المَذَاهب الْإِسْلاَميَّة، بخَاصّة الشِّيْعَة، وَتَزعمُون أَنَّهُم يُغَالُون فِي حُبّ الْأَمَام عَليّ عليه السلام، وَأُخبرَك بأَنّـي شِيعي جَعْفري، أَشْهَد أَنْ لاَ إِله إِلاَّ الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله الَّذي قَالَ: «يَا عَلِيُّ، لاَ يُبْغِضُكَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يُحِبُّكَ مُنَافِقٌ»[1]، وأَوَالي عَليّاً الَّـذي قَـالَ: «هَـلَكَ فِـيَّ

(١) أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ١/ ٨٦ح ٧٨ و ١٣١، صَحِيح اَبـن حِـبّان: ١٥/ ٣٦٧ح ٦٩٢٤، فَضَائِل الصَّحابَة للنّسائي: ١/ ١٧ح ٥٠، تَفْسِير القُرطُبي: ٧/ ٤٤، المُسْنَد المُسْتَخرج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ١/ ١٥٧ح ٢٣٧، السُّنن الكُبرىٰ: ٥/ ٤٧ح ٨١٥٣ وص: ١٣٧ح ٨٤٨٥ و: ٦/ ٥٣٤ح ١١٧٤٩، سُنن النّسَائي: ٨/ ١١٥ح ٥٠١٨، المُصنَّف لِابْن أَبي شَيبَة: ٦/ ٣٦٥ح ٣٢٠٦٤، مُسْنَد البَزّار: ٢/ ١٨٢ح ٥٦٠ و: ٣/ ٩٢ح ٨٦٩، مُعْجَم الشّيُوخ: ١/ ٢٣٧، الْإِيمان لِابْن مُندَه: ٢/ ٦٠٧ح ٥٣٢، الْإِعْتقَاد: ١/ ٣٥٤، فَتْح البَاري: ٧/ ٧٢ح ٣٤٩٩، تُحفَة الْأَحوَذي: ١٠/ ١٥١ح ٥٨، حليَة الْأَوليَاء: ٤/ ١٨٥، سِير أَعْلاَم النُّبلاَء: ٥/ ١٨٩ و: ١٧/ ١٦٩، مُوضّح أَوهَام الجَمْع وَالتَّفرِيق: ٢/ ٥٤٦ح ٥٢٢، عِلَل الدَّار قُطني: ٣/ ٢٠٣ح ٣٦٣.

أُنظر، سُنن التِّرمِذي: ٥/ ٦٠١، ح ٣٨١٩، و: ٨/ ١١٦كِتَاب الْإِيمَان بَاب المَنَاقب ح ٣٧٣٦، خَصَائِص النّسائِي: ٨٣ح ٩٥ و٩٦، فَرَائد السّمْطَين: ١/ ١٣٣ح ٩٥، تَأرِيخ دِمَشْق لِابْن عَسَاكر: ٢/ ١٩٠ح ٦٧٤ و١٩٢ح ٦٧٩ و٢٠٢ح ٦٩٣ و٢٠٣ح ٦٩٤، كَنْز الفَوَائد: ٢/ ٨٣ و ٨٤، بشَارَة ⇔

رَجُلَانِ: مُحِبٌّ غَالٍ، وَمُبْغِضٌ قَالٍ»[1]. أُوالِيه لأَنَّه مِنْ الَّذِين عَنَاهُم الله جَلّ شَأنَه

⇔ الْمُصْطَفَىٰ: ٦٤ و٧٦ و١٤٨، كفَايَة الطَّالب: ٦٨ و ٢٠ طَبعَة الغَري، فَتْح البَاري: ٧/ ٥٧، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ المُوصلي: ١/ ٣٤٧، مُسْنَد أَحمَد: ١/ ٩٥، و: ٦/ ٢٩٢، سُنن اُبن ماجَه: ١/ ٤٢ ح ١١٤، سُنن النّسائي: ٨/ ١١٧، تَأرِيخ بَغدَاد: ٢/ ٢٥٥، و: ١٤/ ٤٢٦ الإسْتِيعَاب: ٢/ ٣٧.

شَرْح النَّهْج لِابْن أَبي اَلْحَدِيد: ١٨/ ١٧٣، و: ٤/ ٨٢، المـنَاقب لِابْـن المـغَازلي: ٩٠ ح ٢٢٥ و ٢٣٢، المَنَاقب لأَحْمَد بن حَنْبل: ٢/ ٥٣٦ ح ٩٤٨، الصَّوَاعِق الْمحرِقَة: ١٢٢ و٧٣ طَبعَة المَـيمنيَّة و: ١٢٠ طَبْعَة المُحَمَّديّة، الفَضَائِل لأَحْمَد: ٢/ ٦١٩ ح ١٠٥٩، حليَة الأَوْلِـيَاء: ٤/ ١٨٥، مشكَـاة الْمَصَابِيح: ٣/ ١٧٢٢ ح ٦٠٩١، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١/ ١٤٩ وَمَابَعْدها، ٢/ ٣٩٢ و ١٨٠ طَبعَة أُسوَة و: ٤٧ و٤٨ و٢١٣ و ٢٨٢ طَبعَة إسلاَمبُول و ٥٢ و٥٣ و ٢٥٢ و٣٢٧ طَبعَة الحَيدريّة، نُور الأَبْصَار: ٧٢ طَبعَة العُثْمانِيَة، و: ٧١ طَبعَة السّعيديّة، تَذكرَة الخوَاصّ: ٢٨، مطَالب السّؤول: ١/ ٤٨، نُظم دُرَر السّمْطَين: ١٠٢، تَأرِيخ الخُلَفَاء: ١٧٠.

أَنْسَاب الأَشْرَاف: ٢/ ٩٧ ح ٢٠، مصَابِيح السّنّة: ٢/ ٢٧٥، الرّيَاض النّـضرَة: ٢/ ٢٨٤، كـنُوز الْحقَائِق: ١٩٢ طَبعَة بولاَق و: ٢٠٣ طَبعَة أُخرىٰ، جامَعَ الأُصُول لِابْن الأَثِـير: ٩/ ٤٧٣ ح ٦٤٨٨، مشكَاة الْمَصَابِيح: ٣/ ٢٤٢، كَنْز الْعُمَّال: ١٥/ ١٠٥ ح ٣٠٠ الطَّبعَة الثَّانِيَة، الشّذرَات الذّهبية لِابْـن طُولُون: ٥٦، أسْنىٰ المطَالب للجَزري: ٥٤، نُزل الأَبرَار: ٥٥، مُسْنَد الحِميَري: ٣١ ح ٥٨ طَبعَة الْمَدِينَة الْمُنَوَّرَة، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيبَة: ٢/ ٥٧، أُسد الغَابَة: ٣/ ٦٠٢ طَبعَة بيرُوت، مُعجَم الشّيوخ: ٢٣٧ روَاه مُحَمَّد بن أَحمَد بن جَمِيع الصّيدَاوي.

(١) أُنظر، نَهْج اَلْبَلاَغَة: اَلْحِكْمَة (١١٧).

أَنْكَر النَّوَاصب، والخَوَارج ضَرُورَة دِينيَّة، وَهي مَودَّة الآل الَّتي ثَبَت وجُوبهَا بِـصَرِيح القُـرْءَان، والسُّنَّة المُتوَاتِرَة فَخرجُوا بِذَلِكَ عَنْ الإِسْلاَم عِند الإِمَامِيَّة. أَمَّا الغُلاَة فإِنْ اُعتقدُوا أَنَّ هَـذَا الشَّـخص بِالذَات هُو الله، وَأَنْكرُوا وجُود خَالِق سوَاه فهُم كَافرُون، وإِنْ اُعْترَفُوا بوجُود خَالِق مِثْله فَهُم مُشركُون، وإِنْ اُعْتَقدُوا بأَنَّ الله حَلّ أَو اُتّحد فِيهِ فهُم مُنْكرُون لمَا ثَبَت بضَرُورَة الدِّين مِنْ أَنَّ الله أَجَلّ وَأَعظم مِنْ أَنْ يَصِير بَشراً يَأكُلُ الطَّعَام، وَيَمشي فِي الأَسوَاق. وبِكَلمَة إِنَّ الغُلاَة، والخَوَارج، والنَّوَاصب لَيسُوا عِند الإِمَامِيَّة مِنْ الإِسْلاَم فِي شَيء، إِمَّا لأَنَّهُم يَجْحدُون الإِسْلاَم مِنْ الأَسَاس، كَالغُلاَة، وَإِمَّا لأَنَّهُم يُنْكرُون مَا ثَبَت بضَرُورَة الدِّين، كَالنَّوَاصب والخَوَارج.

لَقَد وَقَف الإِمَامِيَّة مَوقِفاً وَسَطاً بَيْنَ هَؤُلاَء بِالنِّسبَة إِلَىٰ أَهْل البَيْت، فَهُم لاَ يُعَادُون، وَلاَ يُغَالُون، بَل ⇔

⇔ يُوَالُون وَيُودُون، كمَا أَمَر الله والرَّسُول، وَكمَا قَالَ أَمِير المُؤْمِنِين: «سَيَهْلِكُ فِيَّ صِنْفَانِ: مُحِبٌّ مُـفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْحُبُّ إِلَىٰ غَيْرِ الْحَقِّ، وَمُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْبُغْضُ إِلَىٰ غَيْرِ الْحَقِّ، وَخَيْرُ النَّاسِ فِيَّ حَالاً النَّمَطُ الأَوْسَطُ فَالْزَمُوهُ، وَٱلْزَمُوا السَّوَادَ الأَعْظَمَ فَإِنَّ يَدَ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ».

هَذِي عَقِيدَة الشِّيعَة، وَهَذِه أَقوَالَهُم يُوجبُون التَّوَارث وَالتَّزَاوج، وَسَائِر الأَحْكَام الإِسْلاَمِيَّة بَـيْنَ أَهْل القِبلَة جَمِيعَاً، وَلاَ يَستَثنُون إلاَّ مَنْ ٱستَثنَاه القُرْءَان الكَرِيم، والسُّنَّة النَّبوِّيَة، ومَع ذَلِكَ نَـقرَأ بَـيْنَ الحِين وَالحِين، لبَعْض الأَقلاَم الجَاهلَة، أَو المَأجُورَة، أَنَّ الإِمَامِيَّة يُكَـفرُون جَـمِيع المُسْـلمِين، وإِنَّ الشِّيعَة بعَامّة يُغَالُون فِي أَئِمَّتهم، وَيَجعلُونَهُم آلِهَة أَو شُبْه آلِهَة. أُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (١٢٧).

أُنظر، شَرْح نَهْج البَلاَغَة: ١١٦، فَسَّرَهُ الإِمَام بِقَوْله فِي ٱلْخُطْبَة المَاضِيَة: «سَيَهْلِكُ فِـيَّ صِـنْفَانِ: مُحِبٌّ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْحُبُّ إِلَىٰ غَيْرِ الْحَقِّ، وَمُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْبُغْضُ إِلَىٰ غَيْرِ الْحَقِّ، وَخَيْرُ النَّاسِ فِيَّ حَالاً النَّمَطُ الأَوْسَطُ فَالْزَمُوهُ، وَٱلْزَمُوا السَّوَادَ الأَعْظَمَ فَإِنَّ يَدَ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ». أُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (١٢٧).

هُنَالِكَ موَاقِف عَمَلِية وَجَرِيئَة فِي الرَّد عَلَىٰ هَؤُلاَءِ الغُلاَة؛ لأَنَّهم يُشكِّـلُون نَـافِذَة الخـرُوج عِـن الإِسْلاَم، وَتَحرِيف قِيَمه، وأَهدَافه السَّامِيَة؛ لأَنَّ بَعْضَهُم قَد غَلاَ فِي الإِمَام حَال حَيَاته، وَزَعمُوا أَنَّه إِلٰه. وَلِذَا نَجد الإِمَام عَليّ عليه السلام نَفىٰ بَعْض الغُلاَة وَحَرَّق البَعْض الآخَر فِي النَّار، كمَا فَعَل مَع ٱبن سَبأ لَعْنَة الله عَلَيْهِ، وَمَوقِف الإِمَام عَليّ عليه السلام هَذا، مَأخُوذ مِن مَوقِف رَسُول الله صلى الله عليه وآله، حَيْث وَرَد عَنْهُ صلى الله عليه وآله، أَنَّه قَالَ: «لاَ تَرْفعُونِي فَوق حَقِّي، فَإِنَّ الله تَعَالىٰ ٱتخذَني عَبداً قَبل أَنْ يَتخذنِي نَبِيَّاً» أُنظر، مَجمَع الزَّوائـد وَمَـنبَع الفوَائد: ٩ / ٢١، المُسْـتَدرَك عَـلىٰ الصَّـحِيحَين: ٣/١٩٦ ح ٤٨٢٥، الـمُعْجَم الكَـبِير: ٣/١٢٨ ح ٢٨٨٩، الزُّهْد لِابْن المُبارك: ٣٤٩ ح ٩٨٤، بُغيَة البَاحث: ٢٨٧، الذُّرِيَّة الطَّاهرة النَّبَوِيَّة للـدُولابِي: ٨٩، كَنز العُمَّال: ٣/٦٥٢ ح ٨٣٣٧ و٨٣٤١، و: ٤/٣٧٦ ح ١٠٩٩٣، تَأرِيخ دِمشق: ٤ / ٧٦، سُبل الْهُدَىٰ والرَّشاد: ٧ / ٣٩، الجَعْفرِيَات: ١٨١.

وَقَالَ صلى الله عليه وآله: «صِنْفَان مِن أُمَّتي، لاَ نَصِيب لَهُما فِي الإِسْلاَم، الغُـلاَة، وَالقَـدَرِيَة». أُنـظر، تَـهذِيب التَّهذِيب: ٤ / ٢٥١ ح ٥٠٣، سُبل الْهُدَىٰ والرَّشاد: ١٠ / ١٥٩، الجَامِع الصَّغِير: ٢ / ١٠٠ ح ٥٠٤٢، الْمُعْجَم الأَوسط: ٦ / ٦٩ و: ١١ / ٢٠٩، فَيض القَدِير شَرح الجَامِع الصَّغير: ٤ / ٢٧٤ ح ٥٠٤٤، كَشف الخَفَاء: ١ / ٤٤٢ ح ١٤٣٨، تَهذِيب الكَمَال: ١٦ / ١٠٤ و: ٢١ / ١٥٦، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ١ / ٢٩١ و: ٣ / ٣٠٩، عِلل الدَّار قُطني: ١ / ٢٨١، كتَاب السُّنَّة لِابْن عَاصم: ٤٤٧ ح ٩٤٦، تَأوِيـل مُـختلف ⇔

بقوله: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[1] ولأنّه بطل معركة

⇔ الحَدِيث: ٧٧، مُنْتَخَب مُسْنَد عَبد بن حَمِيد: ٢٠١ ح ٥٠٧، تُحْفَة الأَحْوَذي: ٦ / ٣٠٣، وَقُرب الإِسناد: ٦١، الرَّوَاشح السَّمَاويَّة: ٢٠٢، صَحِيفَة الإِمَام الرِّضا: ٢٩٦.

وَقَالَ ﷺ: «صِنْفَان لاَ تَنَالهُما شَفَاعتِي، سُلطَان غَشُوم عَسُوف، وَغَالٍ فِي الدِّين مَارِق مِنْهُ، غَيْر تَائِب، وَلاَ نَازِع». أُنظر، مَجمَع الزَّوائد: ٥ / ٢٣٥، الدُّر المَنثُور: ١ / ٣٥٢، الكَافِي: ٢ / ٣٧٢، مَن لاَ يَحضره الفَقِيه: ٣ / ٤٠٨، الوَسَائِل: ١٤ / ٤٢٦، قُرب الإِسناد: ٦٤.

وَجَاء رَجُل إِلىٰ النَّبيّ ﷺ فَقَالَ: «السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا رَبِّي! فَقَال: مَالَكَ لَعَنك الله! رَبِّي وَرَبّك الله، أمَّا والله! لَكُنت مَا عَلْمتُك لِجَبَاناً فِي الْحَرْب، لَئِيماً فِي السِّلم». أُنظر، المصَادر السَّابِقَة.

وَقَالَ ﷺ مُخَاطِباً الإِمَام عَليّ عليه السلام: «يَا عَليّ مَثَلُك فِي أُمّتي مَثل عِيسَىٰ بن مَرْيَم، ٱفْتَرَق قَوْمه ثَلاَث فِرق: فِرْقَة مُؤْمِنُونَ بِهِ، وَهُم الحوَارِيُون، وَفِرْقَة عَادُوه وَهُم الْيَهُود، وَفِرْقَة غَلوا فيهِ، فَخَرجُوا عَن الإِيمَان، وَإنَّ أُمَّتي سَتَفْتَرق فِيكَ ثَلاَث فِرَق. فَفِرْقَة شِيعَتُك، وَهُم الْمُؤْمِنُون. وَفِرْقَة عَدُوّك، وَهُم الشَّاكُّون. وَفِرْقَة تَغلُو فِيكَ، وَهُم الجَاحِدُون. وَأَنْتَ فِي الْجَنَّة يَا عَليّ وَشِيعَتُك، وَمُحبّ ـ مُحِبّو ـ شِيعَتُك، وَعَدُوّك وَالغَالِي فِي النَّار». أُنظر، المصَادر السَّابِقَة، الخِصَال: ١ / ٢٣، كَنز العُمَّال: ٢ / ٥٠٠، خصَائِص أَمِير الْمُؤْمِنِين لِلنّسائِي: ١٠٦، تَأوِيل الآيَات: ٢ / ٥٨٦، العُمدة: ٢١٠، تَفْسِير فُرَات الكُوفيّ: ٤٠٥، منَاقب أَمِير الْمُؤْمِنِين لِمحَمَّد بن سُلِيمان الكُوفيّ: ٢ / ٤٧٨.

وَرَوىٰ أَحمَد بن حِنْبَل فِي المُسند، وَأَبو السَّعَادَات فِي فَضَائِل العَشرَة، أَنَّ النَّبيّ ﷺ قَالَ: «يَا عَليّ مَثَلُك فِي هَذِه الأُمَّة كَمَثل عِيسَىٰ بن مَرْيَمَ، أَحبَّه قَوم فَأفْرَطوا فِيهِ، وَأَبْغَضه قَوم فَأفْرَطوا فِيهِ». قَالَ فَنَزَل الوَحي بِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: (وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ). ٱلزُّخْرُف: ٥٧.

وَقَالَ ﷺ مُخَاطِباً الإِمَام عَليّ عليه السلام: «وَالَّذي نَفْسي بِيَده، لَوْلاَ أَنّي أَشْفق أَنْ يَقُول طَوَائِف مِن أُمّتي فِيكَ، مَا قَالت النَّصارىٰ فِي ٱبن مَرْيَم، لقُلتُ اليَوْم فِيكَ مَقالاً، لاَ تمرّ بِمَلاءٍ مِن النَّاس، إلَّا أَخذُوا التُّرَاب مِن تَحت قَدَمِيك لِلبَرَكة». أُنظر، أُنظر، شَرح النَّهْج لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ٥ / ٤، ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ: ٩٢، تَفْسِير نُور الثَّقَلين: ٢ / ٥٣١ و: ٤ / ٦٠٩، الخِصَال: ٥٥٧، مَنَاقب آل أَبِي طَالب لِابْن شَهر آشوب: ٢ / ١٦٦.

وَفِي رِوَايَة أُخرىٰ: «لأَخَذُوا تُرَاب نَعْلِيكَ، وَفَضل وضُوئك يَسْتَشفُون بِهِ، وَلكن حَسْبُك أَنْ تَكُون مِنّي وَأَنَا مِنْك، تَرِثني وَأَرثك». أُنظر، منَاقب آل أَبِي طَالب: ١ / ٢٢٧، البحَار: ٢٥ / ٢٨٤، رَوضة الوَاعظِين: ١١٢، حليَة الأَبرَار: ٢ / ٦٩. هَذا هُو مَوقف رَسُول الله ﷺ وَالأَئمَّة الأَطهَار: ، مِن الغُلاَة.

(١) ٱلشُّورىٰ: ٢٣. ⇔

↔ اَخْتَلفَت الأَقوَال، وَتَضَاربت الآرَاء فِي تَأوِيل مَعْنَىٰ القُربَة فِي هَذِه الآيَة الكَرِيمَة. وَعِندَ مُرَاجعتَنَا للمَصَادر التَّأرِيخِية، وَالحَدِيثيَّة، وَالتَّفْسِيريَّة نَرىٰ أَنّ الآرَاء قَد أجْمَعت بِأنّ الْمُرَاد مِن القُربَة هُم أَهْل الْكِسَاء المُطهّرُون: عَليّ، وَفَاطِمَة، وَالحَسنَان.

أُنظر، تَفْسِير هَذِه الآيَة وَكَذلِكَ خُطْبَة الإِمَام الحَسَن عليه السلام فِي تَفْسِير الكشّاف للزَّمَخشري: ٤ / ٢١٩ ـ ٢٢٠ طَبْعَة مَنشُورَات البَلاَغَة قُم، فَتْح القَدِير للشّوكاني: ٤ / ٥٣٤، الْمُعْجَم الْكَبِير: ١ / ١٢٥ ح ٢٦٤١، و: ٣ / ١٣٩ الطّبعة الأُولَىٰ و: ٣ / ١٥٢.

وأُنظر، تَفْسِير اَبن كَثِير: ٤ / ١١٢، فَرَائد السّمْطَين: ١ / ٢٠، و: ٢ / ١٣ / ٣٥٩، شوَاهد التّنزِيل: ٢ / ١٣٠ ح ٨٢٢ـ٨٢٨و ٨٣٠ـ ٨٣٤و ٨٣٨، كَنز الْعُمَّال: ١ / ٢٠٨، حليَة الأَوْلِيَاء: ٣ / ٢٠١، مَجْمَع الزّوائد: ٧ / ١٠٣ و ٩ / ١٤٦ و ١٦٨، كفَاية الطّالب: ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٣١٣ و ٣١٧ طَبْعَة الحَيدريَّة، الصَّوَاعِق الْمحرِقَة: ١٠١ و ١٣٥ و ١٣٦ طَبْعَة المَيمَنيَّة بمِصْر، و ص ١٦٨ و ٢٢٥ طَبْعَة المُحَمَّديَّة، الْقَوْل الفَصل لِابْن طَاهر الحدّاد: ١ / ٤٧٤ و ٤٨٠ و ٤٨٢ طَبْعَة جَاوا، جَامَع الْبَيَان للطَّبري: ١١ / ١٤٤ طَبْعَة دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت، تَفْسِير النّيسابُوري بهَامش جَامَع الْبَيَان: ٢٤ / ٣٥، شَرح المَوَاهب للزَّرقَاني: ٧ / ٣ و ٢١، إِسعَاف الرّاغبِين للصّبّان فِي هَامش نُور الأَبْصَار: ١٠٥، الشّرف المُؤبّد لآل مُحَمّد للنَّبهاني: ١٤٦ طَبْعَة الحَلبي.

وأُنظر، الكَشف والْبَيَان: ٤ / ٣٢٨، الكَاف الشّاف لِابْن حَجر العَسقلاَني: ١٤٥ طَبْعَة مِصْر، الإِكلِيل للسُّيوطي: ١٩٠ طَبْعَة مِصْر، مِفْتَاح النّجا للبَدخشي: ١٢ (مَخطُوط).

نُظم دُرَر السّمْطَين للزَّرَندي: ١٤٧ ـ ١٤٨، صَحِيح البُخَاريّ: ٦ / ٣٧، الفَضَائل لأَحْمَد: ٢ / ٦٦٩ / ١١٤١، البَحر المُحِيط لِابْن حبّان: ٧ / ١٥٦ طَبْعَة مِصْر، رَشفَة الصّادي لأَبي بَكْر العَلوي الحَضرَمي الشّافعي: ٢٢ طَبْعَة القَاهرة.

وأُنظر، الصَّوَاعِق الْمحرِقَة: ١٦٩، تَفْسِير النّسفي: ٤ / ١٠٥، حليَة الأَوْلِيَاء: ٣ / ٢٠١، تَفْسِير البَيضَاوي: ٤ / ١٢٣. تَفْسِير القُرطُبي: ١٦ / ٢٢، تَفْسِير الفَخر الرّازي: ٢٧ / ١٦٦ طَبْعَة عَبدالرَّحْمَان مُحَمّد، الذُّرِّيَّة الطّاهرة: ٢٢ / ١١٨، مقَاتل الطّالبيِّين: ٥٧، أَنسَاب الأَشْرَاف: ٢ / ٧٩ و ٧٥٤ / ٣٦١، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي: ٨ طَبْعَة طَهْرَانّ و ١ / ٢١ طَبْعَة النّجف، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٥ / ٢٥ طَبْعَة مُصطَفَىٰ الحلبي بمِصْر و ص ١٤ و ١٥ طَبْعَة المَيمنيَة بمِصْر، تَفْسِير الكشّاف للزَّمخشري: ٣ / ٤٠٢، و: ٤ / ٢٢٠ طَبْعَة بَيرُوت. ↔

وَخُلاَصَة القَول: إنَّ الشِّيعَة أَطْبَقت عَلىٰ أَنّ عَلياًعليه السلام نَصّ عَلىٰ آبْنه الحَسَن. وَلذَا بَعد آستشهَادهعليه السلام آنثَالُوا عَلَيه يُبَايعُونهُ وَهُم «إنَّما يُبَايعُون الله وَرَسُوله» وَأَوّل مَن بَايعَهُ قَيس بن سَعد الأَنْصَاري كمَا ذكَر آبن خُلدُون: ٢ / ١٨٦، وَآبن الأَثِير: ٣ / ١٧٤، وَآبن الوَردي: ١ / ١٦٦. وَفِي الإستيعَاب: ١ / ٣٨٥ قالَ: بَايَعهُ أَكْثَر مِن أَرْبَعين أَلفاً... وَفِي تَهذِيب التَّهذِيب: ٢ / ٢٩٩ قال: بَايَع أَهْل الكُوفَة الحَسَن بن عَليّ... وَقَريب مِن هَذَا فِي تَأرِيخ الطَّبري: ٦ / ٩٣.

وَمِن هَذَا وَذَاك يَتَبيّن لنَا خَطَأ كَثِير مِن المُؤرّخِين كَالمَسعُودي فِي التَّنْبيّه وَالأَشرَاف: ٢٦٠ حَيث يَقُول إنَّ الإمَام بُويع بَعد وَفَاة أَبِيه بِيَومَين... وَالصَّحِيح كمَا ذكَرنَا بُويع صَبِيحَة اللَّيلَة الّتي دُفن فِيهَا أَمِير المُؤمِنِينعليه السلام. وَكَذَلَكَ خَطَأَ الأُستَاذ مُحَمّد فَريد وَجدي فِي دَائِرَة المَعَارف: ٣ / ٤٤٣ حَيث قَال: بُويع لهُ فِي الخِلاَفة قَبل وَفَاة وَالده، وَلمّا آنْتَهت البَيعَة تُوفّي وَالدهُ... وَلعلّ الأُستَاذ وَجدي تَوهّم ذَلكَ مِن خِلاَل سُؤال النَّاس للإمَام عَليّعليه السلام قَبل آستشهَاده فَقَالُوا: يَا أَمِير المُؤمِنِين أَرَأيتَ إنْ فَقدنَاك وَلاَ نَفْقدك أَنُبَايع الحَسَن؟ وَسُؤالهُم هَذَا عَن البَيْعَة للخِلاَفَة الظَّاهريَّة وَالحكُومَة وَالإمَارة العُرفيَة، وَيدلّ عَلىٰ ذَلِك جَريَان الصُّلح وَالتَّفويض يُومئذٍ لأَنّ الوِلاَيَة الحَقِيقيَّة الإِلهيَة غَير قَابلَة للتَّفويض وَالإعرَاض.

وَيَتبيّن خَطأ الأُستَاذ مُحَمّد الخُضري أيضاً فِي إتمَام الوَفَاء فِي سِيرَة الخُلفَاء حَيث قَالَ: نَظر الحَسَن إلىٰ بَيْعَته فِي أَنَّها لَيسَت كَبَيعة أَبِيه لأَنَّهَا لَيسَت عَامّة، وَلكنّها قَاصرَة عَلىٰ شِيعَتهِم مِن أَهْل العِرَاق... وَنَطرَح السُّؤال هُنا عَلىٰ الأُستَاذ الخُضري: كَيف تُجِيب عَلىٰ مَن قَالَ قَد بَايَعهُ أكثَر مِن أَرْبَعِين أَلفاً؟ أَللّهُمّ إلاّ أنْ يَعْتَبر الأُستَاذ الخُضري تَوقف بَعض مِمّن كَان يَرىٰ رَأي العُثمَانيَّة وَلَم يُظهرُوا أَنْفسهُم بِذَلَكَ بَل هَربُوا إلىٰ مُعَاويَة مِن البَصرَة، هَؤلاَء هُم غَالِبيَة المُسْلمِين، وَإلاّ كَيف يُصوّر لنَا قَول المُؤرّخِين فَآنْثَالُوا عَلَيه...؟ وَكَيف يُفسّر قَول آبن قُتيبَة: أَنّ الإمَام كلّمَا قَصَدتهُ كَوكَبَة مِن النَّاس لتُبَايعهُ يَلتَفت إلَيهم قَائِلاً: تُبَايعُون لِي عَلىٰ السَّمع وَالطَّاعة، وَتُحَاربُون مَن حَاربتُ وَتُسَالمُون مَن سَالمتُ...؟ وَنَجد فِي بطُون التَّأرِيخ أَنّه بَايعهُ فَقَط مِن أَهْل الكُوفَة آثْنَان وَأَربعُون أَلفاً، وَكَذلكَ بَايعهُ أَهل البَصرَة، وَالمَدَائن وَجَميع أَهل العرَاق، وَبَايعهُ أَهل الحِجَاز، وَاليَمن، وَمَا تَخلّف عَن البَيعَة سِوىٰ مُعَاويَة كمَا تَخَلف عَن بَيعَة أَبِيهعليه السلام، وَكَيف يُفسّر الأُستَاذ كَلمَة آبن كَثِير فِي البِدَايَة وَالنّهايَة: ٨ / ٤١: وأَحبُّوه أَشدّ مِن حُبّهم لأَبِيه.

أَمّا رَأي الدُّكتُور طَه حُسَين فِي كتَابِهِ «عليّ وَبَنُوه»: ١٩٥ فهُو رَأي عَجِيب يَصْدر مِن شَخص أَدِيب حَيث قَال: وَمَهمَا يَكُن مِن شَيء فَلَم يَعرض الحَسَن نَفْسه عَلىٰ النَّاس، وَلَم يَتعرّض لبَيْعَتهم وَإنّمَا

الإِسْلاَم فِي جَمِيع المَوَاقف الَّذي وَقَفهَا الرَّسُول ضِدّ الشِّرك ، وَأَعدَاء الدِّين .

قَالَ : وَلَكن لاَ بُدّ مِنْ البُعْد عَنْ الشِّرك .

قُلتُ : هُنَا يَكْمن السّر .. أَنّكم تَرون المُسْلِمِين مُشركِين ، وكَيْفَ يَجْتَمع الشِّرك

⇔ دَعَا إِلىٰ هَذِه البَيْعَة قَيس بن عبَادة فَبكي النَّاس وَٱستجَابوا وأُخرج الحَسَن للبَيْعَة ... لاَ نُريد أَنْ نُطِيل فِي الجوَاب بَل نَقُول كَان عَلىٰ المُؤرّخ أَنْ يَرجَع قَلِيل إِلىٰ الوَرَاء ليُمعن النَّظر فِي خُطبَة الإِمَام الحَسَن عليه السلام بَعد ٱستشهَاد أَبِيه عليه السلام وَالّتي أَشرنَا إِلَيها سَابقاً ، وأَنْ يَتَحرّىٰ الدِّقة ، وَذَلَكَ أَنّ الدَّعوَة للبَيْعَة كَانَت بَعدمَا أَنهىٰ الإِمَام خُطْبَته وَلَم تَكن قَبل الخُطْبَة ، وَأَنّ الّذي دَعَا إِليهَا هُو عَبد الله بن عَبَّاس ، وَأَوّل مَن بَايع قَيس ، وَهُنَالَكَ فَرق أَيّها الدُّكتُور بَيْن أَوّل مَن دَعَا وَأَوّل مَن بَايع ، فَتَأمل يَرحمكَ الله .

وَهَذا مِثْل قَول ٱبن خُلدُون : ٢ / ١٨٨ وَالّذي جَافىٰ فِيه الحَقِيقَة وَتَسَامح فِي تَحقِّيق الحُكُومَة الإِسلاَميّة وَعمّم مَفهُومهَا وَقَال مُعلّقاً عَلىٰ حَدِيث « الخِلاَفة فِي أُمّتي ثَلاَثُون سَنَة ... » كمَا جَاء فِي سُنن التّرمذي : ٣٢٣ : إِنّ مُعَاويَة تَالِيهم فِي الفَضل وَالعَدَالَة وَالصُّحبَة ... مَع أَنّ كُتب التَّأَرِيخ تُؤكّد أَنّ بَني أُميَّة هُم مُلُوك وَمِن شرَار المُلوك فَكَيف يُسَاويهِم فِي الفَضل وَالعَدَالة وَالصِّحبَة وَهُم بَني الزَّرقَاء مَع أَنّ الخَلِيفَة الحَقّ بوَاجب عَلَيه أَنْ يَتصدّىٰ بِذَلَكَ الأَمر وَيَعدو عِده وَيَتوسّل حتّىٰ يَحتَاز الحُكُومَة الظَّاهريَّة وَالإِمَارة العُرفيّة ، وَأَنّ النَّاس بَعد بَيَان تَكَاليفهُم مُختَارون فِي ٱتّبَاع الحَقّ وَإِطَاعَة الأَمر وَالعَمل بِالحُكم وَمَا عَلىٰ الرَّسُول إِلّا البَلاَغ المُبين .

وَرَوىٰ خُطبَة الإِمَام الحَسَن عليه السلام الطَّبري فِي تَأرِيخه : ٦ / ٩١ ، و : ٤ / ١٢١ ، مَقَاتل الطَّالبيّين : ٦٢ ، صَفوَة الصَّفوة : ١ / ١٢٦ ، الأَغَاني : ١٨ / ١٦٢ ، شَرْح النَّهج لِابن أَبي الحَدِيد : ٤ / ١١ و ١٢ ، و : ١٦ / ٣٠ ، مُسْتَدرك الحَاكم : ٣ / ١٧٢ و ١٤٣ ، الكَامِل لِابن الأَثِير : ٣ / ٢٠٢ و ١٧٣ ، خَصَائِص النَّسائِي : ٦ ، الطَّبقَات الكُبرىٰ : ٣ / ٣٨ ، العِقد الفَرِيد : ٤ / ٣٦٠ ، الأَخبَار الطّوال : ١٩٩ ، نَاسخ التّوَاريخ ، مَعَالَمْ العِترَة النّبويّة : (مَخطُوط) : وَرق ٢٢ / ١١٨ ، تيسِير المَطَالب فِي تَرتِيب أَمَالي السَّيّد أَبي طَالب (مَخْطُوط) : وَرَق ١٢٠ بَاب ١٤ وَفِي الطَّبعَة الأُولىٰ : ١٧٩ ، مَجْمَع الزَّوَائد : ٩ / ١٤٦ ، أَنْسَاب الأَشرَاف : ٢ / ٧٥٤ ، تَفْسِير الطَّبري : ٢٥ / ٢٥ ، الصَّوَاعق المُحرقة : ١٠١ و ١٣٦ و ١٧٠ بَاب ١١ فَصل ١ ، أُسد الغَابة : ٥ / ٣٦٧ الطَّبعَة الأُولىٰ ، تَفسِير الثَّعالبي : ٤ / ٣٢٩ ، نُظم دُرَر السّمْطَين : ١٤٧ - ١٤٨ ، فَرَائد السّمْطَين : ٢ / ١٢٠ / ٤٢١ ، جوَاهر العِقْدَين : ٢ / ٣٢٨ ، حَيَاة الصَّحَابة : ٣ / ٥٢٦ ، جَمهرَة الخُطب : ٢ / ٧ ، يَنَابِيع المَودَّة : ٢ / ٢١٢ و ١٣ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٤٥٤ ، و : ١ / ٤٠ ، و : ٣ / ٣٦٣ ، طَبعَة أُسوَة .

مَعَ قَوْل لاَ إِله إِلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله ؟ . وَهَل مِنْ الشِّرك أَنْ أَعْتَقد أَنَّ الصَّلاَة فِي مَسْجِد الرَّسُول ﷺ أَعْظَم مِنْ الصَّلاَة فِي بَيْتي ؟ .. وَقَبل أَنْ أَنْهي كَلاَمي !

قَالَ : نَعَم ، قَالَ رَسُول الله ﷺ : « الصَّلاَة فِي مَسْجِدي بأَلف صَلاَة فِي غَيْرِه إِلاَّ المَسْجِد الحَرَام ، فَإِنَّ الصَّلاَة فِيهِ بأَلف صَلاَة فِي مَسْجِدي »[1] .

قُلتُ لَهُ : سَبَقتني ... إِذَن ، أَين الشِّرك ؟ .

قَالَ : الشِّرك أَنْ يَعْتَقد المُصلّي بأَنَّ الفَضل جَاء مِنْ أَجْل صَاحِب القَبْر .

قُلتُ : أَوَّلاً : أَنَّ هَذَا الإِعْتقَاد لَيْسَ بشِرك ، لأَنَّ مَعْنَىٰ الشِّرك أَنْ يَدعُو المُشرِك مَعَ الله إِله آخر ، وَهَذَا شَيء ، وَالإِعْتقَاد بأَنَّ هَذِه البُقعَة ٱكْتَسبَت شَرَفاً مِمّن دُفن فِيهَا شَيء آخر .

ثَانِياً : أَي فَضْل للأَرض مِنْ حَيْث القَدَاسَة لَولاَ صَاحِب القَبْر ، أَنَّ أَجزَاء الأَرْض بكَاملهَا سوَاء مِنْ هَذِه الجِهَة ، وَلاَ فَضْل لبُقعَة عَلَىٰ أُخرىٰ إِلاَّ بمَن حَلّ فِيهَا .. لذَا قِيل : المَكَان بالمَكِين ، وكُلّ إِنْسَان يُقَدّس بفِطرَته التُّربَة الَّتي تَضم رُفَاة العُظمَاء وَالصُّلحَاء ، والآبَاء ، والأَجْدَاد .

قَالَ : بَارك الله فِيكَ ، يَا لَيت كُلّ الشِّيْعَة مِثْلك .

قُلتُ : وَمَن تَعْرف مِنْ الشِّيْعَة ؟ . وَمَاذَا قَرَأت لهُم ؟ . ٱقرَأوا كُتبهُم ، وَٱفهمُوهُم جَيداً ، ثُمَّ ٱحْكمُوا عَلَيهم بمَا تَستَوحُون ، وَتَفهمُون ، ولَيْسَ مِنْ شَأْن العَالِم أَنْ يُلقي القَوْل جُزَافاً ، هَذَا ، إِلَىٰ أَنَّ قوّة الإِسْلاَم والمُسْلِمين تَقُوم عَلَىٰ أَسَاس

(١) أنظر ، مُسْنَد أَحْمَد : ٢ / ١٥٥ ح ٦٤٣٦ ، شُعب الإِيمَان : ٣ / ٤٨٧ ح ٤١٤٧ ، مَجْمَع الزَّوَائد : ٤ / ٦ - ٧ ، فَتْح البَاري : ٣ / ٦٧ ، شَرْح النَّووي عَلَىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم : ٩ / ١٦٣ ، الدِّيبَاج : ٣ / ٤٢٨ ح ١٣٩٦ ، شَرْح الزَّرقَاني : ٢ / ٤ ، تُحفَة الأَحوذي : ١٠ / ٢٩٤ ، كَنْز العُمّال : ١٢ / ١٩٥ .

التَّسَامح وَالتَّقَارب، وَالمَحبّة والأَخَاء، لاَ عَلىٰ الشّحنَاء وَالبَغضَاء، ونَحْنُ لاَ نُنَاوىء أَحداً، وَلاَ نُرِيد أَنْ يُنَاوئنَا أَحَد.. فَهزّ رَأسَه عَلاَمَة القَبُول وَالإِسْتحسَان.

وَقُلتُ لَهُ: مَا الشَّرط لتَعيِّين القَاضي عِنْدَكُم؟.

قَالَ: أَنْ يَحْمل شَهَادَة مِنْ كلّيَة الشَّريعَة بمَكّة، أَو الرِّيَاض، أَو مِنْ الأَزْهَر، وأَنْ تَثْبت كفَاءَته بَعْد أَنْ يَتَمرّن سنَتَين عِنْدَ أَحَد القُضَاة.

قُلتُ: وَمَا تَحْمل أَنْتَ مِنْ الشّهَادَات. فَٱبْتَسم، وَقَالَ: لاَ شَيء، أَنّي دَرَستُ عَلَىٰ الشّيوخ عِنْدَنَا.

قُلتُ: سَأَضع كتَاباً فِي عَقِيدَة الوَهَابيَة.

قَالَ: يَجْب أَنْ تَعْتَمد المَصَادر المُعْتَبرَة عِنْدَنا.

قُلتُ: أَجَل، وهَذَا شَرطي إِذَا أَردّتُم الكَلاَم عَنّا. وَمَا هِي المَصَادر المُعْتَبرَة؟ فَٱسْمىٰ لِي عَدَداً مِنْ الكُتُب، بَعْضهَا مَوجُود فِي مَكْتَبتي، وَالبَعْض الآخر ٱشْتَرَيته مِنْ مَكْتبَات مَكّة.

وَسَأَلتَه عَنْ المَصَادر الَّتي يَعْتمدُونهَا فِي أَحكَامِهِم؟.

قَالَ: كُتُب الفِقْه الحَنْبلي.

قُلتُ: مَا هُو الكِتَاب المُفَضّل مِنْهَا؟

قَالَ: المُغني لِابْن قُدَامَة. وَأَخذ يُثني عَلَيه، وَيطْنب. وَقَد ٱقْتَنَيت هَذَا الكِتَاب مُنْذُ (١٦) سَنَة، وهُو (١٢) مُجلّداً.

قُلتُ: أَنَّ صَاحِب المُغني يَقُول: إِذَا وَطَأ الزَّوج زَوّجَته، ثُمَّ وَطأهَا أَجْنَبي بشُبهَة، وَأَمكَن إِلحَاقه بهمَا يُعرَض الوَلَد عَلَىٰ القَافة، فَإِنْ أَلحَقه بالأَوّل لَحق بِهِ،

وَإِنْ أَلحقَه بالثَّاني لحِقَ بِهِ، وإِنْ أَلحَقه بِهما مَعَاً لَحق بِهما مَعَاً[١].

وكُلّ النَّاس يَعْلمُون أَنَّ الشَّخص الوَاحد يَكُون لَهُ أَكْثَر مِنْ اَبْن، أَمَّا أَنْ يَكُون لَهُ أَكْثَر مِنْ أَب فَغَرِيب.

قَالَ: مِنْ المُمكِن أَنْ يَخْتَلط المَاءَان، وَيَتوَلّد الجَنِين مِنْهُما.

قُلتُ: الجَنِين لاَ يَتولّد إِلاَّ مِنْ بُويضَة وَاحدَة، وهِي لَنْ تَكُون إِلاَّ مِنْ رَجُل وَاحد.. فَسَكَت، فَوَدّعتَه، وَاَنْصَرفت.

وإِذَا اَخْتَلف تَفْكِيرنَا عَنْ تَفْكِير الوَهَابيّة، وَبَعُدت الشّقَة مَا بَيْننَا فَإِنَّ هَذَا لاَ يَمْنَعني مِنْ قَوْل الحَقّ، وَتَسجِيل مَا شَاهدتُ مِنْ أَنَّ النَّاس وَأَربَاب الحَاجَات تُرَاجع الكُبّار مِنْهُم وَغَير الكُبّار بمِلىء حُرّيتهم، وأَنَّه لاَ شَيء أَهوَن مِنْ الوصُول إِلَيْهِم، وَالحَدِيث مَعْهُم، وَمُنَاقَشتهم، وَهُم يَصغُون للصَّغِير قَبل الكَبِير بصَدْر رَحب، وَخُلق عَربي، تَمَامَاً كعُلمَاء الدِّين الأَوَّل فِي قُرىٰ جَبَل عَامِل الَّذِين يَحرصُون كُلّ الحِرص عَلَىٰ حَيَاة البَسَاطَة، وَالبُعد عَنْ الأُبّهَة.

كُلّيَة الشَّرِيعَة:

وَفِي صَبَاح اليَوْم التَّالي رَكبتُ التَّاكسي إِلَىٰ كُلّيَة الشَّرِيعَة، وهِي بنَايَة جَدِيدَة ضَخْمَة، وَهَندَستها حَدِيثَة، وَمَوقعهَا يَتنَاسب فِي سِعَتِهِ وَطَبِيعَته مَعَ الكُلّيَات وَالجَامعَات، ومِمّا يَزِيدهَا عَظمَة أَنَّهَا فِي مَكّة المُكَرّمَة قِبلَة المُسْلِمين...

صَعَدتُ الدّور العُلوي الأَوَّل، وَتَنقلتُ فِيهَا مِنْ جنَاح إِلَىٰ جنَاح، فَلَم أَرَ أَحدَاً لاَ أُستَاذاً، وَلاَ طَالبَاً، وَلاَ فَرّاشَاً لمُنَاسبَة عِيد الأَضْحَىٰ، وَأَخِيرَاً رَأيتُ غُرفَة

(١) أنظر، المُغني: ٧/ ٤٨٣ و ٤٨٤ طَبْعَة ثَالثَة. (مِنْهُ ﷺ). و: ٦/ ٤٨ و: ٨/ ٦٧ و ١٠٣ و ١٢٤، وَشَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١٠/ ٤٢.

مَفْتُوحَة، وَعَلىٰ بَابهَا قطعَة مِنْ النّحَاس الأَصفَر، كُتُب عَلَيهَا «العَمِيد» فدَخَلتُ، وإذَا برَجُل يَجْلس وَرَاء الطَّاولَة، يَرتَدي السِّترَة وَالبَنطلُون، سَلّمتُ، وَقُلتُ لَـهُ: حَضْرتك العَمِيد؟.

قَالَ: نَعَم.

قُلتُ: والْإِسم الكَرِيم؟.

قَالَ: أَحْمَد عَليّ أَسد الله.

قُلتُ: أَنَا لُبنَاني، قَصَدتُ الحَرَم الشَّرِيف، لأَدَاء الفَرِيضَة، وَسَمعتُ بكُـلّيتكُم هَذِه، فَأَحببَتُ التَّعرف عَلَيهَا وعَلىٰ عَمِيدهَا، فَهَل تُفِيدُوني عَنْ عَدَد تَـلاَميذهَا، وَعَنْ المَوَاد الَّتي تُدَرّس فِيهَا؟.

قَالَ: أَمَّا التَّلاَمِيذ فَعَددهُم يَقْرُب مِنْ ال(٢٠٠)، أَمَّا المَوَاد فَهي اللُّغَة العَربيَّة، وَالتَّوْحِيد، وَالفِقْه.

قُلتُ: وَلأَي شَيء يَتَأهل خرِيجِيها؟.

قَالَ: للتَّدرِيس فِي المَدَارس الثَّانويَة، وَالقَضَاء.

قُلتُ: كَانَت المَدَارس مِنْ قَبل، بخَاصّة الدِّينيَّة مِنْهَا أَشبَه بالزَّوَايَا، وَتَكـيَات الدَّراوِيش، وهَذَا البنَاء الضَّخم يَتّفق تَمَاماً فِي مَظهرِهِ وَفنّه مَـعَ العَـصْر الحَـدِيث وَحَضَارتَه، فَاسْأَل الله أَنْ يَكُون التَّعلِيم برُوحه وَأَهدَافه كَذَلكَ، وأَنْ يُبرز الشَّرِيعَة الْإِسْلاَميَّة بأُسلُوب يُحبّبها إِلَـىٰ الجَـمِيع، وأَنْ تُـجَنب التَّـلاَمِيذ رُوح التَّـعَصب وَالبَغضَاء بَيْنَ المُسْلِمين، وَلاَ يُكَفّر بَعْد اليَوْم بَعْضَهُم بَعْضَاً، فَإِنّهُم أَحوَج النَّـاس إِلَىٰ الْإِلفَة وَالتّقَارب، وَأَظن أَنّكُـم تَـعلمُون ـ الخِـطَاب للـعَمِيد ـ أَنَّ النَّـجديِّين مَعرُوفُون عِنْدَ النَّاس بالتَّشدُد والتَّعَصب، لأَنّهم يَسيئُون مُعَاملَة الحُجّاج الَّذِين لاَ

يُدينُون بالوهَابيَة .

فَفَهم مَا أَردتُ ، وَقَالَ : الحَقّ أَنَّ التَّعَصب مَوجُود ، وَلَكن لاَ مِنْ طَرَف وَاحد ، بَل مِنْ الجَمِيع ، وَقَد خَفّت حَدّتَه كَثِيرَاً عَنْ ذِي قَبْل ـ مَثْلاً ـ كَان النَّجْدِي إِذَا رَأىٰ فِي الكَعْبَة حَلِيق الذّقن يَنْتَهرَه ، وَيُصِيح بِهِ ، ورُبّمَا أَخرَجهُ مِنْهَا ، أَمّا اليَوْم فَيَدعه وَشَأنَه ، ومَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ بَعْض الحُـجّاج يُـجسمُون الأُمُـور أَكْـثَر مِـنْ حَـقِيقَتها ، ويُوقعُونَا فِي مشَاكل تَافهَة ، يُمكن تَحملهَا وَالإِغْضَاء عَنْهَا ، لَو حَسُنَت النِّيَة ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّ رَجُلاً مِنْ الجَزَائِر جَاء مُعْتَمراً فِي شَهْر رَمضَان مِنْ هَذِه السَّنَة ، وَصَادَف ، وهُو وَاقف فِي حِجر إِسمَاعِيل أَنَّ شَخصَاً أَرَاد أَنَّ يَسْجُد ، فَلَم يَر مَوضعَاً لشّـدة الزّحَام ، فَنَحّىٰ رَجُل الجَزَائِري بيَدَه ، وهُنَا ثَارَت ثَـورَة الجَـزَائِـري ، وَظَـنَّ أَنَّ الشَّخص وَهَابي ، وهُو لَيْسَ وَهَابيَاً ، وَصَاح بأَعْلىٰ صَوته لَقَد أَهْنتُم الإِسْلاَم ونَبيّ الإِسْلاَم ، وَهَدّمتُم قبُور أَهْل بَيْتَه ، وَفَعلتُم الأَفَاعِيل ، وَاْجْتَمعَت عَلَيه الجـمُوع ، وَهُو يُنَادي وَيُصِيح بالشَّتم وَالسُّباب ، وَأَخَذت مَسْأَلته دَورَاً كَبِيرَاً ، وَاْضْطررنَا أَنْ نَقف مَعَ الجَزَائِري وَمَعَ ذَلِكَ بَلَغت الحَال حَدّها الأَقْصىٰ مِنْ التَّضخِيم وَالتَّجسِيم .

قُلتُ : أَنَّ اللهُ جَلّ وَعزّ أَرَاد الدِّين مِنْ النَّاس إِخْتيَاراً لاَ إِكرَاهاً ، وَلَو شَاء لجَعَلهُم أُمّة وَاحدَة ، كَمَا اْتّخذ مِنْ أَلسنَتهم أَقلاَمَاً تُعبّر عَنْ الحَقّ ، وبالأَمس كَان الحُجّاج يَشكُون مِنْ تَعْصب الوَهَابيَة وسُوء مُعَاملتهُم ، واليَوْم خَفّت الشّكوىٰ ، وَنَرجُو أَنْ تَزُول كُلّيةً . وَأَولىٰ بكُلّيتكُم هَذِه أَنْ تَسِير فِي طَرِيق التَّعقل وَالتّسَامح ، وَتَثُور عَلَىٰ التَّعَصب البَغِيض وَتَتّجه إِلَىٰ العَمَل عَلىٰ التَّقرِيب بَيْنَ المَذَاهب الإِسْلاَميَّة ، وَتَتطلّع عَلَىٰ كُتُب الجَمِيع وَتَنشُر الحَـقَائِق ، وإِذَا كَـانَت الكُـلّية تُـعَلّم الفِـقْه فَـإِنَّ الفِـقْه الإِسلاَمي لاَ يَنْحَصر بالمَذَاهب الأَرْبَعة ، بَل يَعم فِقْه المَذَاهب بكَـاملهَا ، وَفَـضل

الشَّرِيعَة إِنّمَا يَظْهَر فِي أَقوَال المَذَاهب مُجْتَمعَة ، لاَ فِي قَوْل مَذْهَب دُون مَذْهَب ، كَمَا أَنَّ حَدِيث الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ لاَ يَنْحَصر بأَحَادِيث الصّحَاح السّتة ، بَل يَشمل كُلّ حَدِيث ثَبُت عَنْهُ ، سوَاء أَكَان فِي الصّحَاح أَم لَمْ يَكُن .

فَوَعد بأَنْ يَعْمَل لمَا فِيهِ خَير الإِسْلاَم والمُسْلِمِين ، وَقَد ٱكْتَشَفتُ مِنْ أُسلُوبه وَأَفْكَارَه أَنَّه عَارف وَمُتّزن .

الشُؤون الدِّينيَّة:

وَأَثنَاء عَودَتي مِنْ كُلّيَة الشَّريعَة مرّ السَّائِق بحَي يُدعىٰ مَحلة الزَّاهر ، وهُو مِنْ الأَحْيَاء الحَدِيثَة بشوَارعه ، وَبنَايَاته ، وَأَشجَاره ، وَحدَائِقه ، وَرَأيتُ فِي هَذَا الحَي بوَابَة كَبِيرَة فَوقها لَوحَة كُتُب عَلَيهَا بالخَط الكَبير : « إِدَارَة التَّفتِيش الدِّيني » ، فَطَلَبتُ إِلَىٰ السَّائِق أَنْ يَقف أَمَام البَوَابَة ، وَينْتَظر ، وكَانَت البوَابَة مَفْتُوحَة ، وَلمّا دَخَلتُ رَأيتُ حَدِيقَة مُنَسّقة عَلَىٰ الطّراز الحَدِيث ، يُحِيط بهَا سُور بعُلو قَامَة الرّجل ، وَبنَايَة كَبِيرَة مِنْ طَابق أَرْضي ، وَبَابهَا مَفتُوح ، فَدَخَلتُ دُون أَنْ أَطرُق البَاب ، وإِذَا بدَار وَاسعَة ، وفِيهَا غُرف مُفَتحَة الأَبوَاب ، نَظرتُ فِي غُرفَة عَلَىٰ يَمِين الدَّاخل ، فَلَم أَر أَحداً ، فَتَركتهَا إِلَىٰ الثَّانيَة ، وفِيهَا رَجُل وَاحد ، وَمَا أَنْ رَآني ، حَتّىٰ قَالَ : هُنَاك هُنَاك وَأَشَار إِلَىٰ غُرفَة عَلىٰ اليَسَار .

دَخَلتُ هَذِه الغُرفَة ، وإِذَا بأَرْبعَة رِجَال ، أَو خَمْسَة ، وبَعْد أَنْ سَلّمتُ ، وَٱستَقر بِي الجلُوس قُلتُ : أَنَا لُبنَاني ، وَقَد أَتَيتُ للحَجّ ، وَأَرغَب فِي التَّعرف عَلَىٰ الهَيئَات الدِّينيَّة ، وَأَعمَالهَا ، فَمَاذَا تَعنُون بالتَّفتِيش الدِّيني ؟ . وَهَل تَبحثُون عَنْ دِين الإِنْسَان ، وَمَاذَا يَعْتَقد ، فَتقُومُونه إِنْ كَان إِعْتقَاده مُعوجّاً ؟ .

قَالَ أَحدهُم : وهُو المُدِير العَام ، وَٱسمه الشَّيخ مُحَمَّد بن عَبد الله آل الشَّيخ ،

وَأَخُوه وَزِير المَعَارف، قَالَ: كَلَّا، بَل نُربي النَّشء فِي المَدَارِس عَلَىٰ عَقِيدَة الإِسْلاَم وَأَخلاَقه، وَنَنظر الكُتُب الَّتي تُدرّس هَذِه المَادّة، وَنُشرِف عَلَىٰ سَير أَسَاتذهَا وَنَشَاطهم.

قُلتُ: هَذَا حَسَن، وَلَكن المُهم هُو الأُسلُوب، وَصوَاب الفِكرَة، وَإبرَاز الدِّين بصُورَة تَسِير مَعَ الحَيَاة، حَتّىٰ يَرغَب فِيهِ الصَّغِير والكَبِير، وَلاَ شَيء يَقف فِي طَرِيق الغَايَة المَنشُودَة مِنْ الدِّين كَالتَّعصب، فأَرجُو أَنْ لاَ تَذهلُوا عَنْ هَذِه الحَقِيقَة، وَقَبل أَنْ أَنْهي حَدِيثي التَفت أَحد الحضُور، وَآسمَه الشَّيخ عَليّ مِعْجل، وهُو مُفَتش فِي هَذِه الإِدَارَة، التَفت إِلَىٰ المُدِير، وَطَلب إِلَيه أَنْ يَدع لَهُ الجوَاب، كَأَنّه يُرِيد النّزَال وَالقتَال، وَيَسأَل رَئِيسَه الإِذن بالمُبَارزَة، وقَالَ لِي: مَاذَا تَعْني بالتَّعصب؟.

قُلتُ: أَنَّ المُسْلِمِين إِخوَان عَلَىٰ دِين وَاحد، وَالإِخْتلاَفَات الَّتي بَيْنهُم لَيْسَت جَوهريَّة، وَقَد عَنَيت بتَرك التَّعَصب أَنْ لاَ تُكَفّر أَنْتَ وَلاَ غَيرك مَنْ نَطَق وَآمَنْ بكَلمَة التَّوْحِيد، كَمَا هُو المَعرُوف وَالمَشهُور عَنْ الوهَابيِّين أَنَّهُم يُكفّرُون غَيرهم، لاَ لشَيء إلاَّ لأَنّه غَير وَهَابي.

قَالَ: وَلَكن يَجْب عَلَىٰ المُسْلِم أَنْ يُؤمِنْ بكَلمَة التَّوْحِيد بحَقّها.

قُلتُ: حَقّها مَعرُوف، وهُو الإِيْمَان بالجنَان، وَالإِقرَار باللِّسَان، وَالعَمَل بالأَركَان، والأَركَان هِي الصَّوم، وَالصَّلاة، وَالحَجّ، والزّكَاة، وكُلّ المُسْلِمِين يَصُومُون وَيُصلُون، وَيَحجّون وَيُزكُون[1].

(١) أُنظر، الكَافِي: ١/ ٣٩٩ ح ٢، بَصَائِر الدَّرجَات: ١٠/ ٥١٩ ح ١ وص: ٥٣٩ بَاب ١٩، عَنْهُ بحَار ⇔

قَالَ: هُنَاك شَيء آخر.

فَأَومَأ إِلَيه المُدِير بالسّكُوت، فَسَكت، وَتَمَنيتُ لَو تَركَهُ فِي حَدِيثه، لأَعرف مَاذَا يُرِيد مِنْ الشَيء الآخر؟. وَأَعرفه مكَانه مِنْ العِلْم، والمَنطق.. وَأَظنّ أَنَّه قَصَد بالشَيء الآخر تَعمِير القُبُور وَزيَارتهَا، والصَّلاَة عِنْدَها.. ومَهْمَا يَكُـن، فَسَـيأَتي الحَدِيث عَنْهَا مُفصّلاً.

ثُمَّ قَام المُدِير مِنْ مَكَانه، وَجَلس إِلَىٰ جَانبي، وقَالَ بالحَرف، وَبكُلّ توَاضع: أَنَّ مَا تَقُولَهُ هُو الحَـقّ، أَجَـل، نَـحْنُ إِخـوَان، وَيَشـهد الله إِنّـنا نَكـرَه التَّـعَصب وَالمُتعصبِين، وَلَكن الدّعَايَات هِي الَّتي تُلَفق وَتَختَلق.. ثُمَّ قَالَ لِي المُدِير: نَحْنُ بخِدمَتك، وَخِدمَة كُلّ حَاج مَعَك، مَرّنَا بمَا شِئتَ.

قُلتُ: شُكرَاً، لاَ شَيء سِوىٰ التَّعرف بكُم.. وَمَا رَأيتُ أَحْدَاً فِي مَكّة المُكَرّمَة بخُلقه وَتوَاضعه، لذَا نَظرتُ إِلَيه مُسْتَغرباً، وَقُلتُ: مِنْ أَين أَنْتَ؟ قُلتُ هَذَا، وَأَنَـا أَعْلَم أَنَّه نَجدي وَهَابي.

فَضَحك بمِليء فَمه، وقَالَ: أَنَا نَجْدي وَهَابي مُتَعصب. وَحِين أَرَدت الخُرُوج عَرَض عَليّ أَنْ يُوصلني بسيّارَته إِلَىٰ حَيْث أُرِيد، فَشَكرتهُ، وَقُلتُ: مَعي سيَّارَة، فرَافَقني، حَتّىٰ رَكبتُ، وَحِين الوَدَاع سَأَلني عَنْ اَسمي وَعُنوَاني الكَامِل؟

قُلتُ: وَمَا يُعنِيك مِنْ أَمري؟.

قَالَ: أَنَا أَصطَاف بلُبنَان، وَعَزمي عَلىٰ زيَارتكُم.

قُلت: إِذَن، أَخسَر فنجَان قَهوَة، وَلَستُ مُستَعداً لذَلِك.

↔ الأَنْوَار: ٢/ ٩٤ ح ٣٤، المُخْتَصَر لحَسن بن سُليمَان الحِلي: ١٠، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٧/ ٦٩ ح ٢١، مُستَدرك الوَسَائِل: ١٧/ ٢٧٥ ح ٢٦.

قَالَ : أَجل ، وَمَعهُ فنجَان شَاي أَيْضاً .

قُلتُ : هَذَا أَدعىٰ إِلَىٰ الكتمَان ... ثُمَّ سَأَلني أَين أَقصُد ؟ .

قُلتُ : إِلَىٰ الشَّيخ عَبد الله خيّاط ، وهُو مُستشَار فِي وزَارَة المَعَارف ، وإِمَام الجَمَاعة وَالجُمُعة وَخَطيبهَا فِي الحَرَم المَكّي الشَّرِيف .

قَالَ لِي المُدِير : إِيّاك أَنْ تَقُول لَهُ : أَنَا جَعْفري .

قُلتُ : أَترك الأَمر للمُقْتضيَات وَالمُنَاسبَات ، ثُمَّ وَدّعتَه شَاكِراً بَعْد أَنْ رَأيتُ فِيهِ المرُونَة وَالتَّعقل ، وَلَو كُنْتُ مَكَان المَسؤولِين فِي السّعُوديَة لاخْترَته سَفِيراً لَدىٰ الحكُومَات الكُبرىٰ .

إِمَام الجُمُعَة وَالجَمَاعَة:

ذَهَبتُ إِلَىٰ هَذَا الشَّيخ ، وَهُو عَبد الله خيّاط ، إِمَام الجَمَاعَة وَالجُمُعَة وَخَطِيبهَا فِي الحَرَم الشَّرِيف ، وَمُستشَار وزَارَة المَعَارف ، وَابْتدأته بِقَولي المُكَرّور : أَنَا حَاج مِنْ لُبنَان ، وإِذَا كَان مِنْ فوَائِد الحَجّ وَبَركَاته التَّعارف بَيْنَ المُسْلِمين ، فَأَولىٰ أَنْ نَتَعرّف وَنَعرف أَعيَان هَذَا البَلَد الأَمِين ، وَقَد زُرتُ وَتَعرفتُ عَلَىٰ رَئِيس القُضَاة الشَّيخ سُليمَان بن عُبَيد ، وَعَمِيد كُلّية الشَّريعَة الأُستَاذ أَحمَد عَليّ ، وَمُدِير التَّفتِيش الدِّيني الشَّيخ مُحَمَّد بن عَبد الله ، وَسُررّت بمُقَابلَة هَذَا المُدِير كَثِيراً ...

قُلتُ هَذَا ، وَانْتَظرتُ ، ليُعَلق بالإِيجَاب أَو السَّلب ، ولَكنّه بَقي صَامتاً ، فَاستَأنَفتُ الكَلاَم ، وَقُلتُ : أَنَّ الشّرطَة كَانُوا يُضَايقُون الحُجّاج مِنْ قَبل ، أَمَّا اليَوْم فَأَخف ، فَهَل هَذَا يَعْني أَنّكم رَأيتُم سيَاسَة التَّسامح أَفْضَل ؟ .

قَالَ : كُلّ مَا يُقَال هُو مُجَرد دعَايَة ضِدّنَا .

قُلتُ : أَنَّ للإِسْلاَم إِمكَانَات وَقوىٰ عَظِيمَة ، وعَلَىٰ المُخلصِين أَنْ يَستَغلوهَا

لتَحسِين العِلاَقَات الاْجتمَاعيَّة النَّافعَة للمُسلمِين.

قَالَ: «إنَّ الصَّلاَة عَمُود الدِّين إذَا قُبلَت قُبل مَا سوَاها، وإنْ رُدّت رُدّ مَا سوَاها»[(١)].

قُلتُ: هَذَا حَدِيث صَحِيح، ولَكن لَهُ مقَام آخر.

قَالَ: كُلّ حَدِيث غَير حَدِيث الصَّلاَة لاَ يُجْدي.

قُلتُ: وَهَل هُنَاك طَائفَة تَنْتَمي إِلَىٰ الإسْلاَم، وَتَترك الصَّلاَة؟.

قَالَ: الشَّبَاب الشَّبَاب لاَ يُصلّون، ثُمَّ أَفَاض بالكَلاَم عَنْ تَهَاون الشَّبَاب بالصَّلاَة.. هَذَا، مَعَ العِلْم بأَنَّ هَذَا الرَّجُل حِين يَقف للصَّلاَة فِي الكَعْبَة يَغُص الحَرَم وَالمَسعَىٰ عَلَىٰ سِعَتهما بالمُصلِّين، وَيَمتَلىء الشَّارع وَالسّوق المُحِيط بهمَا بالمُؤتَمين، وَأَكثَرهُم مِنْ الشَّبَاب، ومَعَ ذَلِكَ لَمْ يَشبَع، وَيَطلب المَزِيد مِنْ المُؤتَمين بِهِ...

قُلتُ: وَأَي مَانع مِنْ اتّحاد المُسلمِين، وَعَملهم يَداً وَاحدَة لحَمل الشَّباب عَلَىٰ الصَّلاَة؟.

قَالَ: أَبداً إلاَّ الصَّلاَة أَوَّلاً، وَالاْتِّحاد ثَانياً.

قُلتُ: يَا شَيخ أَنَّ للإسْلاَم أَعدَاء يَكيدُون لَهُ عَنْ طَرِيق الدَّس، وَحَمل بَعْض المُسْلِمين عَلَىٰ تَكفِير بَعْض، ليَنَالُوا مِنْهُم مَا يَبْتغُون، فَعَلينَا أَنْ نُنبه لأَهدَافهم وَدسَائِسهم.

قَالَ: الله يُوفق، الله يُوفق، قَالهَا بأُسلُوب يُشْعر بعَدَم الرِّضا وَالاْقْتنَاع. أَمَّا الصُّورَة الَّتي ارتَسمَت فِي ذِهني لهَذَا الشَّيخ فَهي نَفْس الصُّورَة الَّتي ارتَسمَت فِي

---

(١) أنظر، الكَافي: ٣/ ٢٦٨ ح ٤، التَّهذِيب: ٢/ ٢٣٩ ح ١٥، المُعْجَم الأَوسَط: ٢/ ٢٤٠ ح ١٨٥٩.

ذِهنَك أَيُّهَا القَارِيء، وَأَنتَ تَقرَأ مَا دَار بَيْنِي وَبَيْنه مِنْ الحِوَار... وَمِن الحكَايَات الشَّائعَة فِي قُرىٰ جَبَل عَامِل أَنَّ رَجُلاً أَطرَش كَان يَزْرَع الفُول فِي أَرْضه، فَمَر بِهِ آخَر، وَسَلّم عَلَيه، فَظنّ الأَطرَش أَنَّه يَسأَل مَاذَا يَزْرَع؟.

فَقَال: أَزْرَع الفُول.

قَالَ لَهُ: كَذَا فِي ذقْنَك.

فَقَال بطُولهَا، وهُو يُرِيد أَنَّ الزَّرع ٱمتَد مِنْ أَوَّل القطعَة إِلَىٰ آخرهَا...

هَذَا الشَّيخ المُتعَصب الَّذي أءتَم بـإِبلِيس إِمَـام المُـتعَصبِين يَأتَـم بِـهِ الهَـمَج الرّعَاع[1]، وَيَطلبُون مِنْ الشِّيْعَة أَنْ يَأْتمُوا بِهِ.. وَقَد عَقَد البُخَاري فِي الجُزء الأَوَّل مِنْ صَحِيحه بَابَاً خَاصّاً فِي أَنَّ «أَهْل العِلْم وَالفَضْل أَحَقّ بإِمَامَة الصَّلاَة»[2].

---

(١) صدَق الإِمَام عَليّ عليه السلام حِينَ قَالَ: «النَّاسُ ثَلاثَةٌ: فَعَالِمٌ رَبَّانِيٌّ، وَمُتَعَلِّمٌ عَلَىٰ سَبِيلِ نَجَاةٍ، وَهَمَجٌ رَعَاعٌ أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ، يَمِيلُونَ مَعَ كُلِّ رِيحٍ، لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَلْجَئُوا إِلَىٰ رُكْنٍ وَثِيقٍ.

يَا كُمَيْلُ، الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ، الْعِلْمُ يَحْرُسُكَ وَأَنْتَ تَحْرُسُ الْمَالَ. وَالْمَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ، وَالْعِلْمُ يَزْكُوا عَلَىٰ الْإِنْفَاقِ، وَصَنِيعُ الْمَالِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ.

يَا كُمَيْلَ بْنَ زِيَادٍ، مَعْرِفَة الْعِلْمِ دِينٌ يُدَانُ بِهِ، بِهِ يَكْسِبُ الْإِنْسَانُ الطَّاعَةَ فِي حَيَاتِهِ، وَجَمِيلَ الْأُحْدُوثَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَالْعِلْمُ حَاكِمٌ، وَالْمَالُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ.

يَا كُمَيْلُ، هَلَكَ خُزَّانُ الْأَمْوَالِ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَالْعُلَمَاءُ بَاقُونَ مَا بَقِيَ الدَّهْرُ: أَعْيَانُهُمْ مَفْقُودَةٌ، وَأَمْثَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْجُودَةٌ. هَا إِنَّ هَاهُنَا لَعِلْماً جَمّاً (وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَىٰ صَدْرِهِ) لَوْ أَصَبْتُ لَهُ حَمَلَةً! بَلَىٰ أَصَبْتُ لَقِناً غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِ، مُسْتَعْمِلاً آلَةَ الدِّينِ لِلدُّنْيَا، وَمُسْتَظْهِراً بِنِعَمِ اللهِ عَلَىٰ عِبَادِهِ، وَبِحُجَجِهِ عَلَىٰ أَوْلِيَائِهِ؛ أَوْ مُنْقَاداً لِحَمَلَةِ الْحَقِّ، لَا بَصِيرَةَ لَهُ فِي أَحْنَائِهِ، يَنْقَدِحُ الشَّكُّ فِي قَلْبِهِ لِأَوَّلِ عَارِضٍ مِنْ شُبْهَةٍ. أَلَا لَا ذَا وَلَا ذَاكَ أَوْ مَنْهُوماً بِاللَّذَّةِ، سَلِسَ الْقِيَادِ لِلشَّهْوَةِ، أَوْ مُغْرَماً بِالْجَمْعِ وَالِادِّخَارِ، لَيْسَا مِنْ رُعَاةِ الدِّينِ فِي شَيْءٍ، أَقْرَبُ شَيْءٍ شَبَهاً بِهِمَا الْأَنْعَامُ السَّائِمَةُ! كَذَلِكَ يَمُوتُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ حَامِلِيهِ». أُنظر، نَهْج ٱلبَلاَغَة: مِن كَلاَمٍ لَهُ عليه السلام إِلىٰ كُمَيْل بن زيَاد رَقم (١٤٧).

(٢) أنظر، صَحِيح البُخَاري: ١ / ٢٤٠، سُنن النَّسَائي: ٢ / ٦٤، السّنن الكُبرىٰ: ١ / ٢٧٩.

وَلاَ أَدْري إِذاكَان المُستَشَارُون فِي وزَارَة المَعَارف السّعُوديَة كُلّهم عَلَىٰ شَاكلَة هَذَا الخيّاط، وفِي وَعيَه وَمَعْرفَته ؟.

فِي المَدِينَة المُنورَة:

بَعْد الإنْتهَاء مِنْ الحَجّ وَمَنَاسكَه سَافَرتُ إِلَىٰ المَدِينَة المُنورَة، وَوَصلتُ إِلَيهَا يَوْم الثّلاَثَاء (١٦ ذِي الحُجّة ٢٨ نَيسَان سَنَة ١٩٦٤م)، وَكَان البَيْت الَّذي نَزَلتُ فِيهِ تَقرِيباً مِنْ البَقَيع، لذَا ٱبتَدَأت بزِيَارَة قبُور أَئمّة البَقَيع عليهم السلام وَالبَقِيع قطعَة وَاسعَة مِنْ الأَرْض مُسَوّرة بحَائط رَفِيع، ولَهُ بَاب يَقف عَلَيه شُرطي، يَمنَع النِّسَاء مِنْ الدّخُول، وَيَأذن للرِّجَال، وفِي هَذِه البُقعَة المُبَاركَة المُقدّسَة دُفن الإِمَام الحَسَن[1]، والإِمَام زَين العَابدِين[2]، والإِمَام مُحَمَّد البَاقر[3]، والإِمَام جَعْفَر

---

(١) تُوفّي لخَمس خَلون مِن شَهر رَبِيع الأَوّل سَنَة خَمسِين، وَقِيل: تِسع وأَرْبَعِين، وَقِيل: غَير ذَلكَ مِن الهِجرَة. (أُنظر، الإسْتيعَاب: ١ / ٣٨٩ و ٣٧٤، مُستَدرَك الحَاكم: ٣ / ١٧٣، الإِمَامة وَالسِّيَاسَة: ١ / ١٤٦ المُسامرَات: ٢٦، التَّنبيّه وَالأَشرَاف: ٢٦٠، العِقد الفَرِيد: ٣ / ١٢٨، مُرُوج الذّهب: ٢ / ٥٢).
وَدُفن بِالبَقِيع عِند جَدّته فَاطِمَة بِنْت أَسد، وكَان عُمَره إِذْ ذَاك سَبعاً وأَرْبَعِين سَنَة، وكَانَتْ مُدّة خِلاَفته مِنْهَا سِتَة أَشهُر وَخَمسَة أَيَّام. (أُنظر، الإِصَابَة: ١ / ٣٣٠، تَأرِيخ ٱبن عَسَاكر: ٨ / ٢٢٨، البِدَاية وَالنّهايَة: ٨ / ٤٤).

(٢) تُوفّي عَليّ زَين العَابدِين عليه السلام فِي ثَاني عَشر المُحرّم. (أُنظر، مَطَالب السّؤول: ٧٩، تأرِيخ المُلوك للقرمَاني: ١١١). سَنَة أَرْبع وَتسعِين مِن الهِجرَة، وكَان عُمَره إِذ ذَاكَ سَبعاً وَخَمسِين سَنَة. (أُنظر، المَعَارف لِابْن قُتيبَة: ٢١٥، مطَالب السّؤول: ٧٩، الصّوَاعق المُحرقة لِابْن حَجر: ١٢٠). قَالَ ٱبن الصَّباغ المَالكي المَكّي يُقَال: أَنّه مَات مَسمُوماً، وإِنَّ الّذي سَمّه الوَليد بن عَبدالمَلك، وَدُفن بِالبَقِيع فِي القَبْر الَّذي دُفن فِيهِ عَمّه الحَسَن بن عَليّ بن أَبِي طَالِب فِي القُبّة الَّتي فِيهَا العَبَّاس ٱبن عَبد المُطلب. (أُنظر، الفُصُول المُهمَّة: ٢ / ١٩٨، بِتَحقّيقنا، الإتْحَاف بِحُبّ الأَشرَاف: ٢٩٠ بِتَحقِيقنَا).

(٣) مَات أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد البَاقِر سَنَة سَبع عَشرَة وَمِئة. (أُنظر، صَفوة الصَّفوة: ٢ / ٦٣، شَذرَات الذَّهب: ⇔

الصَّادق[1]، وَكَثِير مِنْ الصّحَابَة، وَالصُّلحَاء[2]، وكَان عَلَىٰ قبُور الأَئمة الأَرْبعَة بنَاء تَعلُوه قُبّة، فَهَدمَه الوهَابيُون سَنَة (١٣٤٣ هـ)[3]. حِينَ أنْتَزعوا الحِجَاز مِنْ الشَّرِيف حُسَين، وَاستُولُوا عَلَيه.

وَلَمْ يَحجمُوا عَنْ هَدم الحَرَم النَّبوي إلاَّ بَعْد أَنْ ثَارَت ثَائرَة المُسْلِمين عَلَيهم، وَقَامَت الدُّنيَا عَلَىٰ رُؤوسهِم، ولَمْ تَقْعُد، وإلاَّ بَعْد أَنْ تَأكّد لهُم أَنَّ المُسْلِمين لاَ يَدعُون وَهَابيّاً عَلَىٰ وَجْه الأَرْض، لَو مَسوا القَبْر الشَّرِيف بسُوء.. وَقَد سَمعتُ خَطَيبهُم يَخْطب فِي حَضرَة الرَّسُول، ويَقُول بحُرقَة وَحَسرَة: كَان عَلينَا أَنْ نَمنَع

⟸ ١٤٩/١، تَهذِيب الكَمَال: ٩/ق ٢)، وَلهُ مِن العُمر ثَلاَث وستُون سَنَة. (أُنظر، مُختَصر تأرِيخ الإسلاَم للفَاخُوري: ٨٥، تَذكرَة الخوَاصّ: ٣٥٠)، وَقِيل: ثَمَان وَخمسُون. (أُنظر، الصّراط السّوي للشَّيخاني: ٩٤، تَأرِيخ الخَمِيس: ٣١٩/٢، صَفوَة الصّفوة: ٦٣/٢، وَقِيلَ: غَير ذَلكَ. وَأَوصىٰ أَنْ يُكَفّن فِي قَمِيصَه الَّذي كَان يُصلّي فِيهِ. (أُنظر، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٣٢٣/٥، صَفوة الصَّفوة: ٦٣/٢، تأرِيخ ابن الوَردي: ١٨٤/١). وَفِي دُرَّر الأَصْدَاف. (أُنظر، دُرَّر الأَصْدَاف فِي فَضل السَّادَة الأَشرَاف، لعَبد الجوَاد بن خُضر الشَّربِيني) مَات مَسمُوماً كَأبِيه، وَدُفن بِقُبة العَبَّاس بِالبَقِيع.

(١) قَالَ ابن الصَّباغ: مَات جَعْفَر الصَّادِق بن مُحَمَّد سَنَة ثمَان وأَرْبَعِين وَمِئَة فِي شوّال، وَلهُ مِن العُمر ثمَان وَستُون سَنَة. (أُنظر، الصَّوَاعق المُحرقة: ٢٠٣، التَّذكرة للوَاقدي: ٣٥٥ و٣٥٦، التُّحفة اللَّطِيفَة فِي تأرِيخ المَدينَة الشَّرِيفَة: ٤١٠/١، عُيُون التَّوارِيخ: ٢٩/٦، تَأرِيخ ابن الوَردي: ٢٦٦/١، كفَاية الطَّالب: ٤٥٦). يُقَال: إنَّه مَات بِالسُّمّ فِي أَيَّام المَنصُور. (أُنظر، مطَالب السّؤول: ٨١، يَنَابيع المَودّة: ١١٧/٣، الصَّواعق المُحرقة: ٢٠٣، إسعَاف الرَّاغبِين: ٢٥٣). وَدُفن بِالبَقِيع فِي القَبْر الَّذي دُفن فِيهِ أَبُوه، وَجدّه، وَعمّ جَدّه، فلله دَرّهُ مِن قَبر مَا أَكرَمهُ، وَأَشرفهُ. (أُنظر، تأرِيخ ابن الوَردي: ٢٦٦/١، الصَّواعق المُحرقة لِابن حَجر الهَيتمي: ٢٠٣).

(٢) أنظر، أُسد الغَابَة: ١٥٧/٧، الإصَابَة: ٣٤٨/٤، المَعَارف: ١٣٤، نُور الأَبْصَار: ١٦٥/١.

(٣) أنظر، كَشْف الإرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد بن عَبدالوَهّاب للسَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ٢٨٦، حَقّقه حَسَن الأَمِين، وَطُبعَة رِسَالَة كَشْف الشُّبهَات فِي بُولاَق، وَالهِنْد، وَالمَنَار، مَجلّة المُرشد البَغدَاديّة الصَّادرَة (١٣٤٦ هـ).

النَّاس عَنْ هَذَا المَكَان ، ولَكن مَاذَا نَصْنَع ، وَقَد غُلبَ عَلَىٰ أمرنَا .. وَرَغم أَنَّ مكَانَة أَهْل البَيْت هِي مكَانَة جَدّهم بالذَات ، وَحقّهم هُو حـقّه عَـلَىٰ كُـلّ مُسْـلِم إلاَّ أَنَّ اهْتمَام الشِّيْعَة وَتَمسكهُم بهَذَا الحَقّ ، وَإبرَازهم لهَذِه المكَانَة وَخصَائِصها وآثَارهَا حَمل غَيرهم مِنْ المُسْلِمِين أَنْ يَتجَاهلُوا ، وَيَغضُوا الطَّرف عَنْ جَرِيمَة الوهَابيِّين ، وَمَا فَعَلوا بقبُور الآل الكِرَام .

دَخَلتُ البَقِيع ، فَرَأيتُ الأُلُوف يُحيطُون بـقبُور الأئـمّة ، يَـزُورُون وَيَـدعُون ، وَيَتضرعُون وَيَبكُون ، أَمَّا النّساء فَيَقفنَ وَرَاء الحَائِط ، يَزُرن مُتجهَات إلَىٰ البَقِيع .

وَلَمْ اسْتَطع المكُوث فِي البَقِيع ، بَعْد أَنْ رَأيتُ مَا رَأَيت مِنْ آثَار الظُّلم وَالجَور عَلىٰ أَهْل البَيْت الَّذِين أَشادُوا صَرح الدِّين ، وَأَعلُوا كَـلمَة الحَـقّ .. لَـمْ اسْـتَطع التَّأخِير رَغم تَشَوقي وَتَلهفي ، وَأي فَرق بَيْنَ أَنْ أرىٰ آثَار الوهَابيِّين فِي البَـقِيع ، وبَيْنَ أَنْ أَرىٰ مَا فَعل الأُمويُون وَالعبّاسيُون بأَهْل البَـيْت ؟ .. كُـلّ مِـنْهُم أَرَاد أَنْ يَشتَفي وَيَنْتَقم لنَفْسه مِنْ الحَقّ وَالعَدل ، وَانْتَهج سيَاسَة الضّغط وَكَبت الحُرّيَات ، وَأَعلَن الحَرْب عَلَىٰ العَقَائِد وَالمَبادىء ، وعَلَىٰ كُلّ شَعِيرَة لهَا تَأثِيرهَا فِـي نَشـر الحَقّ وَالعَدَالَة ، وَالمُسَاوَاة ، وَكَرَاهيَة البَغي وَالمُحَابَاة .

وَقَد يَظنّ أَنّي أَقُول هَذَا بوَصفي شِيعيّاً مُوالِياً مَوتُوراً ، يُرِيد أَنْ يَنْتَقم لعَـقِيدَته وَأَئمّته .. وَقَد يَكُون هَذَا الظّن حَقّاً ، وَقَد يَكُون بَاطلاً ، ولَكن الحَقّ الَّذي لاَ يَتطرَق إلَيه الشّك وَالرّيت أَنَّ الوهَابيِّين اليَوْم كالأُمويِّين وَالعبَّاسيِّين بالأَمس ، يَـعِيشُون فِي التّرف وَالنَّعِيم ، والنَّاس حَولهُم جيَاع عُرَاة ، وَمَا هُـو المُـبَرّر لهَـذَا التّـفَاضل وَالإسْتئثَار ؟ هَل هُو الشَّرف وَالعَظمَة الَّتي يَدّعيهَا الجُهلاَء وَالسُّفهَاء ؟ فَهؤلاَء آل الرَّسُول أَشرَف وَأَعظَم النَّاس إطلاَقاً بَعْد جَدّهم ، ومَعَ ذَلِكَ قَدرُوا أَنْفسهم بأَفْقر

النَّاس، يَشبعُون يَوْمَاً، يَجُوعُون أَيَّامَاً، فَكَيف بالأَدعيَاء؟.. إِذَن لاَ مُبَرّر إِلاَّ الظُّلم وَالجَور.. ولَوْلاَ أَهْل البَيْت وَمَن سَار بسِيرَتهم لَمْ تَتّضح هَذِه الحَقِيقَة، ولَمْ يُفْتَضح بسَببهَا الدّعي المُستَأثر، وَمِن هُنَا كَانَت إِسَاءَة التّقي للشّقي، وَالمُحقّ للمُبطل، وَالشَّرِيف للوَضِيع، والعَالِم للجَاهل. وهَذَا مَا قَوىٰ مِنْ عَزِيمَة الوهَابيِّين عَلَىٰ الهَدم، وَمحَاولَة الإِعفَاء عَلَىٰ الرّسم، وإِنْ تَصَورُوا، وَخُيّل إِلَيْهِم أَنَّ الدَّافع وَالمُحرك الأَوَّل هُو الإِخْلاَص للوحدَانية، وَالقَضَاء عَلَىٰ الوَثنيّة.

وتَقُول: أَنَّ الوَهَابيّة تُدِين بَعْدم البنَاء عَلَىٰ القُبُور مُنْذُ وجُودهَا، حَيْث لاَ ذَهَب أَسوَد، وَلاَ أَبْيَض، وَلاَ فُولاَذ وَلاَ زِنك وَلاَ حَدِيد.

قُلتُ: هَذَا صَحِيح، وَصَحِيح أَيْضَاً أَنّ مَنْ يَستَأثر عَلَىٰ النَّاس بمَا تَحتَاج إِلَيه هُو وَعد طَبِيعي لمَن لاَ يَرىٰ لنَفْسه شَيْئَاً تَحتَاجه النَّاس، أَرَاد ذَلِكَ، أَو لَمْ يَرد.

ومَهْمَا يَكُن، فَإِنْ ٱستطَاع الوهَابيُون أَنْ يُزيلُوا الأَحجَار عَنْ قبُور الأَئِمّة الأَطهَار، فَإِنّهم أَضْعَف مِنْ أَنْ يُزيلُوا ذَرّة مِنْ الحُبّ وَالوَلاَء للرّسُول وَآلَه، أَو يَمحُوا كَلِمَة وَاحِدَة مِنْ كَلاَمهم، وَحُكمَاً مِنْ أَحكَامِهم، فَلَقد دَلتنَا التّجَارب المُتتَاليَة عِبر التَّأَرِيخ أَنَّ عَظمَة الآل تَرتَبط بإِرَادَة الله، لأَنّه هُو الَّذي ٱصْطفَاهُم وَٱختَارهُم للعَظمَة، وَلاَ رَاد لمّا ٱختَار وَأَرَاد، فَلَقَد فَعَل يَزِيد الأُموي[1]،

(١) أَرَاد يَزِيد قَتل الحُسَيْن، صَالح أَو لَمْ يُصَالح، بَايع أَو لَمْ يُبَايع، تَمَاماً كَمَا أَرَاد مُعَاوِيَة مِنْ الحَسَن، وَلاَ شَيء أَدَل عَلَىٰ ذَلِكَ مِنْ التَّمثِيل بِالحُسَيْن وَأَصحَابه بَعْد القَتل، وَمِنْ السَّلب وَالنَّهب وَحَرق الخيَام، وَمِنْ ذَبح الأَطفَال وَسَبي النِّسَاء، وَمِنْ وَضع السَّلاَسل وَالأَغلاَل فِي أَعنَاق المَرضىٰ وَأَرجلهُم، وَمِنْ رَفع الرُّؤوس عَلَىٰ الرِّمَاح، وَمِنْ تَرك الجُثث فِي العرَاء للشَّمس والرِّيَاح، وَمِنْ مُرُور الثَّاكلاَت حوَاسر عَلَىٰ قَتلاَهُنّ، وَمِنْ العَبث بِالرَّأس الشَّرِيف، وَهُو مَفصُول عَن الجَسد الطَّاهر. وَمِنْ وَمِنْ إِلَىٰ مَا لاَ نهَاية.

أَنَّ الَّذي ظَهر مِنْ يَزِيد يَدل بوضُوح عَلىٰ أَنَّ المَسأَلَة لَيْسَت مَسْأَلَة حُكم، وَتَهالَكَ عَلىٰ السُّلطَان فَحَسب، وَلاَ مَسْأَلَة مُصَالحَة وَمُبَايعَة، إِنَّها أَبعَد وَأَعمَق مِنْ كلّ ذَلِكَ، إِنَّها إِشفَاء غَلِيل وَقلب مُلتَهب مِنْ دِين الله ومُحَمَّد بن عَبدالله، وَقَدْ جَاء قَتل الحُسَيْن بِلَعنَة الدَّهر عَلىٰ يَزِيد، كَمَا جَاء سُم الحَسن بِلَعنَة الأَبد عَلىٰ مُعَاوِيَة، وَهَذَا هُو هَدَف أَهْل البَيْت، لَقَد أَرَادوا عَلَيهِم أَفضَل الصَّلاَة وَالسَّلاَم أَنْ يفْتَضح المُنَافقُون الَّذين كَادوا للإِسْلاَم، ثُمَّ تَسْتَروا بِاْسمه، فَإِنْ تَكُن الوَسِيلة إِلَىٰ هَذِه الغَاية الصُّلح صَالحوا، وأَنْ تَكُن الإِسْتشهَاد اْستُشهدُوا غَير مُبَالين بِالقَتل مَا دَام لإِظهَار الحَقّ، وَاْفتضَاح البَاطِل.

يُوجَد فِي مَصْر رَجُل، اْسمهُ سَعِيد كَيلاَني، يَعِيش فِي هَذَا العَصْر، عَصْر الفَضَاء، أَلَّف كتَاباً أَسمَاه «أَثَر التَّشيُّع فِي الأَدَب العَربي»، قَالَ: وَضَع الشِّيعَة عَلىٰ لسَان يَزِيد بن مُعَاوِيَة:

لَـعِبَت هَـاشِم بِـالمُلك فَـمَا مَـلَكٌ جَـاءَ وَلاَ وَحـيٌ نَـزَل
لسْت مِنْ خِنْدف إِنْ لَمْ أَنْتَقم مِنْ بَني أَحْمَد مَا كَـان فَـعَل

أَجَل «يَا أُستَاذ» أَنَّ هَذَا الشِّعر كَذب عَلىٰ يَزِيد مِنْ وَضع الشِّيعَة، وكَذَلِك قَتْله الحُسَيْن رَيحَانة الرَّسُول كَذْب، وَحَملهُ بنَات مُحَمَّد عَلىٰ الأَكتَاب كَذْب، وَنَقرَهُ بِالقَضِيب ثَنَتي سَيِّد شبَاب أَهْل الجَنَّة كَذْب، وَغَزو مَكَّة كَذْب، وَرَمي الكَعْبَة بِالمَنْجَنِيق كَذْب، وَاْستبَاحَة المَدِينَة المُنورَة، وَوَقعَة الحَرَّة كَذْب! كُلّ أُولَئك مِنْ وَضع الشِّيعَة!...

وَلَسنَا نَجد سَبباً لتَكذِيب التَّابعي، وَالكِيلاَني، وَمَن لَفَّ لَفَّهما إِلاَّ وَاحداً مِنْ اْثْنَيْن: إِمَّا العدَاء لله وَالرَّسُول، وَإِمَّا الخيَانَة وَالدَّس لتَمزِيق الكَلمَة، وَإِحدَاث الثَّغرَة فِي صفُوف المُسْلِمين، ليَتَسرب مِنْهَا المُستعَمِرُون أَعدَاء الدِّين وَالوَطن.

إِلىٰ هَذِه الأَبيَات أَشَار شَاعِر العِرَاق المرحُوم عَبدالبَاقي أَفْندِي العُمَريّ فِي البَاقِيَات الصَّالحَات بِقَوله:

نَقْطَع فِي تَكفِيره إِنْ صَحَّ مَـا قَـد قَـالَ لِـلغُرَاب كـمَا نَـعبَا

وَأَصل هَذِه الأَبيَات لِاْبن الزِّبَعرىٰ كمَا جَاء فِي الصَّوَاعق: ١١٦، وَزَاد فِيْهَا بَيتاً مُشتَمِلاً عَلىٰ الكُفر. أُنظر، صورَة الأَرْض لِاْبن حَوقل: ١٦١، اليَافعي فِي مرآة الجِنَان: ١ / ١٣٥، وَالكَامِل لِاْبن الأَثِير: ٤ / ٣٥، ومُروج الذَّهب للمَسعُودي: ٢ / ٩١، وَالعِقد الفَرِيد: ٢ / ٣١٣، أَعلاَم النِّسَاء: ١ / ٥٠٤، وَمَجمع الزَّوائد: ٩ / ١٩٨، الشِّعر وَالشُّعراء: ١٥١، الأَشبَاه وَالنَّظائِر: ٤، الأَغَاني: ١٢ / ١٢٠، الفتُوح لِاْبن أَعْثَم: ٥ / ٢٤١، تذكرة الخوَاصّ: ١٤٨، شَرْح مقَامَات الحرِيري: ١ / ١٩٣،

وَالمُتوكّل العَبّاسي[1]، وَغيرهُمَا مَا فَعل الوهَابيُون، وكَانَت النَّتِيجَة أَنْ اقْتَرن اسم

⇔ البدَاية وَالنّهاية: ٨/٢٤٦، والطّبري فِي تأريخه: ٦/٢٦٧، و: ٤/٣٥٢، الآثَار البَاقِية للبِيرُوني: ٣٣١ طَبعَة أُوفسيت، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لإبْن أَبي الحَدِيد: ١٥/١٧٨، وَقَالَ:

لمَّا بَدتْ تِلكَ الحمُول وَأشرَقتْ ... تِلكَ الرُّؤوس عَلىٰ شَفا جِيرُون
نَعَت الغُرَاب فَقُلتُ قُل أَو لاَ تَقُل ... فَقَد اقتَضِيت مِن الرَّسُول دِيُوني
يَا غُرَاب البين مَا شِئت فَقُل ... إنّما تندب أمراً قَد حَصَل
إنَّ أشياخي بِبَدر لَو رَأوا ... مَصرَع الخَزرَج مِن وَقع الأَسَل
لأَهلّوا وَاستَهلوا فَرحاً ... ثُمَّ قَالوا يَا يَزِيد لاَ تَسل

(١) مُحَاولَة إزَالة مَوْضُوع الزِّيَارَة، وذَلِكَ بِهَدم القَبْر، وَإزَالَة مَعَالمَه ليَضِيع مكَانَه فَلاَ يَهْتَدي إِلَيهِ. هَؤُلاَء هُم حُكَام الأُمويُون يَشربُون، وَيَزنُون، وَيَتلهُون بِالصَّيد، وَالقُرُود، وَيُقبلُون عَورَات المُغنِين، وَيَشتمُون النَّبيّ الأَعْظَم، وعَليَّاً، وفَاطِمَة، والحَسَن، والحُسَيْن، وَيَقتلُون الصُّلحَاء، وَالأَوليَاء، وَيَهدمُون الدُّور عَلىٰ أَهلهَا، وَيَقطعُون الأَيدي، والأَرجُل، وَيَنبشُون القبُور، وَيَصلبُون الأَموَات.

إنَّ الزِّنا، وَالشَّراب، وَاللَّهو، وَالغِناء، وَمَا إِلَىٰ ذَلِكَ مِنْ المُوبقَات لَمْ تَمْنع الوَليد وَتَصرفَه عَن الظُّلم، وَتَتبّع أَولاَد الأَنْبيَاء. وقَد تَجلّي هَذَا المَظْهَر فِي عَهْد المُتوكّل العَبَّاسيّ بِالقَرَار الَّذي اتَّخذهُ بِهَدم قَبْر الحُسَين، وَنَترك أَبَا الفَرَج الإِصفهَاني يُحدّثنَا بِأُسلُوبِهِ عَمّا حَدَث حِينذَاك:

«كَان المُتوكِّلّ شَدِيد الوَطأَة عَلَىٰ آل أَبي طَالِب، غَلِيظَاً عَلَىٰ جَمَاعتهِم، مُهتمّاً بِأُمورهِم، شَدِيد الغَيظ، وَالحِقد عَلَيهِم، وسُوء الظَّن وَالتُّهمَة لَهُم. وَاتّفق لَهُ أَنَّ عُبَيد الله بن يَحيىٰ ابْن خَاقَان وَزِيرهُ يُسيء الرَّأي فِيهِم، فَحَسّن لَهُ القَبِيح فِي مُعَاملتهِم، فَبَلغ فِيهِم مَا لَمْ يُبلغهُ أَحد مِن بَني العَبَّاس قَبْله، وكَان مِن ذَلِكَ أَنْ كَرَب قَبر الحُسَين، وَعَفىٰ آثَاره، وَوَضع عَلَىٰ سَائِر الطُّرق مَسَالح لَهُ، لاَ يَجدُون أَحداً زَارَهُ إلاَّ أَتَوه بِهِ فَقَتلهُ، أَو أَنْهَكه عُقُوبة».

فَحَدّثني أَحْمَد بن الجَعْد الوَشّا، وقَد شَاهَد ذَلِكَ، قَالَ:

«كَان السَّبب فِي كَرْب قَبر الحُسَين أَنَّ بَعْض المُغنيَّات كَانَت تَبْعث بجوَاريهَا إِلَيهِ قَبل الخِلاَفَة يُغنينَّ لَهُ إِذَا شَرِب، فَلمَّا وَلّيها بَعث إِلَىٰ تِلكَ المُغنيّة فَعَرف أَنَّهَا غَائِبَة، وكَانَت قَد زَارَت قَبْر الحُسَين، وَبَلغهَا خَبَره، فَأَسرعَت الرُّجُوع، وَبَعثَت إِلَيهِ بجَاريَة مِن جوَاريهَا كَان يَألفهَا، فَقَال لَهَا: أَين كُنتُم؟. ⇔

⟺ قَالَت : خَرَجَت مَولاَتي إِلَىٰ الحَجّ ، وَأَخرجتنَا مَعهَا ، وَكَان ذَٰلِكَ فِي شَعبَان .

فَقَالَ : إِلَىٰ أَين حَجَجتُم فِي شَعبَان ؟ .

قَالَت : إِلَىٰ قَبْر الحُسَين ، فَاَستُطِير غَضباً ، وَأَمر بمَولاَتهَا فَحُسبت ، وَاَستَصفىٰ أَملاَكهَا ، وَبَعث بِرَجُل مِن أَصْحَابه يُقَال لَهُ : (الدِّيزج) ـ وكَان يَهوديّاً ـ إِلَىٰ قَبْر الحُسَين ، وَأَمرهُ بِكَرب قَبْره وَمَحوه ، وَإِخرَاب كُلّ مَا حولَهُ ، فَمَضىٰ لِذَٰلِكَ ، وَخَرّب مَا حولَهُ ، وَهَدّم البِنَاء ، وَكَرب مَا حولَهُ نَحو مِئَتي جَرِيب ، فَلمَّا بَلَغ إِلَىٰ قَبْره لَمْ يَتَقدم إِلَيهِ أَحد ، فَأَحضر قَوْماً مِن اليَهُود فَكربُوه ، وَأَجرىٰ المَاء حولَهُ ، وَوَكّل بِهِ مَسَالح ، بَيْن كُلّ مَسْلحتَين مِيل ، لاَ يَزورَهُ زَائِر إِلاَّ أَخذُوه وَوَجهُوا بِهِ إِلَيهِ » .

فَحَدّثني مُحَمَّد بن الحُسَين الأُشنَاني ، قَالَ :

بَعُدَ عَهْدي بِالزِّيَارَة فِي تِلكَ الأَيَّام خَوفاً ، ثُمَّ عَمِلتُ عَلَىٰ المُخَاطرَة بِنَفسي فِيهَا ، وَسَاعَدني رَجُل مِن العَطَّارِين عَلَىٰ ذَٰلِكَ ، فَخَرجنا زَائرِين نَكمُن النَّهار وَنَسِير اللَّيل حَتّىٰ أَتينَا نَوَاحي الفَاخرِيَّة ، وَخَرجنَا مِنْهَا نِصْف اللَّيل فَسُرنا بَيْن مَسْلَحتَين حَتّىٰ أَتينَا القَبْر وقَد خُفي عَلَينَا ، فَجَلعنَا نَشمّهُ وَنَتحرّىٰ جِهته حَتّىٰ أَتينَاه ، وقَد قُلع الصّندُوق الَّذي كَان حوَاليه وَأُحرق ، وَأُجري المَاء عَلَيهِ فَاَنْخَسف مَوْضع اللِّبن وَصَار كَالخَنْدَق ، فزُرنَاه ، وَأَكبنَا عَلَيهِ فَشَممّنا مِنْهُ رَائحَة مَا شَمَمّتُ مِثْلهَا قَطّ كَشيء مِن الطِّيب ، فَقُلتُ للعَطّار الَّذي كَان مَعي ، : أَي رَائحَة هَذِهِ ؟ .

فَقَالَ : لاَ وَالله مَا شَمَمّتُ مِثلهَا كَشيء مِن العِطْر ، فَودعنَاه ، وَجَعلنَا حَول القَبْر عَلاَمَات فِي عِدّة موَاضع » .

« فَلمَّا قُتل المُتوكّل إِجْتمعنَا مَع جَمَاعة مِن الطَّالبيِّين وَالشِّيعَة حَتّىٰ صُرنا إِلَىٰ القَبْر ، فَأَخرجنَا تِلكَ العَلاَمَات ، وَأَعدنَاه إِلَىٰ مَا كَان عَلَيهِ » . أُنظر ، مقَاتِل الطَّالبيِّين : ٥٩٧ ـ ٥٩٩ .

وقَالَ اَبْن خِلّكَان : لمَّا هَدَم المتوكِّلُ قَبْر الحُسَين بن عَليّ عليه السلام سَنَة (٢٢٦ هـ) قَالَ البَسّامي :

تَالله إِنْ كَانَتْ أُمَيَّة قَدْ أَتت قَتلىٰ	اَبْن بِنْت نَبِيّها مَظلُوما
فَلقَد أَتَاه بنُو أَبِيه مِثلهَا	هَذَا لعَمرُك قَبرَه مَهدُومَا
أَسَفُوا عَلىٰ أَنْ لاَ يَكونُوا شَايعُوا	فِي قَتْلِهِ فَتَتبعُوه رَمِيما

وَأَورَد الطُّوسي فِي الأَمَالي : ٢٠٩ ، عَنْ عَبدالله بن دَانيَة الطُّوري . ⟺

⇔ قَالَ: حَجَجتُ سَنَة (٢٤٧ هـ) سَبع وَأَربعِين وَمِئَتين، فَلمَّا صَدَرتُ مِن الحَجّ وَصرتُ إِلَىٰ العِرَاق زُرتُ أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالِب عَلَىٰ حَال خِيفَة مِن السُلطَان، ثُمَّ تَوجَهتُ إِلَىٰ زِيَارَة الحُسَين، فَإِذَا هُو قَد حَرَث أَرْضه، وَفَجّر فِيهَا المَاء، وَأُرسلَت الثِّيرَان، وَالعوَامل فِي الأَرْض فَبعَيني وَبَصري كُنتُ أَرىٰ الثِّيرَان تُسَاق فِي الأَرْض فَتنسَاق لَهُم حَتَّىٰ إِذَا جَاءَت القَبْر حَادَت عَنْهُ يَميناً وَشمَالاً، فَتُضرب بِالعِصي، الضَّرب الشَّدِيد فَلاَ يَنْفع ذَلِكَ، وَلاَ تَطأ القَبْر بوَجْه، فمَا أَمكَنني الزِّيَارَة، فَتوجهتُ إِلَىٰ بَغدَاد وَأَنا أَقُول: تَاللهِ إِنْ كَانَتْ أُمَيَّة قَدْ أَتَت... الأَبيَات جوَاد شُبّر فِي أَدَب الطَّفّ: ١ / ٣٢٧، الطَّبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م.

إِذَن لَمْ يَكْتَف المُتوكل بِتَنكِيل الأَحيَاء، حَتَّىٰ اَعتَدىٰ عَلىٰ قبُور الأَموَات، فَهَدم قَبر الحُسَيْن عليه السلام وَمَا حَوله مِنْ المَنَازل وَالدُّور، وَمَنع النَّاس مِنْ زيَارته، وَنَادىٰ مُنَاديه مَنْ وَجدنَاه عِند قَبر الحُسَيْن حَبْسنَاه فِي المُطْبَق ـ سِجن تَحت الأَرْض.

وَيُنْسَب هَذَا الشِّعر إِلىٰ عَبدالله بن دَانيَة، كمَا جَاء فِي منَاقب آل أَبِي طَالب: ٣ / ٢٢١، أَمَالي الشَّيخ الطُّوسي: ٣٢٩. قَالَ هَذَا الشِّعر وَهُو لاَ يْعلم فِي قَتل المُتوكل، فَوَصل إِلَيه الخَبر فِي تِلك اللَّيلَة. أُنظر، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٧ / ٥٥، مقَاتل الطَّالبيين: ١٣٠ و ٤٢٨.

وكَان المُتوكل يُقرّب عَليّ بن جَهم؛ لأَنَّه كَان يَبغض عَليّاً أَمِير المُؤْمِنِين، وكَان أَبِي الجَهم هَذَا مَأبُوناً: سَمعَه يَوْمَاً أَبُو العَينَاء يَطْعن عَلىٰ الإِمَام، فَقَال لهُ: إِنَّك تَطْعَن عَلَيه، لأَنَّه قَتل الفَاعل وَالمَفعُول مِنْ قَوم لُوط، وَأَنتَ أسفَلهُما. أُنظر، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِاِبْن أَبِي الحَدِيد: ١ / ٣٦٣، مَناقب آل أَبِي طَالب: ٣ / ١٦ و ٢١٥ طَبعَة آخر.

وَأَبلغُ مَا قَرأت عَن هَذِه الجُرأَة وَالتَّضحِية: إِنَّ الأَدِيب العَالم الْمَعْرُوف بِاَبن السِّكِّيت كَان يَوْمَاً فِي مَجلس المُتوكل المُبْغِض المُعلن بِالعَدَاء لِلإِمَام أَمِير الْمُؤْمِنِين، فَقَال لِاِبْن السِّكِّيت (هُو الشَّيخ الأَدِيب يَعْقُوب بن إِسْحَاق الدُّورَقِي، الأَهوَازي الشَّهير بِاَبن السِّكِّيت، وَكَان عَالِماً بِنَحو الكُوفِيين، وَعِلم الْقُرْآن، وَاللُّغة، وَالشِّعر، رَاوِية ثِقَة، أَخذ عَن البَصريين، وَالكُوفيين، كَالفَرَّاء، وَأَبِي عَمرو الشِّيبانِي، وَالأَثرَم، وَاَبن الأَعرَابي، لَهُ تَصانِيف كَثِيرة فِي النَّحو، وَمَعَانِي الشِّعر، وَتَفْسِير دَوَاوِين الشِّعر، مِنْهَا تَهذِيب الأَلفَاظ، وَإِصلاَح المَنطق، قَتَله المُتوكل بَعدَ أَنْ سَل لِسَانه مِن قَفَاه فَمَات رَحمه الله يَوْم الاثْنَيْن لِخَمس خَلون مِن رَجَب سَنَة أَرْبع وَأَرْبَعين وَمِئتين، بَعد إِنْ كَانَتْ وِلاَدته سَنَة (١٨٦ هـ).

أُنظر، بُغية الوعَاة: ٤١٨، وَبُغية الطَّالب لِاِبْن العَدِيم: ٨ / ٣٧٦٨، شَذرات الذَّهب: ٢ / ١٠٦، ⇔

↔ تَأرِيخ دِمشق : ١٨ / ٣١٧، ذَيل تَأرِيخ بَغدَاد : ٥ / ٦، البدَايـة وَالنّـهاية : ١١ / ٢٣، سِـير أَعْـلاَم النُّبلاء : ١٢ / ١٩، وَفِيات الأَعْيَان : ٦ / ٣٩٩.

هَل وَلدَاي : المُعْتز ، وَالمؤيد أَحبّ إِلَيْكَ أَم الْحَسَن وَالْحُسِين !

فَقَال لهُ : « إنَّ قَنبَراً خَادِم عَليّ بن أَبي طَالب خَيْر مِنْكَ وَمِن وَلَدِيك . . . فَأَمر المُتوكل بِسَل لِسَانه مِن قَفَاه فَسُل ، وَمَات فِي سَاعتهِ ، وَٱبن السِّكِّيت هَذَا هُو القَائِل :

يُــصَاب الفَــتىٰ مِـن عَـثْرَة بِـلسَانهِ ... وَلَيْسَ يُصَاب الْمَرْء مِن عَثْرَة الرِّجـل

فَــعَثرَته فِــي القَـول تُـؤَدِّي بِـرَأسه ... وَعَثرَته فِي الرِّجـل تَـبْرا عَـلىٰ مَـهْل

وكَان عِند المُتوكل مُخَنث يُدعىٰ عَبَّادة ، فَيشد عَلىٰ بَطْنِه مَخدَّة ، وَيَرقص بَـيْنَ يَـدي المُـتوكل ، وَالمُغنُون يُغنُون : أَقْبَل البَطِين خَلِيفَة المُسْلمِين وهُم يَعنُون عَلِيَّاً أَمِير المُؤْمِنِين ، وَالمُـتوكل يَشـرَب وَيَضحك ، وَفَعل ذَلِكَ يَوْمَاً ، وَٱبْنه المُنْتَصر حَاضر ، فَقَال لأَبِيه : أَنَّ الَّذي يحْكِيهِ هَذَا الكَلْب وَيَضحك مِنْهُ النَّاس هُو ٱبْن عَمّك ، وَشَيخ أَهْل بَيْتك ، وبِهِ فَخرُك ، فكلّ أَنتَ لحْمه إِذَا شِئت ، وَلاَ تُطعم هَذَا الكَلْب وَأَمثَاله ، فَقَال المُتوكل للمُغَنين : غَنّوا .

غَــارَ الفَــتىٰ لاِبْــن عَــمّه ... رَأس الفَــتىٰ فِـي حَـر أمـه

أُنظر ، الكَامل فِي التَّأرِيخ : ٧ / ٥٥، إكمَال الكَمَال ، لاِبْـن مَـاكُـولا : ٦ / ٢٨، تَأرِيـخ دِمَشـق : ٢٦ / ٢٢١.

وَسَمعهُ يَوْمَاً يَشْتُم فَاطِمَة بِنْت الرَّسُول ، فَسَأل أَحَد الفُقهَاء ، فَقَال لهُ : قَدْ وَجَب عَلَيه القَتل إِلاَّ أَنَّه مَنْ قَتَل أَبَاه لَمْ يَطل عُمَره .

فَقَال المُنْتَصر : لاَ أُبَالي إِذَا أَطَعت الله بِقَتله أَنْ لاَ يَطول عُمَري ، فَقَتلهُ ، فعَاش بَعْده سَبعَة أَشهُر .

أُنظر ، أَمَالي الشَّيخ الطُّوسي : ٣٢٨ ح ١٠٢ ، مَنَاقب آل أَبي طَالب : ٣ / ٣٢١، المجدي في أنساب الطالبين : ٣٧٢، كتَاب العِبر للذَّهبي : ١ / ٤٤٩.

وقَالَ الطَّبري فِي تَأرِيخَه :

« فَذُكر أَنَّ عَامل صَاحِب الشَّرطَة نَادىٰ فِي النَّاحيَة :

« مَن وَجدنَاه عِندَ قَبْرِه بَعْد ثَلاَثَة بَعثنَا بِهِ إِلَىٰ المُطْبَق ـ المُطْبَق : سِجن إِنفرَادي غَالبَاً ، هُو عِبَارَة عَنْ حُفرَة عَمِيقَة فِي الأَرْض لاَ يَصل إِلَيهَا نُور الشَّمس ، سَيئَة التَّهويَة ، وَقلّما كَان يَنجُو أَحد مِن ضَحَايَاهَا مِن المَوْت فِيهَا أَو القَتْل ، فَهي فِي الغَالِب سِجن المَحكومِين بِالإِعدَام ـ فَهَرب النَّـاس وَٱمـتَنعُوا مِـن ↔

الْآل بالتَّقدِيس وَالصّلوَات ، وَٱسم أَعدَائهم بالتَّحقِير واللَّعنَات إِلَىٰ يَوْم يُبعثُون .

وَقَد سَمعتُ بأُذني هَذِه اللَّعنَات ، وَأنَا فِي البَقِيع ، وَسَمعهَا شَرطَة الوَهَابِيَة تَنْطَلق مِنْ أَعمَاق القُلُوب كَأَنّها الصَّوَارِيخ تَنْقضّ عَلَىٰ رَأس مَنْ ظَلَم وَهَدم(١) .

المَصِير إِلَيهِ ، وَحَرث ذَلِكَ المَوضع وَزَرع مَا حوَاليه » . أُنظر ، تَأرِيخ الطَّبري : ٩ / ١٨٥ أَحدَاث سَنَة (٢٣٦ هـ) . و : ٧ / ٣٦٥ مَنْشُورَات الأَعْلَمي .

وَلاَ بُدّ أَنْ نَفْتَرض أَنَّ هَذَا الإِرهَاب قَد أَثَّر إِلَىٰ حَدٍّ مَا لبَعْض الوَقت عَلَىٰ نَشَاط الحَركَة نَحو الزِّيَارَة ، فَجمّدهَا ، بَل يَبدُو أَنَّ الإضْطهَاد قَد تَعَاظم فِي بَعْض الفَترَات إِلَىٰ حَدٍ حَمَل الإِمَام الثَّانِي عَشَر (المَهْدِيّ مُحَمَّد ٱبْن الحَسَن) عَلَىٰ إِصدَار تَوجِيه عَامّ إِلَىٰ الشِّيعَة يَنهَاهُم فِيهِ عَنْ زِيَارَة مقَابر قُرَيْش فِي بغدَاد (حَرَم الإِمَامَين : مُوسىٰ بن جَعْفَر الكَاظِم ، وَعَليّ ٱبْن مُوسىٰ الهَادي) . وَحَرَم الحُسَين فِي كَرْبُلاَء . أُنظر ، إعلاَم الوَرىٰ : ٤٢١ ، و : ٢ / ٢٦٧ ، كتَاب غَيبَة الشَّيْخ الطُّوسي : ١٧٢ و ٢٨٤ ح ٢٤٤ . وَيَبدُو أَنَّ الوَضع الإِرهَابي فِي هَذِهِ الفَتْرَة مِن العَصْر العَبَّاسيّ قَد ٱزدَاد عَمّا كَان عَلَيهِ فِي بدَايَة الدَّولَة العَبَّاسيَّة وفِي العَصْر الأُموي بِحَيث دَفع الإِمَام إِلَىٰ تَجمِيد حَرْكَة الشِّيعَة نَحو الزِّيَارَة ، ـ وهَذَا مَا لَمْ يَحْدث فِي عَصْر الإِمَام الصَّادِق عليه السلام الَّذي وَرَدت عَنْهُ أَكْثَر روَايَات الزِّيَارَة مَع الخَوف ، وفِي بَعْضهَا يُوجّه الشِّيعَة إِلَىٰ عَدَم ٱعتبَار الخَوف ذَرِيعَة للإِمتنَاع عَنْ الزِّيَارَة ، مِن مِثْل قَولَه لمُعَاويَّة بن وَهب : « يَا مُعَاويَة لاَ تَدع زِيَارَة قَبْر الحُسَين عليه السلام » .

أُنظر ، كَامِل الزِّيَارَات ، لجَعْفَر بن مُحَمَّد بن قَولوَيه القُميّ : ١٢٦ ، بَاب « ٤٥ » ، المَطْبَعَة المُرتَضويَّة النَّجف (١٣٥٦ هـ) و : ٢٢٩ ، الكَافي : ١ / ٥٢٥ ح ٣١ ، الإِرشَاد للشَّيخ المُفِيد : ٢ / ٣٦٧ .

وَلَكن إِذا كَان أُسلُوب القَمع ، ثُمَّ أُسلُوب هَدم القَبْر مُضَافاً إِلَيهِ أُسلُوب القَمع قَد جَمَّدَا لبَعض الوَقت نمّو الحَركَة نَحو الزِّيَارَة أَو مُنعَا مِنّا فإِنّهُما لَمْ يَقضيَا عَلَيهَا بِشَكلٍ نهَائي ، لَقَد ٱغْتَنم الشِّيعَة كُلّ فُرصَة سَانحَة لتَنشِيط الحَركَة نَحو الزِّيَارَة ، وخَاصَّة بَعْد عهُود القَمْع والإِضْطهَاد ، بَل إِنَّ الحَركَة نَحو الزِّيَارَة بَعْد هَذِهِ العهُود كَانَت تَعُود بصُورَة أَكثَف ، وَأشدّ تَنوّعاً مِمَّا كَانَت عَلَيهِ قَبل مَنْعهَا وَقَمع الزَّائرِين وَالتَّنكِيل بِهم ؛ وَلاَ تَفْسِير لِذَلِكَ إلاّ بِأَنَّ ثَوْرَة الحُسَين وَشَخصيتَه ٱستَمرتَا فِي النّمو فِي الوِجْدَان الشَّعْبيّ نُمواً مُطّرداً لَمْ يَتَوقف عِند حَدّ مِن حَيْث حَجم النّمو وَنَوعه ، وَلاَ يَزَال يَنْمُو ويتَّسع مَدَاه إِلَىٰ يَومنَا هَذَا .

(١) أُنظر ، الفَتَاوىٰ الحَدِيثيَّة : ١٩٣ ، قَالَ الإِمَام ٱبن الجَوزي : « سَأَلني سَائِل عَن يَزِيد بن مُعَاويَة ، فَقُلتُ : يَكفِيه مَا بِهِ ، فَقَال لِي : أَتَجوز لَعْنَته ، فَقُلتُ : قَد أَجَازهَا العُلمَاء المُتورعُون ، مِنْهُم أَحمَد بن حَنْبل ، فَإِنَّه

⇐ ذكَر فِي حَقّ يَزِيد مَا يَزِيد عَلىٰ اللّعنَة ». أنظر، رِسَالته المَوسُومَة بـ(الرّد عَلىٰ المتعصب العَنِيد فِي المَانع مِن لَعن يَزِيد)، نُسخَة مُصورَة مِن المَخطُوط فِي مَكْتَبتي حَصَلتُ عَلَيهَا مِن كتَابخَانة مَشكوة تَحت الرّقم ـ ٨٥٢ ـ، وَرَق: ٧ ـ ٨ ـ، تَذكرَة الخوَاصّ: ٢٨٧، الصّواعق المُحرقَة: ٢٢١، يَنَابيع المَودّة: ٣ / ٣٤.

ثُمّ رَوىٰ ٱبن الجَوزي عَن القَاضي أَبي يَعلىٰ بإسنَاده إلىٰ صَالح بن أَحمَد بن حَنْبَل، قَال: « قُلتُ لأَبي: إنّ قَوماً يَنسبُوني إلىٰ تُوَالي يَزِيد، فَقَال: يَا بُني، وَهَل يُوَالي يَزِيد أَحد يُؤمن بِالله؟.

فَقُلتُ، وَلِمَ لاَ تَلْعَنه، فَقَال: يَا بُني! وَمَتىٰ رَأيتَني أَلعَن شَيئاً، يَا بُني! وَلِمَ لاَ تَلعَن مَن لَعَنه الله تَعَالىٰ فِي كتَابه، فَقُلتُ: وَأَين لَعن الله يَزِيد فِي كتَابه.

فَقَال: فِي قَولهِ تَعَالىٰ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾، مُحَمّد: ٢٢ ـ ٢٣.

وَهَل يَكُون فَسَاد أَعْظم مِن قَتْل الحُسَينِ ﷺ، وَقَد قَالَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾، ٱلْأَحزَاب: ٥٧. وَأيّ أذىً أَشدّ عَلىٰ مُحَمّد ﷺ مِن قَتل الحُسَين الّذي هُو لهُ، وَلبِنْته البَتُول قُرُة عَين». وَفِي الصّحيح: « أَللّهُمّ إنّي أُحبّه وَأُحبّ مَن يُحبّه ». أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٢ / ١٨٨، شَرْح النّووي عَلىٰ مُسْلِم: ١٥ / ١٩٢، مُسْنَد أَحمَد: ٢ / ٢٤٩ و ٥٣٢، و: ٦ / ٢٨٣، و: ٢ / ٢٣١، مُسْتَدرك الحَاكم: ٣ / ١٦٩.

وَرُوي عَن صَالح بن أَحمَد بن حَنْبل ﷺ، قَالَ، قُلتُ لأَبي: « يَا أَبَتي أَتلعَن يَزِيد، فَقَال، يَا بُني كَيفَ لاَ نَلعَن مَن لَعنهُ الله تَعَالىٰ فِي ثَلاَث آيَات مِن كتَابهِ العَزِيز فِي الرّعد، وَالقتَال، وَالْأَحزَاب، قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾، ٱلرّعد: ٢٥. وَأيّ قَطعيَة أَقْطَع مِن قَطِيعَته ﷺ، فِي ٱبن بِنْته الزّهرَاء، وَقَال تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾، ٱلْأَحزَاب: ٥٧. وَقَال تَعَالىٰ: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾. مُحَمّد: ٢٢ ـ ٢٣.

وَقَال ٱبن الجَوزي: « قَد صَنّف القَاضي أَبُو يَعلىٰ كتَاباً ذَكَر فِيهِ مَن يَسْتَحق اللّعنَة، وَذكر مِنْهُم يَزِيد، ثُمّ أَورَد حَدِيث مَن أَخَافَ أَهل المَدِينَة ظُلماً أَخَافهُ الله، وَعَلَيه لَعنَة الله، وَالمَلاَئكَة، وَالنّاس أَجْمَعِين ».

أُنظر، المُصنّف لعَبدالرّزاق: ٩ / ٢٦٣، السُّنن الكُبرىٰ: ٢ / ٤٨٣ ح ٤٢٦٥، صَحِيح ٱبن حبّان: ٩ / ٥٥ ح ٣٧٣٧، مُسنَد أَحمَد: ٤ / ٥٦ ح ١٦٦١٤، الأَحَاد وَالمثَاني: ٤ / ١٧١ ح ٢١٥٢، فَضَائِل ⇐

↔ المَدِينَة: ١/ ٢٧ ح ٢٥ و ٣٠ ح ٣١، البَيَان وَالتَّعرِيف: ٢/ ٢٠٨، فَتح البَاري: ٤/ ٩٤ ح ١٧٧٨، فَيض القَدِير: ٦/ ٤٠، الإِصَابة: ٢/ ٣٤٢ ح ٢٢٨٥. وَلاَ خِلاَف أَنّ يَزِيد غَزَا المَدِينَة بِجَيش مُسْلِم بن عُقبَة، وَأَخَاف أَهْلَهَا.

قَال السّيّد السّمهودي: «بَعد هَذَا، قُلتُ: حَصَل مِن ذَلِكَ الجَيْش مِن القَتْل، وَالسّبي، وَالفَسَاد، وَإِخَافَة أَهْل المَدِينَة مَا هُو مَشهُور مَعلُوم، وَلَم يرَ مِن مُسْلِم إِلاّ أَنْ يُبَايعُوه ليَزِيد عَلىٰ أَنَّهُم خَوَل لهُ، إِنْ شَاء بَاع، وَإِنْ شَاء أَعْتَق». أُنظر، وَفَاء الوَفَاء: ١/ ١٣١، يَنَابِيع المَودَّة: ٣/ ٣٥، تَأرِيخ الطَّبري: ٣/ ٣٥٨، الأَخبَار الطّوَال: ٢٦٥، فَتح البَاري: ١٣/ ٧٠، تَأرِيخ خَلِيفَة بن خَيَّاط: ١٨٣، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ٥٨/ ١٠٥.

فَقَال بَعْضهُم: «البَيعَة عَلىٰ كتَاب الله، وسُنّة رَسُوله، فَضَرب عُنُقه، وَقَتل بقَايَا الصّحابة، وَأَبنَاءهُم، ثُمّ أَنْصَرف جَيْشه هَذَا إِلىٰ مَكّة المُشرفَة، لقتَال أَبن الزُّبَيْر، فَوَقع مِنْهُم رَمي الكَعبَة بِالمَنْجَنِيق، وَأَحرَقهَا بِالنَّار. أُنظر، فَتح البَاري: ٣/ ٤٥٥ و: ٨/ ٣٢٧، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ٦٣٦، التَّمهِيد لِابْن عَبد البر: ١٦/ ١٤٣، شَرح الزّرقَاني: ٢/ ٣٩٧ و: ٣/ ١٥٩، تَهذِيب الأَسمَاء: ١/ ٢٣٧، سُبل السّلام: ٤/ ٥٤، المُحلىٰ: ١١/ ٩٦ و ١١٦، نَصب الرّايَة: ٣/ ٣٨٢، تَهذِيب التَّهذِيب: ٢/ ١٨٥ و ٣٣٨ و: ٥/ ١٨٨، عَون المَعبُود: ١٢/ ١٦٦، سِير أَعلاَم النُّبلاَء: ٤/ ٣٤٣ و: ٢٢/ ٢١٨، أَخبَار مَكّة: ٢/ ٣٦٠، تَعجِيل المَنْفَعَة: ١/ ٤٥٢.

فَلاَ شَيء أَعْظم مِن هَذِه العَظَائم الَّتي وَقَعت، وَهي مِصدَاق مَا روَاه أَبُو يَعلىٰ مِن حَدِيث أَبي عُبَيدة ﷺ، رَفَعهُ: «لاَ يَزَال أَمرَآء أُمّتي قَائمِين بِالقِسط حَتّىٰ يَتَسلمهُ رَجُل مِن بَني أُميَّة، يُقَال لهُ يَزِيد»، وَروَاه غَير أَبي يَعلىٰ بدُون تَسمِيَة يَزِيد؛ لأَنّهُم كَانُوا يَخَافون مِن تَسمِيَته. أُنظر، مُسنَد أَبي يَعلىٰ: ٢/ ١٧٦ ح ٨٧٠ و ٨٧١، مَجْمَع الزّوَائد: ٥/ ٢٤١، تَأرِيخ الخُلفَاء: ٢٠٨، المَطَالب العَالِيَة لِابْن حَجر: تَحت الرَّقم ٤٥٣٢، الخَصَائِص الكُبرىٰ: ٢/ ١٣٩، تَطهِير الجِنَان فِي هَامش الصّوَاعق: ١٤٥، بُغيَة البَاحث: ١٩٤، المُصنّف لِابْن أَبي شَيبَة: ٨/ ٣٤١، كتَاب الأَوَائل لِابْن أَبي عَاصم: ٧٧، مُسْنَد البَزَار: حَدِيث ١٦١٩، كَنز العُمَّال: ١١/ ١٦٧ ح ٣١٠٦٢ و ٣١٠٦٣ و ٣١٠٦٩ و ٣٨٣٦٨ و: ١٤/ ١٩٨ ح ٣٨٣٦٨، فَيض القَدِير: ٣/ ١٢٢، تَأرِيخ أَبن عسَاكر: ١١/ ٣٩٧، شَرح الأَخبَار: ٢/ ١٥٦، الجَامع الصَّغِير: ١/ ٤٣٥ ح ٢٨٤١.

وَلهَذَا رَوىٰ أَبن أَبي شَيبة، وَغَيره عَن أَبي هُرَيرَة، أَنّه قَال: «أَللَّهُمَّ لاَ تُدركني سَنَة ستِين، وَلاَ أُمرة ↔

⟺ الصّبيَان، وَكَانَت وِلاَيَة يَزِيد فِيهَا». أُنظر، المُصنّف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفي: ٨/ ٦١٣ و ٦٧٤، البِدَاية وَالنّهاية: ٨/ ١٢٢، أَنْسَاب الأَشرَاف: ٢/ ٥٠٧، الإِصَابة: ٧/ ٣٦١، سِير أَعلاَم النُّبلاَء: ٢/ ٦٢٦، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ٥٩/ ٢١٧ و: ٦٧/ ٣٨٦، فَتح البَاري: ١٣/ ٨، مَنَاقب آل أَبي طَالب: ٢/ ٢٧٧، كَنز العُمَّال: ١١/ ٢٤٧.

وأُنظر، جوَابه فِي رِسَالتِهِ المَوسُومة بِ«سُؤال فِي يَزِيد بن مُعَاوِيَة»: ١٤ و ١٥ و ١٧، شَرْح الأَخبَار: ٣/ ٢٥٣، المُعْجَم الأَوسَط: ٧/ ٤٨، الأَحَاد وَالمثَاني: ٦/ ٩٨ ح ٣٣١٣، المُعْجَم الكَبِير: ٢٥/ ٣٣، مُسْنَد الشّاميِّين: ١/ ٢٥٧ ح ٤٤٤ و ٤٤٥، الجَامع الصَّغِير: ١/ ٤٣١ ح ٨١١، كَنز العُمَّال: ٤/ ٣٠١ ح ١٠٥٩٨ و: ٤٥٥ ح ١١٣٥٧ و: ١١/ ١٢٤ ح ٣٠٨٧٩، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٣/ ١٠٩ ح ٢٨١١، تَأرِيخ دِمَشق: ١٠/ ٩٣ و: ٧٠/ ٢١٠، تَهذِيب الكَمَال: ٣٥/ ٣٤٢، صَحِيح البُخَاري: ٣/ ٢٣٢ و: ٤/ ٥١، البِدَايَة وَالنّهاية: ٦/ ٢٤٨.

وَقَالَ يَزِيد بن مُعَاوِيَة:

يَا غُرَاب البين مَا شِئت فَقُل ... إنّما تَندب أمرَاً قَد حَصَل

إنَّ أشيَاخي بِبَدر لَو رَأوا ... مَصرَع الخَزرَج مِن وَقع الأَثـل

لأَهلّوا وَاَسْتَهلوا فَرحاً ... ثُمَّ قَالوا يَا يَزِيد لاَ تَسل

قَتَلتْ فُتيَاننَا سَادَاتهُم ... وَقَتَلنا فَارس القَوم البَطَل

لَعِبَت هَاشِم بِالمُلك فَمَا ... مَلَكٌ جَاءَ وَلاَ وَحيٌ نَزَل

إلىٰ هَذِه الأَبيَات أَشَار شَاعِر الْعِرَاق المرحُوم عَبدالبَاقي أفَنْدِي العُمَريّ فِي البَاقِيَات الصَّالحَات بِقَوله:

نَقْطَع فِي تَكفِيره إنْ صَحَّ مَا ... قَد قَالَ لِلغُرَاب كَمَا نَعبا

وَأَصل هَذِه الأَبيَات لِابْن الزّبَعرىٰ كمَا جَاء فِي الصّوَاعق: ١١٦، وَزَاد فِيْهَا بَيتاً مُشتَمِلاً عَلىٰ الكُفر.

أُنظر، صورَة الأَرْض لِابْن حَوقل: ١٦١، اليَافعي فِي مرآة الجِنَان: ١/ ١٣٥، وَالكَامل لِابْن الأَثِير: ٤/ ٣٥، ومُروج الذّهب للمَسعُودي: ٢/ ٩١، وَالعِقد الفَرِيد: ٢/ ٣١٣، أَعْلاَم النِّسَاء: ١/ ٥٠٤، وَمَجْمع الزّوائد: ٩/ ١٩٨، الشِّعر وَالشُّعرَاء: ١٥١، الأَشبَاه وَالنَّظائِر: ٤، الأَغَاني: ١٢/ ١٢٠، الفتُوح لِابْن أَعْثَم: ٥/ ٢٤١، تَذكرة الخوَاصّ: ١٤٨، شَرْح مقَامَات الحريري: ١/ ١٩٣، ⟺

أَنَّ الأَحجَار لَيْسَت بشَيء فِي ذَاتها عِنْدَ الشِّيْعَة، وَلاَ صلَة لهَا بالعِبَادَة، وَلاَ بالَوْلاَء.. وَمَا هِي إلاَّ عَلاَمَات وَدَلاَئِل عَلَىٰ المَكَان، تَمَامَاً كالمَآذن، وَالسّر هُو التَّدَين بولاَء أَهْل البَيْت، لأَنّهم قُتلُوا وَشُردُوا وَظُلمُوا فِي سَبِيل الحَقّ، أَمّا قَلَق الشِّيْعَة لهَدم قبُور أَئِمّتهم فَلأَنّه ٱمتدَاد لذَاك الظُّلم، هَذِه هِي الحَقِيقَة، أَمَّا عِبَادَة الأَحْجَار، أَو عِبَادَة صَاحِب القَبْر فكَلاَم فَارغ لاَ مَدلُول لَهُ وَلاَ أَثَر عِنْدَ الشِّيْعَة، بَل هَذِه العِبَادَة شِرك فِي عَقِيدتهِم، وَلاَ يُورثُون فَاعلهَا، وَلاَ وَلاَ يُخَالطُونه فِي مَأكَل أَو مَشرَب.. وَبالإِخْتصَار أَنَّ الشِّيْعَة يُدينُون بالعَدْل وأَهْلَه، وكلّمَا قَويَت شَوكَة الظَّالمِين، وَتفَاقم ظُلمهم فِي أَي زَمَان أَو مَكَان كلّمَا ٱزدَادُوا تجَاوبَاً وَٱنْسجَامَاً مَعَ أَهْل الحَقّ وَالعَدْل.

وَبالتَالي، فَإِنَّ الشِّيْعَة، وَهُم مَا يَقْرب مِنْ مِئَة مليُون، لاَ يَسْمحُون للوَهَابيّة فِعْلتهم إلاَّ أَنْ يدعُوا لهُم الحُرّيّة الكَاملَة فِي إعَادَة البنَاء، وهِي حَقّ مَشرُوع لهُم، وَلكُل مُسْلِم آمنْ بالله وكتَابه، وبالنَّبيّ وَسُنّته، وهَذِه الحُرّيّة هِي السَّبِيل الوَحِيد لجَمع الشّمل، وَتَوحِيد الكَلمَة، وَالقَضَاء عَلَىٰ الأَحقَاد وَالأَضغَان الَّتي يُثِيرهَا مَنْظَر الهَدَم وَالتّخرِيب.

⇔ البدَاية وَالنّهاية: ٨/١٩٧، والطّبري فِي تأرِيخه: ٦/٢٦٧، و: ٤/٣٥٢، الآثَار البَاقِية للبِيرُوني: ٣٣١ طَبعَة أوفسيت، قَالَ:

لمَّا بَدتْ تِلكَ الحمُول وَأشـرَقتْ ... تِلكَ الرُّؤوس عَلَىٰ شَفا جِيرُون

وَقَالَ:

أَيُفَلِّقن هَاماً مِن رجالٍ أعِزّةٍ ... عَلَيْنا وَهُمْ كَانوا أعَقّ وأظْلَما

أَخْزَاه الله، وَخَزَّاه فِي هَذِه الأَبيَات، فَقَدكَفَر فِيها بِإنْكَار الرّسالة. وَلاَ رَيب أَنّ الله سُبحَانه قَضىٰ عَلىٰ يَزِيد بِالشَّقَاء، فَقَد تَعرض لآل البَيْت الشّرِيف بِالأَذىٰ فَأرسَل جُندَه لِقَتل الحُسين وَقَتَله، وَسَبي حَرِيمه، وَأَولاَده، وهُم أَكرَم أَهْل الأَرْض.

إلىٰ الحَرَم النّبويّ:

تَركتُ البَقِيع، وأنَا تَائِه القَلْب والعَقْل، وقَصَدتُ الحَرَم النَّبويّ الشَّرِيف، وَبغَير شعُور رَأَيتَني أُقَبّل البَاب عِنْدَ الدّخُول، ثُمَّ أَهجَم عَلَىٰ القَبْر الزَّكي أَلثمَه بَاكياً شَاكياً إِلَىٰ الله وَالىٰ صَاحِب القَبْر مَا حَلّ بأَهْله إِحْيَاءً وَأَموَاتاً.. وَأَشكُر تِلْكَ الصّدفَة، حَيْث لَمْ تَدع أَحْداً يَنْتَبه إِلَيَّ، أَجَل، سَمعتُ قَائِلاً يَصِيح: لاَ، لاَ، فَتَنحَيت عَنْ القَبْر خَشيَة أَنْ يَحْدَث مَا لاَ أُحبّ، وبَعْد أَنْ زُرت، وَدَعوت شَقَقتُ طَرِيقي بَيْنَ الأَموَاج البَشريّة المُتدَافعَة إِلَىٰ الرَّوضَة بَيْنَ قَبْر النَّبيّ وَمِنْبَره، حَيْث يَكثُر الزّحَام فِيهَا، وَالتَّسَابق إِلَيهَا، تَمَاماً كَمَا هِي الحَال عِنْدَ الحَجَر الأَسوَد، لحَدِيث: «بَيْنَ قَبْري وَمِنْبَري رَوضَة مِنْ رِيَاض الجَنّة»[1]. وَاسْتَطعتُ بحَمْد الله أَنْ أَصل إِلَىٰ هَذِه الرَّوضَة أَكْثَر مِنْ مَرّة، بَل، وَصَلّيت فِيهَا تَمَاماً، فَكُنتُ أَنْتَظر

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ١/ ٣٩٩ ح ١١٣٧، و: ٢/ ٦٦٧ ح ١٧٨٩ و: ٥/ ٢٤٠٨ ح ٦٢١٦ و: ٦/ ٦٧٢ ح ٦٩٠٤، صَحِيح مُسْلِم: ٢/ ١٠١٠ ح ١٣٩٠ و ١٣٩١، تَهذِيب التَّهذِيب: ١٢/ ١١٩ ح ٤٩٩، السّنَائي: ٢/ ٣٥ ح ٦٩٥، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/ ٢٣٦ ح ٧٢٢١ و ٨٨٧٢ و ٩١٤٢ و ٩٢٠٢، مُوطّأ الإِمَام مَالِك: ١/ ١٩٧ ح ٤٦٣، المُصنّف لِابْن أَبي شَيبَة: ٦/ ٣٠٥ ح ٣١٦٥٩، المُصنّف لعَبدالرّزَاق الصَّنعَاني: ٣/ ١٨٣ ح ٥٢٤٥، مُعْتَصر المُخْتَصر: ١/ ٨، مُسْند البَزّار: ٤/ ٤٤ ح ١٢٠٦، المُعْجَم الأَوسَط:، ١/ ٣٧ ح ٩٨ و ص: ١٩٢ ح ٦١٠ و ٧٣٣، المُسْنَد المُسْتَخرج عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٤/ ٥٣ ح ٣٢١١ و ٣٢١٢، الأَحَادِيث المُختَارَة: ٣/ ٢١٦ ح ١٠١٨ و ١٠١٩، سُنن التّرمذي: ٥/ ٧١٨ ح ٣٩١٥ و ٣٩١٦، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٤/ ٦، سُنن البَيْهقي الكُبرىٰ: ٥/ ٢٤٦ ح ١٠٠٦١ و ١٠٠٦٢، السُّنن الكُبرىٰ: ١/ ٢٥٧ ح ٧٧٤ و: ٢/ ٤٨٨ ح ٤٢٨٩ و ٤٢٩٠ و ٧٣٤٩، الإِصَابَة: ٥/ ٥٥٥ رَقم «٧٣٤٩»، التَّمهِيد لِابْن عَبدالبرّ: ١٧/ ١٨٠.

وَاقفاً خَلف بَعْض المُصلّين، وَالجَالسِين إِلَىٰ أَنْ يَترُك مكَانَه، فَأَسبق إِلَيه قَبْل أَنْ يَحْتَله غَيري، وَقَد اشرَكت فِي دعُائي، وأَنَا فِي هَذِه الرَّوضَة، كُلّ مَنْ تَصَافيت وَإِيّاه عَلَىٰ الحُبّ فِي الله، وَاسْتَخلصَني، وَاسْتَخلَصته للعِلم والإِيْمَان، لاَ للدُّنيا، وَدَعم الكِيَان... أَمَّا مَنْ سَقمتُ مَودّته، لاَ شَيء إِلَّا لأَنّه لاَ يُطِيق أَنْ يَسمَع كَلمَة خَير عَنْ صَدِيق أَو مَثِيل وَرَفِيق فَقَد طَلبتُ مِنْ الله سُبْحَانَهُ أَنْ يُعينه عَلَىٰ نَفْسَه، وَيُطهّر لسَانَه وَقَلبَه مِمّا يُشِين، وَيَرفَعهُ بالعِلم وَالوَرع والإِخْلاَص إِلَىٰ أَعْلَىٰ عِلِيِّين.

وَدَخَل الغَدِير، وأَنَا فِي طَيبَة مَهبَط الوَحي والتَّنزِيل، وحَيْث بَيْت عَليّ وَفَاطمَة الَّذي وُلد فِيهِ، وَدَرج الحَسَن وَالحُسَين سَيِّدا شبَاب أَهْل الجَنّة.. وَرَغب إِليَّ التَّقي النَّبِيل العَلاَّمَة الشَّيخ مُحَمَّد عَليّ العَمْري عَالِم النّخَاولَة أَنْ أُلقي مُحَاضرَة بهَذِه المُنَاسبَة فِي الحُسَينيَّة مَسَاء (١٨ مِنْ ذِي الحِجّة)، فَلَبيتُ مُغتَبطاً، وكَيْف أَرفُض، أَو أَتَرَدّد فِي أَمر عِشتُ مِنْ أَجْلهِ وَأَوقَفت لَهُ عُمْري كلّه، وَغصّ المَكَان بالنَّاس فِي دَاخلَه وَخَارجَه، يَستَمعُون بكُلّ مشَاعرهِم، يُخَيّم عَلَيهم جلاَل اليَوْم، وَعَظمَة صَاحبَه، يَجْمعهُم عَقل وَاحد، وَقَلب وَاحد يَتَدفق بالحُبّ والوْلاَء للغَدِير وصَاحِب الغَدَير.

وكَانَت سَاعَة أَحسَّست بأَنّها تُعَادل حَيَاتي كُلّها، وَأي سَاعَة أَجل، وَأَفضَل مِنْ سَاعَة أَقف فِيهَا خَطِيباً فِي بَلَد الصَّادق الأَمِين، ويَوْم أَخِيه ووَزِيرَه وَخَلِيفَته مُرَدّداً وَمُعدّداً نَفْس الفَضَائِل وَالمَنَاقب الَّتي رَدّدهَا وَعَدّدهَا رَسُول الرَّحْمَة قَبْل حُجّة الوَدَاع، وفِيهَا وبَعْدها، وَبَلّغها، وهُو عَلَىٰ مُفترَق الطُّرق، أَهْل الدُّنيَا جِيلاً بَعْد جِيل الحَمْد لله، ولَهُ الشّكر عَلىٰ مَا وَفّق مَنْ حَجّ بَيْتَه الحَرَام، وَزيَارَة قَبْر نَبيّه

وَأَبنَائه عَلَيه وعَلَيهم السَّلاَم، وَالقِيَام بمَا وَجَب عَليّ فِي هَذَا اليَوْم العَظِيم الَّـذي ٱختَار الله فِيهِ عَليّاً عِصمَة للمُؤمِنين، وَخَليفَة لرَسُول رَبّ العَالَمِين: ﴿نُّـورٌ عَـلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾[1]، وَقَال سُبحَانَه وَتَعَالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[2].

مَعَ رَئِيس القُضَاة:

وَذَهَبتُ فِي اليَوْم الثَّاني إِلَىٰ المَحْكَمَة الشَّرعيَّة بالمَدِينَة المُنَورَة، وفِيهَا جَمِيع قُضَاتهَا وَهُم خَمْسَة، وعَلَيهم رَئِيس، كَمَا هِي الحَال بمَكّة المُكَرّمَة، دَخَلتُ غُرفَة أَحدهُم، وَجَلستُ عَلَىٰ بَعْض مَقَاعدهَا، فَنَظر إِليَّ القَاضي، وقَالَ: هَل مِنْ حَاجَة؟. قُلتُ لَهُ: هَل أَنْت قَاض؟.

قَالَ: نَعَم، وَنَائِب الرَّئِيس. سَأَلتَه عَنْ ٱسمَه؟.

قَالَ: عَبد المَجِيد بن حَسَن.

قُلتُ: هَل تَسمَح بالإِطّلاع عَلَىٰ سجّل الأَحْكَام، فَإِنّي أُحبّ أَنْ أُقَارن بَـيْنهَا وبَيْنَ الأَحْكَام فِي لُبنَان؟.

قَالَ: هَل أَنْتَ قَاضٍ؟.

قُلتُ: أَجَل.

قَالَ: فِي المَحَاكم الحَنفيَّة، أَو الجَعْفريَّة؟.

قُلتُ: أَنَا جَعْفَري. وَشَرعتُ بالحَدِيث عَنْ الإِسْلاَم والمُسْلِمِين، وَبأَي شَيء يُؤكدُون أَنْفسهِم، وَيُطورُون قوَاهم إِجْتمَاعيَّاً، وَسيَّاسياً... وكَان يُردّد قَوْل طَيب

(١) ٱلنُّور: ٣٥.

(٢) ٱلنُّور: ٤٠.

طَيب، وَلاَ يُزِيد، وَحِين هَمَمتُ بوَدَاعه قَالَ: إِلَىٰ أَين ؟.

قُلتُ: إِلَىٰ الرَّئِيس الشَّيخ بن عَبد العَزِيز بن صَالح، فَأَرسَل مَعي شُرطيّاً أَرشَدني إِلَىٰ غُرفَته، فتحَتُ البَاب، وَدَخَلتُ، فَأَهَلّ وَرَحبّ.

وَٱبدَأت الحَدِيث بهَذَا السُّؤال: كَيْفَ تُفسرُون قَوْل الرَّسُول ﷺ: «ٱخْتلاَف أُمَّتي رَحمَة»[1] ؟.

قَالَ: ٱخْتَلافهم فِي الفُرُوع، لاَ فِي الأُصُول.

قُلتُ: إِذَن جَمِيع الطَّوَائف الإِسْلاَميَّة مِنْ أُمّة مُحَمَّد، لأَنَّ الأُصُول هِي الإِيمَان بِالله، والرَّسُول، واليَوْم الآخر، وَالكُلّ يُؤمنُون بذَلِكَ دُون ٱسْتثنَاء.

قَالَ: وهُنَاك أَصْل آخَر.

قُلتُ: مَا هُو ؟.

قَالَ: خلاَفَة أَبي بَكْر، وأَنَّهَا حَقّ لَهُ بَعْد الرَّسُول بلاَ فَاصل.

قُلتُ: الخِلاَفَة مِنْ الأُصُول ؟!.

قَالَ: نَعَم.

قُلتُ: لَقَد نَفىٰ السُّنَّة عَنْهُم هَذَا القَوْل، وَنَسبُوه إِلَىٰ الشِّيْعَة الإِمَاميَّة، وَأَنْكرُوه عَلَيهم[2].

---

(١) أُنظر، كَنز العُمَّال: ١٠ / ١٣٦ ح ٢٨٦٨٦، فَيض القَدِير شَرح الجَامع الصَّغِير: ١ / ٢٤١ × نُور الأَبْصَار: ١ / ١٣٠ و: ٢ / ٣٤٠، تَفْسِير القُرطُبي: ٤ / ١٥٩، شَرْح الزَّرقَاني: ٤ / ٣١٤ ح ١٠، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١١ / ٩١ و ٩٢، فَيض القَدِير: ١ / ٢١٠، كَشف الخَفَاء: ١ / ٦٦ ح ١٥٣ و: ٢ / ٥٠٤ ح ٣١٢٥، تَدرِيب الرَّاوي: ٢ / ١٧٥.

(٢) جَاء فِي كِتَاب المَوَاقف للإِيجي: ٣ / ٦٢٣ و ٦٣٠، وَشَرحَه: ٨ / ٣٦٦ «لَيْسَت الإِمَامَة مِنْ أُصُول الدّيَانَات وَالعَقَائِد خلاَفَاً للشِّيعَة، بَل هِي عِنْدَنَا مِنْ الفُرُوع». (مِنْهُ ﷺ).

قَالَ: أَجمَع أَهْل السُّنَّة عَلَىٰ أَنَّ خلاَفَة أَبي بَكْر مِنْ الْأَصُول، وَأَصرَّ.

قُلتُ: لاَ يَثْبت أَصل مِنْ أُصُول الدِّين إِلاَّ ببَدِيهَة العَقْل، أَو بنَصّ الكِتَاب نَصّاً صَرحَاً، أَو بسُنّة تَكُون بقُوّة القُرْءَان ثُبوتَاً، وَبدلاَلَة لاَ إِلٰـهُ إِلاَّ الله وضُـوحَاً، أَمَّـا أَخبَار الْآحَاد فَلَيسَت بشَىء فِي بَاب الأُصُول، وإِنْ كَانَت حُجّة فِي الفُرُوع.

قَالَ: هَذَا صَحِيح، وَقَد تَوَاتر عَنْ الرَّسُول أَنَّه قَالَ: «يَأبىٰ الله ورَسُولَه إِلاَّ أَبَـا بَكْر»[1].

---

(١) أُنظر، كَنْز العُمّال: ١١ / ٥٥٠ ح ٣٥٨٣. وَقَال ٱبن أَبي الحَدِيد فِي شَرْح نَهج البَلاَغَة: ١١ / ٤٩ إِنّهم وَضَعُوه ـ الحَدِيث هَذَا ـ فِي مُقَابل الحَدِيث المَروي: «أَئـتُوني بـدَوَاة وَقِـرطَاس». أُنـظر، صَـحِيح البُخَاري: ٢ / ١٢٠، المنَاقب لِابْن المغَازلي: ٣٠، ومِيزَان الْإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَال: ٢ / ٢٧٣، وشَرْح الهَاشمِيات لُمحَمّد مَحمُود الرَّافعي: ٢٩ الطَّبعَة الثَّانِية شَركة التّمدّن بِمَصْر، والرِّيَاض النَّضرة للطَّبري الشَّافِعي: ٢ / ٢٣٤ الطَّبعَة الثَّانِية، وكَنز الحقَائِق للمَنَّاوي الشَّافِعي: ١٣٠.

فَكَان ٱبن عبَّاس يَقُول: (إِنَّ الرَّزيّة كُلّ الرَّزِيّة مَا حَال بَيْن رَسُول الله ﷺ، وَبَيْنَ أَنْ يَكتُب لهُم ذَلِكَ الكتَاب مِن ٱختلاَفهِم ولَغَطهم). أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٤ / ١٨٠ و: ٢ / ٥ و: ٣ / ٦٢، صَحِيح مُسلم: ٥ / ٧٦ ح ٣١١١، ٱبن كَثِير: ٥ / ٢٢٧، تَيسِير الوصُول: ٤ / ١٩٤، تَأرِيخ الذَّهبي: ١ / ٣١١، البِـدء وَالتَّأرِيخ: ٥ / ٥٩، تَأرِيخ الخَمِيس: ١ / ١٨٢.

وَقَد وَرَد ذِكرَه فِي حَدِيث الخَلِيفَة عُمر بن الخَطَّاب عَلىٰ مَا فِي طَبقَات ٱبن سَعد هَكَـذَا. أُنـظر، الطَّبقَات: ٢ / ٢٤٣، نهَايَة الأَدب: ١٨ / ٣٧٥، كَنز العُمَّال: ٣ / ١٣٨ و: ٤ / ٥٢.

«قَالَ: كُنّا عِند النَّبيّ ﷺ، وَبَيْنَنَا وَبَيْن ٱلنِّسَّاء حِجَاب، فَقَال رَسُول الله ﷺ، إِغْسلُوني بِسَبع قِرَب، وَأتُوني بِصَحِيفَة، وَدوَاة أَكتُب لَكُم كتَاباً لَنْ تَضلّوا بَعدَه أَبَداً، فَقَالت النِّسوَة، أئتُوا رَسُول الله بِحَاجَته، قَالَ عُمر فَقُلت: ٱسكُتّن فَإِنكنَّ صوَاحِبه، إِذَا مَرِض عَصرتُنَّ أَعيُنكن، وَإذا صَح أخذتُنَّ بِعُنقهِ. فَقَال: رَسُول الله ﷺ، هُنَّ خَير مِنْكُم». أُنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٩ / ٣٤، المُعْجَم الأَوسط: ٥ / ٢٢٨ ح ٥٣٣٨، سُنن ٱبن مَاجه: ١ / ٤٧١، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٢ / ٢٤٤، البَيَان وَالتَّعرِيف: ٢ / ٢٥٧، نِهَاية الإِرَب فِي فنُون العَرَب، شِهَاب الدِّين أَحْمَد بن عَبدالرَّحمن النّويري: ١٨ / ٣٧٥، إِمتَاع الأَسمَاع: ٥٤٦، وَلَكن بِلَفظ (وَقَالت زَينب بِنت جَحش وصوَاحِبها) بَدَل النِّسوَة: وَمِثل ذَلِك فِي تَذكرَة الخَوَاص لِسِبط ٱبن ⟺

الجوزي: ٦٢ طَبعَة الحيدَرية: ٣٦ طَبعة إيرَان، كَنز العُمّال: ٣/ ١٣٨ و: ٤/ ٥٢، سِر العَالمِين وَكَشف مَا فِي الدَّارين لأَبِي حَامد الغَزّالِيّ: ٢١، مَطْبَعة النُّعمَان.

وَفِي حَدِيث جَابِر قَالَ: (دَعَا النَّبيّ عِند مَوته بِصَحِيفة لِيَكتُب فِيهَا لأُمّته كتَاباً لاَ يَضِلّوا وَلاَ يُضَلّوا، فَلَغطوا عِنْدَه حَتّىٰ رَفَضها النَّبيّ). أُنظر، المصَادر السَّابِقة: ومَجْمَع الزَّوائِد: ٩/ ٣٣، السُّنن الكُبرىٰ: ٣/ ٤٣٥، مُسْند أَحْمَد: ٣/ ٣٤٦ ح ١٤٧٦٨، مُسْنَد أَبِي يَعلىٰ: ٣/ ٣٩٣ ح ١٨٦٩ و ١٨٧١، المُعَجم الكَبِير: ١١/ ٤٤٥ ح ١٢٢٦١، الثُّقات: ٧/ ٣٤٢ ح ١٠٣٦٤.

وَفِي حَدِيث أبن عبَّاس قَالَ: لمّا حُضر رَسُول الله ﷺ، قَالَ: (آتُوني بِكَتف أَكتُب لَكُم فِيهِ كتَاباً لاَ يَخْتَلف مِنْكُم رَجُلاَن بَعدِي قَالَ: فَأقبَل القَوم فِي لَغطَهم، فَقَالت المَرأة. وَيحَكُم عَهد رَسُول الله ﷺ). أُنظر، مُسنَد أَحْمَد، تَحقِيق أَحْمَد مُحَمَّد شَاكـر: ١/ ٢٩٣ ح ٢٦٧٦ و ٣١١١، صَحِيح البُخَاري: ٤/ ١٦١٢ ح ٤١٦٩ و: ٥/ ٢١٤٦ ح ٣٥٤٥، صَحِيح مُسلم: ٣/ ١٢٥٩ ح ١٦٣٧، مُسْنَد أَبِي عوَانه: ٣/ ٤٧٦ ح ٥٧٥٧، السُّنن الكُبرىٰ: ٣/ ٤٣٣ ح ٥٨٥٢ و: ٤/ ٣٦٠ ح ٧٥١٦.

وَفِي حَدِيث آخر لِابْن عبَّاس عَن عِكْرِمة قَال: «إِنَّ النَّبيّ قَالَ فِي مَرضِهِ الَّذي مَات فِيهِ: آتُـوني بدَوَاة وَصَحِيفَة أَكتُب لَكُم كتَاباً لَنْ تَضلّوا بَعدَه أَبداً، فَقَال عُمر بن الخَطَّاب: مَن لِفُلاَنة وَفُلاَنة ـ مَدَائِن الرُّوم ـ، إِنَّ رَسُول الله لَيس بِمَيت حَتّىٰ يَفْتَحها وَلَو مَات لاِنْتَظرنَاه كمَا أنتَظَرتْ بَنُو إِسرَائِيل مُوسىٰ، فَقَالت زَينب زَوّج النَّبيّ ﷺ: أَلاَ تَسْمَعُون النَّبيّ ﷺ يَعهَد إِليكُم فَلَغَطوا، فَقَال قُومُوا فَلمَّا قَاموا قُبض النَّبيّ مَكَانه». أُنظر، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٢/ ٢٤٤، طَبْعَة بَيرُوت.

وَهَا هُو أَحْمَد أَمِين هَاجم فِي كتَاب «فَجْر الإِسْلاَم» وَضُحَاه الإِمَامِيّة هجُوماً عَنِيفاً، وَرَد عَـلَيه يُومذَاك عُلمَاؤهُم رَداً مَنطقيَّاً، وَأَثبتُوا بِشهَادة التَّأرِيخ وَكُتبهم العَقَائِديّة أَنّه أَحلَّ العَاطفَة مَحل العَقْل، وَالتَّعصب مَحل العَدْل، وَالخَيَال مَحل الوَاقِع. ومِنْ الَّذِين تَصدُوا للرّد عَلَيه المَرحُوم كَاشف الغِطَاء فِي كتَاب «أَصْل الشِّيعَة وَأُصُولها».

وَبَعد مُضي عشرِين عَامَاً، أَو أَكثَر عَلَىٰ مُهَاجمتِهِ تِلكَ أُصِيب بِنَظرِهِ، وَعَجز عَنْ القِرَاءة وَالكتَابة، وفِي أَيَّامه الأَخِير ـ سَنَة ـ ١٩٥٢م، أستعَان بِغَيرِهِ، وَأَملىٰ عَلَيه كتَاباً أَسمَاه «يَوْم الإِسْلاَم» أعتَرف فِيهِ مِنْ حَيْث لاَ يَحس وَلاَ يَشعر بمَا كَان قَد أَنْكَره عَلَىٰ الإِمَامِيّة، مِنْ ذَلِكَ:

أستنكَاره مَبْدَأ النَّص عَلَىٰ خَلِيفَة الرَّسُول، وَزَعمه بِأَنّه بِدْعَة أستورَدهَا الشِّيعَة مِنْ الخَارج، وأَنَّ النَّبيّ أَقرَّ مَبْدَأ الشُّورىٰ وَالإِنتخَاب. ثُمَّ نَاقَض نَفْسه، وَرَدَّ عَلَيهَا بِنَفْسه، حَيْث أعتَرف فِي كتَاب «يَوْم

↔ الإِسْلاَم» بأَنَّ النَّبيّ ﷺ أَرَاد أَنْ يَكْتُب فِي مَرضهِ الَّذي مَات فِيهِ كتَاباً يُعَيِّن مَنْ يَلي الأَمْر بَعْده، فَحَال عُمَر دُون إِرَادته:

«أَرَاد رَسُول الله ﷺ فِي مَرضهِ الَّذي مَات فِيهِ أَنْ يُعَيِّن مَنْ يَلي الأَمْر بَعْده، فَفِي الصَّحِيحَين - البُخَارِي ومُسْلِم - أَنَّ رَسُول الله لمَّا ٱحتَضر قَالَ: هَلُمَّ أَكتُب لَكُم كتَاباً لَنْ تَضلّوا بَعدَه أَبَداً» وَكَان فِي البَيْت رِجَال مِنْهُم عُمر بن الخَطَّاب، فَقَالَ عُمر بن الخَطَّاب: إِنّ الرَّسُول قَد غَلَبه الوَجَع، وَعِندَنا كتَاب الله حَسْبُنا؟ فَٱخْتَلفوا، وَكَثُر اللَّغط، وَقَالَ بَعْضُهم: مَالَكُم أهَجَرَ، فَٱسْتَعِيذُوه. أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٣٦/١ و ١١٩ و ١٢٠، ح ١١٢ بَاب العِلم كتَاب العِلم: ١٥٦/١.

و: ٤٩٠/٤، ح ١٢٢٩، بَاب ٨١٤، كتَاب الجِهَاد.

و: ٥٣١/٤، ح ١٣٣٥، بَاب: ٨٦١، كتَاب الجِزْيَة.

و: ٧/ ٢٢٥، ح ٥٧٤، بَاب: ٣٥٧، كتَاب المَرِيض: ١٣٧/٥، طَبع مَصْر، وَصَحِيح مُسلم: ٦٩/٣ ح ١٢٥٧، ١٢٥٩ و ١٦٣٧، بَاب ٥ كتَاب الوَصِيّة، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٤/ ٦٠، مُسنَد أَحْمَد: ٣٥٦/٤ ح ٢٩٩٢، صَحِيح مُسلم بِشَرْح النَّووي: ٩٥/١١، ٱبن كَثِير: ٢٢٢/١ و: ٢٨٦/٣ و: ٢٢٧/٥، تَيسِير الوصُول: ١٩٤/٤، تَأرِيخ الذَّهبي: ٣١١/٥، وَتَأرِيخ الخَمِيس: ١٨٢/١، البِدأ والتَّأرِيخ: ٥٩/٥، تَأرِيخ ٱبن شِحْنَة بهَامش الكَامِل: ١٠٨، تَأرِيخ أَبِي الفدَاء: ١٥١/١، تَأرِيخ الطَّبريّ: ١٩٣/٣، طَبعَة مَصْر، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٣٢٠/٢.

وَرَوىٰ ٱبن عبَّاس أَنَّه:

لمَّا حُضِرَ النَّبيّ ﷺ وَفِي البَيْت رِجَال فِيهم عُمر بن الخَطَّاب: («هَلمَّ أَكتُب لَكُم كتَاباً لَنْ تَضلّوا بَعْدَه». قَالَ عُمر: إنَّ النَّبيّ غَلَبهُ الوَجَع وَعِندكُم كتَاب الله، فَحَسبُنا كتَاب الله. وٱختَلف أَهْل البَيْت، فَمنْهُم مَن يَقُول مَا قَالَ عُمر: فَلمَّا أَكثَرُوا اللَّغط وَالإِختلاَف قَالَ: «قُومُوا عَنّي، لاَ يَنْبَغِي عِندِي التَّنَازع»).

وَفِي روَايَة قَال عُمر بن الخَطَّاب: «إنَّ رَسُول الله لِيَهجُر، كتَاباً غَير كتَاب الله يُرِيد». أُنظر، المَصَابِيح، لأَحمَد بن إِبْرَاهِيم بن الحَسَن: ٢٤٨.

وَذكر البُخَاري، فَقَال: (حدّثنا سُفْيَان، عَن سُليمَان الأَحوَل، عَن سَعِيد بن جُبير، قَالَ: قَالَ ٱبن عبَّاس: ٱشتَد بِرَسُول الله وَجَعه، فَقَال: أئتُوني أَكتُب لكُم كتَاباً لَنْ تَضلّوا بَعدَه أَبَداً فَتَنَازعُوا - وَلاَ يَنْبَغي عِند نَبيّ تنَازع - فَقَالُوا: مَا شَأنَه! أَهَجَر؟ ٱسْتَفهمُوه، فَذَهبُوا يُردّدُونَ عَليه؟ فَقَال: ↔

قُلتُ : كَيْفَ يَكُون هَذَا مُتوَاتراً ، ولَمْ يَروه الشَّيخَان البُخَاري ومُسْلِم وَلاَ اَحتَجّ أَبُو بَكْر ، وَلاَ عُمَر ، وَلاَ أَحد يَوْم السَّقِيفَة حِين رَأىٰ الأَنْصَار أَنَّهُم أَولىٰ مِنْ أَبي بَكْر بالخلاَفَة ، فَشَرع يَتَكلّم عَنْ الحَدِيث وَأَقسَامه ، ثُمَّ أَكّد مُصرّاً عَلَىٰ تواتره ، وأَنَّه لَمْ يُخَالف فِي ذَلِكَ إِلاَّ الشِّيْعَة ، وَلمّا لَمْ أَجد وَسِيلَة لإِقنَاعه قُلتُ لَهُ : هَل مِنْ شَرط صِحَة الحَدِيث أَنْ يَثْبت عِنْدَ الجَمِيع ، أَو عِنْدَ مَنْ يَعْمَل بِهِ فَقَط ؟ .

قَالَ : بَلىٰ عِنْدَ مَنْ يَعْمَل بِهِ .

قُلتُ : هَذَا الحَدِيث لَمْ يَثْبت عِنْدَ الشِّيْعَة لاَ بطَرِيق التَّوَاتر ، وَلاَ بطَرِيق الآحَاد ، وَلذَا لَمْ تَكُن خلاَفَة أَبي بَكْر عِنْدَهم مِنْ الأُصُول ، وَلاَ مِنْ الفُرُوع .

البِنَاء عَلَىٰ القُبُور:

⇔ دَعُوني ، فَالَّذي أَنَا فِيهِ خَير مِمّا تَدعُونني إِليه ، وَأَوصَاهُم بِثلاَث ، قَالَ : أَخرجُوا المُشْركِين مِن جَزِيرَة العَرَب ، وَأَجِيزُوا الوَفد بِنَحو مَا كُنت أُجِيزَهُم وَسَكَت عَن الثَّالِثة ، وَقَالَ : فَنَسِيتها) . أُنظر ، صَحِيح البُخَاري : ٥ / ١٣٧ طَبعَة مَصْر ، العِبر ودِيوَان المُبتَدأ وَالخَبر فِي أَيَّام العَرَب وَالعَجم والبَربر ومَن عَاصرهُم مِن ذَوي السُّلطان الأَكبَر : ٢ / ١٩٧ .

وَتَرك الأَمْر مَفتُوحَاً لمَن شَاء جَعْل المُسْلِمِين طوَال عَصرهم يَخْتلفُون عَلَىٰ الخِلاَفَة ، حَتَّىٰ عَصرنَا هَذَا بَيْنَ السّعُوديِّين وَالهَاشميِّين » . أُنظر ، يَوْم الإِسْلاَم : ٤١ طَبْعَة ١٩٥٨ م .

وقَالَ : « اَخْتَلف الصَّحَابَة عَلَىٰ مَنْ يَتولىٰ الأَمْر بَعد الرَّسُول ، وكَان هَذَا ضَعْف لِيَاقة مِنْهُم ، إِذْ اَختَلفُوا قَبل أَنْ يُدفَن الرَّسُول » . أُنظر ، يَوْم الإِسْلاَم : ٥٣ طَبْعَة ١٩٥٨ م . مَع العِلْم أَنْ عَليّاً كَان مَشغُولاً بِتَجهِيز النَّبيّ ﷺ .

وقَالَ : « كَان مَجَال الخِلاَف الأَوَّل ـ أَي بَيْنَ الصَّحَابَة ـ فِي بَيْت النَّبيّ . والثَّانِي فِي سَقِيفَة بَني سَاعدَة . وَأَخِيراً تَمَّ الأَمْر لأَبي بَكْر عَلَىٰ مَضَض » . أُنظر ، يَوْم الإِسْلاَم : ٥٢ طَبْعَة ١٩٥٨ م .

وقَالَ : « بَايَع عُمر أَبَا بَكْر ، ثُمَّ بَايَعه اَلنَّاس ، وَكَان هَذَا مُخَالفَة لرُكن الشُّورىٰ ، وَلِذَلِك قَالَ عُمر : إِنّها غَلطَة وَقىٰ الله المُسْلِمِين شَرّها ، وَكَذَلِكَ غَلطَة بَيْعَة أَبِي بَكْر لعُمر) . أُنظر ، يَوْم الإِسْلاَم : ٥٤ طَبعَة ١٩٥٨ م .

وَقد لَمَستُ مِنْ كُلّ مَنْ ٱتّصلتُ بِهِ مِنْ شيُوخ الوَهَابيَة الإِعْتقَاد بأَنَّ البنَاء عَلَىٰ القُبُور شِرك وَإِلحَاد، وأَنَّ القَصد وَشدّ الرّحَال لزِيَارَة قَبْر الرَّسُول الأَعْظَمﷺ مِنْ أَكبَر الكَبَائِر.. وبذَلَكَ صَرّح الأَمِير فَيْصَل بن عَبد العَزِيز فِي الخطَاب الَّذي أَلقَاه بمَكّة المُكَرّمَة، وَأَكّد أَنَّ بنَاء المَسْجِد عَلىٰ قَبْر الرَّسُول حَرَام، وهُو طَرِيقَة اليَهُود وَالنّصَارىٰ، وقَالَ مَا نَصّه بالحَرْف الوَاحد:

« قَالَ رَسُول الله: قَاتَل الله اليَهُود وَالنّصَارىٰ ٱتّخذُوا قبُور أَنبيَائهم مَسَاجِد، فلاَ تَتَّخذُوا قَبْري هَذَا مِنْ بَعْدي مَسْجِداً، فَمَا مَعْنَىٰ ذَلِكَ؟. رَبّنَا يَقُول: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[1]، مَا قَالَ: « ٱدعُوا الأَنْبيَاء، وَلاَ ٱدعُوا المَلاَئكَة، وَلاَ ٱدعُوا الأَوليَاء وَالصَّالحِين »[2].

وَمِن قَبْل ذَهَب أَخُوه المَلك سُعُود إِلَىٰ إِيرَان، وَطَالَبه العُلمَاء أَنْ يَسمَح بإِعَادَة البنَاء عَلَىٰ قبُور أَئمّة البَقِيع فجَابهُم بهَذِه الآيَة: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[3]. أي أَنَّ هَؤُلاَء الشّيوخ كَافرُون، لأَنّهم طَالبُوا بغَير مَا أَنْزَل الله.. وإِذَا عَطَفنَا قَوْل فَيْصَل عَلَىٰ قُول أَخِيه سُعُود تَكُون النَّتِيجَة أَنَّ الحَاكِم فِي السّعُوديَة هُو وَهَابي قَبْل كُلّ شَيء، وأَنَّ الوَهَابيَة فَوق كُلّ شَيء، حَتّىٰ الشَّعب وَالنَّاس أَجمَعِين.. وَمَن قَرَأ كُتبهُم ظَهَرت لَهُ هَذِه الحَقِيقَة بأَجلىٰ معَانِيها، فَقَد جَاء فِي كِتَاب: « فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد »: « أَنَّ تَعليَة القُبُور مِنْ ذَرَائِع الشِّرك وَوسَائلَه »[4]. وَجَاء: « أَنَّ تَجصِّيص القُبُور والصَّلاَة عِنْدَهَا يَشْبه تَعظِيم

(١) غَافِر: ٦٠.

(٢) أُنظر، جَرِيدَة النَّدوَة المَكّيَة عَدَد السَّبت (٦ ذِي الحِجّة سَنَة ١٣٨٣ هـ). « مِنْهُ ﵀ ».

(٣) ٱلْمَـائِدَة: ٤٤.

(٤) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد: ٤٨١. (مِنْهُ ﵀).

الأَصْنَام بالسّجُود لهَا، وَالتّقرب إِلَيهَا»[١].

وَجَاء فِي كِتَاب «تَطْهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلحَاد»: «هَؤُلاَء القُبُورِيُون سَلكُوا مَسَالكَ المُشركِين حَذْو القُذّة بالقُذّة»[٢]. وَجَاءَ: «أَنَّ تَسمِيَة القَبر مَشهداً، وَمَن فِيهِ وَليّاً لاَ يُخْرجَه عَنْ اسم الصَّنم وَالوَثَن»[٣].. وَجَاء: «فَإِنْ قُلتَ: هَل الَّذِين يَعْتَقدون بالقبُور والأَوليَاء مُشركُون كَالذِين يَعْتدُون بالأَصْنَام؟.

قُلتُ: نَعَم قَدَ حَصَل مِنْهُم مَا حَصَل مِنْ أُولَئك وَسَاووَهُم فِي ذَلِكَ، بَل ازْدَادُوا فِي الإِعْتقَاد والإِنْقيَاد وَالإِسْتعبَاد، فَلاَ فَرق بَيْنَهم»[٤].

وإِذَا كَان التَّعمِير عَلَىٰ القُبُور شِركاً، والإِعْتقَاد بالأَوليَاء أَكبَر مِنْ الشِّرك وَأَعظَم فَهَل يَبقَىٰ مَجَال للسّعي، أَو أَمَل فِي إِقنَاع الوهَابيِّين؟.

وَذَهبتُ فِي اليَوْم الثَّالِث إِلَىٰ الجَامعَة الإِسْلاَمِيَّة بالمَدِينَة، فَوجدتهَا مُقفَلَة، لمُنَاسبَة عطلَة العِيد، وبَعْد رجُوعي إِلَىٰ لُبنَان أَخبَرني الدّكتُور مُجْتَهد زَادَة عَمِيد كلّيَة المَعقُول وَالمَنقُول بخرَاسَان أَنَّه ذَهَب إِلَىٰ هَذِه الجَامعَة بَعْد العِطلَة، وإِجْتَمع بالأُستَاذ مُحَمَّد العَبُودي الأَمِين العَام لهَا، وَأَخْبَره أَنَّ عِنْدَ الجَامعَة أَرْبَعَة كُتُب مِنْ مُؤلفَاتي، ولَكنّهُم يَمنعُون الطُّلاَب مِنْ الإِطلاَع عَلَيهَا، كَمَا إِجْتَمع بِصَالح بَدِر الحَيدَري مُدِير مُتوسطَة أَبي بَكْر الصّدِّيق بالمَدِينَة، وقَالَ لَهُ: أَنَّه قَرَأ كُتبي، وَأَنَّه يَرغَب فِي مُقَابَلتي.

وَأَرىٰ لزَامَاً أَنْ تُهدي بَعْض كُتُب الشِّيْعَة لعُلمَاء الوَهَابيَة، وَمَكْتبَاتهم العَامّة

(١) أنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد: ٣٢ و ٤٨٣. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أنظر، تَطْهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلحَاد: ٣٨. (مِنْه ﷺ).

(٣) أنظر، تَطْهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلحَاد: ٣٢. (مِنْه ﷺ).

(٤) أنظر، تَطْهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلحَاد: ٣٤. (مِنْه ﷺ).

بمَكّة والمَدِينَة والرِّيَاض، وَلأَسَاتذَة المَعَاهد وَالكّليَات، أَرىٰ هَذَا رَغـم عِـلْمي وَيَقيني أَنَّ للوَهَابيَة مَبدَأ لاَ تُحِيد عَنْهُ، وهُو أَنَّ كُلّ مَنْ عَدَاهم مُشرك، وإِنْ نَطَق بكَلمَة التَّوْحِيد، وَصَام وصَلّىٰ، وَحَجّ وَزَكـىٰ، وقَـالَ بـالثّوَاب والعِـقَاب، وَأَنَّ المُشرك عَلَىٰ نَوعَين:

مُشرك: لاَ يَنْطق بكَلمَة التَّوْحِيد، وَلاَ يصُوم ويُصَلّي، وَلاَ يَحجّ وَيُزَكـي، وَلاَ يَقُول بالثّواب وَالعقَاب.

وَمُشرك: يَنطُق بكَلمَة لاَ إِله إلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله، وَيَصُوم ويُصَلّي، وَيَحجّ وَيُزكي، ويَقُول بالثَّوَاب وَالعقَاب...

وَتَظهر لَكَ هَذِه الحَقِيقَة مِنْ الفُصُول التَّاليَة.

المُسْلِم وَالكَافِر

المُسْلِم:

مَعْنَىٰ الْإِسْلاَم فِي اللُّغَة: الْإِنْقِيَاد وَالْإِسْتسلاَم.

أَمَّا فِي الشَّرع: فَقَد اْسْتَعملهُ فِي مَعَانٍ شَتّىٰ:

مِنْهَا: المُسْلِم الْأَخْلاَقي السَّلبي الَّذي أَشَار إِلَيه النَّبيّ ﷺ بقَولَه: «فَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ، وَيَدِهِ»[1]. فَإِنَّ فِي غَير المُسْلِمين مِنْ يَكفّ أَذَاه عَنْ النَّاس أَجْمَعِين، لاَ عَنْ المُسْلِمين فَقَط، وَقَد سَمعنَا، وَقَرأنَا عَنْ أَفرَاد مِنْ الهندُوس بَلغُوا الغَايَة فِي المُسَالمَة، حَتّىٰ لمَن اْعْتدىٰ عَلَيهم... وَمَهْمَا يَكُن، فَإِنَّ المُسْلِم الكَامِل فِي خُلقهِ هُو مَنْ اْدّىٰ حقُوق النَّاس إِلَىٰ جَانب قِيَامَه بحقُوق الله جَلّ وَعزّ.

وَمِنْهَا: المُسْلِم العَامل الْإِيْجَابي[2] قَالَ الرَّسُول الْأَعْظَم ﷺ فِي جَوَاب مَنْ

---

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: ١/ ١٣ح ١٠، مَجْمَع الزّوَائِد: ٣/ ٢٦٨، الْمُعْجَم الْأَوسَط: ٤/ ٥٦ح ٣٥٩٨و ٣٧٤٥و ٤٢٣١، مُسْنَد أَحْمَد: ٢/ ٢١٢ح ٦٩٨٢و ٦٩٨٣ و: ٦/ ٢٢ح ٢٤٠١٣، مُسْنَد الشّاميِّين: ٢/ ٤٤٣ح ١٦٦٧، الْمُعْجَم الْكَبِير: ٣/ ٢٩٣ح ٣٤٤٤و ٣٤٦٢ و: ١٩/ ١٧٥ح ٤٠٠، الزُّهْد لهنَّاد: ٢/ ٥٤٧ح ١١٣١، كَشف الْخَفَاء: ٢/ ٢٧٤ح ٢٣٠٤، الْإِيمَان لِاْبْن مُنْدَه: ١/ ٤٥٢ح ٣١٥، التَّمهِيد: ٩/ ٢٤٤، التَّأرِيخ الْكَبِير: ٣/ ٣٣٤ح ١١٣٢، فَيض القَدِير: ٦/ ٢٧٠.

(٢) أَنَّ الْإِسْلاَم كَمَا يَطْلب مِنْ الْإِنْسَان أَنْ لاَ يَجْرم، يَطْلب مِنْهُ أَنْ يُحَارب المُجرِمِين. (مِنْهُ ﷺ).

يُجْز تَقْسِيم أَموَالهم، وَسَبي نِسَائهم[1]، وَأَيضًا قَاتَل الخَوَارج، وقَالَ: «لاَ نَمْنَعهُم

وَإِعتِقَادهما مَع عَدم إِنْكَار ضَرُوري من ضَرورِيات الدِّين. وقِيل: أَنَّه مُجرد الإِقرَار بِالشَّهادَتين، وَإِنْ لَم يَعتقدهُما، وَلِهَذا كَانَتْ تَجري أَحْكَام الإِسْلاَم الظَّاهري عَلَىٰ جُملة مِن المنَافقِين. وَالحقّ أنّ الإِسْلاَم كالإِيمَان لهُ مرَاتب، ودَرجَات، وَيُطلق عَلَىٰ مَعَانِي كَثِيرة فَفِي الكَافِي عن سُليمان بن خَالد عن الإِمَامعليه السلام قَالَ: يَا سُليمان أَتدري مَن المُسْلم؟

قُلت: جُعلت فدَاك، أَنت أَعْلَم!.

قَالَ: المُسْلم مَن سَلم الْمُسْلِمُون مِن لسَانه، وَيَده.

ثُم قَالَ: وَتَدري مَن المُؤمِن؟.

قَالَ: قُلت: أَنتَ أَعْلم!.

قَالَ: المُؤمِن مَن أَئتمنه الْمُسْلِمُون عَلَىٰ أموَالهم، وأَنْفسهم. وَعَن الإِمَامعليه السلام، عَن النَّبيّصلى الله عليه وآله، قَالَ: اَلْمُؤْمِنُونَ عَلَىٰ أَنْفسهم، وأموَالهم، أَلاَ أُنبئكُم بِالمُسلم مَن سَلم الْمُسْلِمُون مِن لسَانه، وَيَده، والمُهاجر مَن هَجر السَّيئَات، وَتَرك مَا حَرم الله.

وَفِي نَهج اَلْبَلاَغَة: اَلْحِكْمَة (١٢٥)، عَن أَمِير اَلْمُؤْمِنِين: «لأَنْسُبَنَّ الإِسْلاَمَ نِسْبَةً لَمْ يَنْسُبْهَا أَحَدٌ قَبْلِي الإِسْلاَمُ هُوَ التَّسْلِيمُ، وَالتَّسْلِيمُ هُوَ الْيَقِينُ، وَالْيَقِينُ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَالتَّصْدِيقُ هُوَ الإِقْرَارُ، وَالإِقْرَارُ هُوَ الأَدَاءُ، وَالأَدَاءُ هُوَ الْعَمَلُ». بِمَعْنَىٰ أنّ المُكلّف لَو إِعْتَقد حَقِيقَة كُلّ مَا جَاء بِهصلى الله عليه وآله بحَيْث كُلَّما ثبت عِنْدَه جُزء مِنْهَا صَدَّق بِهِ تَفصِيلاً كَانَ مُؤمِناً، وإِنْ لَم يَطَّلع عَلَىٰ تَفصِيل تِلك الجُزئِيات بَعْد. ويُؤيد ذَلِكَ أنّ أَكثر اَلنَّاس فِي الصّدر الأَوَّل لَم يَكونُوا عَالمِين بِهَذِه التّفاصِيل فِي الأَوَّل، بَل كَانوا يَطّلعُون عَلَيْهَا، وَقتاً فَوقتاً مَع الحُكم فِي كلّ وَقت مِن حِين التَّصدِيق بالوحدَانِية، وَالرّسَالة، بَل هَذَا حَال أَكثر اَلنَّاس فِي جَمِيع الأَعصَار كمَا هُو المُشاهد فلُو أعتبرنَاه لزُم خرُوج أَكْثَر أَهْل الإِيمَان عَنْهُ، وَهُو بَعِيد عَن حكمَة الْعَزِيز الحَكِيم. نَعم بِذَلِكَ لاَ رَيب أَنَّه مِن مُكملاَت الإِيمَان، وَقَد يَجب الْعِلْم بِهِ مُحَافظة عَلَىٰ صِيَانة الشَّرِيعَة عَن النّسيان، وَتُباعداً عَن شِبه المُضلِين، وأدخَال ما لَيْسَ من الدِّين فيهِ. فهَذَا سَبب آخر لوجُوبه لاَ لتَوقف الإِيمَان عَلَيْه. وهَل يُعْتبر فِي تَحقُق الإِيمَان التّصدِيق بِعصمَته، وَطهَارته، وأنّ لاَ نَبيّ بَعْده، وغَير ذَلِكَ مِن أَحْكَام النّبوّات، وشرَائطهَا يَظهر من كَلام بَعض الْعُلَمَاء ذَلِكَ حَيْث ذَكر أَنّ مَن جَهل شَيْئاً مِن ذَلِكَ خَرج عَن الإِيمَان، وَيُحتمل الإِكتفاء بمَا ذَكرنَاه مِن التّصدِيق الإِجمَالي.

(١) تجمع أَهْل الْبَصْرَة لحَرْب الإِمَام، وَلو أَمْكَنَتهم الْفُرْصَة مِنْهُ لاخْتَطفوه بِأَسلِحتهم، وهُو يَعْلم ذَلِكَ عِلم الْيَقِين... فمَاذا كَافَأَ الإِمَام أَهْل الْبَصْرَة عِندمَا ظَفر بِهِمْ؟.

مِنْ المَسَاجد، وَلاَ مِنْ الفَيء»(١). أَمّا قَوْلَه فِي أَهْلَ الشّام الّذِين تَجمعُوا لقَتْله

⇔ وَنَترك الجَوَاب عَن هَذَا السّؤال لطَه حُسين. قَالَ ما نَصّه بِالحَرف الوَاحد:

«سَار عَليٌّ فِي أَهْلَ الْبَصْرَة سِيرة الرّجُل ٱلْكَرِيم الّذي يَقْدر فَيَعفو، وَيَملك فَيسجَح، وكَانَ يَقُول: سِرت فِي أَهْلَ الْبَصْرَة سِيرةَ رَسُولالله ﷺ «فِي أَهْل مَكّة...

وَبَعد أنْ دَخل الْبَصْرَة، عَمد إِلَىٰ بَيْت ٱلْمَال، فَقسّم مَا وَجد فِيهِ عَلَىٰ النّاس.. قَسّم ٱلْمَال فِي الغَالبين والمَغلوبِيْنَ جَمِيعاً... وَغَضِبَ مَن حَارب مَعه.

وَقَالَ: لَم يُفرّق بَيْنَ شِيعَته، وبَيْنَ عَدُوّه... وكَانَ مَع أَهْل الْجَمَل جَمَاعَة بَني أُمَيّة، ولمّا تَغلب غَضّ الطّرف عَنهم، وكَانَ يَعلم أَنّ عَائِشَةَ ضَمت إِلَيْهَا كَثِيراً مِن الجَرحىٰ، فَلم يَتعَرض لَهُمْ بِسُوء، وكَانَ يَعلم بمكَانهم». أُنظر، الْفِتْنَة الْكُبْرَىٰ ـ ٢ ـ عَليّ وبَنُوه: ٥٣ ـ ٥٥، طَبْعَة سَنَة ١٩٦٤م.

(١) لقَد تَكَلّم الشّارحُون عَن حَرْب الْخَوَارِج، ومرُوقهم، وأطَال المُؤرخُون الْحَدِيث عَن أحوَالهم، وَوَضع فِيهِمْ العَدِيد من المُؤلفَات، ومن أحبّ مَعْرِفَة التّفاصِيل فليرَجع إِلَيْهَا، وإِلَىٰ أَقْوَال شَارحي النّهج... وغَرضنا الآنْ أنْ نُشِير إِلَىٰ مَوقف أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين ﷺ مِنْهُم، ويَتلخص بأنّه حَاول جُهد المُستطَاع أنْ لا يُهِيجهم فِي شيء. ومن جُملة ما قَالَ لَهُمْ: «أَلَمْ أَقُل عِند رَفع ٱلْمَصَاحِف: إِنَّ مُعَاوِيَة وَرهطَه لَيسوا بأَصْحَاب دِين، وَلاَ قرآن، وإِنّما هُم يَكِيدُون، ويَخدعُون، ويَتّقُون حَرّ السّيْف؟. فَأَبَيْتُمْ إلاّ إِيقَاف الْقِتَال، والكَف عَنه، وإلاّ التّحْكِيم، وإلاّ الأَشْعَرِيّ.. فَرضِيت مُكرهاً خَوْف الْفِتْنَة، ورضُوخاً لأَهْوَن الشّرين.. وَأَيضاً قُلت لكُم بَعد التّحْكِيم: أَخَذْنَا عَلَيْهِمَا أَلاّ يَتَعَدَّيَا الْقُرْآنَ فَتَاهَا عَنْهُ، وَتَرَكَا الْحَقَّ، وَهُمَا يُبْصِرَانِهِ، وَكَانَ الْجَوْرُ هَوَاهُمَا فَمَضَيَا عَلَيْهِ»؟.

أُنظر، نَهْج ٱلْبَلاَغَة من كَلاَم له ﷺ رَقم (١٢٧)، البدَاية والنّهَايَة: ٩ / ٣٣٩، أَنسَاب الأَشْرَاف: ٢ / ٣٥٧، الأَخْبَار الطّوال: ٢٠٩، تَأرِيخ ٱبن خُلدُون: ق ٢ / ج ٢ / ١٧٧.

فقَالُوا لِلإِمَام: لقَد أَخطَأنا، وكَفرنَا، فَاشهد أَنْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ بالْكُفْر، وتُب إِلَىٰ الله كمَا تُبنا، ونَحْنُ مَعك، وإلاّ فَبَيْنَنا وبَيْنَكَ السّيْف.

أُنظر، تَذكرَة الخواصّ: ٩٥. وَلَكن ذكر صَاحب النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد تَحقِّيق مُحَمّد أَبُو الْفَضْل: ٢ / ٢٣٣ و ٢٣٨ و ٢٤٠ أنّ أَصل هَذَا الكَلاَم قَالَته الْحَرُورِيّة لِلإِمَام عَليّ ﷺ ولَيْسَ لِابْن عَبّاس بلَفظ: يَا عليّ قَد كنّا زَللنا وَأَخطَأنا حِين رَضينا بالحَكَمَيْن، وَقَدْ بَان لنَا أَنّا زَللنا وأَخْطأنا فَرجعنا إِلىٰ الله تَعَالَىٰ وَتُبنا، فَٱرجع أَنْتَ يَا عليّ كمَا رَجَعنا وتُب إِلىٰ الله كمَا تُبنا وإِلاّ بَرئنا مِنْك... (وأُنظر، يَنَابِيع المَوَدّة: ٢ / ٢٠ ـ ٢١، وَقْعَة صِفّين: ٥١٧، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١ / ١٦٨، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٢ / ٤٠٤).

وَقتَالَه فِي صِفِّين: «إِنَّمَا أَصْبَحْنَا نُقَاتِلُ إِخْوَانَنَا فِي الإِسْلاَمِ عَلَىٰ مَا دَخَلَ فِيهِ مِنَ الزَّيْغ وَالاعْوجَاجِ، وَالشُّبْهَةِ، وَالتَّأْوِيلِ. فَإِذَا طَمِعْنَا فِي خَصْلَةٍ يَلُمُّ اللهُ بِهَا شَعَثَنَا، وَنَتَدَانَىٰ بِهَا إِلَىٰ الْبَقِيَّةِ فِيما بَيْنَنا، رَغِبْنَا فِيهَا، وَأَمْسَكْنَا عَمَّا سِوَاهَا»[١]. أَمّا قَوْلَه هَذَا فِي أَعْدَىٰ أَعْدَائه أَوْلَد خصُومَة فَقَد بَلَغ الغَايَة فِي إِنْصَاف الخصُوم والأَعْدَاء، وهَذَا المُسْلِم هُو المَقصُود مِنْ هَذَا الفَصْل، وَمِن قَوْل الفُقَهَاء: «الإِسْلاَم الظَّاهر» وَقَد جَاء تَحْدِيدَه فِي كِتَاب الله، وسَنَة الرَّسُول وَاضحَاً جَليّاً.

قَالَ تَعالَىٰ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾[٢].

وَفِي الآيَة: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾[٣].

وعَنْ ٱبْن عَبّاس أَنَّ هَذِه الآيَة حَرّمَت دمَاء أَهْل القِبْلَة[٤].

وَفِي الآيَة: ﴿وَلَاتَقُولُواْلِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[٥]. وَقَد دَلّت الآيَة عَلَىٰ أَنّ مَنْ أَظْهَر أَدْنىٰ عَلاَمَة مِنْ عَلاَمَات الإِسْلاَم، كَالتَّحيَة جَرَت عَلَيه جَمِيع أَحْكَامه، قَالَ البُخَاري: «أَنَّ رَجُلاً كَان فِي غُنَيمَة لَهُ، فَلَحقهُ المُسْلمُون، فَقَال: السَّلاَم عَلَيكُم، فَقَتلُوه، وَأَخذُوا غنَمه، فَأَنْزَل الله هَذِه الآيَة»[٦].

---

(١) اُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَةُ: ٱلْخُطْبَةُ (١٢٢).

(٢) ٱلتَّوْبَة: ٥.

(٣) ٱلتَّوْبَة: ١١.

(٤) اُنظر، المَجْمُوع: ٣/١٧، المَبْسُوط للسَّرَخسي: ١٠/٧، المُغني لِابْن قدَامَة: ٢/٢٩٩، المُحلّىٰ: ٥/٢٠١، المَوَاقف، وَشَرحه: ٨/٣٣٩، الإِصَابَة: ٣/ ٣٤٠، الإِسْتيعَاب: ٣/ ٤٨٨، كَنْز العُمّال: ٣/ ١٢٣ ح ٢٢٨.

(٥) ٱلنِّسَاء: ٩٥.

(٦) اُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٤/١٦٧٧ ح ٤٣١٥، صَحِيح مُسْلِم: ٤/٢٣١٩ ح ٣٠٢٥، تَفْسِير ⇔

وَفِي البُخَاري ومُسْلِم أَنَّ النَّبيّ ﷺ قَالَ: « أُمرتُ أَنْ أُقَاتل النَّاس، حَتَّىٰ يَشهدُوا أَنْ لاَ إِله إِلاَّ الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله، وَيُقيمُون الصَّلاَة، وَيُؤتُوا الزّكَاة، فَإِذَا فَعَلوا ذَلِكَ عَصمُوا مِنّي دمَاءهُم وَأَموالَهُمْ إِلاَّ بحَقّ الإِسْلاَم، وَحَسابهْم عَلَىٰ الله »[1].

وفِي الحَدِيث دلاَلَة صَرِيحَة عَلَىٰ الإِكْتفَاء بظَاهر الإِسْلاَم، وَتَرتُب الأَحْكَام بمُقتضَاه، بخَاصّة قَوْله ﷺ: « وَحَسابهُم عَلَىٰ الله ».

قَالَ ٱبْن حَجَر: « وَيُؤخذ مِنْهُ ـ الضَّمِير عَائِد عَلَىٰ هَذَا الحَدِيث ترك تَكْفِير أَهْل البِدَع المُقرّين بالتَّوحِيد المُلتَزمِين للشّرَائع، وَقبُول تَوبَة الكَافِر مِنْ كُفْرِه بدُون تَفْصِيل بَيْنَ كُفْر ظَاهر أَو بَاطن »[2].

وأَيْضاً فِي البُخَاري عَنْ النَّبيّ ﷺ: « أَتَدرُون مَا الإِيْمَان بَالله وَحْدَه ؟.

↔ القُرطُبي: ٥ / ٣٣٦، تَفْسِير الطَّبري: ٥ / ٢٢٣، سُنَن سَعِيد بن مَنْصُور: ٤ / ٠ ح ٦٧٧، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ٩ / ١١٥، سُنن أَبي دَاود: ٤ / ٣٢ح ٣٩٧٤، السُّنن الكُبرىٰ: ٥ / ١٧٤ح ٨٥٩٠.

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ١ /١٧ح ٢٥ و: ٢ / ١٣١، صَحِيح مُسْلِم: ١ / ٥٣ح ٢٢ و ٣٢، سُنن الدَّارمي: ٢ / ٢١٨، سُنن ٱبن مَاجَه: ٢ / ١٢٩٥ ح٣٩٢٧، سُنن أَبي دَاود: ٢ / ٩٣ح ١٥٥٦، سُنن التِّرمذي: ٥ / ٣ح ٢٦٠٦ و ص: ٤٣٩ح ٣٣٤١، سُنن النَّسائِي: ٧ / ٧٧، مُسْنَد أَحمَد: ١ / ١١و ١٩، السُّنن الكُبرىٰ: ٨ / ١٧٦. مَع إِخْتلاَف بِبَعض الأَلفَاظ. صَحِيح ٱبْن حِبّان: ١ / ٣٩٩ح ١٧٤ و ص: ٤٠١ح ١٧٥ و ص: ٤٥٣ح ٢١٩، تَفْسِير القُرطُبي: ١ / ١٩٣و: ٧ / ٣٣١و: ٨ / ٧٤، تَفْسِير ٱبْن كَثِير: ١ / ٥٠ و ص: ٢٢٨ و ص: ٣١٠ و: ٤ / ٥٠٥، مَجْمَع الزَّوَائِد: ١ / ٢٣٤ و ص: ٢٦، المُغنيّ: ٢ / ١٧ و ص: ١٥٦و: ٩ / ٢٣ و ص: ٢٨ و ص: ٣٠ و ص: ٢٥١ و ص: ٢٦٦، مُسْنَد أَحْمَد: ١ / ١١ح ٦٧ و: ٢ / ٣٧٧ ح ٨٨٩١ و ص: ٤٢٣ ح ٩٤٦٩ و ص: ٤٣٩ ح ٩٦٥٩ و ص: ٤٧٥ ح ١٠١٦١، البدَايَة وَالنّهايَة: ٦ / ٣٤٣، الأَحْكَام السّلطَانيَة للمَاورديّ، طَبْعَة مَصْر الأُولىٰ: ١٧٤.؟

(٢) أُنظر، فَتْح البَاري: ١ / ٧٧، إِمْتَاع الأَسْمَاع للمَقرِيزي: ٣ / ١٢٤ تَحقِّيق مُحَمّد عَبد الحَمِيد، مَنْشُورَات مُحَمَّد عَليّ بَيضُون بَيرُوت.

قَالُوا: الله وَرَسولَهُ أَعْلَم؟

قَالَ: شَهَادة أَنْ لاَ إِله إلاَّ الله وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله، وَإِقَام الصَّلاَة، وَإِيتَاء الزَّكَاة، وَصيَام شَهر رَمضَان، وَأَنْ تُعطُوا مِنْ المَغْنم الخُمْس»[1].

وأَيْضَاً فِي البُخَاري، ومُسْلِم، وَعَنْ التّرمذي، وابْن حَنْبَل، أَنَّ النَّبيّ قَالَ: «مَنْ مَات، وهُو يَعْلَم أَنْ لاَ إِله إِلَّا الله دَخَل الجَنّة»[2]. وأَيْضَاً عَنْ البُخَاري، وَمُسْلِم، وَالتّرمذي، وأَبي دَاود، وابْن حَنْبَل أَنَّه ﷺ قَالَ: «أَنَّ الله حَرّم عَلىٰ النَّار مَنْ قَالَ: لاَ إِله إِلَّا الله»[3]. وأَيْضَاً فِي البُخَاري، ومُسْلِم، وعَنْ التّرمذي، وابْن حَنْبَل أَنَّه ﷺ قَالَ: «مَنْ مَات لاَ يُشرك بالله شَيْئَاً دَخَل الجَنّة، وَإِنْ ارْتَكب الكَبَائِر»[4].

---

(١) أنظر، صَحِيح البُخَاري: ١/٢٩ ح ٥٣ و: ٥/١١٦ و: ٦/٢٧٤٧ ح ٧١١٧، سُنن النّسَائي: ٨/٣٢٣، السُّنن الكُبرىٰ للبَيهقي: ٦/٢٩٤، عُمدَة القَاري: ١/١٠٤، تُحفَة الأَحوَذي: ٧/٢٩٥، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيالسي: ٣٥٩، مُسْنَد ابن الجَعد: ١/١٩٥ ح ١٢٧٩، السُّنن الكُبرىٰ للنّسَائي: ٣/٢٣٥ ح ٢٥٠٢، المُنْتَقىٰ لِابْن الجَارُود: ١/١٠١ ح ٣٧٤، المُعْجَم الكَبِير: ١٢/١٧٢، تَأرِيخ المَدِينَة لِابْن شبّه: ٢/٥٩١، البدَايَة وَالنّهايَة: ٥/٥٦.

(٢) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٤/١٦٣٦ ح ٤٢٢٧ وَكِتَاب الجَنَائز ح ١، صَحِيح مُسْلِم: ١/٥٥ ح ٢٦، صَحِيح ابن حِبّان: ١/٤٣٠ ح ٢٠١، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١/١٤٢ ح ٢٤٢ و ١٢٩٨، المُسْنَد المُسْتَخرج عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١/١٢٠ ح ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩، مُسْنَد أَبي عوَانَه: ١/١٩ ح ١٠، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ١/٢١٨، سِير أَعْلاَم النُّبلاَء: ١٦/٢٨٧، تَأرِيخ بَغدَاد: ٦/٧٤ ح ٣١٠٨، مُسْنَد أَحْمَد بن حَنْبَل: ٢/٤٢٦ و: ٤/٣٤٥ـ٣٤٦ و: ٥/٢٢٩، مَوَارد الظَّمآن: ١/٣١ ح ٦.

(٣) أُنظر، مُسْنَد أَحْمَد بن حَنْبَل: ١/٥٧ ح ٢٩ و: ٥/٣١٨ ح ٢٢٧٦٣، سُنن التّرمذي: ٥/٢٣ ح ٢٦٣٨، مُسْنَد أَبي عَوَانه: ١/١٦، السُّنن الكُبرىٰ: ٦/٢٧٧ ح ١٠٩٦٧، المُعْجَم الكَبِير: ٦/٢١٠ ح ٦٠٣٤، الإِيمَان لِابْن مُندَه: ١/١٩١ ح ٤٦، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ٢/٢٦٦ ح ٢٣٤٣، عَمَل اليَوْم وَاللَّيلَة: ١/٣٠٣ ح ١١٢٨، البَيَان وَالتَّعرِيف: ٢/٢٢٢، مُعْجَم الصَّحَابَة: ١/٢٧٠، الإِصَابَة: ٣/٢١١ رَقم «٣٥٧٠».

(٤) أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ١/٩٤ ح ٩١ و ٩٢، صَحِيح البُخَاري: ١/٤١٧ ح ١١٨١ و: ٥/٢٣٦٦ ح

وَأَيْضاً عَنْ ٱبْن حَنْبَل عَنْ النَّبيّ ﷺ: « مَاذَا يَجْد مَنْ قَالَ: لاَ إِله إِلَّا الله عِنْدَ حضَرَة المَوت »[1]. وأَيْضاً فِي البُخَاري، ومُسْلِم، وعَنْ أَبي دَاود، وَالتّرمذي، وَالنّسائي، وٱبْن مَاجَه، وٱبْن حَنْبَل عَنْ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: « مَنْ قَالَ: لاَ إِله إِلَّا الله فَقد عَصم مَالَهُ وَنَفْسَه »[2].

أَمَّا حَدِيث بُنيَّ الإِسْلاَم عَلَىٰ خَمْس: « شَهَادَة أَنْ لاَ إِلـه إِلَّا الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله، وَإِقَام الصَّلاَة، وَإِيتَاء الزَّكَاة، وَصَوم رَمضَان، وَحجّ البَيْت »[3]. فَقَد تَجَاوَز حَدّ التَّوَاتر عِنْدَ جَمِيع الطَّوَائف الإِسْلاَميَّة، وَمَن رَاجَع كُتُب التَّأرِيخ وَالسِّير، وكُتُب الفِقْه وَالتَّفسِير يَرىٰ أَنَّ عُلمَاء المُسْلِمِين مُجْمعُون قَولاً وَعَملاً مُنْذُ حدُوث الإِخْتلاَف فِيمَا بَيْنهُم إِلَىٰ يَوْمنَا هَذَا عَلَىٰ أَنْ يُعَاملوا مَنْ نَطَق بالشّهَادتَين

↔ ٦٠٧٨ و: ٦ / ٢٧٢١ ح ٧٠٤٩، مُسْنَد أَحْمَد بن حَنْبَل: ١ / ٣٨٢ ح ٣٦٢٥، سُنن التّرمذي: ٥ / ٢٧ ح ٢٦٦٤٤، مُسْنَد أَبي عَوَانه: ١ / ١٨، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ١٠ / ١٩٠، مَجْمَع الزَّوَائِد: ١ / ٢١، صَحِيح ٱبن حِبّان: ٨ / ١١٩ ح ٣٣٢٦.

(١) أنظر، المَصَادر السَّابقَة، وَصَحِيح البُخَاري: ١ / ١٦ و: ٢ / ٥٦، مُسْنَد أَحْمَد: ١ / ٢٨ و ٧٤، كَنْز العُمّال: ١ / ٢٩٣ ح ١٤١٤، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٢ / ٦٧، سُنن الدَّار قُطني: ٢ / ٥٦ ح ٣ و ٤، تَأرِيخ بَغدَاد: ١١ / ٢٩٣ رَقم « ٦٠٧٠ ».

(٢) أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ١ / ٥١ ح ٢٠، صَحِيح البُخَاري: ٢ / ٥٠٧ ح ١٣٣٥ و: ٣ / ١٠٧٧ ح ٢٧٨٦، مُسْنَد أَحْمَد بن حَنْبَل: ١ / ١٩ ح ١١٧ و ٣٣٥، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ٤ / ١٠٤ ح ٧١١٦ و: ٨ / ١٧٦ و: ٩ / ٤٩ و ١٨٢، المُنْتقىٰ لِٱبْن الجَارُود: ١ / ٢٥٨ ح ١٣٢، صَحِيح ٱبن حِبّان: ١ / ٤٥٢ ح ٢١٨، السُّنن الكُبرىٰ: ٢ / ٢٨١ ح ٣٤٣٦ و: ٣ / ٥ ح ٤٣٠٠ و ٤٣٠٣، سُنن النَّسَائي: ٦ / ٥ ح ٣٠٩٢ و ٣٠٩٥ و: ٧ / ٧٨ ح ٣٩٧٣.

(٣) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ١ / ٧ و: ٥ / ١٥٧، صَحِيح مُسْلِم: ١ / ٣٤، مُسْنَد أَحمَد: ٢ / ٢٦، سُنن التّرمذي: ٤ / ١١٩ ح ٢٧٣٦، سُنن النَّسَائي: ٨ / ١٠٨، تَفْسِير القُرطُبي: ٦ / ٦٣، المُصنَّف لعَبدالرَّزاق: ٣ / ١٢٥ ح ٥٠١١، شُعب الإِيمَان: ٣ / ١٨٥ ح ٣٢٩١، تُحفَة الأَحوَذي: ٣ / ١٩٥ و: ٧ / ٢٥٦.

مُعَاملَة المُسْلِمين مِنْ الزَّوَاج، والإِرْث، وَإِحْتِرَام الدّمَاء، والأَمْوَال، فَمِن أَقوَالهم فِي بَاب الَجَنائِز: «تَجْب الصَّلاَة عَلَىٰ أَهْل القِبلَة»[1].

وفِي بَاب الإِرْث: «المُسْلمُون يَتوَارثُون عَلَىٰ ٱخْتلاَف مَذَاهِبهم»[2].

وفِي بَاب الحدُود: «لاَ يُقَام الحَدّ عَلَىٰ أَحد إِلاَّ إِذَا سَلم مِنْ الشُّبهَة»[3].

وَقَالُوا: إِذَا قَالَ الكَافِر: «لاَ إِلٰـه إِلَّا الله مُحَمَّد رَسُول الله فَقَد دَخَل فِي الإِسْلاَم»[4]. وأَنَّ المُرتَد إِذَا كَانَت رِدّته بالشِّرك فإِنَّ تَوبَته بالشّهَادَتَين»[5].

---

(١) أُنظر، السَّرَائِر لإبْن إِدْرِيس: ١/٣٥٦، الحَدَائِق النَّاضرَة: ١٢/٣٢٤.

(٢) أُنظر، تَحرِير الأَحْكَام للعَلاَّمَة الحِلّي: ٥/٥٧، مَسَالك الأَفهَام: ١٣/٣٣. وَتَجد هَذِه الفَتَاوىٰ فِي بَاب الطَّهَارَة، وبَاب الزَّكَاة، وبَاب الزَّوَاج، وبَاب الإِرث مِنْ كِتَاب الجوَاهر، وكِتَاب المَسَالك، وكِتَاب العُروة الوثقىٰ، وكِتَاب وَسِيلَة النَّجَاة الكُبرىٰ للسَّيِّد أَبِي الحَسَن الإِصفهَاني وَغَيرهَا مِنْ كُتُب الفِقْه للشِّيعَة الإِمَامِيّة. (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر، المَبسُوط للسَّرخسي: ٧/٩٨، الإِنْتصَار: ٢٦١، الخِلاَف: ٢/١٤٦، الفَقِيه: ٤/٧٤، سُنن ٱبن مَاجَه: ٢/٨٥٠، السُّنن الكُبرىٰ: ٧/٣٦٠، كَنْز العُمّال: ٥/٣٠٥، مَجْمَع الزّوَائِد: ١٠/٢٩٥.

(٤) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٢/١٣١، صَحِيح مُسْلِم: ١/٥١ ح ٣٢، سُنن الدَّارمي: ٢/٢١٨، سُنن ٱبن مَاجَه: ٢/١٢٩٥ ح٣٩٢٧، سُنن أَبِي دَاود: ٢/٩٣ح ١٥٥٦، سُنن التِّرمذي: ٥/٣ح ٢٦٠٦، سُنن النَّسائِي: ٧/٧٧، مُسْنَد أَحْمَد: ١/١١ و ١٩، السُّنن الكُبرىٰ: ٨/١٧٦. مَع إِخْتلاَف بِبَعض الأَلفَاظ. كَشْف الرّمُوز: ١/٤٣٠، التّفسِير الكَبِير: ١٦/٣٢، الأُمّ: ٦/١٧٩، المَجْمُوع: ١٦/٥٩، مَجْمَع الزّوَائِد: ٦/١٥٢، مُسنَد أَبِي يَعلىٰ: ١٠/٥١٧، المُعجَم الصَّغِير: ٢/١١٠.

(٥) أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: بَاب ٱستتَابة المُرتَدِين، وكتَاب ٱلأَنْبِيَاء عَلاَمَات النُّبوَّة فِي ٱلإِسْلاَم ـ وبَاب مَن رَايا بِقرَاءة ٱلْقُرْآن، أَو تَأكل بِهِ ـ وبَاب قِتَال الْخَوَارِج، والمُلحدِين بَعد إِقَامَة الحُجَّة عَلَيْهِمْ، وصَحِيح مُسْلِم: ١/٣٩٣، كَشف الغمّة: ١/٢٦٤، وصَحِيح مُسْلِم أيضاً كتَاب الزَّكَاة: ٢/٧٤١بَاب ٤٧، وفِي: ٣٩٤ و ٣٩٦ مِن نَفْس الْمَصْدَر، مِثْله فِي: ٧٤٢، وفِي كَنْز الْعُمَّال: ١١/٣٠٨ مِثْله.
وفِي صَحِيح مُسْلِم: ٢/٧٤٦بَاب ٤٨، وَكَنز الْعُمَّال: ١١/٢٠٤ و ٢٠٦، صَحِيح مُسْلِم: ١/٣٩٨، و: ٢/٧٥٠، كَنز الْعُمَّال: ١١/٢٠٥ و ٢٠٧، و: ١١/٣٠٥ و ٣٠٦، ومُسْنَد أَحْمَد: ٥/٤٣٣ مِثْله بِإِضَافة: فَإِذَا لقَيتمُوهُم فٱقتلُوهُم ـ كرّرها ﷺ ثَلاَث مَرَّات ـ.

وَفِي كِتَاب المُغْني لِابْن قُدَامَة مَا نصّه بالحَرف: « أَنَّ رَجُلاً ٱستَأذَن رَسُول الله بقَتْل رَجُل مِنْ المُسْلِمِين !.

فَقَال الرَّسُول: أَلَيْسَ يَشْهَد أَنْ لاَ إِله إِلَّا الله ؟.

قَالَ: بَلىٰ، ولَكن لاَ شَهَادَة لَهُ.

قَالَ الرَّسُول: أَلَيْسَ يُصَلّي ؟.

قَالَ: بَلىٰ، وَلَكن لاَ صَلاَة لَهُ.

قَالَ النَّبيّ: أُولَئك الَّذِين نهَاني الله عَنْ قَتْلِهم »[1].

ثُمَّ قَالَ صَاحِب المُغني: وَإِذَا ثَبَتَت رَدّته بالبَينَة أَو غَيْرهَا، فَشَهد أَنْ لاَ إِله إِلَّا الله وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله لَمْ يَكْشف عَنْ صحَة مَا شَهد عَلَيه بِهِ، وَخُلّيَ سَبِيلَه.

وهَذَا الكِتَاب فِي الفِقْه عَلَىٰ مَذْهَب الحَنَابلَة، وهُو المُعْتَمد عِنْدَ الوَهَابيَة، هَذَا، إِلَىٰ أَنَّ المَعهُود مِنْ طَرِيقَة الشَّارع التَّشَدُّد وَالْإِحْتِيَاط فِي أَمر التَّكفِير، وهُو مِنْ المَوَارد الَّتي يَتَغلب فِيهَا الضَّعِيف عَلَىٰ القَوي، فَلَو وجدَ (٩٩) وَجهاً للتَّكفِير، وَوجد وَجْه وَاحد لعَدَمه تَغلب الوَاحد عَلَىٰ التّسعَة وَالتّسعِين.

وَعَلَىٰ الرَّغم مِنْ الآيَات القُرآنيَة، والْأَحَادِيث النَّبوّيَة الَّتي جَاءَت فِي الصّحَاح السّتة وغَيْرهَا، وعَلَىٰ الرَّغم مِنْ قِيَام الْإِجْمَاع مِنْ يَوْم الْإِسْلاَم الأَوّل إِلَىٰ آخر يَوْم، وعَلَىٰ الرَّغم مِنْ أَنَّ التَّسَامح مِنْ فَضل الرَّحمٰن، والتَّعَصب مِنْ لَعنَة الشَّيطَان، عَلَىٰ الرَّغم مِنْ ذَلِكَ وَغَير ذَلِكَ فَقَد جَزَم ٱبْن تَيْميَّة بأَنَّ النُّطق بالشّهَادَتَين لاَ يَكْفي، والعِلْم بهمَا لاَ يُجْدي، وَالصَّوم والصَّلاَة، والحَجّ، وَالزّكَاة لاَ يَنْفَع إِلَّا مِنْ آمَن بآرَاء ٱبْن تَيميَّة، وَكَفرَ بغَيرهَا.

(١) أُنظر، المُغْني لِابْن قُدَامَة: ٧ / ١٢٧ و ١٤١. (مِنْهُ ﵀).

وَلاَ شَيء أَدَل عَلَىٰ ذَلِكَ مِنْ أَنَّه قَسّم المُشرِكِين إِلَىٰ نَوعَين: نَوع لاَ يَنْطُق بالشّهَادتَين، وَلاَ يَصُوم ويُصَلّي، وَلاَ يَحجّ وَيُزكي، وَلاَ يُؤمِن بحسَاب وَعقَاب، وَالنَّوع الآخر مِنْ المُشركِين يَنْطُق بلاَ إِلـه إِلاَّ الله وَبِمُحَمّد رَسُول الله، وَيَصُوم ويُصَلّي وَيَحجّ وَيُزكي، ويُؤمِن بالحسَاب وَالعقَاب، وهَذَا النَّوع هُم المّارقُون مِنْ الإِسْلاَم، لاَ لشَيء إِلَّا أَنّهُم لاَ يَعْتَقدُون كُلّ مَا يَعْتَقدهُ ٱبْن تَيْمِيَّة[1]، وهَكَذَا بَلَغ بِهِ التَّشدُد أَنْ لاَ يَرضىٰ إِلَّا عَمّن وَافَقهُ فِيمَا هُو عَلَيه، والَّذي أَفْهمَه مِنْ هَذَا التَّشدُد أَنّه تَمَاماً كَالَّذين عنَاهُم الله بقَوله: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[2].

مِن أقوال ابن تيمية:

قَالَ ٱبْن تَيْمِيَّة وَاضع حَجَر الأَسَاس لمَذْهَب الوَهَابِيَة مَا نَصّه بالحَرف: «فَإِنَّ عَامّة الَّذِين يَقرُون بالتَّوحِيد فِي كُتُب الكَلاَم، والنَّظَر غَايَتهُم أَنْ يَجْعلُوا التَّوْحِيد ثَلاَثَة أَنوَاع، فَيَقُولُون: هُو وَاحد بذَاته، لاَ قَسِيم لَهُ، وَوَاحد فِي صفَاته، لاَ شَبيه لَهُ، وَوَاحد فِي أَفْعَاله لاَ شَرِيك لَهُ»[3]. وقَالَ فِي كِتَاب آخر: «وَقَد غَلَط فِي مُسَمّىٰ التَّوْحِيد طَوَائِف مِنْ أَهْل النَّظَر وَالكَلاَم، وَمِن أَهْل الإِرَادَة والعِبَادَة، حَتّىٰ

(١) إِذَا صَحّ هَذَا التَّقسِيم فَإِنّمَا يَصحّ وَيَصدُق عَلىٰ مَنْ قَسّم المُشرِكِين إِليهمَا، قَالَ النَّبيّ الأَعْظَم ﷺ: «مَنْ كَفّر أَخِيه بغَير تَأوِيل فَهُو كَمَا قَالَ» أَي كَافر (أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٥ / ٢٢٦٣ ح ٥٧٥٢، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ١٠ / ٢٠٨. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) ٱلْبَقَرَة: ١٢٠.

(٣) أُنظر، الرّسَالَة التَّدمُريَّة: ٦٢. (مِنْهُ ﷺ).

قَلبُوا حَقِيقَته فِي نفُوسهِم »[١]. وَقَال: « فَسَوىٰ بَيْنَ المُؤمِنِين وَالمُشرِكِين »[٢].

ومَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ جَمِيع عُلمَاء الكَلاَم مُشْرِكُون، وَكَذَلكَ العَابدُون المُتَعبدُون لاَ يَنْفعهُم إِيمَانهم بأَنَّ الله وَاحد بذَاته، وَاحد بصفَاته، وَاحد بأَفْعَاله... يَقُول الله وَرَسولَهُ: أَنَّ المُسْلِمِين هُم الَّذِين لاَ يَسْتَكبرُون عَلَىٰ كَلمَة التَّوْحِيد »، وَيَقُول ٱبْن تَيْمِيَّة: كَلّا، أَنَّهُم مُشركُون، وَإِنْ لَمْ يَسْتَكبرُوا عَلَيهَا. وَأَرَاد الله وَالرَّسُول أَنْ يَجْمعَا صفُوف المُسْلِمِين بالقَصد إِلَىٰ بَيْت الله الحَرَام، والصَّلاَة إِلَىٰ قِبلَة وَاحدَة، وَيَأبىٰ ٱبْن تَيْمِيَّة إِلَّا أَنْ يُشَتّت، وَيُفرّق، وَيُفَتت، وَإِنْ نَطقُوا بالشّهادَة، وَصلّوا جَمِيعاً إِلَىٰ القِبلَة وَاحدَة، وَحَجّوا إِلَىٰ بَيْتٍ وَاحد.

عُلمَاء الكَلاَم الَّذِين لاَ يَدعُون مَعَ الله إِله آخر، وَلاَ بَعْد مُحَمَّد نَبيَّاً آخر، عُلمَاء الكَلاَم الَّذِين ذَبوا عَنْ الإِسْلاَم، وَدفَعُوا عَنْهُ الشُّبهَات، وَنَاضلُوا أَهْل البِدَع، وَأَحْسنُوا كُلّ الإِحْسَان فِي نُصرَة الكِتَاب والسُّنَّة، عُلمَاء الكَلاَم هَؤْلاَء مُشركُون عِنْدَ ٱبْن تَيْمِيَّة أَمَام الوهَابيِّين، لاَ لشَيء إِلَّا لأَنَّهم نَزّهُوا الله عَنْ المَثِيل، وَالشَّبيه وَالشَّرِيك.

وَالآنْ تَعَال مَعي لنَقرَأ رَدّ« ٱبْن تَيْمِيَّة عَلَىٰ المُتَكلمِين »؛ قَالَ: « يُرِيدُون مِنْ هَذَا اللَّفظ ـ أَي نَفي المَثِيل، وَالشَّبِيه، وَالشَّرِيك نَفي عُلو الله عَلَىٰ عَرْشه، وَمُبَايَنته لخَلقه، وَٱمْتيَازه عَنْهُم، وَنَحو ذَلِكَ مِنْ المَعَاني المُسْتَلزمَة لنَفيَه وَتَعطِيلَه »[٣].

وَتَوضِيح كَلاَمه هَذَا أَنَّ الله فِي وَاقعِهِ لاَ يَمتَاز عَنْ خَلْقه، لاَ فِي ذَاته، وَلاَ فِي

(١) أُنظر، ٱقْتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَصْحَاب الجَحِيم: ٤٥٩. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، ٱقْتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَصْحَاب الجَحِيم: ٤٦٥. (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر، الرّسَالَة التّدمُريّة: ٦٤. (مِنْهُ ﷺ).

صفَاته، وَلاَ فِي أَفْعَاله، وَلَكن المُتَكلمِين يَجْعلُونه مُبَايناً وَممتَازاً عَنْ الخَلق، وهَذَا الإِمْتيَاز وَالتَّبايُن يَسْتَلزم تَعْطِيل الله، وَبالتَالي، نَفيَه وَتَعطيلَه مِنْ الأَسَاس، وَالنَّفي وَالتَّعطِيل جحُود وَشِرك، فَالمُتكلمُون، إِذَن، مُشْركُون...

أَرَأيتَ إِلىٰ هَذَا التَّفْكِير وهَذَا المَنْطق؟. كَيْفَ يَسْتَخرج الشِّرك مِنْ التَّوْحِيد، وَالكُفر مِنْ الإِسْلاَم، والإِلْحَاد مِنْ الإِيمَان؟. لَقَد قَالَ عُلمَاء البَيَان: أَنَّ الكَلاَم يَحْتَمل الصّدق وَالكَذب، ولَكن حَيْث يَكُون كُلّ مِنْ الصّدق وَالكَذب مُمكنَاً، وَالكَلاَم يَتَحملهُما مَعَاً، أَمّا حَدِيث لاَ يُمكن إِلاَّ الكَذب، بحَيْث لاَ يتَأتىٰ الصّدق بحَال، مِثْل المَوجُود مَعدُوم، والعِلْم جَهْل، وَالظُّلم عَدْل، وَاللَّيل نهَار، وَالحُبّ بُغض، وَالأَمَانَة خيَانَة، أَمّا هَذَا الكَلاَم، وَمَا إِليه فَهُو لَغو وَهَذيَان.

وَأَيْضَاً قَالَ ٱبْن تَيْميَّة فِي كِتَاب «نَقْض المَنْطق»: «أَو يُقَال هُم ـ أَي المُتكلمُون ـ لمَا فِيْهم مِنْ العِلْم يُشبهُون عَبد الله بن أَبي سَرَح الَّذي كَان كَاتب الوَحي، فَٱرْتَد، وَلحقَ بالمُشركِين، فَأَهْدَر النَّبيّ دَمه عَام الفَتْح»[1]. وقَالَ: «وكَذَلكَ المُتكلمُون المُخلطُون الَّذِين يَكُونُون تَارَة مَعَ المُسْلِمِين، وَإِنْ كَان مُبتَدعِين ـ يُرِيد بالمُبتَدعِين مَنْ لَمْ يَقُولوا بقَولَه ـ وَتَارة مَعَ الفَلاَسفَة الصَّائِبين،

(١) أُنظر، نَقْض المَنْطق: ٤٦. (مِنْهُ ﷺ). عَبدالله بن سَعَد بن أَبي سَرَح الَّذي أَسْلَم وَهَاجر إِلىٰ الْمَدِينَة...، ثُمّ ٱرْتد مُشركَاً، وَصَار إِلىٰ قُرَيْش بمَكَّة.. وقَد أَهْدَر رَسُول الله ﷺ دَمه، وَأَمر بقَتْلَه وَلَو وجِد مُتَعَلِّقاً بأَستَار الكَعبَة... ولَكِنَّهُ فَرّ إِلىٰ عُثْمانَ أَخِيه مِن الرّضاعَة فغيَّبه عِندَه مُدة، ثُمّ وَلَّاهُ فِي زَمَن خِلاَفَته مِصْر. أُنظر، الإِسْتِيعَاب: ٢ / ٣٦٧ برَقم: ٤٧١١، الإِصَابَة: ٢ / ٣٠٩، البدَايَة وَالنّهايَة: ٧ / ١٥٢، ٱبن الأَثِير: ٣ / ٤٣، تَأرِيخ الطّبريّ: ٥ / ٤٩، الإِستِيعَاب: ١ / ٩١٨، المعَارف: ١٣١ و ١٤١، صَحِيح البُخَاري: ٢ / ٥٠٧ ح ١٣٣٥ و ١٣٨٨ و: ٦ / ٢٥٣٨ ح ٦٥٢٦ و ٦٨٥٥، صَحِيح مُسْلِم: ١ / ٥١ ح ٢٠، صَحِيح ٱبن حبَّان: ١ / ٤٤٩ ح ٢١٦، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١ / ٥٤٤ ح ١٤٢٧، سُنن التّرمذي: ٥ / ٣ ح ٢٦٠٧، مَجْمع الزَّوَائد: ٦ / ٢٢٥.

وَتَارَة مَعَ الكُفّار المُشركِين »[١].

فَأَبُوا الحَسَن وَأَتبَاعه مِنْ المُسْلِمِين الَّذِين يُعدّون بالمَلاَيِّين وَالغَزّالي، وَالنُّوبَختي، ومُحَمَّد بن كَرَام، وَالبَاقلاَني، وَوَاصل بن عَطَاء، والنّظَام الرَّازي، وَالإِيجي، وَالجُرجَاني، كُلّ هَؤلاَء وَأَشيَاعهم، وَمِن إِلَيْهِم مِنْ أَقطَاب المُسْلِمِين مُشركُون، مُرتَدُون، مُبتَدعُون، صَائبُون، لاَ شَيء إِلَّا لأَنّهُم خَالفُوا ٱبْن تَيْميَّة فِي رَأي مِنْ آرَائه، وقَوْل مِنْ أَقْوَالَه.

أَنَّ عِلْم الكَلاَم هُو المَعْرفَة العَقليّة الَّتي يَبْتَني عَلَيهَا الدِّين والعَقِيدَة الإِسْلاَميَّة، فَإِذَا كَانَت هَذِه المَعْرفَة كُفر وَشِرك، وَبدعَة وَضلاَلَة فَمَاذَا يَكُون الدِّين والإِسْلاَم؟ وإِذَا كَان العُلمَاء الكُبّار كَالأَشعَري، وَالغزّالي، وَأَضرَابهُما مُشركُون، فَمَن هُو المُسْلِم يَا تُرىٰ؟؟!!.

وَلاَ يَقْتَصر وَيَنْحَصر تَكفِير ٱبْن تَيْميَّة فِي العُلمَاء، فَإِنَّ كَلاَمهُ صَرِيح بتَكفِير كُلّ مَنْ يُعَظّم قَبْر الرَّسُول ويُصَلّي عِنْدَه، وَيَقصدَه للزّيَارَة، وَبَديهَة أَنَّ المُسْلِمِين جَمِيعاً يُعَظّمون القَبر الشَّرِيف، وَيُصلّون عِنْدَه، وَيَقصدُونه للزّيَارَة[٢]، قَالَ فِي

(١) أُنظر، نَقْض المَنْطق: ٨٨. (مِنْهُ ﵁).

(٢) أُنظر، قِصَّة الحَضَارة لـ« ول ديورانت »: الجُزء الثَّانِي مِن المُجلَّد الأَوَّل: ٣٠.

وَالحَدِيث عَن القُبُور وَالأَموَات كَثِير، وَلَكنْ نَقْتَطف بَعضاً مِنْهَا عَلىٰ سَبِيل المِثَال:

فَفي وَصِيّة النَّبيّ ﷺ لأَبِي ذَرّ: يَا أَبَا ذَرّ، زُر القُبُور تَذكُرْ بِها الآخِرَة وَلاَ تَزُرها لِيلاً، وَغَسِّل المَوتىٰ يَتحَرّك قَلبُك، فإِنَّ الجَسَد الخَاويَ عِظَةٌ بَلِيغة، وَصلِّ عَلىٰ المُوتىٰ فإِنَّ ذَلِكَ يُحزِنُك، فإِنَّ الحَزِين فِي ظِلِّ الله. أُنظر، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١ / ٣٧٧ و: ٤ / ٣٣٠، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ٤ / ١١٨، شَرح نَهج ٱلْبَلاَغَة لِإبْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١٨ / ٣٢٣ و: ٢٠ / ٢٤٤، الجَامِع الصَّغِير: ١ / ٤٦٨ ح ٣٠١٩ و: ٢ / ٢٩ ح ٤٥٥٤، الْعُهُود المُحَمَّدِية: ٦٠٠، كَنز العُمَّال: ١٥ / ٦٤٩ ح ٤٢٥٦٨ و ٤٣٥٦٥، فَيض ⇔

↔ القَدِير شَرح الجَامِع الصَّغِير: ٣/٢٠٩ و: ٤/٨١ح ٤٥٥٤، الدُّر المَنثور: ٥/١٣٧، لِسَان المِيزَان: ٦/٣٠٢ح ١٠٨٣.

وَوُجِد عَلىٰ قَبرٍ مَكْتُوباً، كمَا جَاء فِي كتَاب التّوَابِين لِابْن قُدامة: ٢٠٦ ح ٧٨، تَأرِيخ دِمشق: ٢٧/٢٩٨، الْبَيَان فِي أُسد الغَابَة: ٣/٩٦، أُسد الغَابَة: ٣/١٣٥، ذَيل تَأرِيخ بَغداد: ٢/١٨٧.

مُقِيمٌ إِلىٰ أنْ يَبعثَ الله خَلْقَهُ لقَاؤكَ لاَ يُرجَىٰ وَأَنت رَقِيبُ

تَزِيدُ بَلىًّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيلةٍ وتُنْسىٰ كَمَا تَبلىٰ وَأَنت حَبِيبُ

وَقَالَ الحَسَن عليه السلام: مَاتَ صَدِيق لنَا صَالِح، فَدْفنَّاه وَمَدَدْنَا عَلىٰ القَبْر ثَوباً، فَجَاء صِلَة بنُ أُشَيم، فَرفَع طَرفَ الثّوب وَنَادَىٰ: يَا فُلاَن، ثُمَّ قَالَ شِعراً، كمَا جَاء فِي الطَّبقات الكُبرىٰ: ٧/١٥٣، لِسَان العَرب: ١٢/٤١٠، كِتَاب الْعَيْن: ٢/٩٢، تُحْفَة الأَحْوَذي: ٦/٤٩١، الإِصَابَة: ٤/٤١٢ الرَّقم «٥٥٥٨».

إنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِن ذِي عَظِيمةٍ وإلاَّ فإِنِّي لاَ إخَالُكَ نَاجِيَا

وَفِي الحَدِيث المَرفُوع، إنَّه صلى الله عليه وآله كَانَ إذَا تَبع الجِنَازة أَكْثَر الصُّمَات؛ ورُئِيَ عَلَيهِ كَآبةٌ ظَاهِرَة، وَأَكْثَر حَدِيثَ النَّفس. أُنظر، الجَامِع الصَّغِير: ٢/٣٤٠ح ٦٧٣٢، كَنز العُمَّال: ٧/١٥٨ ح ١٨٥١١، فَيض القَدِير شَرح الجَامِع الصَّغِير: ٢/٣٦٦ح ١٨٦٨ و: ٥/١٨٥ح ٦٧٣٢، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ١/٣٨٥، سُبل الْهُدَىٰ وَالرَّشاد: ٨/٣٦٣.

سَمِع أبُو الدَّرداء رَجُلاً يَقُوْل فِي جِنَازة: مَن هَذا؟.

فَقَال: أَنْتَ، فإنْ كَرِهت فَأنَا. أُنظر، شَرح نَهْج ٱلْبَلاَغَة لِابْن أبِي ٱلْحَدِيد: ١٨/٣٢٣.

سَمِع الحَسنُ عليه السلام ٱمْرَأَةً تَبكِي خَلف جِنازة، وَتَقُوْل؛ يَا أَبتَاه، مِثلَ يَوْمِك لَمْ أَرَه!.

فَقَال: بَل أَبُوك مِثل يَوْمِه لَمْ يَرَه. شَرح نَهْج ٱلْبَلاَغَة لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١٨/٣٢٣، الإِعتبَار لِابْن أَبِي الدُّنْيَا: ٣٦.

وَكَانَ مَكحُولٌ إذَا رَأىٰ جِنَازة قَالَ: ٱغدُ فَإنّا رَائِحُون. أُنظر، المُصَنَّف لعَبدالرَّزاق الصَّنعانِي: ٣/٥٤٩ ح ٦٦٦١، تَأرِيخ دِمشق: ٤٧/١٩٤ و: ٦٧/٣٧٨، البدَاية والنّهاية: ٨/١٢٢، سِير أَعْلاَم الذَّهبي: ٢/٦١٥، حلية الأَوْلِياء: ١/٣٨٣.

↔

كِتَاب ٱقتضَاء الصِّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَهْل الجَحِيم: «قَد زَين الشَّيطَان لكَثِير مِنْ النَّاس سُوء عَمَلهُم، وَٱسْتَزَلَهُمْ عَنْ إِخلاَص الدِّين لرَبّهم إِلَىٰ أَنوَاع مِنْ الشِّرك، فَيَقصدُون بالسَّفر، وَالزِّيَارة رَضىً غَير رَضىٰ الله، وَالرَّغبَة إِلَىٰ غَيْرِه، وَيَشدُون

↔ وَقَالَ ٱبن شَوْذَب: ٱطّلعَت ٱمْرَأَة صَالِحة فِي لَحْدٍ، فَقَالت لاِمرَأةٍ مَعَهَا: هَذَا كُنْدُوج العَمَل - يَعْنِي خِزَانته. وَكَانَتْ تُعطِيها الشَّيء بَعد الشَّيء تَأمرُهَا أَنْ تَتصدَّق بِهِ، فَتَقُوْل: ٱذهَبي فَضَعي هَذَا فِي كُنْدُوج العَمَل. أنظر، شَرح نَهْج ٱلْبَلاَغَة لِاِبْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١٨ / ٣٢٣.

وَقَالَ أبُو عَام الكلاَبي الشَّاعر، الزَّاهد، كمَا جَاء فِي شَرح نَهْج ٱلْبَلاَغَة لِاِبْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١ / ١١٥٨ و: ١٨ / ٣٢٤.

أَجَازِعةٌ رُدَينةُ أنْ أَتَاها ... نَعِيّي أَمْ يَكُون لهَا ٱصْطِبَارُ!
إذَا مَا أَهْلُ قَبرِي وَدّعُوني ... وَرَاحُوا وَالأكفُ بِهَا غُبارُ
وَغُودِرَ أَعظُمِي فِي لحدِ قَبرٍ ... تُراوِحُه الجِنَائب وَالقِطارُ
تَهُبُّ الرِّيح فَوق مَحطِّ قَبْري ... وَيَرعىٰ حَولَه اللَّهَقُ النّوارُ
مُقِيم لاَ يُكلِّمني صَدِيقٌ ... بِقَفر لاَ أَزورُ وَلاَ أُزَارُ
فَذَاكَ النَّأيُ لاَ الهِجْرَانُ حَوْلاً ... وَحَوْلاً ثُمَّ تَجتَمعُ الدِّيَارُ

وَقَالَ شَاعِر آخر، كمَا جَاء فِي شَرح نَهْج ٱلْبَلاَغَة لِاِبْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١٨ / ٣٢٤.

كَأنّي بِإخوَاني عَلىٰ حَافَتيْ قَبْري ... يُهيلُونه فَوْقي وَأدمُعُهمْ تَجري
فَيا أَيُّها المُذري عَليَّ دِمُوعَه ... ستُعرض فِي يَوْمِين عَنّي وَعن ذِكري
عَفَا اللهُ عَني يَوْمَ أُترك ثَاوِياً ... أُزارُ فَلاَ أَدْري وَأُجفىٰ فَلا أَدْري

وَجَاء فِي الحَدِيث المَرفُوع: «مَا رَأيتُ مَنظَراً إلاَّ وَالقَبرُ أَفْظَع مِنْهُ». أُنظر، تَنْبِيه الخَوَاطِر: ١ / ٢٨٤، سُنن ٱبن مَاجه: ٢ / ١٤٢٦ ح ٤٢٦٧، إثبَات عَذَاب القَبْر لِلبَيهقي: ١٣١، الجَامِع الصَّغير: ٢ / ٤٩٦ ح ٧٩١٠، كَنز العُمَّال: ١٥ / ٦٤١ ح ٤٢٥٢٨، فَيض القَدِير شَرح الجَامِع الصَّغير: ٥ / ٥٧٠ ح ٧٩١٠، تَأرِيخ بَغدَاد: ٦ / ٨٧ الرَّقم «٣١٢٥»، تَهذِيب الكَمَال: ٣٠ / ١٤٨، سُبل الْهُدَىٰ وَالرَّشاد: ٨ / ٣٨٢، مُسْنَد أَحمد: ١ / ٦٣، سُنن التِّرمِذي: ٤ / ٤٧٩ ح ٢٣٠٨.

وَفِي الحَدِيث أيضاً: «القَبْر أَوَّل مَنزلٍ مِن منَازِلِ الآخِرَة، فَمن نَجا مِنهُ فَما بَعدَه أَيسَر، وَمَن لَمْ يَنْجُ مِنْهُ فَمَا بَعدَه شَرٌّ مِنْهُ». أُنظر، شَرح نَهْج ٱلْبَلاَغَة لِاِبْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١١ / ١٥٩ و: ١٨ / ٣٢٤، إثبَات عذَاب القَبْر: ١٣١، السُّنن الكُبرىٰ لِلبَيهقِي: ٤ / ٥٦.

الرِّحَال إِلَىٰ قَبْر نَبيّ، أَو صَاحِب، أَو صَالح، أَو مَنْ يَظنُون أَنَّه كَذَلكَ»[١]. فزيَارَة قَبْر الرَّسُول عِنْدَ ٱبْن تَيْميَّة غوَايَة مِنْ الشَّيطَان، وَضَرب مِنْ الشِّرك، حَتَّىٰ وَلَو قَصَد بهَا مَرضَاة الله وَثوَابه[٢].

---

(١) أُنظر، ٱقتضَاء الصِّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَهْل الجَحِيم: ٤٥٧. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) لَقَد جَاء فِي فُتُوح الشَّام أَنَّ عُمر لمَّا صَالح أَهْل بَيْت المُقدّس، وقَدِم عَلَيهِ كَعْب الأَحبَار وَأَسلَم فَرِح بِإِسلاَمه، وقَالَ لَهُ: «هَل لَك أَنْ تَسِير مَعي إِلَىٰ المَدِينَة وَتَزُور قَبْر النَّبيّ ﷺ وَتَتمتَّع برُويَته؟ فَقَالَ: نَعْم. وَلمَّا قَدِم عُمر المَدِينَة مِن فتوح الشَّام كَان أَوّل مَا بَدَأ بِالمَسْجِد وَسَلّم عَلَىٰ رَسُول الله ﷺ». أُنظر، فُتُوح الشَّام: ١/ ١٤٨، الإِستيعَاب: ٢/ ٥٢٦ رَقم «٨٢٥، أَنْسَاب الأَشرَاف: ١/ ٤٩٣ رَقم «٩٩٣»، العِقد الفَرِيد: ٥/ ١٢، شَرْح المواهب: ٨/ ٢٩٩، المَجْمُوع: ٢/ ١٧٨.

وَفِي (وَفَاء الوَفَا) للسَّمهُودي: رَوىٰ عَبدالرَّزَاق بِإِسنَاد صَحِيح أَنَّ ٱبْن عُمْر كَان إِذَا قَدِم مِن سَفرٍ أَتىٰ قَبْر النَّبيّ ﷺ فَقَالَ: «السَّلاَم عَلَيك يَا رَسُول الله، السَّلاَم عَلَيك يَا أَبَا بَكْر، السَّلاَم عَلَيك يَا أَبْتَاه». أُنظر، وَفَاء الوَفَا: ٢/ ١١٢، المُصنّف لعَبدالرَّزاق الصَّنعَاني: ٣/ ٢٢٢ ح ١٤٢، الأَذْكَار النَّوويَة: ٢٠٤، كَشف القنَاع: ٢/ ٦٥، المُغني: ٥٩٠، المَجْمُوع: ٨/ ٢٧٢، مُغني المُحتَاج: ١/ ٥١٢.

وَفِي المُوطَّأ مِن روَايَة يَحيىٰ بن يَحيىٰ أَنَّ ٱبْن عُمْر كَان يَقف عَلَىٰ قَبْر النَّبيّ ﷺ فَيُصليّ (فَيُسَلّم) عَلَىٰ النَّبي ﷺ وعَلَىٰ أَبي بَكْر وَعُمر». أُنظر، مُوطَّأ الإِمَام مَالك: ١/ ٢٨، حوَاشي الشَّروَاني: ٤/ ١٤٥، فَضل الصَّلاَة عَلىٰ النَّبيّ للجَهْضَمي: ٨٤، سُبل الهُدىٰ وَالرَّشَاد: ١٢/ ٣٨٩، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٤/ ١٥٦، الإِغَاثَة: ٢، السُّنن الكُبرىٰ: ٥/ ٢٤٥، المُصنَّف لعَبدالرَّزاق الصَّنعَاني: ٣/ ٥٧٦ ح ٦٧٢٤، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٧/ ٢٥٠، الرُّوَاة عَن سَعِيد بن مَنْصُور: ٤٣، تَأرِيخ دِمَشق: ٦٦/ ١٦١، مِيزَان الإِعتدَال: ٤/ ٣٩١.

وعَنْ ٱبْن عَون: «سَأَل رَجُل نَافعاً: هَل كَان ٱبْن عُمر يُسلِّم عَلَىٰ القَبْر؟ قَالَ: نَعْم. لَقَد رَأَيتهُ مِئَة مَرّة أَو أَكْثَر مِن مِئَة مَرَّة. كَان يَأتي القَبْر فَيقُوم عِندَه، فَيَقُول: السَّلاَم عَلَىٰ النَّبيّ. السَّلاَم عَلَىٰ أَبي بَكْر. السَّلاَم عَلَىٰ أَبي». أُنظر، الشّفا بِتَعرِيف حقُوق المُصطَفىٰ: ٨٦، فَضل الصَّلاَة عَلىٰ النَّبي، الجَهْضَمي: ٨٢.

وفِي مُسْنَد أَبي حَنِيفَة عَنْ ٱبْن عُمْر: مِن السنَّة أَنْ تَأتِي قَبْر النَّبيّ ﷺ مِن قِبل القِبْلَة، وَتَجعل ظَهرَك إِلَىٰ القِبلَة، وَتَسْتَقبل القَبْر بوَجْهك. ثُمَّ تَقُول: «السَّلاَم عَلَيك أَيُّهَا النَّبيّ وَرَحمَة الله وَبَركَاته». أُنظر، شَرْح مُسْنَد أَبي حَنِيفَة لمُلا عَليّ القَاري الهَروي: ٢٠٢، كَشْف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحمَّد بن ⟷

⇔ عَبدالوهّاب، السَّيِّد الأَمِين: ٤٧١، نَيل الأَوطَار: ٤ / ٣٢٤، سُنن ابن مَاجه: ٢ / ٢٦٨، رَدّ المحتَار: ٢ / ٢٦٢، كَنز المَطَالب: ١٧٩، مِصبَاح الظَّلام: ٢ / ١٤٥، الفِقْه عَلىٰ المَذَاهب الأَربعَة: ١ / ٥٩٠.

وَقَد استفَاض عَنْ عُمْر بن عَبدالعَزيز أَنَّه كَان يَبرد البَريد مِن الشَّام، يَقُول: «سَلِّم لِي عَلىٰ رَسُول الله ﷺ. وذَلِكَ فِي زَمن صَدْر التَّابِعِين». أُنظر، البِدَاية وَالنّهايَة: ٩ / ٢١٤، دَفع الشُّبهَة عَن الرَّسُول للحُصني الدّمشقي: ١٨٣.

وَمِمَّن ذكَر ذَلِكَ عَنْهُ الإِمَام أَبُو بَكْر بن عَاصم النَّبِيل. قَالَ فِي مَنَاسكهِ: «وكَان عُمْر بن عَبدالعَزيز يَبْعَث بِالرَّسول قَاصداً مِن الشَّام إِلَىٰ المَدِينَة لِيُقرىء النَّبيّ ﷺ السَّلاَم، ثُمَّ يَرجَع». أُنظر، شَفَاء السّقام: ٤١ و ١٤٥، دَفع الشُّبهَة عَن الرَّسُول للحُصني الدّمشقي: ١٨٣، تَطهِير الفُؤاد للشَّيخ مُحَمَّد بَخِيت الحَنَفي: ٤٧، كَشف الإِرتيَاب: ٣٧٠، وَفَاء الوَفَا: ٢ / ٤٠٩ و ٤١٠.

أَمّا المَنْقُول مِن فِعْل سَائِر المُسْلِمِين، فَفِي وَفَاء الوَفا ذكَر المؤَرخُون وَالمُحدِّثُون... أَنَّ زيَاد بن أَبيهِ أَرَاد الحَجّ. فَأَتَاهُ أَبُو بَكْرَة أَخُوه، وَهُو لاَ يُكلِّمه، فَأَخذ ابْنه فَأَجلسهُ فِي حِجرة لِيُخَاطبهُ وَيُسمِع زِيَاداً، فَقَالَ: إِنَّ أَبَاك فَعَل وَفَعَل، وَإِنّه يُرِيد الحَجّ، وَأُمّ حَبِيبَة زوّج النَّبيّ ﷺ هُنَاك، فَإِنْ أَذِنَت لَهُ فَأَعظم بِهَا مُصِيبَة وَخيَانة لِرَسُول الله ﷺ وَإِنْ حَجَبَتهُ فَأَعظم بِهَا حَجَّة عَلَيهِ. فَقَالَ زِيَاد: مَا تَدع النَّصِيحَة لأَخِيك، وَتَرك الحَجّ فِيمَا قَالَهُ البَلاَذُري. وَقِيل: حَجَّ ولَمْ يَزر مِن أَجْل قَول أَبي بَكْرَة... قَالَ السُّبكي: وَالقُصّة عَلَىٰ كُلّ تَقدِير تَشْهد، لأَنّ زِيَارَة الحَجّ كَانَت مَعْهُودَة مِن ذَلِكَ الوَقت. وإِلاَّ فَكَان يُمْكنه الحجَّ مِن غَير طَرِيق المَدِينَة، بَل هِي أَقْرَب إِلَيهِ لأَنَّهُ كَان بِالعرَاق. وَلَكن كَان إِتيَان المَدِينَة عِندهُم أَمراً لاَ يُتْرَك».

أُنظر، كَشف الإِرتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد بن عَبدالوهّاب، السَّيِّد مُحْسن الأَمِين ـ الطَّبعَة الثَّالثَة ـ الفَصْل السَّابع عَشَر فِي زِيَارَة القبُور: ٤٥٩ ـ ٤٨٣. وقَد استوعب فِيهِ البَحْث عَنْ مَسأَلة زِيَارَة القبُور مِن جَمِيع جوَانبهَا. وَقَد اعتَمدنَا عَلَيهِ فِيمَا أَورَدنَاه أَعلاَه، وَمَغزىٰ كَلاَم أَبي بَكْرَة هُو أَنَّ زِيَاداً ادّعىٰ بُنوته لأَبي سُفيَان، وَهِي غَير ثَابتَة شَرعَاً لأَنَّهُ وُلد نَتِيجَة لِعِلاَقَة غَير شَرعيَّة بَيْن أَبي سُفْيَان وَسميَّة أُمّ زِيَاد ـ وَأُمّ حَبِيبَة أُمّ المُؤْمِنِين هِي بِنْت أَبي سُفيَان، فَإِذَا ذَهَب زِيَاد لزِيَارَة الرَّسُول ﷺ فِي المَدِينَة فَلاَ بُدّ أَنْ يَزُور أُمّ حَبِيبَة أُمّ المُؤْمِنِين بِزَعم أَنَّهَا أُختَه، وَهِي لَيْسَت أُخْتَه لأَنَّهُ كَمَا ذِكْرنا لَيْس ابْنَاً شَرعيّاً لأَبي سُفْيَان فَإِذَا قَابَلتهُ عَلَىٰ أَنَّهَا أُخته تَكُون خِيَانة لِرَسُول الله ﷺ وإِذَا امْتَنعَت عَنْ مُقَابَلته كَان ذَلِكَ فَضِيحَة لَهُ، وَتَكذيباً لدَعوَاه البُنوّة لأَبي سُفيَان. أُنظر، شَفَاء السّقام: ٤١ و ١٤٥، دَفع الشُّبهَة عَن الرَّسُول ⇔

للحُصني الدّمشقي : ١٨٣ ، تَطهِير الفُؤاد للشَّيخ مُحَمَّد بَخِيت الحَنْفي : ٤٧ ، كَشف الإِرتيَاب : ٣٧٠ ، وَفَاء الوَفَا : ٢ / ٤٠٩ و ٤١٠ .

إِنَّ مَا قَدمنَاه يَكْشف بوضُوح عَنْ مَشروعيَّة الزِّيَارة . وَاستنَاداً إِلَىٰ هَـٰذِهِ المَشروعيَّة مَارس المُسْلمُون فِي جَمِيع عصُورهِم رِجَالاً وَنسَاءً هَذَا العَمْل بِإِعتبَاره شَعِيرَة مِن شَعَائر الله ، ولَمْ يُنْكر عَلَيهِم ذَلِكَ أَحد مِن فُقهَائهِم وَمُحدّثِيهِم وَوعّاظهِم ، بَل حَثُّوهُم عَلَىٰ ذَلِكَ . ولَمْ يُعْرف الزَّجر عَنْ هَذَا العَمْل إِلاَّ مِن ٱبْن تَيْميَّة ، والشَّيْخ مُحَمَّد بن عَبدالوهّاب فِي العُصُور الأَخِيرَة ، وقَد وَاجَه عُلمَاء المُسْلِمِين هَـٰذَا المَوقِف الفِقْهي مِن هَذِهِ المَسْأَلَة بِالتَعجُّب وَالإِستنكَار ، وَبيّنُوا فَسَاد الرَّأي القَائِل بِالتَّحرِيم بِأَدلَّة مِن الكِتَاب ، وَالسُّنَّة ، وَالإِجمَاع ، وَدَلِيل العَقْل .

وإِذَن ، فَحِين وَجَّه أَئِمَّة أَهْل البَيْت شِيعَتهم لزِيَارَة الحُسَين عليه السلام فَإِنّما كَانُوا يُطَبِّقُون حُكماً شَرعيّاً عَامّاً عَلَىٰ مَورد مِن موَاردهِ الخَاصَّة وَهُو الحُسَين بن عَليّ ٱبن أَبي طَالِب . وقَد أَظْهَر أَئِمَّة أَهْل البَيْت عنَايَة كُبرىٰ بتَوجِيه المُسْلِمِين بعَامّة وَالشِّعيَة بخَاصَّة لزِيَارَة النَّبيّ صلى الله عليه وآله وأَئِمَّة أَهْل البَيْت ، والرِّجَال والنِّسَاء الَّذِين أَبلَوا بَلاءً حَسَناً فِي تَأرِيخ الإِسلاَم بجِهَاد أَعدَائه ، وَإِرسَاء قوَاعِده تَوصُّلاً إِلَىٰ غَايَات دِينِيَّة تَربَويَّة سَنُفصلهَا فِي الفِقْرَة التَّالِيَة مِن بَحْثنَا هَذَا .

هَذِه الأَحَادِيث المَرويَّة فِي النَّهي عَن زِيَارة القبُور مَنْسُوخَة ، وَالنَّاسخ لهَا حَدِيث عَلْقَمة بن مَرثد عَن سُليمَان بن بُرَيدَة عَن أَبيهِ عَن النَّبيّ صلى الله عليه وآله قَالَ : قَد كُنتُ نَهيتُكُم عَن زِيَارَة القبُور ، أَلاَ فَزُورُوهَا ، فَقَد أَذِن الله تَعَالىٰ لنَبيِّه صلى الله عليه وآله فِي زِيَارة قَبْر أُمّه ، وَهَذَا الحَدِيث مُخرّج فِي الكتَابَين الصَّحِيحَين للشَّيخَين .

أُنظر ، المُسْتَدرك عَلَىٰ الصَّحِيحَين : ١ / ٣٧٤ ، الوَفَا بِأَحوَال المُصْطَفَىٰ : ٢ / ٧٨ .

وَأَمَر رَسُول الله صلى الله عليه وآله أَنْ تُطرح القَتْلىٰ فِي القَلِيب ، فَطُرحُوا فِيهِ ، وَلمَّا أُلقُوا فِي القَلِيب وَقَف عَلَيْهِم صلى الله عليه وآله وَقَالَ : (يَا أَهْل القَلِيب بِئس عَشِيرة النَّبيّ كُنْتُم لِنَبيّكُم ! كَذّبتمُونِي وَصَدَّقني النَّاس .... ثُمَّ قَالَ : يَا عُتبَة ، يَا شَيبَة ، يَا أُميَّة بن خَلف ، يَا أَبَا جَهل بن هُشَام ، وَعدَّد مَن كَان فِي القَلِيب ، هَل وَجَدتُم مَا وَعَدكُم رَبّكُم حَقّاً ؟ فَإِنِّي وَجدتُ مَا وَعدنِي رَبّي حَقّاً ، فَقَال لهُ أَصْحَابه : أَتُكلِّم قَوماً مَوتىٰ ؟ فَقَال صلى الله عليه وآله : مَا أَنتُم بِأَسمَع لِمَا أَقول مِنْهُم وَلكنَّهُم لاَ يَسْتَطِيعُون أَنْ يُجِيبُونِي .... ثُمَّ ٱستَوصىٰ بِالأَسرىٰ خَيراً .

أُنظر ، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير : ٢ / ١٢٩ ، صَحِيح البُخَاريّ : ٢ / ١٠١ ، فَتح البَاري : ٧ / ٢٣٥ ، مُقدَمة فَتح البَاري : ٢٦٧ ، مُسْنَد ٱبن رَاهويه : ٢ / ٥٧٣ ، مُسْنَد أَحمد : ٢ / ١٣١ و : ٦ / ٢٧٦ ، المُصَنَّف لِابْن أَبِي شَيبَة : ١٤ / ٣٧٩ ، دَلاَئِل النُّبوَّة لِلبَيهقي : ٢ / ٣٣٢ و ٣٣٩ ، الكَامِل فِي

وقَالَ: «أَنَّ اللّات، وهِي صَنَم، كَان سَبَب عبادتها تَعْظِيم قَبْر رَجُل صَالح»[1] أَي أَنَّ تَعْظِيم قَبْر الرَّسُول يَسْتَتبع جَعْله صَنْمَاً، تَمَامَاً كَاللّات وَالعُزىٰ.

وقَالَ: «أَمَّا إِذَا قَصَد الرَّجُل الصَّلاَة عِنْدَ بَعْض قبُور الأَنْبِيَاء، أَو بَعْض

↔ التَّأرِيخ: ٢/١٢٩، المغَازي للوَاقدي: ١/١١٢، مُنْتَخَب مُسْنَد عَبد بن حميد: ٢٤٦ ح ٧٦٢، صَحِيح ابن حبَّان: ١٥/٥٦٢، كَنز العُمَّال: ١٠/٣٧٧ح ٢٩٨٧٥ ـ ٢٩٨٧٧ و ٢٩٩٧٦، الثِّقات لِابْن حبَّان: ١/١٧٥، أُسد الغَابَة: ٢/٣٨٢، الإِصَابَة: ٣/١٩٥ ح ٣٦٤٤، البدَاية والنّهاية: ١/١٥٨ و: ٣/٣٥٧، السِّيرَة لِابْن هُشام: ٢/٢٨٠، السِّيرَة الحَلبية: ٢/١٩٠، تَأرِيخ الطَّبَرِي: ٢/١٥٥، الْمُعْجَم الصَّغِير: ٢/١١٣، الْمُعْجَم الكَبِير: ٧/١٦٥ و: ١٠/١٦٠ح ١٠٣٢٠، شَرح نَهْج الْبَلاَغَة لِابْن أَبِي الْحَدِيد: ١٤/١٧٨.

وَقَالَ جَابر: لَبَس الإِمَام عَلي نَعْليه وَأَلقىٰ إِزَاره عَلىٰ مَنْكَبِيه وَخَرَجنَا نَتسَايِر، فَذَهب بِنَا إِلىٰ الجَبَّانة ـ جَبَّانة الْكُوفَة ـ فَسَلَّم عَلىٰ أَهْل القُبُور، فَسَمعتُ ضَجَّة، وَهَجَّة فَقلتُ: مَا هَذا يَا أَمِير الْمُؤْمِنِين؟ فَقَال: هَؤُلاَء بِالأَمس كَانُوا مَعنَا وَاليَوْم فَارقُونا، أَتسَأل عَن أَحوَالِهم فَهُم إِخوانٌ لاَ يَتزَاورُون وَأودَّاء لاَ يَتعَاودُون. ثُمَّ خَلَع نَعلِيه وَحَسَر عَن ذِرَاعيهِ، وَقَالَ: يَا جَابِر اعطُوا مِن دُنيَاكُم الفَانِيَة لآخِرَتكُم الْبَاقِيَة، وَمِن حَيَاتكُم لِمُوتكُم، وَمِن صِحَّتكُم لِسُقمكُم، وَمِن غِنَاكُم لِفَقركُم، اليَوْم أَنتُم فِي الدُّور وَغَداً فِي القُبُور وَإِلىٰ الله تَصِير الأُمور.

ثُمَّ أنشَأ يَقول، كمَا جَاء فِي نُظم دُرر السِّمطِين: ١٧٣، المنَاقب للخوَارزمي: ٣٧٠، نُور الأَبصَار: ٨٥، الفصُول المُهِمَّة لِابْن الصَّباغ المَالكي: ١/٥٦٩، بِتَحقِّيقنا.

سَلاَمٌ عَلىٰ أَهْل القُبُور الدّوَارِس ... كَأَنَّهُم لَمْ يَجلسُوا فِي المجَالِس
وَلَمْ يَشربُوا مِن بَارِدِ المَاء شِربة ... وَلَمْ يَأكلُوا مَا بَيْنَ رَطبٍ وَيَابِس
أَلاَ فَأخبرُونِي أَين قَبْر ذَلِيلكُم ... وَقَبْر العَزِيز البَاذِخ المُتنَافِس

وَلَهُ عليه السلام:

وَالله لَو عَاش الفَتىٰ مِن دَهْرِهِ ... أَلفَاً مِن الأَعوَام مَالِك أَمره
مُتَلذذاً فِيها بِكُلِّ هُنِيئة ... وَمُبلغاً كُلّ الْمُنىٰ مِن دَهْرِهِ
لاَ يَعرف الآلاَم فِيها مُرّة ... كَلّا وَلاَ جَرت الهمُوم بِفكرهِ
مَا كَان ذَاكَ يُفِيده مِن عَظم مَا ... يَلقىٰ بَأوَّل لِيلة

(١) أُنظر، اقتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَهْل الجَحِيم: ٣٣٣. (مِنْهُ رحمه الله).

الصَّالِحِين مُتَبركاً بالصَّلاَة فِي تِلْكَ البُقعَة فَهذَا عَيْن المحَادّة لله وَرَسولَه، والمُخَالفَة لدِينه، وَٱبْتدَاع دِين لَمْ يَأذَن الله بِهِ »[1]. فَالصَّلاَة لله عِنْدَ قَبْر النَّبيّ بقَصد التَّبرك بِدْعَة وَمحَادّة لله وَالرَّسُول، وَبَديهَة أَنَّ المُسْلِمِين أَجْمَعِين يَتبركُون بالصَّلاَة فِي البُقعَة المُقدّسَة الَّتي فِيهَا الجَسَد الشَّرِيف.

وقَالَ: « الأَحَادِيث المَروِيَة فِي قَبْر النَّبيّ ﷺ، كقَولَه: « مَنْ زَارَني، وَزَار أَبي إِبْرَاهِيم الخَلِيل فِي عَام ضَمنتُ لَهُ عَلَىٰ الله الجَنّة »[2]. « وَمَن زَارَني بَعْد مَماتي فَكَأنّما زَارَني فِي حَيَاتي »[3]. « وَمَن حَجّ، ولَمْ يَزُرني فَقَد جَفَاني »[4]، وَنَحو هَذِه الأَحَادِيث كُلّها مَكذُوبَة مَوضُوعَة »[5].

---

(١) أنظر، ٱقتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَهْل الجَحِيم: ٣٣٤. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، ٱقتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَهْل الجَحِيم: ٤٠١. (مِنْهُ ﷺ). أُنظر، الحَدِيث فِي سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ٥/ ٢٤٥ ح ١٠٠٥٣، سُنن الدَّار قُطني: ٢/ ٢٧٨ ح ١٩٣، مُسْند الطَّيالسي: ١/ ١٢ ح ٦٥، شُعْب الإِيمَان: ٣/ ٤٨٨ ح ٤١٥١ و ٤١٥٣ و ٤١٥٧، فَيض القَدِير: ٦/ ١٤٠، المَصنُوع: ١/ ١٨٤ ح ٣٣٦، تَلخِيص الحَبِير: ٢/ ٢٦٦ ح ١٠٧٥.

(٣) أُنظر، سُنن الدَّار قُطني: ٢/ ٢٧٨ ح ١٩٣، شُعْب الإِيمَان: ٣/ ٤٨٨ ح ٤١٥١ و ٤١٥٣ و ٤١٥٧، تَلخِيص الحَبِير: ٢/ ٢٦٦ ح ١٠٧٥، لسَان المِيزَان: ٦/ ١٨٠ ح ٦٣٨، كَشف الخَفَاء: ٢/ ٣٢٩ ح ٢٤٨٩، مِيزَان الإِعْتدَال: ٧/ ٦٣ ح ٩١٧٦، خُلاَصَة البَدْر المُنِير: ٢/ ٢٧ ح ١٣٥٢، نَيْل الأَوطَار: ٥/ ١٧٨ كتَاب الجَنَائِز، أَخْبَار مَكّة: ٣/ ١٦٠ ح ١٩١٨.

(٤) أُنظر، تَلخِيص الحَبِير: ٢/ ٢٦٧ ح ١٠٧٦، لسَان المِيزَان: ٦/ ٦٨ ح ٢٦٥، كَشف الخَفَاء: ٢/ ٣٢٠ ح ٢٤٦٠، مِيزَان الإِعْتدَال: ٧/ ٣٩ ح ٩١٠٢، نَيْل الأَوطَار: ٥/ ١٧٩ كتَاب الجَنَائِز، الكشف الحثيث: ١/ ٢٦٧ ح ٨٠٦.

(٥) رَوىٰ أَبُو دَاود، وهُو أَحد أَصحَاب الصّحَاح السّتة عَنْ النَّبيّ أَنَّه دَعَا النَّاس لزِيَارَة قَبْره والسَّلاَم عَلَيه. (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، مُخْتَصر التَّذكرَة للشّعرَاني: ٦، دَار الفِكْر بَيرُوت. وَقَال مُحبّ الدِّين الطَّبريّ فِي ذخَائِر ⟺

فَتَعظِيم قَبْر مُحَمَّدﷺ يُؤَدي إِلَىٰ الشِّـرك، والصَّـلاَة عِـنْدَه للـتَّبرِيك بِـدْعَة، وَأَحَادِيث زِيَارَته مَكْذُوبَة وَمَوضُوعَة.. فَهَل هَذَا مِنْ ٱبْن تَيْمِيَّة تَسَامح وَمَـحبّة للمُسْلمِين، أَو تَحقِّيق وَتَدقِيق، أَو إِحْتِيَاط وَتَورع؟. وَهَل فِـي تَكْـفِيرَه الفِـرَق الإِسْلاَمِيَّة دَعوَة إِنْسَانِيَّة، وَأُخوّة شَامِلَة؟. ولمّاذا كُـلّ هَـذِه اللَّـهفَة، وَالتَّـعطش للتَّكفِير وَالتَّفسِيق أَحُبّاً بغَرْس الأَضْغَان وَالأَحْقَاد، وَإِثَارَة الفِتَن وَالإِحَـن؟.. أَنَّ المُصْلح المُفَكر يَهْتَم بإِسعَاد الإِنْسَان وَتَخفِيف الآمَه وَويلاَته، وَيَهتَم ٱبْن تَـيْمِيَّة بتَكفِير النَّاس، وَرَميهم بالشِّرك وَالزَّندقَة، حَتّىٰ كَأَنّه التَّكـفِير وَالتَّـفسِيق مَـبدَأه وَمَنهجَه فِيمَا يَكْتب وَيَحكم.. وَلاَ أَدري إِلَـىٰ أَي شَـيء يَـهْدف مِـنْ وَرَاء هَـذَا التَّعَصّب وَالتَّشدّد؟. هَل يُرِيد أَنْ يُوجد فِئَة تُعظّمهُ وَتُقدّسه عَنْ هَذَا الطَّرِيق[1]؟.

⇔ العُقبىٰ: ٢٥٨، عَن عَائشَة أَنَّ النَّبيّﷺ نَزَل الحجُون كَئِيباً حَزِيناً فَأَقَام بِهِ مَا شَاء الله عزّوجلّ، ثُمَّ رَجَع مَسرُوراً، قَالَ سَأَلتُ رَبّي عزَّ وجلَّ فَأَحيَا لِي أُمّي فآمَنت بِي ثُمّ رَدّها». وَذكر السّهيليّ فِـي الرَّوض الأُنف: ٢ / ١٨٧، قَالَ: عَن عَائشَة أَنّ رَسُول الله ﷺ سَأَل رَبّه أَنْ يُحيي أَبَوَيه، فَأَحيَاهُما له، وآمنَا بِهِ، ثُمَّ أَمَاتهُما. مَسَالِك الحُنفَ: ٨٨، التَّعظِيم وَالمنّة: ١١٨، مَع مَجمُوعَة مِن الرَّسَائِل، ثُمَّ قَالَ صَـاحب الرَّوض الأُنُف: وَالله قَادر عَلىٰ كُلّ شَيء، وَلَيْس تَعْجز رَحْمَته وَقُدرَته عَن شَيء، وَنَبيّهﷺ أَهْـل أَنْ يَخصّه بمَا شَاء مِن فَضْله...ثُمّ نَقل السّهيليّ: ٢ / ١٨٧، مَطبعَة مَكْتبَة ٱبن تَيْمِيَّة بالقَاهرَة، قصّة إِحيَاء أُمّهﷺ عَن القُرطبيّ فِي تَذْكرَته، وَٱبن الخَطِيب فِي كتَاب السَّابق وَاللّاحق: ٣٧٧، طَبعَة دَار طِـيبَة الرِّيَاض مُلحَق رَقم «٢» وَٱبن شَاهِين فِي كتَابه النَّاسخ وَالمَنسُوخ: ٤٩٠، وَٱبن سَيّد النَّاس في عيُون الأَثر: ١ / ١٣١، وَذكر السّيوطيّ فِي الحَاوي للفتَاوي: ٢ / ٢٣٠، وَفي الفَوَائد الكَـامنَة: ٥٣، وَفـي المقَامَة السُّندسيَّة: ٥٧٥، مُؤسّسة الرّسَالَة، أَيضاً إِحيَاء الأَبوَين.

(١) قَد عَالَجنَا هَذَا المَوضُوع فِي تَحقِّيقنا لكتَاب بُلُوغ المَآرب فِي نَجَاة آبَائهﷺ، وَعمّه أَبـي طَـالِب، لسُليمَان الأَزْهَري. أُنظر، مُعْجَم القُبُور: ١ / ١٩١ و ٢٠٤، شَيخ الأَبْطَح: ٤٣، تَذكرَة الخوَاصّ: ١٠، إِيمَان أَبي طَالب: ١٠، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ١:٥٠١، السِّيرَة الحَلبيَّة: ١ / ٣٧٣، أَسْنىٰ المَـطَالب: ٣٥، تَأْرِيخ ٱبن كَثِير: ٣ / ١٢٥، الإِصَابة: ٤ / ١١٦، شَرح شوَاهد المُـغنيّ: ١٣٦، نـهَايَة الطَّـلب للشَّـيخ إِبرَاهِيم الحَنفيّ، كمَا فِي الطَّرَائف: ٨٦، وَدحلاَن فِي هَامش السِّيرَة الحَلبيَّة: ١ / ٩٠.

اللهُ أَعْلَم.

المُسْلِم وَالدَّولَة الإِسْلاَمِيَّة

الدَّولَة الإِسْلاَمِيَّة:

يَتَمنىٰ كُلّ مُسْلِم يَقُول: لاَ إِله إِلاَّ الله، مُحَمَّد رَسُول الله أَنْ تَقُوم دَولَة إِسْلاَمِيَّة قَويّة فِي بُقعَة مِنْ الأَرْض، أَيّة بُقعَة، تَحكُم بِاسم الإِسْلاَم، وَتَأخذ بِمَبَادئه وَتَعالِيمَه فِي جَمِيع شُؤونهَا، غَير خَاضعَة فِي شَيء مِنْ تَصرفَاتهَا السِّيَاسيَة وَالثّقَافيَة وَالاقتصَاديّة لأَيّة سُلطَة مِنْ الخَارج أَو الدَّاخل.

كُلّ مُسْلِم عَربيّاً كَان أَو أَعْجميّاً يَتَمنىٰ قيَام هَذِه الدَّولَة وَيَشعر مِنْ الأَعمَاق بَالحَاجَة إِلَيهَا.. وَلَو اسْتطَاع أَنْ يَخْلقهَا خَلقاً، وَيَدفَع ثَمنهَا مِنْ دَمهِ وأَهْلَه لفِعْل، وَضَحّىٰ بكُلّ عَزِيز، لاَ لغَايَة اقتصَاديَة، وَلاَ للمُضَاهَاة وَالمُباهَاة، لاَ لشَيء إِلَّا لإِعزَاز كَلمَة لاَ إِله إِلَّا الله، مُحَمَّد رَسُول الله.

السّعُوديَة:

وَرُبّ قَائِل: أَنَّ هَذِه الدَّولَة مَوجُودَة بالفِعل، وهِي السّعُوديَة الَّتي رَسَمت عَلَىٰ عَلمهَا بالخَطّ الطَّوِيل العَرِيض كَلمَة لاَ إِله إِلَّا الله مُحَمَّد رَسُول الله، وَأَعْلَنَت عَلَىٰ المَلأ أَنَّ دستُورهَا الوَحِيد هُو الشَّريعَة الإِسْلاَميَّة، مَعَ أَنَّ المُسْلِمِين فِي شَرق الأَرْض وَغَربهَا يَتَجاهلُون وجُودهَا، وَلاَ يَشعرُون نَحوهَا بشَيء مِمّا ذَكَرتُ، بَل

أَنَّ المُسْلِمِين كُلّهم أَو جُلّهم يَتمنُون زَوَالهَا، قَالَ الشَّيخ أَبُو زُهرَة: «أَنَّ أَكْثَر المُسْلِمِين يَنْفرُون مِنْ الوَهَابيَة أَشَد النّفُور»[١].

الجَوَاب:

أعْتَقد أَنَّ هَذَا القَائِل -لَو وجدَ- فَهُو غير جَاد فِي قَوْلَه إِلَّا أَنْ يَكُون أَعْمىٰ القَلْب وَالعَينَين، لأَنَّ العِبرَة بالتَّنفِيذ، والعَمَل بمَا تُملِيه الشّعَارَات، لاَ بالشّعَارَات ذَاتها، فَكَثِيراً مَا تَأْتي الشّعَارَات للتَّغطيَة وَالتَّضلِيل، وكَلمَة لاَ إِلٰه إِلاَّ الله عَظِيمَة وَقَوّية، وَحَيّة نَامِيَة، فَيَجب أَنْ تَسْتَعمل فِيمَا وضْعَت لَهُ، أَو فِيمَا يَنْسَجم مَعْهَا ٱنْسجَاماً حَقِيقيّاً، حَيْث التَّقدم وَالإِزْدهَار، وَالعَدْل، والحُرّيّة، وَالمُسَاوَاة، وَٱجْتنَاب المُحرمَات، لاَ حَيْث البُؤس المُتْرَاكم إِلَىٰ جَانب الفِسق وَالفجُور، وَضرُوب الإِسْرَاف وَالتّبذِير عَلَىٰ أُسرَة الذّهب، وَالسَّيَّارَات الفَخمَة، وَالسّهرَات الحُمر مَعَ السّمرَاوَات، وَالشّقرَوَات.

وَإِذَا نَظرنَا إِلَىٰ المَملكَة السّعُوديَة فَلاَ نَجد جِهَة إِلاَّ وفِيهَا الضّعف وَالهُزَال، وَالتَّأخر وَالإِنْحطَاط، فَأَوّل مَا يَبدُو للنَّاظر فِي هَذِه المَملكَة التَّفَاوت بَيْنَ النَّاس، وَتَفوق بَعْضَهُم عَلَىٰ بَعْض بالمَال وَالثَّرَاء، وَتَحَالف الأَقْويَاء مَعَ الرَّأسمَاليَّة الأَجْنَبيَة، لإِحْتكَار الخَيْرات، وَالمَوَارد، وَٱسْتغلاَل المُسْتَضعفِين، وَكَبْت الحُرّيّة، وَالقَضَاء عَلَىٰ الدّيمُقرَاطيَة، هَذَا، إِلَىٰ الأُمّيَة المُتَفشيَة وَالأَمرَاض المُنْتَشرَة، وَالفَقْر الَّذي بَلَغ الغَايَة، مَعَ العِلْم أَنَّه قَد مَضىٰ عَلَىٰ قِيَام دَولَة الوَهَابيَة أَربعُون سَنَة[٢]، وَأَنَّهَا تُسَيطر عَلَىٰ مَنَابع البترُول، وَمنَاجم الذّهب، وَسَائِر

(١) أُنظر، المَذَاهب الإِسْلاَميَّة، الشَّيخ أَبُو زُهرَة. (مِنْهُ).

(٢) يَقْصد (): قَد مَضىٰ عَلَىٰ قِيَام دَولَة الوَهَابيَة أَربعُون سَنَة حِينَ كَتَب هَذَا الكتَاب.

المَعَادن، وعَلَىٰ الأَرْبَاح مِنْ الحُجّاج وَغير الحُجّاج.. وَلَو أَخَذَت السّعُوديَة بتَعالِيم الإِسْلاَم حَقّاً، وَعَملَت بأَحْكَامه لمَا وجدَ فِي أَرْضهَا مَرِيض، وَلاَ جَاهِل، وَلاَ بَائِس، وَلعَمّت العَدَالَة، والحُرّيّة، وَالرّفَاهيَة، وكَانَت المَثَل الأَعَلَىٰ للحَضَارَة وَالتَّقدّم، وَكُلّنا يَعْلَم أَنَّ الله سُبْحَانَهُ حِينَ قَيَّض للإِسْلاَم حُكّاماً مُخلصِين اَلتزمُوا بتَعالِيمه، وَسَارُوا عَلَىٰ هَدْيه تَغير مَجرىٰ التَّأرِيخ، وَخَرج العَالَم مِنْ ظُلمَة الجَهْل، وَالظُّلم إِلَىٰ نُور العِلْم، وَالعَدْل، وَأَعْطىٰ الإِسْلاَم بفَضل القَائِمَين عَلَيه أَصدَق مثَال، وَأَبلَغ حُجّة عَلَىٰ أَنَّ الدِّين هُو المَصْدَر الأَوَّل لخَير الإِنْسَانيَّة وَسَعَادتها، وَالعِلاَج النَّاجع لوَيلاَتهَا وَآلاَمهَا.

وَبكَلمَة أَنَّ الإِسْلاَم ثَورَة عَلَىٰ الجمُود وَالإِنْحطَاط، وَالظُّلم وَالمُحابَاة، وَالطَّمع وَالجَشَع، فَإِذَا مَا سَادَت الأَوضَاع الفَاسدَة فِي بُقعَة مِنْ الأَرْض، وَرَأىٰ حُكّامهَا أَنَّهُم أَولىٰ النَّاس بالمَال وَالجَاه وَالسّلطَان تَأكدنَا أَنّه لاَ عَين وَلاَ أَثَر لمَعْنىٰ الإِسْلاَم، حَتّىٰ وَلَو تَستّر سَادَاتهَا وَمُترفُوها بمظَاهره وَشعَائِره، تَمَاماً كَمَا هِي الحَال فِي المَملكَة العَربيّة السّعُوديَة، حَيْث تَتَسرب المَلاَيِّين إِلَىٰ جيُوب المَسؤولِين، وَالشَّعب غَارق فِي جَهْلِهِ وَمَرضهِ وَفَقرهِ، وَلَو كَان الإِسْلاَم دِين الدَّولَة حَقّاً، وَدستُورهَا الشَّريعَة الإِسْلاَميَّة حَقّاً لكَان هَذَا الدِّين وهَذِه الشَّريعَة مَوضُوع الرّعَايَة وَالتَّطبِيق عَلَىٰ رِجَال الدَّولَة قَبْل غَيرهِم. وإِذَا رَبح السّعُوديُون المَال وَالسّلطَان فَإِنّهم قَد خَسرُوا ثقَة المُسْلِمين بِهْم فِي شَرق الأَرْض وَغَربهَا، وَمكَانتهُم الأَدبيَة بَيْنَ الأُمَم، والنَّتِيجَة الحَتميَة لهَذِه الخَسَارَة هِي نَتِيجَة النَّازيَة وَالفَاشيَة بالذَات.

الوَهَابيّة وَالخَوَارج:

كَان الخَوَارج أَكْثَر المُسْلِمِين عِبَادَة وَمُحَافظَة عَلَىٰ الصَّلاَة، حَتّىٰ عُرفُوا بأَهْل الجِبَاه السُّود مِنْ كَثْرَة السّجُود، ومَعَ ذَلِكَ كَانُوا لاَ يَتورعُون عَنْ سَفْك الدّمَاء، وَنَهْب الأَموَال، وَالإِخلاَل بالأَمن.. سَمَع الصَّحابي عَبّادة بن قَرط الأَذَان، فَقَصدَه يُرِيد الصَّلاَة، وإِذَا هُو بالخَوَارج.

فَقَالُوا: مَا جَاء بكَ يَا عَدوّ الله؟.

قَالَ: أَنْتُم أُخوَتي!.

قَالُوا: أَنْتَ أَخُو الشَّيطَان، لنَقْتُلنكَ.

قَالَ: أَلاَ تَرضُون مِنّي بمَا رَضيَّ بِهِ رَسُول الله؟.

قَالُوا: وَأي شَيء رَضي بِهِ مِنْكَ؟.

قَالَ: أَتَيتهُ، وَأَنَا كَافر، فَشَهدتُ أَنْ لاَ إِله إِلاَّ الله، وَأَنّه رَسُول الله، فَخَلَىٰ عَنّي. فَأَخذُوه فَقَتلُوه[١].

وَقَطع الخَوَارج الطَّرِيق عَلَىٰ العَالِم المَعرُوف وَاصل بن عَطَاء[٢]، وَرفقَة مَعهُ،

---

(١) أُنظر، الإِصَابَة لِابْن حَجَر: ٣/٥٠٨ رَقم «٤٥١٩»، تَعْجِيل المَنْفَعَة لِابْن حَجَر: ٢٠٩، الأَحَادِيث المُخْتَارَة: ٨/٣٧٠ ح ٤٥٧، التَّأرِيخ الكَبِير: ٦/٩٣ ح ١٨١١، مُعْجَم الصَّحابَة: ٢/١٩٢ رَقم «٦٩٠»، الإِسْتِيعَاب: ٢/٦١٢ رَقم «٩٧٣ و ١٣٧٤».

(٢) وَاصل بن عطَاء البَصْري الغَزّال المُتَكلّم، كَان يَلْثَغ بالرَّاء فلبلاَغَته هَجر الرَّاء وَتَجنبهَا فِي خطَابه، وَكَان يَتَوقف فِي عَدَالَة أَهْل الجَمَل وَيَقُول: «إِحْدىٰ الطَّائفَتَين فَسَقت لاَ بعَينهَا، فلَو شَهدَت عِندي عَائِشَة، وَعَليّ، وَطَلَحَة عَلىٰ بَاقَة بَقل أَحكُم بشَهَادتهم». (وُلد سَنَة «٨٠ ه» بالمَدِينَة وَمَات سَنَة «١٣١ ه»). (مِنْهُ).

أُنظر، مِيزَان الإِعْتدَال: ٤/٣٢٩، رَسَائِل المُرتَضىٰ للشَّرِيف المُرتَضىٰ: ٢/١٨١.

وَلمّا أَرَادُوا قَتْلهُم لاَ لشَيء إلاَّ لأَنَّهُم مُسْلمُون قَالَ لَهُمُ وَاصل :

نَحْنُ مُشركُون مِمّن قَالَ الله فِيْهم : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾[1] . فَنَجوا ، ولَكن بَعْد أَنْ ٱعْتَرفُوا عَلَىٰ أَنْفسِهِم بالشِّرك ، وَلَو قَالُوا للخوَارج : نَحْنُ مُسْلمُون ، وَإِخوَتكُم فِي الدِّين لقَتَلُوهم كَمَا قَتلُوا الصَّحابي عَبّادة[2] .

---

(١) ٱلتَّوبَة : ٦.

(٢) أنظر ، قصّة عَبدالله بن خَبّاب : هُو الَّذي قَتَله الْخَوَارِج فَسَال دَمه ، كَأَنّه شِرَال نَعل مَا آمذ قَرّ ـ أي سَال دَمَه فِي النَّهر وَلَم يَتَفرّق في الْمَاء وَلاَ ٱخْتَلط .

وَذكر الطَّبري فِي تَأريخه : ٤ / ٦٠ ، أَنّ الْخَوَارِج دَخلُوا قَريَة فَخرَج عَبدالله بن خَبّاب صَاحب رَسُول الله ﷺ ذَعِراً يَجرّ ردَاءَه فقَالُوا : لَم تَرع ؟ .

فَقَالَ : وَالله لقَد ذَعَرتمُوني .

قَالُوا : أَأَنْتَ عَبدالله بن خَبّاب صَاحب رَسُول الله ﷺ ؟ .

قَالَ : نَعم .

قَالُوا : فَهَل سَمعتَ مِن أَبيك حَدِيثاً يُحدِّث بِهِ عَن رَسُول الله ﷺ أنّه ذَكَر فِتْنَة القَاعد فِيهَا خَير مِن القَائِم ، وَالقَائِم فِيهَا خَير مِن المَاشي والمَاشي فِيهَا خَيْر مِن السَّاعي ؟ .

قَالَ : فإِنْ أَدركتُم ذَلِكَ فَكُن يَا عَبدالله الْمَقْتُول . . .

قَالَ فَقدّمُوه عَلىٰ ضفَة النَّهر فَضَربُوا عُنقه فَسَال دَمه كأنّه شرَاك نَعْل وَبَقرُوا بَطْن أُمّ وَلَدَه عمّا فِي بَطْنها . . . .

وَلَكن الطَّبري فِي نَفْس الصَّفحة يَنْقل عَن حَمِيد بن هِلاَل أَنّه ـ عَبدالله ـ قَالَ : عِندَمَا سَأَلُوه قَالَ : حدّثَني أَبي عَن رَسُول الله ﷺ أنّ فِتْنَة تَكُون يَمُوْت فِيهَا قَلْب الرَّجُل كمَا يَمُوْت فِيهَا بَدَنه يُمسي فِيهَا مُؤمناً ، وَيُصبح كَافراً ، وَيُصبح فِيهَا كَافراً ، وَيُمسي فِيهَا مُؤمناً .

فقَالُوا : لِهَذَا الْحَدِيث سَأَلنَاك فمَا تَقُول فِي أَبي بَكْر وعُمَرَ ؟ .

فَأَثنىٰ عَلَيْهِمَا خَيراً . . . فَأَخذُوه فكتّفوه ثُمّ أَقبلُوا بِهِ وبِأمْرَأَته وَهِي حُبلىٰ مُتمٌّ حَتَّىٰ نَزَلوا تَحتَ نَخل موَاقر فَسَقطت مِنْهُ رُطبَة فأَخذهَا أَحدهُم فَقَذف بهَا فِي فَمه ! .

⇔

وَلاَ يَخْتَلف الوَهَابيَة عَنْ الخَوَارج فِي هَـذَا الصَّـعِيد، أَجَـل، أَنَّ الوَهَـابيَة لاَ يُكفرُون بَعْض الصَّحَابَة وَيَسْتحلُون دمَاءهم كَمَا هِي الحَال عِنْدَ الخَوَارج، ومَهْمَا يَكُن، فَإنَّ الإسْلاَم فِي مَفهُوم الوَهَابيَة ضَيّق جِدّاً، بخَاصّة فِيمَا يَتَعلق بالتَّوحِيد، فَإنّهم يُفسرُونَه تَفْسِيرَاً ضَيقَاً لاَ يَنْطَبق إلاَّ عَلَيهم وَحدهُم، حَيْث يَربطُون بِهِ هَدْم القُبُور، وَمَا بُني عَلَيهَا مِنْ المَسَاجد، حَتّىٰ قَبْر النَّبيّ، وَتَحرِيم الصَّلاَة، وَالدُّعَـاء عِنْدَهَا، وَيُحرمُون زيَارَة قَبْر النَّبيّ[1]، وَالتَّبغ، وَالتَّصوِير الفُوتُغرَافِـي، وَمَـا إِلَـىٰ

⇔ فَقَالَ أَحدهُم: بغَير حلّها، وَبغَير ثَمن، فَلَفظهَا وَألقَاهَا مِن فَمه، ثُمّ أَخَذ سَيْفه فَأَخذ يَمينَه فمرّ بِهِ خِنزِير لأَهْل الذِّمَّة فَضَربه بِسَيْفه.

فقَالُوا: هَذَا فَسَاد فِي الأَرْض، فأُتي صَاحب الْخِنزِير فأَرضَاه مِن خِنزِيرِهِ، فَلَمَّا رَأىٰ ذَلِكَ مِنْهُم ٱبن خبَّاب قَالَ: لِئَن كُنتُم صَادِقِين فِيمَا أَرىٰ فمَا عليَّ مِنْكُم بأَس إنّي لمُسْلم مَا أَحدَثت فِي الإِسْلاَم حَدَثاً وَلَقَد آمنتمُوني، قُلتُم: لاَ رَوع عَلَيْكَ فجَاؤوا بِهِ فَأَضجعُوه فَذبحُوه وَسَال دَمه فِي الْمَاء....

وأُنظر حَيَاة عَبدالله بن خَبَّاب في المعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ٣١٧، وأُنظر قِصَّة قَتْله رحمه الله فِي أُسد الغَابَة: ٣/ ١٥٠، والإِصَابَة: ٢/ ٢٩٤، وَشَرح النَّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٢/ ٢٦٩ و ٣٨١ و ٣٨٢ تَحقِّيق مُحَمّد أَبُو الْفَضْل نَقلاً عن ٱبن دِيزِيل (إبْرَاهِيم بن الحُسَين بن عَليّ بن مِهْرَان بن دِيزِيل الكمَائي الهَمَذانيّ) أَحد كبَار الحفّاظ ومتَكلّمِيهم، ذكَره ٱبن حَجَر في لِسَان المِيزَان: ١/ ٤٩ وَقَـالَ: مَـات سَـنَة (٢٨١ هـ)، الكَامِل في التَّأرِيخ: ٣/ ٢١٢، والْفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ٢/ ١٩٨ و ٢٥٣ و ٢٦٠، الطَّبري: ٦/ ٤٦ طَبْعَة أُخرىٰ، الطَّبَقَات الْكُبْرىٰ لِابْن سَعد: ٥/ ١٨٢، شَرْح النَّهج لِابْن أَبـي ٱلْـحَدِيد: ٢/ ٢٨٢، الكَـامِل للمبرّد: ٥٦٠، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/ ١٦٧، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٣/ ٣٤١.

[1] قَد ثَبتَ أَنَّ النَّبيّ صلى الله عليه وآله كَان يَزُور البَقِيع وَشُهدَاء أُحد. وَرَوىٰ ٱبْن مَاجه. بِسَنده عَنْهُ صلى الله عليه وآله، قَالَ: «زُورُوا القبُور فَإنّهَا تُذكِّركُم الآخرَة». أُنظر، سُنَن ٱبن مَـاجه: ١/ ٥٠٠ ح ١٥٦٩، سُـبل الهُـدىٰ وَالرَّشَـاد: ١٢/ ٣٨٣، البِدَايَة وَالنّهايَة: ١٤/ ١٤٣، كَشْف الخَفَاء: ١/ ٥٣٤ ح ١٤٣٣، فَيض القَدِير: ٤/ ٦٧، الجَامع الصَّغِير: ٢/ ٣١ ح ٤٥٧٢، كَنْز العُمَّال: ١٥/ ٦٤٦ ح ٤٢٥٥١، إقْنَاع اللاَّئِم فِي إِقَامَة المَآتِم، السَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ٤٧١.

وَبِسَنده عَنْ عَائِشَة أَنَّه صلى الله عليه وآله: «رَخَّص فِي زِيَارَة القبُور». أُنـظر، سُـنَن ٱبـن مَـاجه: ١/ ٤٧٥ ح ⇔

١٥٧٠، المُصنَّف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفي: ٣/٢٢٣ح ١٤٥، مُسْنَد ٱبن رَاهوَيه: ٣/٥٦٦، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيالسي: ١٠٩، تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر: ٥/٢٤٧، نَيل الأَوطَار: ٤/١٦٥، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١/٣٧٦، سُنن البَيهقي: ٤/٧٨، مَجْمَع الزَّوَائِد: ١/٩٨٨، تَخرِيج الأَحيَاء للحَافظ العرَاقي: ٤/٤١٨.

وَبِسَنده عَنْهُ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ نَهيتكُم عَنْ زِيَارَة القبُور فَزُورُوهَا فَإِنّهَا تَزهد فِي الدُّنيَا وَتُذكِّر الآخرة». أُنظر، سُنَن ٱبن مَاجه: ١/٥٠٠ ح ١٥٧٠، مُسْنَد ٱبن رَاهوَيه: ١/٢٤٥، مُسْنَد أَبي دَاود: ٢/٨٧ح ٣٢٣٥، تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر: ٥/٢٤٧، نَيل الأَوطَار: ٤/١٦٤، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١/٣٧٤، السُّنن الكُبرىٰ: ١/٣١١، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٣/٥٨ و: ٢٥، المُصنَّف لعَبدالرَّزاق الصَّنعَاني: ٣/٥٦٩ ح ٦٧٠٨، المُصنّف لِابن أَبي شَيبَة: ٣/٢٢٣ ح ٣، فَتح العَزِيز: ٢٤٧، إِعَانَة الطَّالبِيّين: ٢/١٦١، مُسْنَد أَحمَد: ١/١٤٥، سُنن الدَّار قُطني: ٤/١٧٣، العهُود المُحَمديَّة: ٦٢٢، كَنز العُمَّال: ١٥/٦٢٦ح ٤٢٥٥٩، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ١/٣٤٠ح ٢٧٨، صَحِيح ٱبن حبَّان: ٣/٢٦١، المُعْجَم الأَوسَط: ٤/٦٩، المُعْجَم الكَبِير: ٢/١٩، مُسْنَد الشَّاميِّين: ٣/٣٤٧ح ٢٤٤٢، فَتح العَزِيز: ٢٤٧.

وَرَوَاه مُسْلِم بِهَامش إِرشَاد السَّاري إِلَىٰ قولَهُ: «فَزُورُوهَا». أُنظر، صَحِيح مُسْلِم بهَامِش إِرشَاد السَّاري: ٤/٢٢٥.

وَرَوىٰ النَّسَائِي: «وَنَهيتكُم عَنْ زِيَارَة القبُور فَمَن أَرَاد أَنْ يَزُور فَليَزُر». أُنظر، سُنَن النَّسائي: ١/٢٨٥، المُعْجَم الكَبِير: ٥/٨٢ح ٤٧٧، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٣/٥٨، كَنز العُمَّال: ٥/٩٣ح ١٢٢٠٢، صَحِيح مُسْلِم: ٥/٦ و: ٦/٨٢، مسْنَد أَحمَد: ٥/٣٥٠.

وَزَار النَّبيّ ﷺ قَبْر أُمّه». أُنظر، صَحِيح مُسْلِم بهَامش إِرشَاد السَّاري: ٤/٢٥٥، سُنن أَبي دَاود: ٢/٧٢ و ١٣١، سُنن ٱبن مَاجه: ١/٥٠٠ ح ١٥٦٩، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١/٣٧٤، الوَفَا بِأَحوَال المُصْطَفىٰ: ٢/٧٨، سُنن النَّسائِي: ٢/٢٨٦.

رَوىٰ مُسْلِم فِي صَحِيحه بِهَامش إِرشَاد السَّاري وَٱبْن مَاجه، وَالنَّسَائِي، بِأَسَانيدهِم عَنْ أَبي هُرَيرَة: «زَار النَّبيّ ﷺ قَبْر أُمّه فَبَكىٰ وَأَبْكَىٰ مَن حَولَه...». أُنظر، المَصَادر السَّابقَة، وَالمُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١/٣٧٥.

وَرَوىٰ مُسْلِم أَنَّه كَمَا كَانَت لَيلَة عَائِشَة مِن رَسُول الله ﷺ يَخرُج آخر اللَّيل إِلَىٰ البَقِيع فَيَقُول: «السَّلاَم عَلَيكُم دَار قَوْمٍ مُؤمِنِين، وَآتَاكُم مَا تُوعدُون». أُنظر، مُوطَّأ الإِمَام مَالِك: ١/٢٨ ح ٢٨، نَيل

ذَاك ، أَمَّا وَضع السَّتائِر عَلَىٰ الرَّوضَة الشَّرِيفَة ، وقَوْل المُسْلِم سَيِّدنَا مُحَمَّد ، وحَقّ مُحَمَّد ، وَيَا مُحَمَّد فَبدعَة وَضَلالَة .. هَذَا هُو الإِسْلاَم فِـي مَـفهُومِهِم ، أَمّـا العِـلْم وَانْتشَار المَعْرِفَة ، وَالقَضَاء عَلَىٰ الفَقْر وَالجَـهْل ، أَمَّـا عـمَارَة الأَرْض ، وَصـلاَح المُسْتَضعفِين فِيهَا ، وَالنّضال فِي مرَافق الحَيَاة للـتَّخلص مِـنْ الضَّـعف وَآثَـاره ، وَالتَّضامن ، وَالتَّعاون لإِيجَاد وَسَائِل العَيْش وَالهَنَاء للجَمِيع ، أَمّا تَـجْنب أَسـبَاب العَدَاء وَالبَغضَاء ، وَشعُور الإِنْسَان اتّجَاه أَخِيه الإِنْسَان ، أَمّا هَذِه ، وَمَا إِلَيهَا فَأَمـر ثَانَوي ، وَشَيء عَرَضي .

وَلَيْسَ مِنْ شَكّ أَنَّ الإِسْلاَم لَو وَقَف عِنْدَ فَهْم الوَهَابيَة وَتَفْكِيرهُم ، لمَـا تَـقَدّم خُطوَة إِلَىٰ الأَمَام ، وَلمَا كَان للمُسلِمِين هَذَا التَّأرِيخ الخَطِير الشَّهِير الَّـذي أَرْغـمَ

⇔ الأَوطَار : ٤ / ١٦٦، المَجْمُوع : ٥ / ٣٠٩، صَحِيح مُسْلِم : ٣ / ٦٣، سُنن النَّسائي : ٤ / ٩٤، السُّنن الكُبرىٰ : ٤ / ٧٩، مُسْنَد أَحمَد : ٦ / ٧١، مُسْنَد أَبي يَـعلىٰ : ٨ / ٦٩ ح ٤٥٩٣، صَـحِيح ابـن حـبَّان : ٧ / ٤٤٤، شَرْح مُسْنَد أَبي حَنِيفَة : ٣٧٣، وَفَاء الوَفا : ٢ / ٧٨.

وَعَلَّم ﷺ عَائِشَة حِينَ قَالَت لَهُ : كَيْفَ أَقُول لَهُم يَا رَسُول الله ؟ .

قَالَ : قُولِي : « السَّلاَم عَلَىٰ أَهْل الدِّيَار مِن المُؤْمِنِين ، والمُسْـلِمِين ... » الحَـدِيث رَوَاه مُسْـلِم) . أُنظر ، المَصَادر السَّابقَة .

وَرَوىٰ ابْن أَبي شَيبَة عَنْ أَبي جَعْفر أَنَّ فَاطمَة بِنْت رَسُول الله ﷺ كَانَت تَزُور قَبْر حَـمْزَة تَـرمّه ، وَتُصلحَه ، وقَد تَعْلمنّه بِحَجر » . أُنـظر ، المُـصنَّف لعَـبدالرَّزَاق الصَّـنعَاني : ٣ / ٧٢ ح ٦٧١٣، تَـفْسِير القُرطبي : ١٠ / ٣٨١، تَأرِيخ المَدِينَة لِابْن أَبي شَبّة : ١ / ١٣٢، وَفَاء الوَفا : ٢ / ١١٢ طَبعَة الآدَاب .

وَرُوي عَنْهُ : « أَنَّ فَاطمَة كَانَت تَزُور قبُور الشُّهدَاء بَيْن اليَومَين وَالثَّلاَثة ، فَتُصليّ هُنَاك ، وَتَـدعُو ، وَتَبكي حَتّىٰ مَاتَت » . أُنظر ، تَأرِيخ المَدِينَة لِابْن أَبي شَـبّة : ١ / ١٣٢، وَفَـاء الوَفـا : ٢ / ١١٢ طَـبعَة الآدَاب .

وَرَوىٰ الحَاكم عَنْ عَليّ : « أَنَّ فَاطمَة كَانَت تَزُور قَبر عَمّها حَمْزَة كُـلّ جُـمعَة فَـتُصليّ ، وَتَـبكي عِندَه » . أُنظر ، سُبل السَّلاَم : ٢ / ١١٥، نَيل الأَوطَار : ٤ / ١٦٤، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين : ١ / ٣٧٧، سُنن البَيهقي : ٤ / ٧٨، تَلخِيص الحَبِير لِابن حَجر : ٥ / ٣٤٨.

الأَجَانب وَالأَبَاعد عَلَىٰ الإعْتِرَاف بأَنَّ رِسَالة مُحَمَّد بن عَبد الله هِي أُمّ الحَضَارَة الحَدِيثَة، لَقَد اَسْتَيقَظ العَالَم كلّه عَلَىٰ مَثَل أَعْلَىٰ جَدِيد، وَثَار عَلَىٰ القيُود وَالتَّقَالِيد، وَآمَنْ بأَنَّ الإنْسَان لاَ يَجُوز أَنْ يَكُون أَدَاة لنَجَاح وَسعَادَة إِنْسَان آخر إِلَّا فِي السّعُوديَة حَيْث يَعيش حُكّامها فِي قصُور أُسّست عَلَىٰ الشّقَاء وَالجَهل وَالإنْحطَاط.

الوَهَابيَة وَالحَشويَّة:

الحَشْويَّة: هُم فُرْقَة مِنْ المُسْلِمين، لهَا مَنْهَج خَاصّ، تُخَالف فِيهِ المُعْتَزلَة[1]،

---

(١) كَانَتْ بدَاية ظهُور حَركة الإعتزَال جوَاباً عَلَىٰ سُؤال فَرض نَفْسه فِي مُرتَكبي الكبَائر: فَقَالت الْخَوَارِج: كُلّهم كفّار؛ وَقَالت المُرجِئة: هُم مُؤْمِنُون، لأَنّهم لاَ يَرون ضَرراً فِي أَيّة مَعْصِيَة مَع الإِيمَان «الَّذي هُو فِي الْقَلْب فَقط» وَقَد لخّص الشّهرستانيّ هَذَا بقَوْله:

«...دَخل وَاحد عَلىٰ الْحَسَن البَصريّ فَقَالَ: يَا إِمَام الدّين! لقَد ظَهرَت فِي زَمَاننا جَمَاعَة، يُكفّرون أَصْحَاب الكبَائر، والْكَبِيرة عِندَهم كُفر، يَخرج بِهِ عَن المِلّة، وهُم وَعِيديّة الْخَوَارِج؛ وجَمَاعَة يُرجئُون أَصْحَاب الكَبَائر. والكَبَائر عِندَهم لاَ تَضر مَع الإِيمَان. بَل الْعَمَل ـ عَلىٰ مَذْهَبهم ـ لَيْس رُكناً مِن الإِيمَانِ، وَلاَ يَضُرّ مَع الإِيمَان مَعْصِيَة، كمَا لاَ يَنْفع مَع الكُفر طَاعة. وهُم مُرجِئة الأُمَّة، فكَيف تَحكم لنَا فِي ذَلِكَ اَعتقَاداً»؟

فَتَفكَّر الْحَسَن فِي ذَلِكَ، وقَبل أَنْ يُجيب قَال وَاصل بن عَطَاء:

«أَنَا لاَ أَقُول صَاحب الْكَبِيرة مُؤمِن مُطلق، وَلاَ كَافر مُطلَق، بَل هُو فِي مَنزلَة بَيْن المَنزلتَين، ثُمّ قَام وَاَعتَزل إِلىٰ أُسْطُوَانة مِن أُسطوَانَات المَسجد، يُقرر مَا أجَاب بِهِ عَلىٰ جَمَاعَة مِن أَصْحَاب الْحَسَن».

فَقَالَ الْحَسَن: «اَعْتَزلَ عنّا وَاصَل» فَسُمِي هُو وأَصْحَابه مُعْتزلة. ثُمّ أَضَاف وَاصل إِلىٰ قَوْله بِالْمَنْزِلَة بَيْن المَنزلتَين مبَادىء أُخرىٰ.

أُنظر، المِلل والنّحل: ١ / ٤٨، الحُور الْعَيْن: ١٧٧، البِدء والتَّأرِيخ: ٥ / ١٤٢، الْمُعْتَزِلَة وَأُصُولهُم الْخَمْسَة ومَوقف أَهْل السُّنَّة مِنْهُم: ١٤ـ٢١.

وَالْأَشَاعِرَة[١] ، وَالإِمَاميَّة ، وَالمُرجئَة[٢] ، وهَذَا المَنْهَج هُو حَصْر العِلْم ، وَالمَعرفَة بظَوَاهر الكِتَاب والسُّنَّة بنَصّهما الحَرفِي ، حَتّىٰ وَلَو خَالفَت العَقْل ، ولَمْ تَتّفق مَعَ عَظمَة الله وَجَلالَه ، وَتَنْزِيهه وكَمَالَه ، فالله سُبْحَانَهُ فِي عَقِيدَة الحَشْويّة لَهُ يَدَان وَرُجلاَن ، وَعَينَان وَأُذنَان ، وَيَقف وَيَجلس وَيَمشي ، وَيَضحَك وَيَبكي ، وَيُصَافح وَيُعَانق ، وَبكَلمَة أَنَّ الحَشويّة يَرَون العِلْم والمَعْرفَة بالنّقل والرّوايَة ، لاَ بالعَقل وَالدّرَايَة ، وَهُم أَشَد النَّاس تَعْصباً ، فكُلّ مَا يَرَونه صَوَاباً هُو الصّوَاب ، وَمَن

(١) هُم أَصْحَاب أَبي الْحَسَن عَليّ بن إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيّ ، المُنتَسب إِلىٰ أَبي مُوسَىٰ الْأَشْعَرِيّ ، وَهِي جَمَاعَة الصّفاتِية ، الَّذِين يُثبتُون لله تَعَالىٰ الصِّفَات الأَزَلِيَّة ، كالعِلم ، والْقُدْرَة ، والْحَيَاة وغَيْرها . أُنظر المِلل والنّحل للشّهرستاني : ١ / ٥٨ ـ ٩٤ .

أُنظر ، المواقف للإِيجي : ٨ / ٢٥٤ ، المِلل والنّحل : ١ / ٧٦ و ١٧٧ ، الإِنْتصَار : ٢٥ ، أَوَائل المقَالاَت : ٤٤ ، رَسَائل المُرتضىٰ : ١ / ١٥٥ و : ٢ / ٩١ ، شَرح أُصول الكَافِي : ١٠ / ٦٧ ، فَيض القَدير : ٣ / ٤٨٢ ، السّير الْكَبِير للشّيباني : ١ / ١٥٦ ، شَرح نَهْج اَلْبَلاَغة لِاِبْن أبي اَلْحَدِيد : ٧ / ٢٢٧ ، شَرح مُسْنَد أَبي حَنِيفَة للقَاري : ٣٣٠ ، المنخُول للغزّالي : ١٣٤ ، الشّفا بِتَعرِيف حقُوق المُصطَفىٰ : ٢ / ٥ ، الفصُول المُهمة فِي أَحْوَال الأَئِمَّة : ١ / ٤٤٠ ، بِتَحقِيقنا ، مقَالاَت الإِسلاَميين : ١ / ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ، شَرْح الأُصُول الخَمْسَة : ٦٣٢ و ٨٠٠ ، الإِصْبَاح عَلىٰ المصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح : ١٤٢ .

خَالفُوا المُعْتزلَة فِي الأُمُور الخَمْسَة ، وَقَالُوا : أَنَّ صفَات الله غَير ذَاته ، وَزَائِدة عَلَيها ، وأَنَّ الإِنْسَان مُسيَّر غَير مُخيَّر ، وأَنَّ الله لاَ يَجب عَلَيه الوَفَاء لاَ بِالوَعَد وَلاَ بَالوَعِيد ، وَلَهُ أَنْ يُعَاقب المُحْسن ، وَيُثِيب المُسيء ، إِذْ لاَ يَجْب عَلَيه شَيء ، وَلاَ يقْبح مِنْهُ شَيء ، وأَنَّ مُرْتَكب الكَبِيرة لَيْس فِي مَنْزلَة بَيْنَ المُؤمِن وَالكَافر ، وأَنَّه لاَ يُخلد فِي النَّار ، وأَنَّ الأَمْر بِالمَعرُوف وَالنَّهي عَن المُنْكَر يَجبَان بِالسَّمع لاَ بِالعَقل .

(٢) أُنظر ، تَفْسِير القُرطُبي : ٢ / ٢١٢ و : ٦ / ١٣٦ ، تَفْسِير اَبن كَثِير : ١ / ١٩ ، مَجْمَع الزَّوَائِد : ٧ / ٢٠٧ ، فَتْح البَاري : ٦ / ٣٤٤ ، فَيْض القَدِير : ٢ / ٣٩٥ ، سِير أَعْلاَم النُّبلاَء : ١١ / ١٧٥ و : ١٩ / ٣٣٢ ، لسَان المِيزَان : ٣ / ٢٩٠ و : ٥ / ٧٢ ، صَفوَة الصَّفوَة : ٢ / ٤٩٥ ح ٣٣٩ ، مَعْرفَة عُلُوم الحَدِيث : ١ / ٤ ، المُحدّث الفَاصل : ١ / ١٦٢ ، الإِحْكَام للآمُدي : ١ / ٢٢٥ .

خَالفهُم رَمَوه بالكُفر وَالزَّندقَة[١].

قَالَ الشَّيخ سُليمَان بْن عَبد الوَهّاب أَخو مُحَمَّد عَبد الوَهّاب: «وَالله مَا لِعبَاد الله مِنْ ذَنْب إِلاَّ أَنَّهُم لَمْ يَتّبِعُوكُم ـ الخطَاب للوَهَابيِّين ـ عَلَىٰ تَكْفِير مَنْ شَهدَت النّصُوص الصَّحِيحَة بإِسْلاَمه، وَأَجمَع المُسْلمُون عَلَىٰ إِسْلاَمه»[٢].

وَالوَهَابيَة هُم الفَرد الأَكمَل، وَالنّمُوذج الأَمثَل للفِئَة القَائلَة بأَنَّ الآيَات وَالرّوَايَات تَبْقىٰ عَلَىٰ دلاَلتهَا الحَرفيَة، وَإِنْ خَالَفت العَقْل، وَمَا تَقْتَضيه أُصُول الدِّين.. قَالَ الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه: «إِنَّ هَذِه الفِئَة أَضيَق عَطنَاً، وَأَحرَج صَدرَاً مِنْ المُقَلدِين.. وأَنَّهَا تَرىٰ وجُوب الأَخذ بمَا يُفْهَم مِنْ اللَّفظ الوَارِد وَالتَّقيُّد بِهِ بدُون ٱلتفَات إِلَىٰ مَا تَقْتَضيه الأُصُول الَّتي قَام عَلَيهَا الدِّين»[٣]. وَعَلّق رَشِيد رضَا عَلَىٰ هَذَا الكَلاَم بقَوله: «يَعْني بهَذِه الفِئَة أَهْل الحَدِيث، وَمَن يُسمّونهُم بالوَهَابيَة».

وفِي الفَصْل الآتي يَجْد القَارِيء عَرضَاً مُفصلاً لعَقِيدَة الوَهَابيَة، كَمَا هِي فِي الكُتُب المُعْتَبرَة عِنْدَهُم، ومِنْهُ يعْلَم جمُودهُم عَلَىٰ الظَّاهر، وَقَد ٱعْتبرُوا التَّأوِيل[٤]

(١) أُنظر، نَشأَة مَذْهَب الحَشويّة وَتَطورَه.
Halkin. R.S. The Hashwiyya P.A. O.S. 1943 , PP: 1 _ 28
وَالمِلَل وَالنّحل: ١ / ١٣٧، مقَالاَت الإِسلاَميِّين: ١ / ٢١٤، الغُنيَة للجِيلي: ٨١، البِدْء وَالتَّأرِيخ: ٥ / ١٤٨، الغَيْث المُسجم: ٢ / ٧٢، مَوسُوعَة الأَديَان فِي العَالَم / الفِرق الإِسلاَميّة: ١٨٧، طَبقَات الشّافعيّة للسُّبكي: ٨ / ٨٨، الفَهْرست لِابْن النّدِيم: ٢٥٦.

(٢) أُنظر، الصَّوَاعِق الإِلٰهيَة فِي الرَّد عَلىٰ الوَهَابيَة، الشَّيخ سُليمَان بْن عَبد الوَهّاب: ٢٧ طَبْعَة ١٣٠٦ هـ. (مِنْهُ ﷿).

(٣) أُنظر، الإِسْلاَم وَالنَّصرانيَّة، الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه: ٩٧ الطَّبعَة الثَّامنَة. (مِنْهُ ﷿).

(٤) التَّأوِيل هُو التَّفسِير، كمَا جَاء فِي الصّحَاح للجوهَري: «التَّأوِيل تَفْسِير مَا يَؤول إِلَيه الشَّيء». أُنظر، ⇔

كُفرَاً ؛ لأنّه يُفْضي إِلَىٰ تَكْذِيب الله وَرَسولَه[1].

↔ الصِّحَاح : « مَادَّة أَوَّل » . وَقَالَ الرَّاغب : « التَّأْوِيل مِنْ الأَوَّل ، أَي الرُّجُوع إِلىٰ الأَصل ، وَمِـنْـهُ المَـوْئِل للمَوضُوع الَّذي يرْجع إِلَيه ، وَمَعْنَىٰ التَّأْوِيل فِي اللُّغَة رَدُّ الشَّيء إِلىٰ الغَايَة المُرَادَة مِنْهُ » . أُنظر ، مُفردَات الرَّاغب : « مَادَّة أَوَّل » .

وَجَـاء فِـي القُـرْآن الكَـرِيم ، قَـولَه تَـعَالىٰ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ .آلِ عِمْرَان : ٧ . وَقَولَه تَعَالىٰ : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ . ٱلْأَعْرَاف : ٥٣ . أَي بَيَانه الَّذي هُو غَايَته .

أُنظر ، تَفْسِير ٱبْن كَثِير : ١ / ٣٥٥ ، فَتْح القَدِير : ١ / ٣١٦ ، مُفردَات الرَّاغب الإِصبهَانِي : ٣١ .

وَالعُلمَاء لاَ يُؤولَون آيَةً ، أَو حَدِيثاً إِلاَّ بشُرُوط :

١ ـ أَنْ يَتنَافىٰ المَعْنىٰ الظَّاهر مَع مَا يَقْطع بِهِ العَقْل ، أَو يَقُوم الإِجْمَاع عَلَىٰ خِلاَفه .

٢ ـ أَنْ يُحْمل اللَّفظ عَلَىٰ مَعْنىٰ صَحِيح .

٣ ـ أَنْ يَتحمل اللَّفظ المَعْنىٰ المُؤول بِهِ ، وبِكَلِمَة أَنَّ التَّأْوِيل عِند الإِثْنَي عَشَرِيَّة لاَ يَعدُو صَـرف اللَّفظ عَنْ المَعْنىٰ الحَقِيقي إِلَىٰ المَعْنىٰ المَجَازي ، مَع وجُود القَرِينَة .

أُنظر ، مُقَدِّمَة كِتَاب « عَبقرِيَّة الفَاطمِيِّين » ، عَارف تَامر ، للأَعظَمي .

(١) ٱصْل الكِتَاب هُو المُحكَم الَّذي لاَ ٱختلاَف فيهِ وَالَّذي لاَ يَـخرُج تَأوِيـله مُـخَالفاً لِتـنزِيله وَفَـرعه المُتشَابه الَّذي يَرد إِلىٰ ٱصْله الَّذي لاَ ٱختلاَف فيهِ بَيْن أَهْل التَّأْوِيل .

وَٱصل السُّنَّة الَّتي جَاءَت عَلىٰ لسَان الرَّسُول ، مَا وَقَع عَلَيه الإِجمَاع بَيْن أَهْل القِبلَة وَالفَـرع مَـا ٱخْتَلفُوا فيهِ عَن الرَّسُول ﷺ فَكُلّ مَا وَقَع فِيهِ الإِختلاَف مِن أَخبَار رَسُول الله فهُو مَـردُود إِلىٰ أَصـل الكِتَاب والعَقْل وَالإِجمَاع ... وَإِجمَاع العُقلاَء عَلىٰ مَا ٱجمَعوا عَلَيه حُجَّة مُحْكَمة عَلىٰ الفَرع الَّذي وَقَع الإِختلاَف فيهِ .

أُنظر ، الفُصُول اللُّؤلؤِيَة فِي أُصُول العِتْرَة النَّبوِيَّة لإِبرَاهِيم بن مُحَمَّد بن عَبدالله بن إِبْرَاهِيم بن عَليّ المُرْتَضىٰ الصَّنعَاني الشَّهِير بِالوَزِيري الزَّيدِي ، مَخْطُوط رَقم (١٩٥) ، وَأُصُول الْعَدْل والتَّوحِيد تَحقِّيق مُحَمَّد عُمَاره : ٩٦ ، كتَاب الأُصُول : ٥ .

عَقِيدَة الوَهَابيَة

قُلْنَا: أَنَّ الوَهَابيَة حَشويَّة أَو أَشْبَه بالحَشويَّة الَّذِين يَتَمسكُون بحَرفيَّة الأَلفَاظ، وَإِنْ قَام أَلف دَلِيل مِنْ العَقْل عَلَىٰ المَجَاز وَالتَّأوِيل، وأَنَّهُم يُضيقُون مَعْنَىٰ الإِسْلاَم، وَيَتوسعُون فِي مَفْهُوم الشِّرك، بحَيْث لاَ يَصْدق التَّوْحِيد إِلاَّ عَلَيهم، وإِلَيكَ الدَّلِيل.

التَّوحِيد وَالشِّرك:

يَرَىٰ الوهَابيُون أَنَّ جَمِيع المُسْلِمِين ـ غَيرهُم ـ قَد فَسّرُوا التَّوْحِيد تَفْسِيرَاً خَاطِئَاً، وَفَهمُوه فَهْمَاً لاَ يَنْطَبق عَلىٰ الوَاقع، وَلاَ يُخْرجَه عَنْ حَقِيقَة الشِّرك، وَعَملُوا بمَا فَهمُوا.. إِذَن، جَمِيع المُسْلِمِين مُشركُون، مِنْ حَيْث لاَ يُريدُون وَلاَ يَشْعرُون.

فالإِنْسَان عِنْدَهم لاَ يَصِير مُوحداً بمُجَرد أَنْ يَشْهَد ويَعْتَقد بلاَ إِله إِلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله « وَبأَنَّ الله هُو الخَالِق الرَّازق وَحْدَه، لاَ شَرِيك لَهُ، وأَنَّه لاَ يَرزق إِلاَّ هُو، وَلاَ يُدَبّر الأَمر إِلَّا هُو، وَبأَنَّ جَمِيع السَّموَات وَالأَرْض، وَمِن فِيهنَّ، وَالأَرضِين السَّبع، وَمِن فِيهَا، كُلّهُم عَبِيد، وَتَحْت تَصَرفه... كُلّ ذَلِكَ لاَ يُفِيد، وَلاَ يَجْعَل الإِنْسَان مُوحداً وَلاَ مُسْلماً... وكَمَا لاَ تَنْفع كَلمَة الشّهَادَة كَذَلكَ لاَ تَنْفَع كَثْرَة

العِبَادَة ، وَلاَ الْإِيْمَان بِأَنَّ مُحَمَّداً لاَ يَمْلك لنَفْسه نَفْعَاً وَلاَ ضَرَراً ، وَلاَ قَوْل الْإِنْسَان : أَنَا مُذْنب ، وَالْأَنْبيَاء لَهُمُ جَاه عِنْدَ الله ، وَأَتوَسل بِهِمْ إِلَيه تَعَالىٰ ، كَي يَعفُو وَيَصْفَح »[١].

كُلّ ذَلِكَ ، وَغَير ذَلِكَ لاَ يَجْعَل الْإِنْسَان مُوحداً وَلاَ مُسْلماً إِلَّا أَنْ يَتْرك أُمُوراً مُعَينَة .

« وَمِنْهَا » : أَنْ لاَ يَتَوسّل إِلَىٰ الله بأَحد أَنْبيَاءه وَأَوليَائه ، فَإِنْ فَعَل ، وقَالَ ـ مَثْلاً : يَا الله أَتَوسّل إِلَيكَ بنَبّيك مُحَمَّد أَنْ تَرحَمني فَقَد سَلَك مَسْلَك المُشرِكين ، وَاْعْتَقَد مَا اْعْتَقدُوا[٢].

« وَمِنْهَا » : أَنْ لاَ يَقْصد قَبْر النَّبيّ للزّيَارَة ، وَيَشد إِلَيه الرِّحَال ، وَأَنْ لاَ يَتَمسّح بِهِ ، وَلاَ يَمسّه ، وَلاَ يَدعُو الله ، وَيُصلّي لله عِنْدَه ، وَلاَ يُقِيم عَلَيه بنَاء وَلاَ مَسْجِداً ، وَلاَ يَنْذُر لَهُ[٣] . وَقَال أَيضاً : « وَإِنْ كَان المُصلّي لاَ يُصَلّي إِلاَّ لله ، وَلاَ يَدعُو إِلاَّ الله » فَإِنّه مُشْرِك[٤].

« وَمِنْهَا » : أَنْ لاَ يَطْلُب الشَّفَاعَة مِنْ النَّبيّ ؛ لأَنَّ الله ، وَإِنْ أَعْطَاهَا لمُحَمَّد ﷺ

---

(١) أُنظر ، رسَالَة التَّوْحِيد ، وَرسَالَة هَذِه أَرْبَع قَوَاعد ، وَرسَالَة كَشْف الشُّبهَات لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب ، وفَتْح المَجِيد لحَفِيدَه ، وَتَطْهِير الْإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الْإِلْحَاد للصَّنعَاني وهُو مِنْ أَصَحّ الكُتُب وأَوثَقها عِنْدَ الوَهَابيّة ، وَغَير هَذِه الرَّسَائِل وَالمُؤلفَات مِنْ كُتْبِهِم المُعْتَبرة . (مِنْهُ ﵀) .

(٢) أُنظر ، تَطْهِير الْإِعْتقَاد : ٣٦ الطَّبعَة الأُولىٰ ، وَالرَّسَائِل العَمَلِيَة التِّسع : ٤٥ وَمَا بَعْدهَا طَبْعَة (١٩٥٧م) . (مِنْهُ ﵀) .

(٣) أُنظر ، تَطْهِير الْإِعْتقَاد : ٣٠ و ٤١ ، نَقْض المَنْطق لِاْبْن تَيمِيَّة : ١٥ طَبْعَة ١٩٥١م ، وفَتْح المَجِيد : ٢٣٩ طَبْعَة ١٩٥٧م ، وَاْقْتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَهْل الجَحِيم لِاْبْن تَيمِيَّة : ٣٦٨ طَبْعَة ١٩٥٠م . (مِنْهُ ﵀) .

(٤) أُنظر ، اْقْتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَهْل الجَحِيم لِاْبْن تَيمِيَّة : ٤٠٠ طَبْعَة ١٩٥٠م . (مِنْهُ ﵀) .

وغَيْرِه مِنْ الأَنْبيَاء، وَلَكنّه نَهَىٰ عَنْ طَلبهَا مِنْهُم[١]، وَمِن طَلَبَ الشَّفَاعَة مِنْ مُحَمَّد كَان كَمَن طَلَبها مِنْ الأَصْنَام سَوَاء بسَوَاء[٢]. أَرَأَيت إِلَىٰ هَذَا المَنْطق مَنْ يُعَظّم الرَّسُول لقُربه مِنْ الله سُبْحَانَهُ كَافِر مُشرِك، وَمَن يُسَاوِيه بالأَصْنَام الَّتي حَطّمهَا الرَّسُول مُؤمِنْ مُوحّد[٣]؟.

---

(١) يَجُوز للمُسْلم أَنْ يَقُول: يَا الله شَفّع فِي مُحَمَّداً، وَلاَ يَجُوز أَنْ يَقُول: يَا مُحَمَّد اَشْفَع لِي عِنْدَ الله. (مِنْ مَنْشُور نَشَرهُ المَلك عَبد العَزِيز سَنَة ١٩٤٣م). (مِنْهُ ﵀).

(٢) أنظر، الرَّسَائِل العَمَليَة التِّسع: ١١٠ و ١١٤. (مِنْهُ ﵀).

(٣) لقَد أَرْسَل الله الأَنْبِيَاء، والرُّسل مُبشرِين، ومُنْذرِين، وبَعثهُم للخَلق رَحْمَة، وهُدَاة للنّاس أَجمَعِين، ثُم أَرْسَل عَلىٰ فَترَة مِنْهُم رَسُولاً عَظِيماً، ونَبيّاً رَحِيماً، يَحرص عَلىٰ هُدَاهُم رَحْمَة بِهِمْ، ويَدعُوهُم إِلىٰ مَا فِيهِ سعَادتهِم، وَحَياتهِم شَفقَة عَلَيْهِمْ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ اَلتَّوْبَة: ١٢٨، وَمَا كَانَتْ هَذِه الشَّفقَة، وَلاَ تِلك الرَّحْمَة إِلاَّ مِن فِيض العَطَايَا الرَّبانِية، والمِنح الإلهِية الّتي جَاد بهَا عَلىٰ رَسُول الله ﷺ لخِير الإِنْسَانِيَّة، وسعَادة البَشرِية ﴿كُلاًّ نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ اَلإِسْرَاءِ: ٢٠، وَلذَلك فإِنَّهَا تُضَاعف وتَزدَاد فِي الآخِرَة إِكرَاماً لنَبيّه، وتَقدِيراً لسمُو مَنزلتهِ، ورَحْمَة منهُ لعبَادهِ عزَّ وجلَّ ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ اَلأَحْزَابِ: ٤٣، وَإِذَا كَانَ يَوْم الْقَضَاء، وَاَشتَد الكَرب، وهَال الأَمر، وَعظُم المُوقف، وتَمنىٰ الخَلاَئق أَنْ لَو اَنصرفُوا من شِدة هَذَا الهَوْل، وجَلال الْقِيَامَة، وزَلزَلة السّاعة، وفَزع النّاس إِلىٰ الأَنْبِيَاء وَالرُّسل، وَأَحَالوهُم بدُورهِم عَلىٰ نَبّي الرَّحْمَة، وشَفِيع الأُمَّة، ومُغِيث الخَلاَئِق، تَجلت الرَّأفة، وتَدَفقت الشَّفقَة، وتَحركَت العوَاطف للأَخذ بِيد المُتوسلِين، وإِنقَاذ المُستشفعِين، والاِستجَابة للمُستغِيثِين، وَلاَ عَجب فإِنَّه كَعبَة الْفَضْل، وقِبلَة الرَّجاء، وغَاية الأُمم، ومَحط الآمَال، فَالتَّوجه، وَالاِستغَاثة، وَالاِستشفَاع بهِ ﷺ، وَبغَيره مِن الأَنْبِيَاء، والأَوْلِيَاء، والصَّالِحِين لَيس لهُ عِند اَلْمُسْلِمِينَ، وَفي قُلوبِهِمْ غَيْر ذَلِكَ الْمَعْنَىٰ المُشار إِلَيْهِ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ الزُّمَر: ٤٤، إِنّه لَم يُعطهَا لِمَا عُبد مِن دُونهِ، ولا لِمن عُبد وكَانَ رَاضِياً، فَالقَصر في هَذِه الآيَة إِضَافِي، الْمُرَاد مِنْهُ نَفي شفَاعَة الأَوثَان فِي عَابدِيهَا، ونَفي شفَاعَة جَمِيع المَعبُودِين فِي عَابدِيهِم.

فَقَد رَوىٰ أَحْمَد، والتّرمذيّ، وَاَبن مَاجه عَن أَبي سَعيد الخُدريّ ﵁ قَالَ: «أَنَا سَيّد وُلد آدَمَ يَوْم ⟸

الْقِيَامَة وَلاَ فَخْر ، وَبِيَدي لِوَاء الْحَمْد وَلاَ فَخر . . . » وَرَوىٰ البَزار ، والطّبرانيّ عن عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام أَنّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله قَال : « أَشْفَع لأُمّتي حَتَّىٰ يُنادي رَبّي تَبارك تَعالىٰ فَيقُول : قَد رَضِيت يَامُحمّد ؟ فيَقُول : إِي رَبّي رَضيت » . أُنظر ، صَحِيح مُسْلِم : ١ / ١٣٤ مَطْبَعَة مُحمَّد عَليّ صَبيح وأَوْلاَده طَبْعَة مَصْر ، والمُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين للإِمَام الحَافظ أَبي عَبد الله الْحَاكِم النّيسابُوريّ ، وبذَيلهِ التَّلخِيص للحَافظ الذّهبيّ : ١ / ٦٦ طَبْعَة دَار الْمَعْرِفَة ، بَيرُوت لتَجد الكَثِير عَن بَحث الشّفَاعَة .

وأُنظر ، السِّيرَة النَّبَوِيَّة لِابْن هِشَام : ٢ / ٥٩ ، دَار إِحيَاء التّراث العَرَبِي بَيرُوت ، تَهذِيب سُنن أَبي دَاود بَاب الشّفاعة ، ح ٤٧٣٠ . وَقَد تَضَمّنت أَحَادِيث الشّفَاعَة خَمسَة أَنواع مِن الشّفاعة ، وَهِي :

« ١ » الشّفاعَة الْعَامَّة الّتي يَرغب فِيهَا النّاس إِلىٰ الأَنْبِيَاء ، نَبيّاً بَعد نَبي حَتَّىٰ يُريحهُم الله مِن مقَامِهم .

« ٢ » الشّفاعَة فِي فَتح الْجَنَّة لأَهلهَا .

« ٣ » الشّفاعَة فِي دخُول مَن لاَ حسَاب عَلَيْهِمْ الْجَنَّة .

« ٤ » الشّفاعَة فِي إِخرَاج قَوْم مِن أَهْل التّوحِيد مِن النّار .

« ٥ » الشّفاعَة في تَخفِيف العَذاب عَن بَعْض أَهْل النّار .

ويَبقىٰ نَوْعَان يَذكرهُما كَثير مِن النّاس :

« آ » الشّفاعَة فِي قَوْم آستَوجبُوا النّار فَيَشفع فِيهِمْ أَنْ لاَ يَدخلُوهَا . وهَذَا النَّوْع لَم آقف إِلىٰ الآن عَلىٰ حديث يَدل عَلَيْهِ ، وأَكْثَر الأَحَادِيث صَرِيحَة فِي أَنّ الشّفاعَة فِي أَهْل التّوحِيد مِن أَربَاب الكَبَائر ، إِنّما تكُون بَعد دخُولهم النّار ، وَأَمّا أَنْ يَشفع فِيهِمْ قَبل الدّخول فَلاَ يَدخلُون ، فَلم أَظفَر فِيهِ بِنَصّ .

« ب » شَفاعَتهُ صلى الله عليه وآله لقَوم مِن الْمُؤْمِنِينَ في زِيَادَة الثّوَاب ، وَرِفعَة الدَّرجَات ، وَهَذَا قَد يُستدل عَلَيْهِ بدُعَاء النَّبيّ صلى الله عليه وآله لأَبي سَلَمة وقَوْله صلى الله عليه وآله « أَللّهُمَّ آغفر لأَبي سَلَمة ، وآرْفَع دَرَجَته فِي المَهديين » .

وَذكر جُملَة مِن المُحقّقِين أَنّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله لمَّا أُخبِرَ بمَوت أَبي طَالب تَوَجّع توجّعاً عَظِيماً ، وَحَزن حُزناً شَدِيداً ، ثُمَّ قَالَ لأَمِير المُؤمِنِين عليه السلام آمضِ يَا عَليّ فَتَول أَمرَه . . . وَأَعلمني . . . لمَّا رَفَعهُ عَلىٰ السَّرِير آعْتَرضهُ النَّبيّ صلى الله عليه وآله فَرقَّ وَتَحزّن .

وَقَالَ : وَصِلتكَ رَحم ، وَجُزِيتَ خَيرَاً يَا عَمّ ، فَلَقد رَبيتَ وَكَفلتَ صَغِيراً وَنَصرتَ ، وَآزرتَ كَبِيرَاً ، ثُمَّ أَقبَل عَلىٰ النَّاس وَقَالَ : « أَمَ وَالله لأَشفعنَّ لعَمّي شَفَاعَة يَعجَب مِنهَا أَهْل الثّقَلين » ذَكَر ذَلِكَ إِمّا بِالنّص أَو بِالمَضمُون صَاحب تَذكرَة الخوَاصّ ، وَالبَيهقيّ فِي دَلاَئِل النُّبوّة ، وَآبن سَعد فِي طَبقَاتِهِ الكُبرىٰ ، وَآبن عَسَاكر كمَا فِي أَسنَىٰ المَطَالب ، وَآبن أَبي الحَدِيد فِي النَّهج : ١٤ / ٧٧ ، الحُجَّة عَلىٰ الذَّاهب لتَكفِير أَبي

⇔ طَالب : ٢٩٨ ، وَالسِّيرَة الحَلبيَّة : ٣ / ٦٣٧ ، وَالإِصَابَة : ٤ / ١١٦ .

وَيُسْتَنْتَج مِن هَذَا الحَدِيث أَمرَان :

« ١ » أَنَّه ﷺ : أَمَر عَلَّياً بِتَغسِيلَه ، وَتَكْفِينَه ، دُون الحَاضِرين مِن أَولاَدَه ، إذْ كَان مَن حَضَر مِنْهُم سِوىٰ عَليّ بن أَبي طَالب ، هُو المُسْلِم وَالمُؤمِن ، وَالبَقِيّة مِن أَمثَال جَعْفَر بن أَبي طَالب كَان يُومَئذٍ بِبلاَد الحَبْشَة ، أَمّا عَقِيل وَطَالب هُما يُومَئذٍ عَلىٰ خِلاَف الإِسلاَم ، وَلَم يُسلم وَاحد مِنْهُما بَعد ، وَلَو كَان أَبُو طَالب كَافرَاً لكَان عَقِيل أَحقّ بِتَولِيَة أَمرَه مِن عَليّ بن أَبي طَالب ، وَلمَا جَاز للمُسلِم مِن ولدَه القِيَام بِأَمره ؛ لاْنقطَاع العِصمَة بَيْنَهُما ، وَأَمر رَسُول الله ﷺ لعَليّ بن أَبي طَالب بغُسله ، وَتَطهِيرَه ، وَتَحنِيطَه ، وَتَكفِينَه ، وَموَارَاته ، لهُو صِدق إِيمَانه ، وَمَوته عَلىٰ الشَّرِيعَة الإِسلاَميَّة .

« ٢ » إنّ دُعَاء النَّبيّ ﷺ : لهُ بِالخَير ، وَالخَيرَات ، وَنَحنُ نَعْلَم مَا أَثَر دُعَاء النَّبيّ ﷺ للمُؤمِن خَاصَّة ، وَللمُسْلِم عَامّة مِن أَثر إِيجَابي ، وَكَذَلك شَفَاعَته ﷺ الّتي قَالهَا لأَبي طَالب ، وَالّتي يَعْجَب مِنْهَا أَهْل الثَّقلَين ، فَهَل هَذِه الشَّفَاعَة عَاطفيَة مِن قِبله ﷺ ، أَم شَفَاعَة عَن حَقَيقَة وَاقعيَة ؟

وَالجوَاب : هِي شَفَاعَة عَن قَنَاعَة ؛ لأَنَّه لاَ تَأخذهُ العَاطفَة هُنا ، وَلمَا وَسع لرَسُول الله ﷺ أَنْ يُثني عَلَيهِ بَعد المَوت ، وَأَنْ يَدعو لهُ ، بَل كَان يَجب عَلَيه عَلىٰ الأَقل اْجْتنَاب ذَلِكَ ، إنْ لَم نَقل يَدعو عَلَيه بِالذّم ، وهُو الَّذي لاَ يُحِيد عَن الحَق أَبَداً . وَهُنَاك الكَثِير مِن الرِّوَايَات الّتي وَرَدَت عَن أَهْل بَيْت العِصْمَة : بِحَقّ أَبي طَالب ، مِثل « لَو وضِع إِيمَان أَبي طَالب فِي كَفّة مِيزَان ، وَإِيمَان هَذَا الخَلق فِي الكَفّة الأُخرىٰ لرَجَح إِيمَان أَبي طَالب » ، وَحَدِيث « إنْ شَككت فِي إِيمَان أَبي طَالب كَان مَصِيرُك النَّار » ، كمَا وَرَد فِي كَنْز الفَوَائد : ١٨٣ ، وَالحُجَّة عَلىٰ الذّاهب إِلىٰ تَكفِير أَبي طَالب : ٨٥ ، شَرح النَّهج لِابن أَبي الحَدِيد : ١٤ / ٦٨ .

وَقَد عَالَجنَا هَذَا المَوضُوع فِي تَحقِّيقنا لكتَاب بُلُوغ المَآرب فِي نَجَاة آبَائه ﷺ ، وَعمّه أَبي طَالِب ، لسُليمَان الأَزْهَري . أنْظر ، مُعْجَم القُبُور : ١ / ١٩١ و ٢٠٤ ، شَيخ الأَبْطَح : ٤٣ ، تَذكرَة الخوَاصّ : ١٠ ، إِيمَان أَبي طَالب : ١٠ ، الطَّبقَات الكُبرىٰ : ١ : ١٠٥ ، السِّيرَة الحَلبيَّة : ١ / ٣٧٣ ، أَسْنىٰ المَطَالب : ٣٥ ، تَأرِيخ اْبن كَثِير : ٣ / ١٢٥ ، الإِصَابة : ٤ / ١١٦ ، شَرح شوَاهد المُغنيّ : ١٣٦ ، نهَايَة الطَّلب للشَّيْخ إبرَاهِيم الحَنفيّ ، كمَا فِي الطَّرَائف : ٨٦ ، وَدحلاَن فِي هَامش السِّيرَة الحَلبيَّة : ١ / ٩٠ .

وَالسُّؤال الّذي يَطْرَح نَفْسه : كَيف يَشفَع رَسُول الله ﷺ ـ وَالعِيَاذ بِالله ـ لكَافر ؟ ثُمَّ كَيف يُؤبّنهُ بِقَولهِ ﷺ « وَاأَبتَاه ! وَاأَبَا طَالبَاه ! وَاحُزنَاه عَلَيك يَا عَمّاه ! كَيف أَسلُو عَنْك ، يَا مَن رَبَيتَني صَغِيرَاً ، وَأَجَبتَني كَبِيرَاً ، وَكُنتُ عِندَك بمَنزلَة العَين مِن الحَدَقة ، وَالرُّوح مِن الجَسَد » وَهُو الّذي خُوطِب بِقَوله ⇔

« وَمِنْهَا » : أَنْ لاَ يَحْلف بالنَّبيّ ، وَلاَ يُنَادِيه ، وَلاَ يَنْعَته بسَيّدنَا ، كَأَنْ يَقُول : بحَقِّ مُحَمَّد ، وَيَا مُحَمَّد ، وسَيِّدنَا مُحَمَّد ، بَل الحِلف بالنَّبيّ وغَيْرَه مِنْ المَخلُوقَات هُـو الشِّرك الأَكْبَر المُوجِب للخُلُود بالنَّار ، قَالَ حَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّـاب فِـي فَـتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد: قَالَ ٱبْن مَسعُود : « لأَنْ أَحْلف بالله كَاذباً أَحَبّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلف بغَيرِه صَادقَاً »[1] ؛ لأَنَّ الحِلف بالله كَاذبَاً كَبيرَة مِنْ الكَبَائِر ، وَلَكـن الشِّرك ـ أَي الحِلف بغَير الله ـ أَكْبَر مِنْ الكَبَائِر[2] .

فَإذَا كَان هَذَا حَال الشِّرك الأَصْغَر فَكَيف بالشِّرك الأَكْـبَر المُـوجب للـخُلُود بالنَّار .

قَالَ السَّيِّد الأَمِين فِي كِتَاب « كَشْف الإِرْتيَاب » : « جَاء فِي خُلاَصَة الكَلاَم كَان

تَعَالىٰ : ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ ، (ٱلْمُجَادِلَةِ: ٢٢).

وَالسُّؤال هُو أَيضاً كَيف تَجْتَمع مُوَالاَة الكُفَّار مَع الإِيمَان ؟ .

ثُمَّ كَيفَ يَقُر رَسُول الله ﷺ مُؤمِنَة مَع كَافر ـ وَالعِيَاذ بِالله ـ وَقَد نَهَاه الله تَعَالىٰ عَن ذَلِكَ فِي غَير آيَة مِن القُرْءَان ؟ فَقَد وَرَد عَن عَليّ بن الحُسَين عليه السلام أَنَّه سُئل عَن أَبي طَالب أَكَان مُؤمناً ؟ .

فَقَالَ عليه السلام : نعم .

فَقِيلَ لهُ : إِنَّ هَاهُنا قَوماً يَزعمُون أَنَّه كَافر .

فَقَالَ عليه السلام : وَاعَجباً كلّ العَجَب ، أَيَطعنُون عَلىٰ أَبي طَالب ، أَو عَلىٰ رَسُول الله ﷺ وَقَد نَهَاه الله تَعَالىٰ أَنْ يَقُر مُؤمنَة مَع كَافر فِي غَير آيَة مِن القُرْءَان ؟ وَلاَ يَشك أَحدٌ أَنَّ فَاطمَة بِـنْت أَسـد مِـن المُـؤمنَات السَّابقَات ، فَإِنّهَا لَم تَزَل تَحت أَبي طَالب حَتَّىٰ مَات .

أُنظر ، إِيمَان أَبي طَالب المَعرُوف بكتَاب الحُجَّة عَلىٰ الذَّاهب إِلىٰ تَكفِير أَبي طَالب لإِبْـن فَـخَّار : ١٤٥ ، شَرْح الأَخبَار : ٣ / ٢٢١ ، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لإِبْن أَبي الحَدِيد : ٣ / ٣١٦ و : ١٤ / ٦٩ طَبعَة أُخرىٰ .

(١) أُنظر ، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد ، لحَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب : ٤١٤ طَبْعَة ١٩٥٧ م . (مِنْهُ).

(٢) لَمْ يَجيزُوا الحِلف بغَير الله ، ومَعَ ذَلِكَ قَالُوا : لَو حَلَف الرَّجُل بطَلاَق زَوّجَته صَحّ ، وَتُطَلّق الزَّوجَـة .. أَللّهُمَّ إلاّ أَنْ يُقَال : أَنَّ النَّهي فِي غَير العِبَادَة لاَ يَدل عَلىٰ الفَسَاد . (مِنْهُ).

مُحَمَّد عَبد الوَهّاب يَقُول عَنْ النَّبيّ ﷺ : أَنَّه طَارش[١]، وأَنَّ بَعْض أَتبَاع هَذَا الشَّيخ كَان يَقُول : عَصَاي هَذِه خَيْر مِنْ مُحَمَّد، لأَنَّه يُنْتَفع بهَا فِي قَتلَ الحَيَّة، ومُحَمَّد قَد مَات، ولَمْ يَبْق فِيهِ نَفْع، وَإِنَّمَا هُو طَارش وَمَضىٰ »[٢].

هَذَا هُو الكَلَام الَّذي يَهْتَز مِنْهُ العَرش وَتَتفطَّر السَّموَات، وَتَنشَق الأَرْض، وَتَخر الجِبَال هَدّاً.. وإِذَا كَانَت العَصَا خَيراً مِنْ مُحَمَّد ﷺ فَلمَاذَا يَجْب حُبّه وَطَاعَته، والإِيْمَان بِهِ ؟. وَلمَاذَا نُكَرّر الصَّلوَات وَالتَّحيَات عَلَيه فِي الصَّلوَات الخَمْس، وَيُقرَن اسمَه باسم الله عَلَىٰ المَآذن وَالمَنَابر، وَيُحتَج بقَوله فِي كُلّ عِلْم وَفن ؟. وَبالتَالي، فَأي مَعْنَىٰ لقَولَه جَلّ وَعزّ : ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[٣].

وأَيْضاً أَي مَعْنَىٰ لقَولَه تَعَالىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[٤].

---

(١) الطَّارش هُو الرَّسُول فِي الحَاجَة.

(٢) أُنظر، كَشْف الإِرْتيَاب، للسَّيِّد الأَمِين : ١٢٧ الطَّبْعَة الثَّانيَة. خُلاَصَة الكَلاَم : ٢٣٠. (مِنْهُ ﷺ).

(٣) ٱلْفَتْح : ٩ ـ ١٠.

تُعَزِّرُوا النَّبيّ أَي تَنْصرُونه، وَتُوَقِّرُونَه أَي تُعَظمُونَه، وَتُسَبّحُوه بُكرَة وَأَصِيلاً أَي تَذْكرُونَه فِي تَسْبِيحكُم وَصَلوَاتكُم بالتَّحيَات. (مِنْهُ ﷺ).

(٤) ٱلْأَحْزَاب : ٥٦.

أُنظر، صَحِيح البُخَاري : ٦ / ١٥١١، سُنن النّسَائي : ١ / ١٩٠، مُسْنَد أَحْمَد بن حَنْبَل : ٢ / ٤٧، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين : ٣ / ١٤٨.

« وَمِنْهَا » : أَنْ لاَ يَتَطيّر وَلاَ يَتَشَاءَم(١).

« وَمِنْهَا » : أَنْ لاَ يَعْمَل عَمَلاً للدُّنيا كَالمَدْح وَالثَّنَاء(٢).

إِنَّ تَرك هَذِه الأُمُور ، وَمَا إِلَيهَا يَتّصل اتّصَالاً وَثِيقاً بمَفهُوم التَّوْحِيد ، وَمَن فَعَلهَا

⇐ إِذَن تَجب الصَّلاَة عَلَىٰ النَّبيّ وَآله فِي الصَّلاَة وَمَنْ لاَ يُصَلّي عَلَيه وعَلَيهِم فِيهَا فَلاَ صَلاَة لهُ ، وَاسْتَدلُوا بهَذِه الآيَة ، مَعطُوفاً عَلَيهَا الحَدِيث الَّذي رَوَاه البُخَارِي فِي صَحِيحَه ، وَهَذَا نَصّه بِالحَرف : «كَيف نُصَلّي عَلَيكَ ـ يَا رَسُول الله ـ فَقَالَ : قُولُوا : أَللَّهُمَّ صَلّ عَلَىٰ مُحَمَّد وعَلَىٰ آل مُحَمَّد ، كمَا صَلّيت عَلَىٰ آل إِبْرَاهِيم ، إِنّك حَمِيد مَجِيد » . أُنظر ، البُخَارِي فِي صَحِيحَه : ج ٨ كِتَاب الدَّعوَات ، بَاب الصَّلاَة عَلَىٰ النَّبيّ ﷺ .

وقَالَ السُّنّة : لاَ تَجب الصَّلاَة عَلَىٰ آل مُحَمَّد فِي الصَّلاَة وَبَالأَولىٰ فِي غَيرهَا . أَمَّا الصَّلاَة عَلَىٰ مُحَمَّد دُون آله فَهِيَّ فَرض عِند الشّافعيَّة وَالحَنَابلَة ، وَتَبطَل الصَّلاَة بِتَركهَا ، وهِي سُنّة رَاجحَة عِندَ الحَنْفِيَّة والمَالكيَّة ، وَتَصح الصَّلاَة بِتَركهَا . أُنظر ، مِيزَان الشّعرَاني : ١ / بَاب صِفَة الصَّلاَة ، المُغْنِي لِابْن قُدَامة : ١ / مَسْأَلة التَّشهد . وَأُنظر ، الصّواعق المُحرقَة : ٨٩ ، الفَخر الرّازي فِي تَفْسِيرِه : ٢٧ / ١٦٦ ، نُظم دُرَر السّمطَين للزَّرَندي : ١١١ ، الصّبّان في إِسعَاف الرّاغِبين : ١١٦ ، رَشفَة الصّادي : ٣٣ ، جوَاهر العِقدَين للسَّمهُودي : ٢١٧ ، تَفْسِير آيَة المُودَّة : ١٣٥ ، كتَاب أَهْل البَيْت للشَّرقَاوي : ٦ ، الفِردَوْس بمَأثُور الخِطَاب ، للدَّيلَمي : ٣ / ٦٩٤ ، شِفَاء السّقام فِي زِيَارة خَير الأَنَام للسُّبكي : ٤٠٥ .

(١) أُنظر ، فَتْح المَجِيد : ٣٠٥ وَمَا بَعْدها . (مِنْهُ ﷺ) .

بناء عَلىٰ الحَدِيث الوَارِد : « رُفع عَنْ أُمّتي تِسعَة أَشيَاء : الخَطَأ ، وَالنِّسيَان ، وَمَا اُستكرهُوا عَلَيه ، وَمَا لاَ يَعْلمُون ، وَمَا لاَ يُطيقُون ، وَمَا اُضطُروا إِلَيهِ ، وَالطِّيرَة ، وَالحَسد ، وَالوَسوَسة فِي الخَلق » .

أُنظر ، فَتح البَاري : ٣ / ١٠٢ ، نَصب الرَّاية : ٣ / ٢٢٣ ، شَرْح سُنن ابن مَاجه : ١ / ٦٥ ح ٩٠٨ ، سُبل السَّلاَم : ٤ / ٨٢ ، المُحلىٰ : ٥ / ١٩٣ ح ٦٣١ ، نَيل الأَوطَار : ٢ / ٣٦١ .

(٢) أُنظر ، فَتْح المَجِيد : ٣٧٢ وَمَا بَعْدها . (مِنْهُ ﷺ) .

بناء عَلىٰ الحَدِيث الوَارِد : « رُفع عَنْ أُمّتي تِسعَة أَشيَاء : الخَطَأ ، وَالنِّسيَان ، وَمَا اُستكرهُوا عَلَيه ، وَمَا لاَ يَعْلمُون ، وَمَا لاَ يُطيقُون ، وَمَا اُضطُروا إِلَيهِ ، وَالطِّيرَة ، وَالحَسد ، وَالوَسوَسة فِي الخَلق » .

أُنظر ، فَتح البَاري : ٣ / ١٠٢ ، نَصب الرَّاية : ٣ / ٢٢٣ ، شَرْح سُنن ابن مَاجه : ١ / ٦٥ ح ٩٠٨ ، سُبل السَّلاَم : ٤ / ٨٢ ، المُحلىٰ : ٥ / ١٩٣ ح ٦٣١ ، نَيل الأَوطَار : ٢ / ٣٦١ .

فَهُو مُشْرِك يَحل دَمَه وَمَاله وَذَرَارِيه، سَوَاء أَفْعَلهَا عَنْ عِلْم بتَحرِيمها، أَو جَهْلاً وَاشْتبَاهاً، لأَنَّ فعْلهَا يُفْضي إِلَىٰ تَكْذِيب الرَّسُول، وَإِنْ لَمْ يَتَعمّد الفَاعِل مُنكراً[١].

ولَيْسَ مِنْ شَكّ أَنّك قَد لاَحَظت أَيُّهَا القَارِيء أَنَّهُم عَدّوا عَدَم زِيَارَة النَّبيّ وَطَلب الشّفَاعَة مِنْهُ شَرطَاً فِي التَّوْحِيد، ولَمْ يَعدُّوا قَتلَ النَّفس المُحْتَرمَة وَلاَ الزّنَا وَلاَ أَكتنَاز الذَّهب مِنْ مُنَافيَات التَّوْحِيد والإِيْمَان.

وَبَعْد، فَإِنَّ مَا ذَكْرنَاه مِنْ الشَّوَاهد وَالأَرقَام يُعطي الصُّورَة الوَافيَة للفَهْم الوَهَابي للتَّوحِيد والإِسْلاَم، وَالنَّزعَة المُتْعصبَة ضدّ الإِنْسَانيَّة، وَضدّ رِسَالَة مُحَمَّد الَّتي تَنْظر إِلَىٰ البَشريَة نَظرَة حُبّ ورَحْمَة تَتّسع للقَرِيب وَالبَعِيد فِي كُلّ عَصْرٍ وَجِيل.

الوَهَابيَة أو السَّيف:

أَنَّ المَبدَأ الأَوّل للوَهَابيَة، وَشعَارهُم الوَحِيد: «أَمَّا الوَهَابيَة، وَأَمّا السَّيف» فَمَن اعْتنَقهَا سَلَم، وَمَن أَبىٰ أُبِيح دَمَه، وَذُبحَت أَطفَاله، وَنُهبَت أَموَاله، وَمحَال أَنْ يَنْظر الوَهَابي إِلَىٰ غَيْرَه إِلاَّ بهَذِه العَين المُكَفّرة المُسْتحلَة للأَروَاح وَالأَموَال...

قَالَ الشَّيخ سُليمَان عَبد الوَهّاب أَخو مُحَمَّد عَبد الوَهّاب مُخَاطبَاً الوَهَابيَة: «فَأَنْتُم تُكَفّرُون بأَقَل القَلِيل مِنْ الكُفر، بَل تُكَفّرُون بمَا تَظنُون أَنْتُم أَنَّه كُفر، بَل تُكفّرُون بصَرِيح الإِسْلاَم، بَل تُكفّرُون مَنْ تَوقَف عَنْ تَكْفِير مَنْ كَفّرتمُوه»[٢].

وَلنَدع جَمِيع مَا قِيل عَنْ الوَهَابيَة، وَنَنظُر إِلَىٰ كُتبهِم، وَمَا خَطُوه بأَيدِيهم، كَمَا فَعَلنَا فِيمَا تَقَدّم، قَالَ مُحَمَّد عَبد الوَهّاب مُؤسّس مَذْهب الوَهَابيَة: «وَلاَ تَنْفَعهُم لاَ

(١) أُنظر، الرّسَائِل العَمَليَة التّسع: ٧٩. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، الصَّوَاعِق الإِلٰهيَة فِي الرَّد عَلىٰ الوَهَابيَة، الشَّيخ سُليمَان بن عَبد الوَهّاب: ٢٧ و ٢٩ طَبْعَة ١٣٠٦هـ. (مِنْهُ ﷺ).

إِله إِلاَّ الله، وَلاَ كَثْرَة العِبَادَات، وَلاَ ٱدّعَاء الإِسْلاَم لمَا ظَهَر مِنْهُم مِنْ مُخَالفَة الشَّرع »[١].

هَكَذَا يَنْبَغي أَنْ تَكُون الأُخوّة، وَالمَحبّة، وَالرَّحْمَة.. لله دَرّك أَيّهَا الشَّيخ لَقَد مَثّلتَ التَّسامح الإِسْلاَمي حَتّىٰ كُدنَا نَتوهُم أَنَّ هَذِه الآيَة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾[٢]. نَزَلَت فِيكَ... ٱسْتَغفر الله.

وقَالَ أَيضَاً: « وَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ لاَ نُشْرك بالله، بَل نَشْهَد أَنّه لاَ يَخْلُق، وَلاَ يرزُق، وَلاَ يَنْفع، وَلاَ يَضرّ إِلاَّ الله وَحْدَه لاَ شَرِيكَ لَهُ، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله لاَ يَملُك لنَفْسه نَفْعَاً وَلاَ ضُرراً، ولَكن الصَّالِحِين لَهُمُ جَاه عِنْدَ الله، وَأَنَا أَطْلب مِنْ الله بِهْم، فجَوَابه أَنَّ الَّذِين قَاتَلهُم رَسُول الله مَقرُون بمَا ذكَرت، وَمَقرُون بأَنَّ أَوثَانهُم لاَ تُدبّر شَيْئَاً، وَإِنّمَا أَرَادُوا الجَاه وَالشّفَاعَة »[٣]. أَي أَنَّ مَنْ يَطْلب الشَّفَاعَة مِنْ مُحَمَّد تَمَامَاً كَمَن يَطْلبهَا مِنْ الأَوثَان سَوَاء بسَوَاء.. هَذَا هُو التَّحقِّيق الدَّقِيق، والإِيْمَان العَمِيق...

وأَيْضَاً قَالَ مُحَمَّد عَبد الوَهّاب مُؤسّس المَذْهَب: « وإِذَا قَالُوا: نَحْنُ نَشْهَد أَنْ لاَ إِله إِلاَّ الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله، وَنُصَدق القُرءَان، وَنُؤمِنْ بالبَعث، وَنُصلّي وَنَصُوم، فكَيف تجْعَلونَنا مِثْل أُولَئك؟.

فَالجَوَاب: أَنَّ الرَّجل إِذَا صَدّق رَسُول الله فِي شَيء، وَكَذّبه فِي شَيء فَهُو كَافر

(١) أنظر، رَسَالَة « كَشْف الشُّبهَات » المَطْبُوعَة مَعَ غَيْرهَا فِي كِتَاب الرَّسَائِل العَمليَة التِّسع: ١٢٣ طَبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ ﷿).

(٢) ٱلأَنْبيَاء: ١٠٧.

(٣) أُنظر، رَسَالَة « كَشْف الشُّبهَات » المَطْبُوعَة مَعَ غَيْرهَا فِي كِتَاب الرَّسَائِل العَمليَة التِّسع: ١١٠ طَبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ ﷿).

لَمْ يَدْخل فِي الْإِسْلاَم »[1].

وَهَكَذَا يُدْخل هَذَا الشَّيخ فِي كُفره مَنْ يَشَاء، وَيُخرج مِن الْإِسْلاَم مَنْ يَشَاء، حَتّىٰ كَأنَّ الله سُبْحَانَهُ قَد جَعَل فِي يَده إِيمَان العِبَاد وَعَقِيدتهُم، لاَ فِي قُلوبِهْم وَعقُولهم.. وَلاَ أَدري مَاذَا أَرَاد بقَوله: إِذَا صَدّق الرَّجل مُحَمَّداً فِي شَيء، وَكَذّبه فِي شَيء فَهُو كَافر.. لأَنَّ مَنْ صَدّق رِسَالَة مُحَمَّد يُصَدّقه فِي كُلّ شَيء، لاَ فِي شَيء دُون شيء.. وَقَد أَدرَك هَذِه الحَقِيقَة مُشركُو قُرَيْش حِين كَتَب النَّبيّ فِي صُلْح الحُدَيبيَّة: « هَذَا مَا صَالَح عَلَيه مُحَمَّد رَسُول الله »[2]؟

فَقَال لَهُ المُشركُون: لَئن كُنْتَ رَسُول الله، ثُمَّ قَاتَلنَاك، فَقَد ظَلمنَاك، أَدْرَك هَذِه الحَقِيقَة المُشركُون، ولَمْ يُدْركهَا مُحَمَّد عَبد الوَهّاب... لمَاذَا؟ لأَنّه هُو قَد آمَن ببَعْض مَا جَاء بِهِ مُحَمَّد، وَكَفر ببَعْض.. وجَاء فِي كِتَاب تَطهِير الْإِعْتقَاد: « يَجْب أَنْ يُدْعَىٰ هَؤْلاَء إِلَىٰ التَّوبَة، وَالرّجُوع إِلَىٰ التَّوْحِيد ـ أَي إِلَىٰ الوَهَابيَة ـ فَمَن رَجَع مِنْهُم حُقن دَمَه، وَمَالَهُ، وَذَرَارِيه، وَمَن أَصرّ أَبَاح الله مِنْهُ مَا أَبَاح لرَسُول الله مِن المُشْرِكين »[3].

وَفِي كِتَاب فَتْح المَجِيد: « القَتْل لمَن عَانَد ولَمْ يَتُب مِنْ الخَوَارج

(١) أُنظر، رَسَالَة «كَشْف الشُّبهَات» المَطْبُوعَة مَعَ غَيْرهَا فِي كِتَاب الرَّسَائِل العَمليّة التِّسع: ١١٧ و ١١٨ طَبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/ ٤٨ و: ٦/ ٢٥، تَذكرة الخوَاصّ: ٩٥، مُرُوج الذَّهب: ٢/ ٤٠٤، الْفُتُوح لِابْن أَعْثَمْ: ٢/ ١٩٤، الأَخْبَار الطّوال: ١٩٣، مُرُوج الذّهب: ٢/ ٣٣، وَقْعَة صِفِّين: ٢٧١ و ٥٠٣، تَهْذِيب ابْن عَسَاكر: ٥/ ١٣٢، لسَان المِيزَان: ٣/ ٢٣٧.

(٣) أُنظر، تَطْهِير الْإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الْإِلحَاد: ٣٥ و ٣٦. (مِنْه ﷺ).

وَالقَدريَّة »[١] .. عَجيب أَمر هَؤْلاَء الوَهَابيَة .. يُبيحُون الدّمَاء، حَتّىٰ كَأَنّها شـرْبَة مَاء .. « وَمَن أَصرّ أَبَاح الله مِنْهُ مَا أَبَاح لرَسُول الله مِن المُشْرِكِين » وَلاَ أَدري : هَل هَذَا تُقىٰ وَزُهد، أَو فَهْم وَوَعي، أَو حُبّ وَتَسامُح، أَو نَتيجَة طَبيعيَة لحِقدهِم عَلَىٰ البَشريَّة بعَامّة، والمُسْلِمين بخَاصّة، أَو أَنَّهُم طَبيعَة أُخرىٰ مُنْفصلَة عَنْ الإِنْسَان وَحَقِيقَته ؟ ...

وَقَالَ أَيضاً : « إِذَا قَالَ الكَافر : لاَ إِلـه إِلاَّ الله حُـقن دَمَـه وَمَـاله، حَـتّىٰ يَـثبت العَكْس، أَمَّا غَيرهُم ـ أَي المُسْلمُون ـ فَلاَ تَنْفعهُم كَلمَة لاَ إِله إِلاَّ الله كَمَا أَنَّهَا لَمْ تَنْفَع الخَوَارج عَلَىٰ عبَادتهِم .. فَثَبت أَنَّ مُجَرّد كَلمَة التَّوْحِيد غَير مَانع مِنْ ثبُوت شِرك مَن قَالهَا، لاِرْتكَابه مَا يُخَالفهَا »[٢]. أَرَأَيت إِلَىٰ هَذَا المَنْطق. كَلمَة التَّوْحِيد تَنْفَع الكَافر، حَتّىٰ يَثْبت العَكْس.

وَلاَ تَنْفع المُسْلِم بحَال ؟، وإِنّمَا الَّذي يَنْفع الإِسَاءَة إِلَىٰ الله فِي عَـرْشه، وإِلَـىٰ مُحَمَّد فِي قَبْره، الَّذي يَنْفَع هَدْم قُبُور آل الرَّسُول، وَتَشبِيهه بالعَصَا والأَوثَـان .. وَالَّذي يُجْدي هُو إِبَاحَة الدّمَاء، وَسَبي النِّسَاء، وَنَهْب الأَموَال، وَإِشَاعَة الخَـوف وَالفُوضىٰ، وَالفَسَاد فِي الأَرْض بِاسم الدِّين وَالسَّمَاء، قَالَ الله جَلّ وَعـزّ : ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[٣].

وَقَالَ الوَهَابيَة : بَل تُبَاح دمَاؤهم وَتُسبىٰ ذَرَاريهم وَتُنهَب أَموَالهم ...

وبَعْد، فَهَل مِنْ شَاهد أَصدَق مِنْ هَذَا عَلَىٰ أَنَّ مَبدأَهُم وَشعَارهُم : « الوَهَابيَة،

---

(١) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد، لحَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب : ٤٩١ طَبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد، لحَـفِيد مُـحَمَّد عَـبد الوَهّـاب : ٤٠ و ٤١ طَـبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ ﷺ).

(٣) فَاطِر : ٤٥.

أَو السَّيف للرِّجَال، وَالنِّسَاء، وَالأَطْفَال، والنَّهب للأَموَال»؟...

يَقُول الشُّيوعيُون: «أَنَّ الدِّين هُو التَّمِيمَة السّمَاويّة لمُجْتَمع جَاهِل مُضْطَهد، يُحفظ مَعَ ذَلِكَ بشَيء مِنْ سُوء النِّيّة، ثُمَّ يُبرّر الشَّر وَالفَسَاد بالوَحي مِنْ السَّمَاء».

وَهَذَا القَوْل لاَ يَنْطَبق عَلَىٰ أَيّة عَقِيدَة دِينيَّة إِلاَّ عَقِيدَة الوَهَابيَة.

حُرّيّة العَقِيدَة:

أَنَّ عَقِيدَة الوَهَابيَة تُحَتّم الضَّغط عَلَىٰ كُلّ إِنْسَان، بخَاصّة المُسْلِم وَأَنْ يَترك رَأيَه إِلَىٰ رَأيهِم، وَإِجْتهَاده إِلَىٰ فَهْمِهِم، وإِلاَّ حَلّ مَالَهُ، وَاْسْتُبِيح دَمَه، وَدَم أَهْلَه وَعِيالَه الوَهَابيَة أَو السَّيف ـ وَقَد نَصّت المَادّة الثَّامنَة عَشرَة مِنْ قَانُون حقُوق الإِنْسَان الَّذي أَقَرّته الجَمْعيَّة العَامّة فِي الأُمَم المُتحدَة، نَصّت هَذِه المَادّة عَلَىٰ أَنَّ «لكُلّ إِنْسَان الحَقّ فِي حُرّيّة الدِّين والعَقِيدَة، وَالتَّعبِير عَنْهُما بالقَول وَالفِعل».

وَسوَاء أَقرّت الأُمَم المُتحدَة هَذَا الحَقّ، أَم أَنْكَرَته، فَإِنَّ الحُرّيّة تَتّصل بإِنْسَانيَّة الإِنْسَان، وَبطَبيعَته مُبَاشَرة، فحِرمَانه مِنْهَا مَعْنَاه حِرمَانه مِنْ حَيَاته وَأَصْل وجُودَه.. وَلذَا حَرَص الإِسْلاَم عَلَيهَا، ولَمْ يَدْع وَسِيلَة لأَحد مِنْ وَسَائِل الضَّغط وَالإِجبَار عَلَىٰ الإِيْمَان بشَيء لَمْ يَصل إِلَيه بقَلْبَه، وَلاَ بعَقْله.

لذَا دَعَا إِلَىٰ النَّظَر المُسْتَقل، والتَّفْكِير الحُرّ، قَالَ عزَّ مَن قَائِل: ﴿ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾[2]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ

---

(١) يُونُس: ١٠.

(٢) ٱلذَّاريَات: ٢١.

ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾[١]، وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾[٢]، وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾[٣].

إِلَىٰ غَير ذَلِكَ مِنْ عَشرَات الآيَات، وَلاَ شَيء أَصَح وَأَوضَح فِي الدّلاَلَة عَلىٰ أَنَّ أَسَاس الإِسْلاَم هُو النَّظَر لاَ التَّقلِيد، وأَنَّ دَعْوَته تَقُوم عَلَىٰ العَقْل وَالفِطرَة لاَ السَّيف وَالرُّمح مِنْ قَوْلَه: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾[٤]. هَذَا هُو الحَق وَالعَدْل، وهَذَا هُو الوجدَان وَالعَقْل، فمَا دُمت لاَ تَرضىٰ بأَنْ يكرهَك أَحد عَلىٰ دِيْنه، فَكَيف تُكْرهه

(١) ٱلْأَنْعَام: ١١.

(٢) ٱلْبَقَرَة: ٢٥٦.

يَزْعَم بَعْض ذَوِي النّفُوس المَرِيضة أنّ الرّسُول ﷺ أكرَه النّاس عَلىٰ قَبُول الإِسْلاَم ونَشره فِي السَّيْف، لكن هَذَا الزَّعم يُخالف صَرِيح قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ ٱلْبَقَرَة: ٢٥٦. وَمِن هَذَا نَفهم أنّ الإِسْلاَم وَجَد طَرِيقه إِلىٰ القُلُوب عَن طَرِيق الحَجّ مَثلاً، ومُكَاتبة المُلُوك والأُمَرَاء فِي عَصره ﷺ، واحترَام الحُرّيَات الدِّينِيّة، والمحَافظة علىٰ مِيزان العَدل بَيْنَ العَرَب والفُرس والرُّوم وغَيْرهم. وقَد مَكث رَسُول الله ﷺ بمَكّة ثَلاث عَشرة سَنَة يَدعو النَّاس بِالحُجّة والمَوْعِظَة الحَسَنَة رَغم مَا أذَاق مِن قُرَيْش هُو وأَصْحَابه الأَذىٰ، والتّشرِيد، والحصَار، والتَّجوِيع، والتَّهجِير، لكنّه ﷺ ضَرب المَثل الأَعلىٰ فِي الصَّبر والتَّحمّل كمَا قَال تَعَالىٰ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَاتَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ ٱلْأَحْقَاف: ٣٥.

وَلَكن لمّا تَفاقَم الأَمْر أَذن الله لرَسُوله ﷺ وللمُؤْمِنين بِأَنْ يُقاتلُوا فِي سَبِيل الله كمَا فِي قَوله تَعَالىٰ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُـلِمُواْ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ ٱلْحَجّ: ٣٩ ـ ٤٠، وَقَوله تَعَالىٰ: ﴿وَقَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ ـ إِلَىٰ قَوله: ـ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ ٱلْبَقَرَة: ١٩٠ ـ ١٩٣، وَقَوله تَعَالىٰ: ﴿وَمَا لَكُمْ لَاتُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ...﴾ ٱلنِّسَاء: ٧٥، وَقَوله تَعَالىٰ: ﴿وَقَـٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَـٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ ٱلتَّوْبَة: ٣٦، وغَيْر ذَلِكَ مِن الآيَات كمَا فِي سُورة ٱلْأَنفَالِ: ٥٨ و ١٥ ـ ١٦، وٱلنِّسَاء: ٧٤ و ١٠٤، ولَسْنَا بِصَدد بَيَان وَشَرح ذَلِكَ.

(٣) ٱلْغَاشِيَة: ٢٢.

(٤) ٱلْبَقَرَة: ٢٥٦.

أَنْتَ عَلَىٰ دِينَك ؟.. حَتّىٰ الله تَبَارك وَتَعالىٰ لَمْ يَحْمل النَّاس قَسراً عَلىٰ طَاعَته وَعبَادَته، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[1] وإِذَا عَطَفنَا هَذِه الْآيَة عَلىٰ آيَة: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾[2]، وَآيَة: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾[3]، وَآيَة: ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ﴾[4]، إِذَا عَطَفنَا هَـذِه الآيَـات وَمَـا إِلَـيهَا بَعْضهَا عَلىٰ بَعْض عَلمنَا أَنَّ قَوْل الرَّسُول: «أُمرتُ أَنْ أُقَاتل النَّاس، حَتّىٰ يَقُولُوا: لاَ إِله إِلَّا الله.. المُرَاد مِنْهُ الَّذِين يُقَاتلُونه، وَيَسعون فِي الْأَرْض فَسَاداً، وَيُؤكّد هَذَا المَعْنىٰ الآيَة: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَاتَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[5]، بَل أَنَّ القُرْءَان رَخص للمُسْلمِين أَنْ يُحسنُوا وَيُكرمُوا مِنْ لَمْ يُقَاتلهُم فِي الدِّين، ولَمْ يَعْتَد عَلَىٰ الْأَروَاح وَالْأَموَال: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[6].

الشّرك:

مِنْ تَحْصِيل الحَاصل، وَتَضوِيح الوَاضح القَوْل: أَنَّ الشِّرك هُـو أَنْ يَـدعُو الْإِنْسَان مَعَ الله إِلٰهاً آخر، بحَيْث إِذَا قِيلَ لَهُ: لاَ إِله إِلَّا الله نَفَر وَٱسْتَكبَر، كَـمَا فِـي الْآيَة: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾[7]، وَالْآيَة: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ

---

(١) ٱلْأَنْعَام: ١١٢.

(٢) ٱلْبَقَرَة: ٢٥٦.

(٣) ٱلْغَاشِيَة: ٢٢.

(٤) ٱلْبَقَرَة: ١٩٠.

(٥) ٱلْبَقَرَة: ١٩٣.

(٦) ٱلْمُمْتَحِنَة: ٨.

(٧) ٱلصَّافَّات: ٣٥.

إِلَـٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[١]. وَذَكرنَا فِي فَصْل المُسْلِم وَالكَافر طَرَفاً مِنْ الْأَحَادِيث فَلاَ نُعِيد.

فَأَين الْأَحرَاز وَالتَّمَائِم، وَٱسْتعمَال الرّقىٰ، وَالتَّعاوِيذ، وَالتَّطَير، وَالتَّشَاؤم، وَزيَارَة القُبُور، والصَّلاَة عِنْدَهَا، وَالتَّمسح بهَا، وَالتَّعمِير عَلَيهَا، وَالحِلف بغَير الله، وَمَا إِلَىٰ ذَاك مِمّا كَفّر الوهَابيُون بِهِ جَمِيع المُسْلِمِين؟...

وعَلَىٰ ٱفْترَاض أَنَّ هَذِه الْأُمُور مِنْ المُحرمَات فإِنّها مِنْ الفُرُوع الَّتي لاَ تَمُت إِلَىٰ التَّوْحِيد وَالْأُصُول بسَبَب قَرِيب وَلاَ بَعِيد، وَفِعلهَا لاَ يُوجب الكُفر وَلاَ الْإِرْتدَاد، بَل وَلاَ الحَدّ، وَلَو أَوجَب الكُفر لمَا وجدَ عَلَىٰ وَجْه الْأَرْض مُسْلِم.

والْآنْ نُوجّه هَذِه الْأَسئلَة إِلَىٰ الوهَابيِّين: قُلتُم: أَنَّ تَعْمِير القُبُور وَالتَّمسّح بهَا، وَالطَّوَاف حَولهَا، والصَّلاَة لله عِنْدَهَا شِرك، بَل قُلتُم: أَنَّ مَن شَكّ وَتوقَف عَنْ تَكْفِير مَنْ كَفّرتُم فَهُو كَافر، وإِنْ لَمْ يَتَعمد المُنْكَر، بَل تَوَقف تَورعَاً وَٱحْتيَاطَاً... وَلَمْ تَسْتَثنُوا قَبْراً وَاحداً مِنْ وجُوب الهَدْم، حَتّىٰ قَبْر الرَّسُول الْأَعْظَم ﷺ...؟؟

إِذَن، لمَاذَا هَدّمتُم قُبُور الْأَئِمّة الْأَطهَار فِي البَقِيع، وَتَركتُم قَبْره الشَّرِيف؟؟. لمَاذَا وَقَفتُم «بالْإِصْلاَح» فِي مُنْتَصف الطَّرِيق؟.

يَقُول حَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب فِي فَتْح المَجِيد: «أَنَّ عكُوف النَّاس عَلَىٰ قُبُور الْأَنْبِيَاء أَعْظَم، وَٱتّخاذهَا مَسَاجد أَشَد»[٢]. وعَلَيه فَقَبر الرَّسُول أَوْلَىٰ بالهَدم، لأَنّه الأَصْل، وَقبُور الآل فَرْع. ثُمَّ لمَاذَا تَمنعُون النَّاس مِنْ التَّمسح بقَبْره، وَتُحِيطُونه بسيَاج مِنْ الشَّرطَة يَمنعُونهُم مِنْ الدّنو مِنْهُ، وَتَدعُونهم يَطُوفُون حَولَهُ،

---

(١) سُورَة صٓ: ٥.

(٢) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد، لحَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب: ٢٤٢ طَبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ ﷺ).

مَا دَام كُلّ مِنْ التَّمسّح وَالطَّوَاف مُحَرّماً، وَرُبّمَا كَان الطَّوَاف أَشَد ؟.

ثُمَّ أَنَّ مَسْجِد الرَّسُول الحَالي قَائِم عَلَىٰ قَبْره وقَبْر أَبي بَكْر، وَعُمَر، أَو أَنَّ جُزء مِنْهُ قَائِم عَلىٰ هَذِه القُبُور، فَإِنَّ الوَلِيد بن عَبد المَلك هَدّم المَسْجِد الَّذي كَان عَلَىٰ عَهْد الرَّسُول، وَأَدخَل فِيهِ بيُوت أَزوَاجه، ومِنْهَا بَيْت عَائِشَة الَّـذي فِـيهِ القُـبُور الثَّلاَثَة، فصَارَت هَذِه القُبُور ضِمن المَسْجِد المَوجُود الآنْ[1]، إِذَن، القِسم الَّـذي ضَمَّ هَذِه القُبُور لَيْسَ جُزء مِنْ مَسْجِد الرَّسُول، لأَنّـه قَـد حَـدَث بَـعْده، وعَـلَىٰ مَذْهبكُم يَجْب هَدْم هَذَا الجُزء الحَادِث، مَعَ أَنّكُم تُقيمُون الصَّلاَة جَمَاعَة فِي تَمَام المَسْجِد الحَالي، أَي أَنَّ كَثِيراً مِنْ المُؤْتَمّين بكُم يُصلّون فِي الجُزء الحَادِث الَّذي فِيهِ القُبُور، وَقَد صَرّح أَئمّتكُم بأَنّه لاَ تَجُوز الصَّلاَة فِي مَسْجِد بُني عَلَىٰ قَبْر، لأَنَّ ذَلِكَ يُفْضي إِلَىٰ الشِّرك عَلَىٰ حَدّ تَعْبير ٱبْن تَـيْميَّة فِـي كِـتَاب ٱقـتضَاء الصّـرَاط المُسْتَقِيم[2]، بَل لاَ تَجُوز الصَّلاَة فَرِيضَة فِي مَسْجِد بُني بَيْنَ القُبُور، لاَ عَلَيهَا كَمَا قَالَ حَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب فِي فَتْح المَجِيد[3]. وإِذَا لَمْ تُجز الصَّلاَة فِي مَسْجِد بَيْنَ القُبُور، فَيَكف فَسَحتُم المَجَال لمَن يَأتي بكُم فِي مَسْجِد، أَو فِي جُـزء مِـنْ مَسْجِد تُوجد القُبُور فِي قَلْبه وَوَسطَه، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ يُفضي إِلَىٰ الشِّرك بزَعمكُم ؟. وَأي فَرق بَيْنَ أَنْ تُصلّوا أَنْتُم فِي هَذَا الجُزء، أَو تَرضُو بالصَّلاَة فِيهِ، بَل تَكُونُوا أَئمّة لمَن صَلّىٰ فِيهِ ؟.

أَلَيْس مَعْنَىٰ هَذَا أَنّكُم مِنْ الَّذِين يَقُولُون مَا لاَ يَفْعلُون، ويَفْعلُون مَا يُـنْكرُون،

---

(١) أنظر، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٤ / ٢٥ ح ٦٧٧٥، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٨ / ١١٤، مُسْـنَد أَحْـمَد: ٦ / ٤٦١، الإِصَابَة: ٤ / ٤٧٨.

(٢) أُنظر، ٱقْتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَصْحَاب الجَحِيم: ٤٠٤. (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد، لحَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب: ٢٤٣ طَبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ ﷺ).

وَيُكَفّرون النَّاس بمَا يرتَكبُون ؟ ...

وَكُلّ شَيء جَائِز عَلىٰ مَنْطق الوهَابيِّين.. عَبَاقرَة تَكْفِير الأُمّة.. وَنوَابغ تَشْتِيت شَملهَا، وَتَفتِّيت وحدَتها.. وَسُؤال آخر لاَ أَخِير نُوجّهه إِلَيكُم ـ أَيُّهَا الوهَابيُون نُوجّهه للإِسْتفهَام لاَ للتَّعجِيز، وَلتُقَارنُوا وَتُوازنُوا بَيْنَ آرَائكُم بَعْضهَا مَعَ بَعْض، وهَذَا هُو السّؤال: هَل عمَارة القُبُور، وَإِقَامَة المَسَاجد عَلَيهَا أَعْظَم إِثمَاً عِنْدَ الله، أَو تَكْفِير مَنْ قَالَ: لاَ إِله إِلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله، وَإِبَاحَة دَمَه وَمَالَه وَذَرَارِيه ؟.

وَبالتَالي، فَإِنَّ المُسْلِمين إِذَا يُعظِّمُون النَّبيّ، وَيَتوسلُون بِهِ إِلَىٰ الله، وَيَطلبُون مِنْهُ الشَّفَاعَة فَإِنّمَا يَفعلُون ذَلِكَ مِنْ بَاب أَنَّه وَسِيلَة لاَ غَايَة، وَطَرِيق لاَ هَدَف، وبهَذَا يَحْصل التَّوَازن وَالتَّعادل بَيْنَ الإِيْمَان بالله كَمُبدي الخَلق وَمُعِيدَه، وبَيْنَ الإِيْمَان بمُحَمَّد كَنَّبيّ مُقَرّب، وَشَفِيع مُشَفّع.

الشِّيعَة وَالمُنَاجَاة عِنْدَ قُبُور الأَئِمّة:

لَو أطّلع الوهَابيُون عَلىٰ مَا يَدعُو بِهِ الشِّيْعَة عِنْدَ قُبُور أَئِمّتهم لأَدركُوا أَنَّ زيَارتهُم لهَا هِي التَّوْحِيد فِي وَاقعِهِ، والإِخْلاَص فِي حَقِيقَته، لَو سَمِعَ الوهَابيُون تِلْكَ الأَصوَات، وَوَعوا تِلْكَ الكَلمَات الَّتي تَترَدّد حَول قَبْر أَمِير المُؤمِنين عَليّ، وَوَلدَه الإِمَام الحُسَين لتَأكدُوا أَنَّهَا عَيْن التَّنزِيه عَنْ الشِّرك، وَنَفْس الإِيْمَان بالله وَحْدَه. وإِلَيك أَمْثلَة مِنْ ذَلِكَ الكَلّم الطَّيب:

فَمِن أَدعيَة الصَّحِيفَة السَّجّاديّة الَّتي يُرَدّدهَا الشِّيْعَة صَبَاح مَسَاء عِنْدَ قُبُور الأَئِمّة الأَطهَار وفِي كُلّ مَكَان: «إِلهِي فَمَنْ حَاوَلَ سَدَّ خَلَّتِهِ مِنْ عِنْدِكَ، وَرَامَ صَرْفَ الْفَقْر عَنْ نَفْسِهِ بِكَ فَقَدْ طَلَبَ حَاجَتَهُ فِي مَظَانِّها، وَأَتَىٰ طَلِبَتَهُ مِنْ وَجْهِهَا، وَمَنْ تَوَجَّهَ بِحَاجَتِهِ إِلَىٰ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ جَعَلَهُ سَبَبَ نُجْحِهَا دُونَكَ فَقَدْ تَعَرَّضَ

لِلْحِرْمَانِ، وَٱسْتَحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَوْتَ الإِحْسَانِ »[١].

وَمِن دُعَاء آخر: « إِلٰهِي لاَ تُخَيِّبْ مَنْ لاٰ يَجِدُ مُعْطِياً غَيْرَكَ، وَلاَ تَخْذُلْ مَنْ لاٰ يَسْتَغْنِي عَنْكَ بِأَحَدٍ دُونَكَ »[٢].

وَمِن دُعَاء ثَالِث: « أَللَّهُمَّ إِنَّكَ إِنْ صَرَفْتَ عَنِّي وَجْهَكَ الْكَرِيْمَ، أَوْ مَنَعْتَنِي فَضْلَكَ الْجَسِيمَ، أَوْ حَظَرْتَ عَلَيَّ رِزْقَكَ، أَوْ قَطَعْتَ عَنِّي سَبَبَكَ... لَمْ أَجِدِ السَّبِيلَ إِلَىٰ شَيْءٍ مِنْ أَمَلِي غَيْرَكَ، وَلَمْ أَقْدِرْ عَلَىٰ مَا عِنْدَكَ بِمَعُونَةِ سِوَاكَ »[٣].

وَمِن دُعَاء رَابع: « إِلٰهِي خَابَ الْوَافِدُونَ عَلَىٰ غَيْرِكَ، وَخَسِرَ الْـمُتَعَرِّضُونَ إِلاَّ لَكَ، وَضَاعَ الْمُلِمُّونَ إِلّا بِكَ، وَأَجْدَبَ الْمُنْتَجِعُونَ إِلاَّ مَنِ ٱنْتَجَعَ فَضْلَكَ »[٤].

وَمِن دُعَاء خَامِس: « فَتَبَارَكْتَ، وَتَعالَيْتَ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ أَنْتَ، وَحْدَكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ، آمَنْتُ بِكَ، وَصَدَّقْتُ رُسُلَكَ، وَقَبِلْتُ كِتابَكَ، وكَفَرْتُ بِكُلّ مَعْبودٍ غَيْرِكَ، وبَرِئْتُ مِمنْ عَبَدَ سِوَاكَ »[٥] إِلَىٰ مَا لاَ يُحْصَىٰ مِنْ هَذَا التَّنزِيه عَنْ كُلّ شَبِيه.

فَأَينَ عِبَادَة الوَهَابِيِّين، وَتَوحِيد المُكَفِّرين مِنْ هَـذَا الإِعْتِصَام والإِنْقطَاع وَالزُّهد، وَالتَّنزِيه النَّزِيه، والعِبَادَة التَّقيَة النَّقِية؟. وَهَل يَنْطُق بِهَذَا إِلاَّ مَنْ سَمَىٰ عَقْلَه، وَصَفَا قَلْبَه، وَٱخْتَلط التَّوْحِيد بلَحْمَه وَدَمه؟. هَل يَصْدُر هَذَا الكَلِم الطَّيب عَنْ نَفْس فِيهَا شَائبَة لغَير الوَاحد الأَحد؟. وَهَل مِنْ عبَادَة تَسْتَهدف العَليّ الأَعْلىٰ كَمَا تَسْتَهدفه هَذِه المُنَاجَاة: « خَابَ الْوَافِدُونَ عَلَىٰ غَيْرِكَ، وَخَسِرَ الْمُتَعَرِّضُونَ إِلاَّ

(١) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجّاديَّة: الدُّعَاء الثَّالِث عَشَر (دُعَاؤُهُ فِي طَلَبِ الْحَوَائِجِ).

(٢) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجّاديَّة: الدُّعَاء السّادِس عَشَر (دُعَاؤُهُ فِي الإِسْتِقَالَةِ).

(٣) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجّاديَّة: الدُّعَاء الحَادِي وَالعُشرُون (دُعَاؤُهُ إِذَا حَزَنَهُ أَمْرٌ).

(٤) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجّاديَّة: الدُّعَاء السّادِس وَالأَرْبعُون (دُعَاؤُهُ لِلْعِيدِ، الْفِطْرِ، وَالْجُمُعَةِ).

(٥) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجّاديَّة: الدُّعَاء الثّانِي وَالخَمْسُون (دُعَاؤُهُ فِي الإِلْحاحَ عَلىٰ ٱلله).

لَكَ، وَضَاعَ الْمُلِمُّونَ إِلّا بِكَ، وَأَجْدَبَ الْمُنْتَجِعُونَ إِلاَّ مَنِ انْتَجَعَ فَضْلَكَ »[١]؟.

وَهَل يَصْدُق وَيَنطَبق عَلىٰ مَنْ اعْتَصم بالله بهَذِه العِبادَة وَالمُنَاجَاة، هَل يَنْطَبق عَلَيه قَوْل ابْن تَيْميَّة فِي اقْتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم: «أَنَّ الرَّافِضَة أَبْعَد النَّاس عَنْ التَّوْحِيد»[٢]. وقَوْل مُحمَّد عَبد الوَهّاب فِي كِتَاب التَّوْحِيد وَشَرحه فَتْح المَجِيد: «وَبسَبَب الرَّافضَة حَدَث الشِّرك»[٣]، وقَوْل الصَّنعَاني فِي تَطهِير الإِعْتقَاد: «يَطْلُبُون مِنْ المَيّت مَا لاَ يُطْلَب إِلاَّ مِنْ الله»[٤]؟.

أَنَّ الشِّيْعَة لاَ يَزُورُون أَئِمّة البَقِيع إِلاَّ ليُرَدّدوا هَذِه المُنَاجَاة الَّتي نَاجىٰ بهَا الإِمَام زَيْن العَابدِين عليه السلام العَلِيم القَدِير، وَلاَ يَزُورُون مَقَام عَليّ أَمِير المُؤمِنين عليه السلام إِلاَّ لتَمْتَلىء نفُوسهُم بقَولَه: «عَظُمَ الْخَالِق فِي أَنْفُسِهِمْ فَصَغُرَ مَا دُونَهُ فِي أَعْيُنِهِمْ»[٥]. وَلاَ يَزُورُون مَشْهَد وَلَده سَيِّد الشُّهدَاء فِي كَرْبُلاَء إِلاَّ لِيَنْقَطعُوا إِلَىٰ الله، وَيَعرضُوا عَنْ كُلّ مَا سوَاه مِنْ مَالٍ، وَجَاهٍ، وَحُطَامٍ مُخَاطبِين الله بقَول أَبي عَبد الله الحُسَين عليه السلام: «إِلٰهي مَاذَا وَجَد مَنْ فَقْدك؟! وَمَاذَا فَقْد مَنْ وَجَدك..

فَأَين الشِّرك والإِلْحَاد الَّذي زَعَم الوهَابيُون أَنَّ زِيَارَة القُبُور تُفضي إِلَيهِ؟...

كَلَّا، لاَ شِرك فِي زيَارَة قَبْر الرَّسُول وَآلَه، وإِنّمَا الشِّرك فِيمَا قالَهُ الصَّنعَاني فِي آخر كِتَاب تَطْهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلْحَاد وهَذَا نصّه بالحَرْف: «السِّحر أَمْر مَقطُوع بِهِ، ولَهُ تَأْثِير عَظِيم فِي الأَفْعَال، كَان فِي الهِنْد رَجُل يُقَطّع الوَلَد عُضواً

(١) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجّاديَّة: الدُّعَاء السّادِس وَالأَرْبعُون (دُعَاؤُهُ لِلْعِيدِ، الْفِطْرِ، وَالْجُمُعَةِ).

(٢) أُنظر، اقْتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم: ٣٩١. (مِنْهُ رحمه الله).

(٣) أُنظر، كِتَاب التَّوْحِيد وَشَرحه فَتْح المَجِيد: ٢٤٣. (مِنْهُ رحمه الله).

(٤) أُنظر، تَطهِير الإِعْتقَاد للصّنعَاني: ٣١. (مِنْهُ رحمه الله).

(٥) أُنظر، نَهج الْبَلاَغَة: الْخُطْبَة (١٩٣).

عُضواً، وَيَرمي بكُلّ عُضو إلَىٰ جِهَة، ثُمَّ يَردّ الأَعْضَاء، وَيَعُود الوَلَد حَيّاً، وكَان فِي العرَاق رَجُل يَفْصل رَأس الإنْسَان عَنْ جَسدَه، ثُمَّ يَردّه كَمَا كَان، وكَانت فِي القَدِيم آمْرَأَة تُلقي القَمح فِي الأَرْض، وتَقُول لَهُ: آطْلَع فَيَطلع، ثُمَّ تَقُول لَهُ: أَيْبَس فَيَبس، ثُمَّ تَقُول لَهُ: آطْحَن، فَيَصِير طَحِيناً، ثُمَّ تَقُول لَهُ: أُخْبز، فَيَصِير خُبزاً، وكَانَت لاَ تُرِيد شَيئَاً إلاَّ كَان»[1].

يَعْتَقد الوَهَابيَة أَنَّ السَّاحر المُنَافق المُشَعوذ يَقُول للشَّيء كُن فَيكُون، تَمَامَاً كَرَبّ العِزّة، ومَعَ ذَلِكَ هُم وَحدهُم المُؤمنُون المُوحدُون، أَمَّا مَنْ يَتَقرّب إلَىٰ الله بزيَارَة قَبْر الرَّسُول، وَآلَه الكِرَام فَمُشْرِك...

بَقي مَلحُوظَة: وهِي أَنَّ التَّوْحِيد الحَقّ، والإخْلاَص لله فِي العِبَادَة إنّمَا يَتحقّقَان، وَيُوجدَان، حَيْث تُوجَد العَدَالَة الاجْتمَاعيَّة، وحَيْث يَعْمَل الإنْسَان لعَون أَخِيه الإنْسَان، وَيُحبّ لَهُ مَا يُحبّه لنَفْسه، أَمَّا حَيْث يَعْيش هُو فِي التَّرف وَالبَذخ، وَيَغرَق أَخُوه بالشّقَاء وَالمِحَن، فَلاَ تَوحِيد، وَلاَ إيمَان، وَلاَ إسلاَم، بَل ريَاء وَنفَاق، وَفَسَاد وَضَلاَل.

مَلحُوظَة ثَانيَة: لَقَد هَدّم السّعُوديُون قُبُور آل الرَّسُول، ومَعَ ذَلِكَ بَقِيَت السّعُوديَة تَسِير فِي مُؤخرَة الرَّكب فِي شَتّىٰ المَيَادِين، ولَمْ تَتَقدّم خُطوَة إلَىٰ الأَمَام.. إذَن، سرّ التَّأخُر وَالتَّقَهقُر لاَ يَكمُن فِي تَعمِير القُبُور، وَلاَ فِي إقَامَة المَسَاجِد عَلَيهَا، بَل السِّر كُلّ السِّر يَكمُن فِي الجَهْل وَفَسَاد الأَوضَاع، وفِي

---

(١) حِينَ آجْتَمعتُ برَئِيس قُضَاة الوَهَابيَة فِي مَكّة الشَّيخ سُليمَان بن عُبَيد قُلتُ لَهُ: سَاكْتُب عَنْ عَقِيدتكُم، فَأَرْشَدني إلَىٰ الكُتُب المُعْتَبرَة عِنْدَكُم. فَأَسْمىٰ لِيّ عَدَداً، مِنْهَا تَطْهِير الاعْتقَاد للصَّنعَاني. فَلَزَمتهُم الحُجّة إذَن. (مِنْهُ ﷺ).

الدّكتَاتوريَّة وَالإِسرَاف، وَفِي الأَفكَار الضَّيقَة المُغلقَة الَّتي لاَ تَتفَتح لثَمرَات المَعقُول.

مَلحُوظَة ثَالثَة: لَقَد غَالىٰ الخَوَارج بتَكفِير مَنْ كَفرُّوا، وَغَالىٰ مَنْ أَحرَقهُم الْأمَام فِي تَأليهه[1]، وَغَالىٰ الوهَابيُون فِي تَكفِير الأُمّة.. وَبَديهَة أَنَّ الغُلوّ لَعنَة

(١) عَنْ عَبد الله بن شُرَيك العَامري عَنْ أَبيه قَالَ: («أَتىٰ عَليّ بن أَبِي طَالِب فَقِيل لهُ: إِنَّ هَهُنا قَوْماً عَلىٰ بَاب المَسْجد يَزعمُون أَنّك رَبّهُم؟.

فَدَعَاهم فَقَالَ لَهُم: «وَيْلكُم مَا تَقُولُون؟.

قَالُوا: أَنْتَ رَبّنا، وَخَالقنَا، وَرَازقنَا!.

قَالَ: وَيْلكُم إِنَّمَا أَنَا عَبد مِثلكُم آكُل الطَّعَام كمَا تَأكلُون، وَأَشرَب كمَا تَشربُون إِنْ أَطَعتهُ أَثَابَنِي إِنْ شَاء الله تَعَالىٰ، وَإِنْ عَصَيتُ خَشيتُ أَنْ يُعَذبَنِي فَاتّقوا الله وَارجعُوا! فَأَبُوا، فَطَردهُم فَلمَّا كَان مِنْ الغَد غَدُوا عَلَيْه فجَاء قَنْبَر.

فقَالَ: وَالله رَجعُوا يَقُولُون ذَاكَ الكَلاَم!.

قَالَ: أَدخلهُم عَليَّ! فَقَالوا لهُ مِثل مَا قَالُوا، وقَالَ لَهُم مِثل مَا قَالَ. وَقَالَ لَهُم إِنّكُم ضَالُون مَفتُونُون فَأَبوا. فَلمَّا أَنْ كَان اليَوْم الثَّالِث أَتوَه فَقَالوا لهُ مِثْل ذَلكَ القَول، فقَالَ: وَالله لِئَن قُلتُم ذَلِكَ لأَقْتلَنكُم أَخْبَث قَتْلة فَأَبُوا إِلاّ أَنْ يَتمُوا عَلىٰ قَولهم فَخَدَّ لَهُم أُخدُوداً ـ أَي شَقّ لَهُم حُفرَة ـ بَيْنَ بَاب المَسجِد وَالقَصر، وَأوقَد فِيهِ نَاراً. وقَالَ: إِنّي طَارحكُم فِيْهَا أَو تَرجعُون فَأَبُوا فَقَذف بهِم فِيْهَا»).

أُنظر، فَتْح البَاري: ١٢ / ٢٧٠، نَيل الأَوطَار: ٨ / ٥، الرِّيَاض النَّضْرَة فِي مَنَاقب العَشْرَة فِي مَنَاقب العَشْرَة: ٢ / ٢١٨ طَبْعَة مُحَمّد عَليّ أَمِين الخَانجي بمَصر، أَرْجَح المَطَالب: ١٧١ طَبْعَة لاَهُور، مَنَاقب العَشرَة: ٣٣ نُسخَة مُصورَة فِي مَكتبَة دِمَشق، ينَابِيع المَودّة: ٢ / ١٨٢ ح ٥٢٥.

وَقَدْ رَوىٰ الرّواة عِدَّة أَحَادِيث بِأَسَالِيب شَتّىٰ، مِنْهَا قَولُهُ: «حَذّرُوا شَبَابكُم مِن الغُلاَة لاَ يُفْسدُوهُم، فَإِنَّ الغُلاَة شرّ خَلق الله، يُصْغرُون عَظَمَة الله، وَيَدّعُون الرّبُوبِية لِعبَاد الله، والله إِنَّ الغُلاَة شرّ مِن اليَهُود، وَالنَّصَارىٰ، وَالمجُوس، وَالَّذِين أَشرَكُوا».

أُنظر، أَمَالي الشَّيخ الطُّوسي: ٦٥٠، مَنَاقب آل أَبي طَالب: ١ / ٢٣٦.

وَسَبق أَنْ عَالجنا مَوْضُوع الغُلاَة فِي كتَابنَا «الجذُور التَّأرِيخِية والنّفسيَّة للغُلوّ والغُلاة» فرَاجع ⟺

وَطُغيَان يُفْسد العَقِيدَة وَيُضَلل العَقْل، بَل وَيُفسد الحَيَاة، لأَنّها لاَ تَقُوم عَلَىٰ الجَذْب وَحْده، وَلاَ عَلَىٰ الدَّفع وَحدَه، بَل عَلَىٰ التَّعادل بَيْنهَا وَالتَّوَازن، وكَذَلكَ تكْفِير المُسْلِم فَسَاد، وَتَأليهه أَفْسَد، وَالعَدْل هُو الوَسَط.

مَلحُوظَة رَابعَة: أَوجبوا هَدْم القُبُور، وَحَرّمُوا الخُرُوج عَلَىٰ الحَاكِم الجَائِر، وَالمُسْتَبد الفَاسِد، وَأَجبُوا طَاعَته وَالإِسْتمَاع لَهُ[1].

وَمَلحُوظَة خَامِسَة: أَي فَرق بَيْنَ مَنْ يَكْتُب وَثِيقَة بحِرمَان الإِنْسَان مِنْ الدِّين،

ذَلِكَ. وَكَيف تُنْسَب الرّبُوبِية إِلَىٰ إِنْسَان لَمْ يَكُن عَظِيماً إِلاَّ لأَنَّه كَان أَعْبَد خَلق الله لله، وَأَكثَرهُم طَاعَة لَهُ، وَأَشدهُم خَوفاً مِنْهُ، وَأَعْلَمهُم بجَلاَله وَعَظمَته؟!.

(١) قَالَ البَاقلاَّني: (لاَ يَنْخَلع الإِمَام بِفُسقِه، وظُلمِه بِغَصب الأَموَال، وَضَرب الأَبشَار، وَتنَاول النُّفُوس الُمحرّمة، وَتَضيِيع الحقُوق، وَتَعطِيل الحدُود، وَلاَ يَجب الخرُوج عَلَيه، بَل يَجب وَعظَه، وَتَخوِيفه، وَتَرك طَاعَته فِي شَيءٍ مِمّا يَدعو إِلَيه مِن مَعَاصِي الله). أُنظر، التّمهِيد: ١٨١.

وَقَالَ الطَّحَاوي: (وَلاَ نَرىٰ الخُرُوج عَلَىٰ أَئِمّتنا، وَوِلاَة أُمورَنا وَإِنْ جَاروا، وَلاَ نَدعو عَلَيهم، وَلاَ نَنزَع يَداً مِن طَاعَتهم، نَرىٰ طَاعَتهم مِن طَاعَة الله عزَّوَجلّ فَرِيضة، مَا لَم يَأمُروا بِمَعصِية، وَنَدعُو لهُم بِالصَّلاح وَالمُعَافَاة. أُنظر، مَتن شَرْح العَقِيدة الطَّحَاوِية: ٣٧٩.

وَقَالَ: (وَالحَجّ، وَالجِهَاد مَاضِيَان مَع أُولي الأَمر مِن المُسْلِمِين، بَرّهُم وَفَاجرهُم، إِلىٰ قِيَام السَّاعة، وَلاَ يُبطلهُما شَيء، وَلاَ يَنقضُهما). أُنظر، المَصْدَر السَّابِق: ٣٨٧.

قَالَ التَّفْتَازَاني: (وَلاَ يَنعَزل الإِمَام بِالفُسق، أَو بالخرُوج عَن طَاعة الله تَعَالىٰ، وَالجَور (أي الظُّلم عَلىٰ عِبَاد الله)، لأَنَّه قَد ظَهر الفُسق، وَانْتَشر مِن الجَور مِن الأَئِمَّة وَالأُمرَاء بَعد الخُلفَاء الرَّاشدِين، وَالسَّلف كَانوا يَنقَادُوْنَ لهُم، وَيُقِيمُون الجُمع وَالأَعيَاد بِإِذنهم، وَلاَ يَرون الخُرُوج عَلَيهم).

وَنُقل عَن كُتب الشَّافِعيّة أَنَّ القَاضي يَنْعَزل بِالفُسق بِخلاَف الإِمَام، وَالفَرق أَنَّ انْعزاله ووجُوب نَصب غَيره إِثَارة الفِتْنَة، لمَا لهُ مِن الشَّوكة، بِخلاَف القَاضي إِلىٰ غَير ذَلِكَ مِن الكَلمَات الَّتي ذَكرُوها فِي وجُوب إِطَاعة السُّلطان الجَائر، وَحُرمَة الخُرُوج عَليه. فإِنَّ هَذِه الكَلمَات، تُبيّن لنَا مَوقع مَنصَب الإِمَامَة عِند أَهْل الحَدِيث وَالأَشَاعِرة. أُنظر، مَقَالاَت الإِسلاَمِيين: ٣٢٣، وَأُصول الدِّين للبَزدوي: ١٩٠، شَرْح العَقَائِد النَّسفيّة: ١٨٥.

ورَحْمَة الله، كَمَا تَفْعَل الكَنِيسَة، وبَيْنَ مَن يَصْدر حُكْمَه عَلَيه بالتَّكفِير ؟. وَأَيّهُما أَسوَء وَأَفْظَع ؟.

تُدرَأ الحُدُود بالشُبهَات[1]:

مِنْ المَعْلُوم بنَصّ الكِتَاب والسُّنَّة، وَبالإِجْمَاع، وَضَرُورَة العَقْل، وَباِتّفَاق الشَّرَائِع قَدِيمهَا وَحَدِيثهَا أَنَّ كُلًّا مِنْ الجَهْل، وَالخَطَأ، وَالنّيسَان، والإِكْرَاه عُذر تُحقن مَعهُ الدّمَاء، وَتُحفَظ الأَروَاح، وأَنَّ مَنْ خَالَف بسَبَب مِنْ هَذِه الأَسبَاب لاَ يَكُون كَافِراً وَلاَ مُرتَدّاً، حَتّىٰ وَلَو حَصَل مِنْهُ ذَلِكَ عَنْ تَفرِيط وَتَقصِير فِيمَا يَعُود إِلَىٰ الفُرُوع، وَإِنْ كَان آثماً، لتَرك التَّحفظ، وَمَا وَجَب عَلَيه مِنْ البَحْث وَالإِحْترَاز، بَل حَتّىٰ لَو ثَبَت الحُكْم الفَرعي بدَلِيل قَاطِع، وَإِجْمَاع جَامع، وَعِلْم بضَرورَة الدِّين وَالمَذْهَب، إِذاكَان الجَهْل وَالإِلتبَاس مُمكناً فِي حقّه، وَجَائزاً عَلَىٰ مِثْلَة، وَمِن هُنَا

---

(١) أنظر، سُنن التِّرمِذي: ٢ / ٤٣٩ ح ١٧٤٧ و: ٤ / ٢٥ ح ١٤٢٤، السُّنن الْكُبْرَىٰ: ٧ / ٣٦٠ و: ٨ / ٢٣٨ و: ١٠ / ٢٥٠، المُسْتَدرَك لِلحَاكِم: ٤ / ٣٨٤، كَنز الْعُمَّال: ٥ / ٣٠٥ ح ١٢٩٧١، المَجمُوع: ٢٠ / ٦٩، مَجْمَع الزّوَائِد: ١٠ / ٢٩٥، شَرح الزّرقَاني: ٤ / ٢٣٦ ح ١٥، المُصَنَّف لِابْن أَبِي شَيبَة: ٥ / ٥١١ ح ٢٨٤٩٣، فَتح البَاري: ١٢ / ٢٦٢، عَون المعبُود: ١٢ / ٦٥، تُحْفَة الأَحْوَذي: ٤ / ٥٧٣ و ٥٧٤، فَيض القَدِير: ١ / ٢٢٧ و: ٦ / ٤٥٣، حليَة الأَوليَاء: ٩ / ١٠، سِير أَعلاَم النُّبلاَء: ٨ / ٤٠، تَلخِيص الحَبِير: ٤ / ٥٦ ح ١٧٥٥، كَشف الخفَاء: ١ / ٧٣ ح ١٦٦، الدّرَاية فِي تَخريج أحَادِيث الْهِدَايَة: ٢ / ٩٤ ح ٦٤٠ و ٦٦٥، التَّحقِيق فِي أحَادِيث الخِلاَف: ٢ / ٣٠٩، نَصب الرَّاية: ٣ / ٣٣٣ ح ١، سُبل السَّلاَم: ٤ / ١٥، الـمحلّىٰ: ٨ / ٢٥٣ و: ٩ / ٤٢٨ و: ١١ / ١١٨ و ١٥٣، كـتَاب الأُمّ: ٦ / ٢٥٢، المُـدونَة الْكُـبْرَىٰ: ١٦ / ٢٣٦، بدَاية المُجْتَهِد: ٢ / ٢٩٧ و ٣٢٤، نَيل الأَوْطَار: ٧ / ٢٦٨، الإِحكَام لِابْن حَزم: ٧ / ٤٥٤، تَفْسِير القُرطُبي: ١٣ / ٢٩٨، تَيسِير الوصُول: ٢ / ٢٠، جَامع مسَانِيد أَبِـي حَـنيفَة: ٢ / ٢١٤، شَـرح مُسْنَد أَبِي حَنِيفة: ١٨٦، الجَامِع الصَّغِير: ١ / ٥٢ ح ٣١٣، مشكَاة الْمَصَابِيح: ٣٠٣، تَأرِيخ دِمشـق: ٦٥ / ١٩٤، فِقْه السُّنَّة: ٢ / ٣٦٠، سُنن الدَّار قُطني: ٣ / ٦٨، المَبْسُوط للسَّرخسي: ٧ / ٩٨، مَسَالِك الأَفْهَام: ١٤ / ٣٩١، الخِلاَف: ٢ / ١٤٦، الْفَقِيه: ٤ / ٧٤، سُنن ابن مَاجَه: ٢ / ٨٥٠ ح ٢٥٤٥.

كَان عُلمَاء المُسْلِمِين، وَمَا زَالُوا يَخْتلفُون، وَيُخَطِّىء بَعْضَهُم بَعْضَاً بدُون تَكفِير، وَإِنّ مِنْهُم مَنْ خَالَف المَذَاهب الأَرْبَعَة مُجْتَمعَة، ومَعَ ذَلِكَ لَمْ يُكَفِّرهُ أَحَد[1].

بَل كُلّ فرقَة مِنْ فِرق المُسْلِمِين الّتي بَلَغَت ثَلاَثَة وَسَبعِين، كَمَا جَاء فِي الحَدِيث، أَنَّ كُلّ وَاحدَة مِنْ هَذِه الفِرَق تَدّعي أَنَّهَا هِي النَّاجيَة دُون غَيْرهَا، وأَنَّ الإِثْنَتَين وَالسَّبعِين هَالكَة غَداً قَضّها وَقَضِيضهَا إلاّ هِي، ومَعَ ذَلِكَ لَمْ تحْكَم عَلَيهَا بالكُفر، ولَمْ تبَح قَطرَة وَاحدَة مِنْ دمَائهَا، أَو تسْتَحل عقَالاً مِنْ مَالهَا، مَا دَامَت تَقُول: لاَ إِله إِلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله غَير مُعَاندَة، وَلاَ جَاحدَة لمَا ثَبت عِنْدَها، ولَمْ تَقُم لدَيهَا الحُجّة بصُدُوره عَنْ الرَّسُول الأَعْظَم[2]، وبهَذَا يَتبَيّن أَنَّ أُمّة مُحَمَّد

---

(١) اَخْتَلف عُلَمَاء اَلْمَذَاهِب فِي أَنّ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ الّتي أصرّت عَلىٰ الْبَغْي، ووَجَبَ قِتَالها للرّدع: هَل تَخرج ذَلِكَ عن دِين الإِسْلاَم؟. والصَّحِيحَة إِنّ مَن أَصرّ عَلىٰ البَاطِل لشُّبهة دَخَلْت عَلَيْهِ فَهُوَ مُسْلِم، لَهُ مَا لِلمُسْلمِين، وعَلَيْهِ مَا عَلَيْهِمْ إِلّا إذَا نَصب العَدَاء لأَهْل اَلْبَيْت عليهم السلام لأنّه فِي ذَلِكَ يُعاند اَلْقُرْآن في قَوْله الصَّرِيح: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ اَلشُّورَىٰ: ٢٣.

وَالأَحَادِيث الكَثِيرَة المُتواتِرة. وَلأَنّ الْحُدُود تُدرَأ بالشُّبهات عَبّر الإِمَام عَن الّذِين دَخَلْت عَلَيْهِمْ الشُّبهة مِن أَهْل الشَّام، عَبّر عَنهم بقَوْله: «إِخْوَانَنَا فِي الإِسْلاَمِ». وَأَشَار إِلىٰ السَّبب المُوجب لهَذه الأُخُوّة بكلاَمة «وَالاِعْوِجَاجِ، وَالشُّبْهَةِ، وَالتَّأْوِيلِ». أمّا الّذِين يُنْكِرون الْحَقّ عِناداً وَبلاَ شُبهة فلاَ رَيب فِي كُفرهِم، وخرُوجهِم عن دِين الإِسْلاَم. (فَإِذَا طَمِعْنَا فِي خَصْلَةٍ يَلُمُّ اللهُ بِهَا شَعَثَنَا، وَنَتَدَانَىٰ بِهَا إِلَىٰ الْبَقِيَّةِ فِيمَا بَيْنَنَا، رَغِبْنَا فِيهَا، وَأَمْسَكْنَا عَمَّا سِوَاهَا) أَي الإِمَام يَكف عَن قِتَال مَن يَأمَل بِهِ الْخَيْر، ويَرجُو فِيهِ الصَّلاح، والْمُرَاد بقَوْله: (وَنَتَدَانَى بِهَا إِلَى الْبَقِيَّةِ) إِنّ الْبَاقِيَة مِن إِسْلاَم الَّذِين حَاربُونَا هِي كَلِمَة لاَ إِله إِلاّ الله مُحَمّد رَسُول الله، ونَحْنُ نَتقَارب إِلَيْهِمْ بهَذه الكَلِمَة فيهَا لاَ فِيهِمْ، ونُمسك عَن غَيْرها مِن أَفعالِهم بِشَرط أَنْ يَتركُوا الْبَغْي، والْعُدْوَان، وإِلّا اَرْتَفعت عَنهُم الحصَانَة، وإِنْ نَطقوا بالشَّهادَتين. أُنظر، نَهْج اَلْبَلاَغَة: اَلْخُطْبَة (١٢٢).

(٢) «اَفْتَرقَت اليَهُود عَلىٰ إِحَدىٰ وَسَبعِين فِرقَة، وَاَفْتَرقَت النَّصارىٰ عَلىٰ إِثنَتين وَسَبعِين فِرقَة، وَسَتَفتَرق ⇐

مُجْمعَة عَلَىٰ أَنَّ الإِرتدَاد لاَ يَتحقّق ، ولَنْ يَتحقّق إلاَّ مِمّن أَيقَن وَتَيقَن بصدُور الحُكْم عَنْ صَاحِب الشَّرع ، ثُمَّ جَحَدهُ عنَاداً أَو تَعْصباً .

أَمَّا مَنْ رَأىٰ المُحَرّم مُبَاحَاً لشُبهَة ، وَلَو ضَعِيفَة ، دَخَلت عَلَيه ، لعَدَم وصُول النَّص إلَيه ، أَو لإِجمَاله ، أَو مُعَارَضَته بغَيرِه ، أَو لاَشْتبَاه المَوضُوع فِي الخَارج ، أَو لمَرض فِي فَهْمه ، أَمّا هَذَا فَمَعذُور بالجَهْل ، كَمَا أَنَّ المُخطيء مَعْذُور بالخَطَأ ، وَالمُكرَه بالإِكرَاه ، بَل وَمَأجُور أَيْضاً إِذَا بَحَث وَٱجْتهَد[1] .

وَمَعلُوم أَنَّ الَّذِين أَبَاحُوا البِنَاء عَلَىٰ القُبُور ، وَزيَارتهَا ، والصَّلاَة لله عِنْدَها لَمْ يَثْبت التَّحرِيم عِنْدَهُم ، بَل ثَبَت الجَوَاز بَل الرُّجحَان ، وعَلَيه يَكُون الحُكْم عَلَيهم

⇔ أُمَّتي عَلىٰ ثَلاَث وَسَبعِين فِرقَة » .

أُنظر ، مَن هُم الزَّيدِيَّة ، السَّيِّد يَحِيىٰ ٱبن عَبدالكَرِيم : ٨٥ ـ ٨٦ ، رَشفَة الصَّادِي : ١٥ ، طَبْعَة مَصْر .

وَمَا أَحْسَن قَوْل الإِمَام الشَّافعيّ :

إِنْ كَان فِي الإِسلاَم سَبْعُون فِرْقَة ... وَنَيف عَلىٰ مَا جَاءَ فِي وَاضِح النَّقلِ
وَلَيْس بِنَاجٍ مِنْه غَير وَاحِدٍ ... فَقُل لِي بِهَا يَاذَا الرَّجَاحَة وَالعَقْلِ
أَفِي الفِرْقَة الهَلاَك آل مُحَمَّد ؟ ... أَمْ الفِرْقَة اللاَّتِي نَجَت مِنْهُم قُلْ لِي ؟
فَإِنْ قُلتَ فِي النَّاجِين فَالقَول وَاحِد ... وَإِنْ قُلتَ فِي الهَلاَك حفْتَ عَن العَدْلِ

(١) وَحَدِيث : « رُفع عَنْ أُمّتي تِسعَة أَشيَاء : الخَطَأ ، وَالنِّسيَان ، وَمَا ٱستكرهُوا عَلَيه ، وَمَا لاَ يَعْلمُون ، وَمَا لاَ يُطيقُون ، وَمَا ٱضْطُروا إِلَيهِ ، وَالطِّيرَة ، وَالحَسد ، وَالوَسوَسة فِي الخَلق » .

أُنظر ، فَتح البَاري : ٣ / ١٠٢ ، نَصب الرَّاية : ٣ / ٢٢٣ ، شَرْح سُنن ٱبن مَاجه : ١ / ٦٥ ح ٩٠٨ ، سُبل السَّلاَم : ٤ / ٨٢ ، المُحلىٰ : ٥ / ١٩٣ ح ٦٣١ ، نَيل الأَوطَار : ٢ / ٣٦١ ، الكَافي : ٢ / ٤٩٥ ، الخِلاَف للطُّوسي : ٣ / ٢٩١ ، المُغْني : ٥ / ٢٧٣ ، السّنن الكُبرىٰ : ٦ / ٨٤ . وَالحَدِيث فِي كُتب الصِّحَاح عِندَ السُّنَّة . وقَول الرَّسُول الأَعْظَم : « وَمَا ٱضطُروا إِلَيهِ » . صَرِيح الدِّلاَلَة عَلىٰ أَنَّ الضَّرورَات تُبِيح المَحذُورَات .

وقَالَ الغزّالي : « إِنَّ عِصمَة دَم المُسْلِم وَاجبَة ، فَمَهما كَان القَصد سَفْك دَم مُسْلِم قَد ٱختَفىٰ مِنْ ظَالم فَالكَذب فِيهِ وَاجب » . أُنظر ، إِحيَاء العُلُوم : ٣ / بَاب مَا رُخص فِيهِ مِنْ الكَذب .

بالكُفر هُو الكُفر بعَينه، فَلقَد جَاء فِي البُخَاري، ومُسْلِم أَنَّ النَّبيّ ﷺ قَالَ: «لاَ يَرمي رَجُل رَجُلاً بالفُسُوق، وَلاَ يَرمِيه بالْكفر إلاَّ ٱرتَدت عَلَيه، إنْ لَمْ يَكُن صَاحبهَا[1]، وأَنَّ مِنْ قَذَف مُؤمناً بالكُفر فَهُو كَمَن قَتَله»[2].

صِفَات الله:

يجْمَد الوهَابيُون عَلىٰ ظَاهر نصُوص الكِتَاب والسُّنَّة فِي صِفَات الله سُبْحَانَهُ، وَلَمْ يُجيزُوا تَفْسِير الظَّوَاهر وَتَأوِيلهَا بغَير مَا دَلّت عَلَيه الصُّورَة الحَرفيَة، بَل يَعْتبرُون التَّأوِيل كُفر، لأَنّه كَذب عَلَىٰ الله والرَّسُول، وَيَرُون تَنْزِيه الله بإِثبَات اليَد لَهُ وَالرِّجل، وَالكَف والأَصَابع، والنَّفس وَالوَجه، وَالعَين وَالسّمع، وَالجلُوس وَالوقُوف، وَالضّحك وَالتَّكلم، وَالوجُود فِي السَّمَاء، وَمَا إِلَىٰ هَذِه مِنْ الصِّفَات الَّتي وَصَف الله بهَا نَفْسَه، أَو جَاءَت عَلَىٰ لسَان نَبيّه مِنْ غَير زيَادَة وَلاَ نُقصَان، وَلاَ تَأوِيل بمَا يُخَالف ظَاهرهَا، وَلاَ تَشْبيه بصفَات المَخْلُوقِين.

وَٱسْتَدلُوا عَلىٰ اليَدَين بقَولَه تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[3]، وَعَلىٰ العَينَين

---

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٥/ ٢٢٤٧ ح ٥٦٩٨، الأَدَب المُفرد: ١/ ١٥٤ ح ٤٣٢، فَتْح البَاري: ١٠/ ٤٦٦، مُسْنَد أَحْمَد: ٥/ ١٨١ ح ٢١٦١١، شُعَب الإِيمَان: ٥/ ٢٨١ ح ٦٦٦٣، الإِيمَان لِابْن مُندَه: ٢/ ٦٤٠ ح ٥٩٣، مُسْنَد البَزّار: ٩/ ٣٥٤ ح ٣٩١٩، تُحفَة الأَحوَذي: ٧/ ٣٢٦، الفِردَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٥/ ١٤٠ ح ٧٧٥٢، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٨/ ٧٣.

(٢) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٧/ ٨٤، فَتْح البَاري: ١٠/ ٤٦٦ ح ٥٦٩٨، مُسْنَد أَحْمَد: ٥/ ١٨١، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٥/ ١٤٠ ح ٧٧٥٢، الصَّوَاعِق الإِلهيَة فِي الرَّد عَلىٰ الوَهَابيَة، الشَّيخ سُليمَان بْن عَبد الوَهّاب: ٦٣ طَبْعَة ١٣٠٦ هـ.

(٣) ٱلْمَائِدَة: ٦٤.

أَو العيُون بقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[١]. وعَلَىٰ الجُلُوس بقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[٢]. وعَلَىٰ الوجُود فِي السَّمَاء بقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[٣]. وعَلَىٰ الوَجْه بقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[٤]. وَعَلَىٰ السَّمع وَالعَين بقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٥]. وَعَلَىٰ النَّظَر إِلَيه بقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٦]. وعَلَىٰ السَّير وَالمَجيء بقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٧]. وَعَلَىٰ النَّفس بقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾[٨]. وعَلَىٰ الضّحك بمَا رَوَاه ٱبْن تَيْميَّة فِي كِتَاب الْإِيْمَان : « أَنَّ الله ضَحَكَ إِلَىٰ رَجُلَين ، يَقْتل أَحدهُمَا الآخر ، كِلاَهُمَا يَدْخُل الجَنّة »[٩]. وَأَيضاً قَد ضَحك حِينَ دَخَل آخر رَجُل إِلَىٰ الجَنّة ، فَقَال لَهُ الرَّجُل : أَتَسخَر بِي ، وَأَنتَ رَبّ العَالَمِين ؟ »[١٠].

---

(١) هُود : ٣٧.

(٢) ٱلْأَعْرَاف : ٥٤ ، وَيُونُس : ٣ وَٱلرَّعد : ٢ وَٱلفُرقَان : ٥٩ وَٱلسَّجدَة : ٤ وَٱلحَدِيد : ٤.

(٣) ٱلْمُلْك : ١٧.

(٤) ٱلْبَقَرَة : ١١٥.

(٥) ٱلْمَائِدَة : ٧٦ ، وَٱلْأَنْعَام : ١٣ ، ٱلْأَنفَال : ٦١.

(٦) ٱلْقِيَامَة : ٢٣ ـ ٢٢.

(٧) ٱلفَجر : ٢٢.

(٨) ٱلْمَائِدَة : ١١٦.

(٩) أُنظر ، كِتَاب الْإِيْمَان لِابْن تَيْميَّة : ٢٣٠. (مِنْهُ ﷺ).

(١٠) أُنظر ، المَصْدَر السَّابق . صَحِيح البُخَاريّ : ٢ / ٢١٠ ، صَحِيح مُسْلِم : ١ / ١٧٤ ح ١٨٧ ، صَحِيح ٱبن حِبّان : ١٦ / ٤٥٦ ح ٧٤٣٠ ، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين : ٢ / ٤٠٨ ح ٣٤٢٤ ، مُسْنَد أَبي عَوَانه : ١ / ١٢٦ ح ٣٧٣ ، مُسْنَد البَزّار : ٤ / ٢٧٤ ، مُسْنَد أَحْمَد : ١ / ٤١٠ ح ٣٨٩٩ ، المُعْجَم الكَبِير : ١٠ / ٩ ح ⇔

وَٱسْتَدلُوا عَلَىٰ الرِّجل بمَا رَوَاه ٱبْن تَيْمِيَّة أَيْضاً فِي الرِّسَالَة الوَاسطيَّة المَوجُودَة فِي كِتَاب الرَّسَائِل التِّسع : « لاَ تَزَال جَهنَّم يُلقىٰ فِيهَا ، وهِي تَقُول : هَل مِنْ مَزِيد ؟ . حَتّىٰ يَضْع رَبّ العِزّة فِيهَا رِجْلَه ، فَينزَوي بَعْضهَا إِلَىٰ بَعْض ، وتَقُول : قَطّ قَطّ »[1].

وَٱسْتَدَلوا عَلَىٰ وجُود الأَصَابع بمَا رَوَاه مُحَمَّد عَبد الوَهّاب فِي آخر كِتَاب التَّوْحِيد : أَنَّ الله جَعَل السَّموَات عَلَىٰ أُصْبَع مِنْ أَصَابعَه ، والأَرْض عَلَىٰ أُصْبَع ، وَالشَّجر عَلَىٰ أُصْبَع ، وَالثَّرىٰ عَلَىٰ أُصْبَع ، وَسَائر الخَلق عَلَىٰ أُصْبَع .. ثُمَّ ٱعْتَز الله وَٱفْتَخر ، وقَالَ : أَنَا المَلك ، أَنَا الله . أينَ الجَبّارُون ؟ أَيـنَ المُـتَكبرُون[2] ؟ . فَـالله يَحْمل السَّموَات السَّبع وَالأَرَضِين السَّبع فِي يَده ، وهِي فِيهَا كَحبّة خَردَل فِي يَد

٩٧٧٥، السُّنَّة لِابْن عَاصم : ١ / ٢٤٥ ح ٥٥٦، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب : ٢ / ٤٣٠ ح ٣٨٨٨، سُنن النّسَائيّ : ٦ / ٣٨، نَيْل الأَوطَار للشّوكَانيّ : ٣ / ٥٧.

(١) أُنظر ، الرِّسَالَة الوَاسطيَّة المَوجُودَة فِي كِتَاب الرَّسَائِل التِّسع : ١٣٦. (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر ، عَلىٰ سَبِيل المِثَال : تَفْسِير القُرطُبي : ١٦ / ٤٩، تَفْسِير الطَّبري : ٢٦ / ١٦٩، تَفْسِير ٱبن كَثِير : ٢ / ٤٦٦، صَحِيح البُخَاري : ٤ / ١٨٣٥ ح ٤٥٦٧ و ٤٥٦٨ و ٤٥٦٩ و : ٦ / ٢٤٥٣ ح ٦٢٨٤ و ٧٠١١، صَحِيح مُسْلِم : ٤ / ٢١٨٦ ح ٢٨٤٦ و ٢٨٤٨، صَحِيح أَبن حِبّان : ١ / ٥٠١ ح ٢٦٨ و : ١٦ / ٤٨٢ ح ٧٤٤٧، الأَحَادِيث المُختَارَة : ٧ / ٧٦ ح ٢٤٨٦، مُسْنَد أَبي عَوَانه : ١ / ١٥٩ ح ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦٤، سُنن التِّرمَذي : ٤ / ٦٩١ ح ٢٥٥٧ و : ٥ / ٣٩٠ ح ٣٢٧٢، سُنن الدَّارمي : ٢ / ٤٣٩ ح ٢٨٤٩، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ : ١٠ / ٤١، السُّنن الكُبرىٰ : ٤ / ٤٠٩ ح ٧٧١٩ و ٧٧٤٠، مُسْنَد أَحْمَد : ٢ / ٢٧٦ ح ٧٧٠٤ و ٨١٤٩ و ٨٨٠٣، إعْتقَاد أَهْل السُّنَّة : ٣ / ٤٢٥ ح ٧١٩، الصِّفَات : ١ / ١٢ ح ١ و ٢.

(٢) أُنظر ، رسَالَة التَّوْحِيد ، وَرسَالَة هَذِه أَرْبَع قَوَاعد ، وَرسَالَة كَشْف الشُّبهَات لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب ، وفَتْح المَجِيد لحَفِيدَه ، وَتَطهِير الإعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلْحَاد للصَّنعَاني وهُو مِنْ أَصَـحّ الكُـتُب وأَوثَـقها عِـنْدَ الوَهَابيَة ، وَغير هَذِه الرَّسَائِل وَالمُؤلفَات مِنْ كُتُبهِم المُعْتبَرة . (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر ، تَفْسِير ٱبن كَثِير : ٤ / ٦٣، صَحِيح البُخَاري : ٦ / ٢٧١٢ ح ٧٠١٣، صَحِيح مُسْلِم : ٤ / ٢١٤٧ ح ٢٧٨٥، مُسْنَد أَحْمَد : ١ / ٤٥٧ ح ٤٣٦٨، السُّنَّة لِابْن أَبي عَاصم : ١ / ٣٢٨ ح ٥٤١، السُّنَّة لعَبدالله بن أَحْمَد : ١ / ٢٦٥ ح ٤٩٠، العَظَمَة : ٢ / ٦٢٤ ح ٥٣.

أَحدنَا، وهَذَا مَعْنَىٰ قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[1].

مُلاَحظَة:

وَيُلاَحظ أَوّلاً: أَنَّ المَعْرُوف مِنْ طَرِيقَة العَرَب أَنَّهُم يَسْتَعملُون الْأَلفَاظ فِي مَعَانِيها المَجَازيَّة أَكْثَر مِمّا يَسْتَعملُونهَا فِي المَعَاني الحَقِيقيَّة، وَمِن المَعْلُوم بالبَدِيهيَّة أَنَّ الكِتَاب والسُّنَّة مُنَزلاَن عَلَىٰ كَلاَم العَرَب وَطَرِيقَتهم فِي الخِطَابَات وَالمُحَاورَات، كَقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[2]. وإِذَا أَبقَينَا جَمِيع أَلفَاظ الكِتَاب عَلَىٰ ظَاهرهَا فبمَاذَا نُفَسّر قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ﴾[3]. وقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾[4]. هَل نُفَسّره بأَنَّ المَطلُوب تَوجِيه السّؤال إِلَىٰ الحَيوَان، وَالأَحجَار، والأَموَات؟. وإِذَا سَاغ لنَا تَفْسِير هَذِه الآيَة تَبعاً للوَاقع بالمَعَاني المَجَازيَّة الَّتي لَمْ تَدل عَلَيهَا الصُّورَة اللَّفظيَة، وَالدّلاَلَة المُطَابقيَّة.. جَاز ذَلِكَ فِي غَيْرهَا تَبعَاً للوَاقع، والفَرَق تَحَكّم، وَمَا أَوسَع هَذَا البَاب وَأَكثَر هَذَا النَّوع فِي كَلاَم الله وَرَسولَه.

ثَانِياً: أَنَّ الوَهَابيَة وَمِن إِلَيْهِم وَقعُوا فِي أَشَد مِمّا فَرّوا مِنْهُ، لَقَد فَرّوا مِنْ التَّأوِيل، فَوقعُوا فِي الْإِسْرَاف وَالتَّعسف، وَهَربُوا مِنْ القَوْل بالرَّأي إِلَىٰ القَوْل بالجَهْل، وَالرَّجم بالغَيب.. ذَلِكَ أَنَّهُم زَعمُوا أَنَّ يَد الله وَكفّه، وَعَينَه، وَأُذنَه.. إِلخ لاَ تَشْبَه أَعْضَاءنا هَذِه فِي شَيء فِرَاراً مِنْ مُشكلَة التَّشبِيه، وَبَديهَة أَنَّ اليَد ظَاهرَة فِي هَذَا

(١) ٱلزُّمَر: ٦٦.
(٢) يُوسُف: ٢.
(٣) يُونُس: ٨٢.
(٤) ٱلإِسْرَاء: ٧٧.

العُضو المَعرُوف، وهُو لاَ يَنْفَك عَنْ المَادّة بحَال، وكَذَلكَ العَين، وَالسّمع، وَمَا إِلَيهما، فَإِنْ أَبْقَينا اللَّفظ عَلَىٰ ظَاهرِهِ يَلزَم أَنْ يَكُون الله جِسْمَاً، كَسَائِر الأَجْسَام، وَهُم لاَ يَلْتَزمُون بِهِ، وَإِنْ صَرفنَاه إِلَىٰ غَير هَذِه اليَد، وَالعَين، وَالسّمع يَلْزَم التَّأوِيل، وَقَد فَرّوا مِنْهُ، وَإِنْ حَملنَاه عَلَىٰ مَعْنَىٰ مَجْهُول عِنْدَ السَّامع وَالمُخَاطب، وذَلِكَ بأَنْ تَكُون لَهُ يَد لاَ كَالأَيدي، وَعَين لاَ كَالأَعيُن عَلَىٰ حَدّ تَعبِيرهم وَقعُوا فِي التَّعسف، وهُو أَشَد سُوءً مِنْ التَّأوِيل، وَبكَلمَة إِنْ أَبقُوا اللَّفظ عَلَىٰ ظَاهرِهِ جَاءَت مُشكلَة التَّجسِيم، وَإِنْ حَملُوه عَلَىٰ مَعْنىً مَجهُول جَاء التَّعَسف...

فَتَعيَّن تَأوِيل اللَّفظ تَأوِيلاً مَعقُولاً بحَملهِ عَلَىٰ مَعْنَىٰ يَتَلاَءم مَعَ جَلاَل الله وَعَظَمته عَلَىٰ أَنْ تَتَحملَه الصُّورَة اللَّفظيَة، وَلاَ يَأبَاه الذَّوق السَّلِيم، كحَمْل اليَد عَلىٰ القُدرَة، لأَنّهَا مَظْهَر لهَا، وَالسَّمع وَالبَصَر عَلَىٰ العِلْم، لأَنّهمَا سَبِيلاَن إِلَيه، وَحَمل الوَجْه عَلىٰ الظّهُور، لأَنّه المَعْنىٰ البَارز، وَالإِستوَاء عَلىٰ الإِسْتِيلاَء، وَرُؤية الله عَلىٰ رُؤيَته بالبَصِيرَة لاَ بالبَصَر؛ لأَنَّ كُلَّا مِنْهُما طَرِيق إِلَىٰ المَعْرفَة، إِلَىٰ آخر مَا ذَكَرَه المُفسرُون وعُلمَاء المَعَاني وَالبَيَان.

تَذَكرتُ الآنْ مَا نُقل عَنْ بَعْض المُسْتَشرقِين مِنْ أَنَّه تَرجَم اللِّبَاس «بالبَنْطلُون» فِي قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[1].

ومَهْمَا يَكُن، فَإِذَا خَالفنَا الوَهَابيَة فِي عَدَم جوَاز التَّأوِيل مِنْ حَيْث هُو، وَقُلنَا بِهِ حَيْث تَدعُو الحَاجة إِلَيه فإِنّا نَتّفق مَعْهُم كُلّ الإِتّفَاق فِي السّكُوت وَالإِعرَاض عَنْ النّزَاع القَائِم بَيْنَ الأَشَاعرَة وَالمُعْتزلَة مِنْ أَنَّ صِفَات البَاري: هَل هِي عَين ذَاته أَو غَيْرهَا؛ لأَنَّ هَذَا النّزَاع يَرجع فِي حَقِيقَته إِلَىٰ النّزَاع فِي ذَات البَاري جَلّ وَعَلا،

(١) ٱلْبَقَرَة: ١٨٧.

وهَذَا مَوضُوع شَائِك جِدّاً أَحجَم عَنْهُ الْأَنْبيَاء وَالمُرسلُون، قَالَ عَليّ أَمِير المُؤمِنين عليه السلام: «تَفكرُوا فِي خَلق ٱللَّه، وَلاَ تُفكرُوا فِي ذَات ٱللَّه»[1]. نَقُول هَذَا مَعَ العِلْم بأَنَّ قَوْل الوَهَابيَة وَمن إِلَيْهِم يَلتَقي مَعَ قَوْل الْأَشَاعرَة بأَنَّ الصِّفَات غَير الذَّات، إلاَّ أَنَّهُم قَد أَحْسَنوا بالسّكُوت عَنْ ذَلِكَ[2].

---

(١) أُنظر، تَفْسِير ٱبن أَبي حَاتِم: ٧/٢٢١٩ ح ١٢١١١، تَفْسِير السَّمرقَندي: ١/٢٩٩، الجَامع الصَّغِير لجَلاَل الدّين السّيوطي: ١/٥١٤ ح ٣٣٤٥ و ٣٣٤٧ و ٣٣٤٩، ولَكن بلَفظ (وَلاَ تُفكرُوا فِي ٱللَّه فَتَهلكُوا)، كَنْز العُمّال: ٣/١٠٦ ح ٥٧٠٤ و ٥٧٠٨ و ٥٧١٤، فَيْض القَدير شَرْح الجَامع الصّغِير للمَنّاوي: ٣/٣٤٥ و ٣٤٧، كَشف الخَفَاء للعَجلُوني: ١/٣١١ ح ١٠٠٥، تَفْسِير ٱبْن كَثِير: ٤/٤١١، الدّر المَنثُور: ٢/١١٠ و: ٦/١٣٠، مَجْمَع الزّوائد: ١/٨١، إتحَاف السّادَة الْمُتّقِين: ١/١٦٢ و: ٦/٥٣٦، ذَيل تَأرِيخ بَغدَاد: ٣/١٤٧، الثّمر الدَّاني للآبي الأَزهَري: ١٠، فَتْح البَاري: ١٣/٣٢٣، كتَاب العَرْش لِابْن أَبي شَيبَة: ٥٩ ح ١٦، المُعْجَم الأَوسَط: ٦/٢٥٠.

(٢) سَبَق وَأَنْ أَشرنَا فِي مَبْحَث التَّوحِيد إِلىٰ صِفَات الله سُبْحَانه وتَعَالىٰ عِند الفَرِيقِين وَهُنا نُوجِز الكَلاَم بِشَكلٍ آخر وَهُو أَنَّ الْإِمَامِيَّة تَعْتَقد بِوحدَة الذَّات الْإِلهية، وَأَنَّ صِفَاته عَين ذَاته، وَلِذا يُنكِر ٱبن بَابويه رحمه الله -كَتلمِيذه الشَّيخ المُفِيد رحمه الله- أَنْ يَكُون لصفَات الله وجُود بذَاتها، وَالبُرهَان الَّذي أَقَامه لْإِثبَات هَذَا الْإِعْتقَاد مُوجَز للغَاية فهُو يقول: «الدَّلِيل عَلىٰ أَنَّ الله تَعَالىٰ عزَّوجلَّ عَالم، حَيّ، قَادِر لنَفسه، لاَ بِعلم، وَقُدرَة، وَحَيَاة، هُو غَيره أَنَّه لَو كَان عَالِماً بِعلم، لَم يَخل عِلمَه مِن أَحَد أَمرين:

إِمَّا أَنْ يَكُون قَدِيماً أَو حَادِثاً. فَإِنْ كَان حَادِثاً فهُو -جَلَّ ثنَاؤه- قَبل حدُوث العِلم غَير عَالم، وَهَذا مِن صفَات النَّقْص. وَكلّ مَنقُوص مُحْدث بِمَا قَدَمنا. وَإِنْ كَان قَدِيماً وَجَب أَنْ يَكُون غَير الله -عزَّوجلَّ- قَدِيماً، وَهَذا كُفر بِالْإِجمَاع، فَكَذَلك القَوْل فِي القَادر وَقُدرَته، وَالحَيّ وَحَيَاته، والدَّلِيل عَلىٰ أَنَّه -تَعَالىٰ- لَم يَزل قَادِراً، عَالمَاً، حَيَّاً، أَنَّه قَد ثَبَت أَنَّه عَالم، قَادر، حَيّ لنَفسه. وَصَحَّ بِالدَّلِيل أَنَّه -عزَّوجلَّ- قَدِيم. وَإِذاكَان كَذَلِك، كَان عَالمَاً لَم يَزل إِذْ نَفْسه الَّتي لهَا عِلم لَم تَزل. وَهَذا يَدل عَلىٰ أَنَّه قَادر حَيّ لَم يَزل». أُنظر، التَّوحِيد: ٢٢٣.

وَيَتَبنىٰ الشَّيخ المُفِيد رحمه الله نَفْس هَذَا الْإِعْتقَاد، بِيَد أَنَّه لاَ يُقَدم بُرهَاناً عَلَيه عِوضاً عَن ذَلِك فهُو قَد ٱنبَرىٰ إِلىٰ مُعَارضة نَظرِية أُخرىٰ حَول كَيفِية تَعلُق صفَات الله بِهِ وَتِلك هِي نَظرِية أَبِي هَاشم فِي ⇐

⇔ الأَحوَال. أُنظر، أَوَائِل المقَالاَت: ١٨، الفصُول المُختَارة: ٢٧٩.

وَيُفرق ٱبن بَابوِيه بَيْن صفَات الذَّات وَصفَات الأَفعَال. فَيَقول: (كُلَّما وَصَفنا الله تَعَالىٰ مِن صفَات ذَاته، فَإِنَّما نُرِيد بِكُلّ صِفة مِنْها نَفي ضِدَّها عَنْهُ ـ عزَّوجلَّ ـ. وَنَقول: لَم يَزل الله ـ عزَّوجلَّ ـ سَمِيعَاً، بَصِيرَاً، عَلِيَماً، حَكِيماً، قَادِراً، عَزِيزاً، حَيَّاً، قَيُومَاً وَاحدَاً، قَدِيماً. وَهَذِه صفَات ذَاته، وَلاَ نَقول إِنَّه ـ عزَّوجلَّ ـ لَم يَزل خَلاَقاً، فَاعلاً، شَائِياً، مُرِيداً، رَاضِياً، سَاخِطاً، رَازقاً، وَهَاباً، مُتَكلماً، لأَنَّ هَذِه الصِّفَات ٱفعَاله. وَهِي مُحْدثه، لاَ يَجوز أَنْ يُقَال: لَم يَزل الله مَوصُوفاً بِها). أُنظر، رِسَالة: ٦٨ الفَصل (٣٠ ـ ٣١)، تَوحِيد الصَّدوق: ١٤٨.

وَالشَرْح الَّذي كَتَبه الشَّيخ المُفِيدﷺ لاَ يُضِيف شَيئاً إِلىٰ مَا قَاله ٱبن بَابوِيه. أُنظر، تَصْحِيح الإِعْتقَاد: ١٠.

وَيَقول العَلاَّمة الحِلي: (فِي أَنَّه تَعَالىٰ لاَ يُشَاركه شَيء فِي القِدَم.... العَقل، وَالسَّمع مُتطَابقَان عَلىٰ أَنَّه تَعَالىٰ مَخصُوص بِالقِدم، وَإِنَّه لَيس فِي الأَزل سوَاه؛ لأَنَّ كُلّ مَا عدَاه سُبْحَانه وتَعَالىٰ مُمكِن، وَكُلّ مُمكِن حَادث). أُنظر، نَهج الحَقّ: ٦٤. وَمِثله يَقول البَحرَاني فِي شَرْح النَّهج. أُنظر، شَرْح نَهج البَلاَغَة: ١/١٠٦ و ١٢٢.

وَٱستَدَل الشَّيخ الصَّدُوقﷺ عَلىٰ وِحدَة الذَّات الإِلهية وَبَسَاطتهَا، وَأَنَّها غَير مُركَبة مِن ذَات وَمِن صِفَات زَائِدَة عَلىٰ الذَّات قَدِيمَة بِقدَمها. أُنظر، تَوحِيد الصَّدوق: ٢٢٣، أَسرَار الآيَات لمُلا صَدرا: ٣٩.

وأُنظر، مَا قَاله الكَراجكي بَعد أَنْ قَسَم الصِّفات إِلىٰ صِفَات ذَاتِية، وَصِفَات أَفعَال. أُنظر، كَنز الفوَائِد: ١ / ٧٤، حَقّ اليَقِين: ١ / ٤٦.

وَأَمَّا الشَّرِيف المُرْتَضىٰ المُلَقب ـ بِعَلم الهُدىٰ ـ فَقَد تَحَدث كَثِيراً عَن الأَسْمَاء الَّتي يُمْكن أَنْ نُطلقهَا عَلىٰ الله وَمَاذا تَعني عِند ٱطلاَقها عَلَيه عِلماً بِأَنَّه لَم يُقيد نَفْسه بِالأَسمَاء الوَارِدة فِي القُرْآن كَمَا فَعَل الشَّيخ المُفِيدﷺ وَمُعتَزلة بَغدَاد. أُنظر، مَجْمُوعة فِي فنُون مِن عِلم الكَلاَم (مَخْطُوط)، ٱنقَاذ البَشَر مِن الجَبر وَٱلْقَدر، إِلىٰ رَسَائِل الشَّرِيف مُرَاجعة أَحْمَد الحُسِيني: ١٠٦.

أَمَّا عَقِيدَة أَهْل السُّنَّة فِي صفَاته سُبْحَانَه فَهي تَخْتَلف عَن عَقِيدَة الإِمَامِيَّة وَقَالوا: بِأَنَّ صِفَاته سُبْحَانَه زَائِدة عَلىٰ الذَّات، قَدِيمَة بِقِدم الذَّات، بَل أَنَّ بَعْضهُم قَالَ إِنَّ صِفَات الله سُبْحَانَه حَادثة وَلَيست قَدِيمَة كمَا يَقول الأَشعرِي: (وَٱختَلف أَصحَاب الصِّفَات، صِفَات البَارِي، هَل هِي قَدِيمَة أَو مُحدثة عَلىٰ مقَالتِين: «فَقَال قَائِلُون: إِنَّ صِفَات البَارىء قَدِيمة، وَقَالَ قَائِلُون: إِذَا قُلنا أَنَّ البَارِي قَدِيم بِصفَاته ٱستَغنِينا أَنْ نَقول: أَنَّ الصِّفَات قَدِيمَة، وَقَالوا: لاَ يُقال إِنَّ الصِّفَات قَدِيمَة وَلاَ يُقال أَنَّها مُحدَثة»). ⇔

الإيمان بالقَدر:

الإِيْمَان بالقَدر هُو الإِعْتقَاد بأَنَّ الخَيْر والشَّر مِنْ الله، وَيَعد الوَهَابيَة هَذَا الأَصل مِنْ أُصُول الإِسْلاَم، وهِي عِنْدَهُم سِتّة: شَهَادَة أَنْ لاَ إِله إِلّاَ الله وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله، وإِقَام الصَّلاَة، وَإِيْتَاء الزَّكَاة، وَحجَّ البَيْت عَلَىٰ المُسْتَطِيع [1]، والإِيْمَان بالقَدر خَيرَه وَشَرّه. وعَلَيه يَكُون الإِنْسَان مُسَيراً غَيْر مُخَيّر [2].

<> أُنظر، مقالاَت الإِسلاَمِيين: ١/ ٢٣١ طَبْعَة سَنَة ١٩٨٥.

وَقَالَ الآمُدي: «مَذْهَب أَهْل الحَقّ: أَنَّ الوَاجب بذَاته مُريد بإِرَادة، عَلِيم بِعِلم، قَادِر بِقُدرة، حَي بحَيَاة، سَمِيع بِسَمع، بَصِير بِبَصر، مُتَكلم بِكَلاَم، وَهَذه كُلَّها معَان وجُودِية أَزلِية زَائِـدة عَـلىٰ الذَّات، وَذَهبت الفَلاَسفة وَالشِّيْعَة إِلىٰ نَفيها». أُنظر، غَاية المرَام: ٣٨.

وَمِثل هَذَا الكَلاَم فِي الإِعتقَاد عَلىٰ مَذْهَب السَّلف، وأَهْل السُّنَّة، وَالجَمَاعَة للبَيهقي، وَالنَّابُلسي، وَابن تَيْمِيَّة، وَغيرهِم كَثِير. أُنظر، مَذْهَب السَّلف وأَهْل السُّنَّة وَالجمَاعة للبَيهقي: ٣١، الإِمَام الحَافظ النَّابُلسي فِي العَقِيدة الصَّحِيحة فِي الله: ٤ ـ ٥، نَقض المَنطق: ١٤٨، التَّوحِيد: ٨٠ - ٨١، وَثمَّة بُرهَان مُمَاثل فِي كتَاب «اللُّمع» للأَشعَري: ٧/ ٧، أَوَائِل المَقَالاَت: ١٠٧، شَرْح الأُصُول الخَمْسَة للقَاضي عَبد الجبّار: ٣٠١.

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ١/٧ و: ٥/ ١٥٧، صَحِيح مُسْلِم: ١/ ٣٤، مُسْنَد أَحـمَد: ٢/ ٢٦، سُـنن التّـرمذي: ٤/ ١١٩ ح ٢٧٣٦، سُـنن النَّسـائي: ٨/ ١٠٨، تَـفْسِير القُـرطُبي: ٦/ ٦٣، المُـصنَّف لعَبدالرَّزاق: ٣/ ١٢٥ ح ٥٠١١، شُعب الإِيمَان: ٣/ ١٨٥ ح ٣٢٩١، تُحفَة الأَحـوَذي: ٣/ ١٩٥ و: ٧/ ٢٥٦.

(٢) لَوْ كَان الإِنْسَان مُسَيّراً كمَا يَقُوْل الجَبْريُون (لَبَطَلَ الثَّوَابُ وَالعِقَابُ) حَيْث يَكُون الإِنْسَان، وَالحَـال هَذِه، تَمَاماً كَريشَة فِي مَهَب الرِّيح، وَفِعْلَه كَالثَّمرَة عَلىٰ الشَّجرَة (وَ سَقَطَ الوَعْدُ) عَلىٰ الطَّاعَة (وَالْوَعِيدُ) عَلىٰ المَعْصِيَة، لأَنَّ الْوَعْد والْوَعِيد فَرع عَن وجُود الثَّوَاب وَالْعِقَاب.

(إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ عِبَادَهُ تَخْيِيراً) أي مَا أَمَرَهُم أَنْ يَفْعَلوا إِلّاَ لأَنَّهم قَادِرُون وَمُخَيَّرُون، وَلَو كَان مُسَيَّرين مَا كَلَّفَهُم بِشَيء. كَيف وَهُو القَائِل: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾. ٱلْبَقَرَة: ٢٨٥. وأُنظر، نَهج البَلاَغَة: الرّسَالَة (٧٦).

<>

وقَالَ ٱبْن تَيْميَّة : « العِبَاد فَاعلُون حقِيقَة ، وَالله خَالق أَفْعالَهُمْ .. وَللعِبَاد قُـدرَة عَلَىٰ أَعْمَالهم ، ولَهُمْ إرَادَة ، وَالله خَالقهُم ، وَخَالق قُدرَتهم وَإِرَادتهم ، ومَعَ ذَلِكَ فَقَد أَمَرهُم بالطَّاعَة ، وَنهَاهم عَنْ المَعْصيَة »[1].

وَقَد حَاوَلت كَثِيرَاً ، وَفكَرتُ أَكْثَر لأَفهَم وَأَهْضم هَذَا الكَلاَم فَلَم أَسْتَطع لَهُ فهمَاً وَلاَ هَضْمَاً لمَكَان التّنَاقض وَالتَّضَارب ، فَإِنَّ كَلاَم ٱبْن تَيْميَّة ظَاهر فِي أَنَّ الله خَالِق أَفعَال الإِنْسَان ، وَغَير خَالقهَا ، والإِنْسَان مَوجُود لأَفعَاله ، وَغَير مُوجدهَا أَللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يُقَال : أَنَّهُما ٱشْتَركَا فِي الخَـلق وَالإِيـجَاد ، وَحَـينَئذٍ يَأتـي إشكَـال أَنَّ أَحـد الشَّرِيكَين إِذَا كَان أَقوىٰ مِنْ الآخرين قَبُح أَنْ يُعَاقب الضَّعِيف فِيمَا ٱشْتركَا فِيهِ .

وَالحَقّ فِي هَذِه المَسْأَلَة الَّتي شَغَلت الأَوّلِين وَالآخرِين مَا قالَهُ الإِمَام جَـعْفَر

(وَنَهَاهُمْ تَحْذِيراً) مِن غَضَبه وَعِقَابه ، وَمِن البَدَاهة أنَّه لاَ مَعْنَىٰ مِـن التَّـحْذِّير إلَّا مَـع الْـقُدْرَة وَالإِخْتِيَار (وَكَلَّفَ يَسِيراً) وَسَهلاً يَسْتَطِيع الإِنْسَان أنْ يَسْمَع وَيُطِيع بِلا عُسْرٍ وَحَرجٍ ، قَالَ سُبْحَانَه : ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُ مِّنْ حَرَجٍ﴾ . ٱلْمَائِدَة : ٦ .

(وَلَمْ يُكَلِّفْ عَسِيراً) عَطْف تَفْسِير عَلىٰ « كَلَّفَ يَسِيراً » تَمَامَاً كَقَوْله تَعَالىٰ : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ ٱلْبَقَرَة : ١٨٥ .

فَإِنَّ اليُسْر بِطَبعَه يَسْتَدْعي نَفي العُسْر . (وَأَعْطَىٰ عَلَىٰ الْقَلِيلِ كَثِيراً) أَعْطَىٰ الثَّوَاب الْكَثِير عَلىٰ العَمَل اليَسِير الَّذي فَعَله الإِنْسَان بِمِلءِ إرَادَته وَتَمَام قُدْرَته (وَلَمْ يُعْصَ مَغْلُوباً) إرذَا عَصَىٰ الإِنْسَان فَلَيْسَ مَعْنَىٰ هَذزا أنَّ الله عَاجز عَن رَدْعَه عَن المَعْصِيَة ... كَلا ، أنَّه عَلَىٰ كُلّ شَيء قَدِير ، وَلكنْ يَترُك لِلإِنْسَان حُرِّيَّته لأنَّه لاَ إنْسَانِية بِلا حُرِّيَّة (وَلَمْ يُطَعْ مُكْرِهاً) وَأيضاً لَو أَرَاد أنْ يَمْنَعه عَن الطَّاعَة لِفَعل ، لأنَّه عَـادل وَحَكِيم ، لاَ تَتَنَاقض أَقْوَاله مَع أَفْعَاله (وَلَمْ يُرْسِلِ الأَنْبِيَاءَ لَعِباً) ، بَل لِيَرشدُوا الخَلق إلىٰ الْحَقِّ (وَلَمْ يُنْزِلِ الْكُتُبَ لِلْعِبَادِ عَبَثاً) عَطْف تَفْسِير ، لأَنَّ الحِكْمَة مِن إرسَال الرُّسل ، وَإِنزَال الكُتب وَاحدة : (وَلَا خَـلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا) ، بَل لِتَتَجلىٰ فِيهَا قُدْرَته ، وَعِلمَه ، وَجَلاَله ، وَكَمَاله .

أُنظر ، فِي ظِلاَلِ نَهجِ ٱلْبَلاَغَة مُحَاوَلَة لِفَهْمٍ جَدِيد شَـرْح مُغْنِيَّة : ٦ / ١١٦ بتَحقِّيقنَا . « بتَصرّف » .

(١) أُنظر ، الرِّسَالَة الوَاسطيَّة المَوجُودَة فِي كِتَاب الرَّسَائِل التِّسع : ١٤٤ . (مِنْهُ ﷺ) .

الصَّادِق عليه السلام ، وَعَبّر عَنْهُ بقَولَه : « لاَ جَبْر وَلاَ تَفويض بَل أَمرٌ بَيْنَ الأَمْرَين »[1].

---

(١) الإِسْلاَم دِين التَّوحِيد ، وَالتَّوحِيد هُو الأَسَاس الَّذي يَنْطَلق مِنْهُ المُسلم فِي بنَاء عَقِيدَته ، وَبِدونه لاَ يَكُون مُسلماً . وَلِذا كَان ابن بَابويه توّاقاً إِلىٰ دَفع وَدَحض التُّهمَة القَائِلة بِأَنَّ أَحَاديث الإِمَامِيَّة مُتضَاربة مَع التَّوحِيد ، وَلِذا يقول فِي مُستَهل كتَاب التَّوحِيد « إِنَّ الَّذي دَعَاني إِلىٰ تَأْلِيف كتَابي هَذَا أَنّي وَجَدت قَوماً مِن المُخَالِفِين يَنْسبُون عَصَابَتنا إِلىٰ القَول بِالتَّشبِيه ، وَالجَبر لمَا وَجدُوا فِي كُتبهِم مِن الأَخبَار الَّتي جَهلُوا تَفْسِيرها وَلَم يَعرفُوا مَعَانِيها وَوَضعُوها فِي غَير مَوضعهَا » . ثُمَّ يُتَابع كَلاَمه فَيَقول : بِأَنَّ هَذِه الأَحَاديث يَجب أَنْ تُؤول وَتُفسر بِنَفس التَّوجه السَّلِيم فِي تَأْوِيل القَرَائن الوَارِدة حَول تَفْسِير الآيَات القُرآنية .

ومَعْنَىٰ الجَبْر أَنَّ الإِنْسَان لاَ أَثَر لهُ إِطلاَقاً فِي أَفْعَاله ، وإِنَّما هِي بِالنِّسبَة إِلَيْهِ تَمَاماً كَجرَيَان الدَّم فِي عرُوقه ، وخُرُوج النَّفس مِن أَنْفِهِ .

وَمَعْنَىٰ التَّفويض أَنَّ الله أَمَر العَبْد وَنَهَاه ، وَأَعطَاه الْقُدْرَة عَلىٰ الطَّاعَة وَالمَعْصِيَة ، ثُمَّ فَوض إِلَيْهِ أَمر هَذِهِ الْقُدْرَة يَفْعَل بِهَا مَا شَاء ، وَقَطَع سُبْحَانَه كُلّ عِلاَقَة بَيْنَه وبَيْنَ هَذا الْقُدْرَة بحَيث أَصْبَح الله بِالنِّسبَة إِلىٰ قُدْرَة العَبْد بَعِيداً عَنْهَا تَمَامَاً كَالبَائِع الَّذي بَاع سِلعَته لِلمُشتري يَفْعَل بِهَا مَا يُرِيد بِلا مُزَاحِم وَمُعَارِض .

ومَعْنَىٰ « أَمْرٌ بَيْنَ الجَبْر والتَّفويض » إِنَّ الله بَعْد أَنْ أَمَرَ العَبْد وَنَهَاه مَنحَهُ الْقُدْرَة وَلَم يَحرِمه إِيَّاها كمَا زَعَم الجَبْرِيُون ، وَلكنَّه تَعَالىٰ لَمْ يَعرض كُلِّية عَن هَذِه الْقُدْرَة وَيَقطَع العِلاَقَة بَيْنَهُ وَبَيْنَها كمَا ادعىٰ المُفوضِيَة ، بَل بَقِيت قُدْرَة العَبْد فِي قَبضَة خَالِقِها وَتَحت سِلطَته يَنْزَعها مِن العَبد مَتىٰ شَاء ، وَالعَبد لاَ يَسْتَطِيع أَنْ يَرفض هَذِه الْقُدْرَة ، وَيَقُوْل لله : لاَ أُرِيدهَا ، وَأَيضَاً لاَ يَسْتَطِيع إِبقَاءها إِذَا أَرَاد سُبْحَانَه أَنْ يَنْزَعها مِنْهُ ، وَبِهَذا الإِعْتبَار يَكُون العَبد مُسَيَّراً لاَ مُخَيَّراً ، وَأَيضَاً بِالْقُدْرَة الَّتي مَنحَها الله لهُ يَسْتَطِيع أَنْ يَفْعل وَيَترك وَيَكُون مِن هَذِه الجِهَة مُخَيَّراً لاَ مُسَيَّراً ، ومَعْنَىٰ هَذا أَنَّ العَبد مُسَيَّر مِن جِهَة ، وَمُخَيَّر مِن جِهَة ، هَذا هُو مَعْنَىٰ بَيْنَ بَيْنَ ، وَأَمْر بَيْنَ أَمْرَين .

أُنظر ، الكَافِي : ١ / ١٦٠ ح ١٣ ، الإِعْتقَادات : ٢٩ ، الإِحْتِجَاج : ٢ / ١٩٨ و ٢٥٣ ، فِقْه الرِّضا : ٣٤٨ ، الوَافِي : ١ / ٥٣٥ ، تُحف الْعُقُول : ٣٤٤ و ٣٤٦ ، الهِدَاية لِلشَّيخ الصَّدوق : ١٩ ، رَسَائل المُرتضىٰ : ١ / ١٣٥ ، عُيُون أَخْبَار الرِّضا : ٢ / ١١٤ ح ١٧ ، رَوضة الوَاعظِين : ٣٨ ، مُختَصر بصَائِر الدَّرجَات : ١٢٨ ، تَصحِيح اعْتقَادَات الإِمَامِيَّة : ٤٦ ، كَنز العُمَّال : ١ / ٣٤٩ ح ١٥٦٧ ، تَأْرِيخ آل زُرَارة : ١ / ١١٤ ، تَأْرِيخ دِمشق : ٥١ / ١٨٢ ، كَشف الغُمّة : ٣ / ١٠٢ . كتَاب الهِدَاية لِابْن بَابويه : ٥ ، مَجْمُوعة فِي فنُون مِن عِلم الكَلاَم (مَخْطُوط) ، انقَاذ البَشَر مِن الجَبر وَالْقدر ، إِلىٰ رَسَائِل الشَّرِيف مُرَاجعة أَحْمَد ⇔

وَيَتَلخصّ مَعْنَىٰ هَذِه الجُملَة الكَبِيرَة فِي مَعْناهَا، الصَّغِيرة فِي مَبْنَاهَا أَنَّ الله سُبْحَانَهُ أَقْدَرَ العَبد عَلَىٰ فِعْل الخَيْر وَالشَّر، ثُمَّ أَمَرهُ بالأَوّل، وَنَهَاه عَنْ الثَّاني، فَإِنْ ٱخْتَار العَبد فِعل الخَيْر، وَآثَره عَلَىٰ الشَّر يُنْسَب فِعْله هَذَا إِلَىٰ الله، لأَنّه رَضي بِهِ، وَأَيْضاً يُنْسَب إِلَىٰ العَبْد، لأَنَّه آثَرَه عَلىٰ الشَّر، وَتَرك المَعْصيَة مَعَ قُدرتها عَلَيهَا، أَمَّا إِنْ ٱخْتَار العَبْد فِعْل الشَّر، وَفَضّله عَلىٰ الخَيْر فَيُنسَب إِلَيه وَحدَه، لأَنّه قَد تَرَك الخَيْر مَعَ قُدرَته عَلَىٰ فِعْلَه، وَفِعل الشَّر مَعَ قُدرَته عَلَىٰ تَركَه، وَلاَ يُنْسَب إِلَىٰ الله، لأَنّه نَهْىٰ عَنْهُ، ولَمْ يَرض بِهِ بحَال، وعَلَيه يَكُون الخَيْر مِنْ الله وَالعَبْد، أَمّا الشَّر فَمِنَ العَبْد وَحْدَه.

وَإِنْ قَالَ قَائِل: لمَاذَا أَقْدَر الله عَبْدَه عَلَىٰ الشَّر مَا دَام لاَ يُريدَه مِنْهُ؟.

قُلنَا فِي جوَابِهِ: لَو أَنَّ الله سُبْحَانَهُ أَقْدَر عَبْدَه عَلَىٰ الخَيْر فَقَط لكَان مُجبَرَاً عَلَيه، وَكَان الفِعل بالنّسبَة إِلَيه كَالثَّمر عَلَىٰ الشَّجر، وَالله سُبْحَانَهُ يُرِيد الطَّاعَة مِنْ عِبَادِهِ ٱخْتيَارَاً، لاَ قَهرَاً عَنْهُم.

وَلتَتَّضح الفِكرَة أَكْثَر نَذكُر هَذَا المِثَال: وَالد أَعْطىٰ وَلَده دِينَاراً، وَأَمرَه أَنْ يَشْتَري بِهِ كتَاباً، وَلاَ يَشْرَب بِهِ خَمرَاً، فَٱمْتَثل الوَلَد، وَٱشْتَرىٰ الكِتَاب، فَشرَاء الكِتَاب يُنْسَب إِلَىٰ الوَالد، لأَنّه أَقْدَرَ الوَلَد عَلَيه، وَرَضي بِهِ، وَأَيضاً يُنْسَب إِلَىٰ الوَلَد، لأَنّه تَرَك شُرب الخَمْر مَعَ قُدرَته عَلىٰ فِعْلَه وَٱشْتَرىٰ الكِتَاب مَعَ قُدرَته عَلىٰ تَركه، أَمَّا شُرب الخَمْر فَيُنسَب إِلَىٰ الوَلَد فَقَط، لأَنّه تَرَك مَا أُمرَ بِهِ مَعَ قُدرَته عَلىٰ فِعْلَه، وَفِعْل مَا نُهي عَنْهُ مَعَ قُدرَته عَلَىٰ تَركه، وَلاَ يُنْسَب إِلَىٰ الوَالد، لأَنّه لَمْ يَرض

⇔ الحُسَيني: ١٠٦، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب: ٤٥٢، كِتَاب التَّوحِيد للشَّيخ الصَّدوق: ١٧.

بِهِ بحَال.

هَذَا هُو رَأي الشِّيْعَة الإِمَاميَّة الَّذِين يَنْعَتهُم ٱبْن تَيْميَّة وَأتبَاعَه بالشِّرك، وَيَسْتَحل هُو وَقَبيلَه مِنْهُم الدَّم، وَالمَال، وَالذُّرِّيَّة.

الأسبَاب والمُسَببَات:

قَالَ الأَشَاعرَة: لَيْسَ فِي الكَون أَسْبَاب طَبِيعيَّة، وجَمِيع المُسَببَات تَسْتَند لله مُبَاشرَة، فَهُو الَّذي يَخْلق الشّبع عِنْدَ الأَكل، وَالشّفَاء عِنْدَ شُرب الدَّوَاء، وَيُزِيل العَطَش عِنْدَ شُرب المَاء. وقَالَ المُعْتَزلَة وَالإِمَاميَّة: بَل أَنَّ فِي الكَون أَسبَاباً طَبِيعيَّة تَسْتَند إِلَيهَا مُسَببَاتها مُبَاشرَة وَالأَسبَاب الطَّبِيعيَّة تَنْتَهي بالوَاسطَة إِلَىٰ الله سُبْحَانَهُ، لأَنَّه مُسَبب الأَسبَاب[1].

---

(١) قَالَ السُّنَّة: لاَ سَبَب إِلاَّ الله فَهُو الَّذي يُحدث الرّي عِند الشُّرب، وَهُو الَّذي يُحدث الشِّبع عِند الأَكل، وَالإِحرَاق عِند النَّار، وقَالَ بَعْضهُم: بِتَكفِير مَنْ ٱعتَقد أَنَّ الله أَودَع قوّة الرّي فِي المَاء، وَالإِحرَاق فِي النَّار، وَمَا إِلَىٰ ذَاك. أُنظر، المُسْتَصفىٰ مِن عِلم الأُصول، لمُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَّالي: ١ / ٣١٣، المَوَاقف: ١٤٨/٨ و ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

وَقَالَ السُّنَّة أَيضاً: إِنَّ المُسببَات لاَ تَجري عَلَىٰ أَسبَابهَا، وإِنَّ جَمِيع المُمكنَات مُستَندَة إِلَيهِ تَعَالىٰ بِلاَ وَاسطَة وَلاَ عِلاَقَة بَيْنَ الحَوَادث المُتعَاقِبَة إِلاَّ بِإِجرَاء العَادَة بِخَلق بَعْضهَا عَقب بَعْض، كَالإِحرَاق عَقب مُمّاسَة النَّار وَالرّي بَعد شُرب المَاء فَكُل مِنْ الإِحرَاق وَالرّي يَستَند إِلَىٰ الله مُبَاشَرة، وَلاَ مَدخَل إِطلاَقاً للمُمَاسَة وَالشّرب. أُنظر، المَوَاقف: ٨ / ١٤٨ و ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

وَقَالَ الشِّيعَة إِنَّ جَمِيع المُسببَات تَرتَبط بأَسبَابهَا، فَالمَاء هُو الَّذي يَروي، وَالنَّار هِي الَّتي تُحرق. أُنظر، رَسَائل المُرتَضىٰ: ٢ / ٣٠٤، أَوَائِل المَقَالاَت: ٣٥٨، تَفْسِير المِيزَان: ٧ / ٢٠٣.

وقَالَ السُّنَّة: لاَ يَجب عَلَىٰ الله أَنْ يَبعَث أَنْبِيَاء يُبَينُون للنَّاس مَوَارد الخَير والشَّر، وَيَجُوز أَنْ يَتركهُم بِلاَ هَاد وَلاَ مُرشِد، لأَنَّه لاَ يَجب عَلَيه شَيء، وَلاَ يَقبُح مِنْهُ شَيء. أُنظر، أُصول الدِّين: ٢٧٩، الأَرْبَعِين فِي أُصول الدّين للرَّازيّ: ٤٢٦.

وَيَظهَر مِنْ كَلاَم ٱبْن تَيْميَّة أَنَّه يُوَافق الأَشَاعرَة، حَيْث قَالَ: «أَنَّ الله مَلاَئكَة مُوكلَة بالسّحاب وَالمَطَر، وَمَلاَئكَة مُوكلَة بالهَدي والعِلْم، هَذَا رِزق القُلُوب وَقُوتهَا، وذَاكَ رِزق الأَجْسَاد وَقُوتها»[١].

أَمَّا تِلمِيذ ٱبْن القَيّم فَيَتّفق مَعَ المُعْتَزلَة وَالإِمَاميَّة فِي هَذَا البَاب، حَيْث نُقل عَنْهُ قَوْلَه: «لاَ تَتم حَقِيقَة التَّوْحِيد إِلاَّ بمُبَاشرَة الأَسْبَاب الَّتي نَصَبها الله مُقتَضيَة لمُسَبباتهَا قَدراً وَشَرعاً»[٢]. وَيُشعر هَذَا النَّقل بأَنَّ الوَهَابيَة فِي ذَلِكَ عَلىٰ رَأي ٱبْن القَيّم.

مُرتَكب الكَبِيرَة:

ويَعْتَقد الوَهَابيَة أَنَّ مَنْ ٱرْتَكب كَبيرَة مِنْ المُوحدِين لاَ يُخلّد فِي النَّار[٣]. وهُو الحَقّ[٤].

وَقَالَ الشّيعَة: بَل تَجب بعْثَة الأَنْبيَاء مِنْ بَاب اللُّطف الَّذي يُقَرّب النَّاس مِنْ الطَّاعَة وَيَبتَعد بِهِم عَنْ المَعصيَّة. أُنظر، رَسَائِل المُرتَضىٰ: ٤/٣٤٨، شَرح تَجرِيد الإِعتقَاد للعَلاَّمَة الحِليّ المَقْصد الخَامس: ٣٣٨، حَقّ اليَقِين: ١/١٢١.

(١) أُنظر، نَقْض المَنْطق لِابْن تَيميَّة: ٣٦ طَبعَة (١٩٥١م). (مِنْهُ ﷺ). وأُنظر، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٩/٢١.

(٢) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد: ٦٩. (مِنْهُ ﷺ). وأُنظر، فَتْح البَاري: ١١/٢٩٦، السَّلفيَّة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالإِمَاميَّة: ١٧٣، سُبل الهُدىٰ وَالرّشَاد: ٥/٣٤٧، الطِّب النَّبوي لِابْن القَيّم: ١٠، تَفْسِير الآلُوسي: ٢٧/٣.

(٣) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد لحَفِيدَه عَبد الرَّحْمٰن: ٤٧٩. (مِنْهُ ﷺ).

(٤) أَنَّ مُرتَكب الكَبِيرة فِي مَنْزلَة بَيْنَ المُؤمِنْ وَالكَافِر، فَلاَ هُو بِالمؤمِنْ؛ لأَنَّه لَمْ يَسْتَكمل صفَات الخَيْر، وَلاَ هُو بِالكَافر؛ لأَنَّه يَقرّ بِالشّهادتِين، وَهُو مُخَلد فِي النَّار، إِذْ لَيْس فِي الآخرَة إِلاَّ الجَنَّة وَالنَّار، وَلَكنْ تُخَفف النَّار عَلَيه، وَيُطلق عَلَيه ٱسم المُسْلِم. أُنظر، مُصبَاح العُلُوم فِي مَعْرِفَة الحَي القَيُّوم لأَبِي الحَسَن

⇔ أَحْمَد بن الحَسَن بن مُحَمَّد الرَّصّاص (الثَّلاَثُون مَسأَلَة): ٥٣٩ وَ(مَخْطُوط) وَرَقَة: ١٦٤، الأَسَاس فِي عِلم الكَلاَم عِند الزَّيدِيَّة، القَاسم بن إِبْرَاهِيم الرَّسيّ (مَخْطُوط)، وَكَذَلِك شَرْح الثَّلاَثِين مَسأَلَة فِي عَقَائِد الزَّيدِيَّة لإِبرَاهِيم بن يَحْيَىٰ السَّحولِي (مَخْطُوط)، وَرَسَائل الْعَدْل والتَّوحِيد (مَخْطُوط) أَيضاً، الإِصْبَاح عَلىٰ المصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح: ٢٨، وَمَا بَعدَها.

وَالشِّيعَة يَتَّفِقُون مَع المُعْتَزِلَة فِي مَسْأَلَتي التَّوحِيد وَالعَدْل، وَيُخَالِفُونَهُم فِي الثَّلاَثَة البَاقِية، وَيَقولُون فِي مَسْأَلَة مُرْتَكب الكَبِيرة. أُنظر، رِسَالة الإِعتقَادَات: ٦٩، الفَصْل (٣١ـ٣٢)، تَصحِيح الإِعتقَاد: ١١ـ١٢، كتَاب التَّوحِيد: ١٧. وَمَسْأَلَة الأَمْر بِالمَعرُوف وَالنَّهي عَن المُنْكَر بمَا تَقول الأَشَاعرَة، وَيَنفردُون عَن المُعْتَزِلَة والأَشَاعرَة معاً فِي مَسْأَلَة الوَعْد والوَعِيد، حَيْث ذَهبُوا إِلَىٰ أَنَّ الله سُبْحَانهُ يَفِي بِالوَعد، وَلاَ يَجْب عَلَيه الوَفَاء بِالوَعِيد، فَلَهُ أَنْ يَعْفُو عَن المُذْنِب، وَلاَ يَحقّ لهُ بِحُكم العَقْل أَنْ يُخْلف وَعدَه مَع المُحْسن. أُنظر، أَوَائِل المَقَالاَت: ٩٠ و ٧٥، والفُصُول المُهِمَّة: ٢٨٢، الأُصُول الخَمْسَة، القَاسم بن إِبْرَاهِيم المَعرُوف بِالرَّسي (ضِمن مَجْمُوع رَسَائِل العَدْل وَالتَّوحِيد): ٦٢٧. أُنظر، المَسَائِل السَّروِية: ٦٤. وَأَوَائِل المَقَالاَت: ٥٩. أُنظر، شَرْح الأُصُول الخَمْسَة: ٦٣٢ و ٨٠٠، الإِصْبَاح عَلىٰ المصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح: ١٤٢.

أَنَّ الكَبِيرَة فِي عُرف الشَّرع هِي مَا يَكُون عِقَاب فَاعِله أَكثَر مِن ثوَابه إِمَّا مُحَققاً، وإِمَّا مُقَدراً....

وَأَمَّا الصَّغِيرة فَهي مَا يَكُون ثوَاب فَاعِله أَكثَر مِن عِقَابه، إِمَّا مُحَققاً، وإِمَّا مُقَدراً... هَذَا هُو الفَرق الَّذي اَظْهَره عَبدالجَبَّار مِن الفَرق بَيْن الكَبَائِر وَالصَّغَائر. أُنظر، شَرْح الأُصُول الخَمْسَة: ٦٣٢ و ٨٠٠، الإِصْبَاح عَلىٰ المصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح: ١٤٢.

فَالنُّقطة الأَسَاسِية هِي أَنْ المُؤمِن يَسْتَحق الثَّوَاب المُنَاسب فِي طَاعَة الأَحكَام الشَّرعِية المَطلُوبة وَعِندَما يَرتَكب صَغِيرة فَإِنَّ الثَّوَاب الَّذي اَسْتَحقه سَابقاً يُعوض عَن العِقَاب الَّذي يَسْتَحقه عَلىٰ هَذِه الصَّغِيرة هَذَا مِن جِهة، وَمِن جِهة أُخرىٰ أَنَّ المُؤمن عِندَما يَرتَكب الكَبِيرَة؛ فَإِنَّ كُل مَا اَسْتَحقه مِن الثَّوَاب سَلَفاً يَحبط وَلاَ يَسْتَحق هُنا إِلاَّ العِقَاب وَمِن هُنا نَشَأ الخِلاَف وَالإِختلاَف بَيْن الكَبَائر وَالصَّغائِر فِي مَنْهَج العُلمَاء.

وَيَرىٰ الشَّيخ المُفِيد﷫ إِنَّ الإِختلاَف بَيْن الكَبَائِر وَالصَّغائِر هُو اَختلاَف نِسبي كمَا يَقول: (أَقول: إِنَّه لَيْسَ فِي الذُّنوب صَغِيرة فِي نَفْسها، وَإِنَّما يَكُون فِيهَا بِالإِضَافة إِلىٰ غَيره. وهُو مَذْهَب أَكثَر أَهْل الإِمَامَة وَالإِرجَاء. وَبَنو نُوبَخت يُخَالفُون فِيهِ، وَيَذهبُون فِي خِلاَفهِ إِلىٰ مَذهَب أَهْل الوَعِيد ⇔

⇔ وَالإِعتزَال) . أُنظر ، أَوَائِل المَقَالاَت : ٥٩ .

فَالكَبَائِر تَحبط الثَّوَاب فِي ضَوء مَنْهَج عَبدالجَبَّار وَلكنَّ الصَّغَائِر لَيْسَت كَذَلِك أَمَّا عِند الشَّيخ المُفِيد ﷺ فهُو لاَ يُلاَحظ مَفهُوم الإِحبَاط لذَلِك ؛ فإِنَّ الفَرق المُطلق المَوجُود بَيْن الصَّغِيرة والكَبِيرَة عِند المُعْتَزِلَة ، غَير مَوجُود هُنا . وَلِذا اَعتَقد الشَّيخ المُفِيد ﷺ بِالشَّفَاعة وهُو الأَسَاس لمُعَارضته نَظرِية الوَعِيد عِند المُعْتَزلَة ، وَقَد جَاء بِالبرَاهِين وَالأَدلة الجَدلِية ضِدّ المُعْتَزِلَة ، وَنَسْتَخلص مِن أَقوَاله نُقطَتِين أَسَاسِيتَين هُما :

آ . يَجب عَلىٰ الله بِمُقتَضىٰ عَدْله أَنْ يُثِيب الشَّخص الَّذي يَعْمل صَالِحاً ، وَهَذا يُخَالف رَأي المُعْتَزِلَة ، إِذْ يَقول بِتَحابط الأَعمَال الصَّالحة ، وَالقَبِيحة مَع بَعْضها البَعض .

ب . لَيْسَ لأَحد أَنْ يُشْكل عَلىٰ الله لعَفوه عَن مُرْتَكب الكَبِيرَة بَعد تَهدِيدَه بِالعَذَاب الأَبدي .

فَالهَدف الأَساسي عِند الشَّيخ المُفِيد ﷺ هُو أَنْ يُبَيِّن بِأَنَّ لِكُل عَمَل صَالح ثوَاباً يَتبَعه فِي مَقطع بُرهَاني ، وَيَطرحهُ ، وَيَرىٰ أَنْ التَّعارض قَائِم بَيْن مَا يُريده الله وَمَا يُريده الإِنْسَان ، فَيَقول : (لاَ يَجُوز فِي حُكم العَدل أَنْ يَأتي العَبد بِطَاعةٍ ، وَمَعصِيةٍ فَيُخلد بِالنَّار عَلىٰ المَعْصِية ، وَلاَ يُعطىٰ الثَّوَاب عَلىٰ الطَّاعة لأَنَّ مَن مَنع مَا عَليهِ ، واَستَوفىٰ مَا لهُ كَان ظَالماً مُعتباً ، والله تَعَالىٰ عَن ذَلِك عُلواً كَبِيراً) .

أُنظر ، المَسَائِل السَّروِية : ٦٤ .

وَهَذَا عَكس رَأي المُعْتَزِلَة ؛ لأَنَّهم يَزْعمُون أَنَّ مَن اَطَاع الله ـ عزَّوجلَّ ـ أَلف سَنَة ، ثُمَّ قَارَف ذَنبَاً مُحرَماً مُسوِّفَاً للتَّوْبَة مِنْهُ فمَات عَلىٰ ذَلِكَ ، لَم يُثبه عَلىٰ شَيء مِن طَاعتهِ واَبطَل جَمِيع أَعمَاله وَخَلده بِذَنبه فِي نَار جَهَّنم أَبداً لاَ يُخرجه مِنْهَا بِرَحمة مِنْهُ وَلاَ بِشَفاعَة مَخلُوق فيهِ .

وَالشَّيخ المُفِيد ﷺ يُؤكد أَنْ المَسْأَلَة لاَ تَكمن فِي أَنْ الأَعمَال تُوزن فِي مقَابل أَعمَال أُخرىٰ أَو فِي مقَابل ثوَابها كمَا يَقول ، بَل أَنَّها تُوزن فِي مقَابل الإِيمَان . وَيَقول الشَّيخ المُفِيد ﷺ بِأَنَّ الغَلَبة للإِيمان دَائِماً وَالمُؤمِن الَّذي يَموت مُذنِباً بِسَبب ذنُوب غَير مَغفُور لهَا ، كَبِيرَة كَانت أَو صَغِيرة فَإِنَّه سَوف يَتَخلص مِن الخُلُود فِي النَّار ، بِيَد أَنَّه يَتَخلص مِنْهَا بِشَفاعَة النَّبيّ وَالأَئِمَّة . وَلهذَا قَالَ الشَّيخ المُفِيد ﷺ وِلاَيَة الأَئِمَّة مِن العَنَاصر المُهمَة للإِيمَان وَالمُسلمُون الَّذين يُنكرُون حقُوق أَهْل البَيْت عليهم السلام يُحسبُون فِي عدَاد الكُفَّار ، وَمِن المُستَحِيل أَنْ يَكُون الإِنْسَان موَالِياً حَقِيقِياً للأَئِمة وَيَظل إِيمَانه نَاقِصاً مِن حَيث النّقاط الأَسَاسِية لذَلِك ، فَالمُجبرة مِن الإِمَامِيَّة يُعدُون كُفَّاراً حَسَب رَأي الشَّيخ المُفِيد ﷺ .

أُنظر ، أَوَائِل المَقَالاَت : ٩٠ و ٧٥ ، والفُصُول المُهِمَّة : ٢٨٢ ، الأُصُول الخَمْسَة ، القَاسم بن إِبْرَاهِيم ⇔

المَعرُوف بِالرَّسي (ضِمن مَجْمُوع رَسَائِل العَدْل وَالتَّوحِيد): ٦٢٧.

أَمَّا بَنو نُوبخت يَذهبُون إِلىٰ أَنْ كَثِيراً مِن المُطِيعِين لله سُبْحَانه يُثَابون عَلىٰ طَاعتهُم فِي دَار الدُّنْيَا ولَيْسَ لهُم فِي ٱلآخِرَة مِن نَصِيب، وَلِذا يَقول الشَّيخ المُفِيد ﷺ: «وَمَعي عَلىٰ مَا ذَهَبت إِلَيه أَكثر المُرْجِئَة، وَجَمَاعة مِن الإِمَامِيَّة، وَإِنَّ الله جَلّ ٱسمَه يُثِيب بَعض مَن خَلقه عَلىٰ طَاعتِهِم فِي الدُّنْيَا بِبَعض مُستَحقهم مِن الثَّوَاب، وَلاَ يَصحّ أَنْ يُوفِيهم أُجُورهُم فِيها لمَا يَجب مِن إِدَامة جَزَاء المُطِيعِين، وَقَد يُعَاقب بَعض خَلقه فِي الدُّنْيَا عَلىٰ معَاصِيهم فِيها بِبَعض مُسْتَحقهم عَلىٰ خِلاَفهُم لهُ، وَبِجَمِيعه أَيضَاً؛ لأَنَّه لَيْسَ كُلّ مَعصِية لهُ يَسْتَحق عَلَيها عذَاباً دَائِماً. أُنظر، المصَادر السَّابقة.

أَمَّا الشَّرِيف المُرْتَضىٰ ﷺ يَقول: (وَلاَ دَلِيل فِي العَقْل عَلىٰ دوَام الثَّوَاب وَالعِقَاب، وَإِنَّما المَرجع فِي ذَلِكَ إِلىٰ السَّمع). أُنظر، جُمل العِلم وَالعَمل: ٣٧، رَسَائِل المُرْتَضىٰ: ٣/ ١٧.

فَالله مُختَار أَنْ يُسقط العِقَاب عَن أَحد، كمَا أَنَّ الدَّائن مُختَار أَنْ يَتنَازل عَن مُطَالبته بِدَينه. إِنَّ الكُفَّار فَقَط مُخَلدُون فِي النَّار، وَلِذا يَقول الشَّرِيف المُرْتَضىٰ ﷺ: (وعِقَاب الكُفَّار مَقطُوع عَلَيه بِالإِجمَاع، وعِقَاب فُسَّاق أَهْل الصَّلاَة غَير مَقطُوع عَلَيه؛ لأَنَّ العَقْل يُجِيز العَفْو عَنْهُم، وَلَم يَرد سَمع قَاطع بِعقَابهم). أُنظر، المصَدر السَّابق: ٣٨.

إِذَن المُؤْمِنُون المُذنبُون يَشْملهُم العَفو آخر الأَمر كمَا يَقول الشَّرِيف المُرْتَضىٰ ﷺ: (وَمَن ٱسْتَحق ثَوَابَاً أُوصَل إِلَيه دَائِماً، وَمَن ٱستَحق ثَوَابَاً وَعِقَاباً وَحَضَر عَرصَة ٱلْقِيَامَة فَلاَ يَخلو حَاله مِن أَنْ يَعْفُو الله عَنْهُ، إِمَّا ٱبتدَاءاً أَو يَشْفَع فيهِ النَّبيّ ﷺ فَإِنَّ لهُ ﷺ شَفَاعة، وَهِي حَقِيقَة فِي ٱسقَاط المَضَار وَلاَ يَشْفَع فِي زِيَادة المنَافع عَلىٰ مَا تَذهَب إِلَيه المُعْتَزِلَة؛ لأَنَّ ذَلِكَ يُودي إِلىٰ أَنْ يَكُونوا شَافِعِين فِي النَّبيّ ﷺ...

فإِنَّ عَدم ذَلِكَ ـ نَعُوذ بِاللهِ تَعَالىٰ مِنْهُ ـ أُوصَل إِلىٰ مَا يَسْتَحقه مِن العِقَاب، وَيُعَاد إِلىٰ الثَّوَاب الدَّائِم بِخلاَف مَا تَذهب إِلَيه المُعْتَزِلَة القَائِلُون بِالإِحبَاط).

أُنظر، الأُصُول الخَمْسَة، القَاسم بن إِبْرَاهِيم المَعرُوف بِالرَّسي (ضِمن مَجْمُوع رَسَائِل العَدْل وَالتَّوحِيد): ٨١، وأُنظر، رَأيه فِي الشَّفَاعة بكتَاب الْجَمَل: ٣٩، ورَأي المُعْتَزِلَة فِي شَرْح الأُصُول الخَمْسَة: ٦٨٨.

وَأَرَادت المُعْتَزِلَة التَّخلص مِن روَايَة الشَّيخ المُفِيد ﷺ وَالتُّهمَة الَّتي وَجَهها إِلَيهِم فِي عَمَل الإِنْسَان الصَّالح أَلف سَنَة مِن عُمره؛ فإِنَّه سَيَدخل النَّار بِسَبب كَبِيرَة، وَلَم يَتُب مِنْهَا فَفَرق أَبُو هَاشِم، وَعَبدالجَبَّار عَلىٰ عَكس أَبِي عَليّ بَيَّن الثَّوَاب الَّذي يُحبَط وَالعُوض الَّذي يَسْتَحقه لقَاء مَا عَانَاه طِيلة عُمرَه، وَلَم

أصْحَاب الرَّسُول:

ويَعْتَقد الوَهَابيَة أَنَّ جَمَاعة مِنْ أَصْحَاب الرَّسُولﷺ كَانُوا يُوحدُون الله، وَيُجَاهدُون مَعَ رَسُول الله، وَيُصلّون مَعهُ، وَيُزكُون، وَيَحجّون ومَعَ ذَلِكَ كَانُوا كَفرَة بَعِيدِين عَنْ الْإِسْلاَم كُلّ البُعْد[1].

↩ يَكُن نَتِيجة عَمَله القَبِيح وَلُو صَحَّ أَنْ يُعَاقب الْإِنْسَان عِقَاباً أَبدِياً؛ فإنَّ عَلىٰ الله أَنْ يُعوضه فِي هَذِه الدُّنْيَا أَو فِي عَرصَات ٱلْقِيَامَة أَو يُخفف مِن عِقَابَه)، فَتَبَيّن لنَا أَنْ رَأي الشَّيخ المُفِيدﷺ، وَالسَّيد المُرْتَضىٰﷺ مُتطَابق فِي هَذِه المَسْأَلَة. أُنظر، شَرْح الأُصُول الخَمْسَة: ٦٢٦.

(١) أُنظر، رِسَالَة كَشْف الشُّبهَات، مُحَمَّد عَبد الوَهّاب: ١٢٠، الرَّسَائِل العَمَليَة التِّسع طَبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ ﷺ).

قَال السُّنَّة: «إِنَّ الصَّحَابَة جَمِيعَهُم عُدوّل، وَلاَ تَطلب تَزكِيَتهُم».

أُنظر، مُسلَّم الثّبُوت وَشَرحه، وأُصُول الفِقْه للخضري، الْإِصَابة: ١/ ٩و ١٠، أُسد الغَابة: ١/ ٣، الْإِستِيعَاب: ١/ ٨٥، المُختَصر: ٢/ ٦٧.

وَقَالَ الْإِمَامِيَّة: «إِنَّ الصَّحَابَة كَغَيرهم، فِيْهم الطَّيب وَالخَبِيث، وَالعَادل وَالفَاسق».

الْصَّحَابَة لُغَةً: الصَّاحب. وَجَمعه: صَحب، وَأَصحَاب، وصِحَاب، و صِحَابة. وَالصَّاحب: المُعَاشِر وَالمُلاَزم، أَو الُمجَالس أَو المُشايع. وَلاَ يُقَال إِلّا لمَن كَثُرت مُلاَزمتهُ، وَإِنّ المُصَاحبة تَقْتَضِي طُول لَبْثه. (أُنظر، لِسَان الْعَرَب، وَمُفردَات الرَّاغب، وَتَاج اللُّغَة للجَوهري، وَتَاج العَرُوس للزُّبَيدي، والْمُعْجَم الوَسِيط، والقَامُوس الُمحِيط للفَيروز آبَادي، وَمُختَارَات الصّحاح للرَّازي).

أَمَّا فِي ٱلْقُرْآن الكَرِيم فَقَد جَاء ذِكر: أَصحَاب، وَصَاحبَة، وَصَاحبهُما، وَأَصحَابهم، وَصَاحِبته، وَتُصَاحبني.

وَكلّ وَاحدةٍ مِن هَذِه الأَلْفَاظ وغَيْرها تَدلّ عَلىٰ مَعْنَىٰ؛ لأَنّ الصُّحبَة تَكُون بَيْنَ ٱثْنَيْن أو طَرفَين. وَلاَ بُدّ أَنْ تُضَاف إِلىٰ ٱسمٍ كمَا في قَوْله تَعَالىٰ: ﴿يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ و ﴿أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ وغَيْر ذَلِكَ.

(أُنظر، سُورَة ٱلْكَهْفِ: ٣٧، لُقْمَانَ: ١٥، ٱلنِّسَاء: ٣٦، ٱلتَّوْبَةِ: ٤٠، ٱلْقَمَر: ٢٩، ٱلنَّجْم: ٢، سَبَإٍ: ٤١، يُوسُفَ: ٣٩و ٤١، الذَّاريَات: ٥٩. وأُنظر، التّفاسِير لِهَذِه الآيَات كتَفْسِير ٱبن كَثِير: ٣/ ٩٢و ٤٤٤ و ١/ ٤٩٤، و٢/ ٣٥٨و ٤/ ٢٦٥).

↩

أَمّا تَعرِيف الْصّحَابِي عِند أَهْل السُّنّة: فَهُوَ مَن لَقي النّبيّ ﷺ مُؤمناً بِهِ، وَمَات عَلىٰ الْإِسلاَم. (الْإِصَابَة لِابْن حَجر: ١/ ١٠). ولَسْنَا بِصَدد مُنَاقشَة التَّعرِيف.

ثُمّ ذكر اَبن حَجر فِي ضَابطٍ يُستفَاد مِن مَعْرِفَته صُحبة جَمعٍ كَثِير، فَقَالَ: إِنّهم كَانوا فِي الْفُتُوح لاَ يُؤَمرُون إِلّا الْصّحَابَة). (وإنّه لَم يَبقَ بمَكّة وَلاَ الطّائف أَحد فِي سَنَة عَشرٍ إِلّا أَسلَم وَشَهد مَع النّبيّ حَجّة الوَدَاع. وإِنّه لَم يَبقَ فِي الْأَوس وَالخَزرَج أَحد فِي آخر عَهد النّبيّ ٩ إلّا دَخل فِي الْإِسلاَم. وَمَا مَات النّبيّ ﷺ وَأَحد مِنْهُم يَظْهر الكُفر. (الْإِصَابَة: ١/ ١٣ـ١٦).

وَهَذَا التّعرِيف هُو الْمُختَار عِند أَكْثَر المُحقّقين، إِلّا مَن شَذّ مِنْهُم وَوَضع شُرُوطاً أَرْبَعَة: مَن طَالت صُحبَته، أَو حُفظَت روَايَته، أَو ضُبط أَنّه قَد غَزا مَعَه، أَو اَسْتُشْهِدَ بَيْنَ يَدَيه. (أنظر، الاِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ، أُسد الغَابَة، الْإِصَابَة، تَقرِيب التّهذِيب).

وَيَرىٰ أَهْل السُّنّة: أَنّ الْصّحَابَة كلّهم عُدُول، إِذ ثَبت أَنّ الجَمِيع مِن أَهْل اَلْجَنَّة، وَأَنّه لاَ يَدخل أَحد مِنهُم النّار. (الْإِصَابَة: ١/ ٩و ١٠).

أَمّا مَدرَسة أَهْل اَلْبَيْت: فَترىٰ أَنّ لفَظ «الْصّحَابِي» لَيْس مُصطَلَحاً شَرعِياً، وإِنّما شَأنهُ شَأنْ سَائر مُفردَات اللُّغَة العَرَبِية. وَالصُّحبة تَشمل كلّ مَن صَحِب النّبيّ ﷺ أَو رَآه أَو سَمع مِنْهُ، فَهِيَ تَشمل: الْمُؤمِن والْمُنَافِق، والْعَادِل والْفَاسِق، وَالبرّ والفَاجر، وَلذَا يَقُول السّيّد مُرتضىٰ الرّضوي: الشّيعَة يُوَالُون أَصحَاب مُحمدٍ ﷺ الّذين أَبلوا البَلاَء الْحَسَن فِي نُصرَة الدِّين، وَجَاهدُوا بِأَنفسهِم وأَمْوَالهم. (آرَاء عُلَمَاء اَلْمُسْلِمِينَ للسّيّد مُرتضىٰ الرّضوي: ٨٧). حَيْث قَالَ تَعَالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ اَلْحُجُرَاتِ: ١٥. وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ اَلتَّوْبَة: ١١٩.

لَم يَكُن مَوقف الشّيعَة مِن هَؤُلاَء غَامضاً وَلاَ مُتزَلزلاً، وَلذَا قَالَ أَحد روّاد التّقرِيب: لاَ أَقُول إِنّ الآخرِين مِن الْصّحَابَة ـ وَهُم الأَكثر الّذِين لَم يَتّسمُوا بِسمَة الْوَلاَء لأَهْل اَلْبَيْت ـ قَد خَالفُوا النّبيّ وَلَم يَأخذُوا بِإِرشَاده، كُلّاً وَمَعاذ الله أَنْ يُظَنّ فِيهِمْ ذَلِكَ! وهُم خِيرَة مَن عَلىٰ وَجْه الأَرْضِ يَوْمَئِذٍ، وَلَكن لعَلّ تِلك الْكَلِمَات لَم يَسمعهَا كُلّهم، وَمَن سَمع بَعْضهَا لَم يَلتَفت إِلىٰ المَقصُود مِنْهَا، وَصحَابَة النّبيّ الكرَام أَسمىٰ مِن أَنْ تُحلّق إِلىٰ أَوج مَقَامهُم بُغَاث الأَوهَام (أَصل الشّيعَة وأُصُولهَا للشّيخ مُحمَّد الحُسَيْن كَاشف الغِطَاء: ٨٤).

أَمّا السّيّد الشّهِيد الصّدر الْمَرجِع الشّيعيّ الشّهِير والّذي عَاش مُجَاهداً وَدَاعِياً إِلىٰ الْإِصلاَح

⇐ وَمُخَاطباً فِي بَيَانَاته التَّأريخِية أَبنَاء الأُمَّة الإسلاَميّة بِقَوْله: «يَا أَبنَاء عَليّ، وَيَا أَبنَاء عُـمَرَ...» وَالَّذي أَعدَمتهُ الزُّمرة الْحَاكِمَة فِي بَغدَاد عَام ١٩٨٠م فَقد قَالَ: إِنّ الْصَّحَابَة بِوَصفِهم الطّلِيعَة الْمُؤْمِنة وَالمُسْتَنِيرة كَانوا أَفْضَل وَأَصلح بَذرةٍ لنشُوء أُمّة رِسَاليّة، حَتَّىٰ أَنّ تَأرِيخ الإِنْسَـان لَـم يَشْـهد جِـيلاً عَقَائديّاً أَرْوع وَأَنْبل وَأَطْهر مِن الجِيل الَّذي أَنشَأه الرَّسُول القَائِد. (بَحث حَـوْلَ الْـوِلاَيَة: ١١/٤٨ ـ المَجمُوعَة الكَامِله لمُؤلّفاته ﵀ الَّتي جُمعَت فِي ١٥ مُجلّداً وَمِن أَشهرهَا وأَكثَرها إِنْتشَاراً «اقتصَادنا» و «فَلسفتنَا» و «البَنك اللاّرَبوي»).

إِنّ الصُّحبَة لَيْست بمُجرّدها تُلبس صَاحبهَا لبَاس العَدَالة، والْصَّحَابَة وَاقعاً لَيسُوا بِدَرجَةٍ وَاحدة، وَإِنّما تَخْتَلف منَازلهُم، وطَبقَات صِدقهُم، فَمِنهُم الأَقْويَاء، ومِنْهُم الضُّعفَاء، ومِنْهُم ٱلْمُنَافِقُون وَالرّامُون فِرَاش رَسُول الله ﷺ بالإِفك! ومِنْهُم مَن حَاولَ إِغتيَاله ﷺ! وَأَخبَر عَنْهُم. وهُم الَّذِين قَالَ فِيهِمْ ٱلْقُرآن الكَرِيم مُخَاطبَاً لهُم بَعد أَنْ ٱرتدّوا وَأَشركُوا وٱنْقَلبوا عَلىٰ أَعقَابِهِم: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَـقِبَيْهِ فَلَن يَـضُرَّ ٱللَّـهَ شَـيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ آل عِمرَانَ: ١٤٤. وهُم الَّذِين قَالَ فِيهِمْ رَسُول الله ﷺ: يَا رَبِّ، أَصحَابي أَصحَابي! فيُقَال لهُ: إِنّك لاَ تَدري مَا أَحـدثُوا بَـعْدَك. (صَـحِيح البُـخَاريّ ٩: ٨٣، صَـحِيح مُسْـلِم: ٤/١٧٩٦ حَدِيث الحَوض، مُسْنَد أَحمَد: ٣/١٤٠). وَفِي حَدِيثٍ آخر قَالَ: فَأَقُول: سُحقاً سُحقاً. (سُنن ٱبن مَاجه: ٢/١٤٣٩، مُسْنَد أَحمَد: ٦/٢٩٧، مصَابِيح السُّنَّة: ٣/٥٣٧) إِلىٰ غَـير ذَلِكَ مِـن الأَحَادِيث.

ومِنْهُم مَن تَشتَّاق إِلَيْهِ ٱلْجَنَّة، وَقَد أَثنَىٰ الله سُبْحَانَهُ وتَعَالىٰ عَلَيْهِمْ والرَّسُول ﷺ فِي أَحَادِيثه، وَأَنَّهُم المَقصُودُونَ فِي الثَّنَاء: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰـهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰـةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمَا﴾ ٱلفَتْح: ٢٩.

هَؤُلآء قَامُوا بمَعَالِم ٱلرِّسَالَة، وَبَذلوا النَّصِيحَة، وَهذّبوا الطُّـرق، وَأَذلّ الله بِـهِمْ الكُـفر وَالشِّـرك، وَصَارت بِهِمْ كَلمَة الله هِي العُليا، وَكَلمَة الَّذِين كَفرُوا السُّفْلَىٰ. فَصَلوات الله عَـلَيْهِمْ وَعَـلىٰ أَروَاحـهِم الطّاهرة بَعد مَا كَانوا فِي ٱلْحَيَاة أَوْلِيَاء، وَبَعد المَمَات أَحيَاء.

وَالخُلاَصَة: أَنّ الشِّيعَة يَقُولُون بِعدَالة المُتصف بِالعَدَالة مِن الْصَّحَابَة فَقط، وَلذَا نـرَاهُـم يُـردّدُونَ ⇐

⇔ الأَدعيَة الوَاردَة عِن الأَئمّة الأَطهَار بِحق الصّحَابَة كَدُعَاء الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام حَيْث يَقُول: لقَد رَأَيْت أَصحَاب مُحمّد صلى الله عليه وآله فمَا أَرىٰ أَحدَاً يُشبههُم مِنْكُم، لقَد كَانُوا يُصبحُون شُعثاً غُبرَاً، وَقَد بَاتُوا سُجّداً وَقِيَاماً، يُرَاوحُون بَيْنَ جِبَاههم وَخُدودهم، وَيَقفُون عَلىٰ مِثْل الجَمْر مِن ذِكر معَادِهم، كَأَنّ بَيْنَ أَعيُنهم رُكَبَ المِعزَىٰ مِن طُولِ سُجودِهم، إِذَا ذُكِرَ الله هَمَلَتْ أَعيُنُهم حَتّىٰ تَبُلَّ جُيوبهُم، وَمَادُوا كمَا يُمِيدُ الشّجرُ يَوْم الرّيح العَاصف، خَوْفاً مِن العقَاب وَرَجاءً للثّوَاب. (نَهْج الْبَلاَغَة تَحقِيق الدّكتُور صُبحي الصّالح: ١٤٣).

وَيَقُول عليه السلام: أَين إِخوَاني الّذِين رَكِبوا الطّرِيق ومَضَوا عَلىٰ الحَقّ؟ أَين عَمّار؟ وَأَين ابن التّيّهان (أَبُو الهَيْثَم مَالك بن التّيّهان)؟ وَأَين ذُو الشّهَادَتين (خُزَيْمَة بن ثَابت الأَنْصَاري)؟ وَأَيـن نُـظراؤهُـم مِـن إِخوَانهم... الّذِين تَلَوا الْقُرْآن فَأَحكمُوهُ؟ وتَدبّرُوا الفَرضَ فَأَقَامُوه، أَحْيوا السُّنَّة وَأَماتُوا البِدْعَة، وَدُعوا إِلىٰ الْجِهَاد فَأَجَابوا، وَوثِقُوا بِالقَائد فاتّبَعوه. (الْمَصْدَر السَّابق: ٢٦٤).

وَمِن أَدعيَة الإِمَام عَليّ بن الحُسَيْن زَين العَابدِين عليه السلام والّتي يَتَعبّد بهَا الشّيعَة: «أَللَّهُمَّ وَأَصْـحَابُ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً الَّـذِينَ أَحْسَنُوا الصَّحَابَةَ، وَالَّذِينَ أَبْلَوْا الْبَلاَءَ الْحَسَنَ فِي نَصْرِهِ، وَكَانَفُوهُ وَأَسْرَعُوا إِلَـى وِفَادَتِهِ وَسَابَقُوا إِلَىٰ دَعْوَتِهِ واسْتَجَابُوا لَهُ حَيْثُ أَسْمَعَهُمْ حجَّةَ رِسَالاَتِهِ، وَفَارَقُوا الأَزْوَاجَ وَالأَوْلاَدَ فِي إِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَقَاتَلُوا الآبَاءَ وَ الأَبنَاءَ فِي تَثْبِيتِ نبُوَّتِهِ، وَانْتَصَرُوا بِهِ وَمَنْ كَانُوا مُنْطَوِينَ عَـلَى مَـحبَّتِهِ يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ فِي مَوَدَّتِهِ، وَالّذِينَ هَجَرَتْهُمُ العَشَائِرُ إِذْ تَعَلَّقُوا بِعُرْوَتِهِ، وَانْتَفَتْ مِنْهُمُ الْقَرَابَاتُ إِذْ سَكَنُوا فِي ظِلِّ قَرَابَتِهِ، فَلاَ تَنْسَ لَهُمُ اللّهُمَّ مَا تَرَكُوا لَكَ وَفِيكَ، وَأَرْضِهِمْ مِنْ رِضْوَانِكَ وَبِمَا حَاشُوا الْخَلْقَ عَلَيْكَ، وَكَانُوا مَعَ رَسُولِكَ دُعَاةً لَكَ إِلَيْك، وَاشكُرْهُمْ عَلَى هَجْرِهِمْ فِيْكَ دِيَارَ قَوْمِهِمْ، وَخُرُوجِهِمْ مِـنْ سَعَةِ الْمَعَاشِ إِلَىٰ ضِيْقِهِ، وَمَنْ كَثَّرْتَ فِي إِعْزَازِ دِيْنِـكَ مِنْ مَظْلُومِهِمْ. أَللّهُمَّ وَأَوْصِلْ إِلَـىٰ التَّـابِعِينَ لَـهُمْ بِإِحْسَانٍ الَّذِينَ يَقُولُونَ: رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ خَيْرَ جَزَائِكَ، الَّذِينَ قَـصَدُوا سَمْتَهُمْ، وَتَحَرَّوْا وِجْهَتَهُمْ، وَمَضَوْا عَلى شاكِلَتِهِمْ، لَمْ يَثْنِهِمْ رَيْبٌ فِي بَصِيْرَتِهِمْ، وَلَمْ يَخْتَلِجْهُمْ شَكٌّ فِي قَفْوِ آثَارِهِمْ وَالاِئْتِمامِ بِهِدَايَةِ مَنَارِهِمْ، مُكَانِفِينَ وَمُوَازِرِيْنَ لَهُمْ، يَدِيْنُونَ بِدِيْنِهِمْ، وَيَـهْتَدُونَ بِـهَدْيِهِمْ، يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِمْ، وَلاَ يَتَّهِمُونَهُمْ فِيما أَدَّوْا إِلَيْهِمْ. (الصَّحِيفَة السّجّادِيَة: الدُّعَاء الرَّابع).

وَهَا هُو جوَاب ابن عَبّاس رضي الله عنه لمُعَاوِيَة بن أَبي سُفْيَانَ عِندَما سَأَلهُ عَن الْصّحَابَة، قَالَ: يَا مُعَاوِيَة إِنّ الله جَلّ ثَنَاؤه وَتَقدّست أَسمَاؤه خَصّ نَبِيّه مُحَمّداً بصحَابةٍ آثرُوه عَـلىٰ الأَنْـفُس وَالأَمـوَال، وَبَـذلُوا النّفُوس دُونه فِي كُلّ حَالٍ، وَصَفهُم الله فِي كتَابهِ العَزِيز: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَلٰـهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾. (مُرُوج ⇔

الخُلفَاء الرَّاشدُون:

ويَعْتَقد أَنَّ الخُلفَاء الأَرْبَعَة الرَّاشدِين هُم صَفوَة السَّلَف الصَّالح، وَأَنَّ التَّفَاضل بَيْنهُم يَأتي عَلىٰ حَسَب تَرتِيبهُم فِي الخِلاَفَة(١).

⇔ الذّهب للمَسعُودي: ٣/٦٥ و ٤٢٥).

وكَانَ مُعظَم الشِّيعَة يَتورّعُون عَن شَتم أَحدٍ مِن الْصَّحَابَة والتّابعِين (أنظر، هَوِيَة التّشيّع للدُّكتُور الشَّيْخ أَحمَد الوَائلي ﷺ: ٣٨). وَهَا هُو الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب ﷺ يَقُول فِي خُطبَته: إِنّي أُكرهُ لكُم أَنْ تَكُونوا سَبّابِين. (نَهْج البَلاَغَة تَحقِّيق صُبحي الصّالح: ٣٢٣)، عِندَمَا سَمِع بَعْض جُندَه يَسبّون أَهْل الشّام أَيَّام حَرْبهم فِي صِفِّين.

(١) هُنَاك نَصّ عَلىٰ إِمَامة الإِمَام عَليّ ﷺ؛ فَإِنَّ إِمَامَة المَفضُول مَع وجُود الأَفْضل بَاطِلة عَلىٰ مَا ذَلِك مُقرر بِأَدلته، وَلاَ شَكّ فِي أَنَّه أَفْضل الصَّحَابة، فإِنَّ لهُ ﷺ فَضِيلة القَرَابة، وَفَضِيلة النَّجَابة، وَفَضِيلة طِيب المَنْشأ، وَفَضِيلة السِّبق، فَإِنّه أَوَّل مَن آمَن بِالنَّبيّ ﷺ مِن الرِّجَال، وَلَه فَضِيلَة العِلم، وَفَضِيلة الصَّبر، وَغَير ذَلِك مِن الفَضَائِل الّتي بِهَا يَفْتَخر المُفْتَخرُون، وَيَتفَاوت المُتَفَاوتُون وَلَو عَددنا فَضَائِله ﷺ لإِسْتَغرقت مُجلّدَات، وَلَكنَّ الشَّمس لاَ تَبدُوا لعَين الأَرْمد: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. ٱلتَّوْبَة: ٣٢.

قَالَ الإِمَامِيَّة: يَجب تَقدِيم الأَعْلَم وَالأَكمَل. وَإِمّا أَنْ يَكُون مُسَاوِيَاً لهُ فِي الفَضل، والأَوَّل يَستَدعي تَقدِيم المَفضُول عَلَىٰ الفَاضل، وَالتِّلمِيذ عَلَىٰ الأُستَاذ، وَهُو قَبِيح عَقْلاً وَشَرعَاً بِدَلِيل الآيَة: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾. وَالثَّانِي تَرجِيح بِلاَ مُرَجّح، وَهُو عَبَث تَعَالىٰ الله عَنْهُ، فَتَعيَّن القَوْل بِالأَفضَليَّة المُطلَقَة.

أُنظر، مَن هُم الزَّيدِيَّة، السَّيِّد يَحِيىٰ بن عَبدالكَرِيم الفَضِيل: ٢٧، الإِمَام المُجتَهد يَحيَىٰ بن حَمْزَة وَآرَاؤهُ الكَلاَمِّيَة: ١٧٧، الإِمَام المُجتَهد يَحيَىٰ بن حَمْزَة وَآرَاؤهُ الكَلاَمِّيَة: ١٥٥.

فَإِذَا جَازت إِمَامَة المَفضُول مَع وجُود الأَفْضَل ـ لِتَبرير شَرعِية خِلاَفَة أَبِي بَكْر مَع أَفضَليّة عَليّ ـ فإِنَّ عَلىٰ الإِمَام المَفْضُول أَنْ يَرجع إِلىٰ الأَفْضَل فِي الأَحكَام، وَيَحكُم بِحُكْمِهِ فِي القَضَايا، وَلَم يَثبت ذَلِكَ أَنَّ الإِمَام عَليّ ﷺ رَجَع إِلىٰ أَبِي بَكْر، بَل بِالعَكس كَانَ الخَلِيفَة الأَوّل، وَالثَّاني يَرْجِعَان، إِلىٰ الإِمَام عَليّ ﷺ فِي الأَحكَام.

وَهُنا نُورد قَول اَبن تَيمِّية فِي ذَلِكَ قَالَ: «تَولِية المَفْضُول مَع وجُود الأَفْضَل ظُلم عَظِيم...». ⇔

أُنظر، مِنهَاج السُّنة: ٣/ ٢٧٧.

وَقَالَ مُحب الدِّين الطَبَرِيّ «قَولنا: لاَ يَنْعَقد وِلاَية المَفْضُول عِند وجُود الأَفْضَل».

أُنظر، الرِّيَاض النَّضرَة ـ بَاب خِلاَفَة أَبِي بَكْر ـ.

وَيَظهر مِن هَذَا وَذاك أَنَّ القَول بِمَنع إِمَامَة المَفْضُول مُتَفق عَليهِ بَيْن الإِمَامِيَّة وَغَيرهم فَيكُون إِمَامَته بَاطِلة بِالكتَاب، وَالسُّنَّة، وَالعَقل، وَالإِجمَاع.

إِذَن كَانت خِلاَفَة أَبِي بَكْر طِبقاً لِهَذا الرَّأي لَم تَكُن صَحِيحَة، بَل إِنَّهم جَاءوا بِرَأي جَدِيد، وَهُو جوَاز إِمَامَة المَفضُول مَع وجُود الأَفْضَل، وَلِذَا قَال الجَاحظ: «وَاَشفَاقاً مِن الفِتْنَة».

أُنظر، ثَلاَث رَسَائِل لِلجَاحظ: ٢٤٦.

يَجُوز أَنْ يَتَقدّم المَفضُول عَلَىٰ الفَاضل، وَغَير الأَعْلَم، وَالأَكمل عَلىٰ الأَعْلَم وَالأَكمَل.

أُنظر، الحُور العِين لِلحمْيَري: ١٥٢، التَّبصِير فِي الدِّين لِلبَغدَادي: ٣٣، مِنهَاج السُّنة: ٣/ ٢٧٧، الإِمَام زَيد بن عَلِيّ لأَبِي زُهرَة: ٥٨، المِلل وَالنِّحل: ١/ ٢٠٩.

وَقَد أَبىٰ عُمَر بن الخَطَّاب أَنْ يُسَاوي فِي العَطَاء بَيْنَ الفَاضل وَالمَفضُول، عِلاَوة عَلَىٰ تَقدِيم الثَّانِي عَلَىٰ الأَوَّل. أُنظر، المُسْتَصفىٰ مِن عِلم الأُصُول، لمُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَّالي: ١/ ٣٥٣.

وَتَرَىٰ الإِمَامِيَّة أَنَّ الإِمَامَة لاَ يَسْتَحقّها إِلاَّ الفَاضِل عَلىٰ كُلّ حَال، وَلاَ يَجوز أَنْ تُصرف إِلىٰ المَفضُول مَا وِجد الفَاضِل؛ لأَنَّ الفَاضِل أَوْلىٰ مِن المَفضُول، وَأَحقّ بِالإِمَامَة. وَتَقول الشِّيْعَة: إِنَّها لَن تَخرُج مِن قُرَيْش، طِبقاً لحَدِيث (الأَئِمَّة مِن قُرَيْش). وَلَن تَخلُو قُرَيْش فِيمَن يَصلح لِلقِيَام بِهَا.

أُنظر، مُسْنَد أَحْمَد: ٣/ ١٢٩، السُّنن الكُبرىٰ: ٣/ ١٢١، مُسْنَد أَبِي دَاود الطَّيَالسي: ١٢٥، المُصنَّف لِعَبدالرَّزاق: ١١/ ٥٨ ح ١٩٩٠٣، المُصنَّف لاِبْن أَبِي شَيبَة الكُوفِي: ٧/ ٥٤٥ ح ٨، مُسْنَد أَبِي يَعلىٰ: ٧/ ٩٤ ح ٤٠٣٢، مَجْمَع الزَّوائِد: ٥/ ١٩٤، الجَامع لِمُعَمر بن رَاشد: ١١/ ٥٨، مِيزَان الإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَال: ١/ ١٥٣ ح ٩٧، فَتح البَاري: ٧/ ٢٥، الحُور العِين لِلحمْيَري: ١٥٢، التَّبصِير فِي الدِّين للبَغدَادي: ٣٣.

وَإِذَا جَازت إِمَامَة المَفضُول مَع وجُود الأَفْضَل ـ لِتَبرير شَرعِية خِلاَفَة أَبِي بَكْر مَع أَفضَليّة عَليّ ـ فَإِنَّ عَلىٰ الإِمَام المَفْضُول أَنْ يَرجع إِلىٰ الأَفْضَل فِي الأَحكَام، وَيَحكُم بِحُكْمِهِ فِي القَضَايا، وَلَم يَثبت ذَلِكَ أَنَّ الإِمَام عَليّ عليه السلام رَجَع إِلىٰ أَبِي بَكْر، بَل بِالعَكس كَانَ الخَلِيفَة الأَوَّل، وَالثَّاني يَرْجِعَان، إِلىٰ الإِمَام عَليّ عليه السلام فِي الأَحكَام.

وَلاَ نُريد أَنْ نُنَاقش هَذِه الفِكرَة بِشَكلٍ مُفَصل لأَنَّها مِن روَايَات وَمُدعيَّات الشَّهرستَانِي فِي كتَابهِ المِلل وَالنِّحل. المِلل وَالنِّحل: ١/ ٢٠٩. وَقَد سَار عَلىٰ نَهْجهِ الشَّيخ أَبُو زُهرَة فِي كتَابهِ الإِمَام زَيد، وَاستَنْتَج مِنْها جوَاز ولاَية المَفْضُول مَع وجُود الأَفْضَل كمَا استَنْتَج مِنْها عَدَم عِصمَة الأَئِمَة؛ وَعَلل بِأَنَّ زَيداً اعترَف بِأَنَّ الإِمَام عَليّ عليه السلام أَفضَل مِن غيرهِ، وَيَعْتَقد بِأَنَّ خِلاَفَة الَّذِين سَبقُوه كَانت حَقّاً، وَطَاعتهُم وَاجبه؛ وَعَلل الثَّانِية بِالفَرض الَّذي لَو لَم تُقبل إِمَامَة الأَفْضَل وَلَيست وَاجبَة فَإِنَّ الخِلاَفَة لاَ تَكُون بِالوَصِية مِن النَّبيّ صلى الله عليه وآله، وَبِالتَالي لاَ يُمكن أَنْ نَقول بِعصمَة الإِمَام، لأَنَّ فَرض عِصمَة الأَئِمَّة مِن الخَطأ أَسَاسه أَنْ يَكُون توليتهُم مِن النَّبيّ صلى الله عليه وآله، وَالنَّبيّ صلى الله عليه وآله مَا كَانَ يَتَصرف إِلاَّ بوَحي يُوحىٰ إِلَيهِ، وَمَا كَانَ مِن المَعقُول أَنْ يَختَار النَّبيّ لهُم بِأَمرٍ مِن رَبّه إِمَامَاً يَجري عَليهِ الخَطأ فِي أَحكَامه. أُنظر، الإِمَام زَيد بن عَليّ لأَبِي زُهرَة: ٥٨.

وَالخُلاَصَة: قَالَ السُّنَّة: إِذَا اتّصف اثنَان بِالفَضل، وَكَان أَحدهُما أَفضَل وَأَكمَل مِن الآخَر يَجوز إِهمَاله، وَتَقدِيم مَن هُو دُونه كَمَالاً وَفَضلاً... وَقَد استَمدّ السُّنَّة هَذَا المَبْدأ مِن قَوْل أَبي بَكْر: «أَمَا وَالله مَا أَنَا بخَيركُم وَلَقَد كُنتُ لمقَامي هَذَا كَارهَا، وَلَودَدتُ أَنَّ فِيكُم مَن يَكفِيني، أَفتظنُون أَنّي أَعْمَل فِيكُم بسُنّة رَسُول الله صلى الله عليه وآله، إِذَن لاَ أَقُوم بهَا، إِنَّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله، كَان يُعْصَم بالوَحي، وَكَان مَعَهُ مَلَك، وَإِنَّ لِي شَيطَانَاً يَعْتَرِيني، فَإِذَا غَضِبتُ فَاجتنبُوني أَنْ لاَ أُوثر فِي إِشعَاركُم وَإِبشَاركُم، أَلاَ فَرَاعُوني، فَإِنْ استَقمتُ فَأَعينُوني، وَإِنْ زِغتُ فَقومُوني».

أُنظر، شَرْح نَهْج البَلاَغة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١/ ١٦٩ و: ٢/ ٥٦، تَفْسِير القُرطُبي: ٣/ ٦٢، تأَرِيخ دِمَشق: ٣٠/ ٣٠٤، البدَايَة وَالنّهَايَة: ٥/ ٢٦٩، السِّيرَة النَّبويَّة لِابْن كَثِير: ٤/ ٤٩٣، مُسْنَد البَزّار: ١/ ١٨٠ ح ١٠٠، تَأوِيل مُخْتَلف الحَدِيث: ١/ ١١٦.

فَوجُود الحَقّ لاَ يُنَاط بِإرَادَة المُوَافق أَو المُخَالف، فَإِنَّ للإِنْسَان تمَام الحُرّيَّة فِي أَنْ يَقعد أَو يَقف، ولَكن لَيْسَ لهُ أَنْ يَترك الحَقّ ويَفْعَل البَاطِل، بَل لَيْسَ لهُ أَنْ يَختَار المَفضُول مَع وجُود الأَفضَل وَقَد رَوىٰ السُّنَّة، وَالشِّيعَة عَن النَّبيّ ٩ أَنَّه قَالَ: «مَن استَعمَل رَجُلاً مِن عصَابَة وفِي تِلكَ العصَابَة مَن هُو أَرْضَىٰ للهِ مِنْهُ فَقَد خَان الله وَرَسُوله، وَخَان الْمُؤْمِنِين».

أُنظر، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٤/ ١٠٤ ح ٧٠٢٣، مَجْمَع الزَّوائِد: ٥/ ٢١١، الْمُعْجَم الْكَبِير: ١١/ ١١٤ ح ١١٢١٦، السُّنَّة لِابْن عَاصم: ٢/ ٦٢٧ ح ١٤٦٢، التَّرغِيب والتَّرهِيب: ٣/ ١٢٥ ح ٣٣٤٥، سُبل السَّلام: ٤/ ١١٧ و ١٩٠، حُلية الأَولِيَاء: ٧/ ٨٣، تهذِيب التَّهذِيب: ٢/ ٣١٣ ح ٦٢٣،

وعَلىٰ هَذَا يَجْب أَنْ يَكُون يَزِيد بن مُعَاوِيَّة أَفْضَل مِنْ عُمَر بن عَبد العَزِيز ، لأَنّه أَقْدَم وَأَسبَق فِي الوَظِيفَة . . مَعَ أَنَّ المَلك عَبد العَزِيز قَالَ : أَنَا أَقْتَدي بعُمَر بن عَبد العَزِيز ، ولَمْ يَقل : أَنَا أَقْتَدي يَزِيد ، لأَنّه أَسبَق[1] .

وَالغَرِيب أَنَّهُم يَرَوون لعَليّ بن أَبي طَالب مِنْ الفَضَائِل وَالمَنَاقب مَا لَمْ يَرَووا بَعْضَه لأَحد مِنْ الصَّحَابَة ، حَتّىٰ للخَلِيفَة الأَوَّل ، ومَعَ ذَلِكَ يَجْعلُون الأَفْضَليَة عَلَىٰ أَسَاس التَّرتِيب فِي الخِلاَفَة .

هَذَا كِتَاب التَّوْحِيد لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب ، وهُو إِنْجِيل الوَهَابيَة ، لَمْ يَذْكُر فِيهِ المُؤلّف مَنْقبَة وَاحدَة لأَحد مِنْ الخُلفَاء أَو الصَّحَابَة إِلاَّ مَا قَالَهُ النَّبيّ فِي عَليّ يَوْم خَيْبَر : « لأُعطَين الرَّايَة غَداً رَجُلاً يَفْتح الله عَلَىٰ ا يَدَيه ، يُحبّ الله ، وَرَسُولَهُ ، وَيُحبّه الله وَرَسُولَهُ فبَات النَّاس يَخُوضُون لَيلَتهم أَيّهم يُعطَاها فَلَّمَا أَصْبَح النَّاس غَدوا عَلَىٰ رَسُول الله ﷺ كُلّ مِنْهُم يَرجو أَنْ يُعطَاها فَقَال ﷺ : أَين عَليّ بن أَبِي طَالب ﷺ ؟ »[2] .

جَاءُوا كُلّهم يَتَلهفُون وَيَطمعُون أَيّهم يُعطَاهَا ، حَتّىٰ الأَوَّل والثَّاني وَالثَّالِث ، ولَمْ يَأت عَليّ ، وَلَكن النَّبيّ لَمْ يَلتَفت إِلَيْهِم ، وَسَأل عَنْ عَليّ وَحْدَه . . وَكَان الوَاجب ـ

⇔ تَأرِيخ بَغداد : ٦ / ٧٦، الدِّرايَة فِي تَخرِيج أحَادِيث الْهِدَايَة : ٢ / ١٦٥ ح ٨١٥، نَصب الرَّايَة : ٤ / ٦٢، سُنن البَيْهَقِيّ الكُبرىٰ : ١٠ / ١١٨ ح ٢٠١٥١.

(١) مِنْ خِطَاب أَلقَاه فِي عِيد الأَضحىٰ سَنَة ١٣٦٥ هـ. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، صَحِيح البُخَارِيّ بِشَرح الكرمَاني : ١٦ / ٩٨ / ٣٩٣٥، و: ٥ / ٢٢ و ٢٣، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيح البُخَارِيّ لِلعِيني : ٤ / ٧٣ و ٢٠٨ و: ١٢ / ١٩٠ ح ٢٧٤٤، و ٢٠٧ ح ٢٧٧١، و: ١٦ / ٢١٦، الصَّوَاعِق الُمحرِقَة : ٨٧، والسّيوطي فِي تَأرِيخه : ٦٦، ومُنْتَخَب كَنز الْعُمَّال هَامش مُسْنَد أَحْمَد : ٥ / ٣٩. صَحِيح مُسْلِم : ٢ / ٤٤٨ / ٢٤٠٤ و ٤٤٩ / ٢٤٠٥، الكَامِل لِابْن الأَثِير : ٢ / ٢١٦.

بنَاءً عَلَىٰ أَنَّ الْأَفْضَلِيَة عَلَىٰ تَرتِيب الخِلاَفَة ـ أَنْ يَسأَل أَوَّل مَا يَسأَل عَنْ أَبي بَكْر ، فَإذَا لَمْ يَكُن فَعَن عُمَر ، فَإِذَا لَمْ يَكُن فَعَن عُثْمَان ، فَإذَا لَمْ يَكُن فَعَن عَلِيّ ، لأَنّه الخَلِيفَة الرَّابع . يَقُول النَّبيّ : أَين عَليّ ؟ وَيَا عَليّ ٱفتَح الحِصْن ، وٱدفَع العَدوّ ، وَلاَ يَقُول : يَا أَبَا بَكْر ، وَأَين أَبُو بَكْر ؟ ومَعَ ذَلِكَ أَبُو بَكْر أَفْضَل لاَ لشَيء إِلاَّ لأَنَّ عَلِيّاً خَاتَم الخُلَفاء الرَّاشدِين ، وَعَلَىٰ مَنْطقِهِم هَذَا يَنْبَغي أَنْ يَكُون مُحَمَّد فِي الفَضل دُون مَنْ تَقَدّمه مِنْ الْأَنْبيَاء ، لأَنّه خَاتَم النَّبيِّين ، وَالمَفرُوض أَنَّه أَفْضَلهُم وسَيِّدهم ، فَكذلَكَ عَليّ خَاتَم الرَّاشدِين وَأَفْضَلهُم وسَيِّدهم .

وَنَقَل حَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب ، وهُو يَشْرَح كَلاَم جَدّه عَنْ ٱبْن تَيْميَّة أَنَّه قَالَ : « أَنَّ فِي حَدِيث لأُعطِيَن الرَّايَة .. إلخ » شَهَادَة مِنْ النَّبيّ لعَليّ بإِيمَانه ظَاهراً وَبَاطنَاً ، وَإِثبَاتاً لمُوالاَته لله تَعَالىٰ وَرَسُولَه ، وَوجُوب موَالاَة المُؤمِنين لَهُ »[1] .

وأَيْضاً قَالَ ٱبْن تَيْميَّة : « نَحنُ مِمَّن يُحبّون أَهْل بَيْت رَسول الله ، وَيَتولونهُم ، وَيَحفظُون فِيْهم وَصِيَة رَسول الله ، حَيْث قَالَ يَوْم غَدِير خُمّ : « أُذَكركُم الله أَهْل بَيْتي ، أُذَكركُم الله أَهْل بَيْتي »[2] . وقَالَ أَيْضاً لعَمّه العَبّاس ـ وَقَد ٱشْتَكىٰ إِلَيه أَنَّ

(١) أُنظر ، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوحِيد ، لحَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب : ٩٠ طَبْعَة ١٩٥٧ م . (مِنْهُ ﷺ) .

(٢) أُنظر ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ١ / ٩ و : ٦ / ٣٠٦ ، تَهْذِيب التَّهْذِيب : ٢ / ٢٩٧ ، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين : ٣ / ١٤٧ ، صَحِيح مُسْلِم : ٥ / ١٥٤ ، سُنن البَيْهَقِيّ : ٦ / ٣٠٠ ، تَفْسِير الطَّبَرِيّ : ٢٢ / ٥ طَبعَة بُولاق ، تَفْسِير ٱبْن كَثِير : ٣ / ٤٨٣ ، والدُّر المَنثُور ، ٥ / ١٩٩ ، مُسْنَد الطَّيَّالسِي : ٨ / ٢٧٤ ، صَحِيح مُسْلِم بَاب فَضَائِل أَهْل ٱلْبَيْت : ٢ / ٢٦٨ طَبعَة عِيسَىٰ الحَلبي بمَصْر ، و : ١٥ / ١٩٤ طَبعَة مَصْر أَيضَاً بشَرح النّووي ، فَتح الْبَيَان لصدّيق حَسَن خَان : ٧ / ٣٦٥ ، فَتح القَدِير للشّوكَاني : ٤ / ٢٧٩ ، شوَاهد التّنزِيل للحَسكَاني الحَنفي : ٢ / ٥٦ ح ٦٧٦ ـ ٦٨٤ تَحقِّيق الشّيخ المَحمُودي ، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم : ٣ / ١٤٧ ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ٥ / ١٩٨ كفَايَة الطَّالب للحَافظ الكَنجي الشّافعي : ٥٤ و ٣٧٣ و ٣٧٤ طَبعَة الحَيدَريَة ، نُظم دُرَر السِّمطِين للزَّرندي الحَنفي : ١٣٣ .

بَعْض قُرَيْش يَجفُو بَنِي هَاشِم فَقَال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِه لاَ يُؤمِنُون، حَتّىٰ يُحبّوكُم لله وَلقَرَابَتي»[1]. وقَالَ: «إِنَّ الله ٱصْطَفَىٰ مِنْ وُلد آدَم إِبرَاهِيم وَٱتَّخذه خَلِيلاً، وَٱصْطَفَىٰ مِن وُلد إِبرَاهِيم إسمَاعِيل، ثَمَّ ٱصْطَفَىٰ مِنْ وُلد إِسمَاعِيل نَزَار، ثَمَّ ٱصْطَفَىٰ مِنْ وُلد نَزَار مُضْر، ثَمَّ ٱصْطَفَىٰ مِنْ مُضَر كنَانَة، ثَمَّ ٱصْطَفَىٰ مِنْ كنَانَة قُرَيْشاً، ثُمَّ ٱصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْش بَنِي هَاشِم، ثُمَّ ٱصْطفىٰ مِنْ بَنِي هَاشم بَنِي عَبد المُطّلب، ثُمَّ ٱصْطَفَاني مِن بَنِي عَبدالمُطّلب»[2]. وَقَالﷺ: «إِنَّ الله ٱصْطَفَىٰ كنَانَة

---

(١) أنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١ / ٢٠٨، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٤ / ٧٥، سُنن ٱبن مَاجَه: ١ / ٥٠، مُسْنَد البَزّار (٤ ـ ٩) ٢: ٦ / ١٣١ح ٢١٧٦، المُعجم الكَبِير: ٢٠ / ٢٨٥ح ٦٧٣، تُحفَة الأَحوَذي: ١٠ / ١٨٠، كَنْز العُمّال: ١٢ / ١٠٤ح ٣٤٢٠٢و: ١٣ / ٦٤٢ح ٣٧٦٢٣، تَفْسِير ٱبن كَثِير: ٤ / ١٢٢، الدّر المَنْثور: ٦ / ٧، تَأرِيخ بغدَاد: ٤ / ١٩٦، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ٢٦ / ٣٠٢رَقم «٥٥٩٦»، تَهْذِيب الكَمَال: ٣٣ / ٣٤١ح ٧٣٨١، سِير أَعْلاَم النُّبلاَء: ٢ / ٨٨، الإِصَابَة لِٱبن حَجر: ٤ / ٣١٧ رَقم «٥٢٧٠»، سُبل الهُدىٰ وَالرّشَاد: ١١ / ٤، يَنَابِيع المَودّة: ٢ / ١١٠ح ٣٠٨.

(٢) أُنظر العَقِيدَة الوَاسطيّة المَوجُودَة فِي كِتَاب الرّسَائِل التِّسع: ١٤٧. (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٢ / ٢ / ٥٤ طَبْعَة سَنَة (١٣٤٨ هـ)، البُخَاريّ فِي صَحِيحه: ٤ / ١٦٦، أَحْمَد فِي مُسْنَده: ٢ / ٤١٧و: ٤ / ١٠٧، كَنز العُمَّال: ١١ / ٤٢٧، صَحِيح مُسْلم، بَاب فَضل نَسَب النَّبيﷺ: ١ / ١٧٨٢، التِّرمذيّ كتَاب المنَاقب: ٥ / ٥٨٣، البَيهقيّ فِي دَلاَئِل النُّبوّة: ١ / ١٧٤، عُيُون الأَثَر لِٱبْن سَيّد النّاس: ١ / ٢٤، البِدَاية وَالنّهاية: ٢ / ٢٥٥، صَحِيح ٱبن حبّان: ١٤ / ٢٤٢، المُسْتَدرك عَلىٰ الصّحِيحَين: ٤ / ٨٣، مَجْمَع الزّوَائد: ٨ / ٢١٥، السُّنن الكُبرىٰ: ٦ / ٣٦٥و: ٧ / ١٣٤، مُصنَّف ٱبن أَبي شَيبَة: ٦ / ٣١٧، المُعجَم الأَوسَط: ٦ / ٢٠٠، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤ / ١٠٧، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ١٣ / ٤٦٩و ٤٧٢، المُعْجَم الكَبِير: ١٢ / ٤٥٥و: ٢٢ / ٦٦، شُعب الإِيمَان: ٢ / ١٣٩ و ٢٢٩، إعتقَاد أَهْل السّنَّة: ٤ / ٧٥١، السُّنَّة لِٱبن عَاصم: ٢ / ٦٣٢، فَتح البَاري: ٦ / ٥٢٩، فَيض القَدِير: ٢ / ٢١٠، تَأرِيخ بغدَاد: ١٣ / ٦٤، الطّبقَات الكُبرىٰ: ١ / ٢٠، صَفوَة الصّفوَة: ١ / ٤٧، تَهذِيب الأَسمَاء: ١ / ١٢٩، تَلخِيص الحَبِير: ٣ / ١٦٣، تُحفَة المُحتَاج: ٢ / ٣٦٨، تَفْسِير القُرطُبي: ٨ / ٣٠١و: ٢٠ / ٢٠٣، تَفْسِير ٱبن كَثِير: ٢ / ١٧٤، مُخْتَصر تَأرِيخ دِمَشق: ٢ / ٢٧، دَلاَئِل النّبوة للبَيهقي: ⇔

مِنْ وُلد إسمَاعِيل، واْصْطَفَىٰ قُرَيْشَاً مِنْ كنَانَة، واْصْطَفَىٰ هَاشِمَاً مِنْ قُرَيْش، وَاْصْطفَاني مِنْ بَنِي هَاشِم»[1].

وَإِذَا اْصْطَفىٰ نَبيّه مِنْ بَنْي هَاشِم، لأَنّهم الصَّفوَة، فَيَنبَغي أَنْ يَصْطَفي خَلِيفَته مِنْ أَهْل بَيْت النَّبيّ، لأَنَّهم صَفوَة الصَّفوَة.. هَذَا هُو مَنْطَق العِلْم والدِّين، ولَكن أَين مِنْهُ مِنْ كَفّر جَمِيع المُسْلِمِين؟...

الأَحَادِيث:

وَيَعْتَقد الوَهَابيَة أَنَّ كَثِيراً مِنْ الأَحَادِيث المَوجُودَة مَوضُوعَة عَلَىٰ لسَان الرَّسُول اْفْتِرَاء.

وهَذَا حَقّ لاَ رَيْبَ فِيهِ[2].

⇔ ١/١٦٥، السِّيرَة النّبويَّة: ١/٢٠١، سُبل الهُدىٰ والرّشاد للصَّالحي: ١/٢٧٥، سِيرَة اْبن هِشَام: ١/١١٠، تُرَاث الإِسلاَم، اْبن كَثِير فِي سِيرَته: ١/١٩٠.

(١) أُنظر، المَصَادر السَّابقَة، صَحِيح مُسْلِم: ٤/١٧٨٢ ح ٢٢٧٦، صَحِيح البُخَاري: ٤/١٦٦، فَتْح الوَهَّاب: ٢/٦٧، حليَة الأَولِيَاء: ٧/٣١٤، سُنَن التّرمِذي: ٥/٥٨٣ ح ٣٦٠٥، تَأرِيخ جُرجَان: ٢٥٧، صَحِيح اْبن حِبّان: ١٤/٢٤٢ ح ٦٣٣٣، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ٦/٣٦٥ ح ١٢٨٥٢، المُصنّف لِاْبن أَبي شَيبَة: ٦/٣١٧ ح ٣١٧٣١، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤/١٠٧، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ١٣/٤٦٩ ح ٧٤٨٥ و ٧٤٨٧، الآحَاد وَالمثَاني: ٢/١٦٤ ح ٨٩٣، المُعْجَم الكَبِير: ٢٢/٦٦ ح ١٦١، إعتقَاد أَهْل السُّنَّة: ٤/٧٥١ ح ١٤٠٠، السُّنّة لِاْبن أَبي عَاصم: ٢/٦٣٢ ح ١٤٩٥، صَفوَة الصَّفوَة: ١/٤٧، الإِسْتيعَاب: ١/٢٧.

(٢) أُنظر، عَلىٰ سَبِيل المِثَال اللَّئَالىء المَصنُوعَة فِي الأَحَادِيث المَوضُوعَة للسِّيُوطي، شَيخ المُضِيرة أَبُو هُريرة للشَّيخ مَحمُود أَبُو رَيّة، أَضوَاء عَلَىٰ السُّنّة المُحَمَّدية للشَّيخ مُحَمَّد أَبُو ريّة، تَفْسِير المِيزَان، جَامع الْبَيَان، تَفْسِير القُرطُبي، كَشف الخَفَاء للعَجلُوني، أَسنىٰ المَطَالب لمُحَمَّد دَروِيش الحَوت، فَتح المَلك العَليّ لأَحمَد بن الصِّدِّيق المَغرَبي، تَأرِيخ دِمَشق، النِّزاع وَالتَّخاصم.

الجَاهِل غَير مَعذُور:

إِذَا نَطَق المُسْلِم بكَلمَة التَّوْحِيد مُؤْمِناً، ثُمَّ زَار القُبُور جَاهلاً بالتَّحرِيم يَكُون مُشْركَاً، وَجَهْله لَيْسَ بِعُذر عِنْدَهم[1]. وقَالَ: «وسَبَب هَذِه البِدَع جَهْل أَهْلهَا وَقصُورهم فِي الفَهْم»[2]. أَي أَنَّ مَنْ خَالَف عَنْ جَهْلٍ يَكُون مُبْتَدعاً، حَتّىٰ وَلَو كَان جَهْلَه عَنْ قصُور، لاَ عَنْ تَقْصِير[3].

---

(١) أنظر، تَطْهِير الإِعْتقَاد: ٣٥ الطَّبعَة الأُولىٰ، وَالرَّسَائِل العَمَلِيَة التِّسع: ٤٩ وَمَا بَعْدهَا طَبْعَة (١٩٥٧م). (مِنْهُ).

(٢) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد، لحَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب: ٤٠٦ طَبْعَة ١٩٥٧م. (مِنْهُ).

(٣) قَالَ الإِمَام عَليّ عليه السلام فِي نَهْج البَلاَغَة: الحِكْمَة (٦٨): «لاَ تَرَىٰ الْجَاهِلَ إِلَّا مُفْرِطاً أَوْ مُفَرِّطاً».

وَلِهَذَا العَالِم الْجَاهِل العَدِيد مِن الصّور وَالمظَاهر:

مِنْهَا: أنْ يَحفظ كَلِمَات الْعُلَمَاء بِلا بَصِيرة.

وَمِنْهَا: أنْ يَبْعث الْعِلْم فِي نَفْسِهِ الزّهو والغُرُور.

وَمِنْهَا: أنْ يَتَّخِذ مِن عِلمهِ أَدَاة لِلصُّوصِيَة، وَهَذا أَسوَأ أَثَراً مِن الْجَاهِلِ دُنياً وَآخِرَة.

وَمِنْهَا: أنْ لاَ يَحترز مِن عِلمهِ بِعَقْله، وَمِثاله أنْ يَسْتَطِيل بِعِلمه عَلَىٰ الأَكفَاء، أو يُشَارك عَالِماً فِي حَدِيثه وَيَتَغلب عَلَيْهِ بِالكَلاَم، أو يَسْبق إِلىٰ الجوَاب قَبل السُّؤال، غَيْره المَسْؤُول، وهُو يُجِيب عَنْهُ، أو يُنَاقش مُعَانِداً يَحْتَقِرهُ وَيَستَخِف بِهِ، أو يُحدّث بِالْعِلْم مَن لاَ يَفْهَمه، وَلاَ يُحبّ الإِصغَاء إِلَيْهِ، وَيَثقَل عَلىٰ نَفْسِهِ أنْ يرىٰ الْعِلْم فِي غَيْرِهِ... وَنَحو ذَلِكَ.

لِذَا اتَّفق عُلْمَاء الإِمَامِيَّة عَلىٰ أَنَّ الحَقّ يُؤخذ مِنْ كتَاب الله، وَسُنَّة الرَّسُول، أَمَّا الأَقوَال، وإِنْ كَثُرت، فَإِنَّها تُعبر عَن آرَاء أَصحَابهَا، وَقَدْ تُصَادف الحَقّ، أَو لاَ تُصَادفه، وَلكنَّها لَيْست أَدَاة لمَعرفَته كَيف؟! وَمِنْ الرِّجَال مَنْ تُسَيرهُ الأَهْوَاء وَالأَغرَاض ومِنْهُم مَنْ يَنطُق وَيَفعل بِوَحي مِنْ بِيئَته وَتَربِيَته، ومِنْهُم مَنْ آمَن بِنَظريَات جَمعهَا مِنْ أَوهَام المُتفَلسفِين، وَأَخيُلة المُتَكلمِين، ومِنْهُم الجَاهل الَّذي لاَ يَعْرف شَيئاً، هَذَا، إِلَىٰ أَنَّ الأَخذ بِالأَكثَرية، وَقيَام الدَّولة عَلىٰ هَذَا الأَسَاس حَيف وَإِجحَاف بِحقُوق الأَقلية لبقَائها بدُون دَولة، أَو بدَولة لاَ تَرتَضيهَا، ولذَا قَالَ الإِمَامِيَّة: «إِنَّ الله تَعَالىٰ قَد جَعَل لِكُلّ وَاقِعَة حُكْماً كُلّياً عَلىٰ نَحو القَضِية الحَقِيقِيَة». هَذِه الرِّوايَة مُتوَاترة بِالمَعْنىٰ كمَا عِندَ أَهْل التَّخْطِئَة والتّصويب. أُنظر، فرَائِد الأُصُول: ١ / ١١٤، القوَاعد الفِقْهِية: ١ / ١٣.

الإجْتِهَاد وَالتَّقْلِيد:

قَالَ الوَهَابيَة : لاَ يَجُوز لأَحد أَنْ يُقَلد وَاحداً مِنْ أئمّة المَذَاهب الأَرْبعَة ، وَلاَ غَيرهم مَعَ وجُود النَّص ، ويَجُوز تَقْليدهُم إذَا فُقد ، وَٱسْتَدلُوا عَلَىٰ ذَلِكَ بأَنَّ الأَئمَة الأَرْبَعَة أَنْفسهِم لاَ يُجيزُون التَّقلِيد ، وَبأَنَّ أَبَا حَنِيفَة ، وَمَالكاً ، وَالشَّافعي ، وٱبْن حَنْبَل قَد جَهلُوا الكَثِير مِنْ أَحكَام الشَّرِيعَة ، قَالَ : « وَالأَئمّة نَهو عَنْ تَقْليدهِم إذَا ٱسْتبَانت السُّنَّة لِعلمهِم أَنَّ مِنْ العِلْم شَيْئاً لَمْ يَعْلمُوه ، وَقَد بَلَغه غَيرهم ، وذَلِكَ كَثِير »[1] .

وَلهَذَا لاَ يُقلد الوَهَابيَة ٱبْن حَنْبل وَلاَ غَيْرَه مَعَ وجُود النَّص ، وَيُقلدُونه فِيمَا لاَ نَصّ فِيهِ ، أَي أَنَّ أَقوَال ٱبْن حَنْبَل عِنْدَهم أَصْل قَائِم بنَفْسَه يَرجعُون إلَيه إذَا أَعوَزهُم الدَّلِيل مِنْ الكِتَاب والسُّنَّة ، تَمَامَاً كالقِيَاس عِنْدَ السُّنَّة ، والعَقْل عِنْدَ الشِّيْعَة .... إذَن ، هُم مُجْتَهدُون ، وَمُقلدُون فِي آنٍ وَاحد ، يَجْتهدُون فِي إسْتخرَاج الحُكْم مِنْ النَّص ، وفِي تَقويَة الحَدِيث وَتَضعِيفَه ، وَيَلجَأون إلَىٰ ٱبْن حَنْبَل مَعَ عَدَم النَّص ، قَالَ المَلك عَبد العَزِيز فِي خِطَاب أَلقَاه بمَكّة المُكَرّمَة : « وَمَذهبنَا هُو ٱتّبَاع الدَّلِيل ، حَيْث يَكُون ، فَإِنْ فُقد الدَّلِيل ، وَلَمْ يَكُن هُنَاك إلاَّ الإجْتهَاد ٱتّبعنَا إجْتهَاد أَحْمَد بن حَنْبَل »[2] .

وَيُلاَحظ بأَنَّ أَي إنْسَان لاَ يَسْتَطِيع إسْتخرَاج الحُكْم مِنْ النَّص إلاَّ إذَا ٱنْتَهىٰ بِعلمهِ إلَىٰ رُتبَة الإجْتهَاد ، وَلاَ يَبْلغ هَذِه الرّتبَة إلاَّ مَنْ توَافرَت فِيهِ المُؤهلاَت لتَمييِّز المَعَانِي الحَقِيقيَّة مِنْ المَجَازيّة ، وَالمَنطُوق مِنْ المَفْهُوم ، وَالمُجْمَل مِنْ المُبَيَّن ،

(١) أنظر ، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد ، لحَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب : ٣٨٨ طَبْعَة ١٩٥٧م . (مِنْهُ ﷺ) .
(٢) أنظر ، خِطَاب المَلك عَبدالعَزِيز أَلقَاه بمَكّة المُكَرّمَة سَنَة ١٣٥٥ هـ . (مِنْهُ ﷺ) .

وَالنَّاسخ مِنْ المَنْسُوخ، وَالعَامّ مِنْ الخَاصّ، وَالمُطلَق مِنْ المُقَيّد، وَالخَبَر الصَّحِيح مِنْ الضَّعِيف، وَالمُعَارض مِنْ السَّالم، وَعَرَف عَمليَة العِلاَج بَيْنَ المُتعَارضَين، وَموَارد إِجْمَاع العُلمَاء، وَٱخْتلاَفَاتهم، فَإِذَا تَهيَّأ كُلّ ذَلِكَ ٱسْتطَاع أَنْ يَجْتَهد وَيَخرج الحُكْم مِنْ النَّص، وَوَجب عَلَيه أَنْ يَعْمَل بفَهْمه وَإِجْتهَادَه مُصيباً كَان فِي الوَاقع أَو مُخطئاً، مَا دَام جَاهلاً بمكَان الخَطَأ، وهُو فِي الوَقْت نَفْسَه يَسْتَطِيع أَنْ يَسْتَخرج الحُكْم مِنْ الأَصل العَامّ الَّذي دَلّ عَلَىٰ ٱعْتبَاره النَّص القَطْعي، أَو العَقْل الفِطري، مَعَ عَدَم النَّص، وَمَن عَجَز عَنْ الإِجْتهَاد، وَٱسْتخرَاج الحُكْم مِنْ الأَصل العَامّ مَعَ عَدَم النَّص، فَهُو عَنْ فَهْم النَّص وَٱسْتخرَاج الحُكْم مِنْهُ مَعَ وجُودَه أَعْجَز أَو مِثْلَه فِي الضَّعف وَالعَجز.

وَبكَلمَة إِمَّا أَنْ يَكُون هَذَا مُجْتهداً، وَإِمَّا غَير مُجْتَهد، فَإِنْ كَان مُجْتهداً جَامعاً لشرُوط الإِجْتهَاد حُرّم عَلَيه التَّقلِيد إِطلاَقاً، وجدَ النَّص أَو لَمْ يُوجد، لأَنَّ مَنْ عَرف الحَقّ مِنْ دَلِيله لاَ يَجُوز لَهُ أَنْ يُقَلد فِيهِ، بَل يَكُون مِنْ هَذِه الجِهَة كَأَحمَد، وَمَالَك، وَالشَّافعي، وَأَبي حَنِيفَة، وَإِنْ لَمْ تَتوَافر فِيهِ شرُوط الإِجْتهَاد وَجَب عَلَيه تَقْلِيد المُجْتَهد لقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1].

وعَلىٰ هَذَا يَكُون قَوْل الوَهَابِيَة بوجُوب الإِجْتهَاد مَعَ وجُود النَّص، وَتَحرِيمَه مَعَ عَدَمه تَخصِّيصاً بلاَ مُخَصّص، وَتَقيِّيداً فِي مَورد الإِطْلاَق، بَل تجزئَةً وَتَقسِيمَاً للشَّيء إِلَىٰ نَفْسَه وإِلَىٰ غَيْرَه[2].

---

(١) ٱلنَّحل: ٤٣، ٱلأَنْبيَاء: ٧.

(٢) أَقْفَل السُّنَّة بَاب ٱلإِجْتهَاد مُقتَصرِين عَلَىٰ المَذَاهِب الأَربعَة مُنْذ القَرن الرَّابع الهِجْرِي، وَمَا زَال مُقْفلاً عِندَهُم، حَتَّىٰ اليَوْم، وفِي الأَيَّام الأَخِيرة دَعَا أَفرَاد مِنْ عُلمَائِهم إِلَىٰ فَتْحه، كَالشَّيخ مُحَمَّد عَبدَة، ⇔

والشَّيْخ المَرَاغي ، وَشيخ الأَزْهَر فَضِيلَة الشَّيْخ شَلتُوت .

وبَاب ٱلْإِجْتِهَاد مَفتُوح عَلَىٰ مُصرَاعيه عِندَ الإِمَامِيَّة لكُلّ مَنْ لهُ الأَهليَّة وَالكَفَاءَة .

وَأَجَاز السُّنَّة أَنْ يُقَلِّد الجَاهل فِي الأَحْكَام الشَّرعيَّة العَالم المَيّت . وأَكْثَر الإِمَامِيَّة عَلَىٰ عَدَم الجوَاز .

قَالَ السَّيِّد مُحسن الأَمِين فِي الجُزء الأَوَّل مِنْ « أَعيَان الشِّيعَة » : « إِنَّ سَدّ بَاب ٱلْإِجْتهَاد عِند السُّنَّة أَقْرب إِلَىٰ المَصْلحَة مَا دَامُوا عَاملِين بِالرَّأي ، لأَنَّ العَمْل بِهِ يَسْتَدعي تَعَدد الأَقوَال ، وَإِشَاعة الخِلاَفَات والمُنَازعَات ، أَمَّا فَتْحهُ عِندَ الشِّيعَة فَلاَ يَسْتَدعي شَيئاً مِنْ ذَلك ، لأَنَّ مَدَارك الأَحْكَام عِندَهُم تَرتَكز عَلَىٰ أَسَاس مُعَيّن وَمُحَدد . وَفَات السَّيِّد ﷺ أَنَّ فَتْحهُ عِند الشِّيعَة جَرَّأَ الكَثِير مِنْ جُهالَهُم عَلَىٰ ٱنْتحَاله كِذبَاً وَٱفترَاءً .

وَقَالَ ٱبن حَزْم لمَنْع التَّقْلِيْد طَرِيقَان :

١. رَدّه أَدلّة القَائِلِين بالتَّقْلِيْد .

٢. ٱستدلاَله بِالقُرآن عَلىٰ مَنْع التَّقْلِيْد .

أَمَّا رَدّه القَائِلِين بِالتَّقْلِيْد بَعد إِيرَاد أَدلتهُم فَقط فَقَد قَالَ : إِحتَجّ بَعْضهُم وَلَم يُسمّ أَحداً مِنْهُمْ بِقَوله تَعَالىٰ : ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ﴾ ٱلتَّوْبَة : ١٢٢ .

قَالُوا : أَوجَب الله تَعَالىٰ عَلىٰ النَّاس قَبول نذَارة المُنذر لهُم ، وَهَذَا أَمر مِنْهُ تَعَالىٰ بِتَقلِيد العَامِّي للعَالم ، ثُمَّ رَدّ ٱبْن حَزْم عَلىٰ ذَلِكَ بِقَوله : « لاَ حُجَّة لهُم فِيهِ لأَنَّ الله تَعَالىٰ لَم يَأمر قَطّ بِقَبول مَا قَالَ المُنذر مُطلَقاً ، وَلكنَّه يُقَال : إِنَّما أَمر بِقَبول مَا أُخذ ذَلِكَ المُنذر ، فِي تَفقّههِم فِي الدِّين عَنْ النَّبيّ ﷺ وعَنْ الله عزَّوجلّ ، لاَ مَا ٱختَرع مُخْتَرع مِنْ عِند نَفْسه ، وَلاَ مَا زَاد فِي الدِّين مِنْ قِبل رَأيه ، وَمَنْ تَأوّل ذَلِكَ عَلىٰ الله عزَّوجلّ وَأَجَاز لأَحد مِنْ المَخلُوقِين أَنْ يُشَرع شَرِيعة غَير مَنقُولة عَنْ الله ، فَقد كفَر وَحلّ دَمه وَمَاله ، وَقَد سَمّىٰ الله مَنْ فَعل ذَلِكَ مُفترِياً ، فَقَالَ تَعَالىٰ : ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ . يُونُس : ٥٩ . وٱنظر ، الإِحْكَام فِي أُصول الأَحْكَام ، أَبُو مُحَمَّد عَليّ بن أَحْمَد بن حَزْم الظَّاهِريّ : ٢ / ١٠٩٢ ، طَبْعَة عَاطِف .

وَنُوقش هَذَا الإِسْتِدلاَل بِأَنّ الآيَة لاَ تَشمل العُلْمَاء المُختَلفِين فِي الفَتوىٰ ، إِذْ يَمتَنع أَنْ يَصدر التَّعَبد مِن الشَّارع بِالأُمُور المُتنَاقضة ، وَإِنَّما هِي مَحمُولة عَلىٰ إِحَالة الإِتفَاق ، وهَذَا لَيْس بِنَادر كمَا يَدعي . أُنظر ، الأُصُول العَامَّة للفِقْه المُقَارَن ، مَدْخَل إِلىٰ دِرَاسَة الفِقْه المُقَارَن : ٦٦٠ .

فَإِنْ قَالُوا : ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَاتَعْلَمُونَ﴾ . ٱلأَنْبِيَاء : ٧ .

كَرامات الأوْلِيَاء:

ويَعْتَقد الوَهَابيَة بكَرامَات الأَولِيَاء: «وأَنَّ الله يَـجْري عَـلَىٰ أَيـدِيهِم خَـوَارق

هَذِه آيَة مُطلَقة لَم تُفرّق بَيْن الأَعْلَم وَغَيره مِن العُلَمَاء مَع تَفَاوتهُم فِي تَحصِيل العِلم وَالمَعْرِفَة عَادَةً.

لَقَد أَوجَب الفُقَهَاء السُّؤال عَلَىٰ الجَاهل للآيَة الكَرِيمَة: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَاتَعْلَمُونَ﴾. وَأَوجبُوا عَلَىٰ العَالِم أَنْ يُجِيب وَيُبَيّن لقَولَه تَعَالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَاتَكْتُمُونَهُۥ﴾. آل عِمْرَان: ١٨٧.

وَالآيَة أَجْنَبِية عَنْ جوَاز التَّقْلِيْد، وأَهْلَ ٱلذِّكْرِ فِي الآيَة هُم أَهْل البَيْت عليهم السلام، دُون غَيرهم، وَقُبح سُؤال مَنْ لاَ يَعلَم مَا يُسئل عَنْه.

قُلنا صَدَق الله العَظِيم وَكَذب مُحرّف قَول الله تَعَالىٰ، فَأَنَّ أَهْل الذِّكر هُم رُوَاة السُّنن عَنْ النَّبيّ صلى الله عليه وآله والعُلَمَاء بأَحْكَام القُرْآن، بُرهَان ذَلِكَ قَولَه تَعَالىٰ: ﴿إِنَّـا نَـحْنُ نَـزَّلْنَا ٱلذِّكْـرَ وَإِنَّـا لَـهُۥ لَـحَـٰفِظُونَ﴾. ٱلْحِجْر: ٩.

فَصحّ أَنَّ الله تَعَالىٰ إِنَّمَا أَمَرنا بِسُؤالِهِم لِيُخبرُونا بِمَا عِندَهم مِنْ القُرْآن وَالسُّنن، لاَ لأَنْ يُشرّعوا لنَا فِي الدّين مَا لَم يَأذَن بِهِ الله تَعَالىٰ بِأرَائِهِم الفَاسِدة وَظنُونهم الكَاذِبَة».

أُنظر، الإِحْكَام فِي أُصول الأَحْكَام، أَبُو مُحَمَّد عَليّ بن أَحْمَد بـن حَـزْم الظَّـاهِريّ: ٢/١٠٩٢، طَبْعَة عَاطِف.

وَأَهْل الذِّكْر، لأَنَّهُم عِدْل القُرْآن الكَرِيم بِنَصّ حَدِيث الثَّقلَين. أُنظر، تَفْسِير الطَّبري: ٩/٦، مَجْمَع البَيَان: ٦/١٥٩، تَنْبِيه الغَافِلين: ٢٦٧، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب: ١٢٤.

وبِهَذِه المُنَاسبَة نَنقُل إِلَى القُرّاء مَا قَالهُ مُحَمَّد بن عَليّ الشَّوكَاني مِنْ عُلَمَاء السُّنَّة فِي رِسَالَته: «إِنَّ حُدُوث التَّمذهب بِمَذهَب الأَئِمَّة الأَرْبَعَة إِنَّما كَان بَعد ٱنقرَاض الأَئِمَّة الأَرْبَعَة، وَإِنَّهُم كَانُوا عَلَىٰ نَمَط مَنْ تَقَدّمهُم مِنْ السَّلف فِي هَجر ٱلتَّقْلِيْد، وإِنَّ هَذِه المَذَاهِب إِنَّما أَحدثهَا العَوَام المُقَلّدة مِنْ دُون أَنْ يَأْذَن بهَا إِمَام مِنْ الأَئِمَّة المُجْتَهدِين... وَكَأَنَّ هَذِه الشَّرِيعَة الَّتي بَيْنَ أَظْهرنَا مِنْ كِتَاب الله، وَسُـنَّة رَسُـولَه قَـد صَارَت مَنسُوخَة، وَالنَّاسخ لهَا مَا ٱبْتَدعُوه مِنْ ٱلتَّقْلِيْد فِي دِين الله، فَلاَ يَعْمَل النَّاس بِشَـيء مِـمَّا فِـي الكِتَاب، والسُّنَّة، بَل لاَ شَرِيعَة لَهُم إِلاَّ مَا تَقَرّر فِي المَذَاهِب، أَذْهَبهَا الله». أُنظر، القَوْل المُفِيد فِي أَدلّة ٱلإِجْتهَاد وٱلتَّقْلِيْد طَبْعَة سَنَة (١٩٢٩م): ١٧ و ١٨ و ٢٨.. أُنظر، كتَابنَا: «ٱلإِجْتهَاد وَٱلتَّقلِيْد، بِدَايَـةً وَتَطوّراً، مُحَاوَلَة لِفَهْمٍ جَدِيد عَلَىٰ الصَّعِيد الأُصُوليّ المُقَارَن».

العَادَات فِي أَنوَاع العُلُوم وَالمُكَاشفَات، وَأَنوَاع القُدرَة وَالتَّأثِيرَات »[١].

ومَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ المُؤمِن الصَّالح يَسْتَطِيع بالدُّعَاء أَنْ يَعْلَم الغَيب، وَأَنْ يَرىٰ، وهُو فِي المَشْرق مَنْ فِي المَغْرب، وَيَسمَع، وهُو فِي المَغْرب مَنْ يَتَكلّم فِي المَشْرق، وأَنَّه يَمْشي عَلىٰ المَاء، تَمَامَاً كَمَا يَمْشي عَلىٰ اليَابسَة، وَيَطِير فِي الهَوَاء كَالغُرَاب، بَل يَسْتَطِيع أَنْ يُجَفّف البحَار، والأَنْهَار، وَيُغرق الأَرْض كُلّها بالطّوفَان.. يَفْعَل ذَلِكَ، وَأَكثَر مِنْ ذَلِكَ بمُجَرد الدُّعَاء، وَبالتَّلفظ بكَلمَة أَو بِضع كَلمَات لاَ بتَوسط عِلْم وَآلاَت.

وَلَستُ بصَدَد صحّة هَذَا القَوْل أَو بُطلاَنه، ولَكن لَديَّ سُؤال وَاحد أَودّ أَنْ أُوجْههُ إِلَىٰ الوهَابيِّين عَلىٰ مَقيَاسهِم هَذَا، لاَ عَلىٰ مَقَايِّيسي أَنَا[٢] وهَذَا هُو السُّؤال: إِذَا كَان للوَلي هَذِه الكَرَامَة، وَالمَقْدرَة، فَهَل يَجُوز لنَا أَنْ نَطلُب مِنْهُ الدُّعَاء بالخَير وَالهدَايَة إِلَىٰ الحَقّ، تَمَامَاً كَمَا نَطْلب العِلْم مِنْ العَالِم، وَالدَّوَاء مِنْ الطَّبيب؟.

وعَلَىٰ اَفْتِرَاض الجَوَاز فلمَاذَا قُلتُم مَنْ طَلَب مِنَ النَّبيّ ﷺ أَنْ يَشْفَع لَهُ عِنْدَ الله فَهُو مُشْرِك؟.

وَإِنْ قُلتُم: لاَ يَجُوز طَلَب الدُّعَاء بالخَير وَالتَّوفِيق مِنْ الوَلي.

قُلنَا: إِذَن لاَ خَير عِنْدَ الوَلي وَلاَ كَرَامَة[٣].

---

(١) نِسْبَت الإِيْمَان إِلَيْهِم بالكَرَامَات كَمَا جَاءَت فِي كِتَاب الرِّسَالَة العَمَلِيَة التِّسع الَّذي أَرْشَدني إِلَيه عُلمَاء الوَهَابِيَة فِيمَا أَرْشَدُوا حِين كُنْتُ بالحِجَاز، وَلَو لَمْ يَكُن مِنْ مَصَادرهم الصَّحِيحَة لمَا طَبعُوه وَوَزعُوه بالمَجّان، ولَكن كَلاَم صَاحِب فَتْح القَدير يُشْعر بنَفي الكَرَامَات. (مِنْهُ ﵀).

الرسائل العملية التسع ص: ١٤٩.

(٢) الكَرَامَة فِي إِعْتقَادي هِي الصّدق وَالإِخْلاَص. (مِنْهُ ﵀).

(٣) كَيْف بالَّذي لاَ يَرىٰ فِي خَلِيفَته إِلّا جَمْع الفَيء وَتَقسِيمه؟! شَأنَه شَأن المُلُوك وَالأُمرَاء، فَمِن حقّه أَنْ

يُشَنّع عَلىٰ الشّيعَة الإِمَاميّة ... وَيَقذفهُم بالغُلوّ، وَالكُفر، وَالشّرك ... لَكن يَنْسىٰ تَارَةً، وَيَتنَاسىٰ تَارَةً أُخرىٰ، عِندَمَا يُثْبت لغَير وَاحد مِن أوليَائه الكَرَامَات، وَلَكن يَذْكر ضَعف مَا عِند الشّيعَة مِن تلكُم الفَضَائِل ـ الرّذَائِل ! المَرميّة بِالغُلوّ وَيَنشرهَا فِي المَلأ، وَفِي بطُون الكُتُب وَيَتّخذها تَأرِيخاً صَحِيحاً، مِن دُون غَمْز وَإِنْكَار فِي السّنَد، وَمِن غَيْر مُنَاقشَة وَنَظرَة صَحِيحَة، كُلّ ذَلك حبّاً وَكَرَامَة، لأُولَئك الرّجَال ـ حُبّ الشّيء يُعمي وَيُصم ـ عَلىٰ الرّغم مِن أنّ فَضَائل أَهْل البَيْت: طَفَحت بهَا الصّحَاح، وَالمَسَانِيد، وَتَدفقَت بنَقْلها الكُتب، وَالمُؤلفَات، وَالمَصَادر لمَا لهُم مِن المَقَام الشّامخ، المُسْتنبط مِن الكتَاب والسُّنَّة. وَفَذلَكة ذَلِك كُلّه أَنّ النّفوس تَتفَاوت حَسَب جِبلاّتهَا، وَاَسْتعدَادَاتها، فِي تلقي الحَقَائِق الرّاهنَة:

فَمِنْهَا: مَا تَبْهظَه المُعضلاَت، وَالأَسرَار وَهَذِه لاَ يَسعهَا الرّضُوخ لمَا لاَ تَعْلم.

وَمِنْهَا: مَا يَنْبَسط لهَا فَيُبسَط إِليهَا ذِرَاعاً، وَيُمد لهَا بَاعاً، وَهَؤلاَء لاَ تُبِيح لهُم المَعْرفَة أَنْ يَذرُوا مَا حَقّقُوه فِي مَدحرَة البُطلاَن، فَهُنَالك تَثُور المُنَافرَة، وَتَحتَدم الضّغَائن. وَلذَا قَالَ الإِمَام عَليّ عليه السلام: «لَو جَلَستُ أُحَدّثكُم مَا سَمعتُ مِن فَمّ أَبي القَاسم صلى الله عليه وآله، لخَرَجتُم مِن عِنْدي وَأَنتُم تَقُولُون: أَنّ عَلياً مِن أَكْذَب الكَاذِبين». أُنظر، مِنْح المِنّة للشّعرَاني: ١٤.

فَلمَاذَا لاَ تَعْتبرُون تِلكَ كَرَامَات، وَأَنتُم حَولتمُوهَا إِلىٰ مُغَالاَة، حِقداً، وَحَسداً، وَبُغضاً، وَكَرَاهيَة، للآخَرين !.

فَهَذا اَبن أَبي شَيبَة يَروي بإِسْنَادَه عَن عَبد العَزِيز بن أَبي سَلمَة أَنّ عُمَر بن عَبد العَزيز لمّا وضعَ عِندَ قَبْرَه هَبّت رِيح شَدِيدَة فَسَقَطَت صَحِيفَة بأَحسَن كتَاب فَقَرأوهَا فَإِذَا فِيهَا: بِسْم الله الرّحْمٰن الرّحِيم، بَرَاءَة مِن الله لعُمَر بن عَبد العَزِيز مِن النّار، فَأَدخلُوهَا بَيْن أَكفَانه.

أُنظر، تَأرِيخ اَبن كَثِير: ٩ / ٣١٠، الرّوض الفَائِق للحريفيش: ٢٥٦.

وَرَوىٰ البَيهقي فِي السُّنَن الكُبرىٰ بإِسْنَادَه عَن هَاشم المجَاشعي قَالَ: بَينمَا مَالِك اَبن دِينَار يَوْماً جَالِس إِذْ جَاءَه رَجُل فَقَال: يَا أَبَا يَحيىٰ أُدع لإِمرَأَة حُبلىٰ مُنذ أَرْبع سِنِين قَد أَصْبَحَت فِي كَرب شَدِيد، فَغَضب مَالِك، وَأَطبَق المُصحف ثُمّ قَالَ: مَا يَرىٰ هَؤلاَء القَوْم إِلّا إِنّا أَنْبيَاء، ثُمّ دَعَا فَقَال: أَللّهُمّ هَذِه المَرأَة إِنْ كَان فِي بَطْنهَا رِيح فَأَخْرجهَا عَنْهَا السّاعَة، وَإِنْ كَان فِي بَطْنهَا جَارِيَة فَأَبدلهَا بهَا غُلاَماً فَإِنّك ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾. الرّعَد: ٣٩.

ثُمّ رَفَع يَدَه وَرَفع النّاس أَيديهِم وَجَاء الرّسُول إِلىٰ الرّجل فَقَال: إِدْرِك اَمرَأتك فَذَهب الرّجل فَمَا

⇔ حَطّ مَالِك يَدَه حَتّىٰ طَلَع الرّجل مِن بَاب المَسْجِد عَلىٰ رَقَبَته غُلاَم جَعْد قَطَط أبن أَرْبع سنِين قَد أستوت أَسْنَانه، مَا قُطْعَت أَسرَارَه. أُنظر، السُّنن الكُبرىٰ للبَيهقي: ٧/ ٤٤٣.

وَلاَ نَدْري أَيّها الدّكتُور العوَاجي، يَا مَن تَحْمل لَقَب عضُو هَيئَة التّدرِيس بالجَامعَة الإِسلاَميّة بالمَدِينَة النّبويّة، وَيَا أَيّها الدّكتُور بَركَات دَويدَار، عضُو هَيئَة التّدرِيس فِي جَامعَة طَنْطَا، وَالدّكتُور الزّغبيّ، والدّكتُور فرغَل، وَالدّكتُور أَحْمَد عَليّ عَجِيبَة... إلخ، هَل أنْتَهت درَاسَاتكُم إِلىٰ أَنّ مِثْل هَذِه المَتَاهَات، وَالخرَافَات، وَأَسَاطِير العَجَائِز هِي كالمَثَل القَائِل وَعَين الرّضىٰ عَن كُلّ عَيْب كَلِيلَة... أَم هُنَالك شَيء آخَر لاَ نَعْرفه، فَأَجيبُونَا؟ ثُمّ لمَاذَا تَعِيشُون فِي الظّلاَم، أَو كَالأَعوَر الّذي لاَ يَرىٰ إِلاّ بعَين وَاحِدَة وَأَنتُم تَعِيشُون فِي القَرن الحَادي وَالعشرِين، وَفي عَصر التّقدم العِلمي الهَائِل، وَعَصر الإِنْتَرنيت! تَسْتَعملُون فِي درَاسَاتكُم مِمّا يُؤثّر عَلىٰ العَوَام، وَيَجذبهُم إِلىٰ الأَحقَاد المَقِيتَه ضدّ طَائفَة كَبِيرَة مِن المُسلمِين، وَلذَا نَجد غَالبِيَة مَن أتّبعُوكُم كَانُوا مِن الّذين ضَعفت عقُولهم، وَقَلّت بصَائرهُم فِي إِشَاعَة الفُرقَة بَيْن المُسْلمِين، وَبَث بذُور الفِتْنَة، قَدِيماً، وَحَدِيثاً. ثُمّ نسأَلكُم إِنْ كُنتُم مِن أَصْحَاب الضّمَائر العِلميّة كَيف تَتَحول عَصَا أُسَيد بن حُضَير إِلىٰ ضَوء مِصبَاح لتُنِير لهُ الطّرِيق حَتّىٰ يَبْلغ مَنْزله فِي تِلك اللّيلَة المُظلمَة، وَلاَ تَتَحول عَصَا فُلاَن وَهُو خَير مِنْهُ كمَا ثَبُت فِي تَرجَمته فِي كُتبكُم الرّجَاليَة، هَذَا فِيمَا إِذَا قُلتُم إِنّها كَرَامَة، بَل لَقَد ثَبُت عَلىٰ بَعْض أَصحَابكُم القصَاص، وَالرّجم، ثُمّ تَذكرُون لهُ الكَرَامَات.

أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: ٥/ ٤٤، مَنَاقب الصّحَابَة، إِرشَاد السّاريّ: ٢/ ١٥٤، تَأرِيخ أبن كَثِير: ٦/ ١٥٢.

فَأَي كَرَامَة تَثْبت لمِثْل هَؤلاَء، وَلاَ تَثْبت لسَيّد العَرَب، وَالعَجَم، وَلَيث بَني غَالب، وَمُمَزق الكَتَائب، عَليّ بن أَبِي طَالب، والّذي قَالَ فِيهِ رَسُول الله ﷺ: «حُبّك إِيمَان وَبُغضُك نِفَاق وأَوّل مَن يَدخُل الجَنّة مُحبّك، وأَوّل مَن يَدخُل النّار مُبْغضك». أُنظر، كتَاب الآل لإِبْن خَالويه: وَرَق ١١٦ مَخطُوط، الفُصُول المُهمّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة لإبْن الصّبَاغ المَالكي: ١/ ٥٩٦، بِتَحقِيقنا.

وَعَن عَمّار بن يَاسر: «أَنّ النّبيّ ﷺ قَالَ لعَليّ: «طُوبىٰ لمِنَ أَحبّك، وَصَدّق فِيكَ، وَوَيل لمَن أَبْغَضك، وَكَذّب فِيك». أُنظر، المُسْتَدرك عَلىٰ الصّحِيحَين: ٣/ ١٣٥، نُظم دُرَّر السِّمطَين: ١٠٢، فَرَائد السِّمطَين: ١/ ١٢٩ و ٣١٠ ح ٢٤٨، تَأرِيخ دِمَشق: ٢/ ٢١١ ح ٧٠٥ و ٧٠٦، ذَخَائر العُقبىٰ: ٩٢ و ١٠٠، الرِّيَاض النّضرَة: ٢/ ٢٨٥، الفَضَائل لأَحْمَد: ٢/ ٦٨٠ ح ١١٦٢، كَنز العُمّال: ١١ ح ٣٣٠٣٠.

⇔

وَعَن ٱبْن عَبَّاس رَضي الله عَنْهما : « أَنَّ النَّبيّ ﷺ نَظَر إِلَىٰ عَليّ بن أَبِي طَالب ﷺ فَقَال : « أَنْتَ سَيّد فِي الدُّنيَا ، وَسَيِّد فِي الآخرَة ، مَن أَحبَّك فَقَد أَحبّني ، وَمَن أَبْغَضك فَقَد أَبْغَضني ، وَبَغِيضُك بَغِيض الله ، فَالوَيل كُلّ الوَيل لمَن أَبْغَضك » . أُنظر ، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين : ٣ / ١٢٧ و ١٢٨ و ١٣٥ ، فَرَائد السِّمطَين : ١ / ١٢٨ ، المِيزَان للذَّهبي : ٢ / ٦١٣ ، الرِّيَاض النَّضرَة : ٢ / ٢١٩ و ٢٢٠ ، مُسْنَد أَحمَد : ٢ / ٦٤٢ ح ١٠٩٢ ، تَأرِيخ دِمَشق : ٢ / ٢١١ ، مَودّة القُربىٰ : ١٦ ، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب : ٥ / ٣٢٤ ح ٨٣٢٥ .

أَولَيْس قَوْل السُّبكي مِمّا حُكي مِن كَرَامَات الحَضْرَمي غُلوّاً حَيْث قَال يَوْماً لخَادِمه وهُو فِي سَفَر : قُل للشَّمس تَقْف حَتّىٰ نَصل إِلىٰ المَنْزل . وَكَان فِي مكَان بَعِيد وَقَد قَرُب غُروبهَا .

فَقَال لهَا الخَادم : قَالَ لَكِ الفَقيه إِسْمَاعِيل : قِفي . فَوَقَفت حَتّىٰ بَلَغ مكَانه .

ثُمّ قَالَ للخَادِم : أَمَا تَطلق ذَلكَ المَحبُوس ؟ .

فَأَمرهَا الخَادم بالغُرُوب فَغَرُبت ، وَأَظلَم اللّيل فِي الحَال .

أُنظر ، طَبقَات الشَّافعيّة الكُبرىٰ : ٨ / ١٣٠ تَحت رَقم (١١١٧) .

أَوَلَيْس يُعَدّ قَول ٱبن تَيمِيّة مِن الغُلوّ فِي عُثمَان بن عَفّان الأُمُوي : كَان يَختم ـ أَيّ القُرءآن ـ فِي رُكعَة لَيلاً . أُنظر ، حلية الأَولِيَاء : ١ / ٥٧ .

أمّا حَكَايَة التّمسَاح ، وَالبِنْت المَخطُوفَة فَهي أَشْبَه بحكَايَات العَجَائِز الأُسطُوريَّة : « يَا تِمسَاح ، تَعَال ، وَكلّمْ الفرغَليّ . ولمّا فَعَل ذَلِكَ ، خَرَج التّمسَاح مِن النّيل كَالمَركَب ، وَمَشىٰ وَالنّاسُ بَيْن يَدَيه ، يَمِيناً وَشمَالاً ، يَمشُون مَعْه ، إِلىٰ أَنْ وَقَف عَلىٰ بَاب الشّيخ الفَرغَليّ . فَٱستَدعىٰ الفَرغَليّ الحَدّاد ، وَأَمرَهُ بأَنْ يَقْطَع جَمِيع أَسْنَانه ، ثُمّ أَمرَهُ بأَنْ يَلفظ البِنْت فَلَفَظها وَخرجَت مِنْهُ حَيّةً كَالمَدهُوشَة » .

أَخْرَج الحَافظ ٱبن عَسَاكر فِي تَأرِيخهِ عَن أَبي بَكْر بن أَنزَويه .

قَالَ : رَأيتُ رَسُول الله ﷺ فِي المَنَام ، وَمَعهُ أَحْمَد بن حَنْبَل .

فَقُلتُ : يَا رَسُول الله مَن هَذَا ؟ .

فَقَالَ : هَذَا أَحْمَد وَليُّ الله ، وَوَليُّ رَسُول الله عَلىٰ الحَقِيقَة ، وَأَنفَق عَلىٰ الحَدِيث أَلف دِينَار . ثُمّ قَالَ : مَن يَزُورَه غَفَر الله لهُ ؛ وَمَن يَبْغض أَحْمَد فَقَد أَبْغَضني ، وَمَن أَبْغَضني فَقَد أَبْغَض الله » .

أُنظر ، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق : ٥ / ٣٣٤ .

وَأَخرَج الخَطِيب البَغدَاديّ عَن عَبد العَزِيز قَال : سَمعتُ أَبَا الفَرج الهندبَائِيّ يَقُول : كُنتُ أَزُور قَبْر

⇔ أَحْمَد بن حَنْبَل فَتركتهُ مُدّة، فَرَأيتُ فِي المَنَام قَائِلاً يَقُول لِي: تَركتَ زِيَارَة قَبْر إِمَام السُّنَّة؟.
أُنظر، تَأرِيخ بَغدَاد: ٤ / ٤٢٣، مَنَاقب أَحْمَد: ٦٣٩.
قَالَ ٱبن الجَوزيّ: وَفي صَفَر سَنَة (٥٤٢ هـ) رَأىٰ رَجُل فِي المَنَام قَائِلاً يَقُول لهُ: مَن زَار أَحْمَد بن حَنْبَل غُفر لهُ.
قَالَ: فَلَم يَبْق خَاصٌ إِلاّ زَاره، وَعَقدتُ يُومَئذٍ ثَمَّ مَجْلسَاً فَٱجْتَمع فِيهِ أُلُوف مِن النّاس».
أُنظر، المُنْتَظم لِٱبْن الجَوزيّ: ١٨ / ٥٥، البدَايَة والنّهايَة: ١٢ / ٢٧٧.
أَخرَج ٱبن الجَوزيّ: عَن أَحْمَد بن الحَسَن، عَن أَبيه.
قَالَ: قَالَ الشّيخ أبُو طَاهر مَيمُون: يَا بُني رَأيتُ رَجُلاً بجَامع الرّصَافَة فِي شَهْر رَبِيع الأَوّل مِن سَنَة ستٍ وَستِين وَأَربعمِئة فَسَألته.
فَقَال: قَد جِئتُ مِن سِتمئَة فَرسَخ.
فَقلتُ: فِي أَيّ حَاجَة؟.
قَالَ: رَأيتُ وَأَنَا ببَلدي فِي لَيلَة جُمعَة كَأنّي فِي صَحرَاء، أَو فِي فَضَاء عَظِيم وَالخَلق قيَام، وَأبوَاب السّمَاء قَد فُتحت، وَمَلائكَة تَنْزل مِن السّماء تُلْبِس أَقوَامَاً ثِيَابَاً خُضرَاً وَتَطِير بِهم فِي الهَوَاء.
فَقُلت: مَن هَؤلاَء الّذِين قَد ٱختصّوا بهَذَا؟.
فَقَالُوا لِي: هَؤلاَء الّذين يَزُورُون أَحْمَد بن حَنْبَل، فَٱنْتَبهتُ وَلَم أَلبَث أنْ أَصلَحتُ أَمري وَجِئتُ إِلىٰ هَذَا البَلَد وَزُرته دُفعَات، وَأنَا عَائِد إِلىٰ بَلَدي إنْ شَاء الله. أُنظر، مَنَاقب أَحْمَد: ٦٣٩.
أَخْرَج ٱبن الجَوزيّ: عَن أَبي يُوسُف بن بختَان ـ وَكَان مِن خيَار المُسْلمِين.
قَالَ: لمّا مَات أَحْمَد بن حَنْبَل رَأىٰ رَجُل فِي منَامه كأنَّ عَلىٰ كُلّ قَبْر قندِيلاً.
فَقَال مَا هَذَا؟.
فَقِيل لهُ: أَمَا عَلمتَ أنّه نُور لأَهل القبُور، يُنوّرهم بنزُول هَذَا الرّجُل بَيْن أَظهرهم، وَقَد كَان فِيْهم مَن يُعذّب فَرُحم». أُنظر، مَنَاقب أَحْمَد: ٦٤٢.
وَهَذا إِبرَاهِيم الدّسُوقي قَال للشّرنُوبي: «مِن كرَامَاتنَا يَا أَحْمَد! أَنّ الله قَالَ: ﴿يَـٰإِبْرَٰهِيمُ أَنَا ٱللَّه وَلاَ تَخَفْ﴾، وَهَذا مِمّا يُؤكّد أَنّ بَيَانَاً قَد رَسَم الخُطُوط العَرِيضَة للغُلاة، وَٱسْتَمرت هَذِه الخُطُوط إِلىٰ زَمَن إِبرَاهِيم الدّسُوقي.
أُنظر، الغُيُوب للشّرنُوبي مَخْطُوط تَحْت رَقم (٣٦٨٤) بالمَتحف البِريطَاني فِي لَنْدَن هَامش الوَرقَة ⇔

السِّحْر:

وَيَعْتَقد الوَهَابيّة بالسِّحر وَالسَّاحر، وَتَعلم السّحر عِنْدَهُم سَهْل للغَايَة بشَرط أَنْ يَكْفر الإِنْسَان، وَيَأَتي بأَعْظَم المَعَاصي مِثْل أَنْ يَضع المُصْحَف الشَّرِيف فِي كَنِيف وَنَحوَه وَالعِيَاذ بالله وَقَدمنَا فِيمَا سَبَق أَمْثلَة مِنْ أَقوَالهم حِينَ قَابلنَا بَيْنهَا، وبَيْنَ مَا يَدعُو بِهِ الشِّيْعَة عِنْدَ قبُور الأَئِمّة الأَطهَار[1] مِنْ هَذَا الفَصل ـ والآنْ نَنّقُل مَا ذَكَرَه الصَّنعَاني كَحُجّة دَامغَة عَلَىٰ اْعْتقَادهم بالسِّحر، وطَرِيق تَعَلمه، قَالَ مَا نَصّه بالحَرف الوَاحد: «قَد ثَبَت فِي الأَحَادِيث: أَنَّ الشَّيَاطِين وَالجَان يَتَشكلُون بأَشْكَال الحَيّة وَالثُّعبَان، وهَذَا أَمرٌ مَقطُوع بوقُوعه، فَهُم ـ أَي الشَّياطِين ـ الثَّعابِين الَّتي يُشَاهدهَا الإِنْسَان فِي أَيدي المَجَاذِيب، وَقَد يَكُون ذَلِكَ مِنْ بَاب السِّحر، وهُو أَنوَاع، وَتَعلمهُ لَيْسَ بالعَسِير، بَل بَابَه الأَعْظَم: هُو الكُفر بالله، وَإِهَانَة مَا عظّم الله مِنْ جَعْل مُصْحف فِي كَنِيف وَنَحوه، فَلاَ يَغْتَر مَنْ يُشَاهد مَا يُعظم فِي عَينَيه مِنْ أَحوَال المَجَاذِيب مِنْ الأُمُور الَّتي يَرَاهَا خَوَارق، فإِنّ للسّحر تَأْثِيراً عَظِيماً فِي الأَفعَال، وهَكَذَا يَقلبُون الأَعيَان بالأَسحَار وغَيْرهَا»[2]. ومَعْنَىٰ قَوْلَه يَقْلبُون

(٧٨ ب)، مَع العِلْم أَنّ هَذِه الكَلمَات لاَ تُوجَد فِي القُرءآن الكَرِيم، بَل الآيَة: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ سُورَة الصّافّات: ١٠٤ ـ ١٠٥.

فَإِذَا كَانَت كَرَامَات للصّحَابة، وَالتّابعين فَهي عِندَ أَهْل السُّنَّة كمَا هِي عِندَ الشّيعَة، وَإِذَا كَانَت غُلوّاً فَهي عِندَ أَهْل السُّنَّة كمَا هِي عِندَ الشّيعَة، هَذَا لَو سَلّمنَا بإِنّ الأَوليَاء، وَالصّلحَاء، وَالعُلمَاء عِندَ كِلاَ الطّرفَين فِي دَرجَة وَاحدَة، وَمَنزلَة وَاحدَة، وَلَكن لاَ يُمكن المُقَايسَة فِيمَن نَزَل بحقّه قُرءآن مَدحَاً... وَفِيمَن نَزَل فِيهِ قَدحَاً، وَذمّاً... بَل هَذَا ظُلم، وَقُبح، عِندَ أَصحَاب العقُول السّليمَة.

(١) أُنظر، فَقْرَة الشِّيْعَة وَالمُنَاجَاة عِنْدَ قُبُور الأَئِمّة. (مِنْهُ ﴿ﷺ﴾).

(٢) أُنظر، تَطْهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلحَاد: ٥١. (مِنْه ﴿ﷺ﴾).

⇐ قَالَ الإِمَام عَليّ عليه السلام فِي الخُطْبَة (١٨٢) مِن نَهْج البَلاَغَة : (أَيْنَ أَصْحَابُ مَدَائِنِ الرَّسِّ الَّذِينَ قَتَلُوا النَّبِيِّينَ ، وَأَطْفَئُوا سُنَنَ الْمُرْسَلِينَ . . . إلخ) . قِيل : الرَّسّ اسم بِئر ، وإنّ أَصْحَابه إِذَا جَاءهم نَبِي أَلقوه فِيهَا . فَأَرسَل الله عَلَيْهِمْ رِيحاً عَاصِفَة مُلتهبَة سَلقَت أبْدَانـهم ، وإِنّ الأَرْض قَـذَفتهُم بـمُوَاد كَـبرِيتِية مُـتّقدَة فَـذَابت أَجْسَامهم ، ودَمّرت مَدَائِنهم .

أَنّهم كَانُوا قَوماً يَعْبدُون شَجرَة صنُوبَر يُقَال لهَا : شَاه دَرَخت . وكَانَ يَافث بن نُوح غَرَسهَا عَلىٰ شَفِير عَيْن يُقَال لهَا رُوشَاب ، كَانَتْ نَبَعت لنُوح عليه السلام بَعد الطّوفَان ، وإنّما سمّوا أَصْحَاب الرّس ، لأَنّهم رَسّـوا نَبِيَّهم فِي الأَرْض ، وذَلِكَ بَعد سُليمَان بن دَاود عليه السلام ، وكَانَ لهُم إثنتَا عَشرَة قَريَة عَلىٰ شَاطىء نَهْر يُقَال لهُ «الرّس» مِن بلاَد المَشرق ، وبِهِمْ سُمّي ذَلِكَ النّهر . وَقِيل : هُم الَّذِين يَبتدعُون الْكَذِب ، ويُوقعُونه فِي أَفوَاه الرّجال . وَقِيل : هُم مَن رَسّ بَيْن الْقَوْم وَأَفْسَد . وَقِيل : هِي اللّوَاتي باللّوَاتي ـ أَي المُسَاحقَات وَهُنّ الرّسيّات . وَذكر ابن الجَوزي فِي زاد الْمَعَاد : ٦ / ١٥ ، خَمسة أَقْوَال :

أَحْدهُما : أَنّهم قَوْم كَانُوا يَعْبدُون شَجرَة فَبَعث الله تَعَالىٰ إِلَيْهِم نَبِيّاً مِن وُلد يَهوذَا بن يَعقُوب فَحَفرُوا لهُ بِئْراً وَأَلقَوه فِيهَا فَهَلكُوا . (وَهَذَا قَوْل الإِمَام عَليّ عليه السلام) .

وَالثَّانِي : أَنّهم قَوْم كَانَ لهُم نَبِيّ يُقَال لهُ حَنْظَلَة بن صَفوَان فَقَتلُوا نَبِيَّهم فَأَهلكهُم الله . (هَذَا قَوْل سَعِيد بن المُسَيب) .

وَالثَّالِث : أَنّهم كَانُوا أَهْل بِئْر يَنزلُون عَلَيْهَا ، وكَانَتْ لهُم موَاش ، وَكَانُوا يَعبدُون الأَصنَام ، فَبَعث الله إِلَيْهِمْ شُعيباً فَتَمادُوا فِي طُغيَانهِم ، يَقول فَانهَارت البِئْر فَخَسف بِهِمْ ، وبمَنَازلِهم . (هَذَا قَوْل وَهَب ابـن مُنبّه) .

وَالرّابع : أَنّهم الَّذِين قتلُوا حَبِيباً النّجَار قَتلُوه فِـي بِـئْر لهُـم ، وهُـو الَّـذي : ﴿قَـالَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّـبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ يٰس : ٢٠ . (وَهَذَا قَوْل السّدّي) .

وَالخَامِس : أَنّهم قَوْم قَتلُوا نَبِيَّهم ، وَأَكلُوه ، وَأَوّل مَن عَمَل السّحر نِسَاؤهُم . (هَذَا قَوْل ابن السَّائِب) .

أُنظر ، تَفْسِير القُرطُبي : ٢ / ١٠٠ و : ١٥ / ١٩ ، تَفْسِير ابن كَثِير : ٣ / ٣٣١ ، الدُّر المَنثُور : ٥ / ٧١ ، فَتْح القَدِير : ٤ / ٧٨ ، تَأرِيخ دمَشق : ١ / ١٢ ، البدَايَة والنّهايَة : ١ / ٢٦٢ ، قَصَص الأَنْبِيَاء لِابْن كَـثِير : ١ / ٣٧٦ ، سُبل الْهُدَىٰ والرّشَـاد : ١ / ٣٤٨ ، مَـجْمَع البَـحرَين : ٢ / ١٧٥ و : ٤ / ٧٥ ، فَـتْح البَـاري : ٨ / ٣٧٧ .

وَهُنَالك فَرق بَيْن السِّحر وَالمُعْجِزَة : هي الفِعْل النّاقض للعَادة يَتحدىٰ بِهِ الظَّاهِر في زمَان التّكليف ⇐

الأَعيَان بالأَسحَار أَنَّ السَّاحر يَسْتَطِيع أَنْ يَقْلب الإِنْسَان حَجَراً ، وَالحَجَر إِنْسَاناً .

وَبدُون حِقد ، وَلاَ ثَورَة أَعْصَاب ، وَبُكلّ لُطف وَهدُوء أَدعُوك أَيُّهَا القَارِيء أَنْ تَقرَأ مَا جَاء فِي هَذَا الكِتَاب بالذَات الَّذي أَلَّفهُ الصَّنعَاني ، ليُطَهر الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلْحَاد ، أَنْ تَقرَأ مَا جَاء فِيهِ : « أَنَّ المَشَاهد وَالقُبَاب عَلَىٰ القُبُور هِي أَعْظَم ذَرِيعَة إِلَىٰ الشِّرك والإِلْحَاد ، وَأَكبَر وَسِيلَة إِلَىٰ هَدْم الإِسْلاَم ، وَخرَاب بُنيَانه »[1] .

إِقرَأ هَذَا ، وَقَارن بَيْنَه وبَيْنَ قَوْلَه : « تَعَلمُ السّحر سَهْل يَسِير ، وَبَابَه الكُفر ، وَجَعل المُصْحَف فِي « كَذَا » .. إِقرَأ وَقَارن بَيْن مَنْ يَعْتَقد أَنَّ فِي رَفع القُبَاب عَلَىٰ قَبْر الرَّسُول وآلَه الأَبرَار تَعْظِيماً لشَعَائِر الله ، وبَيْنَ مَنْ يَعْتَقد بالسِّحر عَلَىٰ الشَّكل الَّذي رَسَمه الصَّنعَاني ، وأَنَّ سَبِيل السّحر ، هِي إِهَانَة القُرْءَان عَلَىٰ الصُّورَة الَّتي

⇔ لتّصدِيق مُدع في دَعواه . وقيل : أَمرٌ خَارق للعَادة مَقرُون بالتّحدي مَع عَدم المُعارضة . وقيدها بِالأَمر لأَنّ المُعْجِزَة قَد تَكُون بِالمُعتاد ، وقَد تَكُون مَنعاً من المُعتاد ، وقيدها بِمَقرُونة بِالتّحدي ، لئَلّا يَتحَد الطّالب مُعْجِزَة غَيْر حجّة لِنفيَه ، ولِيتَميز عن الأَرْهَاص والكرَامَات ، وقِيدهَا مَع عَدم المُعَارضة لِيتَميز عَن السِّحر والشَّعبَذة ... إلخ . (بتصرف عَن رَسَائل المُرتَضىٰ : ٢ / ٢٨٣) .

وَقَال الإِمَام عَليّ ﷺ فِي الخُطْبَة الثَّانِيَة مِن نَهْج البَلاَغَة : (لَمْ يُوجِسْ مُوسَىٰ ﷺ خِيفَةً عَلَىٰ نَفْسِهِ ، بَلْ أَشْفَقَ مِنْ غَلَبَةِ الْجُهَّالِ ، وَ دُوَلِ الضَّلاَلِ !) .

وَكأنّ سَائِلاً يَسأل : كَيْفَ لا يَشك الإِمَام فِي الْحَقّ إِطلاَقاً ، وَمِن قَبله نَبي الله مُوسَىٰ خَاف مِن السّحرة مَع أَنّ الله سُبْحَانَهُ قَالَ لهُ ، ولأخِيه : ﴿قَالَ لَاتَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ سُورَةُ طَه : ٤٦ . فَهل الإِمَام أَقوَىٰ إِيمَاناً ، وأثبت جِناناً مِن الأَنْبِيَاء ؟ .

فَأَجَاب ﷺ بأَنّ مُوسَىٰ ﷺ لَم يَخف عَلَىٰ نَفْسِه ، وإِنّما خَاف أَنْ يَلتَبس الأَمْر عَلَىٰ النَّاس ، وَيَنخدعُوا بأَباطِيل السّحرَة ، وَأَنْ يَتَغلب عَلَيْهِمْ فِرْعَوْنَ ، وأَعوَانه .

قَالَ الشّيخ مُحَمّد عَبدَه : « وَهَذَا أَحْسَن تَفْسِير ، وتَبرئة لِنَبي الله مِن الشّك فِي أَمْرِه ، كمَا أَنّ الْبَلاَغَة وَاضحَة فِي ضَرب المَثل لمُوسَىٰ ، لأَنّ مُوسَىٰ قُوبل بالسِّحر ، وهُو أَبطَل الْبَاطِل ، ومَا قُوبل بِهِ أَمِير الْمُؤْمِنِين يَشبَه السّحر » فِي بَاطِله .

(١) أُنظر ، تَطْهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلحَاد : ٤٨ . (مِنْهُ ﷺ) .

صَوّرهَا فِي كتَابهِ ، وَإِنَّ مَنْ فَعَل ذَلِكَ يَقل للشَّيء فَيكُون . . إقرَأ وَقَارن ، ثُمَّ أُحكُم بعَقلك وَفطْرَتك ، وَخَبّرنَا عَنْ صُورَة المُشرِك الَّتي أرْتَسمت فِي خَاطِرك للوَهلَة الأُولىٰ لأَحد الإِثْنَين ، وَأَنْتَ تَقرَأ وَتُقَارن ، وَقُل لنَا : أَي الإِعْتقَادين ذَرِيعَة للشِّرك وَالإِلْحَاد ، ووَسِيلَة لهَدم الإِسْلاَم ، وَخَرَاب بُنيَانه ؟ . وَأَي الرَّجُلَين يَجْب أَنْ يُطهّر أعْتقَاده مِنْ أَدْرَان الإِلْحَاد ؟ . . ولَكن مَا الجَدْوىٰ مِنْ حُكمك وَشعُورك وَمِن حُكْم العَقْل وَالفطْرَة ، وحُكْم السَّمَاء والأَرْض مَا دَام مَبدَأهُم وَمَنهجهُم الأَوَّل والآخِير هُو التَّكفِير ، وَمِن خِلاَلَه يَنْظرُون إِلَيَّ وإِلَيكَ وإِلَىٰ النَّاس أَجْمَعِين إِلاَّ مَنْ تَاب وَآمَن وَعَملَ وَهَابيًّا[1] .

(١) لاَ أَدْري كَيْف يَقْبل العَقْل السَّلِيم مَا نَقَله لنَا الشّبلَنجي فِي نُور الأَبْصَار : ١ / ١٦٠ بتَحقِّيقنَا ، وَتَفْسِير القُرطُبي : ٢ / ٤٦ ، وَتَفْسِير الطَّبري : ١ / ٤٦٠ ، وَتَفْسِير أبن كَثِير : ١ / ١٣٥ ، وَصَحِيح مُسْلم : ٤ / ١٧١٩ ح ٢١٨٩ ، وَصَحِيح البُخَاري : ٣ / ١١٩٢ ح ٣٠٩٥ ، وَصَحِيح أبن حِبَّان : ١٤ / ٥٤٥ ح ٦٥٨٣ ، وَسُنن البَيهقي الكُبرىٰ : ٨ / ١٣٥ . هَذِه القصّة .

فِي سَنَة سَبع مِن الهِجرَة جَاءَت رُؤساء يَهُود المَدِينَة إِلَىٰ لَبِيد بن الأَعصم وَكَان سَاحراً ، فَقَالوا لهُ : يَا أَبَا الأَعصم ! أَنتَ أَسحرنَا وَقَد سَحَرنا مُحَمَّداً فَلَم يَصْنع شَيئاً ، وَنَحن نَجْعل لَكَ جعلاً عَلَىٰ أَنْ تَسحَره سحرَاً يَنكَأه فَجَلعوا لهُ ثَلاَثَة دَنَانير فَسَحره فِي مُشطاً لهُ ﷺ ، وَمشَاطة مِن شَعر رَأسَه أَعطَاهما لهُ غُلاَم يَهُودي كَان يَخْدمه ﷺ أَحيَاناً ، وَعَقد فِي وَتر إِحدىٰ عَشرَة عُقدَة فِيهَا إِبر مَغروزَة وَدُفن ذَلِكَ فِي بِئر ذَروَان فَمَكث ﷺ مُتَغير المَزَاج مِن ذَلِكَ سَنَة ، وَقيل : سِتة أَشهُر ، وَقِيل : أَرْبَعين يَوماً فَلَمَّا أشتَد بهِ الحَال نَزَل جِبرِيل فَأَخبَرَه فَبَعث عَليّاً فَأستَخرج ذَلِكَ ، وَصَار كُلّما حلّ عُقدَة وَجَد خِفّة حَتَّىٰ قَام عِنْدَ إِنحلاَل العُقدة الأَخِيرة كَأَنَّما نَشط مِن عِقَال ، وَقَد مَسخ مَاء تِلك البِئر حَتَّىٰ صَار كنُقَاعة الحنّاء ثُمَّ أَحضر رَسُول الله ﷺ لَبِيداً فَأعترَف وأعْتَذر بِأَنَّ الحَامل لهُ عَلَىٰ ذَلِكَ دَنَانِير جَعَلها لهُ اليَهود فِي مُقَابلة سِحره فَعَفا عَنْهُ وَلم يُؤثر السِّحر فِي عَقْله بَل فِي بَعْض جوَارحه .

وَمِن المعَاصي : النّظر فِي أَحْكَام النُّجوم للحُكم بِهَا ، وَالكهَانة ، وَالسّحر ، والقِيافة ، وَالشّعبذَة .

وفِي المُرتَضوي « السَّحت ثَمن المَيْتَة ، وَثَمن الكَلب ، وَثَمن الخَمْر ، وَمَهر البَغي ، والرَّشوة فِي ⇔

الأمر بالمَعْرُوف:

وَيَعْتَقد الوَهَابيَة بوجُوب الأَمر بالمَعْرُوف، وَالنّهي عَنْ المُنْكَر، لورُود النَّص.. ولَيْسَ مِنْ شَكّ أَنَّ الْأَمر بالمَعرُوف وَاجب، أَمَّا بحُكم العَقْل، كَمَا يَقُول المُعْتزلَة وَالإِمَاميَّة، وأَمَّا بحُكم الشَّرع، بحَيْث لَو لَمْ يَنص عَلَيه الشَّرع لَمْ يَجْب، كَمَا يَقُول الأَشَاعرَة والوَهَابيَة، والنَّتِيجَة وَاحدَة[1].

الحُكم، وَأَجر الكَاهن».

أُنظر، الكَافِي: ٥/ ١٢٦ ح ٢، مَجْمَع الزَّوائِد: ٤/ ٨٧، السُّنن الكُبْرَىٰ: ٣/ ١١٢ ح ٤٦٨٤، المُعْجَم الكَبِير: ٧/ ١٦١، مُستَدرك الوَسَائِل: ١٣/ ٨٩ ح ١، الخِصَال: ٣٢٩ ح ٢٥، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٧/ ٩٣ ح ٥، دَعَائِم الإِحكَام: ٢/ ٤٧٤، أَوْرَدَ الصّدوق فِي الخِصَال: ١/ ٣٢٩ باب السِّتة ح ٢٥، عَنْهُ بحَار الأَنْوَار: ١٠٠/ ٤٣ ح ٣.

(١) مِن المَبادىء الأَسَاسِيَة الَّتي نَادىٰ بِهَا الإِسْلاَم، وَطَبقهَا الرَّسُول ﷺ وَالأَئـمّة عليهم السلام فِي حَيَاتهم واَستُشهد مِن أَجلها الإِمَام الحُسَين عليه السلام هِي الأَمر بِالمَعرُوف وَالنَّهي عَن المُنكَر حِين خَاطَب أَهْل الكُوفَة قَائِلاً: (وَإِنّي لَمْ أَخرُج بَطِراً، وَلاَ أَشِراً، وَلاَ مُفْسِداً، وَلاَ ظَالِماً... وَإِنَّما خَرَجتُ أَطلبُ الصَّلاح فِي أُمَّة جَدّي مُحَمَّد آمر بِالمَعرُوف وَأَنهىٰ عَن المُنْكَر)، أُنظر، الفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ٥/ ٣٤، مَنَاقب آل أَبِي طَالب: ٣/ ٢٤١.

وَعَلَّق الدُّكتور أَسعَد عَليّ عَلىٰ هَذَا قَائِلاً: «فَالخرُوج يَعنِي تَجاوز القَول إِلىٰ الفِعل، وَعَبَّر عَن هَذَا التَّجَاوز التَّنفِيذي بِفعلٍ وَصَل فِيهِ فَاعلَه، وَبِصِيغَة التَّقرِير الَّذي يُؤكّد مَا حَصَل فِعلاً».

أُنظر، أَنْصَار الحُسَين لُمحَمَّد مَهدي شَمس الدِّين: ٣٩.

وَقَد تَطَابق عَلىٰ إِيجَاب هَذِه الفَرِيضَة الكِتَاب، والسُّنَّة، وَالإِجمَاع، وَالعَقل، وَلَسنَا بِصَدد بَيَان ذَلِكَ. أُنظر، الإِمَام المُجْتَهد يَحيىٰ بن حَمْزَة وَآرَاؤهُ الكَلاَمِّيَة: ٣١٧ وَمَا بَعدَهَا.

إِنَّ الأَمر بِالمَعرُوف وَالنَّهي عَن المُنكَر... هُنَالِك يَتمّ غَضَب الله عَليهم... فَيهلَك الأَبرَار فِي دَار الفُجَّار، وَالصِّغَار فِي دَار الكِبَار... وَإِنَّ الأَمر بِالمَعرُوف وَالنَّهي عَن المُنكَر سَبِيل الأَنـبِيَاء، وَمِـنهَاج الصَّالِحِين... فَرِيضَة عَظِيمة بِهَا تَتمّ الفَرَايض، وَتَحلّ المَكَاسب، وَتُعمر الأَرْض، وَيُنْتَصف مِن الأَعدَاء... فأَنْكِرُوا بِقلُوبكُم... وَأَنطقُوا بِأَلسِنتكُم... وَأَضربُوا بِسيُوفكُم حَتَّىٰ يَفِيئو إِلىٰ أَمر الله وَهُم

ولَكن يُلاَحظ بأَنَّ الوَهَابيَة يُجيزُون الصَّلاَة خَلف الفَاسِق الفَاجِر، كَمَا جَاء فِي الرَّسَائِل العَملِيَة[١]. وهَذَا تَشْجِيع للمُنْكَر الَّذي لاَ يَجْتَمع مَعَ وجُوب النَّهي عَنْهُ[٢].

الحَاكِم الجَائِر:

يَعْتَقد الحَنَابلَة بمَا فِيْهِم الوَهَابيَة بأَنّه لاَ يَجُوز الخُرُوج عَلىٰ الحَاكِم الجَائِر، وَالمُسْتَبد الفَاسد، وَيُوجبُون طَاعَته، وَالإِسْتمَاع لَهُ، كَمَا جَاء فِي كِتَاب الأَحْكَام السُّلطَانيَّة، وَصَاحِبه حَنْبَلي المَذْهَب. وَٱسْتَدلُوا بقَولَه تَعَالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[٣].

وَبالمُنَاسبة نَذْكُر مَا قالَهُ المَلك عَبد العَزِيز فِي خُطْبَة أَلْقَاهَا فِي الطَّائِف بحضُور

كَارهُون». أنظر، مُسْنَد الإِمَام زَيد بن عَليّ، روَايَة أَبي خَالد الوَاسطي، بَيرُوت مَنْشورَات دَار مَكْتَبة الحَيَاة سَنَة ١٩٦٦م: ٤١٩، تَنْبِيه الخوَاطر: ١/ ٦٩.

أَنَّ سَلّ السِّيوف فِي الأَمر بِالمَعرُوف وَالنَّهي عَن المُنكَر وَاجب مَا دَام لاَ يُمكن دَفع المُنكَر، فَإِقَامة الحَقّ لاَ يَكُون إِلاّ بِذَلِك.

أنظر، الرَّوْض النَّضِير شَرح مَجْمُوع الفِقْه الكَبِير: ٩/ ٨١، الأُصُول الثّمَانِيَّة: ٩.

(١) أُنظر، الرَّسَائِل العَمَلِيَة التِّسع: ١٥٠. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) فَالَّذين ٱشتَرطوا العَدَالَة فِي الإِمَام، كمَا يَبدُو مِن عبَارة (ٱبن حَزْم)، هُم: (الخَوَارج، والزَّيدِيَّة، والرَّوَافض ـ وَلعَلّه يَعني الشِّيْعَة ـ وجمهُور المُعْتَزلَة، وَبَعض أَهْل السُّنَّة).

أُنظر، الفَصْل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل لِابْن حَزم الظَّاهري: ٤/ ١٧٦، فِي مَسأَلة الصَّلاة خَلف الفَاسق، الإِمَام الُمجْتَهد يَحيَىٰ بن حَمْزَة وَآرَاؤهُ الكَلاَمِّيَة: ١٥١.

وَظَاهر كَلاَمه فِي مَوضع آخر عَدَم إِشترَاطها، فَقَد قَالَ:

(... يُستَحبّ أَنْ يَكُون... مُؤدّياً للفَرَائض كُلّها لاَ يَخلّ بِشيءٍ مِنْهَا، مُجتَنباً لجَمِيع الكَبَائِر سِرّاً، وَجهراً، وَمُستَتراً بِالصَّغَائِر إِنْ كَانت مِنْهُ.

وَقَالَ: إِنَّه (يُكرَه أَنْ يَلي للأُمَّة) مَن فَقَد هَذِه الصِّفَة).

أُنظر، الفَصْل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل لِابْن حَزم الظَّاهري: ٤/ ١٦٦.

(٣) ٱلنِّسَاء: ٥٩.

رُؤسَاء البِلاَد (١٦ المُحَرّم سَنَة ١٣٥١ هـ)، قَالَ: «وَالنَّاس مَعنَا ثَلاَث: أَمَّا مُحبّ وَمُسَاعد، وأَمَّا لاَ مُحبّ وَلاَ مُسَاعد، وأَمَّا مُعَانِد فَقَط، والأَوَّل لَهُ مَا لنَا، والثَّاني نَسعَىٰ جُهدنَا فِي إِفهَامه، أَمَّا الثَّالِث فَجَزاؤه مَا جَاء فِي الآيَة الشَّرِيفَة: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَهُمْ فِى ٱلْأَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1].

إِذَن، أَين الحُرّيّة وَالدّيمقرَاطيَة، وَالعَدل وَالإِنْصَاف؟. وَأَين الأَمر بالمَعرُوف وَالنَّهي عَنْ المُنْكَر؟. أَنَّ الآيَة الكَرِيمَة نَزَلت فِي الَّذِين يَقطعُون الطَّرِيق عَلَىٰ النَّاس بالسَّلب، والنَّهب، والقَتْل، وَيُخلّون بالأَمن، وَيَحُولُون بَيْنَ الزّارع وَحَقلَه، وَالعَامِل وَعَملَه، أَمَّا مُعَارضَة الحَاكِم، وَعَدم الإِتّفَاق مَعهُ عَلَىٰ آرائه كُلّها، أَو جُلّها فَلَيْسَت جُرمَاً تُعَاقب عَلَيه الشَّرائع السَّماويَة، وَلاَ الوَضعيَة.. وَقَد رَحبّ أَبُو بَكْر، وَعُمَر، وَغَيرهُمَا كَثِير مِنْ الحُكّام فِي القَدِيم والحَدِيث رَحبّوا بالمُعَارضِين، وَأَفسحُوا لَهُمُ المَجَال حَتّىٰ فِي مَيدَان العَمَل لإِنْتزَاع الحُكْم مِنْهُم، ولَمْ يُوجبُوا قَتْلهُم وَصَلبهُم وَنَفيهم، وَقَطع أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلاف[2].

(١) ٱلْمَائِدَة: ٣٣.

(٢) ذَكر عُلَمَاء السُّنَّة فِي كُتب الفِقْه وَالعَقَائِد هَذِه المَسْأَلَة: «هَل تَجب طَاعَة الحَاكِم الفَاسق الجَائِر أَو لاَ؟».

قَالَ ٱبْن حَنْبل، وَالشَّافعِي، وَمَالك: «يَجْب الصَّبر عِند جَور الحَاكِم». أُنظر، المَذَاهِب الإِسْلاَمِيَّة، الشَّيخ مُحَمَّد أَبُو زُهرَة: ١٥٥ المَطْبَعَة النَّمُوذَجية. أُنظر، مَتن شَرْح العَقِيدة الطَّحَاوِية: ٣٧٩، شَرْح العَقَائِد النَّسفيّة: ١٨٥، مَقَالاَت الإِسلاَمِيين: ٣٢٣، وَأُصول الدِّين للبَزدوي: ١٩٠، مُغني المُحتَاج فِي شَرْح أَلفَاظ المِنهَاج: ٤ / ١٢٣، وَالنَّووي فِي شَرْحَه عَلىٰ صَحِيح مُسلم: ١٢ / ٢٢٩، مآثر الإِنَافَة: ١ / ٦٦.

وَزَعمُوا أَنَّ الخرُوج عَلىٰ الحَاكِم المُسْتَخف بِدِين الله الجَائر عَلىٰ عبَاد الله حَرَام مُسْتَدلِين بِأَنَّ فِي الخرُوج تَفرِيقاً لكَلمَة المُسْلمِين، وَاَسْتبدَال الخَوف بِالأَمن؛ وَبِمَا رَوَاه أَبُو بَكْر عَن الرَّسُول: «سَتكُون فِتَن القَاعد فِيهَا خَير مِنْ المَاشي، والمَاشي فِيهَا خَير مِنْ السَّاعي أَلاَ فَإِذَا نَزلت أَو وَقَعت، فمَن كَان لهُ إبل فَليَلحق بِإبله، وَمَنْ كَان لهُ غَنْم فَليَلحق بِغَنمه، وَمَنْ كَان لِه أَرْض فَليَلحق بِأَرْضه.

فَقَال رَجُل: يَا رَسُول الله مَنْ لَمْ يَكُن لهُ إبل وَلاَ غَنْم وَلاَ أَرْض؟.

قَالَ: يَعمد إِلَىٰ سَيْفَه فَيَدق عَلىٰ حَده بِحَجر».

أُنظر، صَحِيح مُسْلم: ٨/١٦٩، مُسْنَد أَحمَد: ٥/٣٩، سُنن أَبي دَاود: ٢/٣٠٣ ح ٤٢٥٦، السُّنن الكُبرىٰ: ٨/١٩٠، كَنز العُمَّال: ١١/١١٢ ح ٣٠٨٣٠، مُسْتَدرك الحَاكم: ٤/٤٤٠.

وَقَدْ جَاء هَذَا الحَدِيث وَمَا إِلَيه، وتِلْكَ الأَقوَال وَأَمثَالهَا كَمَا يَشَاء الحَاكمُون الَّذِين وجدُوا قَدِيماً وَحَدِيثاً فُقهَاء يَفتُونهُم بمَا يُرِيدُون، وَيَضعُون الأَحَادِيث، وَيُفْسرُون القُرْآن بمَا يَصون مصَالح الظَّالم الغَاشم. وَنَقل أَبُو زُهرَة عَن الصَّحِيحَين البُخَاري أَنَّ رَسُول الله قَالَ: «مَنْ وِلِّي عَلَيه وَالٍ فَرَآه يَأتِي شَيئاً مِنْ مَعْصِية الله فَلْيَكرَه مَا يَأتي مِنْ مَعْصِية وَلاَ يَنزَعَن يَداً مِنْ طَاعَة».

أُنظر، المَذَاهِب الإِسْلاَمِيَّة: ١٥٨.

جَاء عَن الإِمَام الصَّادق عليه السلام: «مَنْ أَرضىٰ سُلطَاناً جَائِراً بِسَخط الله خَرَج مِنْ دِين الله». أُنظر، الكَافي: ٥/٦٣ ح ٢، تُحف العُقُول: ٥٧، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٦/١٥٣ ح ٤.

وَقَالَ الإِمَام البَاقر عليه السلام: «لاَ دِين لمَن دَان بِطَاعة مَنْ عَصىٰ الله». أُنظر، الكَافي: ٥/٣٧٣ ح ٤، المَحَاسن: ١/٥ ح ٩.

وَقَالَ الإِمَام عَليّ عليه السلام: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ». أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الحِكْمَة (١٦٤).

وَأَفْتىٰ فُقهَاء الشِّيعَة بِأَنَّ أَي عَمَل، فِيهِ مَعُونة لظَالم بِجهَة مِنْ الجِهَات فهُو حرَام، وَكَبِيرة مِنْ الكَبَائِر؛ وكَان فِي عَهْد الرَّشِيد رَجُل مِنْ الشِّيعَة يُدعىٰ صَفوَان، وكَانَتْ لهُ جمَال يَكرِيهَا لهَارُون الرَّشِيد حِين يَذهب إِلَىٰ مَكَّة للحَجّ، فَدَخل يَوْماً عَلىٰ الإِمَام مُوسىٰ بن جَعْفَر، فَقَال لهُ: «يَا صَفوَان كلّ شَيء مِنْك حَسَن جَمِيل مَا خَلا شَيئاً وَاحداً.

قَالَ: جُعْلتُ فدَاك أَي شَيء؟.

قَالَ: إِكرَاؤك جِمَالك مِنْ هَارُون.

قَالَ : والله مَا أكرَيته أشراً وَلاَ بَطراً وَلاَ للصَّيد وَلاَ للَّهو ، وَلَكن أكرَيته لطَريق مَكَّة ، وَلاَ أتولاَه بِنَفسي ، وَلَكن أبْعث مَعَهُ غُلمَاني .

فَقَال : يَا صَفوَان أيَقع كرَاؤُك عَلَيهم ؟ .

قَالَ : نَعْم جُعلتُ فدَاك .

قَالَ : أتُحبّ بقَاؤهُم حَتَّىٰ يَخرج كرَاؤُك ؟ .

قَالَ : نَعْم .

قَالَ : فَمَن أحَبّ بقَاءهُم فهُو مِنْهُم ، وَمَنْ كَان مِنْهُم فهُو فِي النَّار . فَذَهب صَفوَان ، وَبَاع جمَاله عَن آخرهَا ، فبلغ ذَلِكَ الرَّشِيد ، فَدعَاه ، وقَالَ لهُ : يَا صَفوَان بَلَغني أنَّك بِعْتَ جمَالك .

قَالَ : نَعْم .

قَالَ : ولِمَ ؟ .

قَالَ : أنَا شَيخ ، وَالغُلمَان لاَ يَفُون بِالأعمَال .

قَالَ : هَيهَات ، هَيهَات . . . أنّي لأعلم مَنْ أشَار عَلَيك بِذَلك ، أشَار عَلَيك مُوسىٰ بن جَعْفَر .

قَالَ : مَالي ، وَلمُوسىٰ بن جَعْفَر ؟ .

قَالَ : دَع عَنْك هَذَا ، وَالله لَولاَ حُسن صُحْبتك لقَتَلتُك » . أُنظر ، وَسَائل الشِّيعَة : ١٢ / ١٣١ ح ١٧ ، بحَار الأنوَار : ٧٢ / ٣٧٦ ح ٣٠ .

وَكَتب المَنْصُور إلَىٰ الإمَام الصَّادق عليه السلام : « لِمَ لاَ تَغْشَانا كَمَا يَغشَانا النَّاس ؟

فَأجَابه الإمَام : لَيْس لنَا مِنْ الدُّنْيَا مَا نخَافُك عَلَيه ، وَلاَ عِندَك مِنْ الآخرة مَا نَرجُوك بهِ ، وَلاَ أنْت فِي نِعْمَة فَنُهنِيك ، وَلاَ فِي نِقْمة فَنُعزِيك .

فَكَتب إلَيه المَنْصُور ثَانِية : تَصحبنَا لتَنصَحنا .

فَأجَابه الإمَام : مَنْ أرَاد الدُّنْيَا لاَ يَنْصحك ، وَمَنْ أرَاد الآخرة لاَ يَصحبك .

فَقَال المَنْصُور : والله لَقَد مَيَّز عِندي منَازل النَّاس مَنْ يُرِيد الدُّنْيَا مِمَّن يُرِيد الآخرَة لاَ الدُّنْيَا » .

أُنظر ، مُسْتَدرك وَسَائل الشِّيعَة : ١٢ / ٣٠٧ ح ١ ، بحَار الأنوَار : ٤٧ / ١٨٤ ح ٢٩ ، كَشف الغُـمَّة : ٢ / ٤٢٧ .

وَأحَاديث الإمَامِيَّة فِي هَذَا البَاب لاَ يَبلغهَا الإحصَاء ، وفِيهَا تَجد السّر لإبتعَاد كبّار العُلماء وَمَراجع الدِّين فِي النَّجف عَن السِّيَاسة وَرجَال الحُكْم ، فَلَقد تَوَارثُوا ذَلِكَ خَلفَاً عَن سَلف عَن الأئِمَّة الأطهَار .

أصْحَاب الذّنوب:

قَالَ الخَوَارج: إِنَّ مُرتَكب الكَبِيرة كَافر يُخَلّد فِي النَّار[١]، وقَالَ الْأَشَاعِرَة[٢]، وَالإِمَاميَّة، بَل هُو مُؤمِن عَاص، وقَالَ المُعْتزلَة هُو فِي مَنْزلَة بَيْنَ العَاصي وَالكَافِر[٣].

⇔ قَاطَع المُخلصُون مِنْ عُلَمَاء الإِمَامِيَّة الحَاكِمِين، وَأَفتُوا بِتَحرِيم العَمَل عِندَهُم، ولَمْ يَسْتَثنُوا إلاّ مَا فِيهِ نَفع للمُؤمِنِين، وَدَفع الحَيف وَالظُّلم عَن المَظلُومِين، ولَمْ يَكْتفُوا بِذَلكَ، بَل أَفتُوا بِأَشيَاء تَتصل مُبَاشرَة بِأَعمَال الحَاكِم، فَلقد أشتَرطوا العَدَالة فِي إِمَام الجمُعَة وَالجماعة، وكَان الحَاكِم ـ فِي الغَالب ـ يَؤم النَّاس فِي الصَّلاَة، وَلاَزم هَذَا الشَّرط أَنَّ صَلاَة المُؤتَمِين بِهِ بَاطِلة لاَ يَتْقَبلها الله، مَع عِلمهُم بِفسق الإِمَام وجَوره، هَذَا إِلَىٰ أَنَّ شَرط العَدَالة يُشعِر بِأَنَّ القِيَادة فِي كلّ شَيء لاَ تَصلح مَع الأَمَانَة والإِخْلاَص. وَأَفتوا أَيضاً بِتَحرِيم الغِنَاء وَأستعمَال آلآت الطَّرب، وَالصَّيد للَّهو، وَمَا إِلَىٰ ذَلِكَ مِمَّا كَان يَتعَاطَاه الحَاكمُون. وَبِهَذا يَتبيَّن أَنَّ مَبدأ التَّشيُّع يُلاَزم الثَّورَة عَلىٰ الفَسَاد والظُّلم، فَلاَ بدَع إِذَا كَان أضطهَاد الشِّيعَة مِنْ الشُّغل الشَّاغل لكلّ حَاكِم جَائر.

(١) أُنظر، فَتْح البَاري: ١/ ٦٠ و: ١٢/ ٥٣، حَاشيَة رَدّ المحتَار: ٤/ ٤٤٩، فَيْض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغير: ١/ ١٠٣، تَفْسير الثّعلبي: ٣/ ٣٨٦، تَفْسِير القُرطُبي: ٥/ ٣٨٦، تَفْسِير الآلُوسي: ٤/ ١٣، تَأرِيخ الفِرقة الزَّيدِيَّة للدُّكتورة فَضِيلة عَبدالأَمِير الشَّامي: ٢١٦، نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم الدّكتُور عَليّ سَامي النَّشار: ٢/ ١٣٠، الإِمَام زَيد بن عَليّ للشَّيخ أَبُو زُهرَة: ١٨٦.

(٢) أُنظر، المَذَاهب وَالفِرق الكَلاَمِيَّة: ١١٨.

(٣) أَنَّ ٱلْمَعْصِيَة لاَ تَستدعِي الْكُفْر، وَالخرُوج عَن دِين ٱلإِسْلاَم، وَالدَّلِيل عَلىٰ ذَلِكَ أَنّ رَسُول الله كَان يُعَامل مُرتكب الْكَبِيرة مُعَامَلَة الْمُسْلِم، ويَجري عَلَيْهِ جَمِيع أَحْكَام الإِسْلاَم... ثُم ذكر الإِمَام أَرْبَعَة أَمْثلَة تَشهد عَلىٰ أَنّ الذّنب وَإِنْ كَبُر لاَ يَخرج الْمُسْلِم بِهِ من دِينه إِلىٰ الْكُفْر وَالإِلحَاد. فَقَال الإِمَام عَليّ عليه السلام فِي الخُطبَة (١٢٧) مِن نَهج البَلاَغَة:

١ ـ (وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله رَجَمَ الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ، ثُمَّ صَلَّىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ وَرَّثَهُ أَهْلَهُ) آتّفق الْمُسْلِمُون عَلىٰ أَنّ المُتزُوج الَّذي يَملك فَرجاً يَغدو عَلَيْهِ ويَرُوح مَتىٰ شَاء ثُمّ زنَا ـ يُقام عَلَيْهِ الرَّجم، ولَكِنَّهُ لاَ يَخرج ذَلِكَ عَن ٱلإِسْلاَم، وَقَد صَلَّىٰ عَلَيْهِ النَّبِيّ، وَوَرَّثه مِن قَرِيبه الْمُسْلِم، وهَدي النَّبِيّ صلى الله عليه وآله ⇔

⇔ هو الحجّة، والدَّلِيل. وكُلنا يَعْلَم أَنَّ الزِّنَا مِن الكبَائِر.

٢ ـ (وَقَتَلَ الْقَاتِلَ وَوَرَّثَ مِيرَاثَهُ أَهْلَهُ). وأيضاً ثبت عَن رَسُول الله ﷺ أنّه حَكم بِقَتل مَن قَتل مُؤمِناً مُتعمداً، وقَسّم مِيرَاثه بَيْنَ أَقربَائه ٱلْمُسْلِمِين، الْقَتْل مِن أَكبَر الكبَائِر، وَلَو كَان مُستوجبَاً للكُفْر لمَا وَرَّث الْمُسْلِم شَيْئَاً مِن تَركَة القَاتل، لأنّ الْمُسْلِم لاَ يَرث الْكَافِر عِند ٱلْمَذَاهِب الأَرْبَعَة، وَلاَ عِند الْخَوَارِج ـ كمَا يَظهر مِن رَدّ الإِمَام، وَنَقضَة عَلَيْهِمْ ـ وإِنْ كَان الْمُسْلِم يَرث مِن الْكَافِر «عِند سَعيد بن المُسيب، ومَسرُوق، وَعَبدالله بن مَعقل، والشِّعبِي، والنَّخَعِيّ، ومُعمّر، وَرُوي ذَلِكَ عَن عُمَرَ، وَمعَاذ».
أُنظر، المُغنِي لاِبْن قُدَامَة: ٦/ ١٦٦، كتَاب الْفَرَائِض، اللُّبَاب: ٣/ ٣٢٤، أَسْهل المَدَارك: ٣/ ٢٨٨، الأُمّ: ٤/ ٧٣، المَبسُوط للسّرخسي: ٣٠/ ٣٠، المُوطّأ: ٢/ ٨٦٨، بدَايَة الُمجْتَهِد: ٢/ ٣٥٤، أَسْهل المَدَارك: ٣/ ٢٨٨، المَجمُوع: ١٦/ ٦١، الوَجِيز: ١/ ٢٦٧، مُغْني المُحتَاج: ٣/ ٢٥، السِّرَاج الوهّاج: ٣٢٩، الشّرح الْكَبِير: ٧/ ٢١٩، حاشيَة ردّ المحتَار: ٦/ ٧٦٧، نَيْل الأَوطَار: ٦/ ١٩٥، الفتَاوىٰ الهنديّة: ٦/ ٤٥٤، البَحْر الزَّخَّار: ٦/ ٣٦٧.

وأُنظر، تَرجمَة هَؤُلاَء فِي: طَبقَات اَبن سَعَد: ٥/ ١١٩، المَعَارف: ٢٤٨، تَذكرَة الحفّاظ: ١/ ٥١، سِير أَعْلاَم النُّبلاء: ٤/ ٢١٧/ ٨٨، تَأرِيخ الإِسْلاَم: ٤/ ٤، تَهذِيب التَّهذِيب: ٤/ ٧٤، البدَايَة والنِّهايَة: ٩/ ٩٩، طَبقَات الحفّاظ: ١٧، النّجوم الزّاهرة: ١/ ٢٢٨، شَذرَات الذَّهب: ١/ ١٠٢.

٣ و ٤ ـ (وَقَطَعَ السَّارِقَ، وَجَلَدَ الزَّانِيَ غَيْرَ الْمُحْصَنِ، ثُمَّ قَسَمَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْفَيْءِ، وَنَكَحَا الْمُسْلِمَاتِ). وَأيضاً ثبت أَنّ رَسُول الله قَطَعَ يَد السَّارِق، وجَلَدَ الزَّانِيَ غَيْرَ المُتزوج بالشُّرُوط المَذكورَة فِي كُتب الفِقْه، ثُم أَجرىٰ عَلَيْهِمَا حُكم الإِسْلاَم مِن المُناكحَة، والمِيرات، ومُشَاركَة ٱلْمُسْلِمِين فِي الْخَرَاج، والْغَنِيمَة، والصَّلاَة عَلىٰ الجَنَازَة، والدَّفن فِي مقَابر ٱلْمُسْلِمِين، ومَعْنَىٰ هَذَا أَنّ الذَّنب يُوجب الفُسق دُونَ الْكُفْر (فَأَخَذَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذُنُوبِهِمْ) وَهِي الزِّنَا، وَقَتل العَمد، والسَّرقَة فِي غَيْر سَنَة المجَاعة (وَأَقَامَ حَقَّ اللهِ فِيهِمْ)، وهُو حَدّ الْقَتْل عَلىٰ القَاتل عَمداً، وَالرَّجم عَلىٰ الزَّانِي الُمحْصَنِ، والجَلد عَلىٰ غَيْرَ الُمحْصَنِ، وَالقَطع عَلىٰ السَّارِق (وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ سَهْمَهُمْ مِنَ الإِسْلاَمِ، وَلَمْ يُخْرِجْ أَسْمَاءَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ) بَل أَبقاهُم عَلىٰ دِين الإِسْلاَم، وَأعطَاهُم كُلّ مَا لِلمُسْلِمِين مِن حَقّ (ثُمَّ أَنْتُمْ شِرَارُ النَّاسِ، وَمَنْ رَمَىٰ بِهِ الشَّيْطَانُ مَرَامِيَهُ) يُشِير إِلىٰ أَنّ الْخَوَارِج مِن الَّذِين يَصدق عَلَيْهِمْ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَأَنسَـٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَـٰنِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَـٰنِ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾. ٱلْمجَادِلَة: ١٩.

⇔

وَأَحْدَث الوَهَابيَة قَولاً رَابعاً، وهُو أَنَّ مَنْ قَالَ: لاَ إِله إِلاَّ الله لاَ يَخلُو أَنْ يَكُون وَاحداً مِنْ اَثْنَين، إِمَّا أَنْ يَقُولهَا دُون أَنْ يُشْرك بالله شَيْئَاً، أَي لاَ يَزُور قَبْراً، وَلاَ يَبْنِيه، وَلاَ يُصَلِّي عِنْدَه لله، وَلاَ يَنْذُر لَهُ، وَلاَ يَمسّه، وَلاَ يَتَمسّح بِهِ، وَلاَ يَطُوف حَولَه، وَإِمَّا أَنْ يَقُولهَا، ويَفْعَل شَيْئَاً مِنْ ذَلِكَ، والأَوّل لاَ يُسأَل عَنْ شَيء، وَلاَ يُحَاسب عَلَىٰ شَيء، وَإِنْ أَتىٰ بِملِيء الأَرْض ذنُوباً... جَاء فِي فَتْح المَجِيد: «أَنَّ التَّوْحِيد الخَالص الَّذي لاَ يَشُوبه شِرْك لاَ يَبْقىٰ مَعهُ ذَنْب، لأَنَّه يَتَضمن مَحبّة الله وَإِجلاَلَه وَتَعظِيمه، وَخَوفه وَرجَاءه وَحدَه مَا يُوجِب غَسْل الذّنُوب، وَلَو كَانَت قُراب الأَرْض، النَّجَاسة عَارضَة، وَالدَّافع لهَا قَوّي»[1]. وهَذَا شَبِيه بمَا نُسبَ إِلَىٰ البَكْدَاشيَة مِنْ أَنَّ حُبّ عَليّ حَسَنَة لاَ تَضرّ مَعْهَا سَيئَة[2].. والقُرْءَان الكَرِيم يُكَذبهُما مَعَاً: ﴿فَمَن يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ وَمَن يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا

⇔ مَن تَتَبّع كُتب التَّارِيخ وعِلم الكلاَم ـ يَجد أنّ كَلمَة مُؤمن مَرّت بأطوَار عَدِيدة.. كَانَتْ تُطلق فِي صَدر الإِسْلاَم عَلىٰ كلّ مُسْلِم، وبصُورة خَاصَّة فِي قِبَال الْمُنَافِق، وَلاَ يَرىٰ الْخَوَارِج فَرقاً بَيْنَ الإِسْلاَم، والإِيمَان حَيْث قَالُوا: مَن اَرتَكب ذَنبَاً صَغِيراً كَان أَمْ كَبِيراً فهُو كَافر، لاَ يُعد مُسلماً وَلاَ مُؤمناً، وَقَالَ الْمُعْتَزلَة: مُرتكب الْكَبِيرة لَيْس بمُؤمن، وإِنْ كَان مُسلماً مُخلّداً فِي النّار!.

أُنظر، المُنيَّة وَالأَمل فِي شَرْح المِلل وَالنِّحل، أَحْمَد بن يَحيَىٰ بن المُرْتَضىٰ: ١٤٢، وَفَضل الأعتزَال وَطَبقات المُعْتَزِلَة: ٢٣٩، عِدَّة الأَكيَاس المُنْتزع مِن شفَاء صُدُور اَلنَّاس فِي شَرْح مَعَاني الأَسَاس، الشَّرفِي: ٥٤٦، وَمَخْطُوط.

(١) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد: ٥٤. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٢ / ١٤٣ ح ٢٧٢٥، المَنَاقب للخوَارزمي: ٧٥ ح ٥٦، يَنَابِيع المَودّة: ١ / ٣٧٥ ح ٦ و: ٢ / ٧٦ ح ٥٤ وص: ٢٩٢ ح ٨٤١، مَودّة القُربىٰ: ٦٤ طَبْعَة لاَهُور، المَحَاسن المُجْتَمعَة: ١٦٠ (مَخطُوط)، كتَاب آل مُحَمّد لحسَام الدِّين المَردي الحَنَفي: ٢٢٨ (نُسخَة مُصورَة حَصَلتُ عَلَيهَا مِن مَكتبَة القَاهرَة، تَوضِيح الدَّلاَئِل لشَهاب الدِّين الشَّافعي: ١٨٦ (مَخُوط) مَكْتبَة المِلي بفَارس: ١٨٦.

يَرَهُۥ﴾[١].

أَمَّا الثَّاني، وهُو الَّذي يَزُور القُبُور فَهُو مُشْرِك كَافِر، لاَ يُقْبَل مِنْهُ عَملَ وَلاَ صَلاَة وَلاَ صَوم، وَلاَ عَملَ الحَسنَات وَالمَبرّات.. ولَيْسَ مِنْ شَكٌ أَنَّهُم يُرِيدُون بالمُوحد الأَوَّل الوَهَابيَة أَنْفسهم، وبالثَاني جَمِيع المُسْلِمِين بدُون ٱسْتثنَاء، وَالدَّلِيل مَا نَقلنَاه عَنْ كُتبهِم فِيمَا سَبَق، وَنَذكُر هُنَا للتَّأكِيد مَا قَالَهُ صَاحِب فَتْح المَجِيد: «كمَا هُو الوَاقع فِي هَذِه الأُمّة ـ أَي أُمّة مُحَمَّد وَالوَاقع مِنْهُم هُو العُصيَان ـ وهَذَا هُو الشِّرك الأَكْبَر المُنَافِي للتَّوحِيد ـ إِلَىٰ أَنَّ قَالَ فَأَثْبتُوا مَا نَفَتهُ كَلمَة التَّوْحِيد، وَتَركُوا مَا أَثْبَتته مِنْ التَّوْحِيد»[٢].

وَفِي هَذَا القَوْل، وهَذِه العَقِيدَة يَكْمُن سِرّ الإِهْمَال وَالتَّأخـر فِـي السّـعُوديَة، وَتَسلط الحُكّام بدُون شُورىٰ وَٱنْتخَاب، وَعَدَم شعُورهم بالمَسؤوليَة، وَٱكْتنَازهُم مُقدّرات الشَّعب فِي البنُوك وَالمَصَارف، إِلَىٰ جَانب البُؤس، وَالمَرض، وَالجَهْل، كُلّ ذَلِكَ لاَ بَأس بِهِ، لأَنَّ أُمرَاء الوَهَابيَة وَشيُوخهم يُوحدُون الله تَوحِيداً «لاَ يَبْقىٰ مَعهُ ذَنْب، وَلَو كَان قُرَاب الأَرْض»[٣].

وَبالتَالي، فَإِنّي أَحْسب أَنَّ التَّأرِيخ لَمْ يَعْرف، ولَنْ يَـعْرف فِـئَة فِـي القَسّـوَة وَالجَفوَة، والتَّعَصب وَالجمُود كالوَهَابيَة، وَلاَ أَحداً مِـثْلهم يَـهتَم بـالقُشُور، دُون اللُّباب، وَأُقَدّم لَكَ مَثْلاً وَاحداً وَأَخيراً يُفَسّر وَيُوضّح جَمِيع مَا نَقَلتهُ عَنْهُم، وَيُعطي صُورَة وَاضحَة وَدَقِيقَة لجمُودهم فِي الفَهْم والتَّفْكِير، وَبُعْدهم عَنْ رُوح الإِسْلاَم

(١) ٱلزَّلْزَلَة: ٧ ـ ٨.

(٢) أُنظر، فَتْح المَجيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد: ١٠١. (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر، فَتْح المَجيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد: ٥٤. (مِنْهُ ﷺ).

وَحَقِيقَته، وهَذَا هُو المِثَال: يَجُوز للإِنْسَان أَنْ يَقْتَني المِئَات وَالأُلُوف مِنْ العَبِيد وَالإِمَاء، ولَكن لاَ يَجُوز لَهُ أَنْ يَقُول وَيَتَلفظ بلسَانه: هَذَا عَبْدي، وهَذِه أَمَتي، لأَنَّ ذَلِكَ يَتنَافىٰ مَعَ التَّوْحِيد الخَالص الَّذي لاَ تَضرّ مَعهُ الذّنُوب وَلَو كَانَت مِثْل زَبد البَحْر، أَمَّا الإِسْتعبَاد فِعْلاً، والعَمَل بمَدلُول اللَّفظ فجَائِز، ولَيْسَ شِركَاً كالتَّلفظ وَالتَّفوّه[1].

أَنَّ العَارِفِين بالله يَعْلمُون حَقّ العِلْم أَنَّ أَفْضَل العِبَادَات وَالطَّاعَات هُو العَمَل لخَيْر الإِنْسَان تَقَرُبَاً إِلَيه تَعَالىٰ، دُون أَنْ يَبْتَغي العَامِل مِنْ غَيْرِه جَلّ وَعزّ جَزَاء وَلاَ شُكورَاً، وَأَلف تَحيَة عَلىٰ الإِمَام مُوسَىٰ الكَاظِم بن الأَمَام جَعْفَر الصَّادِق عليهما السلام الَّذي قَالَ: «أَنَّ لله عَرشَاً لاَ يَسْكن تَحت ظلّه إِلاَّ مَنْ آسدىٰ لأَخِيه مَعرُوفاً، أَوْ نَفَّس عَنْهُ كُربَة، أَوْ قَضىٰ لَهُ حَاجة»[2].

(١) أُنظر، رسَالَة التَّوْحِيد، وَرسَالَة هَذِه أَرْبَع قَوَاعد، وَرسَالَة كَشْف الشُّبهَات لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب، وفَتْح المَجِيد لحَفِيدَه، وَتَطهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلْحَاد للصَّنعَاني وهُو مِنْ أَصَحّ الكُتُب وأَوثَقها عِنْدَ الوَهَابيّة، وَغير هَذِه الرَّسَائِل وَالمُؤلفَات مِنْ كُتُبهِم المُعْتَبرة. (مِنْهُ رحمه الله).

(٢) أُنظر، المُعْجَم الأَوسَط: ٢ / ٨٦، مُسْتَدرك الوَسَائل: ١٢ / ٣٩٨ ح ١٤، بحَار الأَنوَار: ٤٨ / ١٧٤ ح ١٦.

التَّوْحِيد والعِبَادَة

مَنْ هُو صَاحِب الرِّسَالَة:

لاَ يَكُون الإِنْسَان صَاحِب رِسَالَة إلاَّ إذَا كَان لَهُ هَدَف وَاضح عَام لاَ يَبْتَغي مِنْ وَرَائه مَنْفَعة شَخصيَّة، بَل يُؤمِن بِهِ وَيُدِين، كَمَبدَأ وعَقِيدَة، ويَعْمَل لَهُ، وَيُضَحي فِي سَبِيلَه بكُلّ عَزِيز، حَتّىٰ بالرُّوح وَالمَال، وَلاَ يَتنَازل عَنْهُ مَهْمَا كَان الثَّمن، بحَيْث يَكُون هُو الغَايَة، وكُلّ مَا عَدَاه وَسِيلَة لَهُ، وأَنْ تكُون الخُطّة إِلَىٰ تَنْفِيذَه مَعْلُومَة وَمُحَدّدة بكُلّ دقّة.

فَإِذَا لَمْ يَكُن لَهُ هَدَف وَاضح، أَو كَان، ولَكن أَرَاد بِهِ نَفْسَه، أَو لَمْ يرد إلاَّ الخَيْر، وَلَكنّه جَهْل الوَسِيلَة إِلَيه، أَو عَرَفها، ولَكنّه لَمْ يَعْمَل، بَل اَعْتَمد عَلَىٰ الصِّدفَة وَالقَدَر، إِذَا كَان شَيء مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ ادّعَاها مُدع فَهُو كَاذب، أَمَّا عَظمَة الشَّخصيَّة وَقُوتها وَصلاَبتهَا الَّتي يَجْب أَنْ يَتَمتّع بهَا صَاحِب الرّسَالَة فَأَمر يَعُود إِلَىٰ تَنْفِيذ الرّسَالَة، لاَ إِلَىٰ مَفهُومهَا وَحَقِيقتهَا.

رِسَالاَت خَاصّة:

وَقَد وجدَ بكُل عَصْر وَاحد أَو أَكْثَر تَوَافَرت فِيهِ الشُّرُوط الَّتي أَشرنَا إِلَيهَا، وَيُعَد بجَدَارة أَنَّه صَاحِب رِسَالَة، وَلَكن الرّسَالاَت الَّتي عَرفنَاهَا كُلّها، أَو جُلّها تَنْحصر فِي نطَاق خَاصّ، وَتَتّجه إِلَىٰ جِهَة وَاحدَة لاَ تَتعدَاها، وَتَستَهدف فِئَة دُون فِئَة، أَو

أُمّة دُون أُمّة، وَأصحَابها تَمَاماً كَالفَلاَسفَة، والعُلمَاء المُكْتَشفِين الَّذِين ٱختَصّ كُلّ وَاحد بالكَشْف عَنْ نَظريَة تُنْسَب إلَيه. وإلَيكَ عَدَداً مِنْ أَصْحَاب هَذِه الرّسَالاَت:

فَمُصَدّق صَاحِب رِسَالَة مَا فِي ذَلِكَ رَيب، ولَكن رِسَالَته ٱتّجهَت إلَىٰ تَأمِيم النَّفط الْإيرَاني، وَشعَارها نَفْط إيرَان للْإيرَانيِّين، وَالخُطّة الَّتي رَسَمها للتَّأمِيم هِي تَولِيه الحُكْم، وَبرنَادشُو صَاحِب رِسَالَة، وَتَنْحَصر رسَالَته فِي العَمَل لتَحسِين المَسْرَح الْإنْجلِيزي، وَالخُرُوج بِهِ مِنْ اللَّهو وَالتَّسليَة إلَىٰ مَدْرسَة الحَيَاة عَنْ طَرِيق التَّألِيف، وَوضع القُصّص الَّتي تُعبّر عَنْ شعُور النَّاس وَحيَاتهم وَرَغبَاتهم، وبَرتراند رَاسل الْإنْجلِيزي الفَيلسُوف المُعَاصر عَملَ للسّلم عَنْ طَرِيق الكِتَابَة، وَالخطَابَة، وَالتَّظاهرَات، وَغَاندي نَاضل لتَحرِير الهنُود بَعْدم التّعَاون مَعَ الْإنْجلِيز، وَدَاينَلد دَولشي الْأَدِيب الْإيطَالي دَعَا إلَىٰ بنَاء سَدّ جَاتو، وَأَضرَب عَنْ الطّعَام، إلَىٰ أنْ قَرّرت الحكُومَة الْإيطَاليَة إنْشَاءه وَبنَاءه، وَلَو مَضينَا فِي سَرد الْأَسمَاء لمَلأنَا صَفحَات وصَفحَات.

الرّسَالَة الشّامِلَة:

لَمْ تَسْتَهدف رِسَالة مُحَمَّدﷺ عَشِيرَة قُرَيْش دُون غَيرهم وَلاَ قَومَه العَرَب وَحْدَهم، وَلاَ الشَّرق فَقَط، بَل ٱسْتَهدَفت البَشريّة بكَامِلهَا عَربهَا وَعَجمها فِي كُلّ زَمَان ومَكَان، كَمَا أَنَّهَا لَمْ تَقْف عِنْدَ الحَيَاة الرُّوحيَّة وَحدُودهَا، أَو المَادّية وَقيُودها، أَو عِنْدَ جِهَة، أَو جهَات مُعَينَة، مِنْهُما، بَل هِي شَاملَة كَاملَة، تَمتَد إلَىٰ جَمِيع الجِهَات بشَتىٰ أَنوَاعهَا وَأَلوانهَا فِي حَيَاتنَا هَذِه، وفِي الحَيَاة الثَّانيَة، بَل تَصَدّت إلَىٰ تَحدِيد الكَون فِي بدَايَته وَنهَايَته.. وأَنَّ هَذَا الشّمُول برِسَالَة مُحَمَّد يَستَتّبع بطَبِيعَته أَمرَين يَترتبَان عَلَيه قَهْرَاً:

الْأَوَّل: أَنَّ مُحَمَّداً رَسُول مِنْ عِنْدَ الله، إِذْ يَسْتَحِيل عَلَىٰ بَشَر أَنْ يَقُوم بِهَذِه المُهِمّة، أَو يَجرَأ عَلَىٰ ٱدّعَائها، وَالتَّعرض لهَا مِنْ تِلقَائه، وَإِنْ بَلَغ مِنْ العِلْم مَا بَلَغ، فَضلاً عَنْ كَونه أُمياً لاَ يَقرَأ وَلاَ يَكْتُب، وإِنْ جَازَف وَخَاطر وَٱدّعىٰ مِثْل ذَلِك فَمُحَال أَنْ يُكْتَب لَهُ النَّجَاح، وَيَترك أَثَراً مَحمُوداً.. أَنَّ هَذِه المُهمّة أَو هَذِه الرِّسَالَة الشَّاملَة الكَامِلَة لاَ تَكُون ولَنْ تَكُون إِلاَّ مِمّن أَحَاط بكُلّ شَيء عِلماً، وَمحَال أَنْ تَحيَا إِلاَّ إِذا كَان وَرَاءها مُدَبر قَدِير، وَعنَايَة إِله خَبِير، لذَا ٱسنَد مُحَمّد رسَالَته إِلَىٰ خَالق كُلّ شَيء، عَلِيم بكُلّ شَيء، لاَ إِلَىٰ شَخصِيته وَعَقله وَعَبقريَته، وَأَعلَن لمَن كَان ويَكُون أَنَّه بَشَر يَخْضَع لمَا تَخْضَع لَهُ النَّاس، ويَفْعَل كَمَا يَفْعلُون، وأَنَّه لاَ يَملُك لنَفْسه نَفعَاً وَلاَ ضُرّاً، سِوىٰ أَنَّه رسُول يُوحىٰ إِلَيه، وأَنَّه لاَ يَستَطِيع الاتّصَال بالله إِلاَّ أَنْ يَشَاء الله.

الْأَمر الثَّاني: الَّذي يَدل عَلَيه شمُول هَذِه الرِّسَالَة هُو أَنَّ مُحَمَّداً خَاتَم النَّبيِّين وَالمُرسَلِين، حَيْث لَمْ يَبْق لمَن بَعْده شَيء يَحتَاج إِلَىٰ بَيَان فِي جِهَة لحَيَاتنَا هَذِه، أَو للحَيَاة الثَّانيَة، أَي أَنَّ التَّجربَة الدِّينيَّة للإِنْسَان ٱنْتَهت بكتَاب الله الَّذي فِيهِ تبيَان كُلّ شَيء جُملَة أَو تَفْصِيلاً وَبالشَّرِيعَة السَّمحَة الَّتي كَشَفت عَنْ أَوَامر الله وَأَحكَامه، وَسُنَنه فِي خَلقه، وكَانَت الشَّرِيعَة الأَبَدية الخَالدَة يَبلغهَا السَّابق اللاَّحق بدُون حَاجَة إِلَىٰ رَسُول جَدِيد.

وإِذا كَان كُلّ حُكْم نَطَق بِهِ مُحَمَّد ﷺ، وكُلّ بَيَان يَتّصل برِسَالَته وَرَاءه حَقِيقَة عُليَا أَوحَت بِهِ إِلَيه وَجَبت - والحَال هَذِه - مَعْرِفَة تِلْكَ الحَقِيقَة، وَالإِيمَان بهَا، وَالإِذعَان لهَا، وَقَد حَدّد الله سُبْحَانَهُ عَلَىٰ لسَان نَبيّه الطَّرِيق إِلَىٰ مَعْرفَته بالتَّفكِير وَالنَّظَر، وَحَدّد الإِيْمَان بِهِ بكَلمَة التَّوْحِيد، وَحَدّد الإِذْعَان لَهُ بعِبَادَته وَطَاعَته فِيمَا أَمرَ وَنَهىٰ.

طَرِيق المَعْرِفَة:

لَقَد أَرَاد الله سُبْحَانَهُ أَنْ يُعرف بالوَسَائل البَشرِيَة المَأْلُوفة ، وهِي التَّفْكِير وَالنَّظَر فِي خَلق السَّموَات والأَرْض ، وَمَا فِيْهِمَا مِنْ عَجَائِب وَأَسرَار : ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[1] ؛ وَقَوله تَعَالَىٰ : ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[2] .

أَنَّ الله جَلّ وَعَلا يَضع آيَاته أَمَام عَبْدَه ، ويَقُول لَهُ : أُنظر ، وَتَأَمّل ، تَمَامَاً كَمَا تَعرض مَا لَدَيك مِنْ الأَدلة عَلَىٰ مَنْ جَادلَكَ فِيمَا تَعْتَقد وَتَدِين .. وَلاَ شَىء أَدل عَلَىٰ ذَلِكَ مِنْ هَذَا التَّفَضّل وَالتّلطّف فِي أُسلُوب هَذِه الآيَة الكَرِيمَة الَّتِي خَاطَب بهَا مُنْكري البَعْث وَالنَّشر ، قَالَ عزّ مَنْ قَائِل : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ﴾[3] .

وإِذَا لَمْ يَفرض الله دِيْنه عَلَىٰ النَّاس فَرضَاً ، فَكَيف سَاغ للوَهَابيَة أَنْ تَقُول : « يَجْب دُعاؤهم إِلَىٰ التَّوْحِيد ، فَمن أَقَرّ سَلِمَ ، وإِلاَّ فَهُو مُبَاح الدَّم وَالمَال وَالذُّريّة »[4] .

وَبَعْد ، فَمَن هُو الضَّال المُبدع فِي الدِّين الوَهَابيَة الَّذِين أَتُوا بهَذِه المُحدثَات ، أَو أُمّة مُحَمَّد ؟ ؟ .

---

(١) ٱلْجَاثِيَة : ٣.

(٢) يُونُس : ٥.

(٣) ٱلحَجّ : ٥.

(٤) أُنظر ، تَطْهِير الإِعْتقَاد مِنْ أَدْرَان الإِلحَاد : ٣٥ و ٣٦. (مِنْه ﷺ).

التَّوْحِيد:

وَبَيَّنَ الله عَلَىٰ لسَان نَبيّه حَقِيقَة تَوحِيدَه وَتَنزِيهه عَنْ الْأَضدَاد وَالْأَشبَاه وَالْأَنْدَاد، بَيّنهَا فِي أَبسَط مَعْنَىٰ، وَأَوضَح مَبْنَىٰ يَستَوي فِي فَهْمه العَالِم وَالجَاهل، وَالكَبِير والصَّغِير، وهُو كَلمَة لاَ إِله إِلَّا الله، مَعَ الْإِيْمَان بهَا، أَي نُطَق بالِلّسَان، وَتَصدِيق بالجنَان، وَكَفىٰ[1] ... وَلَو كَانَت حَقِيقَة التَّوْحِيد غَيْر هَذِه البَسَاطَة الَّتي لاَ فَلسَلفَة فِيهَا، وَلاَ صنَاعَة، وَلاَ أَقيسَة لمَا قَبْل النَّبيّ الْإِسْلاَم مِنْ العَجَائِز، وَرُعَاة الْإِبل فِي الصَّحرَاء، وكَان عَلَيه قَبْل كُلّ شَيء أَنْ يُهيىء النَّاس بالعِلم وَالدّرَاسَة لتَفهم الْإِسْلاَم، ثُمَّ يَعْرضَه عَلَيهم، أَو يَأمرهُم بالتَّعلم، حَتّىٰ يَبلغُوا دَرجَة الْإِجْتهَاد، وَيَستَطيعُوا ٱسْتنبَاط التَّوْحِيد مِنْ كَلمَة لاَ إِله إِلَّا الله، تَمَامَاً كَمَا هُو الحَال بالقِيَاس إِلَىٰ ٱسْتخرَاج الْأَحْكَام الفَرعيَة الشَّرعيَة مِنْ أَدلّتها التَّفصِيليَة، مَعَ العِلْم بأَنّه لاَ شَيء مِنْ ذَلِكَ، وهَذَا دَلِيل قَاطع عَلَىٰ فَسَاد مَا قالَهُ الوَهَابيَة مِنْ أَنَّ كَلمَة الشّهَادَة لاَ تَنْفَع، والْإِيْمَان بهَا لاَ يُجْدي بدُون قيُودهَا الكِبَار الثِّقال الَّتي لاَ يَفْهمهَا إِلاَّ الخُلّص[2].

---

(١) طِبقَاً للحَدِيث المَروي: «الْإِيمَانُ مَعْرِفَة بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ». أُنظر، نَهْج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْحِكْمَة (٢٢٦)، مُسْنَد زَيد: ٤٤٣، كَنز العُمّال: ١/ ٢٧٤ ح ١٣٦٢، فَيض القَدِير شَرح الجَامِع الْصَّغِير: ٣/ ٢٤٠ ح ٣٠٩٥، صَحِيح ٱبن حبّان: ١/ ٤٤٢.

العَمْل أَثَر للإِيمَان، وَمُسَبب عَنْهُ، فَإِطلاَق العَمْل عَلَيه فِيهِ ضَرب مِنْ التَّجوز، وَلَستُ أَتَصور بحَال أَنَّ مَنْ لاَ يَعْمل يَكُون مُؤمنَاً، وإِنْ خُيّل إِلَيهِ، وإِلَىٰ الفُقهَاء بِأَنّه مُؤمِن مُتهَاون. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) المُسْلِم مَنْ صَدَّق مُقْتَنعَاً بِكُلّ مَا ٱعْتَبرهُ الْإِسْلاَم مِنَ الْأُصُول وَالفُرُوع، وَالْأُصُول ثَلاَثَة: التَّوحِيد، وَالنُّبوَّة، وَالمعَاد، فَمَن شَك فِي أَصل مِنْهَا، أَو ذَهَل عَنْهُ قَاصرَاً، أَو مُقصرَاً فَلَيس بمُسْلِم، وَمَن آمَن بهَا جَمِيعَاً جَازمَاً فَهُو مُسْلِم، سوَاء أَكَان إِيمَانه عَنْ نَظَر، وَإِجْتهَاد، أَم عَنْ ٱلتَّقْلِيْد، وَالعَدوىٰ، عَلَىٰ شَرِيطَة
⇔

وَبَديهَة أَنَّ الأُصول الإِسْلاَميَّة تَرتَكز عَلَىٰ الفِطرَة النَّقيَة الصَّافيَة الضَّرُوريّة الَّتي تَشْتَرك فِي مَعْرفتهَا البَشريَة عَلَىٰ السَّواء.. وبهَذَا يَتَبيَّن أَنَّ كُلّ مَا أَضَافَه الوَهَابيَة إِلَىٰ مَعْنَىٰ التَّوْحيد، وَمَلأوا بِهِ الكُتُب وَالطّوامِير إنّما هُو بِدعَة وَضَلالَة، وَأَنَّ البِدع الَّتي نَعتُوا بهَا أُمّة مُحَمَّد هُم بهَا أَولىٰ، وهِي بِهْم أَلصَق وَأَليَق[1].

العبَادَة:

أَمّا عِبَادَة الله سُبْحَانَهُ فَقَد حُدّدت عَلىٰ لسَان نَبيّه الأَكرَم تَحديداً يَسْتَحيل تَفْسِيرَه تَفْسِيراً صَحِيحَاً بغير الوَحي، حَيْث بَلَغ مِنْ الضَّبط وَالدّقة مَبْلغاً لاَ يَصل

⇐ أَنْ يَكُون وَفْق الحَقّ، والوَاقِع. أُنظر، حَقّ اليَقِين للسَّيد عَبدالله شُبَّر: ١ / ٧٣.

وَمَذْهَب أَهْل البَيْت تَبلوَر وَاتّخذ صُورَته وَاضحَة جَليَّة، وَثبَتت أَركَانه، وَدعَائمه فِي عَهْد الإِمَام الصَّادق، وأَصْبَح للشِّيعَة فِقْههُم المُسْتَقل، وَعلمَاؤهُم، وَرُوَاتهُم المَعرُوفُون، وآرَاؤهُم الخَاصَّة بالتَّوحِيد، والعَدْل، وَعِصمَة الأَنْبِيَاء، وَشفَاعتهُم، وَبالجَبر وَالإختيَار، وَمَا إِلَىٰ ذَلِكَ. وَتَميَّز مَذْهَب التَّشيُّع عَنْ بَقيَّة المَذَاهِب تَميزاً تَاماً كمَا تَميَّز مَذْهَب المُعْتَزلَة عَنْ مَذْهَب الأَشَاعرَة. أَمَّا أَقوَال بَقيَّة الأَئِمّة الأَطْهَار مُنْذ الإِمَام الكَاظم إِلَىٰ نهَايَة الغَيبَة الصُّغرىٰ فَهي إِمّا تَأكِيد لأَقوَال الصَّادق، وَإِمّا مُتَممة لبَعْض أُصُول المَذْهَب أَو فرُوعَه، أَمَّا رِجَالاَت الشِّيعَة فِي عَهْد الإِمَام الصَّادق وَبَعده فكَان هَمّهُم وَاهتمَامهُم حِفظ تَعَاليمه، وَتَدوينهَا والدِّفَاع عَنْهَا.

(١) وَيَكفي مِنْ التَّوحِيد الإِيمَان بوحدَة الله تَعَالىٰ، وَقُدْرَته، وَعِلْمه، وَحِكْمَته، وَلاَ تَجب مَعْرفَة صِفَاته الثُّبُوتِيَة، وَالسَّلبيَّة بِالتَّفصِيل، وَلاَ أَنَّها عَين ذَاتَه أَو غَيرهَا، وَيَكْفي مِنْ النُّبوَّة الإِيمَان بأَنَّ مُحَمَّداً ٩، رَسُول مِنْ الله صَادق فِيمَا أَخبَر بِهِ، مَعصُوم فِي تَبلِيغ الأَحْكَام، فإِنَّ الرَّسُول قَد يُخبر عَنْ الشَّيء بصِفَته الدِّينِيَّة المَحضّة أَي كَونَه رَسُولاً مُبَلغاً عَنْ الله تَعَالىٰ، وَقَدْ يُخبر عَنْهُ بِصفَته الشَّخْصِيَة، أَي كَونَه إِنْسَاناً مِنْ البَشر، فَمَا كَان مِنْ النَّوع الأَوَّل يَجب التَّعبُد بِهِ، وَمَا كَان مِنْ النَّوع الثَّانِي فَلاَ يَجب.

أُنظر، التَّوحِيد: ٨٠ – ٨١، وَثمَّة بُرهَان مُمَاثل فِي كتَاب «اللُّمع» للأَشعَري: ٧ / ٧، أَوَائِل المَقَالاَت: ١٠٧.

إِلَيه عَقْل نَافذ ، وَلاَ فِكْر ثَاقب ، وَلاَ مِثَالي وَلاَ وَاقعي [١] . وَتَعَال مَعي ، وَقِف وَتَأَمّل وَفكّر طَوِيلاً فِي هَذَا الرَّسم العَجِيب ، فَهَل تَجْد لَهُ تَفْسِيرَاً بغَير قُدرَة عَظِيمَة وَرَاء هَذَا الكَون ، لاَ تَشْبَهه فِي شَيء ، وَلاَ يَشْبهها فِي شَيء ، فَلَقد ٱختطّت هَذِه القُدرَة لكُلّ عَاقل بَالغ أَنْ يَنْهض مِنْ فِرَاشَه بَعْد طلُوع الفَجر ، وقَبْل بزُوغ الشَّمْس ، وَيَغْسل وَجْهه ، وَيَدَيه إِلَىٰ المِرفَقَين ، وَيَمسَح برَأسَه وَرِجلَه ، كُلّ ذَلِكَ يَأتي بِه عَلَىٰ نَحو خَاصّ لاَ يَتعدَاه أَبدَاً [٢] .

---

(١) أُنظر ، كِتَاب أَنِيس الذّاكرِين ، وَنُزْهَة العَارفِين ، ورَوضَة العَارفِين . فَقد ذَكرها المُؤلف ﷺ فِي : ٤٩ .
أُنظر ، عيُون أَخبَار الرِّضاﷺ للصَّدوق : ٢ / ١٢٩ ـ ١٣٤ بـاب ٣٥ ح ١ ، فَقَد أَوْرَدَ عن الإِمَام الرِّضاﷺ فِي مَحض الإِسْلاَم ، وَشَرائِع الدِّين مَجْمُوعة من الأَحْكَام ، وَالسُّنن حَيْث قَالَ :
مَا كَتَبه الرِّضاﷺ للمَأمُون فِي مَحض الإِسْلاَم ، وَشرَائع الدِّين :
حَدثنا عَبد الوَاحد بن مُحَمَّد بن عَبدوس النّيسابوري العطَارﷺ عَنْهُ بِنيسابُور فِي شَعبان سَنَة ٱثنين وَخَمسِين وَثلاَثمئة قَالَ : حَدثنا عَليّ بن مُحَمَّد ... ، قَالَ سُئل المَأمُون عَليّ بن مُوسىٰ الرِّضا ﷺ أَنْ يَكتب لهُ مَحض الإِسْلاَم عَلَىٰ سَبِيل الإِيجَاز ، والإِختصَار ، فَكَتبﷺ لهُ أَنَّ مَحض الإِسْلاَم شهَادة أَنْ لاَ إِله إلا الله ، وَحده لاَ شَريك لهُ إِلهاً وَاحداً ، أَحداً ، فَرداً ، صَمداً ، قَيوماً ، سَمِيعاً ، بَصِيراً ، قدِيراً ، قَدِيماً ، قَائِماً ، بَاقِياً ، عَالماً لاَ يَجْهل ، قَادراً لاَ يَعجز ، غَنِياً لاَ يَحتاج ، عَدلاً لاَ يَجور ، وإِنّه خَالق كلّ شَيء ، ولَيْس كَمثلهِ شيء ، لاَ شَبه لهُ ، وَلاَ ضِدّ لهُ ، وَلاَ نِدَّ لهُ ، ولاَ كُفوَ لهُ ، وإِنّه المَقصُود بِالعبَادة ، والدُّعَاء ، وَالرَّغبة ، والرَّهبة ، وأَنّ مُحَمَّداً عَبده ، وَرَسُوله ، وَأَمِينه ، وَصفِيه ، وَصَفوته من خَلقه ، وَسيِّد الْمُرْسَلِين ، وخَاتَم النَّبيين ، وَأَفضل الْعَالَمِين . لاَ نَبي بَعْده ، وَلاَ تَبدِيل لِملته ، وَلاَ تَغيير لشرِيعته ، وأَنّ جَمِيع ما جَاء بِهِ مُحَمَّد بن عبدالله هُو الحَقّ المُبين ، والتّصدِيق بهِ ، وبِجَمِيع من مَضىٰ قَبله ، من رُسول الله ، وأَنبيَائه ، وحُجَجه ، والتّصديق بكِتَابه الصّادق الْعَزِيز ..) .

(٢) أُنظر ، الكَافِي : ٣ / ١٦ ح ١ ، التَّهذِيب : ١ / ٢٥ ح ٦٣ ، مُصبَاح المُتَهَجد : ١٣٠ ح ٨ ، الْمُعْتَبَر : ١ / ١٦٥ ، فِقه الرِّضا : ٧٨ ، المُهذّب البَارع : ١ / ٤٥ ، المُقْنِع للشَّيخ الصَّدوق : ١٠ ، المُقْنِعَة للشَّيخ المُفِيد : ٤٥ ، المرَاسم العَلوية : ٤٠ ، النَّهَايَة : ١٣ ، مَن لاَ يَحضرَه الفَقِيه : ١ / ٤٢ ، أَمَالِي الصَّدوق : ٦٤٩ ، ثوَاب الأَعمَال : ١٦ ، وَسَائِل الشِّيعَة : ١ / ٢٩٨ ح ١ ، كَنز العُمَّال : ٩ / ٤٦٨ ح ٢٦٩٩٢ .

ثُمَّ يَقِف بَيْنَ يَدي الله فِي هَذَا الوَقْت المُحَدّد، لاَ يَتَقدّم عَلَيه، وَلاَ يَتَأخر عَنْهُ ثَانيَة، وَيَتّجه بوَجهه، وَمقَادِيم بَدَنه إِلَىٰ جِهَة خَاصّة لاَ يُحِيد عَنْهَا قَيْد أَنْمُلَة، ويُصَلّي لله رُكْعَتَين فَقط[(١)]، يُسْبّحه وَيقدّسه فِيْهِمَا بأَلفَاظ مُعينَة لاَ يَتجَاوزها إِلَىٰ غَيْرِهَا، وَيَركَع بنَحو خَاصّ، وَيَسجُد عَلَىٰ سَبعَة أَعضَاء بشَكلٍ خَاصّ[(٢)]، وَلاَ يَلتَفت يمنَة أَو يسرَة، وَلاَ يزِيد حَرفَاً، أَو ينْقص حَرفَاً[(٣)]، وَلاَ يَأتي بأَيّة حَركَة، أَو أَي عَملَ أَثْنَاء ذَلِكَ، فَإِذَا ٱنْتهىٰ مِنْ هَذِه العَمليَة مَضىٰ إِلَىٰ سَبِيلَه، حَتّىٰ إِذَا زَالَت الشَّمْس، وَبَلغَت كَبَد السَّمَاء عَاد فَصَلّىٰ أَربَع رُكَع بنَفْس الحدُود وَالقيُود[(٤)]، وبَعْدها أَرْبَعاً مِثلهَا، ثُمَّ يَمضي حَيْث يَشَاء إِلَىٰ أَنْ يُدركَه الغرُوب[(٥)]، فَيُصلّي ثَلاَث رُكع لاَ غَير، وبَعْدها أَرْبعاً[(٦)]، وَبهَا يَتمّ مَا وَجَب عَلَيه فِي يَوْمه وَلَيلَته، يَفْعَل

(١) أُنظر، المَبْسُوط للسَّرخسي: ١/ ١٤١، الرَّوضة البَهِية: ١/ ١٧٩، الإِنصَاف: ١/ ٤٣٨، المُدونة الكُبْرَىٰ: ١/ ٥٦ و٩٣، بدَاية المُجْتَهد: ١/ ٩٧، المُحلّىٰ: ٣/ ١٩١، الفِقْه عَلىٰ المَذَاهب الأَرْبعَة: ١/ ١٨٥، التّذكرَة: ٢/ ٣١٦، مَن لاَ يَحضرَه الفَقِيه: ١/ ٢٧٥ ح ٩، الخِلاَف: ١/ ٢٦٧.

(٢) قَالَ المَعصُومﷺ: المَسَاجد سَبع، مِنْهَا فَرض يَسجد عَلَيْهَا، وهِي الَّتي ذَكرهَا الله عزَّوجلّ فِي كِتَابه وقَالَ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَاتَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾، ٱلْجِنّ: ١٨. وهي: الجَبهَة، وَالكفَان، وَالرّكبتَان، وَالإِبهَامان، ووَضع الأَنف عَلَىٰ الأَرْض سُنَّة. أُنظر، تَهْذِيب الأَحْكَام: ٢/ ٨٢ ح ٣٠١، المَبْسُوط للطُّوسي: ١/ ١١٢، الفِقْه عَلىٰ المَذَاهب الأَربعَة: ١/ ٢٣٢، المَجمُوع: ٣/ ٤٢٤، النَّاصريَات: ٢٥٥، تَذكرة الفُقهَاء: ٣/ ١٨٦، رِيَاض المَسَائِل: ٣/ ٢٢٤، ذِكرىٰ الشِّيعَة: ٣/ ٣٨٧، المُغني: ١/ ٥٥٣ و ٥٥٤.

(٣) أُنظر، الخِلاِف: ١/ ٢٥٥، ذِكْرىٰ الشّيعة للشَّهِيد الأَوّل: ٢/ ٢٨٨، المُغني لِابْن قُدَامه: ١/ ٤٤١، بدَايَة المُجْتَهد: ١/ ٩٢.

(٤) أُنظر، شَرَائِع الإِسْلاَم: ١/ ٤٧، الكَافِي: ٣/ ٢٧٦، تَذكرة الفُقهَاء: ٢/ ٣٠١، الذِّكرىٰ: ٢/ ٣٢١، المَبْسُوط للسَّرخسي: ١/ ١٤٢، المُغني: ١/ ٤١٦، الشَّرح الكَبِير: ١/ ٤٦٥، المُوطأ: ١/ ٦٨.

(٥) أُنظر، الرَّوضة البَهِية: ١/ ١٨٠، الذِّكرىٰ: ٢/ ٣٤٠، التَّهذِيب: ٢/ ٢٨، رِيَاض المَسَائِل: ٢/ ١٧٢.

(٦) أُنظر، التّذكرة: ٢/ ٣١٢، المَجمُوع: ٣/ ٤٠، الوَجِيز: ٣٣، كِفَايَة الأَخْيَار: ١/ ٥٢، المَبْسُوط

ذَلِكَ كُلّ يَوْم وَلَيلَة بدُون ٱسْتثنَاء لاَ فِي يَوْم وَاحد مِنْ كُلّ أُسبُوع، كالجُمُعة أَو السَّبت أَو الأَحد.

وَإِنْ دلّت عَلىٰ شَيء هَذِه الدّقة فِي التَّصمِيم وَالرَّسم فَإِنّمَا تدل عَلىٰ أَنَّ مَنْ صَمَمَّ وَرَسَم هُو فُوق العُقُول مُجْتَمعة، فَوق كُلّ شَيء، هُو الكَمَال النّهائِي فِي كُلّ وَصف... وَمَن يَدْري أَنَّ لهَذِه الصُّورَة الخَاصّة مِنْ العِبَادَة تَأْثِيراً فِي البَقَاء وَالإِستمرَار عَلىٰ التَّوْحِيد، وفِي النَّهي عَنْ الفَحْشَاء وَالمُنْكَر.

وَأَيْضاً يَجْب عَلىٰ البَالغ العَاقل أَنْ يَصُوم لله مِنْ كُلّ سَنَة شَهراً قَمريَاً مُعَيناً كَاملاً، لاَ ينْقص مِنْهُ يَوْمَاً، وَلاَ يزيد فِيهِ، فَيمسُك عَنْ الطّعَام، والشّرَاب، وَالنّسَاء مِنْ مَطْلَع الفَجر إِلَىٰ اللَّيل، لاَ يَتَقدّم دَقِيقَة أَو يَتَأخر بنيّة الإِمسَاك، وَلاَ يُبدل شَهراً بِشَهر، مَهْمَا كَانَت الظُّرُوف، أَمَّا الحِكْمَة فِي كَون الشّهر قَمريّاً فَلأَجل أَنْ يَمر الصِّيَام عَلَىٰ الإِنْسَان فِي جَمِيع فصُول السَّنَة، لاَ فِي فَصل دُون فَصْل[1]، فَإِذَا ٱنْتَهىٰ شَهْر الصِّيام وَجَب أَنْ يُنفق فِي سَبِيل الله مَبلغاً رَمزيّاً مِنْ المَال، إِنْ مَلَك مُؤونَة سَنَته.

وأَيْضاً عَلىٰ المُسْتَطِيع أَنْ يَحجّ إِلَىٰ حَرَم الله فِي العُمر مَرّة عَلىٰ أَنْ يَلْبَس لبَاسَاً خَاصّاً، وَيَطُوف حَول البَيْت بشَكلٍ خَاصّ، وَيَسعىٰ بصُورَة خَاصّة، وَيَنَام فِي أَمَاكن مُعَيّنة فِي وَقتٍ مُعيّن، وَيترك الطِّيب وَالنّسَاء وَالصّيد، وَمَا إِلَىٰ ذَاك[2].

⇔ للسَّرخسي: ١ / ١٤٥.

(١) أُنظر، عَلىٰ سَبِيل المِثَال، أَحْكَام القُرءآن: ١ / ١٧٣، التّفسِير الكَبِير للرَّازي: ٥ / ٧٨، التّبيَان للطُّوسي: ٢ / ١١٦، التّذكرَة: ١ / ٢٠١، الفِقْه عَلىٰ المَذَاهب الأَربعَة: ١ / ٥٤٣ ـ ٥٤٦.

(٢) أُنظر، النّهايَة: ٣ / ٩، أَمَالي الصّدوق: ٣١٧ ح ١٠، مُستَدرك الوَسَائِل: ١٣ / ٢٨٧، مُعْجَم البُلدَان: ٣ / ٣٩٢، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبع الفَوَائِد: ١٠ / ١٨٥، كَنز العُمَّال: ١ / ٥٢٨ و: ٦ / ٢٣٨.

وأَيْضَاً عَلىٰ الزَّارع أَنْ يُزكي النَّاتج فِي كُلّ سَنَة إذا بَلَغ نـصَاباً مُـعَيناً، وعَـلَىٰ العَامل وَالتَّاجر أَنْ يُخْرج خُمْس مَا يزيد عَنْ مُؤونَة سَنَته(١).

وَمِن هَذَا الْإِيجَاز يَتبيّن أَنَّ العِبَادَة عَلَىٰ أَنوَاع: مِنْهَا أَفْعَال يَجْب أَنْ تَتَكرّر فِي اليَوْم خَمْس مَرّات، وهِي الصَّلاَة، ومِنْهَا ترُوك تَجْب فِي شَهْر مُعَيّن مِنْ كُلّ سَنَة، وهِي الصّوم، ومِنْهَا أَفْعَال وَترُوك تَجْب فِي العُمر مَرّة، وهِي الحَجّ، ومِنْهَا أَموَال تُنفَق فِي وجُوه البِر والخَيْر.. هَذِي هِي العِبَادَة الَّتي جَاءَت عَـلَىٰ لسَـان مُـحَمَّد بحَقِيقتهَا وَأَجزَائها، وَحدُودهَا وَقيُودها، لاَ يَجُوز فِـيهَا التَّـبدِيل وَالتَّـعدِيل، وَلاَ التَّقلِيم وَالتَّطعِيم، فَمَن ٱدّاهَا كَان مُطيعَاً لله، مُمتَثلاً مَا أَمَـر بِـهِ عَـلَىٰ لسَـان نَـبيّه الْأَكرَم صلى الله عليه وآله.

وَلاَ يَرتَبط فَسَادها بزيَارَة قَبْر أَو تَعْمِيره، وَلاَ صِـحَتها بِـتَرك ذَلِكَ، وَلاَ بِـعَدم الْإِستغَاثة، وَطَلب الشّفَاعَة مِنْ الْأَنبيَاء، وَلاَ بشَيء مِمّا ذَكَره الوَهَابيُون، سَـوَاء أَكَانَت زيَارَة القُبُور وَمَا إِلَيهَا مُحَرّمة أَو مُبَاحَة، وَمَن أَنَاط صحَة العِبَادَة وَقبُولهَا بشَيء مِنْ ذَلِكَ أَو غَير ذَلِكَ سِوىٰ التَّوْحِيد فَقَد ٱبتَدع، وَأَتىٰ بمَا لَمْ يُـنْزل الله بِـهِ سُلطَانا، وَلاَ بيَانَاً...

وَالغَرِيب فِي أَمر الوَهَابيَة أَنَّهُم يَربطُون بَيْنَ صحَة العِبَادَة، وبَيْنَ هَجر القُبُور، وكَذَلكَ يَربطُون بَيْنَ هَجرهَا وبَيْنَ التَّوْحِيد، أَمَّا قَتلَ النَّفس المُحتَرمَة فَلاَ يُنَافي مَعَ التَّوْحِيد، وَلاَ مَعَ صحَة العِبَادَة، قَالَ بَعْض الشُّعرَاء:

قَتْلُ ٱمْرِىءٍ فِي غَـابَةٍ جَـرِيمَةٌ لاَ تُـغْتَفر
وَقَـتْلُ شَـعْبٍ آمِـنٍ مَسأَلَـةٌ فِـيهَا نَـظَر

(١) أنظر، المَبْسُوط للسَّرخسي: ٢/ ١٥٠، المَجْمُوع: ٥/ ٤٠٠، التّـذكرَة: ٥/ ٥٧، جَـامع المَـقَاصد: ٣/ ١٤.

ولَكن الجَرِيمَة الَّتي لاَ تُغْتَفر فِي نَظَر الوهَابيِّين لَيْسَت فِي قَتْل ٱمرىء أَو شَعْب، بَل فِي زيَارَة قبُور الْأَنْبيَاء وَالْأَوليَاء، وقَوْل المُسْلِم: يَا مُحَمَّد ٱشْفَع لِي عِنْدَ رَبّك.. فَٱتّقوا الله أَيّهَا الوهَابيُون فِي دِين الله، وفِي شَرِيعَة مُحَمَّد بن عَبد الله ﷺ وَلاَ تُشَوهُوا جمَالهَا بتَعصبكُم، وَلاَ تَقفُوا حَائِلاً بَيْنَ نُورهَا، وبَيْنَ الْأَجيَال بعقُولكُم، وَلاَ تُحرمُوا مَا أَحلّ الله مِنْ عِنَديّاتكُم، وَتَربطُوا بَعْض أَحكَامه ببَعْض مِنْ تِلقَائكُم، وَلاَ تُكفّروا مَنْ وجدَ ويُوجد مِنْ أُمّة مُحَمَّد غيركُم، فَإِنَّ الْإِيْمَان مِنْهُ القَوي، ومِنْهُ الضَّعِيف، ومِنْهُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَلاَ يَذْهَب كلّه بذهَاب مَرتبَة مِنْهُ: ﴿فَمَن يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ وَمَن يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[1].

ومَرّة ثَانيَة أُكَرّر القَوْل: أَنَّ مَبَادىء الْإِسْلاَم صَافيَة كُلّها، فِطريَة كُلّها، فَلنَدعهَا تَسِير فِي طَرِيقهَا لتَنْتَشر فِي أَرْض الله الوَاسعَة، وَلاَ نَقْف حَجَر عَثرَة فِي سَبِيلهَا، وَلنَكُن لهَا فخَاراً وَزَيناً، لاَ عَيباً وَشَيناً.

اقتراح:

ٱقْترح أَنْ يَنْتَدب الوهَابيُون أَعْلَم عُلمَائهُم، وَأقوَاهُم عَلىٰ الدّفَاع عَنْ عَقِيدتهِم، وَالهجُوم عَلَىٰ غَيْرهَا، ثُمَّ يَجْتمعُوا مَعَ عُلمَاء مِنْ المُسْلِمين، وَتَطرَح كُلّ فِئَة مَا لدَيها مِنْ الحُجَجّ وَالبَرَاهِين، وَتُنَاقشهَا الْأُخرىٰ نقَاشَاً عِلْميَّاً هَادئَاً عَلَىٰ أَسَاس الكِتَاب والسُّنَّة الثَّابتَة، وَمَنطق العَقْل، وَيَحكُم بَيْنَ الطَّرفَين مَنْ يَثق بِهِ الجَمِيع، هَذَا مَعَ العِلْم بأَنّ أَدلّة العَقِيدَة، وَمَصَادر الْأُصُول مَعْرُوفَة بشَكل عَام، وَالْإِخْتلاَف إنّما هُو الفَهْم، وَالْإِسْتخرَاج مِنْ الْأَصل، وعَلَيه فَلاَ مَانع أَبَداً مِنْ أَنْ

(١) ٱلزَّلْزَلَة: ٧ ـ ٨.

يَكُون الحُكْم أَجْنَبيَاً ، مَا دَام يَملك أَدوَات المَعْرِفَة بأُصُول العَقِيدَة ، وَالفَهْم السَّلِيم لهَا ، وَيَتجلىٰ بالْإِنْصَاف ، وَعَدم الْإِنحرَاف ، وَمَن كَانَت لَهُ الحُجّة عَلَىٰ غَيْرَه فَـهُو المُسْلِم المُؤمِن حَقّاً ، وَمَن كَانَت عَلَيه فَهُو الضَّال المُبدع .

مُحَمَّد عَبْد الوَهّاب

مُحَمَّد عَبد الوَهّاب هُو صَاحِب الدَّعوة الوَهَـابيَة، وإِلَـيه يَـنْتَسب المَـذْهَب الوَهَابي.. وُلد فِي العَشرَة الثَّانيَة مِنْ القَرن الثَّاني عَشَر الهِجْري بـمَدِينَة تُسـمّىٰ «العَينيَّة» بنَجْد، وكَان أَبُوه قَاضيَاً فِيهَا، وأَمِيرهَا يومَذَاك عَبد الله بن مُعَمّر.

دَرَس مُحَمَّد عَلَىٰ أَبِيه مَبَادىء العُلُوم الدِّينيَّة، وَطَرَفَاً مِنْ الفِقْه، ثُمَّ رَحَل إِلَىٰ الحِجَاز، وَمَكثَ أَشهُرَاً، وَاثْنَاء إِقَامَته فِي المَدِينَة المُـنَورَة حَـضرَ عَـلَىٰ بَـعْض شيُوخهَا، ثُمَّ عَاد إِلَىٰ نَجْد، وَمَا ٱستَقر فِيهَا، حَتّىٰ ٱستَأنَف الرّحلَة إِلَىٰ البَـصْرَة، وَحِين أَظْهَر آرَاءه لأَهلهَا أَنْكرُوا عَلَيه، وَطَردُوه، فَخَرج مِنْهَا هَاربَاً، وَعَاد إِلَىٰ أَبِيه بنَجْد، وَكَان أَبُوه قَد تَرَك العَينيَّة إِلَىٰ بَلَدة «حُريملَة» وَبَقي الوَالد فِيهَا إِلَىٰ أَنْ وَافته المَنُون سَنَة ١١٤٣ هـ[1].

---

(١) هُو مُحَمّد عَبد الوَهّاب بن سُليمَان بن عَليّ بن أَحْمَد بن رَاشـد بـن يَـزِيد بـن مُشَـرّف النَّجديّ، الحَنْبَليّ الوَهّابي الَّذي تُنْسَب إِلَيه الطَّائفَة الوَهَـابيَة». «وُلد سَـنَة ١١١٥ هـ وَتُـوفّي سَـنَة ١٢٠٦هـ». مِن تَأْلِيفه: كتَاب فِي مَسَائِل خَالَف فِيْهَا الرَّسُول ﷺ.

أُنظر، الدُّرَر السَّنية لزَينِي دَحْلَان: ١ / ٤٢، كَشْف الإِرتيَاب، للسَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ١٤، زُعمَاء الإِصْلَاح لأَحمَد أَمِين: ١٠، الفَجْر الصَّادق لصُدقي الزَّهَاوي: ١٧ طَبْعَة مَـصر سَـنَة ١٣٢٣ هـ، فِـتْنَة الوَهَابيَة لزَيْني دَحْلَان: ٦، التَّوسل بالنَّبيّ وَبالصَّالِحِين: ١ طَبع إِسْتَانبُول عَام ١٩٨٤م، الفَجْر الصَّادق: ⟺

وعَنْ تَأْرِيخ الآلُوسي أَنَّ الأَب لَمْ يَكُن رَاضياً عَنْ ٱبْنَه، وأَنَّه زَجرَه وَنَهَاه، وبَعْد أَنْ مَات أَبُوه تَجرأ عَلَيه أَهْل حُرَيملَة، وَهمّوا بقَتْله، فَلَم يَجْد بُدّاً مِنْ الهَرَب إِلَىٰ العَينيَّة، وهِي مَسْقَط رَاسَه، وَدَار نَشأَته، وَقَد تَعَاهد هُو وأَمِيرهَا عُثْمَان بن مُعَمّر عَلَىٰ أَنْ يَشدّ كُلّ مِنْهُما أُزْر الآخر، فَيَترك الأَمِير للشَّيخ الحُرّيّة فِي إِظْهَار الدَّعوىٰ، وَالعَمَل عَلَىٰ نَشْرهَا، لقَاء أَنْ يَقُوم الشَّيخ بدَوره بشَتّىٰ الوَسَائِل لسَيطَرة الأَمِير عَلَىٰ نَجْد بكَامِلهَا، وكَانَت يومَذَاك مُوزّعَة إِلَىٰ ستِ أَو سَبع إِمَارَات، مِنْهَا إِمَارَة العَينيَّة.

وَلِكي تَقوىٰ الرَّوَابط بَيْنَ الإِثْنَين زَوّج الأَمِير أُخْته جَوهرَة مِنْ الشَّيخ، فَقَالَ لَهُ الشَّيخ: «أَنّي لآمل أَنْ يَهْبك الله نَجْداً وَعُربَانها» [1].

وهَكَذَا يُؤمِنْ مُحَمَّد عَبد الله بأَنَّ الله يَهْب الأَحرَار، وَمَا يَملكُون لمَن يُنَاصرَه فِي دَعْوَته، وَيَجعلهُم عَبيداً لَهُ مِنْ دُون الله هَذَا، وهُو يَدعُو إِلَىٰ التَّوْحِيد الخَالص مِنْ شَوَائِب الشِّرك... أَمَّا نَحنُ الشِّيْعَة، أَمَّا نَحْنُ المُشركِين فِي نَظَر مُحَمَّد عَبد الوَهّاب وأَتْبَاعَه فإِنّا نُدِين ونَعْتَقد بأَنَّ النَّاس كُلّهم أَحرَار، وأَنَّ الله لَمْ يَجْعَل لإِنْسَان سَبِيلاً عَلَىٰ مِثْلَه، وأَنَّه سُبْحَانَهُ يَهْب الهدَايَة، وَالعَقْل، وَالصّحَة، والخَيْر، أَمّا الشَّر وَالظُّلم، والتَّحكُم بالأَرْوَاح، والأَموَال فَهُو مِنْ الشَّيطَان لاَ مِنْ الرَّحْمٰن فِي عَقِيدتنَا... أَنَّ عِنْدَنا مِنْ العِلْم بعَدل الله وَإِحسَانَه مَا يُنَزّهه عمّا يَقُول ويَفْعَل الظَّالمُون.

٦٦، أَنَّ وُلاَدَته كَانَت سَنَة (١١١١ هـ، وَوفَاته ١٢٠٧ هـ)، آرَاء عُلمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة -السَّيِّد مُرتَضىٰ الرَّضَوي: ١٠، الحُصُون المَنِيعَة للسَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ٣١.

(١) أُنظر، تَأرِيخ نَجد لعَبدالله فِيلِيبي: ٣٦ نَشَرتهُ المَكْتَبة الأَهليَّة ببَيرُوت. (مِنْهُ ﷺ)، مَجَلّة المُرشِد العَدَد (١٠ / المُجلّد ٢ / ٣٨٨).

وهكَذَا بَدَأ التَّحَالف بَيْنَ الشَّيخ والأَمِير، وَاحدَة بوَاحدَة... مُسَاومَة، ثُمَّ أَخذ وَعطَاء، والثَّمن هُو الدِّين وَالشَّعب، أَمّا زَوّاج الشَّيخ مِنْ جَوهرَة فَتَثبيت للتّحَالف، وَضَمَان للوَفَاء... لَقَد سَخّر مُحَمَّد عَبد الوَهّاب الدِّين لرَجُل الدُّنيَا، وَتَطَوع لتَعزِيز حُكمَه، دُون أَنَّ يَكُون عَلَىٰ يَقِين مِنْ عَدْلَه، أَو يَأخذ مِنْهُ مَوثقاً لتَحسِين الأَوضَاع، وَرَاحَة النَّاس، والعَمَل للصَّالح العَامّ.. بَل عَلَىٰ العَكْس فَقَد وَعَده بمُلك نَجْد وَعُربَانهَا... وَلَكن لاَ بالإِقْتِرَاع وحُرّيّة تَقرِير المَصِير، بَل بالحَرب وَالغَزوّ، وبأَشلاَء الضَّحَايَا... وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ مُحَمَّد عَبد الوَهّاب هُو المُجَدّد المُصْلِح، وصَاحِب رِسَالَة إِنْسَانِيّة...

ومَهْمَا يَكُن، فَإِنَّ التَّحَالف بَيْنَ الإِثْنَين لَمْ يَطل عُمْره، ولَمْ يَتم أَمرَه، وَمَا تَمخضَ إلاَّ عَنْ زَوّاج الشَّيخ بجَوهرَة، وهَدْم قَبْر زَيد بن الخَطّاب[1]، وَإِثَارَة الفِتَن وَالقَلاَقل مِنْ جَرّاء دَعوَة ٱبْن عَبد الوَهّاب الَّتي زَجره عَنْهَا أَبُوه، وحَاوَل ـ مِنْ أَجْلهَا ـ أَهْل البَصْرَة وَحُريملَة أَنْ يَقْتلُوه، لَمْ يَطل عُمْر التَّحَالف بَيْنَ الشَّيخ والأَمِير ٱبْن مُعَمّر، لأَنَّ سُليمَان الحُمَيدي صَاحِب الإِحْسَاء والقَطِيف أَمَر عُثْمَان بن مُعَمّر ـ وكَان أَقوىٰ مِنْهُ ـ أَنْ يَقْتل الشَّيخ.

قَالَ فِيلِيبي فِي تَأرِيخ نَجْد:

«قَرّر عُثْمَان أَنْ يَتَخلصّ مِنْ ضَيفهِ، فَطَلب مِنْهُ أَنْ يَختَار المَكَان الَّذي يُرِيد الذّهَاب إِلَيه، فَٱخْتَار الدَّرعيَة، فَأَرسَل عُثْمَان مَعهُ رَجُلاً ٱسمَه فَرِيد، وَكَلّفه أَنْ يَقْتل الشَّيخ فِي الطَّرِيق. ولَكن فَرِيداً خَذَلته إِرَادَته، وَتَرك الشَّيخ، وَقَفل رَاجعاً

(١) أُنظر، السَّلفيَة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالإِمَاميَّة للسَّيِّد مُحَمّد الكَثِيري: ٣٠٧، عُنوَان المَجد: ١١.

دُون أَنْ يَمّسه بسُوء »[١] .

وَصَل الشَّيخ إِلَىٰ الدَّرعيَة سَنَة (١١٦٠ هـ) ، وكَان أَمِيرها آنـذَاك مُـحَمَّد بـن سُعُود ، جَدّ السّعُوديِّين ، وَتَم الْإِتّفَاق بَيْنَ الشَّيخ والْأَمِير عَلَىٰ غِرَار مَا كَان قَد تَمّ بَيْنَه وبَيْنَ أَمِير العَينيَّة ، فَقَد وَهَب الشَّيخ نَجْداً وَعُربانهَا لِابْن سُعُود . كَمَا وَهَـبهُما مِنْ قَبْل لِابْن مُعمّر ، وَوَعدَه « أَنْ تَكْثر الغَنَائم عَلَيه وَالْأَسْلاَب الحَربيّة الَّتي تَفُوق مَا يَتقَاضَاه مِنْ الضَّرَائِب »[٢] . عَلَىٰ أَنْ يَدَع الْأَمِير الشَّيخ ، مَـا يَشَـاء مِـنْ وَضـع الخُطَط لتَنفِيذ دَعْوَته ، وتَقُول الرُّوَاة : أَنَّ الْأَمِير السّعُودِي بَايع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب عَلَىٰ القِتَال فِي سَبِيل الله ... وَمَعلُوم أَنَّهُما لَمْ يَفْتحَا بَلادَ غَير مُسْلِم فِي الشَّرق ، أَو فِي الغَرب ، وَإِنّمَا كَانَا يَغزوَان وَيُحاربَان المُسْلِمِين الَّذِين لَمْ يَدخلُوا فِي طَاعَة ٱبْن سُعُود ، وهَذَا الْإِتّفَاق ، أَو هَذِه المُسَاومَة ، وَمَا سَبقَتهَا مَعَ ٱبْن مُعَمّر تُلقي الضَّـوء الكَاشف عَلَىٰ دَعوَة ٱبْن عَبد الوَهّاب ، وَأَقَل شَيء تَـتَكَشف عَـنْهُ أَنَّـهَا لاَ تَـهْتَم بمَصَائِر النَّاس ، وَلاَ بحَلّ أَيّة مُشكلَة مِنْ مُشاكلاَتهِم ، كَـمَا هُـو شَأْن الدَّعـوَات وَالرّسَالاَت الصَّالحَة .

وبَعْد أَنَّ شَعَر مُحَمَّد عَبد الوَهّاب بقُوّته عَنْ طَرِيق هَذَا التَّحَالف ، وأَنَّ الْإِمَارَة السّعُوديَة أَصْبَحت تُنَاصرَه وَتُؤازرَه ، بَـعْد هَـذَا الشّـعُور جَـمَع الشَّـيخ أَنْـصَارَه وَأَتْبَاعَه ، وَحَثّهم عَلَىٰ الجِهَاد ، وَكَتَب إِلَىٰ البُلدَان المُـجَاورَة المُسْـلمَة أَنْ تَـقْبَل دَعْوَته ، وَتَدخل فِي طَاعتَه ، وكَان يُؤخذ مِمّن يُطِيعَه عُشـر المُـوَاشـي وَالنّـقُود وَالعرُوض ، وَمَن أَبىٰ غَزَاه بأَنْصَاره ، وقَـتلَ الْأَنْـفُس ، وَنَـهب الْأَمـوَال ، وَسَـبىٰ

(١) أُنظر ، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي : ٣٨ نَشَرتهُ المَكْتَبة الأَهليَّة ببَيرُوت . (مِنْهُ ﴿رَحِمَهُ اللهُ﴾) .
(٢) أُنظر ، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي : ٣٩ نَشَرتهُ المَكْتَبة الأَهليَّة ببَيرُوت . (مِنْهُ ﴿رَحِمَهُ اللهُ﴾) .

الذَّراري... أُدْخُـل فِـي الوَهَـابيّة وإلَّا فَـالقَتل لَكَ، وَالتَّـرمل لنسَـائك، وَاليُـتم لأَطفَالك.. هَذِي هِي الشَّريعَة السَّمحَة، والتَّعالِيم الغَرّاء، وَالنِّيَّة الخَيريّة، وَالخُلق الكَرِيم.. وهَذَا هُو النّظَام العَادل الصَّالح الحَكِيم.. هَذَا هُـو بـالذَات مَـبْدَأ عَـبد الوَهّاب. الَّذي لاَ يَتنَازل عَنْهُ لأَيّة مَصْلحَة، وَمِن أَجْله تَحَالف مَعَ ٱبْن مُعَمّر فِـي العَينيَّة، ثُمَّ مَعَ ٱبْن سُعُود فِي الدَّرعيَّة، وكَان عَلَىٰ أَتَم ٱسْتعدَاد أَنْ يَتحالَف مَعَ أَيّة قُوّة يَستَعِين بهَا عَلَىٰ ذلِكَ[1].

ولَكنّه لَمْ يَجد مُنَاصِراً أَفْضَل مِنْ ٱبْن سُعُود بَعْد أَنْ تَأكّد هَذَا الأَمِير أَنَّ ٱنْتصَار دَعوَة الشَّيخ هُو ٱنْتصَار لَهُ بالذَات، «وأَنَّ الغَنَائِم وَالأَسْلاَب الحَربيَّة الَّتي وَعَـده بهَا الشَّيخ سَتَفُوق مَا يَتقَاضَاه مِنْ الضَّرَائِب»[2].. ولَمْ تكُن هَذِه الغَنَائِم وَالأَسْلاَب إلاَّ البَعِير، وإلاَّ الشَّاة الَّتي كَانَت كُلّ مَا يملكَه المُسْلِم الآمِن فِـي صَـحرَاء نَـجْد، وَالمَصْدَر الأَوّل لحيَاته وحيَاة أَطفَالَه وَعيَالَه.. كَان الشَّيخ يَغزُو بأَنْصَارَه وَأَتبَاعَه عُربَان نَجْد يَسلبُونهُم مَصْدَر حيَاتهُم، ثُمَّ يَقْفلُون إِلَـىٰ الدَّرعـيَة بَـعْد أَنْ يَـتركُوا وَرَاءهُم أَشْلاَء الضَّحَايَا، وَالخَرَائب والأَرَامل وَالأَيتَام.. وَيُوزِّع الشَّـيخ عَـلَيهم أَرْبَعَة أَخمَاس الغَنَائِم وَالأَسْلاَب مِـنْ المُسْـلِمين الآمـنِين، وَيَـخصّ الخُـمْس بالخَزينَة الَّتي يَتَصرف بهَا هُو والأَمِير السّعُودِي، قَالَ عَبد الله فِيلِيبي: «وَقَد أَدْخَل الإِمَام فِي عقُول طُلاَبه مَبَاديء فَرِيضَة الجِهَاد المُقَدّس، فَوَجد الكَثِيرُون مِنْهُم فِي الجِهَاد أَقدَس تَعَالِيمه، إِذْ أَنّه يَتّفق مَعَ مَا ٱعْتَاد عَلَيه العَرَب ـ يُرِيد أَنَّ العَرب قَد

(١) أُنظر، الدُّرَر السَّنيَة لزَينِي دَحْلاَن: ١ / ٤٤، فِتْنَة الوَهَابيَة لزَيْني دَحْلاَن: ٥، الحُصُون المَنِيعَة للسَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ٣١.

(٢) أُنظر، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي: ٣٩ نشَرتهُ المَكْتَبة الأَهليَّة ببَيرُوت. (مِنْهُ ﷺ).

ٱعْتَادُوا عَلَىٰ السَّلب وَالنَّهب ـ كَمَا خَصّص الشَّيخ خُمْس الأَسْلاَب بخَزِينَة المَركَزِيّة الَّتي كَان الأَمِير والإِمَام يَتقَاضيَان مِنْهَا مَا يَقُوم بأَودَهُمَا ... وهَكَذَا كَان سُلطَان الشَّيخ فِي تَصَرف شُؤون البِلاَد بَعْد مُرُور سَنَة أَو سَنتَين، لَقَد أَصْبَح شَرِيكاً مُؤسّساً »[1].

وَقَد دَانَ بمَبدأ « الوَهَابيّة أَو السَّيف » كُلّ وَهَابي، حَتّىٰ يَوْمنَا هَذَا؛ لأَنّه يُحقّق لَهُ مَا ٱعْتَاد عَلَيه مِنْ السَّلب وَالنّهب.. فَفي سَنَة (١٣٤٥ هـ) طَلَب ١٤ عَالِمَاً وَهَابيّاً مِنْ المَلك عَبد العَزِيز أَنْ يُجْبر شِيعَة الإِحْسَاء وَالقَطِيف عَلىٰ تَرك « الشِّرك » أَي عَلىٰ ٱعْتنَاق الوَهَابيَة، وَأَنْ يُرَتب لَهُمْ إِمَاماً وَهابيّاً، وَمُؤذناً وَهَابيّاً، وَأَنْ يَهْدم الحُسَينيَّات ومَسْجِد حَمْزَة، وَأَبي رَشِيد، وَمَن أَبىٰ عَنْ ٱعْتنَاق الوَهَابيَة يُنْفىٰ مِنْ البِلاَد[2]، وَمَتَىٰ نُفوا مِنْ بلاَدهِم وَديَارهِم تَكُون جَمِيع أَملاَكهم للوَهَابيَة، تَمامَاً كَمَا فَعَل الصّهَاينَة بعَرَب فَلْسطِين.

هَكَذَا يَهْتف أَتْبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب: لاَ عَدْل، لاَ سِلْم، لاَ رَحْمَة، لاَ إِنْسَانيَّة، لاَ حَيَاة، لاَ شَيء أَبداً إِلَّا « الوَهَابيَة أَو السَّيف ».. وهَذِه السُّنَّة الَّتي أَسَنتهَا يَتحمّل وِزرهَا مُحَمَّد عَبد الوَهّاب مِنْ يَوْمِهِ إِلَىٰ يَوْم ٱلْقِيَامَة.. لأَنَّهَا، كَمَا تَرىٰ، دَعوَة تَقُوم عَلىٰ الحَرْب والضَّحَايَا، وَتَنطَبع بطَابع الدَّم وَالفُوضىٰ.

وَمِن تِلْكَ السُّنَّة الَّتي وَقع فِيهَا الإِتّفَاق بَيْنَ الشَّيخ والأَمِير السّعُودِي، وهِي سَنَة (١١٥٨ هـ)، إِلَىٰ يَوْمنَا هَذَا، وَالتَّعاون قَائِم بَيْنَ أَبنَائهما: تَوْزِيع مَنَاصب، وَتَقسِيم

---

(١) أُنظر، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي: ٤١ نَشَرتهُ المَكْتَبَة الأَهليَّة ببَيرُوت. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، كَشْف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب للسَّيِّد الأَمِين نَقلاً عَنْ جَرِيدَة الرَّأي العَامّ الدّمشقيَّة (عَدَد ١٩ ذِي القَعدَة سَنَة ١٣٤٥ هـ). (مِنْهُ ﷺ).

غَنَائِم، ثُمَّ إِيغَال فِي البَذْخ وَالتَّرف...

وَلنَا أَنْ نَتَساءَل: هَل كَان مُحَمَّد عَبد الوَهّاب قَائِدَاً مِنْ قَادَة الدِّين، وَرَائِدَاً مِنْ رُوَاد الشَّرِيعَة الإِسْلاَمِيَّة، أَو كَان رَجُلاً يُحبّ الظّهُور والسَّيطَرَة، وَقَد اتّخذ الوَهَابيَة وَسِيلَة إِلَىٰ مَا أَحبّ؟. وَالجَوَاب عَنْ هَذَا السُّؤال يَتوقف عَلَىٰ أَمرَين:

الأَوّل: أَنْ نَعْرف خَصَائِص رَجُل الدِّين، وَالعَلاَمَات الفَارِقَة بَيْنَه وبَيْنَ غَيْرِه.

الثَّانِي: أَنْ نَقرَأ بتَأمُل وَتَجرُد تَأرِيخ مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، ثُمَّ نَرىٰ: هَل تَنْطَبق عَلَيه تِلْكَ الخَصَائِص، أَوّلاَ؟.

أَمّا خَصَائِص رَجُل الدِّين وَعَلاَمَاته، أَو وَظِيفَته وَمُهِمّته فَهي أَنْ يَعْلَم أَوّلاً وقَبْل كُلّ شَيء أَنَّ العَقِيدَة تَقُوم عَلَىٰ الإِخْتِيَار وَقوّة الإِقْنَاع، لاَ عَلىٰ الإِكْرَاه وَالسَّيف[1] وأَنْ يَكُون مَعَ الكِتَاب والقَلَم، ويُسْتَفتىٰ فَيُفتي، وأَنْ يُعَلّم، وَيَعظ،

---

(١) قَد يُقَال: أَنَّ الإِسْلاَم أَمَر بقَتْل المُرتَد عَنْهُ.

قُلتُ: أَجل، لأَنَّه نَقَض العَهْد الَّذي قَطَعَهُ عَلىٰ نَفْسَه بالإِسْلاَم: وكُلّ مَنْ نَقَض عَهْداً بَعْد أَنْ أَبرَمه فَهُو مُجْرِم تَمَاماً كالقَاتِل وَالسَّارق، وَمِن هُنَا قَالَ الفُقهَاء: أَنَّ الرَّجل المُسْلِم إِذَا ارْتَد عَنْ فِطرَة يُقْتَل وَلاَ يَسقط الحَدّ بالتَّوبَة، كَمَا لاَ يَسْقط لَو تَاب عَنْ الزّنَا وَالسَّرقَة. (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، تَأرِيخ اليَعقوبي: ٢ / ١١٠، تَأرِيخ أَبي الفدَاء: ١ / ١٥٨، تَأرِيخ الطَّبَري: ٣ / ٢٨٠، الإِصَابَة: ٣ / ٣٣٦، كَنز العُمَّال: ٣ / ١٣٢ الطَّبعة الأُولَىٰ: وفيَات الأَعْيَان: ٥ / ٦٦، فوَات الوفِيات: ٢ / ٦٢٧، تَأرِيخ ابن شَحنة بهَامش الكَامِل: ١١ / ١١٤.

لقَد أَفْتىٰ الفُقهَاء سُنَّة وشِيعَة بِأَنّ المُرتَد يُمْهَل ثَلاَثة أَيَّام للمُنَاقَشَة فِيما إِذَا التَّبس عَلَيْهِ مِن أَمر الدِّين وطُروء الشُّبهَات. أُنظر كتَاب المَبسوط للسَّرخسي: ١٠ / ٩٨.

قَالَ الإِمَام مَالِك: ثَلاَثَة أَيَّام بِليَالِيها مِن يَوْم الثّبوت لاَ مِن يَوْم الكُفر بِلا جُوع ولاَ عَطش، بَل يُطعَم ويُسقىٰ ولاِ يُعَاقب خِلال هَذِه المُدة. أُنظر، الشّرح الكَبِير للدّرديريّ: ٤ / ٢٧٠.

وَقَالَ الإِمَام الشَّافعيّ بوجُوب الاِسْتتَابَة؛ لأَنّه كَان مُحتَرماً بالإِسْلاَم. أُنظر، حَاشِية البجيرمي عَلىٰ ⇔

⇔ شَرح المَنهج بَاب الرِّدَّة.

وَقَالَ الإمَام أحمد بن حَنبل بوجُوب البلُوغ والعَقْل وكَان الكُفر بقَوله وعَمله لاَ بِالاْحْتَمال مِن تِسع وتِسعِين وَجْهاً ويُحتمل الإيمَان مِن وَجهٍ وَاحد. أُنظر، كَشف القنَاع عَلىٰ مَتن الأقْنَاع: ٤/ ١٠٠، حَاشية رَدّ المحتار عَلىٰ الدُّر المُختار لاِبْن عَابدِين: ٢٨٣.

وَقَالَ عُمَرَ لأبِي بَكْر: عَلاَمَ تُقَاتل النّاس وقَد قَالَ رَسُول الله ﷺ: أُمرت أنْ أُقاتل النّاس حَتّىٰ يَشْهدُوا أنْ لاَ إِله إلّا الله وأنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله... أُنظر، البداية والنّهاية: ٦/ ٣٤٣، الأحْكَام السُّلطانِية للماورديّ، طَبعة مِصْر الأُولَىٰ: ١٧٤.

والسّؤال الّذي يَطْرَح نَفْسَه عَلىٰ المُنْصفِين والعُلَمَاء الخِيرين أصْحَاب الكَلاَم والفِقْه والدِّين والتّحقِيق والنّظر والدّرايَة، أَهَذِه الأسَالِيب الّتي ذَكرُوها أُتْبعت مَع مَالِك آبن نويرة عَلىٰ فَرض أنّه آرْتَد؟ أَمْ أنَّ عَدم مُبَايعتَه لأبِي بَكْر هِي الّتي أدَت إِلىٰ قَتْله؟ أَمْ أنّ الحِقد الدّفِين عَلَيْهِ فِي قَلب خَالد بن الوَلِيد هُو الّذي أدىٰ إِلىٰ قَتله؟ أَمْ أنّ الطّمع فِي زَوجته لِجمَالها ورجَاحة عَقلها هُو الّذي دَفع خَالد آبن الوَليد إِلىٰ قَتله؟ أَمْ حَقاً أنّه لَمْ يَدفع الصّدقَات إِلىٰ أبِي بَكر؛ لأنّه أُستعمَل عَلايْهَ مِن قبل النّبيّ ٩، ولذَا لَمْ يَدفَعها إلّا لصَاحِبهَا الشّرعِي من بَعْدَه ﷺ؟ ثُمَّ لِماذا يُدَاهمهُم لَيلاً؟ ويُروعهُم تَحت جُنح اللّيل، وأَخْذ القَوم سِلاحهُم تَهيُّؤاً لِلقتَال، فقَال الرّاوي: فقُلنا لهُم: نَحْنُ مُسْلمُون، قَالُوا: فمَا بَال السّلاح مَعَكُمْ؟ قُلنا: فإنْ كُنْتم كمَا تَقُولون فَضَعوا السّلاح. قَالَ الرّاوي: فوَضعُوها ـ أي أسْلحتهُم ـ ثُمّ صَلّينا وصَلّوا مَعْنا. أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٢/ ٣(بتَصرّف).

أَفَبَعد هَذَا كلّه مِن الحوَار الّذي يُدلل عَلىٰ أنّهم مِن المُسْلِمِين وأنّهم يُؤدُونَ الصّلاة بإمَامَة قَائِدهم يَبدأ الْغَدْر الجَاهِليّ ويَقْطعُون عَلِيهم صَلاتهم ويَربطُونهُم وَيَأخذُونهُم أُسارىٰ لخَالد بن الوَليد سَيف الله المَسْلول ـ كمَا تَقُولون ـ عَلىٰ خَبرٍ بَلغه أنّ مَالِكاً قَد آرْتد؟ ثُمَّ يَقول مَالِك بن نويرة لخَالد بن الوَليد: أنَا عَلىٰ الإسْلاَم مَاغَيْرت ومَابَدلت، وشَهد لهُ بِذَلك أبو قتَادة أخُو بَني سَلمة الأنْصَاريّ الّذي شَهد أُحد مَع رَسُول الله ﷺ وكَان يُقَال لهُ فَارس رَسُول الله ﷺ. أُنظر، تَرجَمته فِي الإصَابَة: ٤/ ١٥٧، الإسْتِيعَاب: ٤/ ١٦١، جَمهرة أنْسَاب الْعَرَب: ٣٦٠.

وشَهد لهُ أيضاً عَبد الله بن عُمَرَ بن الخَطّاب، لكنَّ سَيف الله قَدَمه وأَمر ضِرَار بن الأزْوَر الأسديّ ـ الّذي بَعثه خَالد بن الوَليد سَابقاً فِي سَرِيَّة أغَارت عَلىٰ حِيّ بَني أَسد وأَخَذ آمْرَأة جَمِيلة مِنْهُم فوطئها، ثُمَّ نَدم، لكنَّ خَالد بن الوَليد سَيف الله طِيبها لهُ فَلم يَقبل وأمره أنْ يَكتب إِلىٰ عُمَرَ آبن الخَطّاب فِيهِ ⇔

وَيَدعُو إِلَىٰ سَبِيل رَبّه بالحِكْمَة وَالمَوعظَة الحَسْنَة ، وَيُجَادل مَنْ خَالَف بالَّتي هِي

↔ كتَاباً ، فكَتب عُمَرَ بن الخَطَّاب أرْضَخه بِالحجَارة لكنّه مَات قَبل وصُول الكتَاب ، وقِيل : إنّه شَرب الخَمر مَع أبِي جُنْدُب ـ أنْ يَضْرِب عُنقه فضَرَبَه ، أُنظر ، ترجمته في الإِصَابَة : ٢ / ٢٠٠ ، الاِسْتِيعَاب : ٢ / ٢٠٣ .

ثُمَّ قَبض خَالد بن الوَليد عَلىٰ ٱمرأته ـ زوّج مَالِك بن نويرة ـ أُمّ تمِيم فَتزوجها ، أُنظر ، القِصَّة في كَنز الْعُمَّال : ٣ / ١٣٢ . وزَاد اليَعقوبِيّ : ٢ / ١١٠ . « ... فلما رَآها أَعْجَبته فقَال : والله مَانلت مَا فِي مثَابتك حَتَّىٰ أقتلك » .

وفِي تَأرِيخ أبِي الفدَاء : « إنّ أبَا قتادة ، وعَبدالله بن عُمَرَ بن الخَطَّاب ، كلّما خَالداً فِي أَمْر مَالِك لكنّه كَره كَلامهما ... وَقَالَ مَالِك لخَالد : ٱبعثنَا إِلىٰ أبِي بَكر فَيكُون هُو الَّذي يَحْكُم فينَا ، لكنَّ خَالد بن الوَليد أبىٰ وَقَالَ : لاَ أقَالني الله إنْ أقَلتك ... فَٱلتفت مَالِك إلىٰ زوّجته وَقَالَ لخَالد بن الوليد : هَـذِه الّـتي قَتْلَتني ... فقَال خَالد بن الوَليد : بل الله قَتلك برجُوعك عَن الْإِسْلام فقَال مَالِك : أنَا عَلىٰ الْإِسْلام ... » . أُنظر ، تَأرِيخ أبِي الفدَاء : ١٥٨ ، وفيَات الأَعْيَان : ٥ / ٦٦ ، تَأرِيخ ٱبن شحنة : ١١٤ ، من هامش الكَامِل : ١١ ، فوَات الوفيات : ٢ / ٦٢٧ .

وفِي الْإِصَابَة : « ... قَالَ مَالك لاِمرَأته : قَتلتِني ـ يَعْني سَأُقتل مِن أَجْلِكِ » وزَاد « ... أَمَر خَالد ٱبن الوَليد برَأسه فَنُصب أُثْفِيه الحَجر يُوضع عَلىٰ النّار ـ فَنَضج مَا فِيها قَبل أنْ يَـخلص النّـار إلىٰ شـئون رَأْسه » لأنَّه كَان رَحمه الله كَثِير الشّعر فِي رَأسه . أُنظر ، الْإِصَابَة : ٣ / ٣٣٧ ، تَأرِيخ الطّبريّ : ٢ / ٥٠٣ ، ٱبن كَثِير : ٦ / ٣٢٢ ، تَأرِيخ أبِي الفداء : ١٥٨ ، شَرح النّهج لِاٰبْن أَبِي ٱلْحَدِيد ١٧٦ ، تَرجمته فِي فوات الوفيات : ٢ / ٦٢٧ .

وفِي تَأرِيخ اليَعقوبيّ : ٢ / ١١٠ . « أنّ خَالداً تزوّج أُمّ تَمِيم بنت المِنْهَال ـ زوّج مَالِك ـ فِـي تِـلك اللّيْلَة » .

وهُنا يَأتي التّأوِيل والتّخْطئة مِن قِبل أبِي بَكر فَيترك كلّ النّصوص الشّرْعِيَّة مِن الْـقُرْآن والسُّـنَّة المُطَهرة ويَأخذ بِقول خَالد بن الوَليد بِأنّه تَأول وأصَاب وأَخْطأ ، وعِندما طَلب منهُ عُمَرَ ٱبن الخَطَّاب رَجْمه قَالَ أبُوبَكْر : مَا كُنت أَغْمد سِـيفاً سَـلّه الله عـليهم . أنـظر ، الْإِصَـابَة : ٣ / ٣٤٠ ، الاِسْـتِيعَاب : ٣ / ٤٨٨ ، كَنز الْعُمَّال : ٣ / ١٢٣ ح ٢٢٨ .

الله أكْبَر كَبِيراً ! كَيف يَحل قَتْل رَجُل يَتَشهد الشّهادتِين ؟ والْفُقَهَاء لاَ يُجوزُون تَكْفِير أَهْـل القِـبلة فَكيف بِسَفك الدِّمَاء الّتي شَدد الشّارع الحَكِيم عَلَيْهَا كَثِيراً ؟ وَكَيف ولِمَ تُنصب رُؤُوسهم عَلىٰ القدُور بَعد الْقَتْل ؟ وكَيف يَنزو عَلىٰ ٱمرَأة وهِي لَمْ تَمضِ بَعدُ عِدتها ؟ وكَيف تُعطل حدُود الله ؟ وكَيف ... وكيف ... ؟

أَحْسَن، وأَنْ يُحيي الشَّعَائِر الدِّينيَّة، وَيُصلح ذَات البَين، وَيَقف ضدّ الحُرُوب وَالتَّطاحن وَالمُشَاغبَات، ويَعْمَل عَلَىٰ تَصفيَة القُلُوب وَبَث المَحبّة وَالإِخَاء، وأَنْ يَكُون رَحب الصَّدر لاَ يُلحق الأَذىٰ بمَخلُوق، كَائناً مَنْ كَان، وَيُحبّ الخَيْر للنَّاس، كُلّ النَّاس، حَتّىٰ الَّذين يُخَالفُونه فِي الرَّأي والعَقيدَة، ويَعْمَل عَلَىٰ إِسْعَادهم، وَالتَّضحيَة فِي سَبِيلِهم، وَيُهاجِم الشَّر أَيّنمَا كَان، وأَنْ يَكُون وَدِيعاً وَرعَاً زَاهداً، يَرضىٰ بمَا يَجْد، لاَ تَغْلبهُ عَاطفَته، وَجَشعَه عَلَىٰ دِيْنه، بَعِيداً كُلّ البُعْد عَنْ التَّحزبَات، وَلاَ يَجْمَع حولَهُ الهَمَج الرَّعَاع، وَيُحرّض عَلَىٰ الفُوضىٰ وَالغزُو بٱسم الجِهَاد، وَلاَ يَتعَاون مَعَ أَبْنَاء الدُّنيَا إِلاَّ فِيمَا فِيهِ الخَيْر وَالهدَايَة، وأَنْ يَعْتَقد ٱعْتقَاداً جَازمَاً أَنَّ أَي سَبَب مِنْ أَسْبَاب التَّفرقَة هُو طَعْنَة مَسمُومَة فِي قَلْب الدِّين والأُمّة وَبالتَالي، لاَ يَتنَازل عَنْ شَيء مِنْ وَاجبَاته مَهْمَا كَان الثَّمن.

هَذَا هُو رَجُل العِلْم والدِّين.. فَهَل كَان مُحَمَّد عَبد الوَهّاب كَذَلكَ؟. وَنَدع الجَوَاب للتَّأرِيخ وَحْدَه، قَالَ صَاحِب خُلاَصَة الكَلاَم: «قَوي أَمر مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، فَخَافَته البَاديَة»[1]. وَبَديهَة أَنَّ صَاحِب الدِّين لاَ يَخَاف أَحد مِنْهُ، بَل هُو مَلجَأ الخَائِفِين، وجَاء فِي الحَدِيث: «إِنّ شرّ النّاس مَنْزلَة عِندَ الله يَوْم الْقِيَامَة مَن يخَاف النَّاس مِن شَرّه»[2]. وفِي جُغرَافيَة «ملطبرُون» تَرجمَة رفَاعَة بك: «وَقَوّىٰ ٱبْن عَبد الوَهّاب دَعْوَته عَنْ طَرِيق السَّيف». وفِي تَأرِيخ ٱبْن بَشر: «أَمر مُحَمَّد عَبد الوَهّاب بالجِهَاد، وَحضّ عَلَيه أَتْبَاعَه، فَٱمْتثلُوا، وأَوّل جَيْش لَهُ تَأَلّف

---

(١) أُنظر، خُلاَصَة الكَلاَم: ٢٣٠. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، الْمُعْجَم الأَوسط: ٥ / ٢٧٧، الجَامِع الْصَّغِير: ١ / ٣٤٩ ح ٢٢٨٣، كَنْز الْعُمَّال: ٣ / ٥٠٢ ح ٧٦١٣، فَيْض القَدِير شَرْح الجَامِع الْصَّغِير: ٢ / ٥٧٦ ح ٢٢٨٣، ردّ ٱعْتبَار الجَامِع الْصَّغِير لعَبدالله ٱبن الصّدِيق المَغربِي: ١٧ ح ١٨٦٤.

مِنْ سَبع رَكَائِب». وَمَعلُوم أَنَّ هَذِه الرَّكَائب غَزَت بلاَد المُؤمِنين بِلاَد لاَ إِله إلاَّ الله، ومُحَمَّد رَسُول الله.. وفِي تَأرِيخ نَجْد للآلُوسي: «كَتَب ٱبْن عَبد الوَهّاب إِلَىٰ أَهْل نَجْد ـ وَهُم مُسْلمُون ـ فَبَعضهُم أَطَاع، وبَعْضَهُم لَمْ يَحْفل بِهِ فَأَمر أَهْـل الدَّرعـيَة بالقتَال فَأَجَابُوه»[1].

وَكَان لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب أَخ، ٱسمَه الشَّيخ سُليمَان بن عَبد الوَهّاب، وكَان يَشْغل مَنْصَب القَاضي فِي حُرَيملَة، وكَان كَأَبِيه يُنْكر عَـلَىٰ أَخِـيه مُـحَمَّد آرَاءه المُتَطرفَة.. وَأَلّف كتَاباً خَاصّاً فِي الرَّد عَلَيه، وعَلَىٰ أَتْبَاعَه أَسـمَاه «الصَّـوَاعِـق الإلٰهيَة فِي الرَّد عَلَىٰ الوَهَابيَة، الشَّيخ سُليمَان بْن عَبد الوَهّـاب». وَجَـدتُ مِـنْهُ نُسْخَة فِي مَكْتبَة المَقَاصد ببَيرُوت، وَنَقلتُ عَنْهُ بَعْض الكَلاَم فِيمَا تَـقَدّم، وَيَـدل الكِتَاب عَلَىٰ عِلْم صَاحِبه، وَسعَة إِطّلاَعه، وأَنَّه قَد بَذَل جُهداً كَبِيراً فِي الدَّرْس، وَأَمداً طَوِيلاً فِي البَحْث، وَقَد نَعَت أَخَاه مُحَمَّداً فِي أَوَّل كِتَاب الصَّوَاعِق بالجَهْل وَالضَّلاَلَة، قَالَ:

«فَإِنَّ اليَوْم ٱبْتلىٰ النَّاس بمَن يَنْتَسب إِلَـىٰ الكِـتَاب والسُّـنَّة، وَيَـتَبسَط فِـي عُلومهُما، وَلاَ يُبَالي ـ أَي أَخُوه مُحَمَّد عَبد الوَهّاب ـ مَنْ خَالفَه، وإِذَا طَلَبتَ مِنْهُ أَنْ يَعْرِض كَلاَمه عَلَىٰ أَهْل العِلْم لَمْ يَفْعَل، بَل يُوجب عَلَىٰ النَّاس الأَخذ بـقَولَه، وَبمَفهُومه، وَمَن خَالفَه فهُو عِنْدَه كَافر، هَذَا، وهُو لَمْ يَكُن فِيهِ خِصلَة وَاحدَة مِنْ خِصَال أَهْل الإِجْتهَاد، لاَ وَالله، وَلاَ عُشر وَاحدَة، ومَعَ هَذَا رَاج كَلاَمه عَلَىٰ كَثِير مِنْ الجُهّال، فَإِنّا لله وَإِنّا إِلَيه رَاجعُون، الأُمّة كُلّها تَصِيح بلسَانٍ وَاحد، ومَعَ هَذَا لاَ يُصغي إِلَىٰ كَلمَة، بَل كُلّهم كُفّار، أَو جُهّال، أَللّهُمَّ ٱهـد هَـذَا الضَّـال، وَرَدّه إِلَـىٰ

(١) أُنظر، كَشْف الإِرتيَاب للسَّيِّد الأَمِين، وتَأرِيخ الدَّولَة السّعُوديَة، لأَمِين سَعِيد. (مِنْهُ ﷺ).

الحَقّ »[١].

وَمَن أَلَمّ بسِيرَة ٱبْن عَبد الوَهّاب، أَو بطَرَف مِنْهَا لَمْ يَشك فِي أَنَّ أَتبَاعَه وَأَنْصَارَه كَانُوا يَغزُون وَيَشنُون الغَارَات عَلَىٰ المُسْلِمِين الآمِنِين بأَمرِهِ وَتَحرِيضَه، وأَنَّهُم كَانُوا يفرشُون الأَرْض بالصَّرعىٰ وَالقَتْلىٰ مِنْ أَبْنَاء نَجْد الَّذِين لَهُمُ عَلَىٰ الشَّيخ حَقّ الجِوَار مِنَ النُّصرَة والحِمَايَة وَالمُوَاسَاة.. ولَمْ يَشك أَيْضاً أَنَّ التَّحَالف الوَثِيق الَّذي حَصَل بَيْنَ الشَّيخ، وبَيْنَ ٱبْن سُعُود كَان يَهْدف أَوَّل مَا يَهْدف إِلَىٰ ٱنْتشَار النّفُوذ والسَّيطَرَة عَنْ طَرِيق الغَزو وَالغَارَات، و « الأَشَالِيب الحَربِيَّة »... وَأَين هَذَا مِنْ الإِسْلاَم، وعُلمَاء الإِسْلاَم؟. لَقَد جَاء الإِسْلاَم فِيمَا جَاء لمُحَاربَة الظُّلم الَّذي كَان يَتَمثّل بغَزو أَهْل الجَاهليَة بَعْضَهُم بَعْضاً فَأَحيَاه ٱبْن عَبد الوَهّاب.

فِي سَنَة (١٩٢٠م) أَفْتىٰ عُلمَاء النَّجَف والأَزهَر بالجِهَاد، وَتَطوعُوا بأَنْفسهِم للحَرْب، وَحَملُوا السَّلاح، ولَكن ضدّ الإِنْجلِيز الَّتي ٱسْتَعمرَت مَصْر وَالعرَاق، لاَ ضدّ مَنْ قَالَ لاَ إِله إِلَّا الله، وَلاَ ضدّ مُسَالم كَائِنَاً مَنْ كَان.

وَالغَرِيب أَنَّ مَنْ تَتَبع سِيرَة مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، وَقَرَأَ كَلمَاته لاَ يَجْد فِيهَا أَثرَاً لعِمَارَة الأَرْض، وَلاَ للسّلم وَالرَّخَاء، وَلاَ لسَد عَوز المُعوزَين، وَلاَ أَيّة إِشَارَة إِلَىٰ العَدَالَة الإِجْتمَاعيَة وَتَحسِين الأَوضَاع وَالحَيَاة، بَل تَرَك ذَلِكَ كلّه، ولَمْ يَلتَفت إِلَيه، مَعَ أَنَّه كَان يَسمَع وَيَرىٰ النَّاس مِنْ حَولَه يَعِيشُون فِي ضَنك مِنْ العَيْش، وَضِيق فِي الحَيَاة تَتقَطّع عَنْهُم أَسبَاب الرِّزق إِلاَّ مِنْ شَاةٍ أَو بَعِير، فَإِذَا أَجدَبَت السَّمَاء مَاتُوا جُوعَاً وَعُريَاً، لَقَد تَجَاهل كُلّ ذَلِكَ عَلَىٰ رَغم مَا كَان لَهُ مِنْ النّفُوذ وَالسّلطَان، قَالَ فِيلِيبي: « أَنَّ مُحَمَّد بن سُعُود وَخَلِيفَته عَبد العَزِيز لَمْ يَقُومَا بأَي

(١) أُنظر، الصَّوَاعِق الإِلٰهيَة فِي الرَّد عَلىٰ الوَهَابيّة: ٤ طَبْعَة ١٣٠٦م. (مِنْهُ ﷺ).

مَشرُوع، أَو يَصدرَا أَي قَرَار ذَي شَأْن إِلَّا بموَافقَة الشَّيخ وَبَركَته »[١].

وَإِذَا دَلّ إِعرَاض الشَّيخ عَنْ التَّفْكِير بصَلاَح النَّاس فِي عَيشهم وَتَحسِين حَيَاتهم، إِذَا دَلّ هَذَا عَلَىٰ شَيء، فَإِنّمَا يَدل عَلَىٰ أَحْد أمرَين، لاَ ثَالِث لهُما: إِمَّا إِنّه لاَ يُبَالي أَشَقىٰ النَّاس، أَو سَعدُوا، وَإِمَّا أَنَّه جَاهِل بِرُوح الْإِسْلاَم، وَبِمقَايِّيس الخَيْر، وَأَسبَاب التَّطور وَالتَّقدّم.. أَنَّ الَّذِين يَعْرفُون مَقاصِد الْإِسْلاَم يَعْلمُون عِلْم اليَقِين أَنَّ أَقرَب النَّاس إِلَىٰ الله، وَأَخْلصهُم فِي تَوحِيدَه وَعبَادته هُو « خَيَار النَّاس مِن أَنْفَع النَّاس لِلنَّاس »[٢]. أَنْفعهُم فِي صَلاَح أَحْوَالهم وَتخفِيف آلاَمهم، وأَنَّ أَبْعَد النَّاس عَنْ الله جَلّ وَعزّ هُو مِنْ يَسفك الدّمَاء، وَيَنهب الْأَموَال، وَيَسبِي الذَّرَاري، وَيُقحم الدِّين فِي أَهوَائه وَأَغرَاضه[٣].

وَقَد رَبّىٰ مُحمَّد عَبد الوَهّاب أَتْبَاعَه عَلَىٰ مَبدَأ عَدَم التَّفْكِير بشَيء يَتّصل بخَير النَّاس وَمَنْفَعتهم، وَعَدم الْإِهْتمَام إِلَّا بالتَّعصب، والحُكْم بالشِّرك عَلىٰ أَهْل لاَ إِله إِلَّا الله مُحمَّد رَسُول الله.

وبَعْد، فَعَلينَا أَنْ نَفْهَم وَنُمَيِّز بَيْنَ أَهْل الدِّين حَقّاً، وبَيْنَ الَّذِين يَنْتحلُونه لمَآرب أُخرىٰ.. عَلَينَا أَنْ لاَ نَتّهم أَحْدَاً، وَلاَ نَثق بأَحد إِلَّا بَعْد أَنْ نَتَعرف عَلَىٰ سِيرَته مِنْ أَوثَق المَصَادر وَأَصحّها.. عَلَينَا أَنْ نَقف مَوقف الشَّك وَالرِّيبَة مِنْ كُلّ دِين وعَقِيدَة، وَمِن كُلّ مَنْ يَنْعَته النَّاس بالْإِمَام المُصْلح، أَو المُفْسد المُضَلّل، حَتّىٰ

---

(١) أُنظر، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي: ٤٥ نَشَرتهُ المَكْتَبَة الأَهليَّة بِبَيرُوت. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، فَيض القَدِير: ٣/ ٤٦٦، حليَة الْأَوْلِيَاء: ٦/ ٣٤٨، سِير أَعْلاَم النُّبلاَء: ١٤/ ١٢٤، لِسَان المِيزَان: ٣/ ٣٩٥ ح ١٥٦٧، التَّدوِين فِي أَخْبَار قَزوِين: ٢/ ٣٠٨، كَشف الخَفَاء: ١/ ٤٥٧ ح ١٢٢٠.

(٣) لاَ أَعرف أَحْدَاً أَضعَف وأَوضَع مِمّن يَزج بالدِّين فِي جَمِيع خِلاَفَاته، وفِي كُلّ هَوىٰ مِنْ أَهوَائه وَلاَ أَدل عَلَىٰ نفَاقه وَضعَته أَنَّه لَو مَلْك القوّة لدَاس عَلَىٰ مُقدّسَات الدِّين والضَّمِير. (مِنْهُ ﷺ).

يَظْهَر الحَقّ جَليًّاً، ولَنْ يَظْهَر إلاَّ بالبَحْث وَالتَّمحِيص، وَمَن دَرَس حَيَاة مُحَمَّد عَبد الوَهّاب يَرَىٰ أَوّل مَا يَرَىٰ أَنَّه يَفْرض آرَاءه بالقُوّة، ولَكن عَلَىٰ المُسْلِمِين خَاصّة دُون غَيرهِم.. وكُلّ النَّاس يَعْلمُون أَنَّ أَيّة عَقِيدَة، أَو رَأي يُحَاول صَاحبَه أَنْ يَفْرضَه بالقُوّة فإنّه يَحْكُم عَلَىٰ نَفْسَه بنَفْسه بالفَسَاد وَالبُطلاَن.

مَات مُحَمَّد عَبد الوَهّاب سَنَة (١٢٠٦ هـ)، وَسَار أَبنَاؤه عَلىٰ سِيرَته يُنَاصرُون أَبْنَاء سُعُود، وَيُنَاصرهُم أَبْنَاء سُعُود، وَيَسندُون إِلَيْهِم نَفْس المَنَاصب الَّتي كَان ٱبْن سُعُود يَسْندهَا لأَبِيهم، وَزيَادَة بحُكم تَطَور الزَّمَن.

وَٱخْتمُ هَذَا الفَصْل بسُؤال تَذكرتهُ الآنْ، وهَذَا هُو: يَقُول الوهَابيُون: أَنَّهُم أَدْركوا، وَوَعوا مَعْنَىٰ لاَ إِله إِلَّا الله.. وَبَديهَة أَنَّ أَوّل مَا تَدل عَلَيه هَذِه الكَلمَة أَنَّه لَيْسَ لأَحد كَائنَاً مَنْ كَان أَنْ يَتَحكّم بغَيرِه، أَو يَفْرض عَلَيه مَا لاَ يَتجَاوب مَعَ قَلْبَه وَعَقلَه.. إِذَن، كَيْفَ جَمَع الوهَابيُون بَيْنَ الإِيْمَان بلاَ إِلـه إِلَّا الله، وبَيْنَ مَبدأهُم القَائِل: «الوَهَابيَة أَو السَّيف»؟.. وكَيْفَ جَمعُوا بَيْنَ هَذَا المَبدَأ، وبَيْنَ الإِدّعَاء بأَنّهم يَجرُون وَرَاء الخَير، وَيُريدُونه للنَّاس، تَمَامَاً كَمَا يُريدُونه لأَنْفسهِم، مَعَ العِلْم بأَنَّ هَذَا المَبدَأ أَسَاس البَغضَاء وَالشَّحنَاء، وَالفُوضىٰ وَالفِتَن وَالحُرُوب وكُلّ أَنوَاع الفَسَاد..

بَقِيت أَسئلَة تَرَكتهَا رَغْبَة فِي الإِخْتصَار.. وَمَا ٱنْتَهَيت مِنْ فَصْل، وَأَرَدت الشُّرُوع بمَا يَلِيه إِلَّا تَوارَدَت عَلىٰ خَاطري تَسَاؤلاَت....، دُون أَنْ أَبْحَث عَنْهَا، وَأُفكّر فِيهَا، وَقَد أُدونهَا كُلّها، بَعْضَاً دُون بَعْض، وَقَد أَتركهَا كُلّيَة...

وَالآنْ وَرَد عَلىٰ خَاطِري سُؤال آخر: لَقَد حَصَلت حرُوب بَيْنَ المُسْلِمِين الَّذِين كَانُوا يَزُورُون القُبُور، ويَقُولُون: يَا مُحَمَّد ٱشْفَع لنَا عِنْدَ رَبّك، وبَيْنَ غَيرهم

كالصَّليبيِّين وَمِن قَبْلِهم وبَعْدهِم ، فَهَل كَانَت تِلْكَ الحُرُوب قتَالاً بَيْنَ الكُفّار بَعْضَهُم ببَعْض ، أَو كَانَت بَيْنَ المُسْلِمين ، وبَيْنَ غَيرهِم .. وعَلَىٰ الأَوّل لاَ يَـنْبَغي أَنْ تَـعد الحُرُوب الصّليبيَّة وَمَا إِلَيهَا مِنْ تَأرِيخ المُسْلِمين ، بَل تَعد الغَزوَات وَالغَارَات الَّتي شَنّها الوَهَابيَة عَلَىٰ مَنْ آمَن بالله وَبمُحَمّد واليَوْم الآخر ، وعَلَىٰ الثَّاني لَمْ يَبْق مِنْ مَوضُوع لدَعوَة مُحَمَّد عَبد الوَهّاب ، أَو للكَثِير مِنْ كَلاَمه وَمُؤلفَاته .

آل سُعُود

كَان فِي القَرن الخَامِس عَشَر رَجُل مِنْ عُنَيزَة يَسْكُن فِـي الإِحْسَـاء، ٱسـمَه مَانع، وَلَهُ ٱبْن عَمّ يُقِيم بقَريَة بنَجْد، ٱسمهَا مَنفُوحَة، وَٱسم هَذَا النَّجْدِي دَرع، وهُو زَعِيم عَشِيرَة الدّرُوع هُنَاك، وكَان مُـوسرَاً ذَا مُـمتلكَات وَاسـعَة، وفِـي إِحـدىٰ السِّنين زَار مَانع الإِحسَائي قَرِيبَه دَرعَاً النَّجْدِي، فَأَعْطىٰ هَذَا قطعَتَين كَبِيرَتين مِنْ أَرْضه لضَيفه، فَٱنْتَقل مَانع بأَهْله إِلَىٰ نَجْد يَسْتَغل عَطيَة قَرِيبَه دَرع. وَمَانع هَذَا هُو الجَدّ الأَوّل لآل سُعُود.

وَوَرَث الأَرْض مِنْ مَانع وَلَده رَبِيعَة، وَأَضَاف إِلَيهَا أَرضَاً جَدِيدَة ٱنْتَزعهَا مِـنْ المُجَاورِين، ومَات رَبِيعَة، وَوَرثَه وَلَده مُوسَىٰ، وَأَضَاف مُلكَاً إِلَـىٰ مَـالك أَبِـيه بالغَزو وَالغَارَات، وَدَانَت لَهُ المَنْطَقة، وصَارت لَهُ إِمَارَة صَغِيرَة ومَـات مُـوسَىٰ، فَخَلَفه وَلَده إِبْرَاهِيم، وَمِن بَعْده وَلَده فَرحَـات، وَرُزق فَـرحَـات وَلَـدَين رَبِـيعَة وَمقرنَاً، وَرُزق مُقرن مُحَمَّداً، وَرُزق مُحَمَّد سُعُوداً، رَأْس الأُسرَة السّعُوديَة، وَقَد ٱسْتَولَىٰ سُعُود عَلَىٰ الدَّرعيَة ٱنْتزعهَا مِنْ آل مُعَمّر.

قَالَ فِيلِيبي: وهَكَذَا لَمْ يَنْقض جِيلاَن، حَتّىٰ غَـدَا النَّـازحُـون الغُـربَاء سَـادَة المَنطَقَة الَّتي آوَتهم.. وَبَقِيَت الدَّرعيَة عَاصمَة الإِمَارَة السّعُوديَة إِلَىٰ عَهْد تُـركي الَّذي يَأَتي الكَلاَم عَنْهُ، فَٱنْتَقلت مِنْ الدَّرعيَة إِلَىٰ الرِّيَاض، ولَمْ تَزَل، حَتّىٰ اليَوْم،

ومَات سُعُود سَنَة (١١٤٤ هـ) فَخَلفه وَلَده مُحَمَّد الَّذي نَشَأت الوَهَابيَة فِي عَهْدَه، فَاْعْتَنقهَا وَآزَرهَا، وَمَا زَال السّعُوديُون عَلَيهَا، حَتّىٰ اليَوْم، وإلَىٰ آخر يَوْم، وَفِيمَا يَلي نَتَكلّم بإيجَاز عَنْ كُلّ أَمِير مِنْ الأُمرَاء السّعُوديِّين الوَهَابيِّين الَّذِين جعلُوا مِنْ الوَهَابيَة عَقِيدَة مُتّبعَة، وكَان لَهُمُ الفَضل الأَكبَر عَلَيهَا، ولَوْلاَهم لَمْ تَكُن شَيْئاً مَذكُوراً، نَتَكَلّم بإيجَاز عَنْ هَؤْلاَء الأُمرَاء مُنْذُ الأَمِير الأَوّل، حَتّىٰ المَلك عَبد العَزِيز وَالد المَلك الحَالي سُعُود[1].

مُحَمَّد بن سُعُود:

تَوَلّىٰ مُحَمَّد بن سُعُود إمَارَة الدَّرعيَة سَنَة (١١٥٨ هـ إلَىٰ سَنَة ١١٧٨ هـ)، وهُو صَاحِب مُحَمَّد بن عَبد الوَهّاب وَسَاعِدهُ الأَيمَن الَّذي تَكلَمنَا عَنْهُ فِي فَصْلٍ سَابق، وأَوَّل حَاكِم وَهَابي وكَانَت نَجْد فِي عَهْد مُحَمَّد بن سُعُود مُوزّعَة إلَىٰ سِت أَو سَبع إمَارَات رَغم أَنَّ عَددهَا لَمْ يَتجَاوز فِي ذَاك الحِين نِصْف مليُون.. مِنْ تِلْكَ الإمَارَات إمَارَة الدَّرعيَة، وفِيهَا مُحَمَّد المَذْكُور، ومِنْهَا إمَارَة ٱبْن دوّاس بالرِّيَاض، وإمَارَة آل مُعمّر بالعَينيَّة، وإمَارَة آل هَزّال بنَجْرَان، وإمَارَة آل عَليّ بالشّمال، وإمَارَة آل جَحِيلاَن بالقَصِيم[2].

أَمَّا النّظَام الَّذي كَانَت تَتّبعه هَذِه الإمَارَات فَهُو أَشبَه بالنّظَام القَبَلي، يَتَمشىٰ مَعَ أَهوَاء الأُمرَاء والأَقْويَاء.. وَيَظهر أَنَّ المُوَاطنِين لَمْ يَتَأففُوا مِنْهُ، لأَنّهم قَد ٱعتَادُوا

(١) أُنظر، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي: ٣٨ نَشَرتهُ المَكْتَبة الأَهليّة ببَيرُوت، تَأرِيخ آل سُعُود: ١/ ٤٣٩ الطَّبعَة الثَّالثَة. (مِنْهُ ﷺ). وآرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة: ٨٢، كَشْف الإرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب: ١٤ و ٤٣، الإمَام العَادل لعَبد الحَمِيد الخَطِيب: ١/ ٢، عُنوَان المَجْد: ٤٣.

(٢) أُنظر، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة: ٨٢.

عَلَيه وآبَاءهم مِنْ قَبْل، حَتّىٰ حَسبُوه أَمراً طَبِيعيّاً.

وَدَارَت بَيْنَ مُحَمَّد بن سُعُود أَمِير الدَّرعيَة، وبَيْنَ ٱبْن دوّاس حُرُوب وَغَزوَات ٱنْتَهَت بالصُّلح بَيْنَهُما[1].

عَبد العَزِيز بن مُحَمَّد:

ٱخْتَار مُحَمَّد بن سُعُود وَلَده عَبد العَزِيز وَليّاً للعَهْد مِنْ بَعْده بٱقْتِرَاح مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، فكَان أَوَّل أَمِير يُبَايع بولاَيَة العَهْد مِنْ السّعُوديِّين، ومُنْذُ ذَلِكَ العَهْد أَصْبَحت الإِمَارَة تَنْتَقل بالمُبَايعَة بولاَيَة العَهْد تَمَاماً كَمَا فَعَل مُعَاويَّة مَعَ وَلَده يَزِيد، وهَذِه مِنْ حَسنَات الشَّيخ مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، وَمِن غَرِيب الصِّدَف أَنَّ سِيرَة عَبد العَزِيز تَشْبَه سِيرَة يَزِيد بن مُعَاويَّة مِنْ وجُوه:

أَوَّلاً: أَنَّ كُلَّا مِنْهُما عَاش فِي كَنْف أَبِيه الأَمِير بالعِزّ وَالدَّلاَل[2].

---

(١) أُنظر، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي: ٤٤ نَشَرتهُ المَكْتَبة الأَهليَّة ببَيرُوت، تَأرِيخ آل سُعُود: ١/ ٤٣٩ الطَّبعَة الثَّالثَة، وآرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة: ٨٢، كَشْف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب: ١٢ و ٤٣، الإِمَام العَادل لعَبد الحَمِيد الخَطِيب: ١/ ٣، عُنوَان المَجْد: ١١، الدُّرَر السَّنيَة لزَينِي دَحْلاَن: ١/ ٤٣، الفَجْر الصَّادق لصُدقي الزَّهَاوي: ١٦ و ٢٣ طَبْعَة مَصر سَنَة ١٣٢٣ ه‍، فِتْنَة الوَهَابِيَة لزَيْني دَحْلاَن: ٥، السَّلفيَة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالإِمَاميَّة للسَّيِّد مُحَمّد الكَثِيري: ٣٠٧.

(٢) شَتّان ما بَيْنَ السِّبْط الزَّكي، وَالظَّالِم السِّكِّير يَزِيد القُرُود وَالطَّنَابِير، وهَل يَسْتَوي الفَاسق الفَاجر، والإِمَام العَادل؟. وَأَين الذَّهب مِنْ الرّغَام؟. وَلَكن ٱقتَضت الحِكْمَة الإِلٰهيَة سَير الحوَادث بخلاَف ذَلك، وإِذَا أَرَاد الله أَمراً فَلاَ مَردّ لهُ، وَٱقْتَضت أَيْضاً أَنْ يَبقىٰ أَثر جِهَاد الحُسَيْن عَلَىٰ مَمّر الدّهُور كُلَّمَا أَرهَق النَّاس الظُّلم تَذْكرةً لمَن نَدب نَفْسه لخِدمَة الأُمّة، فَلَم يَحْجم عَنْ بَذل حَيَاته، مَتىٰ كَانَت فِيهِ مَصْلَحَة لهَا.

قَالَ الإِمَام الحُسَينعليه‌السلام مُخَاطباً الوَلِيد: «إِنَّا أَهْل بَيْت النُّبوَّة، وَمَعدِن الرِّسَالة، وَمُختَلف المَلاَئِكَة، بِنَا فَتَح الله، وَبِنَا خَتَم، ويَزِيد فَاسق، فَاجر، شَارب الخَمْر، قَاتِل النَّفس المحتَرمة، مُعلِن بِالفِسق وَالفجُور، وَمِثْلِي لاَ يُبَايع مِثْله».

ثَانِياً: نَشَأ كُلّ مِنْهُما جَاهلاً لاَ يُزينَه عِلْم وَلاَ خُلق وَلاَ ثَقَافَة.

ثَالثاً: مَا عُرِفَا بِهِ مِنْ القَسوَة وَالغِلظَة، وَالبُعد عَنْ الرَّحْمَة وَالرَّأفَة[1].

رَابعاً: الحُكْم عَنْ طَرِيق المُبَايعَة بولاَيَة العَهْد بمُعَاونَة الحوَاشي وَالهَوَامش، لاَ عَنْ طَرِيق الشُّورىٰ والإِخْتيَار[2].

⇔ أُنظر، مَقْتل الحُسين للخوَارزمي: ١ / ١٨٤ وَزَاد فِيهِ: وَالله لَو رَام ذَلِك أَحد لَسَقَيتُ الأَرض مِن دَمه قَبل ذَلِك، فَإِنْ شِئتَ ذَلِك فَرم أَنْت ضَرب عُنقي إِنْ كُنتَ صَادِقاً...، تأرِيخ الطَّبري: ٤ / ٢٥١، تَذكرة الخوَاصّ لسِبط ابن الجَوزي: ٢٢٩ طَبعَة إِيران، الآدَاب السُّلطَانِية للفَخري: ٨٨، الكَامِل فِي التَّأريخ لِابْن الأَثِير: ٤ / ٧٥، تأرِيخ ابن عَسَاكر: ٧ / ٤٠٧، أَنْسَاب الأَشرَاف: ٥ / ١٢٩، الفُتُوح: ٣ / ١٤، وَكَان يُقَال لهُ ـ أَي مَروان ـ وَلولدَه: بَنُو الزَّرقَاء، يَقول ذَلِك مَن يُرِيد ذَمّهم وَعَيبهُم، وَهِي الزَّرقَاء بِنْت مَوهب جَدّة مَروان بن الحَكم لأَبِيه، وَكَانت مِن ذَوات الرَّايَات الّتي يُستَدَلّ بِهَا عَلىٰ بيُوت البُغَاء، فَلِهَذا كَانُوا يُذمّون بِهَا. وَقَال البَلاذُري فِي أَنْسَاب الأَشرَاف: ٥ / ١٢٦ اسمهَا مَارِية ابنَة موهب وَكَان قِيناً.

أُنظر، تَذكرة الخواصّ: ٢٢٩، تأرِيخ ابن عساكر: ٧ / ٤٠٧، تَأرِيخ الطَّبري: ٨ / ١٦، تَفسِير مِن آية ١٣ سُورَة القَلَم فِي قَوله: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ وَأُنظر، كَنز العمّال للمُتقي الهِندي: ١ / ١٥٦، رُوح المَعَاني للآلوسي: ٢٩ / ٢٨، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١ / ٢٢٧.

(١) أُنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٦ / ٢٦٠، مَقْتَل الحُسين لخوَارزمِي: ٢ / ٤٧.

(٢) فَحُبّ الدُّنيَا والسِّيطَرَة جُزء مِن طَبِيعة مُعَاويَة، وكِيَانه، والنَّاس كُلّهُم قَطِيع لعَظَمَتِه، ولِسُلطَانِه، ولاَ شَيء لِمن يَعترض وَيُقاوم إلاّ السَّيْف أو السُّم فِي العَسَل، أمّا حَدِيث الآجِلَةِ فَخرَافَة، أو لاَ يَهُم مَا دَامت العَاجِلَة تَاج وَعَرش... وبكَلمة أنّ مُعَاوِيَةَ لاَ يَرىٰ فِي الوجُود إلاّ مُعَاوِيَةَ وابْنِهِ يَزِيد، ومَن رأىٰ غَيْر هَذِين فَلَهُ الْمَوْت، وحكَايَة «إِنْ مَاتَ هَذَا فهَذَا، ومَن أَبىٰ فَهَذَا» أَشْهَر من تُذكر، والإِشَارَة الأُولَىٰ إِلىٰ مُعَاوِيَةَ، والثَّانِيَة إِلىٰ يَزِيد، والأَخِيرَة إِلىٰ السَّيْف.

قَد اتّضح ذَلِكَ عِندمَا أَرسل إِلَيْهِمْ فِي أَخذ الْبَيْعَة لِيَزِيد وَلِياً لِلعَهد قَام يَزِيد بن المُقَنع فَلَخص المُوقف الأُموي مِن الْخِلاَفَة بِعبَارة وَجِيزَه وَلكنّها بَلِيغَة قَال: «أَمِير الْمُؤْمِنِين هَذَا، وَأَشَار إِلىٰ مُعَاوِيَةَ... فإِنْ هَلَك فهَذَا، وَأَشَار إِلىٰ يَزِيد... فَمَن أَبىٰ فَهَذا، وَأَشَار إِلىٰ سَيْفه!... ⇔

خَامِسَاً: مَا وَقَع فِي عَهْدهمَا مِنْ القَلاَقِلِ، وَالفِتَنِ، وَالحُرُوب.

سَادِسَاً: غزَا يَزِيد المَدِينَة المُنورَة، وَأَبَاح مِنْهَا مَا ذكَره المُؤرّخون لوَقعَة الحَرّة[1]، وَغزَا مَكّة المُكرّمَة، وَضرب الكَعْبَة بالمَنْجَنِيق[2].

وَألّف عَبد العَزِيز السّعُودِي الوَهَابي جَيْشَاً بقِيَادَة وَلَده سُعُود، وَغَزَا مَكّة، وهَدّم قُبّة مَولِد النَّبيّ، وَمَولد أَبي بَكْر، وَقُبّة السَّيدَة خَدِيجَة، وَقبّة زَمزَم، وَالقُبَاب الَّتي حَولَ الكَعْبَة، وذَلِكَ سَنَة (١٢١٨ هـ)[3].

وَفِي سَنَة (١٢٢١ هـ) غزَا المَدِينَة، وهَدّم قُبُور أَئمّة البَقِيع وغَيْرِهَا، وَعَنْ تَأرِيخ الجَبرَتي: «لمّا ٱسْتَولَىٰ الوهَابيُون عَلَىٰ المَدِينَة المُنَورَة أَخذُوا جَمِيع ذَخَائِر الحِجرَة النَّبويّة وَجوَاهرهَا، حَتّىٰ أَنَّهُم مَلأوا أَرْبَع سحَاحِير مِنْ الجوَاهِر المُحَلَّاة بالمَاس وَاليَاقُوت العَظِيمَة القَدر، وَمِن ذَلِكَ أَرْبع شَمعدَانَات مِنْ الزُّمَرد، وَنَحو مِئَة سَيف مُلَبْسَة قَرَاباتهَا بالذّهب الخَالص، وعَلَيهَا يَاقُوت، وَنصَابهَا مِنْ الزُّمَرد»[4].

سَابِعَاً: قَتلَ يَزِيد سَيِّد الشُّهدَاء، وَرَيحَانَة رَسُول الله ﷺ الحُسَين بن أَمِير

⇔ فقَال لهُ مُعَاوِيَة: «إجْلس فإنّك سَيِّد الخُطْبَاء».

أُنظر، العِقد الفَرِيد: ٥/ ١١٢، طَبعَة سَنَة ١٩٥٣م، دَار الكُتب العِلمِية بَيرُوت، و: ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤ طَبْعَة أُخرىٰ، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٣/ ٢١٤ ـ ٢١٦ و ٥١١، الإمَامَة والسِّيَاسَة تَحقِّيق الشِّيري: ١/ ١٩٣، الْبَيَان وَالتَّبيين: ١/ ٣٠٠.

(١) أُنظر، الإمَامة وَالسِّياسَة لِابْن قُتيبة: ١/ ١٥٢، الكَامِل: ٤/ ٥١.

(٢) أُنظر، الفَرْق بَيْن الفِرق للبَغدَادي: ٢٥.

(٣) أُنظر، الحُصُون المَنِيعَة للسَّيِّد مُحسن الأَمِين: ٣٧.

(٤) أُنظر، كَشْف الإِرْتِيَاب فِي أَتبَاع مُحمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ٣٦، آرَاء عُلَمَاء ٱلْمُسْلِمِينَ للسَّيّد مُرتضىٰ الرَّضوي: ٨٤.

المُؤمِنِين عَليّ، وَذَبح أَطفَالَه، وَسَبىٰ نِسَاءه فِي كَرْبُلاَء[١].. وكَذَلكَ غَزَا عَبد العَزِيز كَرْبُلاَء بجَيْشه الَّذي قَادَه وَلَده سُعُود، وهَدّم قَبْر الحُسَين، وَنَهب جَمِيع مَا فِيهِ مِنْ الذَّخَائِر، وأَعْمَلَ السَّيف بالكَربلاَئيِّين رِجَالَهُمْ وَنسَاءهم وَأَطفَالَهُمْ وكَان ذَلِكَ سَنَة (١٢١٦ هـ)[٢].

ثَامِنَاً: إنَّ فِعلَة يَزِيد وَجَيشَه فِي كَرْبُلاَء هَزّت العَالَم، وَنَقم جَمِيع المُسْلِمِين عَلَىٰ يَزِيد بخَاصّة، وَالأُمويِّين بعَامّة، وهَذَا مَا حَصَل بالذات حِينَ فَعَل جَيْش عَبد العَزِيز مَا فَعَل فِي كَرْبُلاَء، قَالَ فِيلِيبِي فِي تَأرِيخ نَجْد:

«اَقْتَحم سُعُود بجَيْش أَبِيه كَرْبُلاَء، وبَعْد حصَار قَصِير أَعْملَ السَّيف فِي رقَاب أَهْلهَا، وَنَهبهُم، لَقَد قَتلَ السُّكّان بلاَ رَحْمَة فِي الشَّوَارع وَالبيُوت، وَدَمّر ضَرِيح الحُسَين، وَنَهب المُجوهرَات الَّتي كَانَت تُغَطي الضَّرِيح، وَجَمع كُلّ شَيء ذَا قِيمَة فِي المَدِينَة.. وَالحَقّ يُقَال: أَنَّ عَمَله هَذَا هزّ العَالَم كلّه فَضلاً عَنْ الشِّيْعَة، فَقَد كَان نُقطَة إنْطلاَق رَكِينَة للاِنْقلاب عَلَىٰ الوهَابيِّين، كَمَا أَدّىٰ فِيمَا بَعْد إِلَىٰ عوَاقب

(١) وَبَعْد، فَهل مِنْ رَيب فِي شَبه يَزيد بِأَبِيه مُعَاوِيَة؟! وَعَبد العَزِيز الَّذي قَادَه وَلَده سُعُود بجَيْشه لهَدْم لكَرْبُلاَء... قَطع يَزِيد رَأس الحُسَيْن وَطَاف بِهِ أَمَام نسَائه وَأَطفَاله، ليَكُون أَوْجع لقُلوبهُنَّ، وَقَطع مُعَاوِيَة رَأس عَمْرُو، وَطَاف بِهِ، وَأهدَاه إِلَىٰ زَوّجَته السَّجِينَة، وَوَضَعه فِي حِجرها كِي لاَ يُفوّت عَلَيهَا الحَسرَة وَاللَّوعة!... وَهكَذا الشَّجرة المُرَّة لاَ تَحمل إلاَّ مُرّاً!...

ذكَر الطَّبري فِي تَأرِيخه: ٢ / ٣٦٨ ـ ٣٦٩، و: ٤ / ٣٤٨: أَنّ عدّة رُؤوس القَتلىٰ الَّتي حُملَت إِلىٰ عُبَيدالله بن زِيَاد مَع صُحبَة رَأس الحُسَينعليه السلام اَثنَان وَسَبعُون رَجُلاً، أَمّا المَسعُودي فِي مُرُوج الذَّهب: ٣ / ٦٣، وَكَان جَمِيع مَن قُتل مَعهُ سَبعَاً وَثمَانِين... اللُّهُوف فِي قَتلىٰ الطُّفُوف: ٨١، وَعُمدَّة القَاري فِي شَرْح البُخَاري للعَيني: ٧ / ٦٥٦ قَرِيب مِن هَذَا. مُنْتَهىٰ الآمَال للشَّيخ عَبَّاس القُمّي: ١ / ٧١٨ بِلَفظ: عَدَدها اَثنَين وَسَبعِين رَأساً... مَقْتل الحُسَين لأَبي مَخْنَف: ٢٤٣، مَقْتَل الحُسَين للخوَارزمي: ٢ / ٣٩.

(٢) أُنظر، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة: ٨٤، مَاضِي النَّجف: ١ / ٣٢٤، تَأرِيخ كَرْبُلاَء: ٢٣٤.

وَخِيمَة عَلَىٰ هَذِه الدَّولَة »[١].

أَرَأَيت إِلَىٰ هَذَا الشَّبَه القَوي بَيْنَ يَزِيد بن مُعَاوِيَّة مِنْ جِهَة، وبَيْنَ عَبد العَـزِيز وَوَلده سُعُود مِنْ جِهَة ثَانِيَة، وإِلَىٰ هَذَا الكُره العَمِيق فِي قُلْب كُلّ مُسْلِم، لكُلّ مَنْ يَمَس بسُوء آثَار الرَّسُول وَآله الكِرَام ؟.. وَبالتَالي هَل يَتّفق هَذَا النَّوع مِنْ القَتْل، وَالنَّهب، وَالسَّلب مَعَ الْإِسْلاَم وَرُوح الْإِسْلاَم الَّذي يَدّعِيه الوَهَابيَة أَو أَنّهُم يُعلنُون شَيْئَاً، ويَعْتَقدُون ويَفْعلُون شَيْئَاً آخر ؟.

هَذِه هِي أَيَّام عَبد العَزِيز كُلّها حرُوب، وَفِتَن، وَتَدمِير، وَتَخرِيب، وَضَـحَايَا، وَنَهْب، وسَلْب، وَهَتك للمُقدّسَات الدِّينيَّة، وَغَارَات مُتّصلَة لَيْل نهَار عَلَىٰ الفُقرَاء المُسْتَضعفِين، وَالعُرَاة، وَالجَائِعِين، وعَنْ هَذَا الطَّرِيق ٱنْتَزع الرِّيَـاض مِـنْ ٱبْـن دوّاس، وَسَائر إِمَارَات نَجْد مِنْ حكّامها، حَتّىٰ أَخْضعهَا جَمِيعَاً لسُلطَانه، وَضَـمّ إِلَيهَا عَسِيرَاً، وَالحِجَاز، وَالقَطِيف.

وَقُتلَ عَبد العَزِيز سَنَة (١٢١٨ هـ) ٱغْتَالَهُ رَجُل مِنْ الشِّيْعَة إِنْتقَامَاً مِنْهُ لمَا فَعَله بضَرِيح الحُسَين فِي كَرْبُلاَء، قَالَ فِيلِيبي: لَقَد تَنكّر القَاتِل بزَي دَروِيش، وَذَهب إِلَىٰ الدَّرعيَة، وَبَقي فِيهَا أَيَّامَاً يُصَلّي خَلف عَبد العَزِيز، وفِي ذَات يَوْم أَلقىٰ بنَفْسَه عَلَىٰ عَبد العَزِيز، وهُو يُصَلّي، وَطَعَنه بـمُدْيَة فِـي ظَـهْرَه ٱخْـتَرقَت إِلَـىٰ بَـطْنَه، وَعَجّلت بِهِ إِلَىٰ مَقرّه الأَخِير.. وَتكَاثر النَّاس عَلَىٰ القَاتِل، وَقتلُوه[٢].

(١) أُنظر، عَبد الله فِيلِيبي هَذَا، ٱسمه الحَقِّيقي «سنت جُون فيلبي» وهُو إِنْجلِيزي أَسـلَم، وَأَقـام أَمـدَاً طَوِيلاً فِي الأَرَاضي السّعُوديَة، وكَان مِنْ الأَصدقَاء عَلَىٰ حكّامها، ثُمَّ غَضبُوا عَلَيه، وَمَنعُوا كتَابه هَذَا تَأرِيخ نَجْد... وَمِن أَسْبَاب المَنْع تَسْجِيله هَذِه الحَقِيقَة الَّتي تُدِين السّعُوديَة والوَهَابيَة وَتَدمَغهُم بالعَار. وأُنظر، تَأرِيخ نَجْد: ٩٩. (مِنْهُ ﴿ﷺ﴾).

(٢) أُنظر، تَأرِيخ نَجْد: ١٠٠. (مِنْهُ ﴿ﷺ﴾)، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة: ٨٥، مدافع الفقهاء (التّطرف بَيْن

وبَعْد هَذَا الحَادِث جَرَت عَادَة آل السّعُود عَلَىٰ أَنْ يَقف حَارسَان عَلَىٰ رَأْس الأَمِير، وهُو يُؤَدي الصَّلاَة خَوْفاً مِنْ الاغْتِيَال.. ولَكن الحَاكِم العَادِل العَامل بكتَاب الله، وَسُنّة نَبيّه يُصَلّي، وَيَتجَوّل، وَيرتَاد أَي مَكَان بدُون حَارس، لأَنَّ العَدَالَة تَحْرسَه، والدِّين يَحْفظَه، تَمَاماً كَمَا كَان الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ وَخُلفَاؤه الهُدَاة الأَخيَار.

سُعُود بن عَبْد العَزِيز:

وَحَلّ سُعُود مَحَل أَبيه عَبد العَزيز، وأَوّل عَملَ قَام بِهِ غَزو بَلَدة الزُّبَيْر، وَالبَصْرَة مِنْ أَرْض العرَاق، وأَعْمَلَ فِيْهِمَا القَتْل، والسَّلب، وهَدْم قَبْر طَلْحَة، والزُّبَيْر، وذَلِكَ سَنَة (١٢١٨ ﻫ)، وَغَزَا نَجْرَان سَنَة (١٢٢٠ ﻫ)، والشَّام سَنَة (١٢٢٥ ﻫ)، وَدَوّخ حَورَان قَتْلاً وَسَلباً، وَوَصل، أَو كَاد إِلَىٰ أَبْوَاب دمَشق[1].

وَسَنَة (١٢٢٦ ﻫ) أَرْسَل مُحَمَّد عَليّ بَاشَا وَلَده طُوسُون لتَحرِير الحِجَاز مِنْ الوهَابيّين، فَصَدُوه فِي الكَرّة الأُولى، وَتَغَلب عَلَيهم فِي الثَّانيَة، واسْتَولَىٰ عَلَىٰ مَكّة والمَدِينَة، وحَاوَل أَنْ يَفْتَح نَجداً، فَلَم يُفْلح، وسَنَة (١٢٢٨ ﻫ) حَجّ مُحَمَّد عَليّ بَاشَا، وَعَزل الشَّرِيف غَالبَاً، وَأَرسلَه مَنْفيّاً إِلَىٰ سَلاَنِيك، وَعَيَّن مَكَانَه الشَّرِيف مُحَمَّد بن عَون، فَانْتَقلَت الإِمَارَة مِنْ فَرْع إِلَىٰ فَرْع آخر مِنْ أُسرَة الأَشرَاف، وَمُحَمَّد بن عَون هُو جَدّ الشَّرِيف حُسَين أَبي فَيْصَل مَلْك العرَاق، وَعَبد

⇔ فُقهَاء السَّلف وَفُقهَاء الخَلف لصَالح الوردَاني: ١١٩، الطَّبعَة الأُولىٰ.

(١) أُنظر، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيّة: ٨٦، كَشْف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ١٦ و ٢٠، عُنوَان المَجد: ١٢١، السَّلفيَّة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالإِمَاميَّة: ٣٢٧.

الله مَلْك الأُرْدن[١].

وَتَجدُر الإشَارَة إِلَىٰ أَنَّ سُعُود هَذَا هُو أَوَّل أَمِير أَقَام هَيئَة للأَمر بالمَعْرُوف، وَمُهمّتها التّجوَال فِي الأَسوَاق أوقَات الصَّلاَة. تَحضّ النَّاس عَلَىٰ أَدائها، وَمَا زَالَت هَذِه الطَّرِيقَة مُتّبعَة إِلَىٰ اليَوْم عِنْدَ السّعُوديِّين، وَتَطورَت بمُرُور الأَيّام، حَيْث اتّسَع اخْتصَاصها، وَأَصْبَحت تَحْمل العِصي، وَتَجُول فِي الأَسوَاق والشَّوَارع تَنهَال ضَرباً بهَا عَلَىٰ حَلِيق الذّقن، أَو مَنْ يَلمَس قَبْر الرَّسُول الأَعْظَمﷺ أَو قَبْر إمَام مِنْ أَئِمّة البَقِيع، وَغَير ذَلِكَ مِمّا يُخَالف عَقِيدَة الوَهَابيَة، بَل كَانُوا إِلَىٰ الأَمس القَرِيب يَضربُون المُدَخنِين عَلَناً، وَإِنْ كَانُوا غُربَاء عَنْ الدِّيَار ـ كَمَا قِيل ـ وَدَامَت إمَارَة سُعُود مِنْ سَنَة (١٢١٨ هـ إِلَىٰ سَنَة ١٢٢٩ هـ).

عَبد الله بن سُعُود:

وتَوَلىٰ بَعْد سُعُود وَلَده عَبد الله، فَنَازَعهُ الإمَارَة عمّه عَبد العَزِيز، وَانْقَسمَت الأُسرَة عَلَىٰ نَفْسَهَا، وَتَفرقَت كَلمتهَا.

وسَنَة (١٢٣١ هـ) جهّز مُحَمَّد عَليّ بَاشَا جَيشاً بقِيَادَة وَلَده إِبْرَاهِيم فَتوجّه إِبْرَاهِيم إِلَىٰ الحِجَاز، وكَانَت لَمْ تَزل مَعَ أَبِيه، ثُمَّ سَار مِنْهَا إِلَىٰ نَجْد، يَتَوغل فِيهَا شَيْئَاً فَشَيئاً إِلَىٰ أَنْ وَصَل سَنَة (١٢٣٣ هـ) إِلَىٰ الدَّرعيَة عَاصمَة الوهَابيّين، وبَعْد حصَار دَام (٥) أَشهُر اسْتَسلَم أَمِيرهَا عَبد الله بن سُعُود، فَأَرسَله إِبْرَاهِيم إِلَىٰ

(١) أُنظر، فِتْنَة الوَهَابيَة لزَيْني دَحْلاَن: ١٤، السَّلفيَة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالإمَاميَّة للسَّيِّد مُحمّد الكَثِيري: ٣٥٥، كَشْف الإرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ٣٨ ـ ٤٤، آرَاء عُلمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة – السَّيِّد مُرتَضىٰ الرَّضَوي: ٨٦.

الأُستَانَة، حَيْث قُتلَ وَمَن مَعهُ فِي مَيدَان أَيَاصُوفيَا[١].

وَطَغىٰ إِبْرَاهِيم بَاشَا وَبَغىٰ فِي البِلاَد، وأَكْثَر فِيهَا الفَسَاد، وَصَادَر أَموَال آل سُعُود، وآل مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، وَأَجلىٰ الكَثِير مِنْ رجالِهم وَنسَائِهم وَأَطفَالِهم عَنْ الدِّيَار، ونَفىٰ الكَثِير مِنْهُم إِلَىٰ مَصْر، وكَان هَذَا جَزَاء وَفَاقاً لمَا فَعلُوه مِنْ قَبْل بأُمّة مُحَمَّد مِنْ المَظَالم، وَالمَآثم، وَمَا ٱرْتَكبُوه مِنْ الخِيَانَة لله وَكتَابه، وَللنَّبي وَسُنَّته.. وهَكَذَا كُلّ ظَالم لاَ بُدّ أَنْ يُبْتَلىٰ بأَظْلَم وَأَغشَم. ٱسْتَمر حُكْم عَبد الله بن سُعُود مِنْ سَنَة (١٢٢٩ هإِلَىٰ سَنَة ١٢٣٤ ه).

تُركِي بن عَبد الله:

كَان لعَبدالله بن سُعُود المُتَقدّم ذِكرَه ٱبْن عَمّ، ٱسمَه تُركِي بن عَبد الله بن مُحَمَّد ٱبن سُعُود، ومُحَمَّد هَذَا الَّذي هُو الجَدّ القَرِيب لتُركِي هُو صَاحِب مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، وأَوَّل أَمِير سُعُودي وَهَابي.

وكَان تُرْكي قَد فَرّ مِنْ وَجْه إِبْرَاهِيم بَاشَا تَاركَاً الدَّرعيَة تَحْت جُنْح الظَّلاَم، وَرَاح يَتنقَل فِي صَحرَاء نَجْد دَاعيَاً العُربَان إِلَىٰ إِحْيَاء مَجْد الأَسلاَف، وَتَزوّج أَثنَاء تجوَالَه بٱمْرَأَة مِنْ آل تَامر، وَلَدت لَهُ ذَكرَاً، ٱسمَاه «جُلوي» لأَنّه وَلَد فِي زَمنْ الجَلاَء، فَتَجمع حَول تُركي أَوَّل مَا تَجْمع ثَلاَثُون رَجُلاً، ثُمَّ ٱنْضمت إِلَيه بَعْض القَبَائِل، فَٱستَرَد الرِّيَاض سَنَة (١٢٣٥ ه) مِنْ بَاشَا مَصْر، وَٱتّخذهَا عَاصمَة لَهُ، وَمِن يَوْمه ٱنْتَقلَت عَاصمَة السّعُوديِّين مِنْ الدَّرعيَة إِلَىٰ الرِّيَاض، وَمَا زَالَت، وكَان

(١) أُنظر، فِتْنَة الوَهَابيَة لزَيْني دَحْلاَن: ١٧ ـ ٢٠، كَشْف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّيِّد مُحسن الأَمِين: ٤٥، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة: ٨٧، السَّلفيَة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالإِمَاميَّة للسَّيِّد مُحَمّد الكَثِيري: ٣٥٧، تَأرِيخ الجَبْرَتي: ٣/ ٦٠٠.

لتُركي وَلد، آسمه فَيْصَل، نَفَاه إبْرَاهِيم بَاشَا مَعَ مَنْ نُفي إِلَىٰ مَصْر، وَلمّا سَمع بخَبَر أَبِيه هَرَب، وجَاء إِلَيه.

وَمِمّا قَدّمنَا يَتَبيَّن أَنَّ الْإِمَارَة السّعُوديَة الوَهَابيَة آبْتَدَأت بِمُحَمّد بن سُعُود صَاحِب مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، ثُمَّ وَلَده عَبد العَزِيز ثُمَّ وَلَده سُعُود، ثُمَّ وَلَده عَبد الله الَّذي آنْتَزع مِنْهُ الْإِمَارَة إبْرَاهِيم بَاشَا، وَقُتلَ فِي الْأُستَانَة.

وكَان آنْتِصار إِبْرَاهِيم عَلَىٰ السّعُوديِّين سَبَباً لِانتقَال الْإِمَارَة مِنْ فَرْع عَبد العَزِيز آبن مُحَمَّد بن سُعُود إِلَىٰ فَرْع عَبد الله بن مُحَمَّد بن سُعُود الْأَمِير الوَهَابي الْأَوّل عَنْ طَرِيق عَبد الله بن مُحَمَّد بن سُعُود، وَعَبد الله هَذَا الَّذي هُو أَبُو تُركي لَمْ يَتَول الْإِمَارة، وإِنّمَا تَولاَهَا أَخُوه عَبد العَزِيز الْأَمِير السّعُودِي الوَهَابي الثَّاني، فتُركي - إذَن - هُو الْأَمِير السّعُودِي الوَهَابي الْأَوّل مِنْ الفَرع الثَّاني لمُحَمَّد بن سُعُود، وبِهِ آنْتَقلَت الْإِمَارَة مِنْ سُلاَلَة عَبد العَزِيز بن مُحَمَّد بن سُعُود إِلَىٰ سُلاَلَة أَخِيه عَبد الله آبن مُحَمَّد بن سُعُود، وَمَا زَالَت فِيهَا حَتّىٰ اليَوْم.

وَكبُر عَلىٰ نَسْل عَبد العَزِيز أَنْ تَخْرج الْإِمَارَة مِنْهُم، فَدَبّر أَحد السّعُوديِّين، وَآسمه مشَاري، أَمر إغتيَال تُركي، وَتَم لَهُ ذَلِكَ، وَنَادىٰ مشَاري بنَفْسه أَمِيرَاً، ولَمْ تَطل أَيّامه، حَتّىٰ قَتَله فَيْصَل بن تُركي المَغدُور، وَآسْتَرجع إِمَارَة أَبِيه. وَآسْتَمر حُكْم تُركي الَّذي أَعَاد النّفُوذ إِلَىٰ أُسرَته، آستَمر مِنْ سَنَة (١٢٣٥ هـ إِلَىٰ سَنَة ١٢٤٩ هـ)[1].

---

(١) أُنظر، كَشْف الْإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّيِّد مُحْسن الْأَمِين: ٤٦، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة: ٢٩ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٤، السَّلفيَة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالْإِمَاميَّة للسَّيِّد مُحَمّد الكَثِيري: ٣٩٧، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي: ١٦٩ نَشرتهُ المَكْتَبَة الْأَهليَّة ببَيرُوت.

فَيصَل بن تُزكِي:

تَوَلّىٰ فَيْصَل بن تُرْكي الحُكْم بَعْد أَبِيه، وَلَكن مُحَمَّد عَليّ بَاشَا لَمْ يُمهلَه طَويلاً، فَأَرسَل حَمْلَة كُبْرىٰ إِلَىٰ نَجْد، ومَعْهَا خَالِد بن سُعُود الَّذي كَان مَعَ السّعُوديِّين المَنْفيِّين بمَصر، فَدَخل جَيْش مُحَمَّد عَليّ نَجْداً، وآسْتَولَىٰ عَلَىٰ العَاصمَة بلاَ مُقَاوم بَعْد أَنْ فَرّ مِنْهَا فَيْصَل، فَأَقَام المَصْريُون فِيهَا خَالِد بن سُعُود حاكَماً مَكَان فَيْصَل، وذَلِكَ سَنَة (١٢٥٣ هـ). وكَانَت الحِجَاز لَمْ تَزَل بِيَد مُحَمَّد عَليّ.

وَسَنَة (١٢٥٤ هـ) ظَهَر فَيْصَل مَعَ رجَاله مِنْ أَتْبَاعَه، وحَاوَل طَرد المَصْريِّين، ولَكنّه لَمْ يُفْلح، ولَمْ يَجْد سَبِيلاً إِلاَّ الإِسْتِسْلاَم، فَآسْتَسلَم، وَنُفي إِلَىٰ مَصْر، مَعَ مَنْ نُفي فِيهَا مِنْ السّعُوديِّين.

وَبَعْد أَنَّ قَويَت شَوكَة مُحَمَّد عَليّ بخضُوع الجَزِيرَة العَربيّة لَهُ بمَا فِيهَا نَجْد، وَالحِجَاز، وَعَسِير، وَتُهَامة آسْتَولَىٰ عَلَىٰ فَلَسْطِين، وَلُبنَان، وَسُوريَة، وَبَلغ أَبْوَاب الأُستَانَة، ولَكن الحُلفَاء آضْطَرُوه إِلَىٰ التَّرَاجع وَالإِنْسحَاب مِنْ البِلاَد الَّتي آحتَلهَا، وتَسْلِيمهَا للأَترَاك، مَا عَدَا مَصْراً، حَيْث مُنْحَت لَهُ وَلسُلاَلَته يُديرُونهَا إِدَارَة بَاشويَّة بآسم سُلطَان الأُستَانَة، وذَلِكَ سَنَة (١٢٥٦ هـ).

وفِي سَنَة (١٢٥٩ هـ) عَاد فَيْصَل مِنْ مَصْر إِلَىٰ نَجْد هُو والأُمرَاء السّعُوديُون الَّذِين نُفوا إِلَيهَا مِنْ قَبْل، وَحَلّوا ضيُوفاً فِي مَدِينَة حَائِل شمَالي نَجْد عَلَىٰ أَمِيرهَا آبْن الرَّشِيد، وكَان مِنْ قَبْل تَابعاً للسّعُوديِّين، بَل أَنَّ فَيصلاً هُو الَّذي عَيَّنه حَاكِماً لحَائِل قَبْل الإِحتلاَل المَصْري مُكَافَأَةً لَهُ عَلَىٰ مُنَاصرَته للقَضَاء عَلَىٰ فِتْنَة مشَاري الَّذي قَتلَ أَبَاه تُركيّاً[1].

(١) أُنظر، تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي: ١٦٩ نَشَرتهُ المَكْتَبة الأَهليَّة ببَيرُوت. (مِنْهُ ﷺ).

وَقَد رَدّ لَهُ ٱبْن الرَّشِيد هَذَا الجَمِيل، فَٱحْتفىٰ بفَيصَل، وَقَدّم لَهُ الرِّجَال وَالمَال، وَدعَا للْإلتفَاف حَولَه، وأَوَّل مَنْ ٱسْتجَاب أَهْـل عـنْزَة، وَزَحـف فَـيْصَل عَـلَىٰ الرِّيَاض بمعَاونَة ٱبْن رَشِيد، وكَان فِيهَا أَمِير يُـدْعَىٰ عَـبد الله بـن ثـنيَان، أَقَـامَه المَصْريُون حِين جَلاَئهُم عَنْهَا، فَٱسْتَرجعهَا فَيْصَل مِنْهُ بَعْد مُقَاومَة، وَحـصَار دَام (٢٠) يومَاً، وَأَسَر ٱبْن ثَنيَان، ثُمَّ عَفَا عَنْهُ.

وَمَا ٱسْتَتب الْأَمر لفَيصَل، حَتّىٰ شَرَع بٱسْترجَاع مَـا أُخـذ مِـنْ السّـعُوديِّين، فَأَخضَع نَجداً، وَعَسِيرَاً، والْإِحْسَاء، والقَطِيف، وَدَان لَهُ بالطَّاعَة أُمرَاء البَحرَين، وَمَسقَط، وَسوَاحل عُمان.

مَات فَيْصَل بن تُركي سَنَة (١٢٨٢ هـ)[١].

عَبد الله بن فَيصَل:

كَان لفَيْصل بن تُركي أَرْبَعَة أَوْلاَد: عَبد الله، وهُو الْأَكْبَر، وسُعُود، ومُـحَمَّد، وَعَبد الرَّحْمٰن، وكَان فَيْصَل قَد بَايَع وَلَده الْأَكْبَر عبد الله بولاَيَة العَهْد طِبقَاً للتَّقَالِيد المُتّبعَة فِي البَيْت السّعُودِي، وَلَكن سُعُوداً نَـازَع أَخَـاه عَـبد الله، وَثَـار عَـلَيه، وَٱسْتَعرَت الحُرُوب الْأَهليَة بَيْنَ الطَّرفَين، وَنَشَبت الفِتَن وَالقَـلاَقل، وَٱسْـتَمرت الحَرْب بَيْنَ الْأَخوَين (٢٥) عَامَاً، مِمّا أَدّىٰ إِلَىٰ ضَعْف الدَّولَة، وَذهَاب سُلطَانها، وَٱنْتقَاض حُكّام المُقَاطعَات عَلَيهَا، وَٱستقَال كُلٍّ بدُوَيريته، كَمَا هُـو الشَّأن فِـي تَوْزِيع أَسْلاَب الضَّعِيف، وَٱحتَل الْأَتْرَاك الْإِحْسَاء، والقَطِيف.

وَٱسْتَطاع سُعُود أَنَّ يَنْتَزع الرِّيَاض مِنْ أَخِيه عَبد الله بَعْد أَنْ فَرّ مِنْهَا، وَنَزل فِي

(١) أنظر، كَشف الْإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّـيِّد مُـحْسن الأَمِـين: ٤٧، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيّة: ٩٠.

دِيَار عُتْبَة، ومَات سُعُود فِي الرِّيَاض سَنَة (١٢٩٠ هـ)، وَتَولّىٰ بَعْده أَخُوه عَبد الرَّحْمٰن وَالد المَلك عَبد العَزيز الشَّهِير، وَجَد المَلك سُعُود الحَالي، ولَكن أَبْنَاء أَخِيه سُعُود ٱنْتَفضُوا عَلَيه، وَطَردُوه مِنْ الرِّيَاض، فَالتَجأ إِلَىٰ أَخِيه عَبد الله فِي دِيَار عُتْبَة، لاَجيء إِلَىٰ لاَجيء، وَٱستَغل عَبد الله هَذَا الخِلاَف، وَأَسرَع إِلَىٰ الرِّيَاض بمُعَاونَة بَعْض العُربَان، فَجَلىٰ عَنْهَا أَوْلاَد سُعُود قَبْل وصُولَه.

وَمَا ٱستَقَرّ فِيهَا، حَتّىٰ هَاجَمه مُحَمَّد بن سُعُود، وَدَارَت بَيْنَهُما معَارك طَاحنَة، فَٱسْتَنجد عَبد الله بِٱبن رَشِيد أَمِير حَائِل، وقَبْل أَنْ تَصل النَّجدَة مِنْهُ تَغَلَب مُحَمَّد عَلَىٰ عَمّه عَبد الله، ودَخَل الرِّيَاض، وَسَجن عَبد الله، ولَمْ يَطل الأَمد، حَتّىٰ وَصَل ٱبْن رَشِيد، فَفرّ مُحَمَّد بن سُعُود، وَأَخرَج ٱبْن رَشِيد عَبد الله مِنْ السِّجن، وَلَكن لَمْ يُرجعهُ إِلَىٰ الحُكْم، بَل عَهْد بِهِ إِلَىٰ أَخِيه عَبد الرَّحْمٰن الَّذي كَان قَد تَولّىٰ الإِمَارَة بَعْد أَخِيه سُعُود، وَقَفل ٱبْن رَشِيد رَاجعاً إِلَىٰ حَائِل بَعْد أَنْ تَرَك فِي الرِّيَاض مَنْدُوباً مِنْ قِبلَه يُرَاقب عَبد الرَّحْمٰن، وَٱسم هَذَا المَندُوب سَالم السَّبهَان، وَبهَذِه الحَادثَة أَصبَح ٱبْن رَشِيد سَيِّد نَجْد وَالمُسَيطر عَلَيهَا.

ومَات عَبد الله بن فَيْصَل سَنَة (١٣٠٧ هـ)[1].

عَبد الرَّحْمٰن بن فَيْصَل:

هُو الَّذي تَولّىٰ الإِمَارَة أَيَّامَاً بَعْد أَخِيه سُعُود، وهُو الَّذي طَرَده ٱبْن أَخِيه مُحَمَّد ٱبن سُعُود، وهُو الَّذي أَقَام ٱبْن رَشِيد ثَانيَة وهُو أَيْضَاً وَالد المَلك عَبْد العَزِيز الشَّهِير.

---

(١) أنظر، كَشْف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّيِّد مُحْسن الأَمِين: ٥٠، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة: ٥٧ ـ ٩٠.

أَشَرنَا إِلَىٰ أَنَّ ٱبْن رَشِيد أَقَام مَنْدُوباً وَرَقيباً عَلَىٰ عَـبْد الرَّحْـمٰن ، وَأَرَاد عَـبْد الرَّحْمٰن أَنْ يَتَخلص مِنْ هَذَا المَنْدُوب الرَّقِيب وهُـو سَـالم السَّـبهَان ، فَسَـجنهُ ، وَقِيل : إِنَّمَا سَجَنه ، لأَنَّه حَاوَل ٱغْتيَاله بأَمر ٱبْن رَشِيد ، ومَهْمَا يَكُن ، فَقَد تَوجّه ٱبْن رَشِيد إِلَىٰ الرِّيَاض ، وَأَطلَق سَرَاح السَّجِين .

وَلمّا رَأىٰ عَبْد الرَّحْمٰن قوّة ٱبْن رَشِيد بنَجْد أَشعَر أَنَّـه بَـيْنَ أَمـرَين : أَمَّـا أَنْ يُحَارب ٱبْن رَشِيد ، وأَمَّا أَنَّ يَخْضَع لَهُ كمُوَظف عِنْدَه . . وَلاَ طَاقَة لَهُ عَلَىٰ الأُولىٰ ، وَلاَ تُطِيعَه نَفْسَه عَلَىٰ الثَّانيَة ، فَلَم يَبْق أَمَامه إِلاَّ الرَّحِيل . . وهَكَذَا فَعَل . . رَحَل عَنْ نَجْد بأَهْله سَـنَة (١٣٠٩ هـ) ، وَظَـل مُـتنقّلاً فِـي الأَمْـصَار . . فَـذَهب أَوّلاً إِلَـىٰ الإِحْسَاء ، ثُمَّ إِلَىٰ الكُوَيت ، ثُمَّ إِلَىٰ قَبَائِل بَني مُرّة بقُرب الرُّبْع الخَالي ، ثُمَّ إِلَىٰ قَطَر ، ومِنْهَا عَاد إِلَىٰ الكُوَيت ، وَٱسْتقر فِيهَا مَعَ عَائِلَته وأَوْلاَدَه ، وكَان عُمْر وَلَـده عَـبد العَزِيز آنْذَاك عَشْر سَنوَات .

وَعَيّن لَهُ أَمِير الكُوَيت الشَّيخ مُحَمَّد بن الصّباح مُـرتّباً إِلَـىٰ أَنْ خَـصّصت لَـهُ الدَّولَة العُثْمَانيَة سِتِين لِيرَاً عُثْمَانيَة فِي الشَّهر ، فَقَطع ٱبْن الصّباح عَـنْهُ المُـرَتّب ، وَعَاش هُو وَأَفرَاد عَائِلَته فِي شِدّة وَضِيق[1] .

المَلك عَبْد العَزِيز أو الأسطُورَة:

عَبد العَزِيز بن عَبد الرَّحْمٰن أَوّل مَنْ لُقّب بالمَلك مِنْ السّعُوديِّين . . .

كَانَت الشَّمْس مُنْذُ القَدِيم كَمَا نَرَاهَا اليَوْم تَطْلَع مِـنْ الشَّـرق ، وَتَـتوَارىٰ فِـي المَغْرب ، ولَمْ يُصَادف فِي يَوْم أَنْ أَشْرَقَت حَيْث تَغِيب ، أَو غَابَت حَيْث تُشْرق ، أَمَّا

(١) أنظر ، آرَاء عُلَمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيّة : ٧٤ ـ ٩١ ، الفَجْر الصَّادق لصُدقي الزَّهَـاوي : ٧٥ ـ ٩٠ طَـبْعَة مَصر سَنَة ١٣٢٣ هـ .

الأَحدَاث الَّتي تَقع بَيْنَ الشّرُوق وَالغُرُوب فَهي كُلّ يَوْم، بَل كُلّ سَاعَة فِي شَأن.. فَور وَغور، وَصعُود وَنزُول.. لاَ قَاعِدَة، وَلاَ ضَابِط، وَلاَ مُقيَاس يَنتَظم كُلّ شَيء، وَلاَ يَشذّ عَنْهُ شَيء.. تَرىٰ النَّجَاح مِنْكَ قَاب قَوسَين أَو أَدنىٰ، وإِذَا أَنْتَ فِي الْأَرْض، وَالنَّجَاح فِي السَّموَات العُلىٰ، وَتَرىٰ نَفْسَك غَرِيقاً تَتَقاذَفك الْأَموَاج، وَأَنّك سَتَلفظ النَّفس الأَخِير، وإِذَا بِكَ عَلَىٰ اليَابسَة تَتَنفّس الصُّعدَاء فَرحَاً وَسرُوراً.

وتَرىٰ هَذَا يَزْحَف كالسُّلحفَاة، وَيَنطَلق ذَاك إِلَىٰ المرِيخ، وبَيْنَ طَرفَة عَين وَٱنتبَاهتهَا تَرىٰ الزَّاحف فِي الطَّلِيعَة، وَالسَّابق جَمَاد لاَ يَسْتَطِيع الحِرَاك.

ومَهْمَا شَكَكت فَإِنّي لاَ أَشك أَبَداً أَنَّ الحِكْمَة مِنْ ذَلِكَ أَنْ لاَ يَيأَس الضَّعِيف، فَيَذل وَيَخنع للقَوي، وَأَنْ لاَ يَطْغَىٰ القَوي فَيَتحكّم بالضّعفَاء، وأَنْ لاَ يَحْزَن الفَاقد، وَلاَ يَفْرَح الوَاجد، وَأَنْ يَضع الجَمِيع نَصْب أَعْينهُم أَنَّ الغَالِب قَد يَصِير مَغلُوبَاً، وَالمَغلُوب غَالبَاً.. والتَّأرِيخ وَحْدَه يُعْطِينَا الدَّرْس الصَّحِيح، لاَ النَّظَريَات وَلاَ الفَلْسفَات[1].

وإِلَيك هَذَا الدَّرْس مِنْ التَّأرِيخ القَرِيب: لَقَد ٱستَرجَع الفَتىٰ البَالغ مِنْ العُمر (٢٠) عَامَاً مَاكَان لآبَائه وَأَجدَاده، وهَذَا الفَتىٰ هُو عَبْد العَزِيز اللَّاجيء وأَبُوه عَبْد الرَّحْمٰن فِي الكُوَيت، ٱسْتَرجع مِلْك الآبَاء والأَجْدَاد، ولَكن لاَ بِالمَال، وَلاَ

(١) وَمِن هُنَا أَو مِن إِيمَانَاً لاَ يَشوبَه رَيب بأَنّ إِسرَائيل سَتُمحىٰ مِنْ الوجُود، وَإِنْ بَلَغت مِنْ القوّة مَا بَلَغَت، وَآزرهَا الغَرب وَالشّرق، وَهَل فِي قَوْل الله رَيْب: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَاثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ آل عِمْرَان: ١١٢؟. ثُمَّ كَيْفَ تَعِيش دَولَة مَبدَأهَا وَشعَارهَا: «مَا دُمتُ فَلْيَهلَك العَالَم كلّه»؟. (مِنْهُ ﷺ).

بالجيُوش، وَلاَ بالإِنْتخَاب، وَلاَ بتَألِّيف الأَحْزَاب، وإِعْلاَن الشّعَارَات المُغرِيَة، وَلاَ بالإِضرَاب وَالمُظَاهرَات، وَلاَ بتَغيِّير الزَّمِنْ بسَبَب حَرب عَالميَة، وَلاَ بشَيء مِنْ ذَلِكَ، بَل بأُسطُورَة، هَذَا مُوجزهَا:

كَان عَبْد العَزيز وأَبُوه عَبْد الرَّحْمٰن لاَجئَين عِنْدَ الشَّيخ مُبَارَك أَمِير الكُوَيت، وَذَات يَوْم جَاء الفَتىٰ عَبْد العَزيز إِلَىٰ الشَّيخ مُبَارَك، وقَالَ لَهُ: أُرِيد أَنْ أَنْقذ نَجْداً مِنْ ٱبْن رَشِيد، فَهَل تُسَاعدني بالمَال والعِتَاد؟.

وَسَخَر الشَّيخ مِنْ الفَتىٰ، ولَكنّه لَمْ يَشَأ أَنْ يَصدمَه، فَأَعطَاه مِئَتي رِيَال، وَثَلاَثِين بُندقيَة، وَأَربَعِين جَمَلاً، فَأَخذهَا وَمَضىٰ هُو وبَعْض أَرحَامه وأَصْحَابه، وَلاَ يَتجَاوز عَدَد الجَمْع أَرْبَعِين رَجُلاً.. وكَانُوا يَسيرُون لَيلاً، وَيَتوَارُون نَهَاراً، وإِذَا ٱحْتَاجُوا إِلَىٰ الطّعَام ٱخْتَطفوا شَاة أَو بَعِيراً مِنْ هُنَا وهُنَاك، وَظَلوا يُوَاصلُون السَّير إِلَىٰ أَنْ بَلغُوا الرِّيَاض لَيلاً، وَهُم أَهْلهَا، وَأَعرَف النَّاس بمَا فِيهَا، وَمِن فِيهَا، فَتَسلقُوا الحَائِط إِلَىٰ مَنْزِل الحَاكِم الرَّشِيدي عَجْلاَن، وَطَافُوا فِي أَنْحَائه، وَبَدأوا بالخَدَم، فَأَلقُوا القَبْض عَلَيهم، وَشَدّوا وثَاقهُم، وَٱقْتَحم عَبْد العَزِيز ببُندقِيتَه حِجْرَة الحَاكِم، فَوَجد زوّجَة عَجْلاَن وَأُختهَا، ولَمْ يَجْد عَجْلاَن.

وَلمّا سَأَلهُما عَنْهُ قَالتَا: أَنَّه يَبيت فِي الحِصْن المُجَاور للبَيْت، وَكَان الفَجر قَد طَلَع، فَأَسبَغ القَوْم الوضُوء، وصَلّىٰ بِهْم عَبْد العَزيز صَلاَة الصُّبح جَمَاعَة فِي بَيْت عَجْلاَن، ثُمَّ جَلَسُوا فِي البَيْت كَأَنّهُم أَهْلَه وأَصْحَابه.. وَمَا أَنْ طَلَعت الشَّمْس، حَتّىٰ فُتْح بَاب الحِصْن، وحَاوَل المُهَاجمُون ٱقْتحَامه، وَٱغْتيَال الحَاكِم، وإِذَا بِهِ يَخْرُج مِنْ الحِصْن مُتوجّهاً إِلَىٰ بَيْتَه، فَٱسْتَقبلَه عَبْد العَزِيز برصَاة أَصَابَته فِي غَيْر مَقْتَله، وَلَكن ٱبْن جلوي السّعُودِي أَجْهَز عَلَيه، وَأَردَاه قَتِيلاً، وَذَبح المُهَاجمُون

عَدداً كَبِيراً مِنْ حَامِيَة الحَاكِم.

وَمَا شَاع خَبَر هَذِه المُفَاجَأة فِي المَدِينَة، حَتّىٰ ٱسْتَولَىٰ عَلَيهم الذّهُول، وَخَافُوا سُوء العَاقبَة، فَسَارعُوا إِلَىٰ تَقْدِيم الوَلاَء والطَّاعَة.. وذَلِكَ فِي (٣ شوَال سَنَة ١٣١٩ هـ. المُوَافق ١٥ كَانُون الثَّاني سَنَة ١٩٠٢ م). وَنُقل عَبْد العَزِيز وَالدَه مِنْ الكُوَيت إِلَىٰ الرِّيَاض، وَٱحْتَفظ الوَالد بلَقَب إِمَام، وَالوَلَد برئَاسَة الحكُومَة، وَقيَادَة الجَيْش، وَٱنْتَقل مِنْ نَصْرٍ إِلَىٰ نَصْر، فَقَتل ٱبْن رَشِيد وَٱسْتَتب لَهُ الأَمر بنَجْد، وَأَخَذ الإِحْسَاء، والقَطِيف، والحِجَاز، وَعَسِير، ومَات أَبُوه عَبْد الرَّحْمٰن سَنَة (١٩٢٨ م)، وَلَهُ مِنْ العُمر (٧٨) عَامَاً، مَات بَعْد أَنْ رَأىٰ وَلَده مَلكاً عَلىٰ جَمِيع الأَرَاضي الوَاقعَة الآنْ تَحْت سَيطرَة حَفِيدَه سُعُود بن عَبْد العَزِيز.

وَكَمَا كَان ٱبْن رَشِيد حَلِيفَاً مُخْلصاً للأَترَاك، فَقَد كَان عَبْد العَزِيز حَلِيفَاً دَائمَاً، وَصَدِيقَاً وَفيّاً للإِنْجلِيز، فكَان يَذْكرهَا وَيَشكرهَا فِي خُطْبِهِ وغَيْرِهَا، وهَذَا مِثَال مِنْ أَقوَاله بحَقِّ الإِنْجلِيز، جَاء فِي خُطْبَة أَلْقَاهَا بمَكّة المُكَرّمَة عَام (١٣٦٢ هـ)، قَالَ:

«وَلاَ يَفُوتَني فِي هَذَا المَوْقف أَنْ أَتَمَثّل بأَنَّه مَنْ لَمْ يَشْكُر النَّاس لَمْ يَشْكر الله، فَأَثْنىٰ عَلَىٰ الجهُود الَّتِي قَدَّمَتهَا الحكُومَة البرِيطَانيَة بتَقدِيم بوَاخر الحُجّاج، وَتَسهِيل سَفرهُم، كَمَا أَثْنىٰ عَلَىٰ مُسَاعَدتها، ومُسَاعدَة الحُلفَاء القَيِّمَة، وَمتَابَعتهم تَتمِيم تَموِين البِلاَد، وَمَا يَحْتَاجه الأَهَالي مِنْ أَسْبَاب المَعِيشَة وغَيْرِهَا، وكَذَلكَ لاَ بُدّ مِنْ الإِشَارَة إِلَىٰ أَنَّ سِيرَة البريطَانيِّين مَعنَا طَيبَة مِنْ أَوّل الزَّمِنْ إِلَىٰ آخره».

ويَعْلَم الكَبِير والصَّغِير أَنَّ الإِنْجلِيز والحُلفَاء، وَأَيّة دَولَة إِسْتعمَاريَة يَسْتَحِيل أَنْ تَفْعَل شَيْئَاً بقَصْد الخَيْر والإِنْسَانيَّة، وإِذَا فَعَلت مَعَ بَلَد مِنْ البُلدَان مَا يَبدُو كَذَلكَ

فَإِنّمَا تَتَّخذ مِنْهُ وَسِيلَة إِلَىٰ التَّسرب إِلَىٰ أَسوَاقه، والسَّيطَرَة عَلَىٰ مُقدّرَاته.. أَنَّ الإِسْتعمَار يُنَافق ويَتَصَنّع، ليَمتَص دمَاء الشّعُوب...

وَغَرِيب أَنْ تُخفىٰ هَذِه الحَقِيقَة عَلَىٰ المَلك عَبْد العَزِيز، وأَنْ يَقُول، وَهُو الوَهَابي الَّذي يُصَلّي فِي أَوَّل الوَقْت، حَتّىٰ فِي بَيْت عَدوّه عَجْلاَن.. غَرِيب أَنْ يَقْرن شُكر الله بشُكر الإِنْجلِيز، ويَقُول: مَنْ لَمْ يَشْكُر النَّاس ـأَي الإِنْجلِيز ـلَمْ يَشْكر الله.. هَذَا، مَعَ العِلْم بأَنَّ الوَهَابيَة ـكَمَا قَدّمنَا ـيَقُولُون بفَسَاد الصَّلاَة وجَمِيع العِبَادَات إِنْ أُدّيت عِنْدَ قَبْر نَبيّ أَو وَلي، لأَنّهَا، والحَال هَذِه، تَكُون مَشوبَة بعِبَادَة صَاحِب القَبْر، أَو تُؤدّي إِلَيهَا بزَعْمِهم.. إِذَن، كَيْفَ رَبَط المَلك عَبد العَزيز شُكر الله بشُكر الإِنْجلِيز، بحَيْث لاَ يُقْبَل الأَوَّل بدُون الثَّاني؟. وبَعْد أَنْ ضَعْف الإِنْجلِيز حَلّ مَحلهم الأَمرِيكيِّين. وَدَام حُكْم عَبْد العَزِيز (٦٤ سَنَة مِنْ سَنَة ١٣٠٩ هـ إِلَىٰ سَنَة ١٢٧٣ هـ).

وتَوَلّىٰ الحُكْم بَعْدَه أَوْلاَده سُعُود ثُمَّ فَيْصَل فخَالد ففَهد المَلك الحَالِي [١].

---

(١) أنظر، مَصَادر هَذَا الفَصْل: كَشْف الإِرْتيَاب فِي أَتبَاع مُحَمَّد عَبد الوَهّاب» للمَرحُوم السَّيِّد مُحْسن الأَمِين، وَتَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي نَشَرتهُ المَكْتبَة الأَهليَّة ببَيرُوت، وتَأرِيخ الدَّولَة السّعُودية لأَمِين سَعِيد، وَالإِمَام العَادل: ج ١ و ٢ لعَبْد الحَمِيد الخَطِيب، وتَأرِيخ الكُوَيت السِّيَاسي: ج ١ و ٢ و ٣ لحُسَين خَلَف الشَّيخ خَزْعَل، السَّلفيَة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالإِمَاميَّة للسَّيِّد مُحَمّد الكَثِيري، عُنوَان المَجد. (مِنْهُ ﷺ).

تَبْرِير لاَ ٱعْتذَار

كُلّ كَلمَة مِنْ صَفحَات هَذَا الكِتَاب إِنّمَا كَتْبتُها بنِيّة الدّفَاع لاَ الهجُوم، وَبقَصْد الوَفَاء للْإِسْلاَم، لاَ بقَصْد الحَرْب عَلَىٰ الوَهَابيَة، كَمَا هُو شَأني مَعَ كُلّ مَنْ ٱفْترىٰ وَتَهجّم.. وَمَا أَنَا وَلمَا ٱعْتَقده مُحَمَّد عَبد الوَهّاب، وَغير مُحَمَّد عَبْد الوَهّاب، فَإِنّ لِكُلّ إِنْسَان عَقِيدَته، وَثَقَافَته، وَسلُوكَه فِي هَذِه الحَيَاة، وهُو وَحدَه المَسؤُول عمَّا يُدِين ويَفْعَل، وَلاَ يَحقّ لِإِنْسَان أَنْ يَتَفحّص عَنْ نَوَايَا أَي إِنْسَان وأَقْوَاله وَأَفْعالَه، مَا دَامَت لاَ تُعْني أَحْداً سوَاه، وَلاَ تَتّصل بغَيرِه مِنْ قَرِيب أَو بَعِيد.

وَأُقسِم أَنّي مَا أَردّت مِنْ ردُودِي السَّابقَة وَاللَّاحقَة أَنْ أَحْمل مُعَانداً عَلَىٰ عَقِيدَة التَّشيّع، بَل كَتَبتُ، وأَنَا أَعْلَم أَنَّ الّذي أَردّ عَلَيه لَنْ يَتخلّىٰ عَنْ أَخْطَائَه المُتَرَمّتَة المُورُوثَة، وإِنّمَا هَدَفِي الْأَوّل والْأَخِير أَنْ أَقْطَع الطَّرِيق عَلَيه، وَعَلَىٰ كُلّ مَنْ يُحَاوِل الدَّس والْإِفْترَاء، وأَنْ يَعْلَم أَنّي لَهُ بالمرصَاد، وأَنَّه لَنْ يَجْد إِلَىٰ الهَرَب وَالنَّجَاة مِنْ سَبِيل.

مَالِي وَلمُحَمَّد عَبْد الوَهّاب، وعَقِيدَته ودَعْوَته، بخَاصّة بَعْد أَنْ أَقْدَم عَلَىٰ مَا قَدِم؟...

مَا شَأني وَشَأنه لَوْلاَ قَوْلَه: «وَبسَبَب الرَّافضَة -يُرِيد الشِّيْعَة- حَدَث الشِّرك

وَعبَادَة القُبُور.. وأَنَّ بَعْض السَّلَف أَخْرَجهُم مِنْ الثّنتَين وَالسَّبعِين فرقَة »[١].

وَقَوْل حَفِيدَه عَبْد الرَّحْمٰن « والقَتْل لمَن عَانَد مِنْهُم، وَلَمْ يَتُب »[٢].

بهَذَا الصُّورَة أَبْرَز الشِّيْعَة مُحَمَّد عَبْد الوَهّاب، وأَنَّهُم سَبَب الشِّرك، وَأَسوَأ مِنْ الفِرَق الهَالكَة.. وَبالقَتل حَكَم عَلَيهم حَفِيدَه عَبْد الرَّحْمٰن.. وأَنّي عَلَىٰ يَقين بأَنَّ كُلًّا مِنْ الجَدّ وَالحَفِيد لَمْ يَقْرَأ كتَابَاً وَاحداً، وَلاَ صَفْحَة مِنْ كِتَاب للشِّيعَة، وَلاَ إجْتَمع مَعَ عَالِم مِنْهُم أَو جَاهِل، شَأنهُم فِي ذَلِكَ شَأن كُلّ مَنْ اَفْتَرىٰ وَتَهجَم.

وَلَو اَسْدَل السّتَار عَلىٰ قَوْل مُحَمَّد عَبْد الوَهّاب، وَاَنْطوىٰ مَعَ الأَيَّام لكُنَّا مَعْذُورِين فِي تَجَاهُله وَالتَّجاوز عَنْ أَخْطَائَه...

أَمَّا وَقَد صَار عَقِيدَة رَاسخَة، ومَثْلاً أَعْلىٰ للّدِين وَالحَقِيقَة عِنْدَ الوَهَابيّة، وَاَنْعَكس فِي نَظَرَاتهم وَآرائِهم فِي الشِّيْعَة، لاَ لشَيء إلاَّ لأَنّه جَاء عَلَىٰ لسَان مُحَمَّد عَبْد الوَهّاب، وحَفِيدَه عَبْد الرَّحْمٰن، أَمَّا وَالحَال هَذِه، فَإِنَّ السّكُوت وَالتَّجَاهل رُبّمَا يُعَدّ إِعْترَافاً ضِمنيّاً بأَنَّ هَذَا القَوْل عِلْم لاَ جَهْل، وعَدْل لاَ تَحَامل.. وكَيْفَ نَسْتَسلم للكَذب والاِفْترَاء، وَلاَ نَردّ بقوّة وَعَزم، وَلَدينَا القِوىٰ الَّتي تَصد المُهَاجمِين وَالمُفترِين؟..

وَبَعْد، فَإِنَّ مَنْ يَقْرَأ كِتَاب التَّوْحِيد، أَو إِنْجِيل الوَهَابيَة عَلَىٰ الأَصَح يَرَاه مُتْخَماً بالثَّرثَرة بالشِّرك، وَإِخرَاج المُسْلِمِين مِنْ الدِّين والإِسْلاَم، وهَذَا طَرَف مِنْ العَنَاوِين الَّتي جَاءَت فِي هَذَا الكِتَاب « مِنْ الشِّرك لِبْس الخَيْط وَالحَلقَة.. مِنْ الشِّرك النُّذر لغَير الله.. مِنْ الشِّرك الإِسْتعَاذَة بغَير الله.. مِنْ الشِّرك الإِسْتغَاثَة بغَير

(١) أُنظر، كِتَاب التَّوحِيد بَاب مَا جَاء مِنْ التَّغلِيظ: ٥٧ مِنْ الرَّسَائِل التِّسع طَبْعَة (١٩٥٧م). (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد لحَفِيدَه عَبد الرَّحْمٰن: ٤٧٩ طَبعَة (١٦٥٧هـ). (مِنْهُ ﷺ).

الله ..» وَمِن أَقْوَالَه: «الطِّيرَة شِرك .. لَعْنَة زُوارَات القُبُور .. لَعْنَة سرَاجهَا»[١] ...

وَبعْد، فَإِذَا كَان «بسَبَب الرَّافضَة حَدَث الشِّرك، وَعبَادَة القُبُور» فَمَن هُو السَّبب يَا تُرىٰ - لهَذَا الشِّرك المُترَاكم وَاللَّعنَات المُكَدّسَة فِي كَلَام مُحَمَّد عَبْد الوَهّاب؟.. حَقّاً أَنَّ صَاحِب كِتَاب التَّوْحِيد يَسْتَحق شَهَادَة الدّكتُورَاه فِي التَّكفِير[٢].

---

(١) لَعْنَة الزّوَارَات وَالسّرَاج جَاءَت فِي كِتَاب التَّوْحِيد المَطبُوع مَعَ الرَّسَائِل التِّسع: ٥٩ طَبْعَة (١٩٥٧م). (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، كَشْفاء السّقَام فِي زيَارَة خَيْر الأَنَام لتَقي الدِّين السُّبكي، الدُّرّة المُضيَة فِي الرَّد عَلىٰ ابن تَيْميَّة للسُّبكي أَيضاً، المَقَالة المَرضيَّة لقَاضي قُضَاة المَالكيَّة تَقي الدِّين أَبي عَبْد الله الأَخنَائي، نَجْم المُهتَدي وَرَجم المُقْتَدي للفَخر ابن المُعَلّم القُرَشي، دَفع الشُّبه لتَقي الدِّين الحُصني، التُّحفَة المُختَارَة فِي الرَّد عَلىٰ مُنْكر الزِّيَارَة لتَاج الدِّين الفَاكهَاني المُتوفّىٰ ٨٣٤هـ، وَتَأليف أَبي عَبْد الله مُحَمّد بن عَبْد المَجِيد الفَاسي المُتوفّىٰ ١٢٢٩هـ، الصَّوَاعِق الإِلْهيَة فِي الرَّد عَلىٰ الوَهَابيَة، الشَّيخ سُليمَان بْن عَبد الوَهّاب، طَبْعَة ١٣٠٦هـ، الفَتَاوىٰ الحَدِيثيَّة لِابْن حَجَر، المَوَاهب اللَّدنيَّة للقَسْطلاني، شَرْح المَوَاهب للزَّرقَاني، تَكملَة السَّيف الصَّقِيل للشَّيخ مُحَمّد زَاهد الكَوثَري، الدَّلائل المُبَينَة فِي فَضَائِل المَدِينَة، الرَّوض الفَائِق، تَميِّيز الطَّيب مِن الخَبيث، كَشْف الخَفَاء الشَّيخ إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد الجَرَاحي العَجلُوني المُتوفّىٰ ١١٦٢هـ.

الفَهَارِس الفَنيَّة العَامَّة

فهرس الآيات

الآيـة	رَقْمَها	الصَّفْحَـة
﴿ يَـأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾	٣٥	٤٤

الرَّعد

﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَـٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ ﴾	٢٥	٩٠
﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾	٣٩	١٩٩
﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾	٢	١٦٦

الحِجْر

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾	٩	١٩٦

النَّحل

﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾	١٢٦	١٩
﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٤٣	١٩٤ و ١٩٦

الإسْرَاء

﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَـٰٓؤُلَآءِ وَهَـٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ﴾	٢٠	١٤٣
﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ﴾	٧٧	١٦٨

سُورَةُ طه

﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾	٤٦	٢٠٣

فَهْرَس الأَحَادِيث

الصَّفْحَـة	طَرَف الحَدِيث

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة

فَهْرَس المَصَادر

١. الْقُرْآن الْكَرِيم، كِتَاب الله تَبَارَك وتَعَالىٰ الحَيّ القَيُّوم.

حَرْف الْأَلف

٢. الْإِبَانة عَن أُصُول الدِّيَانة، لِابْن بَطّة الفَلكي، دِمَشق، الطّبعة الْأُولىٰ.

٣. الْإِبَانة عَن أُصُول الدِّيَانة، لأَبي الحَسن عَليّ بن إِسمَاعِيل الْأَشعَريّ، طَبعَة القَاهرَة ١٣٥٩ هـ، وَطَبعَة مَكْتَبة دَار البَيَان دِمَشق ١٤٠١ هـ.

٤. الْإِتحَاف بِحُبّ الْأَشرَاف، للشَّبرَاويّ الشّافِعيّ (ت ١١٧٢ هـ ق)، تَحقِيق: مُحَمّد جَابر، المَطبعَة الهِندِية العَربِية ١٢٥٩ هـ وَطَبعَة ـ مَصْر ١٣١٣ هـ وأُعيد طَبعَه فِي ـ إِيرَان ١٤٠٤ هـ

٥. إِتحَاف السَّادَة المُتقِين بِشَرح إِحيَاء عُلُوم الدِّين، لأَبي الفَيض مُحَمّد بن مُحَمّد الحُسَيْنيّ الزّبَيديّ، طَبعَة دَار الفِكر ـ بَيرُوت.

٦. إِحيَاء عُلُوم الدّين، لأَبي حَامد مُحمّد بن مُحمّد الغزّاليّ (ت ٥٠٥ هـ ق)،

تَحقِّيق: كَامل الدّمياطيّ ـ مَطْبعَة مُصْطَفىٰ البَابيّ ـ مَصْر ١٢٢١ هـ.

٧. إسعَاف الرَّاغبِين فِي سِيرة المُصْطَفىٰ وَأَهل البَيْت الطَّاهِرِين (بهَامش نُور الأَبصَار)، للشَّيخ مُحَمّد بن عَليّ الصَّبان، طَبع العُثمَانية.

٨. أَبُو سُفْيَان شَيخ الأُمَويِّين، مُحَمَّد السِّبَاعي الحَفْنَاوي تَأرِيخ صدُورَه سَنَة (١٩٥٩ م).

٩. ٱنقَاذ البَشَر مِن الجَبر وَٱلْقَدر، إِلىٰ رَسَائِل الشَّرِيف مُرَاجعة أَحْمَد الحُسَيني.

١٠. ٱقْتضَاء الصّرَاط المُسْتَقِيم مُخَالفَة أَصْحَاب الجَحِيم.

١١. ٱلْإِجْتهَاد وَٱلتَّقْلِيْد، بِدَايَةً وَتَطوّراً، مُحَاوَلَة لِفَهْمٍ جَدِيد عَلَىٰ الصَّعِيد الأُصُوليّ المُقَارَن الغريري.

١٢. الآثَار البَاقِية عَن القرُون الخَالِية، لِمُحَمَّد بن أَحْمَد البَيرُوني. طَبْعَة لَيبك عَام ١٩٢٣م.

١٣. أَرْجَح المَطَالب للأَمرَتسري، طَبْعَة لاَهُور.

١٤. الإِرشَاد الهَادي إِلىٰ مَنْظُومَة الهَادِي فِي العَقَائِد الزَّيدِيَّة لِابْن الوَزِير.

١٥. إرشَاد السَّارِي عَلىٰ صَحِيح البُخَاري، لأَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَبي بَكْر بن عَبدالمَلك القَسْطلاَني الأَصل المَصْري، الشَّافعي، طَبْعَة المَطْبَعة المَيمَنِيَّة عَام (١٣٢٥ هـ).

١٦. الأَخْبَار الطّوَال، لأَحمَد بن دَاود الدّينوريّ (أَبُو حَنِيفَة ت ٢٨٢ هـ) تَحْقِّيق: عَبدالمُنعم عَامر. طَبْعَة دَار المَسِيرة ـ بَيْرُوت، طَبْعَة دَار إِحيَاء الكُتب

العَربية سَنَة (١٩٦٠ م).

١٧. الإختصَاص، المَنْسُوب لِمحَمَّد بن مُحَمَّد ٱبن النُّعمان العَكْبريّ المَعرُوف بِالشَّيخ المُفِيد، نَشر جَمَاعة المُدرسِين. قُم: إيرَان.

١٨. إرشَاد الأَرِيب إِلىٰ مَعْرِفَة الأَدِيب، (المَعْرُوف بِمُعجَم الأُدبَاء) يَاقُوت الحَموِي. طَبْعَة مَرجليُوت. مَصْر ١٩٠٧ / ١٩٢٥ م.

١٩. أَسْبَاب النُّزول، أَبِي الحَسَن عَليّ بن أَحْمَد ٱبن مُحَمَّد الوَاحِدِي. (ت ٤٦٨ هـ/ ١٠٧٦ م) وَبِهَامشه ٱلنَّاسخ وَالمَنْسُوخ لِهِبَة الله سَلاَمَة. عَالم الكُتُب. بَيْرُوت: لُبْنَان.

٢٠. الإِسْلاَم وَالنَّصرانيَّة، الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه، الطَّبعَة الثَّامنَة.

٢١. الإستبصَار فِي نَسَب الصَّحَابة مِن الأَنْصَار، عَبدالله بن أَحْمَد مُوفق الدِّين ٱبن قُدَامة (ت ٦٢٠ هـ). تَحْقِّيق: عَليّ نوِيهض. طَبْعَة بَيْرُوت.

٢٢. الإستِيعَاب فِي مَعْرِفَة الأَصْحَاب، يُوسُف ٱبن عَبدالله بن مُحَمَّد القُرطبي أَبُو عُمْر المَشهُور بِٱبن عَبد البر النّمري، (ت ٤٦٣هـ). تَحْقِّيق: عَليّ مُحَمَّد مُعوض دَار الكُتُب العِلْمِيَة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان. وتَحْقِّيق عَليّ البَجَاوي. طَبْعَة القَاهِرَة وَبِهَامش الإِصَابَة.

٢٣. الأَشْبَاه وَالنّظَائر لزَين العَابِدِين بن إبرَاهِيم بن نُجَيم الحَنفيّ، طَبعَة دَار إحيَاء التّرَاث الإِسلاَمي بَيرُوت، وَطَبعَة مُؤسّسة الحَلَبي مَصْر ١٣٧٨ هـ.

٢٤. أُسد الغَابَة فِي مَعْرِفَة الصَّحَابَة، لأَبِي الحَسَن عِزِّ الدّين عَليّ بن أَبِي الكَرَم مُحَمَّد ٱبن مُحَمَّد ٱبن عَبد الكَرِيم الشّيبَانيّ المَعْرِوف بِٱبن الأَثِير الجَزْريّ

(ت ٦٣٠ هـ ق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد إِبـرَاهِـيم، طَـبْعَة ـ القَـاهرَة ١٣٩٠ هـ، وَطُـبع بِالأُفست فِي المَكْتَبَة الإِسْلاَمِيَّة للحَاج رِيَاض، وَطَبع المَطْبَعَة الوَهبِية بِمَصْر.

٢٥. أَسْنىٰ المَطَالب فِي نَجَاة أَبي طَالب، لأَحمد زَيني دَحلاَن (ت ١٣٠٤ هـ ق)، طَبعَة ـ مَصر ١٣٠٥ هـ وَطَبع دَار الكتَاب العَربي بَيرُوت ١٤٠٥ هـ.

٢٦. أَسْنىٰ المَطَالب فِي أَحَادِيث مُخْتَلفة المَرَاتب، لمُحَمّد بن دَويش الحوت البَيْرُوتِي، دَار الكتَاب العَربي ١٣٩١هـ، وَمَطبعَة مُصطفىٰ ـ مَصر ١٣٥٥ هـ، طَبعة مَصر ١٤١٦ هـ، طَبعَة دَار الفِكر الإِسلاَمي بَيرُوت ١٤٠٨ هـ.

٢٧. أَسْنىٰ المَطَالب فِي مناقب عَليّ بن أَبي طَالب، لمُحَمّد بن عَليّ بن يُوسف الجَزريّ الشّافعيّ (ت ٨٣٣ هـ ق)، طَبعَة ـ مَكّة المُكَرمَة ١٣٢٤ هـ وَطَبع دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربي ١٣٢٨ هـ.

٢٨. الأَسَـاس فِـي عِـلم الكَـلاَم عِـند الزَّيـدِيَّة، القَـاسم بـن إِبْـرَاهِـيم الرَّسيّ (مَخْطُوط)، وَكَذَلِك شَرْح الثَّلاَثِين مَسأَلة فِي عَقَائِد الزَّيدِيَّة لإِبرَاهِيم بن يَحْيَىٰ السَّحولِي (مَخْطُوط)، وَرَسَائل الْعَدْل والتَّوحِيد (مَخْطُوط) أَيضاً.

٢٩. الإِسْـلاَم وَالحَـضَارة العَـربِية. مُـحَمَّد كُـرد عَـليّ. طَـبْعَة مَـصْر سَـنَة (١٩٣٤ ـ ١٩٣٦م).

٣٠. أُصُول الْعَدْل والتَّوحِيد تَحقِّيق مُحَمَّد عُمَاره.

٣١. الأُصُول الخَمْسَة، القَاسم بن إِبْرَاهِيم المَعرُوف بِالرَّسي (ضِمن مَجْمُوع رَسَائِل العَدْل وَالتَّوحِيد) (مَخْطُوط).

٣٢. الأُصُول الثَّمَانِيَّة، الإِمَام مُحَمَّد بن الإِمَام القَاسم بن إِبرَاهِيم بن إِسمَاعِيل

ٱبن إِبرَاهِيم ٱبن الإِمَام الحَسَن بن الإِمَام الحَسَن بن الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب عليهم السلام (ت ٢٨٤ هـ)، تَحقِيق: عَبدالله بن حمُود العزيّ، طَبْع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد الثَّقَافِية.

٣٣. الإِصْبَاح عَلىٰ المصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح، الإِمَام النَّاصر لدِين الله إبرَاهِيم بن مُحَمَّد بن أَحمَد المُؤيدي، تَحقِّيق: السَّيِّد العَلاَّمة عَبدالرَّحمن بن حُسِين شَايم، طَبْع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد الثَّقَافِية.

٣٤. أَضْوَاء عَلىٰ السُّنَّة المُحَمَّدِيَة، أَو دِفَاع عَن الحَدِيث، مَحْمُود أَبُو رَيَّه، مِنْشُورَات مُؤسَّسَة الأَعْلَمي للمَطبُوعَات بَيرُوت، الطَّبعَة الخَامسَة. وَطَبْعَة دَار المَعَارف بِمَصْر.

٣٥. آرَاء عُلمَاء السُّنّة فِي الوَهَابيَة، السَّيِّد مُرتَضىٰ الرَّضَوي.

٣٦. الإِمَام زَيد بن عَليّ للشَّيخ أَبُو زُهرَة.

٣٧. الإِكمَال. عَليّ هِبة الله ٱبْن مَاكول (ت ٤٧٥ هـ). تَحْقِّيق: عَبدالرَّحمَن المَعلَمي اليَماني وَنَايف العَبَّاس. طَبْعَة حَيدر آباد ١٩٦٧م، طَبْعَة القَاهرَة.

٣٨. أَعْلاَم النِّسَاء، عُمر رِضا كحَالة سَنَة (ت ١٤١٣ هـ) مُؤسَّسَة الرِّسَالة.

٣٩. الإِمَام زَيد حيَاته وَعَصره وآرَاؤه وَفِقهه. مُحَمَّد أَبُو زُهرة. المَكْتَبَة الإِسْلاَمِيَّة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٤٠. الإِمَام العَادل لعَبد الحَمِيد الخَطِيب.

٤١. إِمتَاع الأَسمَاع. للمقريزي. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٤١ م) المجلد الأَوَّل. تحقِّيق مُحَمّد عَبد الحَمِيد، مَنْشُورَات مُحَمَّد عَليّ بَيضُون بَيرُوت.

٤٢. الإِشرَاف عَلىٰ فَضل الأَشرَاف، لإِبرَاهيم الحَسنيّ الشّافعيّ السّمهوديّ

المَدنيّ تَحقِيق : سَامي الغُرِيري ، طَبع دَار الكتَاب الإِسلاَمي .

٤٣. الإِصَابَة فِي تَمييز الصَّحَابة ، مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي . طَبْعَة مَولاىٰ عَبدالحَفِيظ . القَاهرَة (١٣٢٨ ه‍).

٤٤ . الإِصَابَة فِي تَمييز الصَّحَابة ، (بهَامش الإِستِيعَاب لِابْن عَبدالبَر) . أَحْمَد ٱبن حَجر العَسْقلاَني (٧٧٣ ـ ٨٥٢ ه‍) . دَار العُلوم الحَدِيثة . وَطَبعات أُخرىٰ لاَحقَة .

٤٥ . الأَعلاَم ، قَاموس تَرَاجم لأَشهر الرِّجَال ... خَير الدِّين بن مَحمُود بن مُحَمَّد ٱبن عَليّ بن فَارس ، أَيلول سبتَمبر ١٩٩٢ م دَار العِلم بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٤٦. أَعيَان الشِّيْعَة ، مُحسن بن عَبدالكرِيم العَاملي (ت ١٣٧١ ه‍) . تَحْقِّيق وإِخرَاج حَسَن الأَمِين . دَار التَّعارف للمَطبُوعات . بَيْرُوت . لُبْنَان .

٤٧. أَنْصَار السُّنَّة بِالقَاهرَة مُحبّ الدِّين بن أَبِي الفَتْح مُحَمَّد بْن عَبد القَادر بن صَالح الخَطِيب (١٣٨٩ – ١٣٠٣ ه‍ ـ ١٩٦٩ م – ١٨٨٦ م) .

٤٨. الأَغَاني ، لأَبِي الفَرج الإِصبهَانِي (ت ٣٥٦ ه‍) ، تَحْقِّيق : خَلِيل مُحييّ الدّين دَار الكُتُب المَصْرِيَة ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٥٨ ه‍ ، وَكَذا طَبْعَة دَار الفِكر بَيْرُوت عَام (١٤١٢ ه‍) .

٤٩. أَمَالِي المُرتضىٰ . عَليّ بن الحُسَيْن العَلوي . طَبْعَة مَصْر عَام ١٣٢٥ ه‍ / ١٩٠٧ م بتَحْقِّيق / مُحَمَّد أَبُوالفَضْل إِبرَاهِيم . دَار الكِتَاب العَربي ـ بَيْرُوت . لُبْنَان .

٥٠ . أَمَالي الشّيخ الطّوسي ، لأَبي جَعْفر مُحَمّد ٱبن الحَسن الطّوسي مَنشُورَات المَكتَبة الأَهليَة ، اوفسَيت مَكتَبة الدّاوري ، قُم ـ إِيرَان ، وَالمَطبعَة الإِسلاَميّة ، طَهرَان ١٤٠٤ ه‍ وَطَبعَة مُؤسّسة البِعثَة دَار الثّقافَة قُم ١٤١٤ ه‍ .

٥١ . الْإِمَامَة وَالسِّيَاسَة، لأَبِي مُحَمَّد عَبد الله ٱبن مُسْلِم المَعْرُوف بٱبن قُـتيبة الدّينوريّ (ت ٢٧٦ هق)، مَكْتَبَة ومَطْبَعَة مُصْطَفىٰ بَابي الحَلبي، مَصْر ١٣٨٨ه.

٥٢ . السِّيرة الحَلبِية (إِنْسَان العُيُون فِي سِيرة الأَمِين المَأمُون)، عَليّ بن بُرهَان الشَّافعي الحَلبي، دَار الفِكر العَربِي بَيْرُوت ١٤٠٠ ه.

٥٣ . الْأَنْسَاب، عَبدالكـريم مُـحَمَّد السَّـمعاني (ت ٥٦٢ ه). طَـبْعَة لَـيدن. وبتَحْقِّيق: عَبدالرَّحمَن المَعْلَمي اليَمَاني. طَبْعَة ـ بَيْرُوت. الطَبْعَة الْأُولىٰ ١٤٠٨ ه ١٩٨٨ م دَار الجنَان بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٥٤ . أَنْسَاب الْأَشْرَاف، لأَحمد بن يَحْيَىٰ بن جَابر البَلاَذريّ، (ت ٢٧٩ هق)، تَحْقِّيق: كمَال الحَارثيّ، طَبْعَة مَكْتَبَة الخَانجيّ ـ مَـصْر ١١٢٥ ه، طَـبْعَة مَكْـتَبَة المُثنَّىٰ بَغْدَاد ١٣٩٦ ه، وتَحْقِّيق المَحمُودي، مُؤسّسة الأَعلمي بَيْرُوت.

٥٥ . إِيمَان أَبي طَالب المَعرُوف بكتَاب الحُجَّة عَلىٰ الذَّاهب إِلىٰ تَكفِير أَبـي طَالب لِابْن فَخَّار.

حَرْف البَاء

٥٦ . البدَاية والنّهاية، لأَبِي الفدَاء إِسْمَاعِيل بن كَثِير الدّمشقي، تَحْقِّيق: عَليّ شِيري، دَار الكُتُب العِلْمِيّة، الطَبْعَة الخَامسَة، (١٤٠٩) ه، مَطْبَعَة السّعادة مَـصْر عَام ١٣٥١ ه.

٥٧ . البدَاية والنّهايَة، مُحَمَّد بن عَبدالحرّ الكنَاني (ت ١٣١٢ ه). طَبْعَة القَاهرَة (١٣٥١ ـ ١٣٥٨ ه).

٥٨ . البِدء والتَّأرِيخ، المَنسُوب إلىٰ أَبِي زَيد أَحْمَد بن سَهل البَـلخي، وهُـو لمُطهر ٱبن طَاهر المَقدسي (ت ٥٠٧ هـ) مَكْتَبَة الثَّقافة الدِّينِية، وتَحْقِّيق : كلمَان هوَاز طَبْعَة بَاريس ١٩٠٣ و مَطْبَعَة السُّنَّة الُمحَمَّدية ١٤٠٦ هـ.

٥٩ . البِحار، للعَلاَّمة الَـمجْلسي . طَـبْعَة سَـنَة (١٤١٢ هـ). مُـؤسَّسَة الوَفَـاء بَيْرُوت : لُبْنَان، وأيضاً طَبْعَة إيرَان، طَبْعَة سَنَة (١٣٩٤ هـ) إيرَان .

٦٠. بِشَارة المُصطَفىٰ لشِيعَة المُرتَضىٰ، عمَاد الدّين أَبُو جَعْفَر مُحَمّد بن القَاسم الطّبري، المَطْبَعَة الحَيدرِية، النَّجف الأَشـرَف، الطَّـبعَة الثّـانِية ١٣٨٣ هـ وَنَشـر مَطْبعَة الخَانجي مَصْر ١٤٠٠ هـ.

٦١. البُلدَان، لأَبِي بَكر أَحْمَد بن مُحَمَّد الهَمدَاني المَعْرُوف بِٱبن الفَقِيه، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف، طَبْعَة لَيدن .

٦٢. البِيان وَالتّبيِّين ، لعَمرُو بن بَحر الجَاحظ، (ت ٢٥٥ هـ ق)، شَرح حَسَـن السّندوبيّ، نَشر دَار الجَاحظ ١٤٠٩ هـ، وَمَطبعَة الإِستقَامة، الطَّبعَة الثّالثَة القَاهرَة ١٣٦٦ هـ وَطَبعَة دَار الوَعي سُوريا ١٤٠٢ هـ.

٦٣. بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب، لعَلي بن عَبدالله بن القَاسم ٱبن مُحَمَّد بن الإِمَام القَاسم بن مُحَمَّد الحَسَني الشَّهاري الصَّنعَاني، تَحقِيق عَبدالله بن عَبدالله ٱبن أَحْمَد الحُوثي، طَبع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد ٱبن عَليّ الثَّقافِية .

٦٤. بُلُوغ المَآرب فِي نَجَاة آبَائه عليهم السلام، وَعمّه أَبي طَالِب، لسُليمَان الأَزْهَري، تَحقِّيق الغُرَيري .

٦٥ . البَيَان والتّبين عُمرو بن بَحر الجَاحظ، طَبْعَة دَار الوَعي سُوريا ١٤٠٢ هـ،

طَبْعَة أُخرىٰ بتَحْقِيق عَبدالسّلام هَارُون، طَبْعَة مَصْر.

٦٦. بَصَائر الدَّرجَات لمُحَمّد بن الحَسَن الصّفار القُميّ المَعرُوف بٱبن فَرّوخ، طَبْعَة دَار صَادر بَيْرُوت ١٤٠٢ هـ.

٦٧. بُغيَة الطَّالب لكَمَال الدّين ٱبن العَدِيم الحَنْفيّ (مَخطُوط).

حَرْف التَّاء

٦٨. تَاج العَرُوس فِي جوَاهر القَامُوس، مُحَمَّد مُرتضىٰ الزُّبيدي. طَبْعَة مَصْر.

٦٩. تَاج اللُّغة وَصِحَاح العَرِبية. للجَوهري. طُبع عَام ١٢٨٢ هـ. مَصْر (مُجلدَان).

٧٠. تَأرِيخ آدَاب اللُّغة. لمُصطَفىٰ صَادق الرَّافعي.

٧١. التَّأرِيخ. خَلِيفة بن خَيَّاط (ت ٢٤٠ هـ). تَحْقِّيق أَكرم ضِيَاء العُمري. طَبْعَة دِمشق (١٩٧٧م).

٧٢. تَأرِيخ الفِرقة الزَّيدِيَّة للدُّكتورة فَضِيلة عَبدالأَمِير الشَّامي.

٧٣. تَأرِيخ الجَبْرَتي، أُخذ بالوَاسطَة.

٧٤. تَأرِيخ الدَّولَة السّعُوديَة، لأَمِين سَعِيد.

٧٥. تَأرِيخ نَجْد لعَبدالله فِيلِيبي، نَشَرتهُ المَكْتَبة الأَهليَّة ببَيرُوت.

٧٦. تَأرِيخ الأَدَب العَربي، (بِالأَلمَانية)، لكَارل برُوكلمَان، تَرجَمة الدّكتور عَبد الحَلِيم النّجار، الأَجزَاء الثّلاثة الأَوَّل، الطَبْعَة الرّابعة دَار المَعَارف القَاهرَة، وَأَمَّا الأَجزَاء الثّلاثة الأُخر، تَرجمهَا، الدّكتور يَعْقُوب بَكر، والدّكتور رَمضَان توَاب.

٧٧. تَأرِيخ اليَعقُوبيّ، أَحْمَد بن أَبِي يَعْقُوب بن جَعْفَر العَبَّاسي المَعْرُوف

بِاليَعقُوبيّ ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف ١٣٥٤ هـ.

٧٨. تَبْدِيد الظَّلاَم وَتَنْبِيه النِّيَام ، إِبْرَاهِيم بن سُليمَان الجَبْهَان مُعَاصر ، طُبع عِدّة طَبعَات مِنْهَا عَام (١٩٨١ م) ، دَار الجَبَل مَصْر .

٧٩. تَدْرِيب الرَّاوي ، السُّيوطي ، تَحقِّيق عَبدالوهَاب عَبد اللَّطِيف ، الطَّبعَة الثَّانيَة ١٣٩٩ هـ، دَار إِحيَاء السُّنّة النَّبويّة ، بَيرُوت .

٨٠. تَسْدِيد القَوس للحَافظ ابن حَجَر ، المَطبُوع مَع فُرْدَوس الأَخبَار ، دَار الكتَاب العَربي ، بَيرُوت .

٨١. تَثبِيت إِمَامَة أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب ، للإِمَام يَحيَىٰ الهَادي (مَخطُوط) بِالجَامع الكَبِير ، مَجمُوع (٢٤) تَحت رَقم « ٤١٤ ».

٨٢. تَنْزِيه الشَّريعَة المَرفُوعَة عَن الأَخبَار الشَّنيعَة المَوضُوعَة ، لِابْن عَرّاق الكِنَاني ، الطَّبعَة الثَّانيَة ، ١٤٠١ هـ، دَار الكُتب العِلميَة .

٨٣. التَّدوِين فِي أَخْبَار قَزوِين .

٨٤. تَأرِيخ كَرْبَلاء ، أُخذ بالوَاسطَة .

٨٥ . تَأرِيخ بَغْدَاد ، لأَحمد بن عَليّ الخَطِيب البَغداديّ ، طَبْعَة دَار السَّعادة مَصْر .

٨٦. التَّأرِيخ يَحْيَىٰ بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ) ، روَاية عَبَّاس الدُّوري . تَحقِّيق : أَحْمَد مُحمَّد نُور سَيف . طَبْعَة مَكَّة المُكَّرمة ١٩٧٩م .

٨٧. التَّأرِيخ الكَبِير لِمحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخاريّ ، طَبْعَة حَيدر آبَاد الدّكن .

٨٨. التَّأرِيخ الصَّغِير ، الإِمَام البُخَاري ، تَصوِير دَار الكُتب العِلميَة بيَرُوت .

٨٩. تَأرِيخ جُرجَان . للسَّهمي حَمْزَة بن يُوسُف (ت ٤٢٧ هـ) . طَبْعَة حَيدر آبَاد

الدّكن ٣٦٩ / ١٩٥٠ م.

٩٠. تَارِيخ ٱبْن خُلدُون، المُسمىٰ التَّأرِيخ أَو العِبر ودِيوَان المُبتَدأ أو الخَبر. عَبد الرَّحْمَن ٱبن مُحَمَّد المَشهُور بٱبن خُلدُون (ت ٨٠٨ هـ)، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربيّ بَيْرُوت ١٩٧١ هـ.

٩١. تَميِّيز الطَّيب مِن الخَبيث أُخذ بالوَاسطَة.

٩٢. التُّحفَة المُختَارَة فِي الرَّد عَلىٰ مُنْكر الزِّيَارَة لتَاج الدِّين الفَاكهَاني المُتوفّىٰ ٨٣٤هـ، وَتَألِيف أَبي عَبْد الله مُحَمّد بن عَبْد المَجِيد الفَاسي المُتوفّىٰ ١٢٢٩ هـ.

٩٣. تَطهِير الفُؤاد للشَّيخ مُحَمَّد بَخِيت الحَنْفي.

٩٤. تَأرِيخ الخُلفَاء لعبدالرَّحْمَن بن أَبِي بَكر السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تَحْقّيق مُحيي الدِّين عبدالحَميد، طَبْعَةالقَاهرَة، ١٩٥٩ م) طَبْعَة دَار السّعادة مَصْر عَام (١٤١٦ هـ).

٩٥. تَأرِيخ الخَمِيس فِي أحوَال أَنفس نَفِيس، لحُسين بن مُحَمَّد بن الحَسَن الدّياربكريّ (ت ٩٦٦ هـ)، طَبْعَة القَاهرَة ١٢٨٣ هـ.

٩٦. تَأرِيخ دِمشق، حَمْزَة بن أَسد القَلانسي (ت ٥٥٥ هـ). طَبْعَة بَيْرُوت عَام (١٩٠٨م).

٩٧. تَأرِيخ دِمَشق، عَليّ بن الحُرّ بن عَسَاكر (ت: ٥٧١ هـ). طَبْعَة دِمشق ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ م. طَبْعَة (١٩٨٢ م).

٩٨. تَأرِيخ الإِسْلاَم، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثمان الذّهبيّ، (ت ٧٤٨ هـ) مَكْتَبَة القُدسي القَاهرَة (١٣٦٨ هـ تَحقِّيق بَشَار عوَاد مَعْرُوف طَبْعَة القَاهرَة (١٩٧٧ م).

٩٩. تَأرِيخ الإِسْلاَم السِّيَاسي وَالدِّيني والثَّقافِي وَالإِجتَماعي، الدُّكتُور حَسَن إبرَاهِيم، طَبْعَة دَار الكِتَاب بَيْرُوت ١٤٠١ هـ.

١٠٠. تِأرِيخ الإِسلاِم وَوَفيَّات المَشَاهِير وَالأَعلام، لشَمس الدّين مُحَمّد بـن أَحمَد الذَّهبيّ (ت ٧٤٨ هـ ق)، تَحقِيق: عُمر عَبد السّلام تَدمريّ، طَبعَة دَار الرّائد العَربي ـ القَاهرة ١٤٠٥ هـ، وَنَشر دَار الكتَاب العَربي ـ بَيرُوت ١٤١١ هـ وَطَـبعَة حَيدر آبَاد الدّكن ١٣٥٤ هـ.

١٠١. التَّوسل بالنَّبيّ وَبالصَّالِحين طَبع إِسْتَانبُول عَام ١٩٨٤ م.

١٠٢. تَوضِيح الدَّلاَئِل لشَهاب الدِّين الشَّافعي (مَخُوط) مَكْتبَة المِلي بفَارس.

١٠٣. تَكملَة السَّيف الصَّقِيل للشَّيخ مُحَمّد زَاهد الكَوثَري.

١٠٤. تَأرِيخ الطَّبريّ تَأرِيخ الرُّسل والأُمم وَالمُلوك، لأَبِي جَعْفَر مُحَمَّد بن جَرير الطَّبريّ (... ـ ٣١٠ هـ)، تَحْقِّيق مُحَمَّد أَبُو الفَضل إبرَاهِيم دَار المَعَارِف القَـاهرَة (١٩٦٠ م) طَبْعَة أُوربا، طَبْعَة الإِستقَامة مَصْر.

١٠٥. تَأرِيخ اْبْن عَسَاكر (تَأرِيخ دِمشق)، الأَجزَاء الَّتي حَقَقَّها المَحمُودي، تَرجمَة الإِمَام عَليّ والإِمَام الحَسَن والإِمَام الحُسَيْن.

١٠٦. تَأرِيخ المَدِينَة المُنورَة (أَخْبَار المَدِينَة)، لعُمر بن شَبيَة. تَحْقِّيق: فَـهيم مُحَمَّد شَلتُون. دَار التُّراث والدَار الإِسْلاَمِيَّة ١٩٩٠ م بَيْرُوت: لُبْنَان.

١٠٧. تَثبِيت الإِمَامَة، للإِمَام يَحيَىٰ الهَادي، مَوجُود تَحت رَقـم (٢٠٦) مِـن المُتحف البِريطَاني.

١٠٨. تَثْبِيت دَلاَئِل النُّبوَّة، للقَاضي عَبد الجَبار، طَـبعَة دَار المَـلاَيين للـعِلم

بَيرُوت ١٤٠٢ هـ.

١٠٩. التَّجدِيد فِي فِكر الْإِمَامة عِند الزَّيدِيَة فِي اليَمَن، أَشوَاق أَحْمَد مَـهدي غَليس، مَكْتَبَة مَدبُولي، القَاهرة، الطَّبعَة الأُولىٰ سَنَة (١٤١٧ هـ).

١١٠. التَّعظِيم وَالمنّة، مَطبعَة مَكْتبَة ٱبن تَيْميَّة بالقَاهرَة.

١١١. التَّرغِيب وَالتَّرهِيب. عَبدالعَظِيم بن عَبدالقوّي المُـنذري (ت ٦٥٦ هـ). تَحْقِّيق: مُصْطَفىٰ عمَارة. بَيْرُوت (١٩٦٨ م).

١١٢. تَفْسِير الكَشّاف، لأَبي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر بن مُحَمّد بن

١١٣. التَّنبِيه وَالْأَشرَاف. للمَسعُودي. طَبْعَة مُصَوَّرَة عَن الطَـبْعَة الأُوروبِـية. مَكْتَبَة خَيَّاط عَام ١٩٦٥ م. بَيْرُوت – لُبْنَان، وَكَذا طَبْعَة دَار الصَّاوي ـ مَصْر سَنَة (١٣٦٦ هـ).

١١٤. تَحْذِير العَبْقَري مِن مُحَاضرَات الخُضَرِي أُخذ بِالوَاسطة.

١١٥. تُحف العُقُول، لأَبي مُحَمّد الحَسن بن عَليّ الحرَّاني المَعرُوف بِٱبن شُعبَة، مُؤَسَّسة النّشر الإِسلَامي ـ قُـم، الطَّـبعَة الثَّـانِية ١٤٠٤ هـ، وإِنْـتشَارات جَـامعَة مُدرسِين، وَطَبعَة دَار إِحيَاء التُّراث العَربيّ ١٤٠٦ هـ.

١١٦. التَّذكرَة، لِعبد الرّحمان بن عَليّ بن مُحَمّد بن عَـليّ البَكـري الحَـنبلَي البَغدَادي (ٱبن الجَوزي الحَنفي)، طَبعَة حَيدر آبَاد الدّكن.

١١٧. تَذكرَة الحفَّاظ، مُحَمَّد أَحْمَد بن عُثمَان الذّهبيّ، (ت ٧٤٨هـق)، تَحْقِّيق: أَحْمَد السّقا، طَبْعَة ـ القَاهرَة ١٤٠٠ هـ، طَبْعَة حَيدر آباد الدّكن ١٣٨٧ هـ طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّراث العَربيّ مَكْتَبَة الحَرَم المَكيّ بِمَكّة المُكَرمَة.

١١٨. تَذكرَة الخوَاص (تذكرَة خوَاص الأُمَّة)، ليُوسُف بن فَرغلي بن عَبد الله المَعْرُوف بِسبط ٱبْن الجَوزيّ، الحَنبَليّ ثُمَّ الحَنفيّ، نَـزِيل دِمشـق (ت ٦٥٤ هـ)، طَبْعَة ـ بَيْرُوت الثَّانِيَة ١٤٠١ هـ ،طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف، طَبْعَة مَصْر.

١١٩. تَرجَمَة الإِمَام الحُسَيْن عليه السلام مِن كتَاب الطَّبْقَات الكَبِير القِسْم الغَير المَطبُوع، لِابْن سَعِيد الزُّهري (٢٣٠ هـ). تَحْقِّيق: السَّيِّد عَبدالعَزِيز الطَّباطَبائي. نَشْر مُؤسَّسَة آل البَيْت لإِحيَاء التُّراث. ١٤١٥ هـ.

١٢٠. تَرجمَة الإِمَام الحَسَن عليه السلام مِن تَأرِيخ دِمشق الكَبِير (٥٧١ هـ)، تَـحْقِّيق: مُحَمَّد بَاقر المَحْمُودي. مُؤسَّسَة المَحمُودي. (١٤٠٠ هـ).

١٢١. تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي، لأَبِي الفَضْل شهَاب الدِّين السَّيِّد مُحَمّد الآلُوسي، طَبْعَة مَكْتَبَة المُثنىٰ بَغدَاد ١٣٩٦ هـ.

١٢٢. تَفْسِير القُرآن العَظِيم، (تَفْسِير ٱبْن كَثِير)، لإِسمَاعِيل بن عُمر بن كَـثرير البَصريّ الدّمشقيّ، (ت ٧٧٤ هـ). طَبْعَة بَيْرُوت دَار المَعْرِفَة ١٤٠٧ هـ، طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّراث العَربيّ، طَبْعَة دَار صَادِر.

١٢٣. تَفْسِير البَيضَاويّ، (أَنوَار التّنزِيل وَأَسرَار التّأويل)، لأَبِي سَعِيد عَبدالله ٱبن عُمر الشّيرازيّ البَيضَاويّ، طَبعَة دَار النَّفَائس ١٤٠٢ هـ، وَطَبعَة مُصطَفىٰ مُحَمّد ـ مَصْر.

١٢٤. تَفْسِير الثَّعلبي (الكَشف وَالبيَان فِي التّفسِير)، لأَحمَد بن مُحَمّد بن إِبرَاهِيم النّيسابُوري، (ت ٤٣٧ هـ)، مَطبُوع الجُزء الأَوَّل عَلىٰ الحَجر، وَ(مَخطُوط) فِـي مَكتبَة المَرعَشي النّجفي العَامَّة.

١٢٥. تَفْسِير الجَلاَلين، لجَلاَل الدّين عَبد الرّحمَن ٱبن أَبي بَكْر السّيوطي، طَبعَة

القَاهِرَة ١٣٦٤ هـ.

١٢٦. تَفْسِير الحَبري، لأَبي عَبدالله، الحُسَيْن بن الحَكم بـن مُسْـلم الحَـبري الكُوفي (ت ٢٦٨ هـ)، توزِيع رِئَاسة البحُوث العِلمِية وَالإِفتَاء وَالدّعوة الرّيَاض.

١٢٧. تَفْسِير الخَازن لعَلاَء الدّين الخَازن الخَطِيب البَغدَاديّ، (ت ٧٢٥ هـ ق)، طَبعَة دَار الفِكر ـ بَيرُوت ١٤٠٩ هـ، وَطَبعَة مَصر ١٤١٥ هـ دَار الكُتب العَربية الكُبرىٰ.

١٢٨. تَقْرِيب التَّهْذِيب، مُحَمَّد بن حَـبِيب البَـغْدَادِي (ت ٢٤٥ هـ). تَـحْقِّيق: عَبدالوهَاب عَبداللطَّيف. طَبْعَة القَاهِرَة (١٣٨٠ هـ).

١٢٩. تهَذِيب التَّهذِيب، لأَبي الفَضل أَحمَد بن عَـليّ بـن حَـجر العَسـقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ ق)، تَحقِيق: مُصطَفىٰ عَبد القَادر عَطا، طَبعَة دَار الكُتب العِلمِية الطَّبعَة الأُولىٰ ـ بَيرُوت ١٤١٥ هـ، وَمَـطبعَة مَـجْلس دَائـرة المـعَارف النّـظامِية الهُـند ١٣١٥ هـ، النّاشر، دَار صَادر بَيرُوت ـ مصَور مِن طَبعَة دَائرة المعَارف العُثمَانية، حَيدر آباد ـ الهِند ١٣٢٥ هـ.

١٣٠. تَهْذِيب تَأرِيخ دِمشق الكَبِير لِابْن عسَاكر، الشَّيخ عَبدالقَادر رَيدرَان. دَار المَسيرة بَيْرُوت: لُبْنَان.

١٣١. تَهذِيب الأَحكَام، لأَبي جَعْفَر مُحَمَّد بن الحَسَن الطُّوسي (المُتوفّىٰ ٤٦٠ هـ)، تَحقِّيق الحُجَّة السَّيِّد حَسَن الخرسَان، الطَّبعَة الثَّالِثة، بَيْرُوت دَار الأَضـوَاء عَـام (١٤٠٦ هـ).

١٣٢. تَهْذِيب الأَسْمَاء وَاللُّغَات، يَحْيَىٰ بن شَرف مُحي الدِّين (ت ٦٧٦ هـ). طَبْعَة القَاهِرَة (١٣٤٩ هـ).

١٣٣. تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي (ت ٧٤٢هـ). طَبْعَة دَار المَأمُون دِمشق، ومَطَبْعَة مُؤسَّسَة الرِّسَالة.

١٣٤. تَهْذِيب المقَال فِي تنقِيح كتَاب الرِّجَال للشَّيخ الجَلِيل النَّجَاشي، للسَّيد مُحَمَّد عَليّ الأَبْطَحي.

١٣٥. تَطْهِير الإِعْتقَاد مِن أَدْرَان الإِلْحَاد لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الصَّنعَاني. الطَّبعَة الأُولىٰ.

١٣٦. تَطهِير الجِنَان فِي هَامش الصّوَاعق، مُحَمّد عَبدالوهّاب.

حَرْف الثَّاء

١٣٧. الثُّقَات، لأَبِي حَاتِم مُحَمَّد بن حِبَّان بن أَحْمَد التَّمِيمِي البَستي، (٣٥٤هـ) الطَبْعَة الأُولىٰ، مَطَبْعَة مَجلس دَائِرَة المَعَارف العُثْمانِيَّة بحَيدر آبَاد الدّكن، الهِند، عَام ١٣٦٩هـ.

١٣٨. ثمَار القُلوب فِي المُضاف وَالمَنسُوب. عَبدالمَلك بن مُحَمَّد الثَّعالبي. طَبْعَة مَصْر سَنَة ١٣٢٦هـ.

١٣٩. ثَورَة زَيد بن عَليّ. لنَاجي حَسَن. طَبْعَة بَغْدَاد ١٣٦٦هـ مَكْتَبَة النَّهضَة.

١٤٠. الثَّمر الدَّاني للآبي الأَزهَري.

١٤١. تَيسِير المَطَالب فِي تَرتِيب أَمَالي السِّيد أَبي طَالب (مَخطُوط).

حَرْف الجِيم

١٤٢ . جَامع الْأُصُول فِي أَحَاديث الرّسول ، لأَبي السّعادَات مَجد الدّين المُبَارك بن مُحَمّد ٱبن مُحَمّد المَعرُوف بِٱبن الأَثِير الشّيبَاني الشّافعي ، (ت ٦٠٦ هـ) طَبعَة الفَجَّالة مَصر ١٤٠٦هـ.

١٤٣ . جَامع البَيَان عَن تَأوِيل القُرآن ، أَبِي جَعْفَر مُحَمَّد بـن جَـرِير الطَّـبري (المُتوفَّىٰ ٣١٠ هـ) .

١٤٤ . الجَامع الصَّحِيح (سُنن التّرمذي) ، لأَبِي عِيْسَىٰ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ بن سَورَة التّرمذي (ت ٢٩٧ هـ) تَحْقِّيق : أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر ، دَار إِحيَاء التُّرَاث ، بَيْرُوت .

١٤٥ . الجَامِع الصَّحِيح (صَحِيح مُسْلِم) بشَرْح النّووي ، لمُسلم بن الحَجَّاج بن مُسْلِم القُشيري النّيشابوري (ت ٢٦١ هـق) ، تَحْقِّيق : مُحَمَّد فُؤَاد عَبد البَاقي ، دَار الحَدِيث ، القَاهرَة ، الطَّبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢ هـ.

١٤٦ . الجَامِع الصَّغِير ، فِي أَحَادِيث البَشِير النَّذير جَلاَل الدِّين عَبد الرَّحْمَن بن أَبِي بكر جَلاَل الدّين السّيوطي (ت ٩١١ هـق) ، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ القَاهرَة ١٣٦٥ هـ.

١٤٧ . الجَامِع لأَحكَام القُرْآن ، لأَبِي عَـبد الله مُـحَمَّد ٱبـن أَحْـمَد القُـرطبيّ (ت ٦٧١ هـ) ، طَبْعَة الفَجَّالة القَدِيمة مَصْر . ، والطَبْعَة الأُولىٰ ، دَار إِحـيَاء التُّـرَاث العَربي ، تَصحِيح أَحْمَد عَبد العَلِيم البَردُوني .

١٤٨ . جَرِيدَة القِبْلَة ، مُحبّ الدِّين بن أَبي الفَتْح مُحَمَّد بْن عَبد القَادر بن صَالح الخَطِيب (١٣٨٩ – ١٣٠٣ هـ ـ ١٩٦٩ م – ١٨٨٦ م) .

١٤٩ . جَرِيدَة الزّمَان، بَيرُوت (١/١٢/ ١٩٧٠ م) .

١٥٠ . جَرِيدَة الحَيَاة البَيرُوتيَة (١٠/١/ ١٩٧٠ م).

١٥١ . الجذُور التَّأريخِية والنّفسيَّة للغُلوّ والغُلاة سَامي الغُرَيري .

١٥٢ . الجَرح والتَّعدِيل ، عَبدالرَّحمَن بن أَبِي حَاتم مُحَمَّد بن إِدرِيس المُـنذر (ت ٣٢٧ هـ) . تَحْقِّيق : عَبدالرَّحمَن المَعلَمي اليَمَاني . حَيدر آباد .

١٥٣ . جوَاهر العِقدِين فِي فَضْل الشَّرفَين شَرف العِلْم الجَلي وَالنَّسب العَلي ، لعَلي بن عَبد الله الحَسني السَّمهُودي (٨٤٤ ـ ٩١١ هـ) ، تَحقيق : الدّكتور مُوسىٰ بِنَاي العَليلي ، مَطْبعَة العَاني بَغدَاد ١٤٠٥ هـ ، نَشْر وزَارَة الأَوقَاف العرَاقِية .

١٥٤ . الْجَمَل ، للشَّيخ المُفِيد . طَبْعَة الحَيْدَرِيَّة . النَّجف الأَشرَف . الْعِرَاق . سَنَة (١٣٨١هـ .ق) .

١٥٥ . جَمْهَرة أَنْسَاب العَرْب ، عَليّ بن أَحْمَد بن جَزم (ت : ٦٥٥هـ) . تَحْقِّيق : عبدالسَّلام هَارُون . طَبْعَة القَاهرَة (١٩٦٢ م) .

حَرْف الحَاء

١٥٦ . الْأَحْكَام السُّلطانِية ، لأَبِي الحَسن عَليّ بن مُحَمَّد البَـصري البَـغْدَادِي المَاوَردي ، الطَّبعَة الأُولىٰ مَصْر ، ١٣١٩ هـ .

١٥٧ . الْإِحكَام لِابْن حَزم ، لعَليّ بن أَحْمد بن حَزم الأُندلسي ، أَبُو مُحمّد ، دَار الحَدِيث ، القَاهرَة ، ١٤٠٤ هـ ، طَبْعَة ١ .

١٥٨ . الإِحكَام للآمُدي ، لعَليّ بن مُحمّد الآمدي ، أَبُو الحَسن ، دَار الكـتَاب العَربي ، بَيْرُوت ١٤٠٤ هـ ، تَحقّيق : الدّكتُور سيّد الجُمِيلي .

١٥٩ . حَاشِيَة البَاجُوريّ عَلىٰ شَرْح الغِزيّ، عَلىٰ مَتن الشَّيخ أَبي شجَاع، مَنْشُورَات المَكتَب العَالمي للتَّأْلِيف والتَّرجمَة، دَار مَكْتَبة الحَيَاة بَيْرُوت ١٣٨١ هـ.

١٦٠. حَاشِية البجِيرمي عَلىٰ شَرح النَّهج لمُحَمّد عَلي البجِيرمي، المَطْبَعَة الهِندِية العَربية مَصْر ١٣١٣ هـ.

١٦١. حَاشِية ردّ المحتَار عَلىٰ الدُّر المُختَار لِابْن عَابدِين، المَطْبع المُصطفَائي ،لَكهنو.

١٦٢. الحَاكم فِي مَعْرِفَة علُوم الحَدِيث، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن عَبدالله بن الحَاكم النّيشابوري (ت ٤٠٥ هـ)، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربِي.

١٦٣. الحَدَائِق الوَردِيَّة فِي مناقِب الأَئِمَّة الزَّيدِيَّة، لأَبِي عَبدالله الشَّهِيد حُمَيد ابن أَحْمَد المَحلي التِميمي الوَادعِي، مَطْبُوع، ومَخْطُوط فِي مَكْتَبَة آل كَاشف الغِطَاء بِرَقم «٧١٣»، ومُصَوَّرَة عن مَخْطُوطة نُسخَت سَنَة (١٣٥٧ هـ). دَار أُسَامة. دِمَشْق ١٤٠٥ هـ.

١٦٤. الحُور العِين. سَعِيد نشوَان الحمْيَري (١١٧٧ م). تَحْقِّيق: كمَال مُصْطَفىٰ دَار آزال. بَيْرُوت، والمَكْتَبَة اليَمنِية صَنْعَاء ١٩٨٥ م.

١٦٥. حليَة الأَولِيَّاء وطَبْقَات الأَصفيَاء، أَحْمَد بن عَبدالله. أَبُو نَعِيم الإِصبهَانِي (المُتوفّىٰ ٤٣٠ هـ).

١٦٦. الحُصُون المَنِيعَة للسَّيِّد مُحْسن الأَمِين.

١٦٧. حَيَاة الصّحَابة ،لمُحمّد بن يُوسف إِليَاس الحَنفي الهِندي، طَبع لاَهُور.

١٦٨. حَيَاة الحَيوَان الكُبرىٰ، مُحَمَّد بن مُوسىٰ الدّميري (ت ٨٠٨ هـ). طَبْعَة المَكْتَبَة الإِسْلاَمِيَّة ـ بَيْرُوت.

١٦٩. الحَاوي للفتَاوي السيوطي .

١٧٠. الحَيوَان، للجَاحظ . طَبْعَة القَاهرَة ١٣٦٥ هـ، وَكَذا طَبْعَة الحَلبي مِن سَنَة (١٣٥٧ هـ).

حَرْف الخَاء

١٧١. الخِلاَف لأَبي جَعفر محمّد بن الحَسَن بن عَليّ بن الحَسَن الطّوسيّ، (ت ٤٦٠هـ) ،مَطبعَة حَبِيب الرّحمن الأَعْلَمي ١٣٩٥ هـ.

١٧٢. الخُطُوط العَرِيضَة مُحبّ الدِّين بن أَبي الفَتْح مُحَمَّد بْن عَبد القَادر بن صَالح الخَطِيب (١٣٨٩ - ١٣٠٣ هـ ـ ١٩٦٩م - ١٨٨٦ م).

١٧٣. الخَرَائج وَالجَرَائح، لأَبي الحُسَيْن سَعِيد بن عَبدالله الرّاوندي المَعرُوف بِقُطب الدّين الرّاوندي (ت ٥٧٣ هـ)، تَحقِّيق وَنَشر: مُؤسّسة الإِمَام المَهدي عليه السلام - قُم، ١٤٠٩ هـ.

١٧٤. خَصَائِص أَمِير المُؤْمِنِين ـ ضِمن السُّنن، الحَافظ النّسائي (٣٠٣ هـ) دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت.

١٧٥. خَصَائص أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب، للحَافظ أَبِي عَبدالرَّحمَن أَحْمَد بن شُعيب النّسائي. دَار الكِتَاب العَربي، بَيْرُوت: لُبْنَان.

١٧٦. الخَصَائِص الكُبرىٰ (كِفَاية الطَّالب اللَّبيب فِي خَصَائص الحَبِيب)، جَلاَل الدِّين السّيوطي . طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربي .

١٧٧. خُلاَصَّة الأَقوَال فِي مَعْرِفَة الرِّجَال (رِجَال العَلاَّمَة الحِلي)، لجَمَال الدّين

أَبِي مَنْصُور الحَسَن بن يُوسُف بن عَليّ بن المُطهر الحِلي (ت ٧٢٦ هـ)، تَصحِيح مُحَمَّد صَادق بَحر العُلُوم، مَنْشورَات الشَّريف الرَّضي، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤٠٢ هـ.

١٧٨. خِطَاب المَلك عَبدالعَزِيز أَلقَاه بمَكّة المُكرّمَة سَنَة ١٣٥٥ هـ

حَرْف الدَّال

١٧٩. دَائِرَة مَعَارف القَرن العشرِين، مُحَمَّد فَريد وَجدي. دَار المَعْرِفَة، بَيْرُوت.

١٨٠. دَائِرَة المَعَارِف الإِسْلاَمِيَّة، نَقَلها إِلىٰ العَربِية مُحَمَّد ثَابت الفَندي وآخرُون. دَار المَعْرِفَة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

١٨١. الدَّلاَئل المُبَينَة فِي فَضَائِل المَدِينَة. أُخذ بالوَاسطَة.

١٨٢. الدُّرّة المُضيَة فِي الرَّد عَلىٰ ٱبن تَيْميَّة للسُّبكي.

١٨٣. الدُّر المَنْثُور فِي التَّفسِير بِالمَأثُور، جَلاَل الدِّين السّيوطي (ت ٩١١ هـ). دَار الفِكر بَيْرُوت: لُبْنَان.

١٨٤. دَلاَئل النُّبوَّة، أَبُو نَعِيم أَحْمَد بن عَبدالله الأَصبهَاني (ت ٤٣٠ هـ). نَشْر دَار الوَعي ـ حَلب (١٣٩٧ هـ).

١٨٥. دَفع الشُّبه لتَقي الدِّين الحُصني، أُخذ بالوَاسطَة.

١٨٦. دَلاَئِل النُّبوَّة، أَبُو بَكر أَحْمَد بن الحُسَيْن البَيهقي (٤٥٨ هـ) نَشْر دَار الوَعي حَلب ١٣٩٧ هـ.

١٨٧. الدُّرَر السَّنيَة لزَينِي دَحْلاَن.

١٨٨. دُول الإِسلاَم، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي: (ت ٧٤٨ هـ). تَحْقِّيق:

فَهِيم مُحَمَّد شَلتُوت ومُحَمَّد مُصْطَفىٰ إِبرَاهِيم. طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٧٤ م).

١٨٩. الدِّيبَاج المُذهب فِي مَعْرِفَة أَعيَّان المَذهب. إِبرَاهِيم بن عَليّ ٱبْن فَرحُون (ت ٧٩٩ هـ). تَحْقِيق: مُحَمَّد الأَحمدي أَبُو النُّور. طَبْعَة القَاهِرَة (١٣٥١ هـ).

حَرْف الهَاء

١٩٠. الهَاشمِيَات وَالعَلويَات، قَصَائِد الكُمَيْت، وَٱبن أَبي الحَدِيد

١٩١. الهِدَايَة الكُبْرَىٰ، لحُسِين بن حَمدَان للخُصيبي «٣٥٨ هـ»، طُبع سَنَة ١٤٠٦ هـ، مُؤَسَّسَة البَلاَغ.

حَرْف الذَّال

١٩٢. الذُّريَّة الطَّاهِرَة، لمُحمّد بن أحمَد الدّولابي (مَخْطُوط)، وَتَحقِيق: مُحَمّد جوَاد الجَلالي، مُؤسَّسة النَّشر الإِسلاَمي ١٤٠٧ هـ.

١٩٣. ذَخَائر العُقبىٰ فِي منَاقب ذَوي ٱلْقُرْبَىٰ، لُمحبّ الدّين أَحْمَد بن عَبدالله الشّهير بالُمحبّ الطّبري، (ت ٦٩٤ هـ ق)، نَشْره حُسام الدّين القُدسي بالقَاهرَة ١٣٥٦ هـ.

حَرْف الرَّاء

١٩٤. رسَالَة كَشْف الشُّبهَات، وَرسَالَة شُرُوط الصَّلاَة، وَرسَالَة هَذِه أَرْبَع قَوَاعد لمُحَمَّد عَبد الوَهّاب مُؤسّس مَذْهَب الوَهَابيَة

١٩٥. رِسَالَة كَشْف الشُّبهَات للسَّيِّد مُحْسن الأَمِين طبعة بُولاَق، وَالهِنْد،

وَالمَنَار .

١٩٦. الرِّسَالَة الوَاسطيَّة المَوجُودَة فِي كِتَاب الرَّسَائِل التِّسع .

١٩٧. الرِّسَالة ، لمُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِيّ (ت ٢٠٤ هـ)، تَحقِّيق وَشَرْح أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر .

١٩٨. رِبِيع الأَبرَار ، لأَبي القَاسم جَار الله مَحمُود ابن عُمر بن مُحَمّد بن أَحمَد الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ).

١٩٩. الرَّوْض النَّضِير شَرْح مَجْمُوع الفِقْه الكَبِير .

٢٠٠. رِجَال النَّجاشي ، لأَبي العَبَّاس أَحْمَد بن عَليّ النَّجاشي تَحقِّيق مُحَمَّد جوَاد النَّائِيني طَبْعَة دَار الأَضوَاء بَيْرُوت .

٢٠١. رَشفَة الصّادي مِن بحُور فَضَائل بَني الهَادي ، لأَبي بَكْر بن شَهاب الدّين العَلوي ، الحُسَيْنيّ الشّافعي ، طَبع مَصر ١٣٠٣ هـ.

٢٠٢. صَحِيفَة الإِمَام الرِّضا .

٢٠٣. الرَّوض الأُنف ، لعَبدالرَّحمن بن عَبدالله السُّهيلي (٥٨١ هـ) تَحْقِّيق طَه عَبدالرَّؤوف سَعد طَبْعَة القَاهِرَة .

٢٠٤. ردّ اعْتبَار الجَامِع الصَّغِير لعَبدالله ابن الصّدِيق المَغرِبي .

٢٠٥. الرِّيَاض النَّضرة فِي فَضَائل العَشرَة ، لُمحّب الدِّين الطَّبريّ الشّافِعِيّ (ت ٦٩٤هـق)، طَبْعَة بَيْرُوت ١٤٠٣ هـ، وَطَبْعَة ثَانِية فِي مَصْر ، ودَار الغَرب الإِسْلاَميّ بَيْرُوت ١٩٩٦ م ، تَحقِّيق : عِيسىٰ عَبدالله مُحمّد مَانع الحمْيَري .

حَرْف الزَّاي

٢٠٦. زَاد المَسِير فِي عِلم التَّفسِير لعَبدالرَّحمن بن الجَوزِي البَغْدَادي (٥٠٨ ه) المَكتب الإِسْلاَميّ بَيْرُوت.

٢٠٧. زَاد المعَاد فِي هَدي خَير العِبَاد. مُحَمَّد بن أَبِي بَكر ٱبْن القِيم (ت ٧٥١ه). تَحْقِّيق: شُعيب الأَرنَاؤط وعَبدالقَادر الأَرنَاؤط. طَبْعَة بَيْرُوت.

٢٠٨. الزُّهد، الإِمَام أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنبل (ت ٢٤١ ه). طَبْعَة دَار الكُتْب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت.

٢٠٩. زُهر الأَدَب وَثَمر الأَلبَاب. إِبرَاهِيم بن عَليّ الحُصري القَيروَاني (ت ٤٥٣ ه). تَحْقِّيق: مُحي الدِّين عَبدالحَمِيد. طَبْعَة القَاهرَة ١٩٥٣ م.

٢١٠. الزَّيدِيَّة، الدُّكتور أَحْمَد مَحمُود صُبحي. النَّاشر: الزَّهرَاء للإِعلاَم العَربي. القَاهرَة ـ مَصْر.

٢١١. الزَّيدِيَّة قِرَاءَة فِي المَشْرُوع، وَبَحث فِي المُكونَات لعَبدالله بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل حَمِيد الدِّين، مَركَز الرَّائد للدِّرَاسَات وَالبحُوث الطَّبعَة الأُولىٰ عَام (١٤٢٤ه).

حَرْف السِّين

٢١٢. السَّابق وَاللَّاحق لِابْن الخَطِيب، طَبعَة دَار طِيبَة الرِّيَاض

٢١٣. سُبل السّلام شَرْح بلُوغ المَرَام مِن جَمْع أَدلة الأَحكَام، لمُحَمَّد بن إِسمَاعِيل الكَحلاني ثُمَّ الصّنعاني اليَمني، مَطْبعَة مُصطَفىٰ البَابي الحَلبي وَأَوْلاَده

بِمَصر، الطّبعَة الرّابعَة ١٣٧٩ هـ.

٢١٤. سُبل الهُدىٰ وَالرَّشاد، لصَّالح الشَّامي. طَبْعَة مَصْر.

٢١٥. سِرّ السِّلسِّلة العَلوِية (مَخْطُوط)، حيَاة الإِمَام زَيد.

٢١٦. سَفِينة البحَار، المُسمَّىٰ سَفِينة بحَار الْأَنوَار وَمَدِينة الحُكم وَالآثَار. عَبَّاس ٱبن مُحَمَّد رِضا القُمي. طَبْعَة النَّجف سَنَة ١٣٥٥ هـ.

٢١٧. السَّلفيَة بَيْن أَهْل السُّنَّة وَالْإِمَاميَّة للسَّيِّد مُحَمّد الكَثِيري.

٢١٨. السَّقِيفة (أَو) أَئِمَّة الشِّيْعَة، سَلِيم بن قَيس الكوفِي الهلاَلي العَامري (المُتوفّىٰ ٩٠ هـ). طَبْعَة مُؤسَّسَة الأَعلمي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢١٩. السُّنّة لِابْن أَبي عَاصم، تَحقِّيق الأَلبَاني، المَكْتَب الإِسلاَمي، الطَّبعَة الثَّانيَة، «١٤٠٥ هـ».

٢٢٠. السُّنن الكُبرىٰ، لأَبِي بَكر أَحْمَد بن الحُسَيْن ٱبن عَليّ البَيهقي (ت ٤٥٨ هق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد مُحيي الدّين عَبد الحَمِيد، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربي ـ بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ. وتَحْقِّيق: مُحَمَّد عَبد القَادر عَطا، طَبْعَة دَار الكُتْب العِلْمِيَة، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٤هـ مُصَوَّرَة مِن دَائِرَة المَعَارِف العُثمانِية، حَيدر آبَاد الدّكن ١٣٥٣ هـ.

٢٢١. سُنن ٱبْن مَاجه، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن يَزيد ٱبن مَاجه القَزوِينيّ (ت ٢٧٥ هق)، تَحْقِّيق: فُؤاد عَبد البَاقي، دَار إِحيَاء التُّرَاث، بَيْرُوت، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٩٥ هـ. ونَشْر دَار الفِكر، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧١ هـ.

٢٢٢. سُنن التّرمذي، لأَبِي عِيْسَىٰ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ بن سَورة التّرمذي

(ت ٢٩٧ هـ) تَحْقِّيق: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر، دَار إِحيَاءِ التُّرَاث، بَيْرُوت.

٢٢٣. سُنن الدَار قُطني، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن عُمر البَغْدَادِي المَعْرُوف بالدَار قطني،(ت ٢٨٥ هـ) تَحْقِّيق: أَبُو الطّيب مُحَمَّد آبادي، عَالم الكُتْب، بَيْرُوت، الطَبْعَة الرّابعة ١٤٠٦هـ، طَبْعَة بُولاَق بالقَاهرَة.

٢٢٤. سُنن النّسائِي، الحَافظ المُتوفّىٰ سَنَة (٣٠٣هـ). طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٢٥. سُنن أَبي دَاود، لأَشعث السّجستانيّ الأَزديّ (ت ٢٧٥ هـ ق)، إعدَاد وَتَعلِيق: عِزّت عَبد الدّعاس، طَبْعَة دَار الْحَدِيث الطَّبْعَة الأُوْلىٰ ـ حِمص ١٣٨٨ هـ وطَبْعَة مُصطَفىٰ البَابيّ ـ مَصْر ١٣٩١ هـ.

٢٢٦. سِير أَعْلاَم النُّبلاء، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي (ت ١٣٧٤ م). تَحْقِّيق: مَجْمُوعة مِن البَاحِثِين تَحت إِشرَاف: شُعِيب الأَرنَاؤط. مُؤسَّسَة الرِّسَالة بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٢٧. السِّيرة النَّبوِّيةِ، لأَبِي مُحَمَّد عَبد المَلك بن هِشام بن أَيُوب الحمْيَري، (ت ٢١٣ أو ٢١٨ هـ ق)، تَحْقِّيق: مُصْطَفىٰ السّقا، وإِبرَاهِيم الأَنْبَاري، وعَبد الحَفِيظ شَلبي، مَكْتَبَة المُصْطَفىٰ، قُم، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٥٥ هـ.

٢٢٨. الشَّافِي ـ فِي الجوَاب عَلىٰ الرِّسَالة الخَارقة للفَقِيه عَبدالرَّحِيم بن أَبِي القَبَائل، تَأْلِيف الإِمَام عَبدالله بن حَمْزَة الحَسَني (٥٦١ ـ ٦١٤). الطَبْعَة الأُولىٰ ١٩٨٩م. مَنْشُورات مَكْتَبَة اليَمَن الكُبرىٰ، اليَمَن ـ صَنْعَاء.

٢٢٩. السِّيرة النَّبوِّية بهَامش السِّيرة الحَلبِية، لأَحمد بن زَيني بن أَحْمَد دَحلاَن

(ت ١٣٠٤ هـ) طَبْعَة دَار الكِتَاب العَرِبي بَيْرُوت ١٤٠٨ هـ.

حَرْف الشِّين

٢٣٠. شَذرَات الذَّهب فِي أَخْبَار مَن ذَهَب، لأَبِي الفَلاَح عَبد الحَي المَعْرُوف بآبن العِمَاد (ت ١٠٨٩ هـ ق)، تَحْقِّيق: الأَرنَاؤط، طَبْعَة - بَيْرُوت، ودِمشق ١٤٠٩ هـ، ونَشْر مَكْتَبَة القُدسي، القَاهِرَة ١٣٥٠ هـ.

٢٣١. شَرْح البَحر الرَّائق، لزَين الدّين بن إِبرَاهِيم آبن مُحمّد المَعرُوف بآبن نُجِيم المَصْري الحَنفي.

٢٣٢. شَرْح نَهْج البَلاَغة، للشَّيخ مُحَمَّد عَبده، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربيّ ١٤٠٦ هـ، طَبْعَة الفَجَّالة الجَدِيدَة - مَصْر ١٤٠٣ هـ.

٢٣٣. شَرْح نَهْج البَلاَغَة؛ للخُوئيّ، طَبْعَة دَار الفِكر بَيْرُوت ١٤٠٦ هـ.

٢٣٤. شَرْح نَهْج البَلاَغة، لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد المُعتَزليّ (ت ٦٥٦ هـ ق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد أَبُو الفَضل، طَبْعَة - بَيْرُوت ١٤٠٩ هـ.

٢٣٥. شَرْح نَهْج البَلاَغَة، آبْن أَبِي ٱلْحَدِيد، عَبدالحَمِيد بن هِبة الله (ت: ٦٥٥ هـ). طَبْعَة بَيْرُوت (١٣٧٤ هـ). وبتَحْقِّيق: مُحَمَّد أَبُو الفَضل إِبرَاهِيم. طَبْعَة دَار إِحيَاء الكُتُب العَربية - مَصْر.

٢٣٦. شَرْح شَافِيَة أَبي فِرَاس فِي منَاقب آل الرَّسُول وَمَثالب بَني العَبَّاس، طَبْعَة الهِند.

٢٣٧. شَرْح الثَّلاَثِين مَسأَلة فِي عَقَائِد الزَّيدِيَّة لإِبرَاهِيم بن يَحْيَىٰ السَّحولي (مَخْطُوط)، بدَار الكُتب المَصْرِيَة، مِيكرُوفِيلم رَقم (٣٠٧٢٨).

٢٣٨. الشِّعر وَالشُّعرَاء. عَبدالله بن مُسْلِم ٱبْن قُتيبَة (ت ٢٧٦ هـ). تَحْقِّيق: أَحْمَد شَاكر. طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٦٦م).

٢٣٩. الشِّفَاء بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفىٰ، لقَاضي أَحْمَد بن عَيَّاض بن مُحَمَّد بن عَبد الله ٱبن مُوسىٰ بن عَيَّاض اليَحصبُي، أُندلسِي الأَصْل، (٤٩٦ هـ ـ ٥٤٤ هـ) طَبْعَة بَيْرُوت.

٢٤٠. شَرْح المَوَاهب للزَّرقَاني. أُخذ بالوَاسطَة.

٢٤١. شَوَاهد التّنزيل لقوَاعد التّفضِيل، لأَبِي القَاسم عُبِيد الله بن عَبد الله النّيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني (مِن أَعْلاَم القَرن الخَامس، والمُتوفّىٰ بَعد سَنَة ٤٧٠ هـ)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد بَاقر الـمحمُوديّ، مُـؤسَّسَة الطّبع والنّشر، طَهرَان، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ ١٤١١ هـ.

حَرْف الصَّاد

٢٤٢. صَحِيح البُخَاري، لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبرَاهِيم بن المُغِيرة الجَعفي البُخَاري، (ت ٢٥٦ هـ)، تَحقِّيق: مُصْطَفىٰ دِيب البَغا، دَار ٱبْن كَثِير، بَيْرُوت، الطَبْعَة الرّابعَة ١٤١٠ هـ، ومطَبْعَة المُصطفَائِي ١٣٠٧ هـ.

٢٤٣. شَرْح صَحِيح البُخَاريّ، عَبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، لَمحمُود بن أَحْمَد العَينيّ (ت ٨٥٥هـق)، مطَبْعَة الفَجَّالة الجَدِيدَة ـ مَصْر ١٣٧٦ هـ.

٢٤٤. صَحِيح التّرمذيّ، لِعيسىٰ بن سَورة التّرمذيّ، (ت ٢٩٧ هـق)، طَبْعَة بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ. مطَبْعَة المَكْتَبَة السّلفِية بِالمَدِينة المُنورَة.

٢٤٥ . الصَّحِيح مِن سِيرَة النَّبيّ الأَعظم ﷺ ، السَّيِّد جَعْفَر مُرْتَضىٰ العَامِلي . دَار الهَادي دَار السِّيرة . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٤٦. صَفوَة الصَّفوة ، لأَبِي الفَرج عَبدالرَّحمَن بن عَـليّ الجَـوزِي (٥٩٧ ه). مُؤسَّسَة الكُتْب الثَّقَافِية . بَيْرُوت : لُبْنَان . وبتَحْقِّيق : مَاخُوري قَلعَجي .

٢٤٧ . الصَّوَاعق الُمحرقة ، لِابْن حَجر الهَيثمي (٩٧٤ ه). تَحْقِّيق : عَبدالوَهَّاب اللَّطِيف . مَكْتَبَة القَاهرَة .

٢٤٨ . الصَّوَاعِق الإِلٰهيَة فِي الرَّد عَلىٰ الوَهَابيَة ، الشَّيخ سُليمَان بْن عَبد الوَهّاب ، طَبْعَة ١٣٠٦ ه.

٢٤٩ . الصَّحيفَة السَّجّاديَّة للْإِمَام عَلي بن الحُسَين عليهما السلام .

حَرْف الضَّاد

٢٥٠ . ضُحىٰ الإِسْلاَم ، الدُّكتور أَحْمَد أَمِين المَصْري ، (الطَّبعَة الخَامِسَة)

٢٥١ . الضَّوء اللاَّمع لأَهل القَرن التَّاسع ، لمُحَمّد بن عَبد الرّحـمن ، للـحَافظ السّخاويّ (ت ٩٠٢ ه ق)، نَشر دَار مَكتبَة الحَيَاة بَـيرُوت ، وَدَار مَكـتَبة الحَـيَاة بَيرُوت ، وَمَطبَعة القُدسيّ ـ مَصر ١٣٥٢ ه.

حَرْف الطَّاء

٢٥٢ . طَبْقَات أَعْلاَم الشِّيْعَة ، للشَّيخ آقا بُزرك الطّهراني ، مُؤسّسة إِسمَاعِيليَان ، قُم ، الطَبْعَة الثَّانِيَة .

٢٥٣ . الطّبقات الكُبرىٰ ، لُمحَمَّد بن سَعد الوَاقدي الزُّهري (ت ٢٣٠ هـ)، دَار صَادِر، بَيْرُوت ١٤٠٥هـ، طَبْعَة أُوربا ، طَبْعَة لَيدن .

٢٥٤ . الطِّب النَّبوي لِابْن القَيّم

٢٥٥ . طَبقَات الحَنابلَة ، لأبي يَعلي ، تَحقِّيق : مُحَمّد حَامد الفقي ، مَطبعَة السّنّة المُحَمَّديّة .

٢٥٦ . طبقات الشّافعيَّة الكُبرىٰ، لتَقي الدّين أَبي الحَسَن عليّ بن عَبد الكَافيّ السّبكيّ (ت ٧٧١ هـ ق)، تحقِّيق : عَبد الفَتّاح مُحَمّد الحُلو ، وَمَحمُود مُحَمّد الطّناحي ، دَار إِحيَاء الكتُب العَربيَة . وَطَبعَة عِيْسىٰ البَابيّ ـ مَصر ١٣٨٣ هـ

٢٥٧ . طَبْقَات الفُقهَاء ، لأَبي إِسحَاق الشّيرازي الشّافعي (٣٩٣ هـ)، طَبع دَار الرّائد العَرَبي ، الطّبعة الثّانية ١٤٠١ هـ.

٢٥٨ . طَبْقَات القُرَّاء ، لشَمس الدّين الجَزري ، طَبعَة السّعادة مَصْر ١٩٣٢ م .

٢٥٩ . طَبْقَات المُفسّرين لعَلاَء الدّين مُحَمّد بن هدَاية الله الحَسَني الخَيروي (ت ٩٦٧ هـ) (مَخطُوط).

٢٦٠. طَبْقَات المُفسّرين ، لعَبد الرّحمن بن أَبي بَكْر جَلاَل الدّين السّيوطي (ت ٩١١هـ)، أُخذ بالوَاسطة .

حَرْف العَين

٢٦١. العِبر فِي خَبر مَن غَبر . الذَّهَبي مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان (ت ٧٤٨ هـ). بتَحْقِّيق : الدُّكتُور . صَلاَح الدِّين المُنجد . بتَحْقِّيق : فُؤاد السَّيِّد . طَبْعَة الكُويت

(١٩٦٠ ـ ١٩٦٩م).

٢٦٢. العَقِيدة وَالشَّرِيعَة فِي الْإِسْلاَم، إجنَاس جولد تَسِيهر.

٢٦٣. العَقِيدة الصَّحِيحة فِي الله للنابلسي.

٢٦٤. العِقد الفَرِيد، أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَبد رَبِّه الْأُندلسِي (ت ٣٢٨ هـ). دَار الكُتُب العِلْمِيَة. بَيْرُوت: لُبْنَان. وبتَحْقِّيق أَحْمَد أَمِين وَجمَاعة، طَـبْعَة القَـاهرَة. وتَحْقِّيق: مُحَمَّد سَعِيد العريَان.

٢٦٥. عِدَّة الْأَكيَاس المُنْتَزع منِ شفَاء صُدُور ٱلنَّاس فِي شَرْح مَعَاني الأَسْاس، الشَّرفِي.

٢٦٦. العَرائس للثّعالبي طَبعَة بمبي.

٢٦٧. العِلل ومَعْرِفَة الرِّجَال. أَحْمَدبن مُحَمَّد بن حَنبل (ت ٢٤١ هـ). تَحْقِّيق: الدُّكتُور طَلَعت قُورج بَيكت ودَاود إِسْمَاعِيل جَراح أوغلي. طَبْعَة أَنقَره (١٩٦٣ م).

٢٦٨. العِـلَل، لأَبـي عِـيْسىٰ مُـحَمّد بـن عِـيْسىٰ بـن سَـورَة التّـرمذي (ت ٢٩٧ هـ)، (مخطوط).

٢٦٩. عَمَل اليَوْم وَاللَّيلَة، لِابْن السَّني، طَبْعَة مَكْتبَة التُّـرَاث بـالقَاهرَة، وَدَار الجِيل.

٢٧٠. عُمدَّة الطَّالب فِي أَنْسَاب آل أَبِي طَالب، لِابْن عنبَه أَحمَد بن عَليّ جمَال الدِّين الحُسَيْنيّ (ت ٨٢٨ هـ)، المَطْبَعة الحَيدرِية النَّجف الأَشرَف عَام ١٣٨٠ هـ.

٢٧١. عُيُون الْأَثـر، لأَحـمد بـن عَـبدالله بـن يَـحْيَىٰ المَشـهُور بِٱبـن سَـيّد ٱلنَّـاس (ت ٧٣٤ هـق)، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة ـ بَيْرُوت ١٤٠١ هـ، طَبْعَة القُدسي ١٣٥٦ هـ.

٢٧٢. عُيُون أَخبَار الرّضا عليه السلام، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن بَابوَيه القُمي المَعرُوف بِالشَّيخ الصّدوق (ت ٣٨١ هـ)، مَنشُورَات المَكتَبَة الحَيدرِية، النّجف الأَشرَف.

٢٧٣. عُيُون الأَخبَار وَفنُون الآثَار، لِابْن قُتِيبة الدّينوري (ت ٢٧٦ هـ)، طَبْع دَار الكِتَاب العَربِي، وطَبْع قَدِيم.

٢٧٤. عُنوَان المَجد. أُخذ بالوَاسطَة.

٢٧٥. عُيُون الأَخبَار، لِابْن قِتِيبة. طَبْعَة المُؤسَّسة المَصْرِيَة العَامة. سَنَة ١٣٩٢ هـ.

حَرْف الغَين

٢٧٦. الغَارَات، لأَبي إِسحَاق إِبرَاهِيم بن مُحَمّد بن سَعِيد المَعرُوف بآبن هِلال الثّقفي، مَنْشُورات أَنجمن آثَار ملّي ـ طَهرَان.

٢٧٧. الغَدِير فِي الكِتَاب والسُّنَّة والأَدَب، عَبدالحُسَيْن أَحْمَد الأَمِيني النَّجفي. ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م. دَار الكِتَاب العَربِي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٧٨. غَايَة المَرَام، لِهَاشم البَحرَاني، طَبْع دَار القَامُوس.

حَرْف الفَاء

٢٧٩. الإِفَادة فِي تَأرِيخ الأَئِمَّة السَّادَة، لِلإِمَام النَّاطق بِالحَقِّ أَبِي طَالب يَحْيَىٰ ٱبن الحُسين ٱبن هَارون الهَارُوني الحَسَني، تَحقِّيق: إِبرَاهِيم بن مَجد الدِّين بن

مُحَمَّد المُؤيدِي، وَهَادي بن حَسَن بن هَادي الحَمزَّاوي، مَنْشورَات مَركَز أَهْل البَيْت للدِّرَاسَات الإِسلاَمِيَّة، اليَمَن صَعْدَة، الطَّبعَة الأُولىٰ عَام (١٤٢٢ هـ).

٢٨٠. الفَتَاوىٰ الحَدِيثيَّة لِابْن حَجَر (٩٧٤ هـ).

٢٨١. فَجر الإِسْلاَم، الدّكتور أَحْمَد أَمِين، الطَّبعَة الرَّابعَة، الفَجَّالة الجَدِيدة.

٢٨٢. الْفِتْنَة الْكُبْرَىٰ عليّ وبَنُوة، للدّكتور، طَه حُسِين، طَبْع دَار الهِلاَل.

٢٨٣. فِتْنَة الوَهَابيَة لزَيْني دَحْلاَن.

٢٨٤. فَتْح المَجِيد لحَفِيدَه، الطَّبعَة الأُولىٰ، وَالرَّسَائِل العَمَلِيَة التِّسع: ٤٥ وَمَا بَعْدهَا طَبْعَة (١٩٥٧ م).

٢٨٥. فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري، مُحَمَّد ٱبن حَبِيب البَغْدَادِي (ت ٢٤٥ هـ). طَبْعَة بُولاق (١٣٠١ هـ). طَبْعَة السَّلفِية (١٣٩٠ هـ).

٢٨٦. فَتْح المَجِيد شَرْح كِتَاب التَّوْحِيد، لحَفِيد مُحَمَّد عَبد الوَهّاب طَبْعَة ١٩٥٧ م.

٢٨٧. فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري، لأَحمَد ٱبن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني، (ت ٨٥٢ هـ ق)، النّاشر: دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي، بَيْرُوت، والمطْبَعَة السّلفية مَصْر ١٣٨٠ هـ، وتَحْقِّيق: عَبد العَزِيز بن عَبدالله بن بَاز ـ القَاهرَة ١٣٩٨ هـ

٢٨٨. الفَجْر الصَّادق لصُدقي الزَّهَاوي، طَبْعَة مَصر سَنَة ١٣٢٣ هـ.

٢٨٩. فَضل الاعتزَال وَطَبقات المُعْتزِلَة.

٢٩٠. ٱلْفَتْح القَدِير (تَفْسِير)، لُمحَمَّد بن عَليّ الشّوكَاني، (ت ١٢٥٠ هـ)، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة بَيْرُوت ١٤٠٣ هـ.

٢٩١. الفُتُوح، أَحْمَد بن أَعْثَمْ الكُوفِي. أَجزَاء. دَائِـرَة المَـعَارِف الحَـيْدَرِيَّة.

النَّجف ١٩٦٢ م / ١٣٨٢ هـ.

٢٩٢. فُتُوح البُلدان، أَحْمَد بن يَحْيَىٰ البَلاَذري (ت ٢٧٩ هـ). تَحْقِّيق: رَضوَان مُحَمَّد رَضوَان. السَّعَادَة، القَاهِرَة (١٩٩ م)، وَكَذا طَبْعَة (١٣١٩ هـ).

٢٩٣. الفَرْق بَيْن الفِرق للبَغدَادي.

٢٩٤. الفَخرِي فِي أَنْسَاب الطَّالبِيين، للسِّيد عزّ الدِّين بن أَبِي طَالب إِسْمَاعِيل ٱبن الحُسَيْن. تَحقِّيق: السَّيِّد مَهدي الرَّجَائي. مَكْتَبَة آية الله العُظمىٰ المَـرعَشي. قُم (١٩٨٩ م / ١٤٠٩ هـ).

٢٩٥. الفُرْدُوس بِمَأثُور الخِطَاب، لأَبي شجَاع شِيرَويه بن شَهردَار بن شِيرَويه بن فَنا خُسرو الدّيلمي الهَمدَاني (إِلْكِـيا) (ت ٥٠٩ هـ ق)، تَـحقِّيق: السّـعيد بـن بَسيوني زَغلول طَبعَة دَار الكُتب العِلميَة بَيرُوت، الطَّبعة الأَولىٰ ١٤٠٦هـ، و ١٤١٩ هـ.

٢٩٦. فرَائِد السِّمْطَين فِي فضَائِل المُرتَضىٰ وَالبَتُول والسّبطِين وَالأَئِـمة مِـن ذُرِّيتهم، لإِبرَاهيم ٱبْن مُـحَمَّد بـن المُـؤيد بـن عَـبد الله الجُـويني الحـمُويني، (ت ٧٢٢أو ٧٣٠ هـ ق)، تَـحْقِّيق: مُـحَمَّد بَـاقر الـمحمُودي، طَـبْعَة مُـؤسّسة المَحمُودي بَيْرُوت ١٣٩٨ هـ.

٢٩٧. الفِقْه المَنسُوب للإِمَام الرّضاﷺ، مُؤسَّسة آل الْبَيْت ﷺ لإِحيَاء التُّرَاث، قُم، نَشْر المُؤتَمر العَالمي للإِمَام الرّضاﷺ ـ مَشْهد المُقدس طَبْعَة (١٤٠٦).

٢٩٨. فَيض القَدِير، لُمحَمَّد بـن عَـليّ الشّـوكاني، (ت ١٢٥٠ هـ)،طَـبْع دَار الصَّحَابَة.

٢٩٩. فَيض القَدِير شَرْح الجَامِع الصَّغِير، لأَبِي زَكرِيا يَحْيَىٰ بن مُـحَمَّد عَـبد

الرّؤوف المَناويّ (ت ١٠٣١ هـ ق)، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ القَاهِرَة ١٣٥٦ هـ.

٣٠٠. الفُصُول المُهِمَّة فِي مَعْرِفة الأَئِمَّة. عَليّ بن مُحَمَّد الصَّباغ المَالكِي (٨٥٥هـ). مُؤسَّسَة الأَعلمي للمَطبُوعات ـ بَيْرُوت. (١٤٠٨ هـ)، وَكَذا طَبْعَة الحَيْدَرِيَّة ـ النَّجف. الْعِرَاق عَام (١٣٨١ هـ)، وَكَذا طَبْعَة دَار الحَدِيث قُم.

٣٠١. الفَضَائل، لأَبي الفَضل سَدِيد الدّين شَاذان ابن جِبرِيل بن إِسمَاعِيل بن أَبي طَالب القُمي (ت ٦٦٠ هـ)، طَبعَة دَار الكتَاب العربيّ بَيرُوت ١٤٠٦ هـ، وَالمَطبعَة الحَيدرِية النَّجف الأَشرَف، الطَّبعة الأُولىٰ ١٣٣٨ هـ.

٣٠٢. الفَقِيه (مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه)، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن بَابوَيه القُمي المَعرُوف بِالشَّيخ الصَّدوق (ت ٣٨١ هـ)،، طَبعَة مُؤسَّسة النَّشر الإِسلاَمي قُم. مُؤسَّسة الأَعلمي ـ بَيرُوت، الطَّبعَة الخَامسَة ١٤٠٠هـ.

٣٠٣. فَضَائل الصّحَابة، لأَبِي عَبدالله أَحمَد بن مُحمّد حَنْبل الشّيبَانيّ (٢٤١هـ)، تحقِّيق: وَصي الله بن مُحمّد عبَّاس، دَار العِلم، الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤٠٣ هـ، وَطَبْعَة جَامعَة أُمّ القُرىٰ السّعودِية.

٣٠٤. فَضَائل الخَمْسَة مِن الصّحَاح السِّتة، لمُرتَضىٰ الحُسَيْنيّ الفَيروز آبَادي، مُؤسَّسَة الأَعلمي للمَطبُوعات، بَيْرُوت، الطَبْعَة الثّالثَة ١٩٧٣ م.

٣٠٥. الفُصُول اللُّؤلؤِيَة فِي أُصُول العِتْرَة النَّبوِيَّة لإِبرَاهِيم بن مُحَمَّد بن عَبدالله بن إِبْرَاهِيم بن عَليّ المُرْتَضىٰ الصَّنعَاني الشَّهِير بِالوَزِيري الزّيدِي، مَخْطُوط رَقم(١٩٥).

٣٠٦. الفَصل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل، عَليّ بن أَحمَد بن حَزم (ت ٤٥٦ هـ). طَبْعَة القَاهِرَة (١٣٢١ هـ).

٣٠٧. فِي ظِلاَلِ نَهجِ ٱلْبَلاَغَة مُحَاوَلَة لِفَهْمٍ جَدِيد شَـرْح مُغْنِيّة، بتَحقِّيق سامي الغُرَيري.

حَرْف الفاء

٣٠٨. الفَهْرَست، لُمحَمَّد بن إِسحَاق بن النّديم، تَحْقِّيق: نَاهد عَبَّاس عُثْمان، نَشْر دَار قُطري ٱبن الفجَاءة، الطَّبْعَة الأُولىٰ الدّوحَة ـ قَطر ١٩٨٥ م.

٣٠٩. القَامُوس الُمحِيط، لُمحَمَّد بن يَعقُوب الفَيروز آبَادي، مطَبْعَة مُـصْطَفىٰ البَابي الحَلبي القَاهرَة، الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٩٥٢ م.

٣١٠. القَامُوس، لُمحَمَّد مُرْتَضىٰ الزّبيديّ (ت ١٢٠٥ هـ ق)، طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي ـ بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ.

حَرْف القَاف

٣١١. القَوْل المُسدّد فِي الذَّب عَن المُسْنَد للإِمَام أَحْمَد، لِابْن حَجَر العَسقلاَني، إِدَارة تِرحَاب السُّنّة، باكستَان، المَكْتَبَة الإِعدَاديّة، مَكّة، الطَّبعَة الرَّابعَة «١٤٠٢هـ».

٣١٢. قِصَّة الحَضَارة لـ«ول ديورانت»: الجُزء الثَّانِي مِن الُمجَلَّد الأَوَّل.

حَرْف الكَاف

٣١٣. الكَافِي (الأُصُول)، المطَبْعَة الإِسْلاَمِيَّة. عَام (١٣٨٨ هـ. ق). طَهرَان، ثُمَّ طَبعَ سَنَة (١٣٧٧ هـ. ق) الحَيدرِي. طَهرَان ـ إِيرَان.

٣١٤. الكَامل فِي التَّأرِيخ، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن أَبِي الكرَام مُحَمَّد مُحَمَّد بن

عَبدالكَرِيم الشَّيبَاني المَعْرُوف بِٱبن الأَثِير (ت ٦٣٠ هـ). عُني بمرَاجَعة أُصـوله: نُخبَة مِن العُلمَاء. دَار الكِتَاب العَرِبِي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٣١٥. كَنز العُمّال فِي سُنن الأَقوَال وَالأَفعَال، لعَلاَء الدّين عَليّ المُتّقي ٱبن حُسَام الدّين الهِندي (ت ٩٧٥ هـ)، تَصحِيح صَفوَة السّقا، مَكْـتَبة التُّـرَاث الإِسـلاَمي ـ بَيْرُوت، الطّبعة الأُولىٰ ١٣٩٧ هـ، وَطَبْع دَار الوَعي حَلب ١٣٩٦ هـ.

٣١٦. كَشْف الخفَاء الشَّيخ إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد الجَرَاحي العَجلُوني المُتوفّىٰ ١١٦٢ هـ.

٣١٧. كَشْفاء السّقَام فِي زيَارَة خَيْر الأَنَام لتَقي الدِّين السُّبكي.

٣١٨. كَشف الغُمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة، لعَليّ بن عِيْسَىٰ الإِربليّ (ت ٦٨٧ هـ)، تَصحِيح هَاشم الرّسولي المَحلاتي، دَار الكِـتَاب الإِسْـلاَميّ، بَـيْرُوت، الطَـبْعَة الأُولىٰ ١٤٠١ هـ، طَبْعَة تَبريز بدُون تأرِيخ.

٣١٩. كِتَاب أَنِيس الذّاكِرين، وَنُزْهَة العَارفِين، ورَوضة العَارِفِين.

٣٢٠. كتَاب التّوَابِين لِابْن قُدامة

٣٢١. كِتَاب الإِيْمَان لِابْن تَيميَّة.

٣٢٢. كتَاب «اللُّمع» للأَشعَري.

٣٢٣. كتَاب آل مُحَمَّد لحسَام الدِّين المَردي الحَنَفي (نُسخَة مُصورَة حَصَلتُ عَلَيها مِن مَكتبَة القَاهرَة).

٣٢٤. كَشف المُرَاد، لجمَال الدّين أَبِي مَنْصُور الحَسَن بن يُوسُف بن عَليّ بن المُطهر الحِلي (ت ٧٢٦ هـ) طَبْعَة دَار الفِكر، ودَار إِحيَاء التُّرَاث بَيْرُوت.

حَرْف اللاَّم

٣٢٥ . اللُّبَاب ، لأَبي السَّعَادَات مَجد الدّين المُبَارك بن مُحَمّد بن مُحَمّد المَعرُوف بِابن الأَثِير الشَّيبَاني الشّافِعِي ، (ت ٦٠٦ هـ)، طَبعَة بُولاَق .

٣٢٦. لبُاب النّقول فِي أَسبَاب النّزول ، لعَبد الرّحمن بن أَبي بَكْر جَلاَل الدّين السّيُوطي (ت ٩١١ هـ)، طَبعَة مُصْطَفىٰ البَابي الحَلبي .

٣٢٧. لسَان العَرْب ، لأَبي الفَضل جمَال الدّين مُحَمَّد بن مُكرم بن مَنظُور الأَفرِيقي المَصْري ، (ت ٧١١ هـق)، الطَبْعَة الأُولىٰ دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٤١٠ هـ .

٣٢٨. لسَان المِيزَان ، لأَبِي الفَضل أَحْمَد بن عَليّ بن حَجر العَسقلاَنيّ (ت ٨٥٢ هـق) ، تَحْقِّيق : عَادل أَحْمَد عَبد المَوجُود ، وعَليّ مُحَمَّد مُعوض ، طَبْعَة دَار الكُتْب العِلْمِيَة بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٦ هـ.

حَرْف المِيم

٣٢٩. مُنْتَهىٰ الآمَال للشَّيخ عَبَّاس القُمّي .

٣٣٠. مُسْنَد الإِمَام زَيد بن عَليّ زَين العَابدِين ، جَمع عَليّ بن سَالم الصّنعانيّ ، طَبعَة دَار الصَّحَابة ١٤١٢ هـ. طَهرَان دَار الكُتب الإِسلاَميَّة ، الطّبعَة الثّانية .

٣٣١. مُسْنَد الإِمَام زَيد بن عَليّ ، روَايَة أَبي خَالد الوَاسطي ، بَيرُوت مَنْشورَات دَار مَكْتَبة الحَيَاة سَنَة ١٩٦٦ م .

٣٣٢. مُسْنَد الطّيالسيّ ، لسُليَمان بن دَاود الطّيالسيّ (ت ٢٠٤ هـق)، طَبْعَة دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٤٠٢ هـ .

٣٣٣. المَصَابِيح ، لأَحمَد بن إِبْرَاهِيم بن الحَسَن بن عَليّ بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سُليَمان آبن دَاود بن الحَسَن بن الحَسَن السِّبط بن أَمِير المُؤمِنِين عَليّ بـن أَبِـي طَالب : ٢٤٨ ، تَحقِيق عَبدالله بن عَبدالله بن أَحْمَد الحُوثي ، طَبع مُؤسَّسة الإِمَـام زَيد آبن عَليّ الثَّقَافِية .

٣٣٤ . مَصَابِيح السُّنَّة ، البَغوي الشّافِعِي ، طَبع مُحَمّد عَليّ صَبِيح .

٣٣٥ . مَطَالب السّؤول فِي منَاقب آل الرَّسول ، لكمَال الدّين مُحَمّد بن طَلحَة الشّافعي (ت ٦٥٤ هـ)، النَّجف الأَشرف ، وَنُسخَة خَطيَّة فِي مَكتبَة المَرعَشي قُم .

٣٣٦. المَعَارف ، لأَبي مُحَمّد عَبد الله بن مُسْلم المَعرُوف بِٱبن قُتَيبَة الدّينوريّ (ت ٢٧٦ هـق) ، حَقَّقه وَقَدمَّ لهُ ثَروت عُكَاشه : مَنشورَات الشَّرِيف الرّضيّ الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤١٥ هـ.

٣٣٧. مَعَالم التّنزيل، لمُحَمّد الحُسَيْن بن مَسعُود الفرَّاء البَغويّ (ت ٥١٦ هـق) ، تَحقِيق : خَالد مُحَمّد العَك ، وَمروَان سوَار ، نَشر دَار المَـعرفَة ، الطَّـبعَة الثَّـانية ـ بَيرُوت ١٤٠٧ هـ.

٣٣٨. مَعَالم العِترَة النّبوّية وَمَعارف الأَئِمَّة أَهْل البَيْت الفَاطمِية ، لأَبي مُحَمّد تَقيّ الدّين عَبدالعَزيز بن مَحمُود بن المُبارك بن الأَخضر الجـنَابذي الحَـنْبلي (٥٢٤ ـ ٦١١ هـ) ، (مَخطُوط) ، وَمَطبُوع فِي بَيرُوت ١٤٠٧ هـ.

٣٣٩. مُعجَم الأُدبَاء ، لأَبي عَبدالله يَاقوت الحَمويّ البَغدَاديّ المغَازيّ (ت ٦٢٦ هـق) ، طَبعَة دَار المَأمُون ـ بَغدَاد ١٣٥٥ هـ

٣٤٠. مُعْجَم البُلدَان ، لأَبي عَبدالله شَهاب الدّين يَاقُوت بن عَبدالله الحَـمويّ

الرّوميّ (ت٦٢٦ هـ)، طَبعَة دَار إِحيَاء التّراث العَربيّ بَيرُوت الطّبعة الأُولىٰ ١٣٩٩ هـق.

٣٤١. المَوَاهب اللّدنيّة للقَسْطلاَني، طَبْعَة المَطْبَعة الميمَنِيّة عَام (١٣٢٥ هـ).

٣٤٢. مُعَاوِيَة ٱبن أبي سُفْيَانَ، مَحمُود عَبَّاس الْعَقاد، طُبع بمطَابع مؤسّسة دَار الهِلال.

٣٤٣. المُعجَم الصَّغِير، لأَبِي القَاسم سُليمَان ٱبن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطير اللَّخمي الشّامي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد عُثْمان، دَار الفِكر، بَيْرُوت، الطَّبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠١ هـ.

٣٤٤. المُعْجَم الأَوسَط، أَبُو القَاسم سُليمان بن أَحْمَد الطَّبري (٣٦٠ هـ). مَكْتَبَة المَعَارِف - الرِّيَاض. الطَّبْعَة الأُولىٰ (١٤٠٧ هـ). قَام بإِخرَاجه: إِبرَاهِيم مُظفر وآخرُون. تَحت إِشرَاف: مَجْمَع اللُّغة العَرِبية ـ مَصْر.

٣٤٥. المُعْجَم الأَوسط، لأَبِي القَاسم سُليمَان ٱبن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطِير اللَّخمي الشّامي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تَحْقِّيق: طَارق بن عُوض الله، وعَبد الحَسَن بن إِبرَاهِيم الحُسَيْنيّ، دَار الحَرمِين، القَاهرَة، ١٤١٥ هـ.

٣٤٦. المُعْجَم الكَبِير، لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد اللَّخمي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تَحْقِّيق: حَمدي عَبد المَجِيد السّلفي، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَرِبي، بَيْرُوت الطَّبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠٤ هـ

٣٤٧. المِعيَار وَالموَازنة، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن عَبدالله الإِسكَافي (ت ٢٤٠ هـ)، تَحقِيق: مُحَمّد بَاقر المَحمُودي.

٣٤٨. مَجْمَع البَيَان فِي تَفْسِير القُرْآن، لأَبِي عَليّ الفَضل بن الحَسَن الطّبرسيّ (ت ٥٤٨ هـق)، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة ـ بَيْرُوت ١٤١٩ هـ، طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّرَاث العَرِبي.

٣٤٩ . مُقدَّمة ٱبن خُلدُون ، لِابْن خَلدُون المَغربي (ت ٨٠٨ هـ)، دَار الجَبل بَيرُوت .

٣٥٠ . منَاقب آل أَبِي طَالب ، لأَبِي جَعْفر رَشِيد الدّين مُحَمَّد بن عَليّ بن شهر آشُوب المَازندراني (ت ٥٨٨ هـ)، المطَبْعَة العِلْمِيَة قُم ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف .

٣٥١ . منَاقب أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب ، لمحَمَّد بن سُليَمان الكُوفِي القَاضي (ت ٣٠٠ هـ)، تَحْقِّيق : مُحَمَّد بَاقر الـمحمُودي ، مَـجْمَع إِحـيَاء الثّـقافة الإِسْلاَميّ ، قُم ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢ هـ.

٣٥٢ . مَنَاقب المغَازلي ، لأَبِي الحَسن عَليّ بن مُحَمّد بـن مُـحَمّد الوَاسـطي الشّافِعي المَعرُوف بِٱبن المغَازلي (ت ٤٨٣ هـ)، إِعدَاد : مُحَمّد بَاقر المَـحمُودي ، دَار الكُتب الإِسلاَمية ، طَهرَان ، الطّبعَة الثّانِية ١٤٠٢ هـ.

٣٥٣ . مَنْشُور نَشرهُ المَلك عَبد العَزِيز سَنَة ١٩٤٣ م .

٣٥٤ . مَآثر الإِنَافة فِـي مَـعَالم الخِـلاَفة ، لأَحـمد بـن عَـبدالله القَـلْقَشندي (ت ٨٢١ هـ) تَحقِّيق : عَبد السّتار فرَّاج ، طَبْعَة عَالم الكُتب بَيْرُوت .

٣٥٥ . المِئة المُختَارة ، لعَمرُو بن بَحر الجَاحظ بن مَحبُوب الكنَاني اللّيثي (ت ٢٥٥ هـ).

٣٥٦ . المَبْسُوط ، لأَبي بَكْر مُحمّد بن أَبي سَهل شَمس الدّين السّرخسي ، دَار الدّعوَة ، إِسْتنبُول ، تُركيَا .

٣٥٧ . المَجْمُوع فِي شَرْح المُهذّب المُحلّىٰ بالآثَار ، لأَبي مُحمّد عَليّ بن أَحْمَد بن سَعِيد ٱبن حَزّم الأُندلسي ، دَار الكُتب العِلميَة ، بيَروُت .

٣٥٨ . المَجْمُوع شَرْح المُهذّب ، النّووي ، مَطْبعَة العَاصمَة ، القَاهرَة .

٣٥٩ . موَارد الظّمآن إِلىٰ زَوَائد ٱبن حِبّان ، للهَيثمي ، تَحقِّيق مُحمّد عَبدالرَّزاق

حَمْزَة، دَار الكُتب العِلميَة بَيرُوت.

٣٦٠. مُسْنَد الشّهاب، القُضَاعي، تَحقِّيق فَارُوق حَمَادة، الطَّبعَة الثَّانيَة ١٤٠٦ هـ، مُؤسّسة الرّسَالة، بَيرُوت.

٣٦١. الُمختَصر فِي أَخْبَار البَشر، (تأرِيخ أَبِي الفدَاء)، لعمَاد الدّين إِسْمَاعِيل أَبُو الفدَاء، (ت ٧٣٢ هـ ق)، نَشْر مَكْتَبَة القُدسيّ، طَبْعَة ـ القَاهرَة ١٤٠٨ هـ، طَبْعَة إدَارة ترحَاب السُّنَّة ـ بَاكستَان، المَكْتَبَة الإِعدَادِية.

٣٦٢. مَجْمَع الزّوَائد وَمَنبع الفوَائد، لعَليّ بن أَبِي بَكْر الهَيثميّ (ت ٨٠٧ هـ ق)، تَحْقِّيق: عَبدالله مُحَمَّد دَرويش، طَبْعَة دَار الفِكر، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٢ هـ ق)، مُصَوَّرَة عن طَبْعَة القُدسيّ ١٣٨٩ هـ ق، طَبْعَة ـ القَاهرَة الثَّانِيَة بدُون تأرِيخ.

٣٦٣. مَجلَّة رَايَة الإِسْلاَم تَأرِيخ وَاحد رَبِيع الآخر (١٣٨٠ هـ).

٣٦٤. مَجلَّة التَّمدُن الإِسلاَمي تَصدر بِدمَشق مُحبّ الدِّين بن أَبي الفَتْح مُحَمَّد بْن عَبد القَادر بن صَالح الخَطِيب (١٣٨٩ – ١٣٠٣ هـ ـ ١٩٦٩ م – ١٨٨٦ م).

٣٦٥. مَجلَّة العِرفَان عَدَد تَشرِين الثَّانِي (١٩٦٠ م).

٣٦٦. مَجلَّة المُرشِد العَدَد ١٠/ المُجلّد ٢/ ٣٨٨.

٣٦٧. مَجلّة الشّهاب بَيرُوت (١٥/١/ ١٩٧٠ م).

٣٦٨. مُخْتَصر التَّذكرَة للشَّعرَاني، دَار الفِكْر بَيرُوت.

٣٦٩. المَجالس السَّنِية، السّيّد مُحْسِن الأَمِين العَاملي، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف.

٣٧٠. مقَالاَت الإِسْلاَمِيِّين وَاختلاَف المُصلِين. للأَشعري عَليّ بن إِسْمَاعِيل (٣٢٤ / ٩٣٥). تَحْقِّيق: هلمون ريتر. سِلسِلة النَّشرات الإِسْلاَميّ فرانز شتَاينر

ميسبادان.

٣٧١. مَدَافع الفُقهاء (التَّطرف بَيْن فُقهَاء السَّلف وَفُقهَاء الخَلف لصَالح الوردَاني، الطَّبعَة الأُولىٰ.

٣٧٢. مَذْهَب السَّلف وأَهْل السُّنَّة وَالجمَاعة للبَيهقي.

٣٧٣. المَذَاهب الإِسْلاَميَّة، الشَّيخ أَبُو زُهرَة.

٣٧٤. المَحَاسن، لأَبي جَعْفر أَحمَد بن مُحَمّد بن خَالد البَرقي (ت ٢٨٠ هـ)، تَحقِيق: السَّيِّد مَهدي الرَّجَائي، المَجْمَع العَالمي لأَهل البَيْت ـ قُم، الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤١٣هـ

٣٧٥. مُحَاضرَات الأُدبَاء، الرَّاغب الإِصفهَاني، طَبعَة بَيرُوت.

٣٧٦. المَذَاهب وَالفِرق الكَلاَمِيَّة.

٣٧٧. المُحْتَضر، الحَسن بن سُيلمَان الحِلي، طَبعَة النَّجف الأَشرف.

٣٧٨. مِصبَاح الزّجَاجَة فِي زَوَائِد ٱبن مَاجَه، البُوصِيري، تَحقِّيق مُحَمَّد المُتّقي الكَشنَاوي، الطَّبعَة الثَّانيَة «١٤٠٣ هـ»، الدَّار العَربيَّة بَيرُوت.

٣٧٩. المُحَلّىٰ، لأَبي مُحَمّد عَليّ بن أَحمَد بن سَعِيد ٱبن حَزم الظّاهري، دَارالفِكر.

٣٨٠. مُروج الذَّهَب وَمَعَادن الجَوهر، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن الحُسَيْن المَسعُوديّ (ت ٣٤٦ هـق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد مُحييّ الدّين عَبد الحَمِيد، مطَبْعَة السّعادة، الطَبْعَة الرّابعة ـ القَاهرَة ١٣٨٤ هـ.

٣٨١. مَسَار الشِّيعَة، لأَبي عَبدالله مُحَمّد بن مُحَمّد ٱبن النّعمَان العَكبري البَغدَادي المَعرُوف بِالشَّيخ المُفِيد، (ت ٤١٣ هـق)، طَبعَة بَيرُوت.

٣٨٢. مُصبَاح العُلُوم فِي مَعرِفَة الحَي القَيُّوم لأَبِي الحَسَن أَحْمَد ٱبن الحَسَن بن

مُحَمَّد الرَّصّاص (الثَّلاثُون مَسألَة) وَ(مَخْطُوط).

٣٨٣. المُنيَّة وَالأَمل فِي شَرْح المِلل وَالنِّحل، أَحْمَد بن يَحيَىٰ بن المُرْتَضىٰ.

٣٨٤. مِنحَة المعبُود فِي تَهذيب مُسْنَد الطَّيَّالسِي.

٣٨٥. مُسْتَدرك الوَسَائل وَمُسْتَنبط المَسَائل، للشَّيخ المِيرزا حُسين النّوريّ، طَبعَة طَهرَان نَاصر خسرُو.

٣٨٦. المُستَدرك عَلَىٰ الصَّحِيحَين، لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن عَبدالله الحَاكم النّيسابُوري، دَار الكُتب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١١ هـ، طَبْعَة حَيدر آبَاد.

٣٨٧. مَاضي النَّجف أُخذ بالوَاسطَة.

٣٨٨. مُسْنَد أَحْمَد، لُمحَمَّد بن حَنبل الشّيبانيّ (ت ٢٤١ هق)، تَحْقِّيق: عَبد الله مُحَمَّد الدّرويش، طَبْعَة دَار الفِكر، الطَبْعَة الثَّانِيَة ـ بَيْرُوت ١٤١٤ هـ، طَبْعَة جَامعة أُم القُرىٰ السّعودية، طَبْعَة دَار العِلم ١٤٠٣ هـ.

٣٨٩. المُصنَّف، عَبدالرَّزاق بن هَمَّام الصَّنعاني (٢١١ هـ). تَحقِّيق: حَبيب الرَّحمن الأَعظمي. مَنْشُورات المَجلس العِلمي، طَبْعَة بَيْرُوت سَنَة (١٣٩٠ هـ) وَمَا بَعدها.

٣٩٠. المقَامَة السُّندسيَّة، مُؤسّسة الرّسَالَة.

٣٩١. المَغَازي، لمُحَمّد بن سَعد الوَاقدي الزُّهري، (ت ٢٣٠ هـ)، تَحقِيق: الدّكتور مَارسُون جُونس، مُؤسَّسة الأَعلمي للمَطبُوعات، بَيرُوت، وَطَبعَة مَصر، الدّار العَامرة.

٣٩٢. المُغني، لأَبِي مُحَمَّد مُوفق الدّين مُحَمَّد بن عَبد الله بن أَحْمَد بن قُدَامة المَقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، دَار الكِتَاب العَربِي بَيْرُوت ١٣٥٩ هـ، طَبْعَة مُحَمَّد عَلِيّ صَبِيح وَأَولاَده.

٣٩٣. المُغني، لأَبِي مُحَمَّد عَبدالله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَامة المَقدسيّ، عَلىٰ مُخْتَصر لأَبِي القَاسم عُمر بن الحُسَيْن بن عَبد الله بن أَحْمَد الخَرقي مطَبْعَة المنَار ـ مَصْر ١٣٤٢ هـ.

٣٩٤. مُغني الُمحتَاج إِلىٰ مَعْرِفَة معَاني أَلفَاظ المِنهَاج، الشَرْح للشَّيخ مُحَمَّد الشّربِيني الهجري، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي، بَيْرُوت.

٣٩٥. المِلل والنِّحل، لأَبِي مَنْصُور عَبد القَاهر بن طَاهر بن مُحَمَّد التمِيمي البَغْدَادِي (ت ٤٢٩ هـ)، تَحْقِيق: البِير نَصري نَادر، طَبْعَة دَار المَشرق، بَيْرُوت ١٩٧٠م.

٣٩٦. المِلل والنِّحل، لأَبِي ٱلْفَتْح، مُحَمَّد بن عَبد الكرِيم الشّهرستَاني (ت ٥٤٨ هـ) عَلىٰ هَامش (الفَصل)، لِابْن حَزم الظَّاهري، الطَبْعَة الثَّانِيَة، أُفست، دَار المَعْرِفَة بَيْرُوت.

٣٩٧. مقَاتل الطَّالبيِّين، أَبُو الفَرج عَليّ بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد القَرشي الإِصبهَانِي الأُموري (٢٨٤ ـ ٣٥٦ هـ). شَرْح وتَحْقِيق: السَّيِّد أَحْمَد صَقر. مُؤسَّسَة الأَعلمي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٣٩٨. مَقتل الحُسَيْن عليه السلام ومَصْرع أَهْل بَيْتَه وَأَصحَابه بِكربلاَء (المُشتَهر: مَقتل أَبِي مِخْنَف)، أَبُو مِخْنَف لوط بن يَحْيَىٰ. مَكْتَبَة العُلوم العَامة. البَحرِين. مَكْتَبَة الخَير. صَنْعَاء ـ ج. ي. (مُصور عن أَصل مَخْطُوط) يقع فِي (١٤٤) صَفحَة.

٣٩٩. مَقْتل الحُسَيْن، لمُوفق بن أَحمَد المَكي الخوَارزمي الحَنفي (ت ٥٦٨ هـ)، تَحقِيق: مُحَمّد السّماوي، مَكتبَة المُفِيد، قُم، وَطَبع مَطبعَة الزّهراء عليها السلام.

٤٠٠. المَقَالة المَرضيَّة لقَاضي قُضَاة المَالكيَّة تَقي الدِّين أَبي عَبْد الله الأَخنَائي.

٤٠١. مُنْتَخَب كَنز العُمَّال، عَليّ بن حسَام الدِّين ابن عَبدالمَلك (٨٨٥ ـ ٩٧٥ هـ). دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٤٠٢. مَوسُوعَة المِلل والنِّحل، أَبِي الْفَتْح الشَّهرستاني عَام ١٩٨١ م. بدُون ذِكر لإسم الدَار النَّاشر.

٤٠٣. مودّة القُربىٰ، للسَّيِّد عَليّ بن شَهاب الدّين الحُسَيْنيّ العَلوي الشّافِعِي الهَمدَاني، طُبع ١٩٩٠ م.

٤٠٤. مِيزَان الْإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَال، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد الذّهبي، (ت ٧٤٨ هـ ق)، تَحقِّيق مُحَمَّد البَجَاوي، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة للطّبَاعَة والنّشر بَيْرُوت ١٩٦٣ م، وطَبْع القَاهرَة ١٣٢٥ هـ، دَار الفِكر بَيْرُوت.

٤٠٥. المِيزَان فِي تَفْسِير القُرْآن، لمحَمَّد حُسِين الطَّباطَبائِي، دَار الكُتب الْإِسْلاَمِيَّة، طَهران، الطَبْعَة الثّالِثة ١٣٩٧ هـ.

٤٠٦. مِيزَان الْإِعتدَال، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي (ت ٧٤٨ هـ). تَحْقِّيق: عَليّ البَجَاوي. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٦٣ م).

٤٠٧. مَوسُوعَة الأَديَان فِي العَالَم / الفِرق الْإِسلاَميّة.

حَرْف النُّون

٤٠٨. النّهاية فِي غَرِيبَ الحَدِيث والأثر، لأَبِي السّعادات مُبارك بن مُبَارك الجَزري المَعْرُوف بٱبن الأَثِير الشَّيبَاني الشَّافِعي (ت ٦٠٦ هـ)، تَحْقِّيق: ظَاهر أَحْمَد الزّاوي، مُؤسَّسَة إِسمَاعِيليان، قُم، الطَبْعَة الرّابعة ١٣٦٧ هـ.

٤٠٩. نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم الدّكتُور عَليّ سَامي النَّشار.

٤١٠. نَشأَة مَذْهَب الحَشويّة وَتَطورَه. أُخذ بالوَاسطَة.

٤١١. نَجْم المُهتَدي وَرَجم المُقْتَدي للفَخر ٱبن المُعَلّم القُرَشي.

٤١٢. نُزهَة المَجَالس وَمُنتَخب النّفَائس، لعَبدالرّحمَن بن عَبد السّلام الصّفوري الشّافعي، القَاهرة.

٤١٣. نُور الأَبْصَار فِي منَاقب آل بَيْت النّبي المُختَار، لمُؤمِن بن حَسَن مُؤمِن الشّبلنجيّ (ت ١٢٩٨ هـ)، طَبْعَة دَار الكُتْب العِلْمِيَة، بَيْرُوت، الطَّبْعَة الأُولىٰ ١٣٩٨ هـ.

٤١٤. النّزَاع وَالتَّخَاصم فِيَما بَيْن بَني أُميَّة وبَني هَاشم، تَحقِيق: حُسين مُؤنس القَاهرة دَار التَّعارف سَنَة ١٩٨٨ م.

٤١٥. نَسَب قُرَيْش، لأَبِي عَبدالله المُصعب بن عَبدالله بن المُصعب الزُّبَيْري (١٥٦ ـ ٢٣٦ هـ). عُني بِنَشره. إِليفي بروفنسال. دَار المَعَارِف ـ القَاهرَة.

٤١٦. النَّاسخ وَالمَنسُوخ لابن شاهين.

٤١٧. نُظم دُرر السِّمْطَين فِي فضَائل المُصطَفىٰ وَالمُرتَضىٰ وَالبَتُول والسِّبطين، جمَال الدّين مُحَمّد ٱبن يُوسف الزّرَندي، (٦٩٣ ـ ٧٥٠ هـ)، طَبع بَيرُوت، دَار

الثّقافة للكتَاب العَربي ١٤٠٩ ﻫ.

٤١٨. نَصْب الرَّايَة؛ عَبدالله بن يُوسُف الزِّيلَعي (ت ٧٦٢ ﻫ). طَبْعَة القَاهرَة (١٩٣٨م).

حَرْف الوَاو

٤١٩. الوَفَاء بأَخْبَار المُصْطَفىٰ، لِابْن الجَوزِي. طَبْعَة ١٣٩٥ م. مطَبْعَة السَّعَادَة. مَصْر.

٤٢٠. الوَافِي بالوَفِيَّات، لصَفيّ الدّين خَلِيل بن أَيبك الصّفدي، دَار النّشر فرانزشتانيز ـ قيسبادان.

٤٢١. وَقعَة صِفِّين، لنَصر بن مزَاحم المَنقريّ، تَحْقِّيق وشَرْح عَبدالسَّلاَم هَارُون، القَاهرَة، الطَبْعَة الثَّانِيَة ونَشْر مَكْتَبَة السَّيِّد المَرعشيّ النّجفيّ قُم ١٣٨٢ ﻫ.

٤٢٢. نَقْض المَنْطق لِابْن تَيْميَّة، طَبعَة (١٩٥١ م).

حَرْف اليَاء

٤٢٣. يَنَابِيع المَوَدَّة لذَوي ٱلْقُرْبَىٰ، لسُليَمان ٱبن إِبرَاهِيم القَندُوزيّ الحَنفيّ (ت ١٢٩٤ ﻫ)، تَحقِّيق: عَليّ جَمَال أَشْرَف الحُسَيْنيّ، طَبْعَة أُسوة الطَبْعَة الأُولىٰ ـ قُم ١٤١٦ ﻫ، وَالطَّبْعَة الحَيْدَرِيَّة فِي النَّجَف الأَشْرَف.

٤٢٤. يَوْم الإِسْلاَم، أَحْمَد أَمِين المَصْري، طَبْعَة ١٩٥٨ م.



مؤسسة دار الكتاب الإسلامي

شابك ٥-١٨٥-٤٦٥-٩٦٤